



مرکز المصطفی



637



Kish
Yar
Eskim
249

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا وسدوا عن

كتاب العتاق

اسباب العتاق كمن بها الاعتاق ومنها دعوى النسب
ومنها الاستيلاء ومنها ملك القرب ومنها العتاق المسلم
اذا زالت به الكافة عنه وصورته الحرى اذا دخل
دارنا بامان واسرى عبدا مسلما فدخل به دار الحرب يعق
قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه رحمه الله عليهما
لا يعق ولو اسلم العتاق الحرى في دار الحرب لا يعق في قولهم
ومنها اذا افرج حرة انسان مملوكه والاعتاق على وجوه
مرسل ومعلق ومضاف الى ما بعد الموت وكل ذلك يتنوع الى
توعين بدلا وبغير بدل والفاظ العتق ضربان صريح
يعمل بدون النية او لا يعمل الا بالنية من الفارسية والعربية

فصل

في شرح العربية

مرجل قال لعبد اعطك حررتك انت حررت عساي مولاي
او ناداه باحر يا عساي او قال هذا عتقي او هذا مولاي فان
قال انت مولاي وقال غيب به في الدين لا يصدق وكذا لو قال انت
حر وقال عساي لعبد لا يصدق ايضا ولو قال انت حر لوجه الله
عساي ولو قال انت حر من عمل كذا او قال انت حر اليوم من هذا العمل
يعتق في القضاة وقال وهبت لك نفسك او بعت منك نفسك او بعت

عبد

يعتق

عليك بنفسك عتق نوبى او لم ينو قبل العتاق او لم يقبل وردد ولو قال
وهبت لك عتقك وقال غيب به الا عتاق عن العتق احدى الروايات عن ابي حنيفة
رحمه الله لا يعق ولو قال لعبد الذي حل له دمه بعتك
ثم قال غيب به عن الفعل عتق والقضا وسقط عنه الدم باقراره ولو قال
انت مولاي فلا قال انت عتق فلان عتق قضا ولو قال اعطك فلان عتق
يوسف رحمه الله لا يعق ولو قال راسك حرا وبذلك حرا واذن ان
ما يعبر به عن البدن يعق في الطلاق ولو اضاف الى جرح شاع بان قال
لصفتك حرا وملكك حرا يكون اعتقا لذلك الفتح خاصة في قول ابي حنيفة
رحمه الله بخلاف الطلاق ولو قال سهم منك حرا فهو على السدس ولو قال
جرح منك حرا او شئ منك حرا يعق منه ما شئت المولى في قول ابي حنيفة رحمه الله
ولو قال فرجك حرا قال للعبد او للامة عتق بخلاف الذكر في طاهر الرواية
ولو قال لامته فرجك حرا من الجماع عن ابي يوسف رحمه الله عليه انها
يعتق في القضا ولو قال راسك حرا بالنسب او راسك حرا بالرفع او
راسك حرا بالتون ولم ينو شيئا عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يعق وعبر بحكم
رحمه الله انه يعق في الوجه الثالث واستحسن ذلك ابو يوسف رحمه الله عليه ولو قال
لراسك مملوك هذا راسك حرا عن ابي يوسف رحمه الله عليه انه لا يعق ولو قال
هذا الراس حرا قال بعضهم لا يعق وانما يعق عنده الامانة وقال القاضي
الامام ابو الحسن السعدي لا يطلق والا مضاف فيه سوا وحكم
المطلق حكم المضاف لا فرق بين قول القائل بعتك راسك
العبد وبين موله بعتك هذا الراس ولو قال لعبد حرا او قال
لا متعتك حرا يعق في الوجهين مكذاري عن ابي حنيفة

عبد

وأي يوسف رحمه الله عليهما **رجل** له خمسة أعبد
قال عشرة من ماليكي الأواحد أحرار عتقوا جميعا ولو قال مالكي
العشرة أحرار إلا واحد عتق أربعة ولو قال لثلاثيكم أحرار إلا
فلان وفلان وفلان عتقوا جميعا وبطل الاستسقاء وذكر في الطلاق
لو قال لامرأة اب طالق ثلاثا إلا واحد وواحد وواحد ومع البلاد
وسطل الاستسقاء وقال أبو يوسف رحمه الله عليه بضع استسقاء الأول
والثانية ومع الثالثة وسطل استسقاء على فاس ملك الرواية عن
أبي يوسف رحمه الله عليه وجان لا يعتق الأول والساني ويعتق الثالث
أو قال لعبد ماسدي أو قال ممالكي أو قال لأمته ماسدي
لا يعتق وليس هذا بشي بل هو لطف وحق كي عن أبي القاسم
الصفار أنه سئل عن رجل جئت جاريته بسراج فوقف بين يديه فقال
لها المولى ما أصنع بالسراج ووجهك أضواء من السراج فامرنا عبدك
قال هذا كله لطف لا يعتق بها هذا إذا لم يبرأ العتق فان بوي
عن محمد رحمه الله فيه روايتان **رجل** شهد أن اسم
عبد حرم دعاه يا حر لا يعتق ولو بعث غلامه إلى بلدته وقال إذا استملك
أحد فقل أنا حر فاستقبله رجل فقال أنا حر أن كان المولى قال له حين
بعثه سميتك حرا فإذا استقبلك أحد فقل أنا حر فقال العبد
لمن اسمك أنا حر يعني فضا والم فعل العبد أنا حر لا يعني كما
لو قال لعبد قل أنا حر لا يعني ما لم يقل أنا حر ولو قال لعبد
قل لفلاني أنك حر أو قال أنه حر عن الحال ولو قال لفلان
قل لفلاني أنت حر لا يعتق ما لم يقل المأمور له ذلك **رجل**

لا يعتق وإن لم يكن
المولى قال له سميتك
أنا قال له سميتك
سميتك أحد فعل
أنا حر فقال العبد
سميتك أنا حر

والسلام وله يا حسن أو قال لها قومي يا حرة وقال لم أتوبه العبد
من فيما سمع وبين الله تعالى ولا بد من القضاء **رجل** قال لعبد
يا حر أو قال لأمته يا حرة أو قال قلت ذلك كذبا عتق في القضاء ولو قال
أردت به اللعين بعتق فضا وديانه عتق دخل على مولاه فقال
المولى أي حرة دخل علينا لا يعتق العبد ولو قال المولى لفتوى
خاطمه مملوكه منه خياطة حر لا يعني مملوكه **رجل** قال
حر ففعل له لمن عتق فقال عتق عتق عبد **رجل** قال عبد أهلك
بلغ أحرار أو قال عتق أهلك بعد أحرار ولم ينو عتقه وهو من أهل
تعداد أو قال كل عتق أهلك بلغ أحرار أو قال كل عبد أهلك بعد أحرار أو قال
كل عبد في الأرض أو قال كل عبد في الدنيا قال يوسف رحمه الله
عليه لا يعتق عبد وقال محمد يعتق وعنه علي هذا الخلاف الطلاق
ويقول أبي يوسف أخذ عصام ابن يوسف ويقول محمد أخذ شدا
رحمه الله والقوى على قول أبي يوسف رحمه الله ولو قال
كل عبد في هذه السكة حر وعنه في السكة أو قال كل عبد
في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه
الدار حر وعنه فيها عن عبد في مولاه ولو قال ولد آدم
كلهم أحرار لا يعتق عبد في مولاه **رجل** قال لعبد
أولامته قد أعقتك الله عن وإن لم يوهو المحار ولو قال
لعبد العنا عليك يعني ولو قال عتقتك على واجب لا يعني **رجل**
له عبد في يده فقلت له أعقت هذا العبد فأومي برأسه بنعم
لا يجتنبه فنادى على العبد فلا يسمو إلا أن مقام العنان

ولو كان في سده صبي فصل له هذا منك فاومي براسه سميت نسبه
 منه لان ثبات النسب لا يتعلق بالعيان فجاز ان يسم بالاسماء **رجل**
 قال لامته انت مثل هذه لامراه حرة لا يعتق امته الا ان يوي العتق
 وكذا لو قال حرة انت مثل هذه لامته لا يعتق امته الا ان يوي ولو قال
 لحرة انت حرة مثل هذه واسارا الى امته سميت امته ولو قال
 للحرة مثل فاما انت حرة مثل هذه الامه لا يعتق امته **رجل**
 مروح بامته المعروفه واقرب ساجها لا يجوز ولا يعتق الحاربه **رجل**
 قال لعبد ما انت الا حرة عتق العبد **رجل** امر عبده بشي
 فامتنع قال انت اذا حرا او قال ما انت اذا الاحر لا يعتق للحال **رجل**
 وهو يعتق **رجل** قال لعبد سميت عتقك عتق ولو قال اردت
 عتقك لا يعتق ولو قال انت حرة امس وانما ملكه اليوم عتق بخلاف الطلاق
رجل قال لعبد انت حرة على انه ان يدالي ردتك عتق الصمد
 وبطل الشرط ولو جمع بين عبده وحممه وقال احركها حرا وقال هذا
 حرا وهذه الهممة عتق العبد في قول ابي حنيفة رحمه الله امه قائمه
 بين يدي مولاه فصار لها رجل امه انت ام حرة فارادا المولى ان يقول ما
 سواد عنها امه انت ام حرة فمحل في القول وقال هي حرة امه عتق
 الامه في القضا لا بما سمى وبين الله تعالى **رجل** قال لعبد اب
 اعني من فلان عبد اخر من عبده وقال عتق به القدم دثر به ومن
 الله تعالى وعتق في القضا ولو قال لعبد انت عتق من هذا
 في ملكي او قال في السر لا يعتق في القضا ويدن ولو قال انت حرة
 يعني في الحسن لا يدن في القضا ولو قال اب عتق وقال عتقت به

انما

وغيره

في الملك

في الملك لا يدن في القضا ولو قال انت عتق في السر لا يعتق
 لو قال انت حرة العتق يعني في الاخلاق عتق في القضا **رجل**
 قال لعبد ان ملكك فانت حرة عتق للحال وما بعد المين فهو ملك
 حاد **رجل** قال لعبد انت عبد الله لا يعتق في قول ابي حنيفة
 رحمه الله عليه وان يوي وقال نعم ان اراد العتق فهو حرا وان اراد
 الصدقة فهو صدقة وان اراد ذلك الله لا يلزمه شي **رجل**
 قال لعبد السر هذا حرة واسارا الى عبد نفسه عتق في القضا
رجل قال لعبد احركها حرة وهم عتق عبده وان كانوا
 ما به **رجل** قال لعبد لو كنت انت غير ملوك لم يكون فيك
 عتقا منه وليس له ان يدعيه ولن مات له ميراثه بالولا **رجل** قال
 لعبد نسل حرا او قال اصلك حرا ان علم انه سبي لا يعتق وان
 لم يعلم انه سبي فهو حرة ولو قال ابواك حرا لا يعتق لاحتمال انها
 عتقا بعد ما ولد **رجل** قال لامته العلقه والمضعة الى
 في بطنك حرة يعتق ما في بطنها **رجل** قال لعبد تصبح غدا
 حرا كان العتق مضافا الى الغد ولو قال نعم حرا او بعد حرا
 يعتق للحال صحيح **رجل** قال لعبد انت حرة من بلتي يعتق من
 جميع المال **رجل** قال لعبد في مرضه انت لوجه الله تعالى
 فهو باطل ولو قال جعلتك الله في محنته او في مرضه او في وصيه
 وقال لم انوا العتق او لم يقل شيئا حتى مات فانه ساع وان يوي العتق
 هو حرة **رجل** قال لعبد اعمل في نفسك ماشيت فان اعني
 نفسه قبل ان يعوم من مجلسه عتق ولو قام قبل ان يعوم نفسه

ولو قال في السر لا يعتق

له يا سالم انت حر يا سارك فهو علي الاول ولو قال يا سالم الحر
يا مبارك علي الف درهم فان علي الاخير واذا تم الكلام قل ان يدعو
بالاخير فهو علي الاول **رجل** له جارية حامل فقال
لها المولى بعد ما خرج بعض المولد انت حرة ان كان خرج الثر المولد النصف
مع الراس او الراس لا يعتق الولد وان كان الخارج اقل عتق الولد لان
اعناق الام لا يكون اعتاقا للمولد المنفصل ولا اكثر حرم الكل
ولا يعتق الولد باعناق الام **رجل** اعتق جارية انسان فاجار المولى
اعتاقه بعد ما ولدت لا يعتق الولد **رجل** قال ان اشتريت مملوئين
فما حران فاشترى حاملا لا يعتقان ولو قال لأمته كل مملول
لي عرل حرة لا يعتق حملها **رجل** قال لأمته الحامل في محنته
انت حرة او ما في بطنك فولدت من الغدر علاميتا استنار خلقه
عمت الجارية في بول ابي حنيفه رحمه الله ولو لم يلد حتى ضرب
اسنان بطنها فالعت من الغدر حنسا ميتا استناب حلقه هو بالخمار
ان اعتق الام يعتق الحين بعقهما وان لم يكن حاملا اعتقت الجارية
رجل قال لا خرا نا مولي ابيك اعتق ابوك ابي وامى لم يكن القائل
عبدا للمقر له وكذا لو قال انا مولى اسك ولم يقل اعتق ابوك فانه
يكون حرا ولو قال انا مولى اسك اعصى فهو مملول اذا جحد الوارث
اعتناق الاب الا ان ياتي المقر ببنيه **رجل** اعصى عبده وله
مال فماله لمولاه الا ثوب ثوب اى ثوب ثوب المولى **رجل**
قال لعبد انت حرة لسه فمات العبد قل ان يقول الله فانه
موت عبدا **رجل** قال لم ولد انت حرة من العمل او من

دخول

دخول الميت وقال لم انو العتق لا يدين في القضاء لا سعة ان
يعصها وقال ابو يوسف يد من فيما سبه ومن الله تعالى **رجل**
قال لعبد راسك راس الحر او بدتك بدن الحر لا يعصى له شيئا
وكما لو قال مثل الحر **رجل** قال لجارية يا مولى زاده
لا يعتق قال يا ابن الحر او يا ابن الحر

فصل

فيما لا يقع به العتق اذا المينو وما لا يقع به العتق وان بوى
رجل قال لعبد لا سبيل لي عليك او قال لا مملك لي عليك
او قال لا رقب لي عليك او خرجت عن مملكتي او خليت سبيلك ان بوى
العتق عتق والافلا ولو قال لا سبيل لي عليك الا سبيل الولا
وقال لم انوبه العتق عن محمد رحمه الله انه لا يعتق ولا يصدق فضا
ولو قال لا سبيل الموالاة وقال لم ارد به العتق دين في القضاء
رجل قال كل ما لي حرة وله عبد فقال لم انو العتق لا يعصى عبدا
رجل قال لأمته اهلقتك وبوى العتق قال ابو يوسف
رحمه الله تعصى ولو قال لها وجك على حرام وبوى العتق لا
تعصى ولو قال لعبد بالهجا ان ترحروا وبوى العتق عصى
والافلا وكذا الطلاق ولو قال لعبد اسلطان لي عليك
او قال اذهب حيث شئت او قال نوحه اين سب لا يعصى
وان بوى ولو قال لأمته انت طالق او انت طالق او انت
باين او بى منى او حرمتك او انت حرة او بوى او اختارت
او قال اخرجني او اشترى لا يعصى عبدا وان بوى العتق وكذا

نوبت لست بامه لي اذ قال لاحق لي عليل لا يعق وان نوي

فصل

في العلق والاضافه

رجل قال لامة اذ مات والدمي فانت حرم مباعها من والدهم
تزوجها م قال لها اذ مات والدمي فانت طالق فانت طالق
محمد رحمه الله يقول او لا يعق ولا يطلق ثم رجع وقال لا تقع
طلاق ولا عاين ثم قال انا اقف في ذلك حتى انظر **رجل**
تساجر مع امه فقال نداء من اراد اكر من ز شهر بروم با مواز عمر
مضى لحرم هو من البلد ثم رجع قبل موت الام فالوا ملون بارا في
مينه ولا يعق عبده **رجل** قال لعده ان يعقل في هذا البلد
ابدافانت حرم فباعه بيعا صحيحا لا يعق لانه كما تحت زال العبد
عن ملكه ولا يعق وان باعه بعا فاسدا ان سلمه الي المسيرى او لا
م باعه لا يعق ايضا لانه كما تم البيع بينهما ملكه المسيرى وان باعه
بعا فاسدا سلمه الي المسيرى عتق لان شرط الحنت قد وجد
والعبد باقى على ملكه فعق ولو قال ان اسيرت عبدا فهو حر
فاشترى عبدا فاسدا لا يعق لانه لم يملك قبل القبض فاخلت
اليمين لا الى حنرا فان اشترى عبدا فاسدا لا يعق لان
ذلك العبد شرعا جائزا بعد ما فتردا البيع الفاسد لا يعق لان
اليمين اخلت بالبيع الفاسد لا الى حنرا ولا يخل من اخرى ولو قال
لعبد الفير ان وهبك فلان مني فانت حرم فوهبه منه ان كان
العبد في يد الواهب لا يعق لانه حنت قبل الملك فلا يعق وان

قيل

قيل بعد ذلك وقبض وان كان العبد في يد الموهوب له ان يد
الواهب فقال وهبه لك لا يعق وان بدا الطالب فقال
هبة مني فقال وهبت عتق **رجل** قال ان اشتريت عبدين فها
حرا فاشترى عبدا بشرا صحيحا ثم اشترى عبدا بشرا صحيحا يعق
الحالف اي العبد من شرا ولو قال اول عبدين اشترتهما فها
حرا فاشترى عبدا ثم عبدين لا يعق واحد منهم ولو اشترى
عبدا ثم اشترى عبدا او امة عتق العبدان **رجل** قال لعبد
ان شتمتلك فانت حرم قال له لا بارك الله فيك او قال اللهم
العنه لا يعق لان شرط الحنت الشتم وهذا دعاء وليس بشتم
رجل قال لملكاته ان انت عدي فانت حرم لا يعق لانه
ليس بعبده مطلقا **رجل** قال لعده ان حرم على ان يدخل
الدار فصل فهو حر دخل او لم يدخل **رجل** اتم علامه في
لجام ضاع فقال المولى ان اقلعت عند الضرب حتى تصدق في يدي
لدا فضربه فقال العبد لم اخذم قال احب وترك الضرب لا حرم
لانه لا يخلوا اما ان كان اخذ او لم ياخذ وبقا اما جميعا فصير
بارا **رجل** قال ان اسيرت عبدين في عقد فها حرا فاشترى
بلاه اعبد في عمده واحد عن اسان منهم وله الحمار بوقعه على اس
مهم ولذا لو قال ان اسيرت عبدين معا فاشترى بلاه في
عقد واحد يعق اسان منهم وله الحمار **رجل** قال كل جارية
اشترى بها مال اشترى فلانه هي حرة فغابت المحلوقه على ما
فاشترى اخرى في العبه يعق لانه اسرى عمرها حال بها اليمين في

الموت لا يعتق قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما لان عندهما
 موتها بطلب الميم **رجل** قال لامته ان وطيتك ما دمت في
 هذه الحجرة فانت حرة فتحوها عنها ووطيتها في حجره اخرى او لم يطاها
 رجع الي هذه الحجرة ووطيتها فلا يعتق لان الميم انتهت بالتحول
 عنها **رجل** قال لما ليكة الله تسترني بعدوم فلان فهو حرة
 فعلم واحد منهم بعدوم فلان وامر اخر ان يذهب الي المولى برسالة
 فجا الرسول الي المولى ان قال ايها المولى ان عبدك فلانا هو
 ابشرك بعدوم فلان او قال ان عبدك فلانا ارسلني اليك يقول
 اسرك بتقديم فلان عتق المرسيل دون الرسول لان المرسيل هو الذي
 بشره لكن بلسان غيره وان قال الرسول ايها المولى ان فلانا قد
 قدم وارسلني عبدك فلان اليك لا بشرك عتق الرسول دون المرسيل لان
 السارة وجدت من الرسول **رجل** قال فلان على الف درهم
 والا بعد حري حرم انكر المال ان قال لرسوله على شيء ما يجب ان شرط
 الحنت عدم المال عليه وقت الميم ولم يشك ذلك وان قال لم يدر له على
 شيء وبس الميم عتق لانه لما انكر الوجوب وقت الميم بعد اقرار بشرط
 الحنت **رجل** قال لعده انت حرة قبل الفطر والا في شهر
 ربيع اول رمضان **رجل** قال كل عبد اسره وهو حر الي سنه
 فاسرى عبد الا يعتق حتى ياتي عليه سنه من وقت الشراء ولو قال
 كل عبد اسره الي سنه وهو حر وكل عبد اسرى من الساعة الي حلف
 الي عام السنه يعتق غدا لشر لان في الصور الاولى ادخل السنه
 في العتق فصرف بالاعد الشراء الذي اشتراه اسره الي سنه

فيعتق بعد سنه وفي الصور الثانية ذكر السنه بعد الشراء
 فها انت السنه اجلا للميم **رجل** قال لعده ان مت الي ما في سنه
 فانت حرة قال ابو يوسف رحمه الله هو مدبر مقيد وقال الحسن
 ابن زياد هو مدبر مطلق لان على قول اصحابنا اذا ذكر وقتا طويلا
 بعدت الي تلك المدة او لا يعتس يعتبر الوقت ولا يكون ذكر هذا
 الوقت بمنزلة الباسد وعلى قول الحسن رحمه الله اذا ذكر وقتا طويلا
 اليه يكون ذكر الوقت الباسد والعمر اصله ما عرف في كتاب النكاح
 اذا تزوج امرأه الي وقت يكون متعه عندنا طالت المدة او قصرت
 وعلى قول الحسن ان ذكر وقتا لا يعتسان اليه لا يكون متعه **هـ**
رجل صحيح قال لعده انت حرة قبل موتني بشهر ع مات بعد
 شهر قال بعضهم يعتق من يلب المال وقال بعضهم يعتق من
 جميع المال وهو صحيح لان على قول أبي حنيفة رحمه الله يستند
 العتق الي اول شهر قبل الموت وهو فان صحح في ذلك الوقت
رجل اوصى بوصايا وله في وصيته ان عده فلان حرة بعد
 موته ولم يسمع ذلك منه احد مات وحدث ورثه مدبره سحلف
 الورثه على علمهم ان اقر الوارث بما كان في كتاب الوصيه عمو العبد
 اذا كان كان يخرج من يلب المال ماله ويلزمه السعابه فيما
 زاد على الملب اذا كان لا يخرج وكان لو كان على الملب دين حط
 بماله يعتق وتسعي في جميع قيمته ثم احصلوا في حقه **هـ**
 بعضهم فيه المدبر قيمته لو كان قنا وقال بعضهم فيه المدبر بلشا
 قيمه لو كان قنا وقال بعضهم بطر بكم ستخدم مدقة عمر من

الحزير والطن يجعل قيمته ذلك وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله
فيمه المدر يصف فيمه لو كان قننا وهكذا ذكر الشيخ الامام المعروف
لخواهر راده رحمه الله لان للطن منفعتان منفعة السع وما شاكلها
من المملد بالدين والامهار وغير ذلك والساني منفعة الاجار ٢
والاسخدام والتدبير نفوت الاولى وسقى الناسه فكانت فيمه
نصف قيمته لو كان قننا ولو كان البدر مقيدا بعموم ما ٥
رجل قال في مرضه اعتقوا عني فلانا بعد موتي ان شاء الله او
قال هو حر ان بعد موتي ان شاء الله في الناس يصح الاستساق فمما وني
الاستحسان يصح الاستساق في قوله هو حر ان شاء الله ولا يصح في الامر
بالاعاق مريض قال لعم معلومين ان سيد كان مراده
مهلك سعي لولا ان يعتقونهم **رجل** قال لعم لا سبيل
لاحد عليك بعد موتي قالوا يصير مدبرا **رجل** قال لعم لو له احد
ورثي بعد موتي سنه م انت حر فمات بعض الورثه قال بعضهم
ادامصب السبه من ووب الموت يعتق **رجل** مات وترك جاربه
وعلمه دين محيط بماله قال نصير رحمه الله لا محل للوارث وطى الجاربه
فلان لم يكن الدين محيطا قال وان كان الدين قليلا فذلك ولو ترك
المستحقارا وجاربه وعلمه دين **رجل** الوارث احعل الدين
في القطار واحسن الجاربه روى عن محمد رحمه الله انه قال له ذلك
فل له لو كان دين الميت قدر قيمه الجاربه ولد مال سوى الجاربه
فاعتق الوارث الجاربه ثم هلكت تلك الاموال قال الجاربه حرة
ولم يكن الوارث قيمتها للغرما **رجل** قال لعم ان مت فامحر

او قال

٥١٠
او قال سميتي مات او اذا حدث بي حادث الموت فانت حرة فهو مدبر
مطلق لا يجوز سعه فان باعه وقضى القاضى لجواز سعه بعد قضاء
ويكون ذلك مستحبا للتدبير حتى لو عاد اليه يوما من الدهر بوجه
من الوجوه م مات لا يعتق ولو قال ان مت من مرضي هذا وني
بكذا او قال ان حدث بي حادث الموت من مرضي هذا وني سبي
هذه فانت حرة جاربه وان مات المولى قبل السع يعتق من
الملك **رجل** قال لامه عند الوصيه اذا قدمت اسي واسي
هذه حتى تسعسا فانت حرة والوا ان كان الابن واللب لرس
خدمهما حتى يروح الحاربه ونصب الابن من الجاربه وان كانا صغيرين
خدمهما حتى يدركا لان استغنا اللرس والصغيرين يكون عدما
قلنا وان كانا كبرين فمروجت الابنة ونفى الابن خدمهما
جميعا لان شرط العتق خدمتهما حتى يسعسا ولا يعتق عبد اسعسا
احدهما وكذا لو كانا صغيرين فادرك احدهما خدمهما جميعا حتى
يدرك الاخر فان مات احدهما قبل ذلك بطلت الوصيه لانها كانت
متعلقة بخدمتهما ووديع الناس عن ذلك **رجل** قال
لعم من له احد فامحر بعد موتى وله وصيه ماله درهم ثم مات عبدا
ولهما وصيه ماله درهم بينهما لانه لما مات شاع العبد فمما جميعا وسع
الوصيه ولو قال لعم واحد مسك ماله درهم بطلت احدى الماتين
لان احدهما عبده ولا يصح الوصيه **رجل** قال في وصيه اعقبوا
عبدى النبي هو قد مر الصبي بكم لموا في درهم الصبي قال
اكرمهم درهم الصبي من صبي سنه واحد واذ لك من قول

بغدا حتى عاد كالعرجون القدم والعرجون سب على النخلة ووطع
 في كل سنة فالدس سني سنة بلون قديما **رجل** قال لله على ان
 اعتق هذا العبد فعمل العبد خطا واخذ المولى فمعه لا يلزمه م
 الصدق بالعمه ولو قال لله على ان اصدق بهذا العبد فقتل
 العبد خطا واخذ المولى فمعه كان عليه ان يصدق بعمه لان
 في الوجه الاول التزم الاعتاق فمعه محل الاعتاق وهو العبد
 وامتناعي الوجه الثاني التزم الصدقة والعمه يسار العبد في
 قول الصدقة **رجل** قال لعبد انت مديون على الف قال
 ابو حنيفة رحمه الله لا يصير قول العبد قبل الموت ولو قال ان
 للمولى ان يبعه فان لم يبعه حتى مات المولى وهو في ملكه
 فعمل الف اعتق وقال ابو يوسف رحمه الله عليه ان لم يبعه حتى
 قال المولى ذلك ليس له ان يقبل بعد الموت وان يبعه **رجل**
 قال المولى كان مديونا عليه الف اذا مات المولى ولو قال
 الرجل لعبد انت حر بعد موتى على الف درهم بغير قول
 العبد بعد الموت في طاهر الرواية واذا قبل بعد الموت فالاولا
 يعتق الا باعتاق الوارث ولو قال انت حر على الف درهم بعد
 موتى بغير القول للحال واذا قبل يصير مديونا لا يلزمه المال
 لان المدير باقى على ملك المولى والمولى لا يستوجب عليه
 مالا ولو قال لعبد ان شئت فانت حر بعد موتى قال محمد
 رحمه الله كانت المشية بعد الموت وكذا لو قال اذا جاعد فانت
 حر ان شئت كانت المشية الله بعد طلوع الفجر **رجل** طلوع

فما ملكه

الفرج

الفجر من الغد ولذا لو قال انت حر غدا ان شئت فانت
 المشية الله للحال في قول ابي يوسف ومحمد وطاهر الرواية
 عن ابي حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف في رواية الامالي ان درهم
 المسنة يعتبر المسنة للحال وان اخذ بغير المشية في العبد
 وعن ابي حنيفة رحمه الله في رواية المسنة الله في الغد في
 الفصلين وكذلك في المدير عند يعتبر القبول بعد الموت على كل حال
رجل قال لعبد انت حر يوم اموت ويومى باليوم ساض
 النهار دون الليل لا يكون مديونا بصير كانه قال انت حر بعد
 موتى في النهار فلم يكن العتق معلقا بطلاق الموت وكان له ان يبعه
 ولو قال انت حر بعد موتى يوم لا يكون مديونا وله ان يبعه
 ولو مات المولى وهو في ملكه يعتق من الملك اذا مضى يوم بعد
 موته ولا يعتق الا باعتاق الوارث **رجل** قال كل مملوك الى بعد
 موتى حر فاما ان في ملكه يوم المقالة يكون مديونا وما يملكه
 بعد المقالة لا يكون مديونا ولو قال اذا ملكت فلانا فهو حر
 بعد موتى فملكه كان مديونا لانه علق الحرية بموته مطلقا الا انه علق
 ملكه بملكه بشرط وهذا لا يخرج من ان يكون مديونا لو قال
 لعبد اذا ملكت فلانا فانت حر بعد موتى بملكه يصير مديونا
رجل قال كل مملوك املكه فهو حرا اذا جاعد يدخل في ذلك
 المدير وام الولد وولدها ولا يدخل فيه الماتب ويدخل منه من
 كان ميا ومال له لم يصير مملوكا بل محي الغد ويدخل في
 ذلك من يملكه بعد الميس ولو قال كل مملوك املكه اليوم حر

في الغد ولو قال انت
 فانت حر غدا كانت
 المشية

يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة وما استفاد في يومه وليلته
 لو قال هذا السهر او هذه السنة ولو قال كل مملوك املكه
 الساعة فهو حر وهو على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استفاد من
 ساعته فان عني به الساعة الزمانية التي يذرها المنجون بصدق في اذلال
 ما سفيه بعد الكلام ولا يصدق في صرف العيون عما كان في ملكه ولو قال
 كل مملوك املكه غدا فهو حر ولم ينو شيئا قال محمد رحمه الله يعص
 من كان في ملكه للحال ومن ملكه الى الغد وغدا وقال ابو يوسف
 يعتق ما استفيد في الغد لا غير ولو قال كل مملوك املكه يوم الجمعة
 فهو حر يعتق من ملكه يوم الجمعة في قول اي يوسف ولو قال
 كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل فيه من كان في ملكه للحال
 في قولهم ولو قال كل مملوك املكه فهو حر اذا جاء عدوه على
 ما كان في ملكه للحال في قولهم ولو قال كل مملوك املكه
 الى بلس سنة فهو حر يدخل فيه ما استفاد في البلس من حين
 حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة وهو على هذا
 اذا قال الى سنة او سنة او ابد او الى ان اموت يدخل فيه ما استفاد
 في ملكه المدة دون ما كان في ملكه ولو قال اردت يقول سنة
 من بقي في ملكي سنة لا بد من في القضا ويد من محاسبه ومن الله تعالى
 ولو قال كل مملوك لي حر ان دخلت الدار او قدم السرط وقال
 ان دخلت الدار فكل مملوك املكه حر وهو على ما كان في ملكه وقت المقالة
 ويعتق عند وجود الشرط ولو قال ان فعلت كذا فكل مملوك املكه
 يومئذ فهو حر على ما كان في ملكه عند وجود الشرط ولو قال كل مملوك

ومعنى يوم الجمعة

فهو

اسره

اشترى فهو حر ان كملت فلانا فهو علي ما يشتره قبل الكلام ولو قال
 ان كملت فلانا فكل مملوك اشترى فهو حر فهذا على ما سري بعد
 الكلام ولو قال كل مملوك اشترى اذ املت فلانا فملت فهو حر
 فهذا على ما سري بعد الكلام ولو قال كل جارية اشترىها وهي حرة الى سنة
 فاشترى جارية قال محمد رحمه الله لا يعتق حتى يم السنة **رجل**
 قال لعهده اذا ادب الى الف او متى ادبت الى الف او متى ما ادبت
 الى الف فانت حر لا يعتق قبل الاداء ولا يكون على المجلس ولو قال
 ان ادبت لا يعتق قبل الاداء يقتصر على المجلس وله ان سعه قبل
 الاداء وان جبا العبد بالالف او بعض الالف فحبر على القول فان
 وضعها في موضع نقد المولى على بطلها كان ذلك قبضا ويعص
 العبد ولو حلف المولى انه لم يؤد اليه الالف حنت في يمينه
 ولو قال لا جنبي اذا ادبت الى الف فعدي هذا حر فاحر فاحر الاجنبي
 بالالف ووضعها من يده لا يحرم المولى على المول ولا يعتق العبد
 ولو حلف المولى انه لم يقبض من فلان الف لا يعتق بحسب فان كان
 المال للمخالف يقال صاحب المال ان ادى الى فلان الف الى
 لي عليه فعدي حر فجا فلان بالالف الى المخالف فلم يعمل حنط
 نفسه ولو ملك الالف هلك من مال المخالف ولو قال لعهده
 اذا ادب الى الف فانت حر فقبل العدم قال له حط عني منها ما
 اوتاك خدمني ما به دسار مكان الف درهم فحط عنه ما به درهم
 وادى اليه تسع مائة فانه لا يعتق ولو ادى اليه الف من مال الكسبه
 قبل هذه المقالة له يعص ويرجع المولى عليه مثلها ولو ادى

مقتصر

الله الفان من مال النسبه بعد هذه المقالة لا يرجع المولى
 عليه ولومات العبد قبل اذا الالف وتلك ما لا فماله لمولاه ولا يكون
 هو بمنزلة المكاتب ولو باعه ثم اشتراه فادى اليه الفاعس والجبر
 المولى على القبول في قول ابي يوسف ولم يجبر في قول محمد ولو قال
 لعبد في مرضه اذا ادت الي الفافاتت حره ومعه الف فادى
 الله الفان من مال النسبه بعد هذه المقالة يعتق من جميع
 ماله استحيانا ولو قال انت حر على الف درهم يودها الى نحو ما
 كل شهر كذا كانه **فصل** قال لرحلين دبر عبدني فلانا قدره احد
 جازا المديبر اذا حنى حياه موجه للمال كان غنم جنازة على
 المولى بضمن الاقل من قيمه ومن ارش الجنازة في ماله حاله ولا يكون
 على عاقلة وان جنى على المولى او على ماله كان هدرًا الا ان يقتل
 مولاه خطأ فسعى في قيمته المديبر اذا ولدت من سبدها ولد انصر
 ام ولده

فصل في الاستيلاء

كل مولود يولد بنب نسب ولدها من مملكتها او بملك بعضها كانت
 ام ولد لمن يولد نسب ولدها منه وكذا الحاربه اذا ولدت ولدا من
 غير المولى سلاح او وطى بشبهه ثم ملكها من بنب نسب ولدها
 من بصرام ولده عندنا وان ملك ولد منها عتق عليه وان ملك ولدا لها
 من غير مكن مولودا له ان يبيعه ولو قال حمل جارسي هذه منى او قال
 ما في بطنها من ولد هو منى فاسطط سبطا استبان خلفه او بغير خلفه
 بصرام ولده وان لم يسر لا بصرام ولده عندنا ولو قال حمل هذه الحاربه

نصه خارج من ولد بلفظ
 انه من بطنها خلفه

منى او قال ما في بطنها من ولد فهو منى برفق بعد ذلك كان رجلا ولم
 يكن ولدا فصدقه الامه في ذلك او كذا تانت ام ولد له ولو قال
 ما في بطنها منى ولم ينقل من حمل او ولد ثم قال كان رجلا فصدقه الامه
 لم يكن ام ولد له **فصل** قال لجاربه ودولت هذه ام ولدي ان
 كان العول في الصبي بصرام ولده سوى كان معها ولدا ولم يكن وان كان
 القول في مرض الموت فان كان معها ولد بصرام ولده يعتق من جميع
 ماله وان لم يكن معها ولد يعتق من الملب وام الولد يعق بموت
 المولى من جميع ماله ولا سعيه عليه على كل حال ولا يجوز اخراجها
 عن ملكه الى غيره سعي او هبه او امار او صدقه وان باعها وقضى القاضى
 يجوز سعيها لاسفد قضاؤه في اظهر الروايات ولا يصير ام الولد بالغيب
 والبيع الفاسد والاعتناق في قول ابي حنبله رحمه الله وانما بضمن
 بما يضمن به الحاربه المشتريه اذا ولدت ولدا فادى ماله معا بصرام
 ولدها فان اعتقها احدها او مات عن كليهما في مولم ولا سعي
 عليها ولا ضمان على المعتق في قول ابي حنبله وقال صاحب رحمه
 الله عليها اذا مات احدهما سعى في نصيب الاخر فان اعطى احدهما نصيب
 المعتق نصيب مملكتها ان كان موسرا وسعى للاخر في نصيب مملكتها ان كان
 معسرا جاربه ولدت من رجل سباح ثم اشتراها مع اخر بصرام ولده
 بضمن نصيب مملكتها لشريكه موسرا كان او معسرا وان لم يسر جاربه ولكن
 ملك الولد بهبه او اشترا وعقد ذلك عن الولد وسعى الاخر في نصيبه ولا ضمان
 عليه في قول ابي حنبله رحمه الله وقال صاحب بصرام ان كان موسرا وسعى
 العبد ان كان معسرا ويكفي في قيمه ام الولد قال بعضهم قيمتها ثلاث

او وصيته

فمما لو كانت قنة **رجل** اعتق ام ولده علي ان يزوج نفسها منه فقبلت
 عتقت فان ابت ان تزوج نفسها منه لا سعاد عليها ولو اعتق امته على ان
 يزوج نفسها منه فابت ان يزوج نفسها منه كان عليها السعابة في قيمتها **رجل**
 قال الجارية ان كان في بطنك غلام فهو مني وان كانت جارية فليس مني فثبت
 الولد منه غلاما كان او جارية ولو قال **رجل** وان كان في بطني ولد فاني مي
 الي سنتين فولدت لاول من سته اشهر فثبت نسب الولد منه وان ولدت لآخر من
 سته اشهر لا نسب واليوم باطل امر ولد الذي اذا سلطت الجارية الى الحرية
 بالسعابة واذا قضى القاضي عليها بالسعابة كان حالها كحال المملوك
 ما بود السعابة حربي حرج السابام ولد له لا يكون له ان يسعها **رجل**
رجل امته من عبده فولدت فادعاه المولى لا نسب له من المولى
 ويكون من الزوج ويعتق الولد على المولى باقراره **رجل** استولد جارية
 ولده بصيرام ولد وبغرم فمما ولا يحرم عقربا واذا زوج الرجل جارية
 ولده الصغير فولدت منه لا تصيرام ولد له ويعتق الولد بالقرابة واذا
 اراد الرجل ان يطا جاريته ولا يصيرام ولد له ولو ولدت فانه يسعها من
 ولدها الصغير ثم يتزوجها واذا ولدت جارية الرجل فادعاه المولى وان يكون
 من المولى ولو وطى جارية امراته والدة اوجده فولدت فادعاه لا نسب
 ويداعنه الحد للشبهة فان قال اهلها الى المولى لا نسب له الا ان يصرفه
 المولى الى الاحلال وفي ان الولد منه فان صدقة في الامر من جميعا ثبت لنسب والا فلا
 وان لربه المولى ثم ملكه الجارية يوما من الدهر ثبت النسب **رجل**
 في يديه غلام صغير لا يعتبر فقال هو عبدي كان القول قوله فان ادرك
 الغلام وقال انا حر لا فعل قوله وان اقام النسب فثبت منه وان

الجارية
 ارحاويه

كان الغلام لمرأى الذي هو في يديه هو عبدي وقال الغلام انا عبد
 فلان كان القول قول الذي في يديه ولو لم يقل انا عبد فلاز ولان
 قال انا حر الاصل كان القول قوله **رجل** في يديه صبي هو عبدي
 فاعتقه ثم جاء آخر واقام النسب انه عبدي قبلت منه وبغضيه
 بالعد وبطلت اعناق الاول **رجل** باع غلاما ثم ادعا انه اعتقه
 او دبره لا يقبل قوله ولو ادعى انه ابنه علق من مائه نسب السب وبطل
 البيع فجد بامه فولدت ثم اشترىها لا تصيرام ولد له استحسننا وان
 اسرى المولى يعتق **رجل** اسرى امه لها لانه اولاد ولدتهم في يديه
 بطون مختلفه فادعى احد منهم انه ولد له نسب منه والباقيون ارقاء
 له جارية من رجلين ولدت ولدا فادعاه احد السريلين واعسفه الاق
 وخرج الكلام منهما معاداة الدعوى اولى من الاعاد لان الدعوى
 تستند الى حاله العلق والاعتناق يقتصر على الحال فيكون المفق
 معتقا وكذا ولد الغير اذا اراد الرجل ان يزوج ام ولد له يسغى له
 ان يستبريها بحيضه ثم تزوجها فان زوجها قبل ان يستبريها حاز
 النكاح ولو اعتقها ثم تزوجها لا يجوز النكاح حتى يسغى عدتها بلب
 حيض فان زوجها قبل الاعناق فولدت ولدا من الزوج فالولد يكون
 بمنزله الام يعتق بموت المولى من جميع المال عمو ام الولد سدر سدر
 الملك لعنق المحارم سدر سدر الملك وتفسير ام الولد اذا اعتقها مولاها
 وارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت واشترىها المولى فانها بعد
 ام ولد له وكذا لو ملك دارحم محرم فعنف عليه ثم ارتدت
 ولحققت بدار الحرب ثم سببت واشترىها عنف عليه ولذلك ثانيا

يعتق

مولاها

منه

وثالثا ولد ذلك ام الولد ولو اشترى جارية قد ولدت منه مع اسقطها
 مع غيره بصير الجارية ام ولد له ليس له ان يسقطها وله ان يسقط الابنت
 فان زوج الجارية رحلا فولدت اسقطه من الزوج ليس له ان يسقط هذه ^{الامه}
 لانهما ولدت الابنت بعد ما صار ام ولد له بعد السراقان اعتقهن
 ثم استتراهن بعد السبي والرده عدن كما كفي في قول ابي يوسف رحمه ^{الله}
 محرم عليه مع الام والابنة الباسه ولا يحرم مع الابنة الاول وقال
 محمد محرم مع الام ولا يحرم مع الابنت ام الولد اذا ولدت ولدا كان
 الولد من المولى الا ان ينقأ اذا حرمت ام الولد على مولاها بمصاهرة
 او بحوا فجات بولد لسته اشهر لا يلزم المولى ان يدعي ولو اعوى ام
 الولد لم جات بولد بنت النسب الي سنتين ولا يجوز نفية **رحل**
 له جارية كان وطئها وهزل عنها فغابت زمانا ثم عادت وولدت لشعه
 اشهر مند غابت قالوا ان ذهبت الى من كان متهم بها وكان اكثر رايه
 انها فجرت فهو في سعة من يولد لها وان لم يظهر منها فجور واكثر
 رايه انها عفيفه لا يسفي له ان يسفي هذه الولد ويسفي ان يسفد
 انها ام ولد له ككلا سرق ولده بعد موته ام ولد اعيمها
 مولاها ووجبت عليها العدة لم يلز لها نفقة على المولى ام الولد اذا جنت
 جنايه موحها المال كان موجب حنايتها على المولى في ماله حاله كخائه
 المدير ام الولد لا يغسل مولاها بعد الموت ولا يملك بالاشد ومحمد
 طهرها على المولى ويجوز لها ان يسافر بصير محرم ويصلي بعين
 صاع ولو قتل سيد ما خطا لا يجب عليها السعاه وان قتل عميداً
 والمولى وليان فعفا احداهما سلب نصيب الاخر ما لا وسعي ذلك ولذا

لو كان لها ولد من المولى سقطت العصا وسعي في جميع قيمتها
 جارية ادعت على مولاها انها ام ولد له فانكر لا يستحق المولى في قول
 ابي حنيفة رحمه الله والمولى ان يحبر ام ولده على النكاح وسلك بزوج
 الامه عليها ولو برحت ام الولد بغير اذن المولى لم اعيمها المولى
 فان كان الزوج دخل بها قبل العتق جاز ذلك النكاح لانه لا يجب عليها
 عتقه العتاق وان لم يدخل بها يجب عليها عتقه وسلك بفراس
 المولى فلا يجوز ذلك النكاح **رحل** قال الجبارته دل ولد
 تلدينه فهو حر فاما ولده في ملكه عب ولا يعتق ما في بطنها مالم يلد فان
 مات المولى وهي حبلى من غير المولى لم ولدت لا يعتق الولد لانها
 زالت عن ملكه بالموء وكذا لو باعها لم ولدت ولو ضرب انسان
 بطنها فالقت حساميتها كان على الصارب ما في جنين الامه ولو قال
 دل ولد محبس به فهو حر والمسئلة محالها كان على الصارب ما في
 جنين الحر ولو قال دل ولد محبس وان باعها فولدت بعد البيع
 لا قل من سته اشهر من وقت البيع فهو حر والسع باطل ولو ولدت
 بعد السع لسته اشهر فصاعدا ولا اكثر من سنتين من وقت العتق
 او لامل فالسع جائز وكذا لو قال لامته ما في بطني حر فولدت لا قل
 من سته اشهر عتق وان ولدت لاكثر من سته اشهر لا يعتق **رحل**

بلخ

في المكاتب

الكتاب مستحب لمن علم فيه خيرا اي علم امانته ورشده في التجار
 وقد رتته على الاكساب كان الدل حالا او موحلا سيما وغيره

عندنا كل ما يصلح مهرا في النكاح يصلح بدلا في الكتابه **حل**
 كاتب عبد على الف درهم ولم يقل اذا اديت الى الف فانت حر
 فادى اليه الالف عتق ولو كان البدل مجنما فاصل فاخل بغيره
 في الرق في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما يصح رده برضا
 العبد ولا يتوقف على القضاء **والا** ابو يوسف رحمه الله
 لا مرد ما لم يخل بغيره **المكاتب** ان سافر بغير اذن المولى ولو كانت
 على قيمته كانت الكتابه فاسده ولو كانت على غير لغير من مكل
 او موزون او عروض فيه روايتان والاطهر هو الفساد للمولى ان
 يفسخ الكتابه الفاسده فان كانت على قيمته ولم يفسخ حتى ادى اليه
 فقبل المولى عتق ولو كانت امته على الف درهم على انه يطاها
 ما دامت مكاتبه فسدت الكتابه واذا ادت البدل قبل الفسخ عتق
 ولو كاسه على يوب في الزمه لا تقع الكتابه وان ادى اليه ثوبا
 وقبل لا يعتق ويحمل في بدل الكتابه جهالة الوصف ولا يحمل فيه
 جهالة الجنس والقدر **المكاتب** اذا كانت عبده جارا مستحيانا
 فان ادى اليه قبل الاول عتق وواؤه للمولى وان ادى اليه بعد الاول
 الاول وان كانت امته وهي حامل فولدها بمنزلتها وان كاسها
 واسدي ما في بطنها فسدت الكتابه ولا يصح الكفاله ببدل الكتابه
 ولو كانت عبيد زن كاسه واحدة على ان تل واحد منهما لفيل عن
 صاحبه جارا مستحيانا **المكاتب** اذا مات من غير وفاق ولم
 يدع ولدا بطلت الكتابه وتكلموا انها بطل بموته او بعد ما وصى
 القاضي بحجزه قال بعضهم بطل بموته حتى لو تبرع انسان بادائه

الوصف
 يكون

بدل

بذل الكتابه لا يقبل منه ولا يعتق وقال الفقيه ابو الليث لا تبطل بالريض القاضي
 بحجزه حتى لو تبرع انسان ببدل الكتابه بحوز ويعتق وان مات الكاتب عن
 وفاق بودى كتابته ويعتق قبل الموت بلا فصل وان ترك المكاتب ولدا اجرا وولدا
 مكاتبه معه كتابه واحده او ترك ولدا اشتراه في كتابته وقد ترك المكاتب وفاق ميراثه
 لولاه المكاتب اذا وصى بوصيه فهو على وجه ثلثه اوصى بوصيه لموات عن
 وفاق لا يصح وصيته لانه يعتق قبل الموت في ساعة لا تسع كلمة الا بصا والوجه الثاني
 ان يقول المكاتب اذا اعتقت فقد اوصيت بثلث مالي لفلان ثم ادركي ببدل الكتابه و
 لموات بعد ذلك كانت وصيته صحيحة في قولهم والثالث اذا وصى بوصيه ثم ادركي
 فعتق ثم مات صحت وصيته في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وقال ابو حنيفة رحمه
 الله لا يصح الوصيه الا ان يجددها بعد العتق المولى لم يملك اكساب المكاتب ولا استخدا
 ولا يجب على المولى صدقه فطره وجوز شرط الخيار في الكتابه المكاتبه اذا تزوج
 باذن المولى لم تعتق كان لها خيار العتق واحكام المكاتبه في النكاح والعهده احكام
 المكاتب لا يملك وطء امته فان وطئها ثم استحققت له منه يولدها لالمكاتب يعقرها في
 الحال اذا مات المكاتب عن وفاق فدفنه انسان لا يحرقه **المكاتب** اذا تزوج ابنة
 مولاة ثم مات المولى لا يفسد النكاح وان مات المكاتب بعد ذلك ان ترك ولدا لا يبطل
 النكاح وان لم يترك يبطل فان كان ذلك قبل الدخول لا تجب العده ولا المهر وان كان بعد
 الدخول يجب عليها الاعتدال بثلث حيض ويجب المهران كان معها وارث لغير **المكاتب**
 اذا اشترى منكوحه لا يفسد النكاح ويجب على المكاتب نفقة زوجته ولا تجب عليه نفقة
 وله كالعبد الا ان يكون وله من امته ونفقة ولدا المكاتبه على المكاسه المكاتبه
 يكون

ان

تسحق النفقة علي زوجها وان لم يزوجها المولي بيتا بخلاف المديرة وامر الولد **المكا**
اذا ولدت من المولي بنت بها اختيار ان شئت ادت الكتابه فعتقت بالكتابه وان
شئت لم تود وتجز نفسها فتعتق اذ مات المولى الكتاب اذا تبرع بالخط ولا يبرأ
لا يبيع الا عن عيب **المكا** ملك خمس خصال سافر ويبيع ويشترى بالنقد والنسيه
ويدفع المال مضاربه وشاركه وكتاب عبده ولا يملك خمس خصال لا يعتق بحمل
ولا غير حمل ولا يتزوج الاباذن المولي ولا يهب ولا يتصدق ولا يحايى عباهاه فائت
كالعبد الماذون **المكا** اذا اشترى اباه او ابنه يتكاتب عليه وان اشترى اخاه لا يتكاتب
في قول ابي حنبله رحمه الله **اذا مات المكا** وترك ولدا ولدا في الكتابه يتبع في
نجومه وان كان الولد مشترى يقال له اما ان تؤذي الكتابه حاله ولا ترد في الرق وان
رك **المكا** دار حم محمد عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يقوم مقامه في نجومه **المكا**
اذا جنى جنايه موجه للمالك كانت جنايته عليه كالحق من قيمته ومن الارش اذا جنى
المكا على مولا او رفق المولى كانت جنايته معتبره وكذلك جنايه المولى على الكا
رقيقه **المكا** اذا اشترى جاريه واستبرأها حيضه ثم عتق حل له وطها طمها وان عجز
المكا في رد في الرق مع الجاريه يجب الاستبراء على المولى وان اشترى الكا ابنته او امه
ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ويجزى عما حاضرت عند المكا قبل العجز فان اشترى
ثم عجز المكا لا يجب الاستبراء على المولى في قول ابي حنبله لا يباع لا تصير مكاتبه بخلاف الام
والابنه المكاتبه اذا عجزت لا يجب الاستبراء على المولى **المولى** اذا وهب المكاتبه من الكا
يعول الحال لان المكاتب ملك ما في ماله قبل القبول لان هبة الدين ممن عليه الدين يصح
قبل القبول فان قال المكاتب لا قبل بعود المكاتبه ويكون المكاتب حرا لان هبة الدين

مصدر

مصدر

ترتد بالرد الى ان العتق بعد وقوعه لا يحتمل الرد فتعود المكاتبه وسقى العتق كالمالك اذا
وهب الدين من المديون وبه كقيل ورد الاصيل بعود الدين في ماله الاصيل وسقى **المكا**
مكا بن رحيل قضى لهما نصف المكاتبه لا يعتق المكاتب فان ابراه المشرك الاخر عن نصيبه
او وهبه نصيبه عتق المكاتب وسلم الاول ما قبض ولو كانت المكاتبه الفاقض احدهما
سمايه وابراه الاخر عن اربع مائه قال محمد رحمه الله عتق المكاتب ما قبض الاول يكون
الاول والمهرى على سبيله **رحل** وهب نفس عبده من عبده عتق العبد وان لم يقبل لان
تمليك نفس العبد من العبد اعتاق **رحل** قال العبد اشترى نفسه بالف درهم فقال العبد قتل
عتق لان مع نفس العبد من العبد اعتاق ولو قال العبد انت حر على الف فقال العبد **رحل**
عتق كذلك ها هنا عبدا ماذون قال المولى اشترى جاريه فقال المولى هي لك اصنع بهما
شئت فاعتقها الماذون لا يعتق نه لا يراد بهذا الامر الاعتاق عبده دفع الى رجل مالا
فقال اشترى من مولاي بهذا واعتقني نكحوا فيه والصحيح انه ينفذ البيع والاعتاق وعلى
المشترى الثمن مرة اخرى وما اخذ المولى ولا سلم المولى اذا قال العبد ادخل الدار وانت
سعلق العتق بالدخول وكذا الطلاق **فصل في الاعتاق عن الغير** رجل قال العتق
جاريه هذه لك علي ان يعتق عني عبدك فلا نا فقبل فلان ذلك وقبض الجاريه لم تكن الجاريه
له حتى يعتق العبد عن المولا نه ملك الجاريه بازا يملك العبد منه في ضمن الاعتاق والتمليك
اذا كان في ضمن الفعل لا يتم الا بتحصيل ذلك الفعل وما لم يوجد يملك العبد لا يتم تمليك الجاريه
رجل اعتق عبدا عن ابنته الميت جاز ويكون الولد له لانه العتق وللان ثواب الاعتاق
ان شاء الله **فصل في العتق بدعي** **النسب** ومكذي **الرحم المحرم** رجل قال هذا عبدي
ابني او قال الجارية هذه ابنتي ان كان المملوك يصلح ولد له وهو مجهول النسب يثبت النسب

مصدر

مصدر

وعتق العبد سواء كان العبد أعجميا جليبا أو مولداً وإن كان العبد يصليح ولد له لكنه لا يعرف
النسب يعتق في قولهم ولا يثبت النسب وإن كان العبد لا يصليح ولد له لا يثبت النسب ويعتق
العبد في قول أبي حنيفة وقال صاحباه لا يعتق ولو قال العبد هذه ابنتي أو قال جاريتي
هذا ابني ذكر في الأصل أنه لا يعتق واختلف المشايخ فيه قال بعضهم المذكور في الكتاب
قوله ما علي قول أبي حنيفة رحمه الله يعتق ومنهم من قال لا يعتق عند الكل ولو قال
على وجه النداء يا ابني لا يعتق وقال الحسن عن أبي حنيفة أنه يعتق والصحيح هو الأول
ولو قال العبد يا بني أو قال أمته بابنية لا يعتق وإن نوى وكذا لو قال يا ابن أباي ابنه
ولم يصف أبي نفسه فإنه لا يعتق وإن نوى ولو قال العبد هذا أبي أو قال جارسة هذا
أبي ومثلها تلد مثله يعتق فإن لم يكن له أبوان معروفان وصداقاه ثبت نسبه منهما
والأفلا قال بعض مشايخنا رحمهم الله في دعوى البنوة أيضا لا يثبت النسب لا يصدق
الظاهر والصحيح أنه لا شرط قصد يقره ولو قال العبد هذا أخي لا يعتق وروي الحسن
عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يعتق إذا اشترى أمه هي جلي من ابنه بنكاح أو وطء
عن شبيهه يعتق ما في بطنها لأنه أخوه وله أن يبيع الأمة إذا وضعت لأن الأم لا تضر
أمر ولد له **رجل** أقر في مرضه لابنه ألف درهم وليس له وارث سواه ولم
يبيع مالا إلا ملوكا هو أخ الابن لأمه وقمة المملوك مثل الدين بمرات قال محمد رحمه الله
عنه المملوك لأن الأقرار في المرض للوارث وصيه فإذا ملك أخاه عتق عليه ولو كان الأقرار
في الصحة لا يعتق لأنه ملك المملوك بالدين **رجل** وكل رجلان يشتري له مملوكا
فيعتق عن ظهاره وسمى له الثمن واشترى أبا المملوك قال أبو يوسف رحمه الله يعتق كما
اشتراه لأنه صار ملكا للموكل ولو وكل رجلا بأن يشتري له أباه فيعتقه بعد شهر عن ظهاره
فأشراه الوكيل يعتق كما اشتراه وحزني عن ظهار الأقر **فصل في العتق المبهم**

هذا الحديث يدل على أن العتق لا يشترط قصد يقره ولو قال العبد هذا أخي لا يعتق وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يعتق إذا اشترى أمه هي جلي من ابنه بنكاح أو وطء عن شبيهه يعتق ما في بطنها لأنه أخوه وله أن يبيع الأمة إذا وضعت لأن الأم لا تضر أمر ولد له رجل أقر في مرضه لابنه ألف درهم وليس له وارث سواه ولم يبيع مالا إلا ملوكا هو أخ الابن لأمه وقمة المملوك مثل الدين بمرات قال محمد رحمه الله عنه المملوك لأن الأقرار في المرض للوارث وصيه فإذا ملك أخاه عتق عليه ولو كان الأقرار في الصحة لا يعتق لأنه ملك المملوك بالدين رجل وكل رجلان يشتري له مملوكا فيعتق عن ظهاره وسمى له الثمن واشترى أبا المملوك قال أبو يوسف رحمه الله يعتق كما اشتراه لأنه صار ملكا للموكل ولو وكل رجلا بأن يشتري له أباه فيعتقه بعد شهر عن ظهاره فأشراه الوكيل يعتق كما اشتراه وحزني عن ظهار الأقر

رجل

رجل قال كالمتيه احدا كما حره فقيل له هل عتيت لأحدك الامتين يعنيهما ما عتقت
الآخرى فقيل له بعد ذلك هل عتيت هذه الآخرى فقال لا عتقت لامتان جميعا في قول
لن قوله للأولي لمراعن هذه أقرار منه بوقوع العتق على التماسه وقوله للآخرى بعد ذلك
لمراعن هذه أقرار منه بوقوع العتق على الأولى فعتقتا جميعا وكذلك في الطلاق ولو قال
لعبد من له احدا كحر فقيل له ايها نوبت فقال لمراعن هذا وأشار إلى أحدهما عتق الآخر
وإن قال بعد ذلك لمراعن الآخر عتق الأول ايضا وهذا الأول سوا ولو قال لأحد من
الرجلين على ألف فصل له أهو هذا فقال لا لا يجب المال للآخر لأن الأقرار بالمال مجهول باطل
ولا يستحق التماس فنفى أحدهما لا يكون تعيينا للأخرى أما إيقاع الطلاق والعتاق في المهر
بمثله المعلق بالبيان وعليق الطلاق والعتاق بشرط جازي فإذا صح الإيقاع يستحق عليه
البيان ولا كذلك تعليق الأقرار بشرط **رجل** قال أمه وعبد من رقيق حرار رثوات قبل
السان فإن كان له عبدان وأمه عتقت الأمه ومن العبد من كل واحد منهما نصفه ولو
كان له أمه وثلاثه أعبد عتقت الأمه ومن العبيد من كل واحد ثلثه وإن كان له ثلاثه عبيد
وثلاثه أمه عتقت من كل واحد ثلثها ومن العبيد كذلك ولو كان له ثلاثه عبيد وأمته نصف
كل أمه وثلاثه كل عبيد **فصل في اعتناق الحرى** حرى أسلم عبد الحرى وخرج إلى
دار الإسلام مراغما لمولاه عتق وله يوالى من أحب لأنه من أهل الأرض وليس لأحد عليه
ولا وإن أسلم عبد الحرى ولم يخرج اليها لا يعتق لأن الإسلام لا ينفى بقا الرق قال سلم
مولاه ثم ظهر المسلمون على دارهم فعبده يكون عبدا له ولو أسلم عبد الحرى فباعه
مولاه من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل أن يقبضه المشتري في قول أبي حنيفة
وقال صاحباه لا يعتق وكذا لو باعه من في حرى له عبدا فأسلم العبد ثم خدم مولاه

هذا الحديث يدل على أن العتق لا يشترط قصد يقره ولو قال العبد هذا أخي لا يعتق وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يعتق إذا اشترى أمه هي جلي من ابنه بنكاح أو وطء عن شبيهه يعتق ما في بطنها لأنه أخوه وله أن يبيع الأمة إذا وضعت لأن الأم لا تضر أمر ولد له رجل أقر في مرضه لابنه ألف درهم وليس له وارث سواه ولم يبيع مالا إلا ملوكا هو أخ الابن لأمه وقمة المملوك مثل الدين بمرات قال محمد رحمه الله عنه المملوك لأن الأقرار في المرض للوارث وصيه فإذا ملك أخاه عتق عليه ولو كان الأقرار في الصحة لا يعتق لأنه ملك المملوك بالدين رجل وكل رجلان يشتري له مملوكا فيعتق عن ظهاره وسمى له الثمن واشترى أبا المملوك قال أبو يوسف رحمه الله يعتق كما اشتراه لأنه صار ملكا للموكل ولو وكل رجلا بأن يشتري له أباه فيعتقه بعد شهر عن ظهاره فأشراه الوكيل يعتق كما اشتراه وحزني عن ظهار الأقر

من الأما

كانت خدمه امانا للولي ولواعق الحري عبد الحري في دار الحرب فينفذ اعتاقه وفي
الحريه خلا فالصاحبه وقيل ينفذ الاعتاق عند الكل وانما الخلاف في تبوت ولا
العتق عند الحريه رحمه الله لا يثبت وعندهما يثبت ولواعق عبد المسلم في دار الحرب
صح اعتاقه في قولهم ويكون الولد للحزبي وعن الحريه انه لا يملك له **حري** دخل دارنا
بامان ومعه مدينه او مكانه كاتبة في دار الحرب فباعها الحري جازييه ولو كان معه
امر ولد لا يجوز بيعها ولو ملك الحري قريبه ودخل اليها بامان عتق عليه ولو عاد الحري
الى دار الحرب وخلف امر ولد او مدينه دبره في الاسلام حكم بعقمتها اذا مات الحزبي
او قتل واسر فلا يحق مكاتبه ويكون بدل الكاتبه لو رثته اذا مات **عبد المسلم**
اخذ الكفار وادخلوه في دار الحرب فابق منهم عتق لا نه استولي على ملك الحري في كل نفسه
يعتق كالواسل عبد الحزبي في دار الحرب فابق الى دار الاسلام فانه يعتق **جبل**
دخل دار الهند ثم خرج الى الاسلام ومعه هندي يقول انا عبد ثم اسلم الهند
فان كان خرج الهند من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حرا وفول الهند
انا عبد يكون باطلا لانه اقرار الحري على نفسه بالرق وان اخرج مكرها كان عبدا
كتاب الامان الامن على نوعين يمين بالله تعالى ويمين بغيره اما
اليمين بالله تعالى عند الحنث وجوب فهو ذكر اسم الله تعالى بحرف القسم مقرونا بالخبر
واليمين بغيره ذكر شرط صالح وحز صالح حلف به وحكم اليمين بالله تعالى عند الحنث
وجوب الكفاره وحكم اليمين بغيره عند الحنث لزوم المحلوف به وكلاهما قد يكون بالقار
وبغيرها من الالسنه **اما الاول** رجل قال والله والرحمن والرحم لا افعل كذا ففعل
في الروايات الظاهره يلزمه ثلث كفارات وسعدده اليمين بسعدده للاسم اذا لم

يجعل

يجعل الاسم الثاني نعتا للاول وروي الحسن عن الحريه رحمه الله
ان عليه كفاره واحد وبه اخذ مشايخ سمرقند رحمهم الله لان الواو من
الاسم الاول والثاني ومن الماني والثالث واوال القسم لا واوال العطف
فلم يصل الماني للاول والثالث بالماني فاذا ذكر الخبر عقيب الثالث اقتصر الخبر
على الثالث فكانت يمين واحد واكثر المشايخ على ظاهر الروايه ولو قال
والله والرحمن الرحم لا افعل كذا لزمه كفارتان في قولهم ولو قال والله والله
افعل كذا يتعدد الامن في ظاهر الروايه وروي ابن سماعيل عن محمد بن محمد
ان في الاسم الواحد بسعدده الامن وحمل الثاني على التاكيد والتكرار ولو قال
لا ادخل هذه الدار مره قال والله لا ادخل هذه الدار فدخلها مره يلزمه كفارتان
وكذا لو قال لا مرته والله لا اقربك ثم قال في مجلسه والله لا اقربك فمرها مره يلزمه
كفارتان وحكي عن الشيخ الامام الحلي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه قال اذا
قال الرجل والله لا اكلم فلانا ثم قال مره اخرى والله لا اكلم فلانا فكل مره ان يكرر
بالتاني التكرار والتاكيد يلزمه كفارة واحدة وان نوي به المبالغه او لم يشر
يلزمه كفارتان رجل قال والله والله لا افعل كذا في يمين واحد لانه جعل الاسم
الثاني نعتا للاول فكانت يمين واحد كما قال في الله العزير لا افعل كذا ولو قال
نا الله لا افعل كذا وسكن الهما ونصبها او رفعها يكون يمين لانه ذكر اسم الله تعالى
بحرف القسم والخطا في الاعراب لا يمنع صحة اليمين ولو قال والله لا افعل كذا وسكن
الهما ونصبها لا يكون يمين لان عدم حرف القسم لان يعربها بالكسر فيكون يمين
لان الكسر يقتضي سبق حرف الحافض وهو حرف القسم وقيل يكون يمين بدون

فجعل

الكسر ولو قال تاله لا فعل كذا قالوا لا يكون ميمنا لانه لم يذكر اسم الله تعالى الا اذا عثر
 بالكسر وقصد اليه ولو قال الرحمن لا فعل كذا واراد به سورة الرحمن روي انه لا يكون
 ميمنا ولو قال الحق لا فعل كذا او قال الحق لا فعل كذا يكون ميمنا لان الحق من اسم الله تعالى
 ولو قال حق لا فعل كذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون ميمنا والصحيح انه ان اراد به
 الله تعالى يكون ميمنا ولو قال نصفه الله لا فعل كذا لا يكون ميمنا لان من صفاته ما لا يكون
 ما يذكر في غيره فلا يكون ذكر الصفه كذا الاسم ولو قال حق الله لا فعل كذا يكون ميمنا
 في قول الحنفية ومحمد واحدي الروايتين عن ابي يوسف وعن ابي يوسف في روايه
 يكون ميمنا وهو قول الشافعي رحمه الله ولو قال بعزة الله او وعزة الله لا فعل كذا يكون
 ميمنا وكذا لو قال وجلال الله وعظمته وكبرياه او قال ملكوته وقدرته وبوكي المين
 او لم يثنو يكون ميمنا ولو قال علم الله لا فعل كذا عندنا لا يكون ميمنا وقيل اذا نوي
 المين يكون ميمنا ولو قال رحمه الله لا فعل كذا لا يكون ميمنا في قول الحنفية ومحمد
 رحمهما الله ولو قال وعذاب الله او سخطه او غضبه او قال رضى الله وثوابه او قال
 وعبادة الله لا يكون ميمنا ولو قال امانه الله يكون ميمنا وذكر الطحاوي رحمه الله انه لا
 يكون ميمنا وهو رواية عن ابي يوسف ولو قال وعهد الله او قال ذمه الله يكون ميمنا
 ولو قال عليه لعنه الله ان فعل كذا او قال عليه عذاب الله او قال امانه الله ان فعل كذا
 او شهد بالله او قال احلف او احلف بالله او اقسم بالله او اعزم او اعزم بالله او
 قال عليه عهد او قال عليه عهد الله ان لا فعل كذا او قال عليه ذمه الله ان لا يفعل
 يكون ميمنا وكذا لو قال عليه من او عين الله او عليه ايم الله او امن الله او قال لعن الله
 او قال عليه نذر او قال عليه نذر الله ان لا يفعل كذا يكون ميمنا ولو قال هو يهودي او

تله
 يكون ميمنا
 باسم الله لا فعل كذا يكون
 ميمنا ولو قال م
 لا يكون ميمنا ولو قال سلطان
 الله لا فعل كذا لا يكون ميمنا
 وان نوي به القدر يكون ميمنا
 ولو قال شهد الله لا فعل كذا م

نصراني

نصراني او مجوسي او يري من الاسلام او يري من الله ان فعل كذا عندنا يكون ميمنا
 واذا فعل ذلك الفعل هل يصير كافرا فهو علي حقيق ان حلف هذه الالفاظ وعلق الكفر
 بامر ماض وقال هو يهودي ان كان فعل كذا وقد كان فعل وهو عالم وقت المين انه كاذب
 اختلفوا فيه قال بعضهم يصير كافرا لان التعليق بالماضي يخرج فيصير كانه قال هو يهودي او
 نصراني وقال بعضهم لا يكفر ولا يلزمه الكفار والصحيح ما قاله بعض المشايخ انه سطر
 ان كان في اعتقاده لمخالف انه لو حلف بذلك على امر في الماضي يصير كافرا في الحال فيصير
 كافرا وان حلف على امر في المستقبل وفي اعتقاده انه لو فعل ذلك يصير كافرا فاذا فعل ذلك
 يصير كافرا وان لم يكن في اعتقاده ذلك لا يكفر سواء كانت المين على امر في المستقبل او في
 الماضي ولو قال الله يعلم اني ما فعلت كذا وهو يعلم انه كاذب قال بعضهم يصير كافرا وقال
 بعضهم لا يصير كافرا وهو رواية عن ابي يوسف لانه قصد به ترويج الكذب دون الكفر ولو
 قال عصيت الله ان فعلت كذا او قال عصيت في كل ما افترض علي لا يكون ميمنا ولو قال حق
 الرسول او حق الامان او حق القرآن او حق المساجد او حق الصوم والصلاة لا يكون
 ميمنا وكذا لو قال ودين الله وطاعته او حذوده او شرايعه او بالقران او بالمحرف
 او بسوره من القران او بالكعبة او بلائكته او بامانه او بالصيام او بالصلاة لا يكون
 ميمنا ولو قال اله الا الله ان فعل كذا او قال سبحان الله لا فعل كذا لا يكون ميمنا الا اذا
 نوي ولو قال ولسم الله لا فعل كذا يكون ميمنا ولو قال الله علي ان لا فعل كذا عن ابي
 حنيفة ان لا يكون ميمنا الا اذا نوي ولو قال ان دخلت الدار والله لا يكون ميمنا
 ولو قال والله يكون ميمنا وهو منزلة ما لو قال والله لا ادخل الدار ولو قال ان كنت
 كذا فهو يري من القران وهو يعلم انه كاذب ذكر في النوازل انه مخاف عليه الكفر والعتا

لا فاعلموا وان حلف بعد الالفاظ
 على امر في المستقبل فهو كافر
 بعضهم لا يكفر ويلزمه الكفار ميمنا

فعلت

في جنس هذه المسائل على ما ذكرنا انه ينبغي الحكم على اعتقاده رجل قال والله ان لا مركبا
وهو كاذب فهو غموس الكفارة فيها هي المن بالطلاق والعناق والنذر وما اشبه
ذلك اذا كان كاذبا يلزمه المحلوف عليه رجل قال ان فعلت كذا فهو بري من الله تعالى و
بري من رسوله وحنث كان عليه الكفارة ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الله ورسوله
وحنث فهو بمن واحد يلزمه كفارة واحد ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الله و
من رسوله فهذا يمينان ان حنث يلزمه كفارتان ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الله
وبري من رسوله والله ورسوله بريان منه ففعل يلزمه اربع كفارات وعن محمد رحمه الله
لو قال هو يهودي ان فعل كذا وهو نصراني ان فعل كذا فهذا يمينان ولو قال هو يهودي
هو نصراني ان فعل كذا فهو يمين واحد ولو قال ان فعلت كذا فهو بري من الكتب لا رعد فعل
عليه كفارة واحدة لا يمين واحد وكذا لو قال هو بري من القرآن ولو قال ان فعلت
كذا فهو بري من التوراه ويري من الانجيل ويري من الزبور ويري من الفرقان ففعل يلزمه
اربع كفارات ولو قال انا بري عما في المصحف فهو يمين واحد وكذا لو قال هو بري من كتابه
المصحف فهو يمين واحد ولو رفع كتاب الفقه او دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم
وقال انا بري عما فيه ان فعل كذا ففعل كان عليه الكفارة كالوفا ان انا بري بسم الله الرحمن الرحيم
ولو قال ان فعلت كذا فانا بري من القبلة او بري من الصلاة او من صوم رمضان ففعل كان
عليه الكفارة كالوفاق الكفر بالشرط وعن بعض المشايخ البراءة من القبلة لا يكون يميناً ولو
قال انا بري من المؤمنين قالوا يكون يميناً لان البراءة من المؤمنين تكون لانكار الايمان ولو
قال ان فعلت كذا فانا بري من محبي التوحيد او قال من الصلاة التي صليت ففعل يلزمه
شي ولو قال انا بري من القرآن الذي علمت يكون يميناً لانه تبارك من القرآن والتبري عن القرآن

كذام

كفر

كفر ولو قال ان فعلت كذا فانا بري من هذه الامانة يوم ايعق شهر رمضان قالوا
ان اراد به البراءة عن فرضيتها يكون يميناً وان اراد به البراءة عن الاجر والثواب يكون
يميناً وان لم يكن له نية لا يكون يميناً بالشك ولا احتياط في ان يكفر ولو قال ففعل كذا
يجب ان لا يكون يميناً ولو قال ما قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا يكون يميناً
علق تكذيب الله تعالى بالفعل وذلك منزله تعليق الكفر بالشرط ولو قال ان فعلت كذا فانا
علي بالنصرانية يكون يميناً بمنزله ما لو قال ان فعلت كذا فهو نصراني ولو قال ما فعلت من صوم
او صلاة لم يكن حقاً ان فعلت كذا يكون يميناً ولو قال اللهم انا عبدك واشهدك لا اله الا
ان لا افعل كذا ففعل لا يلزمه الكفارة لانها ليست بمن ولو قال ان فعلت كذا فلا اله الا
كون يميناً ولو قال الطالب الغالب ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة لانه يمين عرفاً
خصوصاً عند اهل بغداد فانهم يحلفون به ولو قال هو اكل الميتة او سحل الدم والخمر ان
فعل كذا لا يكون يميناً ولو قال الله علي صوم او صلاة او حجة او عمرة او ما اشبه ذلك مما هو طاعة
ان فعل كذا ففعل في ظاهر الرواية يلزمه الوفا بما سمي ولا يخرج عن العهدة بالكفارة وقال
الشافعي هو بالخيار ان شاء ففعل وان شاء ففعل وعن ابي حنيفة انه رجع في اخراجه وقال
هو بالخيار ان فعل ما سمي وان شاكف عن يمينه وبه اخذ مشايخ بلخ وبعض مشايخ بخارا
منهم الشيخ الامام اسمعيل الزاهد وشمس الدين السرخسي جميعاً الله هذا اذا كان شرطاً لا
كونه فان كان شرطاً يتردد كونه منه جلب منفعة او دفع مضرة كالفرج من الشدة وقد وقر
وشفا المريض يلزمه من ماسمي **حلف** له علي اخر من وعده انه لو حلف بالله حلف ولو حلف
بطلاق او عناق يقر ولا يحلف لم يكن له حلفه الا بالله قال المدعي سو كذا خذاي لا يكون
اليمين بالله تعالى ما يحتمل التعليق نحو ان يقول اذا اجاعد فوالله لا ادخل هذه الدار وحمل التوقيت

شاه

ان م فان

انضا كاليمن بغير الله تعالى نحو ان نقول والله لا ادخل هذه الدار الي سنة من
مضى السنة رجل قال بغيره والله لا اكلك يوما ويوما فهو كقوله والله لا اكلك الا
يتمى اليمن مضي التومن ولو قال والله لا اكلك يوما ويومين فهو كقوله والله لا اكلك
لثلاثة ايام ولو قال والله لا اكلك يوما ولا يومين سقضى اليمن مضي التومن ولو قال والله
لا اكلكم فلانا اليوم ولا غدا ولا بعد غدا كان له ان يكله في الليالي كما نفعنا ايمان الله ولو
قال والله لا اكلكم فلانا اليوم وغدا وبعد غدا يكله في الليل نفعنا من واحد منزله قوله
لا اكله لثلاثة ايام فيدخل فيه الليالي ولو قال لا اكلك كل يوم من ايام هذه الجمعة وكل في الجمعة
مرة حنت ولو قال والله لا اكلك في كل يوم من ايام هذه الجمعة فكله في كل يوم وترك
كلامه في يوم من ايام الجمعة لا حنت وان كلفه في كل يوم لا يلزمه الكفارة واحده
فصل في الفاظ اليمين بالفارسية رجل قال سوكندي حورم كه ان كار كنم
قال بعضهم لا يكون يمينا ولو قال سوكندي حورم كه ان كار كنم يكون يمينا لان هذا
الكلام يذكر للحقيق دون الوعد كقول الرجل كواهي من دهم ولو قال سوكندي حورده
امر فهو اخبار ان كان صادقا وفعل يلزمه الكفارة والافلا ولو قال سوكندي حورم
بطلاق كه ان كار كنم لا يكون يمينا لانه وعد وتخوف بخلاف اليمين بالله تعالى عند
البعض فانه يكون محققا ولو قال سوكندي حوري يكون يمينا بمنزله قوله سوكندي
حورم ولو قال سوكندي حورم ولو قال من برمن سوكندي است كه ان كار كنم فهو
اخبار ان اقتصر على هذا فوافق اليمين بالله تعالى وان زاد على هذا فقال ومن
سوكندي است بطلاق يلزمه ذلك فان قال قلت ذلك كذا بدفعنا تعرض بجلينا وغير ذلك
لا يصدق قضا ولو قال مرا سوكندي خانه است كه ان كار كنم فهو اقرار باليمين بالطلاق

والله صم

ولو قال

ولو قال بالله العظيم كه يدرك برار الله العظيم ليست كه ان كار كنم يكون يمينا
كما لو قال بالله العظيم الا عظم وهذه الزيادة تكون للتاكيد فلا يصير فاصلا ولو قل
مصحف خدای ندست وی سواخته اگر كنم این كار كنده يكون يمينا ولو قال ان خدای
من راست و از اله الا الله من راست و از شهد الله بر راست اگر ان كار كندي
ايمان ثلثة ولو قال هرا مدي كه خدای دارم و مدمم اگر ان كار كنم يكون يمينا
الياس من الله كفرو و بحقيق الكفر بالشرط ميمون ولو قال مسلماني كرده امر خدای را اگر
كار كنم ففعل قال الفقيه ابو الليث ان اراد بذلك ان الذي فعل من العبادات لم يكن حقا
كون يمينا والافلا ولو قال هرجه خدای كفت روح است ان فعل كذا قبل هذا اليوم
يمينا وفعل يكون مساو هو الصحيح وقد ذكرنا هذا بالعربية وكذلك بالفارسية رجل قال
والله كه ما فلان سخن كويهر يك روز و در روز سهي اليمين مضي لثلاثة ايام ولو قال والله
كه ما فلان سخن كويهر في يك روز و في دور روز فهو ميمون واحد ينتهي مضي اليومين
رجل قال بدرفتم خدای كه فلان كار كنم يكون يمينا كذا لو قال نذرت ان لا افعل كذا ولو قال
خدای رو اسامير بدرفتم كه فلان كار كنم لا يكون يمينا لان قوله سامر زاندر فم
يكون يمينا فاذا غفل من ذكر الله تعالى ومن الشرط ما لا يكون يمينا يصير فاصلا
فلا يكون يمينا **فصل في عقد اليمين على فعل الغير** رجل قال لا خواله لمعلن
كذا وكذا ولم ينو استحلاف المخاطبة ولا يمين المباشرة اليمين على نفسه فلا شيء على واحد
مهما اذا لم يفعل المخاطبة ذلك وان نوى القابل الخلف بذلك يكون حالفا وكذلك لو
ما لله لمعلن كذا كذا ولو قال والله لمعلن ولم ينو شيئا فهو الخالف وان اراد الاستحلاف
فمواستحلاف ولا شيء على واحد منهما ولو قال والله لمعلن كذا وكذا فقال للآخر نعم

نظام

سأني كده ام بكاوت داده
اكر ان كار كنم ففعل
كافرا و لم ينو استحلاف
مخاطبة

علي خمسة اوجه احدها ان ينوي المبتدي الحلف على نفسه والمحجب بقوله نعم
الحلف على نفسه ففي هذا الوجه كل واحد منهما يكون حالفا اذا لم يفعل المحاط به
خشا جميعا اما المبتدي فظاهر واما الاخر فلان قوله نعم يتضمن عادة ما قبله
فيصير كانه قال والله لا فعلن كذا فاذا لم يفعل خشا جميعا والوجه الثاني ان يريد
استغلاف المحجب والمحجب بقوله نعم يريد الممن على نفسه وفي هذا الوجه يكون
الحالف هو المحجب غير حتى لو فات الشرط بحث المحجب غير **والوجه الثالث** ان يريد
المبتدي استغلاف المحجب والمحجب بقوله نعم يريد الوعد في ذلك دون المبرور في
هذا الوجه لا يكون احدهما حالفا والوجه الرابع ان لا يكون احدهما نية الممن وفي
هذا الوجه يكون المبتدي هو الحالف ان لم يفعل المحاط به لك حث المبتدي غير
ولو قال والله لا فعلن كذا فقال الاخر نعم وليس احدهما نية الممن كان الحالف هو المحجب
في قوله تالله مثل قوله والله في جميع ذلك وقوله تالله مثل قوله والله ولو قال الرجل
لغيره اقسمت لتفعلن كذا او قال اقسمت بالله او قال اشهد بالله او قال احلف واحلف
بالله لتفعلن كذا ولو قال في جميع ذلك اقسمت عليك او اشهد عليك او يقبل عليك فالحالف
في هذه الفصول تالله هو المبتدي ولا ممن على المحجب وان نوا جميعا ان يكون المحجب
هو الحالف الا ان يكون المبتدي اراد الاستغفار بقوله احلف ونحو ذلك فان اراد ذلك
فلا ممن على المبتدي ايضا **رجل** قال اخرج عليك عهدا به ان فعلت كذا فقال الاخر نعم
فلا شئ على القابل وان نوي بها المبرور ويكون على هذا اسم الحالف **المحجب** **رجل**
قال لا مراثة ان فعلت كذا وكذا فقالت لمرأى فعلت ان كنت فعلت انت فانت
طالق ثلثا فعالت المرأة ان كنت فعلت فانا طالق قالوا ان اراد به بين المرأة

والوجه الخامس ان يريد
المبتدي استغلاف المحجب
بقوله نعم يريد الحلف بهذا
الوجه يكون المحجب حالفا
غيره

المسواة

المرأة جماعة من النساء اجتمعوا وكان يضع بعضهم بعضا فمال واحد
منهم من قطن بعد هذا صاحبه فامرأته طالق ما فقال واحد منهم بالفارسية
ذلك فلا فصحه رجل بعد قوله هلا بر صمغ هو صاحبه قالوا لا يطلق امرأة
القابل هلا لان هذا كلام فاسد ليس ممن **رجل** اخذ السلطان واراد يحلف
فقال له قل يا يريد فقال الرجل يا يريد وال السلطان كهرون له منه ساي فقال
الرجل كهرون ادينه ساي فله مرات الرجل يوم الجمعة قالوا لا تحت عليه لانه لما قال له قل
يا يريد وسكت صار فاصلا فلا يصير ممينا بعد ذلك **رجل** قال على المشي الى بيت الله تعالى
وكل ملوك لي حرو وكل امرأة لي طالق ان دخلت هذه الدار فقال رجل آخر وعلى مثل ما
جعلت على نفسك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي الى بيت الله تعالى
ولا يقع الطلاق والعناق لان اجاب المشي على نفسه الى بيت الله تعالى صحيح ولا كذلك
اجاب الطلاق والعناق وقد ذكرنا ذلك في كتاب الطلاق **فصل في عطف الشرط**
علي الممن رجل قال لجاره امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجار ان كانت امرأتك عندك
البارحة فامرأتي طالق وسكت ساعده بر قال بعد ذلك ولا غيرها ثم ظهر انه كانت عندك
امرأة اخرى قال يصير من محي يطلق امرأة الحالف وقال محمد بن سلمة لا يطلق وانما اختلفا
لا حلفا في يوسف ومحمد في الحاق الشرط بالممن العقوده بعد السكوت قال يوسف
يصح وبه اخذ نصير بن محي وهذا القول اقرب الى قول ابي حنيفة لان عند ابي حنيفة
لان عند ابي حنيفة يصح الحاق الشرط بالفاسد بالبيع التام وقال محمد بن سلمة لا يصح الحاق الشرط
بالممن بعد السكوت وبه اخذ محمد بن سلمة وعليه الفتوى لان السكوت يمنع تعليق
الحلف بالشرط فيمنع الحاق الشرط هذا اذا كان الشرط على الحالف وان كان الشرط على

الحاق

بان كان فيه كحيف على نفسه لا يصح الحاق الشرط باليمين بعد السكوت في قولهم
رجل قال لا مراة ان غسلت ثيابي فبعدى حر فامرت امراة اخرى ان
 تغسل فقال الرجل وان غسلت هي ايضا غسلت المامورة لا يحك الزوج لانه لم يصح
 العطف والحاق الشرط وان كان فيه تشدد عليه **رجل** قال لا مراة ان دخلت
 هذه الدار فانت طالق وسكت سكتته لم يرد هذه لامراة اخرى يعني ان دخلت
 الناسه فانت طالق قال ابو يوسف يصح الشرط وابيها دخلت وقع الطلاق على الاول
 مشدد على نفسه وكذا لو قال لا ولي انت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال
 وان دخلت هذه الدار لدار اخرى فدخلت المراه الدار الاولى والثاسه طلقت وكذلك
 لو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه لامراة اخرى فدخلت الاولى
 طلقت الاولى والثاسه وكذلك العتق ولو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت
 ثم قال وهذه الدار الاخرى فدخلت الدار الاولى طلقت ولا يصح عطف الثانية على الاولى كانه
فصل في حلف الظلمه ونما نوي الحالف غير ما ينوي المستحلف رجل حلف رجلا
 لحلف ونوي غير ما يريد المستحلف ان كانت اليمين بالطلاق والعتاق ونحو ذلك يعتبر
 فيه الحالف بخلاف الظاهر طالما كان كالحالف او مظلوما وان كانت اليمين بالله تعالى فان
 كان الحالف مظلوما كانت النية فيه الحالف وان كان الحالف طالما يريد بميمنه ابطا
 حق الغير يعتبر فيه المستحلف وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله رجل اخذ
 فاخذوا امواله وحلفوه ان لا يخبر احدا بخبرهم فحلف فاستقبله غيره وقال للغير على
 الطريق ذباب ففهم الغير كلامه وانصرفوا قال الفقيه ابو جعفر ان نوي بالذباب
 نفس اللصوص خنت في ميمنه وان لم يصدق ذلك وانما نوي المكذب لرجح العبد

في

رجل اخذ
 امواله وحلفوه
 ان لا يخبر احدا
 بخبرهم فحلف

في ميمنه لانه ما اخبر عن حالهم **سلطان** اخذ من رجل مالا ظملا فحلفه ان لا يخبره
 في المال الذي اخذ منه قالوا الحيلة في ذلك ان يخاصم عنه غيره بغير امره وصالحه المال
 يذهب معها حتى يصل الي القاضي ثم يقول المظلوم للقاضي قد حلفني بكذا وكذا حتى نفهم
 القاضي ان غيره لما ذا خاصمه وهو لا يخاصم نفسه في امره القاضي يرد المال عليه **رجل**
 حلف اعوان السلطان ان لا يعمل عملا غدا ما لم يات فلانا وما خديده فاصبح الحالف
 ولبس خفيه فدخل على ميت وحول راس الميت عن مكانه قبل ان يذهب قال محمد
 ارجوان لا يكون حائثا وميمنه يكون على غير هذا العمل **رجل** حلفه السلطان
 ان لا يشري الطعام للبيع فاشري الحالف طعاما لم يبيته ثم رده فباعه لا تحت
 في ميمنه لانه ما اشري للسبع **رجل** خرج مع الامير في سفر فحلفه الامير ان لا
 يرجع الا باذنه فسقط ثوبه او كيسه فرجع لذلك لا تحت في ميمنه لم يقع على هذا
 الرجوع **رجل** ساع يضرب الناس بالسعايات وفي اجبايات لحلف وقال الكريشي
 كشي راد مادب ارده در زمان كتم فامراة طالق رن خوش داران كود راد
 ارده درم ذكر الشيخ الامام محمد ابي القاسم رحمه الله انه لا يطلق امراة قال
 لان ميمنه وقعت على النكح لان قوله اكر كشي را نكوه والمراد معرفه باضافه الطلاق
 اليها فلا يدخل تحت النكوه وهو نظير ما ذكر في الجامع **رجل** قال ان دخل دارك
 هذه احد فامرتني حر فدخل هو بنفسه لا تحت في ميمنه لانه معرفه فلا يدخل تحت
 النكوه قال مولانا رحمه الله وفي هذا الجواب نظرا لان المراه صارت معرفه في الجزا
 وكونها معرفه في الجزا لا مع دخولها في النكوه في موضع الشرط الا ترى ان الرجل
 اذا قال لا مراة ان دخل دارك هذه احد فانت طالق فدخلت هي طلقت وان صارت

غيره

القوم

رجل اخذ
 امواله وحلفوه
 ان لا يخبر احدا
 بخبرهم فحلف

معرفة في الجزاء وكذا لو قال لا مراتين له ان حلفت بطلاق واحد منك ففهم طالق
لاحد منهما يعنيها بحلف بطلاقا حيث في يمينه اما المعرفة في الشرط لا تدخل
النكوه في الجزاء وفيما اذا قال ان دخل داري هذه احدى صاير هو معرفة في الشرط
في الشرط لا تدخل تحت النكوه في الجزاء اذا قال الخالف الكريه كسي زار ان
كم وزن خویش زاران كرد ثم قال عني غير ما صدق فيما بينه وبين الله تعالى
ولا يصدق في القضا لان قوله مع كيش عام فاذا نوى التخصيص لا يصدق قضا
في ظاهر الرواية وعلى قول الخصاف فيه التخصيص صحيح في جنس هذه المسائل يأتي
عمران شاه الله تعالى **السلطان** اذا قال لرجل مال فلان امير يردك يومئذ فانك تحلف
بالطلاق ليس عندك مال فلان فحلف وكان عند الخالف اموال بعثتها امراه فلان لا مير
اليه والذي جاء بالمال زعمران المال مال امراه فلان وحموزان يكون مثل ذلك الاموال
لتلك امراه ثم زعمت امراه الامير ان المال كان مال زوجها لا يطلق امراه الخالف حتى
يقول الخالف بذلك ونقض القاضي ذلك باليسه بعد دعوي صحيحه فيصير الخالف حائشا
رجل جلبت عشرين شاه من لدالي لدوا دخل جملة الغنم في بلد غير انه ظهر عشرين
في حانوته فحلفه امير الخطيره انه ما جاء الا بعشرة وما ترك خارج البلد شيئا فحلف ونوى
ما جاء الا بعشرة اي في السوق وما ترك شيئا في الخارج اي خارج السوق لا تحت يمينه
لا نوى ما حمله لفظه لكن لا يصدق قضا **رجل** اراد ان يحلف غيره ليس له
ان يحلفه بالطلاق والعناق والايان المغلظه ومن المشايخ من يخص كل واحد به
افتي بعض المشايخ سمرقند صيانة الاموال الناس وحقوقهم وشاغلناهم يجوز اذ ان
الحج المستفتى ينبغي للفتي ان يفوض الامر الي رأي القاضي **رجل** اكره امراته على

ان

ان يحب مهرها فوهبت ثم انكر المهر فارد الزوج ان يحلفها قال بعضهم طالق
تحلف لان الزوج يدعي عليها هبة جايزه وهي تنكر ذلك فحلف والمختار الفتوى
قاله الفقيه ابو الليث ان المرأة تقول للمحاكم سله يدعي علي الهبة عن اختيار او اكره
فان ادعى الزوج الهبة عن اختيار حينئذ يحلف المرأة بالله ما وهبت غير اكره ولو
صادقه في يمينها والى هذا اشار في الجبل ومن هذا الجواب يعرف الجواب جنس
هذه المسائل اذا ادعى علي انسان مالا وبه رهن عند صاحب المال فارد صاحب المال ان يحلف
المال منه بغير رهن ولو ادعى المطلوب الرهن ونقر بالمال رعا لا يمكن اثبات الرهن
فيؤخذ بالمال فيقول المطلوب للقاضي سله يدعي علي مالا به رهن او ليس به رهن فيان
قال ليس به رهن حينئذ يحلف **السلطان** اذا كان يطلب رجلا لياخذ بهتمه فلخدر
اخروا راد ان يحلفه بالله لا يعلم احد من عمرائه ولا من اقربائه لياخذ منهم شيئا وهو يعلم
لا يسعه ان يحلف لان المسمى الكاذبه لا يتباح عند الضرورة لكن ينبغي له ان يحلف ويذكر اسم
ذلك الرجل الذي يطلبه السلطان ونوي غيره **رجل** مات وعليه دين ووارثه
يعلم بذلك فشهد عدلان عند الوارث ان اباك قد قضى دينه لا ينبغي لهذا الا ان يحلف
عند القاضي ان لا يعلم بان له دين على ابيه لان شهادتهما عند لا تثبت قضا الدين **رجل**
مات وخلف وارثا ودينا على رجل فخاصم الوارث الغير في الدين فحلف الغير
انه ليس للمدعي عليه شيء قالوا ان كان لا يعلم الغير بموت المورث نرجوا ان يكون
حائشا وان علم بموت المورث الصحيح انه بحث في يمينه لانه اذا علم بريدان
يحلف ليس له عليه شيء بطريق الاصاله ولا بطريق الوارثه وهو كاذب في ذلك **رجل**
قال لغيره كبر اكلت من ثمرتي فقال اكلت خمسة وحلف وقد كان اكل من ثمره عشرة

لا يعلم بسعه ان يحلف واكره

لا يكون حاشا وكاذبا ولو كانت يمينة بطلاق او عتاق لا يقع شيء وكذا لو قيل حل
بكم اشترت هذا العبد فقال عماية وقد كان اشتراه عماس لا يكون كاذبا
ولو حلف علي ذلك بطلاق او عتاق لا يلزمه شيء وهو نظر ما قال في الجامع اذا
حلف ان لا يشترى هذا الثوب بعشرة فاشتراه باثني عشر حلت عمة له
اشتراه بعشرة وزاده **رجل** هرب في دار رجل فحلف صاحب الدار انه لا يدري
ان هو واراد ان لا يدري في اي مكان هو من داره لا بحث في عمة له انه صادق
فيما قال **رجل** كان علي سطح مع جماعه فاراد ان يذهب فيمنعه ووضع رجله على
ناحية من السطح وقال ان ات الليلة او اكلت هاهنا فامرأة طالق واراد ان يضع
رجله فنام واكمل في غير ذلك الموضع من السطح لا يطلق امرأته ديانا وتطلق قضا السلطان
اذا حلف انه لا يعلم امر كذا الحلف ثم تذكر انه كان علم بذلك الا انه نسي وقت اليمن قالوا ان
ان لا يكون حاشا لانه ما كان عالما وقت اليمن **رجل** حلف بطلاق انه ليس في منزله الليلة
مروة وقد كان في منزله مروة قالوا ان كانت المروة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا
مروة لا بحث في عمة وان كانت كثيرة الا انها فاسدة بحيث لا يتناولها احد لا بحث
ايضا لانه لا يراد باليمن هذه المروة وان كانت بحال ياكلها البعض من البعض
في يمينة **رجل** قال لا بد ان سرفت من داري شيئا فامك طالق فسرق من داره
اجرة أولبنة او نحو ذلك قال يوسف ان كان الاب يحل بذلك المقدار عن ابنة حنت
في يمينة والافلا واجاب محمد اولا انه حنت في يمينة فلما بلغه جواب النبي يوسف
استحسن قوله **رجل** قال ان كان في بيته نار فامرأة طالق فاذا هو في بيته سراج
قالوا ينظرون ان حلف لا حل ان بعض خبر انه طلبوا منه النار للاصطلا والنجار لا

رجل

في يمينة لان يمينة عند ذلك لا تقع علي السراج وان كان حلف لا حل انهم طلبوا منه النار
ليست وقد وابه النار حنت في يمينة وان لم يكن يمينة سبب ولم يوشى لا بحث في
يمينة لان السراج لا يسمى نار مطلقا **رجل** زرع ارض امرأته فقلنا ان قال حلال
بروي حرام كراز عليه اس رمس بخانه وي در ايد ثمران امرأته رفعت من كل القطن
علي راسها لتذهب الي الكلاج ودخلت البيت القطن علي راسها ثم خرجت تحت الحاف
فصل في المن والصوم والصدقة ونحو ذلك رجل قال ان فعلت كذا فالف درهم
ما لي صدقة لم فعل وليس الا مائة درهم تكلموا فيه قال الفقيه ابو الليث لا يلزمه الصدقة
الا ما كان عنده وهكذا روي عن محمد وان كان عنده عروضا وخادم ساوي فامسح
ويتصدق وان كان يساوي عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن عنده شيء فلا عليه
كن اوجب على نفسه الف حجة يلزمه بقدر ما عاش في كل سنة حجة **رجل** قال هزار درهم
لزمك من بدو نشان داده وهو يريد ان يقول ان فعلت كذا فامسك انسان فيه
يتصدق احتياطا وان كان ذلك طلاقا او عتاقا لا يقع شيء **رجل** قال ان كفلت كذا مائة
او نفس فله علي ان اتصدق بنفسه بمال او بنفسه يلزمه التصدق بنفسه واذا اراد
الرجل ان لا يكفل لاحد سعى ان يقول ان كفلت فله علي ان اتصدق بنفسه فاذا طلبوا
منه الكفالة يقول اني حلفت ان لا اكفل ولو اضطر الي كفالة يكفل ويتصدق بنفسه
رجل قال ما لي صدقة علي فقرا مكة ان فعلت كذا فمحت وتصدق علي فقرا بلخ او بلدة
اخرى جاز ويخرج عن النذر كالموجب عليه صوم او صلاة مائة تقضي صلح **رجل**
قال ان نجوت من هذا الغم الذي انا فيه فعلي ان اتصدق بعشرة درهم خبز اتصدق
بغير الخبز او بمن اخبز تجزيه **رجل** قال ان زوجتي انبتني فالف درهم من مالي صدقة لكل

ما به م

مسكن درهم فزوج ابنته ودفع الالف جله الي مسكين واحد **رجل** قال ان
 ربي من مرضى هذا دحت شاه فبر لا يلزمه شي الا ان نقول ان ربي الله على ان ذبح
 شاه **رجل** قال ان انجرت براس مالي وهي الف درهم فرفني الله فيها ربحا اخرج حاجا
 الله تعالى فاجروا لفضل له كثير شي قالوا بعدوا الفذرك لا يلزمه شي **رجل** قال ان فعلت كذا
 فعلي صوم شهر كصوم رمضان وحنث قال بعضهم يلزمه صوم شهر متابع وقال بعضهم
 يلزمه صوم شهر متابع وقال بعضهم لا يلزمه التتابع الا ان ينوي التتابع **رجل** قال ان
 فعلت كذا فله على ان اضيف جماعه في بني محنت لا يلزمه شي ولو قال الله على ان اطعم كذا
 وكذا يلزمه ذلك **رجل** قال مالي همه في المساكين لا يصح ذلك الا ان ينوي الصدقة
 ولو قال ان فعلت كذا فله على حج او قال الله على صوم سنة فحنث واختلف فيها فقها البلد
 قال بعضهم يخرج عن العهد بكفاره اليمين وقال بعضهم لا يخرج فانه ياخذ بقول من
 هو افقه الناس عنده والمستحب هو الوفا بالنذر حتى يخرج عن العهد في قوله **رجل** قال
 ان فعلت كذا فله على صوم الا الايام التي امرض فيها وكان به عليه وقال غيب به هذه
 اعلمه صدق في ذلك وليس عليه قضاء الايام التي امرض فيها **رجل** قال الله على المشي الى بيت
 الله تعالى او الى الكعبة او الى مكة ان فعلت كذا وحنث في القياس لا يلزمه شي وفي الاستحسان
 يلزمه حجه او عمره وهو بالخيار في روايه الاصل ان شارك واهراق دما وان شامشي
 ولو قال على المشي الى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم او الى المسجد الأقصى لا يلزمه شي ولو
 قال على المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام لا يلزمه شي في قول الى جنبه رحمه الله
 وقال ابو يوسف ومحمد هما الله يلزمه حجه او عمره وهو على هذا الخلاف اذا قال المشي
 الى الحجر الاسود ولو قال على المشي الى بيت الله تعالى ينوي مسجد بيت المقدس ومسجدا
 او الحرم

اخر

اخر لا يلزمه شي **رجل** قال الله على حرام ان فعلت كذا فحنث يلزمه حجه او عمره في قوله
 ولو قال ان الحرم او الحرم او اهدي او امشي الى بيت الله تعالى ان فعلت كذا فهو
 على وجوه ثلثة ان ينوي الحاجب او لم ينو شيئا يلزمه ما ذكره وان ينوي العدة لا يلزمه
 شي ولو قال على الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة او على ان اقر القر
 ان فعلت كذا لا يلزمه شي ولو قال على المشي الى القر وان فعلت كذا لزمه ذلك في قول
 محمد رحمه الله ولو قال على عشر حج في هذه السنة قال محمد يلزمه عشر حج في عشر
فصل في كفارة اليمين ما نذر الله تعالى في كانه من عليه كفارة اليمين اذا عطي
 بواخلقا من كفارة اليمين قالوا لا يحزبه عن القيمة لكن ينظر ان كان حاله يمكن الاستغناء
 به في نصف مدة الجدة لا يجوز واعلم انه يتفق بالحد يد ستة اشهر وبعد الثوب اربعة
 اشهر اكثر مدة الحد يد يجوز ولا يعتبر القيمة لانه منصوم عليه كذا ذكر الفقيه ابو جعفر
 رحمه الله اذا اعتق عبدا مريضا برجي وخاف عليه جارا وان كان لا يرجي لا يجوز له حبس
رجل مات وعليه صلاوة شهر او نحو ذلك ولم يترك مالا فاستقرض ورشته فقير
 خطه وتصدقوا على مسكين ثمان المسكين تصدق بذلك على بعض ورشته ثم دفع
 الوارث الى المسكين عن صلاة الميت فلم يزل يفعل ذلك حتى تم لكل يوم فقير خطه
 جاز ولا يعتبر عند المساكين في هذا وانما يعتبر ذلك في كفارة اليمين لا غير وهذا
 الفطر سوا **رجل** مات وعليه صلوات فانه يعطى لكل صلاة نصف صاع لا صوم اليوم
 عبادة واحد بمنزله صلاة واحد ولو ادي عن ست صلوات احد عشر منا الى مسكين
 ومنا الى مسكين اخر او ادي اثني عشر منا الى اربعة وعشرين مسكينا اختلفوا فيه
 قال بعضهم يجوز كافي صدقة الفطر اذا ادي الى مسكين منا ومنا الى مسكين يجوز

من الخط

فرقوا بين الصلاة وصدقة الفطر فقالوا في الصلاة اذا اعطى الى مسكين اقل من نصف صاع لا يجوز ما لم يرد الى كل مسكين نصف صاع كافي كفارة اليمين وفي كفارة الصلاة اذا اد البكل الى مسكين واحد يجوز كما يجوز في صدقة الفطر ولا يعتبر عدد المساكين وفي كفارة اليمين يعتبر العدد الا ان في كفارة الصلاة تعتبر القدر حتى لو ادي الى مسكين واحد يجوز اقل من نصف صاع لا يجوز بخلاف صدقة الفطر وبعضهم جوزوا التفرق في الصلاة ايضا كافي صدقة الفطر والصحيح هو الاول ولا يعطى في كفارة اليمين اياه وان علا او ولد وان سفل كذا الصدقة المندورة ولو اعطى في كفارة اليمين لكل مسكين ثلاثة ادرع من الكرايس لم يجوز ذلك بالمركب مقدار السراويل ولا يجوز السراويل عند البعض وعن محمد رحمه الله انه يجوز ^{السراويل} لانه يجوز الصلاة فيه وعن ابي يوسف رحمه الله المعتبر في الكسوة ما يسترك اكثر البدن فان اعطى السراويل للمرأة لا يجوز عندها وروى ابن سبعة عن محمد رحمه الله انه يجوز في كفارة اليمين ولو اعطى وقول الى حنيفة رحمه الله ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانه فلبس من غزلها سراويل حثت في يمينه اذا اعطى في كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مائة درهم استغنوا ثم افتقر واثر اعاد عليهم مائة درهم عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز ذلك لانهم لما استغنوا صاروا احرارا لا يجوز صرف الكفارة اليهم فسطل ما ادي الى لو ادي الى مكاتب مائة درهم في الرق ثم كوتب ثانيا ثم اعطاه مائة لا يجوز ذلك رجل اعطى كفارة يمينه امراته وهي امة لغيره ومولاها فقتر لا يجوز ذلك لان الصدقة تتم بقبولها لا بقبول المولى وهي ليست بحل لاداء كفارته فلا يجوز كالوا اعطى اياه او امه وهما مملوكان لفقير لا يجوز ذلك كل من لا يجوز صرف الزكاة اليه لا يجوز صرف الكفارة اليه ومن له دار وخادم يجوز صرف الزكاة اليه اذا حثت الرجل وهو معسر ثم ايسر لا يجوز له الصوم وان حث

دهو

وهو موسر ثم اعسر اجزاه الصوم يعتبر في الكفارة حاله عند الاداء اذا صام المعسر يومين ثم ايسر لا يجوز له الصوم الحائث اذا اختار التكفير بالاعتناق يجوز فيها من الرق ما يجوز في كفارة الطعام وان اختار الكسوة فقد بينا واختار الاطعام فهو على نوعين طعام مملوك وطعام اياه فطعام المملوك ان يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من الحنطة او دقيق او سويق او صاعا من شعير كافي صدقة الفطر فان اعطى عشرة مساكين كل مسكين مائة درهم ان اعاد عليهم مائة درهم وان لم يعد مستقبل الطعام لانه لا بد من مائة عدد المساكين ومقدار الوظيفه ووظيفه كل مسكين نصف صاع وكذا الرجل اذا اوجي ان يطعم عنه عشرة مساكين كفارة ليمينه فقد اوصى عشرة مساكين فمات المسكين قبل ان يعطيهم يلزمه الاستقبال ولا يضمن الوصي **ج** اعطى كفارة يمينه مسكينا واحدا خمسة اصوع لم يحز لانه اخل بعدد المساكين ^{معمور} الا اذا اعطى مسكينا واحدا في عشرة ايام عدد الايام مقام عدد المساكين وان اعطى مسكينا حنطة ومسكينا شعيرا جاز في ظاهر الرواية ولو اطعم خمسة مساكين وكسي خمسة مساكين فان كان الطعام طعام مملوك جاز ويكون الاغلى منها بركة عن الارخص ان كان الاغلى عن ابي يوسف رحمه الله لا يجوز ذلك الا انه ينوي ان يكون الاغلى بركة عن الارخص وان كان الطعام طعام اياه ان كان الطعام ارض حاز وان كان اغلى لا يجوز لان في الكسوة مملوك وليس في الاباحة مملوك فاذا كان الطعام ارض حاز ان جعل الكسوة بركة عن الطعام خلاف ما اذا كان على العكس وان اختار التكفير بطعام الاباحة يجوز عندنا وطعام اياه اكلتان مشبعتان غدا وعشا او غدا وعشا او غدا وعشا وسجورا والمسقط ان يكون غدا وعشا حيزا وادام وان اعطاهم غدا وعشا حيزا غير ادم حاز عندنا ويعتبر فيه الاشباع دون مقدار الطعام ولو قدم ثلاثة ارغفة عن

يدي عشرة مساكين فاكلوا وشبعوا جاز وروي في ذلك عن ابي حنيفة فان كان واحدا من
العشرة شعبان اختلفوا فيه قال بعضهم ان اكل من ذلك مقدار ما اكل غيره جاز وقال
بعضهم لا يجوز لان الواجب اشباع العشرة وان غداهم وعشاهم وفيهم من يفتي في جوازها
ان يطعم مسكينا اخر مكانه ولا يجوز التكفير بالصوم الا لمن عجز عما سوى الصوم ولا يجوز لمن
يملك ما هو منصوص عليه في الكفارة ان يملك بدله فوق الكفارة والكفارة في ذلك يسكنه وثبات
يطعمها تستر عورته وقوت يومه ومن الناس من يقول قوت شهر وعن ابي يوسف
اذا كان له فضل على السكن والكسوة لا يجوز له التكفير بالصوم لكن بشرط ان يكون الفضل قدر
يصير بمغنيا وان كان له عند وهو محتاج الى الخدمة لا يجوز له التكفير بالصوم لانه قادر على
الاعتاق ومن ملك مالا وعليه دين مثل ذلك وجب عليه الكفارة ففقد دينه بذلك المالا حلاله
التكفير بالصوم وان صار قبل قضاء الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يجوز له الصوم وقال بعضهم
لا يجوز وفي الكتاب اشارة الى القولين ولو كان له ما غاب او دين على رجل وليس به ما
يكفونه جاز له الصوم قالوا هذا اذا لم يكن المالك الغائب فان كان عبدا حور في الكفارة
ولا يجوز له التكفير بالصوم لانه قادر على الاعتاق **رجل مات وعليه كفارة من اوقل سقط**
عنه اما كفارة الظهار قال بعضهم تسقط ايضا وقال بعضهم لا تسقط لانها حق المراه
رجل حلف ان لا يفعل كذا فأنسى انه كيف حلف بالله او بالطلاق او بالصوم فالو لا شيء عليه الا
ان سكر **فصل** **اليمين** مما يتوقف كالطلاق والعتاق وغير ذلك **رجل قال**
لامرأة الغير اذا دخلت اذ ارفأت طالق فجاز الزوج ثم دخلت طلق **رجل قال**
ملك الزوج مباشرة فيتوقف من الفضولي على اجازته ولو دخلت قبل الاجازة لا تطلق
عند الاجازة فان عادت ودخلت بعد ذلك الاجازة طلق كذا ذكر في الجامع وفي

في ميم الفضولي

في

اذا دخلت قبل الاجازة فقال الزوج اجزت الطلاق على فهو حايرو لو قال اجزت هذا
اليمن على لزمته اليمن ولا يقع الطلاق حتى تدخل بعد الاجازة امرأه فاحملت
امرئ يدك واخترت نفسي والزوج حاضر فجازا وكان غايبا قبله فجازا صار الامر
في مجلس عليها بالاجازة ولا يصح اختيارها فان اختارت نفسها بعد الاجازة يقع الطلاق
الاختيار السابق لان اختيارها نفسها مما لا يتوقف فلا ينفذ بالاجازة ولو قال حملت
امرئ يدك وطلقت نفسي فقال الزوج اجزت يقع للحال واحد رجعيه وبصير الامر يدك
حتى لو طلق نفسها في مجلس عليها يقع عليها نظيفا اخرى وهي بآية حكم التخيول ولو
فضوليا قال امرأة الغير حملت امرئ يدك فاختارت نفسها قبل الزوج فجاز الزوج
جميع ذلك لا يقع الطلاق وبصير الامر يدك وفي المستق لو قال لامرأة الغير اختاري يعني
الطلاق فاختارت نفسها او قال لها امرئ يدك فاختارت نفسها او قال طالق طالق
فقال شئت فقال الزوج قد اجزت ذلك فهي طالق لان قوله اجزت اجازة للامرئ جميعا ولو
قال الزوج اجزت قول الفضولي امرئ يدك وقوله اختاري لزمه الطلاق الا ان يختار
نفسها بعد الاجازة **رجل قال** ان دخل محمد بن عبد الله الذي يدخل الدار طالق فقال محمد
ان عبد الله اشهد واعلي ذلك ثم دخل الدار لزمه الطلاق **رجل حلف** ملوكه بالطلاق
كل ملوك مملكتي الكذا وصدقه كل ما ملكه الى كذا سنة ان سأل البيع او شكاه وكتب ذلك
في كتاب والمملوك حاضر يسمع ويفهم ما يقول المولى فلما فرغ المولى عن ذلك قال المملوك
لمن حضرا شهوا علي ملك ثم سأل البيع او شكاه منه حنت ولم يزمه كل ذلك **رجل حلف**
رجلا على طلاق عتاق وهدى وصدقه ومشي الى بيت الله وقال الخالف لرجل آخر عليك هدية
فقال نعم لزمه المشي والصدقة ولا يلزمه الطلاق والعتاق لانه في الطلاق والعتاق عتاقه

لا بالاختيار

هذه الدار امرأة محمد بن عبد الله

من قال الله علي ان اعتق عبدي او اطلق امراتي فلا يحجر علي الطلاق والعناق ولكن
 ينبغي له ان يعتق وان قال الخائف رجل اخر هذه الاما لا زمة لك فقال نعم يلزمه الطلاق
 الطلاق والعناق ايضا **مسألة** قال رجل اخر هل دخلت دار فلان امس فقال نعم ولم يكن خل
 فقال له السائل يا لله لقد دخلتها فقال نعم قال فخذ حالف ولو قال له دخلت دار فلان امس
 فقال له وقد دخلها فقال يا لله ما دخلتها فقال لا فهو ايضا حالف وهذا جواب لكلام السائل
 وكذا لو قال له فعبدك حرا ان كنت دخلتها فقال لا فان عبده حرا ذا الميراث فيه من قبل هذا
 جواب لما سأل عنه وبه حلفه وان كان نوكي بعائنا ولو قال اقسم واقسم بالله او حلف
 او لحلف بالله لنفعلن كذا قال نعم قال هو علي القابل الاول ولا يكون علي قال نعم شي وان نوكي
مسألة قال امرأة زيد طلق عليه المشي الي بيت الله ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم فقد حلف
 بجميع ذلك لانه تصديق ولو قال زيد اجزت او رضيت يقع الطلاق **مسألة** قال ان بعث هذا
 العبد من زيد فهو حرة فقال زيد اجزت او رضيت ثم اشتراه لا يعتق لانه اجاز في البيع
 وعن ابي حنيفة لا يعتق العبد بعد البيع ولو قال اشتري زيد مني هذا العبد فهو حرة فقال زيد نعم
 ثم اشتراه عتق لانه لما قال نعم صار كانه قال ان اشتريته فهو حرة فيعتق اذا اشتراه **مسألة**
 قال الغريم امرتك طالق الويقض حتى فقال الغريم نعم ولم يرد جوابه فقال الطالق قل
 نعم فقال نعم واراد جوابه قال يحكم بكون الغريم حالفا لان الكلام واحد والميراث في كلام
 اخر او بطول ذلك فلا ينقطع ويكون موصولا **مسألة** في التوقيت موه يكون
 بالفاظ التوقيت وموه يكون بالتقييد بالوقت والفاظ التوقيت مادام وما دمت
 وما لم والي وحتى فيقول **مسألة** قال ان فعلت كذا مادمت بخارا فامراة طالق فخرج
 بخارا ثم عاد وفعل ذلك لا تحت في يمينه لان يمينه كانت موقفة الى غايه فلا يبقى بعد

بقوله لا اى ليس عبدي حرة لا يعتق
 عبده وشيئ من نكاحه
 رجل اخر العبد عليك عهد الله ان
 لم يفعل كذا فقال نعم قال لا شيء
 على القابل وان نوكي
 لا يكون حالفا ولقد قال اجزت
 ذلك على او الرمت منه شي كذا ان
 دخلت الدار كان لا زما ولو قال
 امراة ويد طالق حال تدر اجزت

الغايه

الغايه وكذا لو قال ان تزوجت امراة مادمت بالكونه فهي طالق ففارق الكون ثم عا
 اليها وتزوج لا يطلق لانه تزوج بعد انتها اليمين ولو حلف بشرب النبيذ مادام بخارا
 ففارق ثم عاد وشرب قال المسح الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان فارق بخارا
 نفسه لا غير ثم عاد وشرب لا تحت لان نوكي لا يشرب مادام بخارا وطنا له فان نوكي ذلك
 ثم فارق بخارا ثم عاد وشرب حنثا بقاوطنه **مسألة** قال ابو بويه ان تزوجت امراة
 حين في طالق فتزوج امراة في حياتها طلق فان تزوج اخرى في حياتها لا تطلق
 لان كماله ان لا توجب التكرار ولو قال كل امراة اتزوج مادتها حرة او قال يا الفارسيه
 هوركي له عراهم ما اسان ربه ايد يطلق كل امراة يتزوج في حياتها لان كماله كل زوجة
 النساء فان مات احداهما تزوج امراة تكلموا فيه وعن محمد بن النعمان لا تطلق وتسقط اليمين
 بموت احدهما وبه اخذ الفقهاء ابو الليث لان شرط الحنث التزوج في حياتها ولم يوجد
 ولو قال كل امراة والله لا اكلمك مادام ابواك حسن فكلها بعد مامات احدهما لا تحت لما قلنا
 ولو قال كل امراة اتزوجها حتى تموتنا فتزوج امراة بعد مامات احدهما طلق لان شرط
 الحنث ههنا التزوج قبل موتها **مسألة** حلف ان لا يصطاد مادام فلان في هذه البلده
 وفلان امير هذه البلده فخرج الامير الي تلكه اخرى لامر ثم اصطاد الخائف قبل عود
 الي تلكه البلده او بعد عوده لا تحت لانها اليمين بخروج الامير **مسألة** قال الامته ان
 وطيتك مادمت في هذه الحجرة فانت حرة فتخول من تلك الحجرة ووطيها في حجرة اخرى
 او تخول عن تلك الحجرة ولم يطاها حتى عاد الي تلك الحجرة ووطيها فيها لا يعتق لان اليمين
 استت بالتحول عن تلك الحجرة ولو حلف ان لا يدخل هذه الدار مادام فلان فيها لم يخرج
 باهله ثم عاد ودخل الخائف لا تحت وكذا لو قال لامراة ان ادخل دار فلان مادام فلان

تلك الدار فانت طالق فتقول فلان من تلك الدار زمانا مر عاد ودخلت تلك الدار بحث
وفي النوازل رجل قال لغيره والله لا اكل ما دمت في هذه الدار فاليمن ما دام ساكنا فيها
ولا يسطل اليمن الا بانتقال سطل به السكني لان معنى قوله ما دمت في هذه الدار ساكنا في هذه
الدار وما بقي في الدار من قصب او تديكون ساكنا في قوله الى خيفه وعلى قوله صاحبها
يكون ساكنا والفتوى على قولها والمساله ما في بعده هذا في موضعه هذا اذا كان فلان من
ينسب اليه الدار بالسكني فان لم يكن بان كان فلان في عياله غيره او كان ابنا كبيرا سكن
ابيه او كانت امراه تسكن في بيت زوجها فخرجت بنفسها وبقيت اقمتها في تلك الدار
لا تبقى ساكنه وهذا اذا كانت اليمن بالعروسه فان كانت بالفارسيه فخرج بنفسه على عزم
ان لا يعود لا يبقى ساكنا بقا الامتعه على كل حال **رجل** حلف ان لا ياكل من هذا الطعام ما
دام في ملك فلان فباع فلان بعضه بمر كل الحالف ما بقي ما بحث لان شرط كنهته كل
حال بقا اكل في ملك فلان ولم يوجد **رجل** حلف ان لا ينام على الفراش ما دام في الغريه فزوج
امراه في بلد ونام على الفراش قال ابو بكر البجلي ان تزوج على عزم ان يطلقها او يذهبها
فهو في الغريه وان لم يكن من عزمه ذلك فليس بغريب **رجل** حلف ان لا يعمل عملا ما
مات فلانا فاليمين على العمل الذي كان يعمل في سائر الايام لا على مطلق العمل من صلاه او
طهاره او اكل او نحو ذلك **رجل** قال ان اكلت من خبز والدي بالمر اتزوج فكل امراه تزوجها
فهو طالق فاكل من خبز والده شيئا قبل ان يتزوج فاطمه ثم تزوج فاطمه طلقته لا على
بلا كل بل بكاح فاطمه طلاق كل امراه يزوج فاذا اكل بصير فايا كل امراه اتزوج بها
فهو طالق فيدخل في اليمن فاطمه وغيرها ولو قال كل جار به اشترى بها ما لم اشتر فلا
سمي جاريه فهي حرة ثم غابت المحلوف عليها او ماتت فاشترى جاريه اخرى في الغيبه

فتقول

فاطمه

يعتق لوجود الشرط حال بقا اليمن وفي الموت لا يعتق قول الى خيفه ويجوز عند
فوات المحلوف عليه يبطل اليمن **مديون** قال لصلحي بينه والله لا قضين دينك الي يوم
الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس خنت في عينه لانه جعل يوم الخميس غايه
لا تدخل تحت المضروب له الغايه اذا لم يكن غايه اخراج ولو قال لا قضين دينك
الي خمسه امام لا محبت ما لم تقرب الشمس من اليوم الخامس لانه وقت اليمن محبة ايا
ويدون اليوم الخامس يكون خمسه ايام نصا ركانه قال قضين دينك قبل خمسه
امام وكذا لو حلف ان لا يكلم فلانا الى عشرة ايام كان اليوم العاشر داخل في اليمن
وكذا لو قال لغيره لا جيئك الى عشرة ايام يدخل فيه اليوم العاشر وكذا لو قال ان تزوج
امراه الى خمس سنين فهو طالق فتزوج امراه في السنه الخامسه طلقته لان السنه
داخله في اليمن وكذا لو اجر داره الى خمس سنين يدخل السنه الخامسه في الاجاره ولو
اكر من امساك زن خواهر كانت اليمن على بقية السنه الى ان يسلخ دي كجه كالوقال لاصون
هذه السنه كان عليه ان يصوم ببقية السنه التي هو فيها **رجل** قال كل عبد اشترته فهو حرة
الي سنه فاشترى عبدا قبل السنه لا يعتق حتى يمضي عليه سنه ولو قال كل عبد اشترته الي
سنه فهو حرة فاشترى عبدا قبل السنه عتق من ساعته لانه ذكر السنه قبل العتق فكما
السنه غايه لليمن **رجل** قال ان رزقني الله امراه موافقه قبل وقوع الشئ فعلى ان
اصوم كل خميس ان اراد به وقوع الشئ لا نفس الوقوع فهو على وقت وقوع الشئ وكذا
اذا لم يكن له نيه وودت وقوع الشئ هو اول الشهر الذي يقال له بالفارسيه اذر
وان اراد به حقيقه الوقوع فهو على حقيقه الوقوع وذلك بان يقع على الارض من الثلج
ما يحاج الناس الي كنهه وان طار في الهواء لم يستبين على الارض واستبان على

بعد الشر لا انه ذكر السنه بعد
العتق ولا يعتق قبل السنه كالوقال
لامرأته استطلقك لسنه عند ما يقع
الطلاق بعد السنه

الحشيش او على راس الجدران فذلك لا يعتبر والمراد الموافقة هي العفيفة الراضية
بما سفق عليها زوجها مادله نفسها اذا اراد الزوج التمتع بها فان تزوج بمثل هذه
قبل وقوع الثلج او قبل وقت الوقوع يلزمه الوفا بما التزم ولو قال بالفارسية يا فلا
سحن مكرثر يا برف يوم من ساند ونوك الوقوع حقيقة لا وقت الوقوع فوق الثلج
في بلد اخر فحكم الحالف بحنت لان مراد الناس من هذا وقوع الثلج في البلد الذي فيه الحالف
حتى لو كان الحالف في بلد لا يقع فيه الثلج يتبادل اليمين ولو حلف لا يكفر فلانا الى الصيف
او الى الشتاء او الى الخريف او الى الربيع ان كان الحالف من بلد لهم حساب يعرفون
الصيف والشتا بالحساب ينصرف اليمين الى ذلك وان لم يكن لهم حساب اختلف الناس
في معرفة هذه الاوقات قال محمد بن الصيف ما يشتد فيه الحر على الدوام والبرق ما ينكسر
فيه البرد على الدوام والشتا ما يشتد فيه البرد على الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر
على الدوام وقال بعضهم الصيف ما يكون على الاشجار ثمار واوراق والشتا ما يكون على
الاشجار ثمار واوراق والخريف ما لا يبقى فيه الثمار وبقي الاوراق والربيع ما يخرج اوراق
ولا يخرج الثمار وهذا اقرب الى القول الى الضبط والاحاطة وقل ما حلف باختلاف البلدان الا
انه مقدم في البعض وتاخر في البعض ولو حلف لا يدخل فلانا الى النيرور فهو نيرور المسلمين
لا على نيرور المجوس ولو حلف لا يفعل كذا الى قدوم الحاج والحصاد والدياس ولم ينوشيا
فهو على اول الحصاد والدياس على اول حاج يقدم ادا وجد ينتهي به اليمين لان اليمين ينتهي
باول جزء من الغاية ولو حلف بقضاء دين فلان اذا صلى الاولي ولم ينوشيا فانه وقت الظهور
الي اخر لان الصلاة الاولي صلاة الظهور فصارت كانه قال اذا صلى الظهور ولو قال ذلك كان
وقت الظهور الى اخره ولو قال الى ليلة القدر فان كان الحالف عاميا لا يعرف اختلاف العلماء

فيمنه

فيمنه بصرف الى الليلة السابع والعشرين من شهر رمضان يكون بعد اليمين لان ليلة
القدر عند العامة ليلة السابع والعشرين من رمضان وان كان الحالف فقيها فعند
جميعهم حمد الله ان كانت ميمنه في النصف من رمضان لا يفعل بشرط الحنت ما لم يرض كل
رمضان من السنة الثانية لا لانه عند ليلة القدر مقدم وتاخر فحسبى يكون ليلة القدر
في السنة الاولى في النصف الاول من رمضان وفي السنة الثانية تكون في النصف الثاني من
رمضان فلا ينتهي اليمين بيقين حتى مضى كل رمضان من السنة السابعة وهو المختار للفقهاء
رجل قال غيره لا اخرج من البلد حتى امر بك نفسي فاراه نفسه في مكان بعد فان عرف
فلان لا حنت الحالف وكذا لو رآه من فوق حائط وقال يا فلان لا حنت وان كان لا يصل اليه
فلان لانه قد رآه **رجل** قال لمراته ان وضعت جنبك الليلة حتى اضربك فانت طالق فلم يقدر
فصرعها في تلك الليلة وغامت جالس ولم يضع جنبها لا حنت الحالف لانها لم تضع جنبها **رجل**
حلف ما امر حتى يقرأ كذا وكذا فنام جالسا من غير قصد لا حنت لان هذا مما لا يمكن الا حذر
فيكون مستثنى عن اليمين **رجل** قال لا اخوان مت فلم اضربك فكل مملوك لي جوفات الحالف
ولم يضرب لم يعتق ما يملكه لانه حنت بعد الموت **رجل** حلف لا يدخل هذا الدار حتى
فلان فدخل معا لم حنت الحالف وكذا لو حلف لا يشتري امة حتى يشتري عبدا
عبدا وامة في عمده ولحد لا حنت وكذا لو قال لا اكلك حتى تكلف فوقع كلاهما معا وكذا لو حلف
لا يصلي حتى يصلي فلان فافتتح الصلاة معه معا وركع وسجد لم حنت في قوله الى يوسف وكذلك
جميع الافعال قال محمد بن حنت في جميع ذلك ولو قال ان كلمتك الا ان تكلفي وكذلك ولو قال
ان ابتدأتك بكلام فبدي حرفا تقيا وسلم كل واحد منهما على صاحبه معا لا حنت عندهما
وكذا لو قال ان كلمتك قبل ان تكلفي فوقع كلاهما معا لا حنت في قولها **رجل** قال لا يخرج
من هذه الدار حتى اتم الذي هو فيها فامرته طالق وليس الدار بالخارج لا حنت في قوله او جميعهما لا حنت

م

اعطيك مالك حتى يقضى علي قاض فوكل وكيله فخاصمه الي القاضي فقصي علي وكيل الحالف
فهو قضا علي الحالف ولا تحت بعد ذلك **رجل** قال لغرم والله لا افارقك حتى استوفي منك
حق ثرائه اشترى من مديونه عبداً بذلك الدين قبل ان يفارق ولم يقبض دينه حتى فارق
قال محمد علي قول من لا يجعله حائناً اذا وهب الدين منه قبل الفارقة ومثل المديون بمفارقة
تحت وهو قول ابي حنيفة لانه فارقة وليس له عليه شيء فعنه ينبغي ان لا تحت لان المديون
حين باع العبد منه بدينه ملك ما في ماله فلا تحت الحالف وعلي قول من جعله حائناً في الهبة
وهو قول ابي يوسف يكون حائناً هذا اذا فارقة قبل ان يقبض المبيع وان لم يفارقة حتى ما
العبد عند البايع بمفارقة تحت ولو باعه المديون عبداً غير ذلك الدين بمفارقة الحالف بعد
ما قبض العبد ثرائه بولي العبد استحققه ولم يحز المبيع لا تحت الحالف لان المديون ملك ما في ماله
بعد البيع لان ثمن المستحق ملوك ملكا فاسد فلا تحت الحالف ولو باعه المديون علي الهبة
فيه وقبضه الحالف بمفارقة تحت ولو كان الدين علي امرأة فحلف لا يفارقها حتى يستوفي حق
منها فزوجها الحالف علي ما كان له من الدين عليها فهو استيفاء لما عليها من الدين ولو باع المديون
مما عليه عبداً او امة فاذا هو مديون ومكاتب او امر ولد او كان المديون امر الولد لغير المديون ثم
فارقة الطالب بعد ما قبضه لا تحت الحالف ولو وهب الطالب لالف من الغريم فقبضها منه او حال
الطالب بجلاله عليه مال ماله علي مديونه او حال المطلب الطالب علي رجل وابرا الطالب المطلب
الاول لا تحت الحالف في هذا كله **مدون** قال لرب الدين والله لا قضين مالك اليوم فاعطاه
ولم يقبل ان وضعه بحيث لو اراد ان ياخذ تناله يد لا تحت والمغصوب منه اذا حلف
لا يقبض المغصوب من الغاصب فحاجبه الغاصب وقال سلمة اليك فقال المغصوب منه لا قبل
لا تحت ويبر الغاصب من ضمان الرد كالحالف الرجل ان لا يودي زكاة ماله فمروني العاشر

فاخذ

فاخذ العاشر زكاة ماله لا تحت الحالف وسقط الزكاة **مدون** قال لرب الدين ان لم
اقضك مالك غدا فعبدك حر فغاب رب الدين قالوا يوفع الدين الي القاضي فاذا دفع
لا تحت ويراعى الدين لان القاضي نصب ناظر المسلمين فيقبل القاضي نظرا للحالف وذكر
الناظر ان القاضي نصب وكيله عن الغائب في دفع المال الي الوكيل وقال بعضهم اذا غاب
الطالب لا تحت الحالف وان لم يدفع الي القاضي ولا الي الوكيل وفي بعض الروايات تحت
الحالف والدفع الي القاضي ليس بشي والخيار هو الاول فان كان في موضع لم يكن هناك
قاض تحت الحالف **رجل** حلف ان لا يدخل ماله من غريمه اليوم وقد كان وكل وكيله يقبضه
فقضى الوكيل بعد الامن ذكر في المتن انه لا تحت في يمينه قال رضي الله عنه وسفي ان
تحت في يمينه كالموكل وكيله بالنكاح ثم حلف ان لا يتزوج فتزوج الوكيل تحت الحالف
ولو لم يقبض وكيله ولكن احال رب الدين عليه رجلا له علي الجبل دين من قبل المير فاحد
له من الغريم لا تحت الحالف ولو اخذ الحالف من مديونه رهنا ماله من فحل الدين في
يديه لا تحت **رجل** حلف ان لا يوحى عن فلان ماله عليه شهر افسكت عن القاص
حتى مضى شهر لا تحت وهو كالحالف الشفيع ان لا يسلم الشفعة فلم يخاصم حتى
بطلت شفيعته لا تحت وكذا الواجد داره كل شهر لم حلف ان لا يواجر هذه الدار فتركها
عند المستاجر شهر لا تحت وان كان يتقاضى اجر كل شهر باجرة ما مضى وان ماله
اجر شهر لم يسكنه المستاجر تحت لانه اذا طلق الاجر واعطاه بصير اجرا وكذا الواحد
الرجل ثوب امراته وذهب الي الصباغ وامره ان يصبغ فانتهت امراته في ذلك فقال
الرجل ان صبغته فانت طالق ثم صبغه الصباغ لا تحت لانه لم يامر بالصباغ بعد الامن
ان يصبغ **رجل** حلف ان لا يقبض دينه من غريمه اليوم فقبض من وكيله تحت

فاعطاه المستاجر

وان قبضه من متبرع لا يثبت ولو قبض من كفيل حنت او اكانت الكفالة مأمورة
 لو حال الطالب بعد الممن رجل ليس له على المكيل دين فقبض المحتال له حنت الحالف
 لان المحتال له وكيل ولو اشترى الطالب من الغريم شيئا في يومه وقبض المبيع اليوم
 حنت وان قبض المبيع غدا لا حنت لانه لم يقبض جميع ما عليه في اليوم ولو اشترى منه
 شيئا بعد الممن في يومه شرا فاسدا وقبضه فان كانت قيمته مثل الدين او اكثر حنت وان
 كانت قيمته اقل من الدين لا حنت لانه لم يقبض جميع حقه وكل ما للتعميم وان استهلك شيئا
 من ماله اليوم فان كان المستهلك شيئا مثليا لا حنت الحالف لانه يجب عليه مثله لا قيمته
 فلا يصير قضا صابرينه وان لم يكن مثليا فان كانت قيمته مثل الدين او اكثر حنت لانه
 صار قابضا بطريق القصاصه لكن يشترط ان يغصب او لا يرسته ملك فان استهلكه ولم
 يغصبه بان احرقه او ما اتلفه ذلك لا حنت الحالف لان شرط الحنت القبض فاذا غصب
 وجد القبض الموجب للضمان فيصير قابضا دينه بذلك اما اذا استهلكه من غير غصب لم يوجب
 للقبض حقيقة فلا يصير قابضا دينه كرجل يبيع على رجل دين مشترك فغصب احدهما من الدين
 ثوبا واستهلكه كان لشريكه ان يرجع عليه حصته من الدين وان احرقه من غير غصب
 يرجع عليه شريكه بشئ **رجل** له على رجل ثمن مبيع وقال ان اخذت ثمن ذلك الشئ
 فامراتي طالق فاخذ مكانه حنطه وقع الطلاق لانه اخذ عوض الثمن واخذ العوض كما اخذ
 الثمن وهذا لو كان له شريك في ذلك كان لشريكه ان يرجع عليه حصته **مدون** حلف
 ليجهدن في قضا ما عليه لفلان فانه سيع من متاع ما كان للفاضي شئ عليه اذا رفع الامر
 الى القاضي **رجل** حلف ان لا يفارق غريمه حتى يستوفي ما عليه فقعد بجوارقه وحفظه
 فهو غير مفارق له وكذا لو احواله بهما ستر او اسطوانه من اساطين المسجد لا يكون

ولو حط الطالب بعض حقه
 وقبض البعض اليوم لا يثبت

حلف ان لا يفارق شريكه معار
 شريكه لا حنت **رجل** م

مفارقا

مفارقا وكذا لو قعد احدهما داخل المسجد والاخر خارج المسجد وابوابهما مفتوح
 بحيث يراه وان توارى عنه بحايطة المسجد والاخر خارج المسجد فقد فارقته وكذا لو كان
 سبها باب مغلق الا ان يكون المفتاح بيد الحالف اذا دخل بيتا واغلق عليه وقعد على الباب
 فعد لم يفارقه وان كان المحبوس هو الحالف والمخلى عنه هو المحلوف عليه هو الذي اغلق
 ابوابه واخذ المفتاح فقد حنت الحالف اذا كان الحالف هو الذي فارقته **مدون** قال لو لب
 الدين اذ المراد دفع اليك حقل قبل الجمعة فعدي م فأت الذي الدين قبل الجمعة لا حنت
 في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان دفع الى وارثه او وصيه برقي فمئنه وان لم
 يدع حتى مضى يوم الجمعة حنت **رجل** لزوم مد يونه لحلف للزوم لبايتينه غدا فأتاه
 الوضع الذي لزومه لا يبر حتى يأتي منزله الذي تحول اليه ولو قال لغريمه والله افارقك
 حتى يعطيني حق اليوم ونوي ان لا يترك لزومه حتى يعطي حقه فمضى اليوم ولم يفارقه ولم
 يعط حقه لا حنت فان فارقته بعد مضى اليوم حنت ولو قال والله افارقك اليوم حتى يعطيني
 حق اليوم وهو ينوي ان لا يترك لزومه فمضى اليوم ثم فارقته لا حنت ولو قال لغريمه والله
 افارقك حتى اخذ مالي عليك ففرد منه الغريم لا حنت ولو كان قد قال لا تفارقني حتى حنت ولو قال
 لا اخذ مالي عليك الا ضربه وله عليه عشرة دراهم فجعل يزن درهما ويعطيه بعد ان يكون
 في وزنه لا حنت وان اخذ في عمل اخر في ذلك المجلس فهو حانت ولو قال ان قبضت مالي
 على فلان شيئا دون شئ فهو المساكين يعني ماله على فلان تسعة فوهبها لرجل ثم قبض **الدرهم**
 الباقي فانه لما قبض التسعة حنت ووجب عليه التصديق بها فاذا ذهبها ضمن مثلهما ويلزمه
 التصديق بالدرهم الباقي ايضا اذا قبض ولو قال والله لا اتركك كخرج من هذه الدار وطلعت اليه
 فقال قد تركتك لم ياتي ان يخرج فانه حنت اذا قال تركتك ولو قال لغريمه ان لا يتركك حتى

فان كان الزم في يومه حلف لبايتينه غدا فأتاه
 فان الحالف المترك الذي كان فيه الطلاق لم يكن له يبر حتى ياتي منزله

فقبض منه م

نقضني حتى فامرته طالق فامتنع عن الملامه قبل قصا الدرس حث وكذا لو قال
ان لم اضربك حتى يدخل الليل او حتى تشفع لي فلان او حتى يصيح فامتنع
عن الضرب قبل ذلك كان حاشا وكذا لو قال حتى يتول او حتى تستغيث ولو قال ان لم اضرب
بالسياط حتى تموت او لم تقل بالسياط فهو على البالغة في الضرب ولو قال ان لم اضرب
بالسيف ضربه حتى تموت او حتى اقتلك فهو على القتل ولو قال ان لم اخبر فلانا ما صنعت
حتى يضربك فامرته طالق فلخبره بر في ممينه وان لم يضربه وكذا لو قال ان لم اضربك
حتى يضربني او ان لم اركب حتى تغدني او ان لم اتيك حتى اعديك اذا ذكر فعلين كلاهما
من واحد والاول بملا ممتد شعلق البر بوجودها ولو قال ان لم اركب اليوم حتى اتغدي
عندك فامره فلم تغد عنده ثم تغدي عنده في يوم اخر من غير ان اناه بر في ممينه **فصل**
في الفعلين رجل قال لغيره اذا فعلت كذا فلم افعل كذا قال ابو حنيفه رحمه الله اذا لم ^{تفعل}
ما قال على اثر فعل المحلوف عليه حث في ممينه ولو قال ان فعلت كذا لم افعل كذا فهو ^{على}
الابد وقال ابو يوسف هو على الفور ايضا **رجل** قال لعبد ان قت ولم اضربك فشرط
الضرب قبل القيام ان قام قبل ان يضربه حث ولو قال ان قت ان لم اضربك فقام ولم
يضربه لا حث حتى يموت احدهما ولو قال ان قت فلم اضربك فهذا على فور القيام
امرأة قالت لزوجها ان لم يحرم جارتك علي نفسك فمكث من نفسه فما لي صدقه فمكثت
قبل التحريم قال محمد لا حث حتى يموت الرجل او الجارية قبل التحريم وهو على الابد **رجل**
قال ان رأت فلانا لم اضربه فراه من قدر ميل او اكثر قال محمد لا حث لانه لم يره **رجل**
قال لغيره ان تقبلك فلم اسلم عليك يعني ان يكون السلام ساعة يلقاه فان لم يفعل
وكذا لو قال ان استعرت دابتك فلم تعرفني يعني ان يكون مع الفعل فان نوي عيب ذلك

لا بد من

لا بد من في القضا وكذا لو قال ان دخلت هذه الدار فلم افعل كذا سعي ان يفعل مع الدار ^ل
وعن ابى يوسف اذا قال لجارتيه ان لم يحس البيله حتى احامك مدين فانت حرة فجاءته من
ساعتها فجاء معها مرتين في موضعين لا يحق وقال محمد اذا قال لجارتيه ان لم تاتي البيله
حتى اغشاك فانت حرة فانت في تلك البيله فلم يغشها لا حث وذلك في الضرب وغيره وهو
نظير ما ذكر في الزادات اذا ذكر فعلين احدهما منه والاخر من غيره وبينهما كلمه حتى واخرها
لا يصلح غاية للاول ولا يصلح جزالة لا بشرط البر وجود الثاني **رجل** قال لغيره ان عشت
فلم تاتي فعبدي حر فعت اليه فانه لم يعت اليه ثانيا فلم ياته حث ويطلق العبد بالحر حتى
عشت مرة فحبيد بطل العبد وكذا لو قال ان عشت الى فلانك ولو قال اتيتني فلم ارك او
قال ان زرتني فلم ارك فهو على الابد **رجل** قال لامرأته ان لم يطلق نفسك فعبدي حر قال
ابو يوسف هو على المجلس وهو اذن لها في الطلاق اذا طلقت نفسها في المجلس طلقت وكذا لو
قال لغيره ان لم ترج عبدي هذا فعبدي الاخر هذا حر هو اذن له في البيع وهو على الابد ^{لو قال}
لغيره ان دخلت دارك فلم اجلس فهو على الفور ولو قال ان دخلت الكوفة ولم اتزوج فعبدي
هو على ان يزوج قبل الدخول وان قال فلم اتزوج فهذا على ان تزوج حين يدخل ولو قال لم
اتزوج فهو على الابد بعد الدخول **رجل** قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت ابد فعبدي
حر فزوج غير فلانة حث ولو قال ان لم اسس السما غدا فامرته طالق طلقت غدا في ^{قنا}
قول ابو حنيفه وقال ابو يوسف يطلق الساعة **رجل** افطر يوما لم قال والله لا صوم
هذا اليوم لم حث في قوله الى حنيفه وزفر وحث في قوله الى يوسف **رجل** حلف لاني فلانا
في اول شهر رمضان فانه لتمام خمسة عشر يوما لا حث فان كان الشهر تسعة وعشرين يوما
قال محمد ان اناه قبل الزوال من اليوم الخامس عشرو سعي ان لا حث وان اناه بعد الزوال

من هذا اليوم حنت **رجل** حلف ليزورن فلا ناعدا او يعودنه فاني بابه فلم ياذن له فخرج
ولم يصل اليه لا حنت وان اتى بابه ولم يستاذن حنت في عيونه حتى يصنع في ذلك اليوم ما صنع
الزائر والعائدين الاستيذان **رجل** حلف لا يذهب الي فلان فذهب يريد به ذكره فخرج
فهو حانت والذهاب الخروج سوا ولو حلف لا ياتي فلانا فهو علي ان ياتي منزله او جانيه لقيه
او لم يلقه ولو حلف لا يلقاه فاني منزله لا حنت حتى يلقاه **رجل** قال لا اخزان رايه فلا ناعدا فاعلم انك
فبعدك حروره اول ما راه الى جنب الرجل الذي قاله لا حنت في قول الى حنيفه ويحد كالعق
عبده لا نه ليس هذا موضع الاعلام وقال ابو يوسف حنت ولو قال ان رايه فلا ناعدا فاعلم انك
حر والساله محال لا تعتق لانه جنبه قبل ان يراه وعن محمد في بعض الروايات انه حنت **رجل**
قال ان لم ادخل البيت المدنيه ولم الق فلا ناعدا فامرته طالق فدخل الدينه ولم يصادف في ما في
ولم يلقه الى ان اصبح قالوا ان كان عالما وقت المين انه غائب عن منزله حنت ولا فلا وهو ما
لوقال ان لم اكل هذا الرغيف اليوم فاكله غيره قبل غروب الشمس لا حنت في قول الى حنيفه رحمه
باب من الامان اكثر مسائل الامان في هذا الباب والمسائل على نوعين احدهما ما يكون
الشرط من العقود والثاني ما يكون من الاعمال والعقود انواع ثلثه منها ما يتعلق بحقوق
وقع له العقد لا بالعاقده كالتكاح والطلاق والعناق والكتابه والخلع والصدقه ومنها ما
حقوقه بالعاقده اذا كان العاقده اهلا به يتعلق بحقوق به كالبيع والشرا والاجاره والقبضه
ونحوها والفاسل بينهما ان كل ما جاز ان يثبت الحكم للعاقده فينتقل منه الى غيره فهو
القسم الاول ومن العقود ما لا حقوق له اصله كالا عارة والابراء والقضا والمقتضا
فتذكر كل جنس في فصل على حد **رجل** حلف ان لا يتزوج فزوجه ابوه لا حنت ولو لم يكن
ولكن وكل وكيله بالتكاح ففعل الوكيل حنت الحالف فان التكاح عقد يتعلق بحقوقه وقع

الحكم للعاقده لا ينتقل منه الى غيره فهو القسم الثاني وكل ما جاز ان يثبت الحكم للعاقده فينتقل منه الى غيره فهو القسم الاول

فصل في التزوج
فحينئذ

له العقد فكان العاقد سفيرا محضا لا يستغني عن اضافة العقد الى موكله فكان
فعله كفعل الحالف اذا كان الحالف من اهل المباشرة والمجنون ليس من اهل المباشرة
فلا يكون فعل الاب كفعل الحالف بخلاف الوكيل وكذا لو كان للتوكيل قبل
اليمين فزوجه الوكيل بعد اليمين حنت الحالف لان الوكاله غير لازمه فكان للدم وام
حكم الابتداء ولو زوج الحالف فتصوي فان كان عقد الفضي قبل اليمين فجاز الحالف
بعد اليمين بالقول والفعل لا حنت الحالف لان عدا الاجاره تستند بالنفاذ الى حاله
العقد فيصير الحالف متزوجا قبل اليمين فلا حنت فان كان عقد الفضي بعد اليمين لا
حنت مالم يحضر فاذا اجاز ان اجاز بالقول حنت هو المختار وعند البعض لا حنت وهو
رواية عن محمد رحمه وعنه انه لا حنت بنكاح الوكيل ايضا وان اجاز بالفعل كسوق
مهر او ما اشبه ذلك روي عن سماعة عن محمد رحمه الله انه لا حنت وعليه اكثر
المشايع منهم الشيخ الامام شمس الايمه السرخسي والشيخ الامام الزاهد اسمعيل
البحاري وقال بعضهم حنت والفتوي على قول الاكثر ولو زوج الفضي نكاحا
فاسدا بعد اليمين واجاز الحالف بالقول والفعل لا حنت ولا ينحل اليمين حتى لو تزوج
بعد ذلك نكاحا جازا حنت في عيونه لان الحالف لو تزوج امرأة نكاحا فاسدا
لا حنت فلا حنت بالاجاره بطريق الاولي وكذا لو وكل الحالف بالنكاح فتزوج ٥
الوكيل امرأة نكاحا فاسدا لا حنت الموكل **رجل** قال لامرأة لا تحل لي نكاحها
ان تزوجت فبعد ي حر فتزوجها حنت في عيونه لان عيونه ينصرف الى ما يتصور
فيها وهو النكاح الفاسد وكذا لو حلف على امرأة الغير ومدخله ليتزوجها
المرأة اليوم فتزوجها في ذلك اليوم بر في عيونه لان عيونه ينصرف الى صورة العقد
عبد حلف ان لا يتزوج فزوجه مولاة امرأة وهو كاره لذلك لا حنت لان لفظة
النكاح وجدت من المولي لا من العبد والعبد لم يرض بحكمه والرضي ليس بشرط

دعاهم

ع

فلا تحت في يمينه ولو حلف الرجل ان لا يتزوج امرأة فاكره على النكاح فتزوج تحت
 في يمينه لان الحالف اني بلفظة النكاح الا انه لم يرخص حكمه والرضي ليس شرط في
 لصحة النكاح فيحت في يمينه ولو حلف الرجل ان لا يتزوج عبدا فزوجه غيره
 فاجاز المولي بالقول تحت ولو حلف ان لا يتزوج ابنته الصغيرة او امته عن محمد
 في احدي الروايتين لا تحت بالتوكيل ولا بالاجازة وعلى قول ابني يوسف تحت
 فيهما وروي الحسن عن ابني حنيفة وحمدة الله عليهما انه تحت بالتوكيل من الصغيرة
 خاصة ولو حلف ان لا يتزوج ابنته الكبيرة لا تحت الاب الا ان يباشر العقد
 بنفسه ولو حلف ان لا يتزوج ابنة اخيه او ابنة عمه فوكلت المرأة وكيلا بالنكاح
 فزوجها الوكيل ثم قبض الحالف مهرها وطالب الزوج بذلك صح النكاح ولا
 تحت الحالف وان حلفت امرأة ان لا يتزوج فوكلت وكيلا بالنكاح ففعل
 الوكيل تحت والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ما ذكرنا وجعل حلف ان لا يتزوج
 من اهل هذه الدار اهل ثم سكنها قوم فتزوج منهم او قال لا اتزوج من بنات
 فلان وليس لفلان بنات ثم ولدت بنت فتزوجها الحالف لا تحت في يمينه
 رجل حلف ان لا يتزوج من اهل الكوفة فتزوج امرأة من اهل الكوفة لم تكروا
 قبل اليمين تحت الحالف في يمينه اذا حلف ان لا يتزوج بالكوفة ثم اراد ان يتزوج
 ذكر الحضاف في الحيل قال يترك الرجل وكيلا والمرأة وكيلا ثم يخرج الوكيلان
 من الكوفة وبعد قدان النكاح خارج الكوفة فلا تحت لان المعتبر مكان العقد
 ومكان العقد مكان المآقد وجعل حلف ان لا يتزوج امرأة الاعلى اربعة
 دراهم فتزوج امرأة على اربعة واكمل القاضي عشرة لا تحت الحالف وكذا
 لو زاد الزوج بعد العقد على مهرها لا تحت رجل حلف ان لا يتزوج من نساء
 البصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة تحت الحالف

ابنه الكبير اوم

وليس للدارم

كالحفم

في

في قول ابني حنيفة رحمه الله تعالى وان وطئت بالكوفة لان عنده المعتبر في هذه
 الولادة وقال ابو يوسف لا تحت وهو على الوطن رجل حلف ان لا يتزوج امرأة
 كان لها زوج قبله فطلق امراته تطليقة باينة ثم تزوجها قال محمد رحمه
 الله لا تحت في يمينه لان يمينه تنصرف الى غيرها ولو حلف ان لا يتزوج امرأة
 بالكوفة فتزوج بالكوفة امرأة هي بالبصرة تزوجها منه فصولي غيرها
 فاجازت هي في البصرة تحت الحالف ويعتبر في هذا مكان العقد وزمانه
 لا مكان الاجازة وزمانها ولو حلف ان لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة تحت
 في يمينه وعن محمد رحمه الله في روايته لا تحت والمرأة في النكاح لا تتناول
 الصغيرة رجل حلف ان لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوي امرأة بعينها
 بدلين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء وان نوي كوفية او بصرية لا بدلين
 اصلا وكذا لو نوي امرأة عودا او امرأة كان ابوها يعمل كذا ولو نوي عربية
 او حبشية دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوي جنسا دون جنس والطلا
 بمنزلة النكاح فيما ذكرنا اذا حلف ان لا يطلق فوكل بذلك فطلق الوكيل
 تحت وكذا لو قال لها انت طالق ان شئت فثبات او قال لها اختاري
 فاختارت او قال لها ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت او الى منها بعد
 اليمين فمضت مدة الايلا عندنا تحت في يمينه وقال زفر رحمه الله لا
 تحت ولو كان الحالف غيبا ففرق القاضي بينهما بعد الاجل على قول
 زفر رحمه الله لا تحت في يمينه وعن ابني يوسف روايتان ولو حلف الحالف
 فطلق امراته لا تحت ولو قال لها طلق نفسك ان شئت او قال لعبدك اعترق
 نفسك ان شئت ثم حلف ان لا يطلق ولا يعترق فطلقت نفسها او اعترق العبد
 نفسه تحت الحالف وعن محمد رحمه الله انه لا تحت ثم رجع ولو قال

طلعت فصولي او قال لها
 فاجاز بالقول تحت وكذا لو

اذا شئت او قال

لها ان طالق ان شئت او قال لعبدته ان شئت ثم حلف ان لا يطلق ولا يعتق
فشأت المرأة طلاقا وشأت العبد عتقه وقع الطلاق والعاق ولا تحت في يمينه
وهو كما لو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم حلف ان لا يطلق قد حلت الدار
يقع الطلاق ولا تحت الحالف رجل حلف ليطلق فلانة اليوم وفلانة اجنية
او مطلقة ثلثا او من لا تحل له نكاحا فالبر في ذلك ان يطلقها باللسان وان
كان لا يقع وفي النكاح الفاسد يقع على المثاركة **وحكمة المسائل التي**
تحت الحالف فيها بالباشرة والتوكيل ثمانية عشر النكاح والطلاق
والعاق بما لا يغير ما في الكتابة والايديع والاستيداع والاعارة والاستعار
والهبة والصدقة والقراض والاستقراض والضرب في العبد والحيطة والدخ
والبناء والقضاء والانتضا رجل حلف ان لا يصالح فلانا من حق يدعيه فوكل
الحالف رجلا فصالح الوكيل تحت عند محمد لانه لا عهد في الصلح وعني
يوسف فيه روايتان وفي الصلح عن دمر العمد تحت الحالف بصلح الوكيل ولو
حلف لا تخاصم فلانا فوكل بخصومه وكلا لا تحت ولو حلف لا يقضي فلانا دينه
وامر غيره فقصاه تحت وكذا لو حلف لا يقبض من فلان شيئا فوكل
فعل الوكيل تحت ولو حلف لا يهب فلانا هبة فوكل ولم يقبل او قبل
ولم يقبض تحت عندنا خلافا لغيره وكذا لو وهب هبة غير مقسومة
تحت عندنا وكذا الواعية او يحمله او بعث بها اليه مع رقيقه او امر غيره حتى
وهب تحت الحالف ولا تحت بالصدقة في يمين الهبة ولو حلف لا يهب
فاعا ولا تحت ولو حلف ان لا يصدق ولا يعرض فلانا فصدق او اقترض
ولم يقبل فلان تحت في يمينه وعن ابي يوسف رحمه الله في القرض لا
تحت اذا لم يقبل فقال في القرض اذا قال اقترضني فلان فلم اقبل او قال

ولم

ولم اقبل صدق وفي الهبة لا يصدق وعلي قول محمد رحمه الله كما لا يصدق في
الهبة لا يصدق في القرض ولو حلف لا يستقرض فاستقرض ولم يقرضه تحت
في يمينه ولو حلف ان لا يهب عبدك لفلان فوهبه غيره بغير امره فجاز الحالف
تحت في يمينه كما تحت اذا وكل غيره بالهبة ولو حلف لا يهب لفلان فوهبه
علي عوض تحت في يمينه رجل قال ان وهب لي فلان هذا العبد فهو حر فقال
فلان وهبته لك فقال الحالف قبلت وقبضه قال ابو يوسف رحمه الله لا يعتق العبد
لان الهبة هبة قبل القبول رجل حلف ان لا يكاتب عبدك فكتبه غيره بغير امره فجاز
الحالف تحت في يمينه كما تحت بالتوكيل رجل حلف ان لا يعتق عبدا فادى العبد
مكاتبته فعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين تحت الحالف وان كان قبل اليمين لا تحت
ولو حلف لا يسلم الشفعة فسكت ولم تخاصم حتى بطلت شفعته لا تحت في يمينه
وان وكل وكلا بالتسليم تحت في يمينه وكذا لو حلف لا ياذن لعبد في التجارة
فواه يبيع ويشترى فسكت لا تحت وكذا البكر اذا حلف ان لا ياذن في تزويجها
فسكت عند الاستبصار لا تحت رجل حلف ليضرب عبده فامر غيره بضربه بر
الحالف ولو حلف على حر ليضربه فامر غيره بضربه لا يبر الا اذا كان الحالف
سلطانا او قاضيا لان في العبد صح الامر حتى سقط الضمان عن الضارب وفي الحر
لا يصح لانه لم يحل له ضربه فلا يملك التقويض الى غيره رجل حلف ليخيطن هذا
الثوب او لينين هذه الدار فامر غيره بذلك ففعل تحت الحالف سوا كان الحالف
يحسن ذلك او لا يحسن فان نوى ان يلبس ذلك بنفسه دين في القضاء وفيما اذا حلف
لا يطلق فامر غيره وقال نويت ان لا اطلق بنفسي لا دين في القضاء هو الصحيح
ولو حلف الاب ان لا يضرب ولده الصغير فامر غيره بضربه يمتنع ان تحت الحالف
لان الاب يملك ضرب ولده الصغير فيملك التقويض الى غيره ويكون بمنزلة القاض

والسلطان ولو حلف لا يجد دلامته ثوبا فامر غيره فاشترى بمال المولى حث رجل
حلف ان لا يعير ثوبه من فلان فبعت فلان الى الحالف وكلا واستعاره فاعان
الحالف حث لان الوكيل بالاستعارة مستعير محض محتاج الى الاضافة الى الموكل
فكان منزلة الوكيل بالاستعارة رجل حلف ان لا يستعير من فلان ثوبا فاردته
فلان على دابته لا تحت لانه لم يستعير الاعارة لا تتم الا بالتسليم ولم يوجد رجل
حلف ان لا ياتن فلانا على شي فاري فلانا درهما وقال انظر اليه ولم يفارقه لا
تحت لانه لم ياتنه ولو دفع اليه دابته وقال مسكها حتى اصلي تحت في يمينه لانه
ايتنه رجل قال لا خيه وهو شريكه ان شاركته لخال الله على حرام من المال والمرأة
ثم بدلهما ان يشتركا قالوا ان كان للحالف بن كبير ينبغي ان يدفع الحالف ماله الى
ابنه مضاربة وتعمل لابنه شيئا يسيرا من الزرع وباذن الابن ان يعمل فيه براه
ثم ان الابن شارك عمه فاذا عمل الابن مع العم كان لابن بشرط له الاب من الزرع
والفاضل على ذلك الى النصف يكون للاب ولا تحت الاب لانه لم يشارك المحلوف
عليه فان كان المضارب حلف ان لا يشارك المحلوف عليه والمسئلة عما لها تحت
المضارب ولو كان مكان الابن اجنبيا فاحواب كذلك رجل حلف ان لا يشارك فلانا
ثم ان الحالف دفع الى رجل مالا لصناعة وامره ان يعمل فيه براه فشارك المدفوع اليه
المال الرجل الذي حلف رب المال ان لا يشاركه تحت الحالف لانه مضارب للمحلوف
عليه لان البضع لاحق له في الزرع فكان العامل شريكا لرب المال اما المضارب فله حق
في الزرع فكان المحلوف عليه شريكا للمضارب فان المبيع حلف ان لا يشارك احدا
فدفع المال شريكه لا تحت في يمينه رجل حلف ان لا يعمل مع فلان شيئا في قصارة
وخواصا فعمل مع شريك فلان حث ولو عمل مع عبده الماذون لا تحت لان كل
واحد من الشريكين يرجع بالعهد على صاحبه فيصير الحالف عاملا مع المحلوف

عليه

عليه حكما فيحت اما العبد الماذون لا يرجع بالعهد على المولى فلا يصير الحالف شريكا
لموله ولو حلف ان لا يشارك فلانا في هذه البلدة ثم خرجا عن البلدة وعقد عقدا
الشركة ثم دخلا البلدة لا تحت وعملان كان الحالف نوي في يمينه ان لا يعقد عقد
الشركة في البلدة لا تحت وان نوي ان لا يعمل بشركة فلان حث وان دفع احدهما
الى صاحبه مضاربة فهذا الاول نحو الان مضاربة شركة في عرفنا ولو حلف
ان لا يشارك فلانا فاجرا دراهم واشتركا حث في يمينه قبل خلو المال
رجل حلف ان لا يشارك فلانا فشاركه بمالك ابنه الصغير لا تحت في يمينه لانه
ليس شريكا للمحلوف عليه انما الشريك هو الابن رجل حلف رجلا ان يطيعه في
في كل ما امره وينهاه عنه ثم نهاه عن جماع المرأة لا تحت لانه لا يراد بهذا اليمين ذلك
ولو حلف ان لا يخدم فلانا فخاط فلان قيصا باجرا لا يكون حائثا لان الحياطة
باجرا لا تعد خدمة وان خاط بغير اجرا قالوا غثان ان يكون حائثا قال
رضي عنه عنه وينبغي ان لا تحت لان حياطة الثوب عند الناس لا تعد خدمة
حلف ان لا يعمل يوم الجمعة وعند كراس سريدا ان يجعله قيصا فحمله الى الحياطة
يوم الجمعة وامره ان يخط له ثوبا لا يكون حائثا لان يمينه هذا يقع على ما كمله
في سائر الايام رجل قال ان عمرت في هذا البيت عمارا فامرات طالق
حايط بينه وبين جاره فبني الحايط وقصده عمارا كان حائثا في يمينه لان
شرط الحث العمار في هذا البيت وقد وجد رجل حلف ان لا يستعير من فلان
شيئا فاستعار منه حايطا يضع عليه جذعا كان حائثا وان استعير من غيره او جعل
عليه فاضافة لا يكون حائثا رجل حلف ان لا يعمل فلانا في شي فادفع اليه مالا مضاربة
لا يكون حائثا لان المعاملة على مباشرة ذلك الفعل بنفسه رجل قال والله والله
لا اشارك فلانا ثم انهما ورتا دارا او عبدا لا يكون حائثا لانه لم يشارك وانما لونه

مجامع

هذا الحديث

ذلك بغير اختياره رجلان ورثا مالا او قتيلا فقال احدهما والله ما بيني وبين فلان
شركة في شيء كان حاشا ولو قال والله ما بيني وبين فلان شركة ولم يقل في شيء لانه
يكون حاشا رجل حلف ان لا يكسوا فلانا فاعطى فلانا دراهم يشتري بها كسوة لاه
يكون حاشا ولو حلف ان لا يكسوا فلانا فاعطى فلانا دراهم يشتري بها كسوة لاه
حاشا الا ان ينوي ان يعطيه بيده رجل حلف ان لا يستدين مني لا تحت في النكاح ولا تحت
بالفرض والسلم ولو حلف ان لا يكون من اكرة فلان وهو من اكرته او حلف ان لا يكون
مزارع فلان وارصه في يده بالمزارعة وفلان غائب لا يمكنه نقض ما بينهما من ساعته
يصير حاشا في عينه لو وجد شرط الحث وهو كونه من اكرة فلان ولو خرج في نور
يمينه الى رب الارض خارج المصر فقام للخروج اليه فادام مشتغلا بالخروج من
طلب الدابة ونحو ذلك لا يكون حاشا وان اشتغل بعمل اخر يصير حاشا وهو كالو حلف لا
يسكن هذه الدار فقام للخروج فادام في طلب المفتاح لا يكون حاشا ولو اشتغل بعمل
اخر حث ولو منع انسان عن الخروج الى رب الارض لا تحت في عينه وكذا لو كان صاحب
صاحب الارض في المصر فمنعه انسان عن طلب صاحب الارض لا تحت ولو ان المزارع
حلف وقال ان لم اترك المزارعة بيني وبين فلان فمنعه انسان عن الخروج الى رب
الارض حث في عينه لان شرط الحث في هذا عدم ترك المزارعة والعهد يحصل
بدون الاختيار وهو كما لو قال ان لم اخرج من هذه الدار اليوم فامرته طالق فقيده
ومنعه عن الخروج حث وكذا لو قال الرجل لامرته وهي في منزل والدها ان لم تحضري
الليلة منزلي فانت طالق فنهاها والد عن الحضور قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله حث في عينه وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله لا
تحت هذه الدار اليوم حث كما لو حلف ان لا يسكن فقام للخروج فاذا الباب مغلق فلم يقدر على الخروج
او قيده ولم يقدر على الخروج ثم تكلموا فيه قال بعضهم حث في الباب المغلق ولا

تحت

تحت في القيد الصحيح انه لا تحت فيما قال الفقيه ابو الليث رحمه الله سوى
بين ما اذا حلف لا يسكن هذه الدار وبين ما اذا قال ان لم اخرج من هذه الدار
وقال اذا منعته مانع لا تحت في المسكتين والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
فرق وقال في قوله ان لم اخرج اذا منعته مانع حث وفي قوله لا يسكن اذا
منعه مانع من الخروج لا تحت والفتوى على قوله لان في قوله لا يسكن
شروط الحث السكتي والفعل لا يتحقق بدون الاختيار وفي قوله ان لم
اخرج شرط الحث عدم الخروج والعدم يتحقق بدون الاختيار رجل قال
لامرته ان لم تكفليني مال فانت طالق فقالت اشهدوا اني كلفت لفلان
بماله عن زوجي قال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما الضمان
باقط واليمين باقية وقال ابو يوسف رحمه الله الضمان جاز واليمين مقتضية
لان عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما شرط صحة الضمان اجازة
المكفول له في المجلس فاذا لم يوجد لم يصح الضمان فتبقى اليمين ويغلق
قول ابي يوسف ذلك ليس بشرط فلا تبقى اليمين رجل قال ان كلفت لرجل
بمديته او بنصف مديته فامرته كذا ثم كفل بعشره دراهم عطر
ففيه لا تحت في عينه لان في الايمان يعتبر اللفظ فلا تحت كما لو حلف
ان لا يصيب لفلان درهما فوهبه دينارا لا تحت رجل حلف ان لا يعمل لفلان
وهو خزان فاشترى من صاحب الدكان آلات الحف وخرق ثوبا من
المحلو فليس عليه لا تحت في عينه رجل له مستغلات في ايدي الناس بالملة
فقال زن ازوي بطلاق اكر بشر وي ان علمه خا فاعاد علمه زهد
فاخذت المرأة القلاب من الناس فانفتحت بعضها واعطت بعضها الزوج
لا تحت في عينه لانه حلف على العقد ولم يعقد وكذا لو تركها في ايديهم

واستوفي غلة كل مدة عند انقضاءها رجل قال اروي يدس وكيلا فلان كبد
بالدخاي فلان كبد فامرته كذا اما الكروي يدس كبد فتصب
الموكل وكيلا اخر وجعل غيره لدخاي ثم امر الحالف ان يعمل له عملا ففعل
فحنت الحالف لانه عقد اليمين على ان لا يكون وكيلا ومن عمل لغيره بامر
يكون وكيلا فيكون حاشا الا اذا حلف ان لا يكون وكيلا له في الاشياء التي
كان وكيلا قبل ذلك ^{فصل في تركه} رجل اجدره سنة ثم قال للمستاجر والله لا اتوكل
في داري ثم قال له اخرج من داري يصير بارا رجل حلف ان لا يدع فلانا
يدخل هذه الدار وان كانت الدار للحالف لمنعه بالقول لم يمنعه بالفعل
حتى دخل حنت في يمينه ويكون شرطه المنع بالقول الفعل بقدر
ما يطيق وان لم يكن الدار للحالف لمنعه بالقول دون الفعل حتى دخل لا
يكون حاشا رجل حلف بطلاق امراته ان لا يدع فلانا بمكر على هذه
القطرة فمنعه بالقول يكون بارا لانه لا يملك المنع بالفعل رجل قال
لابنه ان تركتك تعلم مع فلان فامرته كذا فان كان الابن
بالغا لا يقدر على منعه بالفعل لمنعه بالقول يكون بارا فان كان
الابن صغيرا كان شرطه المنع بالقول والفعل جميعا رجل عاتبت
امرته في شرب الشراب فقال الزوج ان تركت شربها ابدافان
كذا وفي عزمه لا يترك شربها ابدا لا يكون حاشا وان كان لا يشرب
في بعض الاوقات لان العادة فيما بينهم الشرب في بعض الاوقات لا ان
يشرب على الدوام فلا يبراد باليمين ذلك وانما يبراد باليمين الترتيب من حيث
العزم رجل ادعى ارضا في يد صهره وقال ان تركت هذه الدعوى حتي
اخذها فامرته كذا قالوا ان خاصمه في كل شهر مرة ولم يترك الخصومة

شرا

شرا كاملا لا يكون حاشا وجعلوا هذه المسئلة فوعا المسئلة معروفة رجل
حلف لتقصين حق فلان عا جلا تقضي فمادون الشهر يروى يمينه رجل لازم
عزمه قال والله لا ادعك تذهب حتى تقطيني حتى ثم نام فذهب الغريم
لا حنت اذا اتبه وابته حتى اعطاه حقه وان اتبه ولم يقبضه وتركه الان
يصير حاشا رجل قال لغريمه والله لا ادع ما لي عليك اليوم فقدمه الى القاضي
وحلفه فحلف بر في يمينه وكذا اذا اقر بحسبه بر في يمينه وان لم يحسبه بلاد
الى الليل وان كان الدين موحلا لم يحل يقول له اعطيني ما لي فاذا قال لك يصير
بارا ولو قال والله لا ادعك مخرج من الكوفة لم يخرج وهو لا يعلم بذلك لا حنت
وان راه مخرج فتركه حنت وان لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا حنت
ولو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فامرته كذا فدخل فلان ولم يعلم به الحالف
لا حنت فان علم ولم يمنعه حنت ولو قال ان ادخلت فلانا بيتي فامرته
طالق فشرط الحنت ان يدخل فلان بامرته رجل قال لامرته ان تركت هذا
الصبي مخرج من هذه الدار فانت طالق ففرض منها او قامت فصل فخرج
الصبي لا حنت في يمينه رجل قال لغيره والله لا ارافقك فان كان معه
في محل او كان كرتهمما واحدا او قطارهما واحدا فهو مرافق وان كان
كرتهمما مختلفا فليس مرافق والله اعلم

فصل في الاخذ والرقه والغصب

رجل حلف ان لا ياخذ من فلان ثوبا هرويا فاخذ منه حراب مروي فيه ثوب
هروي دنته المحلوف عليه ولم يعلم به الحالف حنت في يمينه قضا لوجوه
الاخذ وكذا لو حلف ان لا ياخذ من فلان درهما فاخذ منه فلوسا في
كيس جعل فيه المحلوف عليه درهما ولم يعلم بذلك الحالف حنت في

عيونه ولو قبض الخالف منه نصره قيق فيه درهم ولم يعلم به لا تحت اصلا لان
 الدراهم قد جعلت في الفلوس عادة ويؤخذ معه فكان اخذ الفلوس اخذ
 الدراهم اما الدراهم لا تكون في الدقيق عادة ولا توجد فيه فلم يكن اخذ الدقيق
 اخذ الدراهم وكذا لو اخذ ثوبا فيه درهم مصرورة ولم يعلم به الخالف
 لا تحت كما في الدقيق وان علم الخالف بذلك تحت في هذه المسائل لا لما
 علم فقد اخذ ولو حلف ان لا يأخذ من فلان درهما هبة لا تحت في
 جميع ذلك علم بالدراهم ولم يعلم لان شرط الحث الاخذ بحصة الهبة والدافع لم
 يصب منه الدراهم فلا تحت ولو حلف ان لا يأخذ منه درهما وديعة فاخذ
 درهما فيما قلنا فهو بمنزلة الهبة وكذا الصدقة ولو حلف ان لا يشرب ماء
 فلان والخالف كان يجلس في حانوت المحلوف عليه فاشترى الخالف كوزا ووضع
 في ذلك الحانوت فاستقى اجير المحلوف عليه بذلك الكوز ماء من النهد
 بوضعه في الحانوت لئلا يظن اصبح الخالف دعابا لكون فشرب الماء قالوا
 ان كان الخالف اشترى الكوز ووضع في الحانوت ليستقي له الاجير يد كل الكوز
 ما يشرجي ان لا يكون حاشا لانه يصير شاربا ما بنفسه رجل اخذ من مال
 والده شيئا فغصب الاب وقال ان كنت تترك من مالي غير ما اخذت
 فعلى كذا فمات الاب وورث منه الابن لا تحت الخالف لانه لو كان
 حاشا يكون حاشا بعد الموت رجل قال لولدتي والله لا اكل مالكا فماتت
 فوف الخالف منها ما لا لا تحت لانه اكل مال نفسه ولو قال من مالكا
 بعد موتها كان حاشا فكان عيونه على اكل مالها بطريق الارث امرأة
 قالت لوالدها صحتها بعت منك كل شيء لي درهم فقبلت ثم ماتت المرأة
 فحلف الاب ان ابنته لم تترك مالا قال ابو بكر البجلي رحمه الله يبيعها باطل

قصد

من

في

فان

فان سلمت جميع ما كان لها الي ابيها بحيث لم يتبق في يدها شي لا تحت الاب
 والا يكون حاشا رجل دفر ماله في منزله ثم طلبه فلم يجد فحلف انه ذهب
 ماله ثم وجد بعد ذلك قال محمد رحمه ان لم يكن اخذ انسان ذلك المال
 ثم اعاده اخاف ان يكون حاشا الا ان ينوي بذلك ان يطلبه فلم يجد قصار
 ذهب من حانوته ثوب فقال لاجيره يوم رايان كودة فقال لاجيرا كرا وادبان
 كودة ام فعلى كذا فبين ان الاجير دفعه قال ابو القاسم رحمه الله اخاف ان
 يكون حاشا لان عيونه تقع على ما في القصار دون ملكه رجل حلف انه لم
 يسرق من فلان شيئا ولم يرمه وقد كان الخالف راه قبل ذلك عند صاحب
 السرقة قال محمد بن سلمة لا تحت في عيونه لان عيونه تقع على التطروقت السرقة
 اكار او وكيل حلف ان لا يسرق وهو يحمل العيب والقواكه المشتركة
 بينه وبين صاحب الكرم الى بيته قالوا ما يحمل الاكار والوكيل للاكل لا يكون
 سرقة فاما ما كان من الحبوب اذا اخذ شيئا لينفد به لا للحفظ هو سرقة
 وغير الاكار والوكيل اذا اخذ شيئا على وجه الحفيه فهو سرقة اما
 الاكار والوكيل اذا اخذ شيئا لوراه صاحبه لا ينضرب ذلك بل يشرعي
 به فالجواب لذلك وان لم يكن ينبغي ان يكون حاشا رجل قال لابنه ان
 سرت من مالي شيئا فامك طالق فسرق من داره اجرة يروي عن محمد
 رحمه الله انه سئل عن هذا فلم يجب سئل ابو يوسف بعد ذلك فقال
 ابو يوسف ان كان الخالف يتخلل بذلك فقد رخصت فاحرم محمد بذلك
 الجواب فقال من حسن مثل هذا الجواب الا ابو يوسف رحمه الله رجل
 غاب فرسه عن خان فقال لكران اسب من سرده باسند فوالله لا اسكر من
 قالوا يرجع الى الخالف ان نوي بقوله اسما ما سم للحرة او الخان او البلدة فهو على

ما نوي فان لم ينو شيئا تصرف عينه الى الخان امرأة لها ابن يسكن مع ن
 اجني فقال لها زوجها ان لم يات ابنك فلان يمتنا ويسكن معي فبقي
 اعطينه شيئا قليلا من مالي فانت كذا فجاء الابن يسكن معها سنة ثم غاب
 فقالت المرأة اني كنت اعطيت ابني شيئا من مالك فحنت في عيذك ان
 كذبتا الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كانت اعطته قبل
 ان يجي الابن ويسكن معها طقت سكران صحا فقال لاصحابه كان في جيني
 خمسة واربعون درهما احدثتموها مني فانكروا الحلف وقالوا كرامر ورد
 وحب من جعل وحب دم سوده است جعل عذر في وحب عدلي فامرته
 كذا وقد كان في عينه في ذلك اليوم اربعون عدليه وخمسة عطار منه فاضا
 في الاجمال واخطا في التعبير قالوا ان وصل التفسير حث لان الكلام كلام
 واحد فاذا كان كاذبا في عينه كان حاشا وان فصل التفسير لا تحت
 لان التفسير اذا لم يتصل بالكلام صار كانه لم يفسر وان كان في
 حبيبه عطار منه وعدليا رتب لو ضمت قيمة العدليات الى النظارة بصر
 اربعين عطار يجمع وقال كذا وحب حمل غطر في سوده است عدي بن
 غطر في وحب من عدلي فصدق في المبالغ واخطا في التفسير قالوا ان عني غير
 النظارة كان حاشا اصاب في التفسير واخطا وصل ارفصل لانه قال
 اربعون عطار يجمع ولم يكن كذلك فكان حاشا رجل حلف ان لا يغصب
 فلانا شيئا ودخل الحالف على المحلوف عليه ليلا فسرق متاعه ولم يعلم
 المحلوف عليه اوجاه الحالف في صحره وسرق رداءه من تحت راسه ولم يعلم
 المحلوف عليه او طرصرة داهم في كنهه او دخل عليه ليلا فكساره وضربه
 واخرج متاعه وذهب به فانه لا يكون غاصبا بل يكون سارقا يقطع فيه

التفسير

ولو قطع عليه الطريق فاخذ متاعه كرها يكون حاشا في عينه الغصب ولو كان
 حلف ايضا ان لا يقطع عليه الطريق يكون حاشا في عينه القطع وهو حاشا في عينه
 الغصب ايضا لان قاطع الطريق قاطع وغاصب رجل قال ان وهب لي فلان
 عبده فامرته كذا فوهب فلان ولم يقبل الحالف حث الحالف رجل عليه دين
 لحلف ان لا يدفع الى فلان ماله او لا يقضي اياه دينه او لا سعه ثم امر رجلا
 حتي ضمن عنه وفقد الضامن بضمانه حث الحالف لان الضمان اذا كان
 بامرره كان له ان يرجع عليه فكان فعله كعمل الامر وكذا لو حلف الحالف
 صاحب دينه على رجل فاعطاه المحال عليه حث الحالف وان كانت
 الكفالة والحالة تغير امر الحالف لا تحت الحالف كما لو تبرع رجل بالاداء
 واما العقود التي تتعلق حقوقها بالعاقد خمسة البيع والشراء والاجارة
 والاستيجار والصلح عن المال وجعل حلف ان لا يشتري من فلان شيئا
 فاسلم الحالف اليه في ثوب كان حاشا لان السلم بيع فكان الاسلام شرا
 رجل حلف ان لا يشتري عبدا فلان فاجرداره من فلان بعبد لا تحت
 لان الاجارة ليست يبيع مطلق ولهذا الواجبه عبده بدار لا يستحق الشفعة
 بالدار رجل حلفه السلطان ان لا يشتري طعاما للبيع فاشترى طعاما
 لبيته ثم بدا له فباعه لا تحت لانه ما اشترى للبيع هذا كما لو حلفت
 المرأة ان لا تخرج الى بيت والديها فخرجت للمجلس ثم ذهبت الى بيت والديها
 لا تحت رجل قال ان اشتريت هذه الدراهم شيئا ففقدت الدراهم
 صدقة فاشترى بها شيئا لزمه النصدق لانه اشترى بها وبعد
 الشرا بقت على ملكه لانها لا تتعين في البيع وكان له ان يدفع غيرها
 مكانها رجل حلف لامته ثوبا جديدا فاجديده في العرف مالا يكون

لا يشتري

غسلا رجل حلف ان لا يشتري امرأة فاشترى جارية صغيرة لا يكون حائشا
 بخلاف فالو حلف ان لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرا كان حائشا لان النكاح
 لا يكون الا في المرأة فلا يقيد ذكر المرأة فكان ذكرها وعدم ذكرها سوا
 ولا كذلك الشرع لانه لا يختص بالمرأة فاحتبر ذكر المرأة ولو حلف ان لا يشتري
 جارية فاشترى ربيعة او عجوزة كان حائشا رجل حلف ان لا يشتري بقلا
 فاشترى ارضا فيها من الزرع والزرع بقل كان حائشا لان الزرع لا يدخل
 في بيع الارض من غير ذكر فيصير مبيعا مقصودا بالذكر فيكون حائشا
 كما لو حلف ان لا يشتري رطبا فاشترى نخلا عليها رطب برطبه كان حائشا
 رجل حلف ان لا يبيع داره فتزوج امرأة على داره لا تحت وان تزوجها
 بالدارهم ثم جعل الدار عوضا عن الدارهم كان حائشا رجل حلف ان لا
 يبيع عبدا او ثوبه فامر غيره فباعه المامورا لا تحت الامر لان حقوق المبيع
 معلومة بالفاقد وحكم العقد واقع للامر فلم يكن الحالف بايعا من كل وجه
 فلا تحت وان كان الحالف من الاشراف لا يبيع بنفسه تحت لان يمين مثله
 مصروف الى الامر بالبيع وان كان الحالف ممن مباشر العقد بنفسه مرفوع
 وموضوع الى غيره احرى بحسن الغلبه رجل حلف ان لا ياكل لحما يشتريه فلان
 فاشترى فلان سخلة قد حقا فاكلها الحالف لا تحت رجل قال ان اجرة داري
 هذه فهي صدقة في المساكين ثم احتاج الى الاجارة قالوا يبيعها الحالف من غيره
 ثم يوكل المشتري الحالف فيؤاجرها بعد القبض ثم يشتريها فيخرج عن يمينه
 بالاجارة على ملك المشتري رجل حلف ان لا يشتري طعاما فاشترى حنطة
 ذكر في الكتاب انه يكون حائشا قال الفقهاء ابو بكر البجلي رحمه الله في عرفنا الحنطة
 لا تسمى طعاما انما الطعام هو المطبوخ فلا تحت بشر الحنطة رجل حلف

ان

ان لا يبدخل دارا اشتراها زيد فاشترى زيد دارا ثم ان الحالف اشتراها
 من زيد فدخلها لا تحت ولو وهبها منه زيد فدخلها كان حائشا لان حكم المشتري
 سمي بعد الهبة ولا يبقى بعد البيع رجل قال ان له اربع هذه الجارية اليوم فخرج
 فباعها على انه بالخيار ثم فسخ البيع ومضى اليوم لا يعتق لانه خرج عن يمينه
 بالبيع بشرط الخيار رجل قال كل عبد اشتريته فهو حر فاشترى عبدا
 شرا فاسدا ولم يقضه ثم اشتراه شرا جارا لا يعتق لانه صار حائشا بالشر
 الفاسد فاحتلت اليمين لا الى جزاء لعدم الملك فلا تحت بالشر الثاني مرة اخرى
 رجل قال لجارتيه ان لم ابعك الى شهر فانت حر ثم ظهر لها منه حبل في الشهر
 حل له ان يطاها في الشهر ثم تبطل اليمين في قول ابي حنيفة ومحمد رحمته الله
 عليهما اذا جأت بالولد لا قل من ستة اشهر وحل له وطبها بعد ذلك وعلى قول
 ابي يوسف رحمه الله تحت ولا تحل له وطبها لانها صارت حر ولو قال لامته
 ان لم ابعك فانت حر فادبرها او ولدت منه قال ابو حنيفة رحمه الله يعتق
 وقال ابو يوسف رحمه الله لا يعتق ثم رجع الى قول ابي حنيفة رحمه الله رجل
 قال والله لا يبيع هذا الرجل الحر قال ابو حنيفة هو على البيع الفاسد ان باعه
 بيعا فاسدا نثر في يمينه وقال ابو يوسف رحمه الله في الرجل لذلك اما في المرأة
 الحرة واما الولد البيع جازر متصور بعد الردة والسبي فلا يخرج عن اليمين
 بالبيع الفاسد رجل باع عبدا من فلان وسلمه الى المشتري اقال الهايع وقيل
 الهايع لا تحت ولو كان الثمن الف درهم فاقاله المشتري مائة دينار
 تحت وكذا لو اقاله باكثر من الثمن الاول او باقل تحت هكذا ذكر في المستقى
 قال مولانا رضي الله عنه ويبنى ان يكون هذا الجواب قول ابي يوسف ومحمد
 اما على قول ابي حنيفة رحمه الله عليه الاقاله يكون بالثمن الاول على كل حال

ام ولد فلان او قال
 والله لا يبيع من

رجل حلف ان لا يشتري
 من فلان شرا

وسيط ذكر القمري الثاني رجل قال لامته ان بعث منك شيئا فانت حرة ثم باع
 نصفها من زوجها الذي ولدت منه او باع نصفها من ابنتها لا يقع عتق المولي عليها
 حكم البعث لان الولادة من الزوج والنسب من الاب مقدم ولا يقع عتق المولى
 ولما ان قال ان اشترت شيئا من هذه الجارية فرب مديون ثم اشترها فها هو زوجها
 الذي ولدت منه وفي اوله زوجها ولا يقع عليها تدبير المشتري كجلين بينهما
 عبد برة اخذها فاعتقه الاخر من كان العتق اوله وكذا لو حلف احد الرجلين بشيء
 ان اشتره وحلف الاخر بعتقه ان اشتره ثم اشترياه فالعتق اولي رجل حلف ان لا
 يشتري اليوم شيئا فاشترى عبدا ثم اشترى او خنزير وقبض او لم يقبض حث في
 يمينه لوجود البيع والشراء وهو ملكك المال بالمال فان اشترى يمينه او بدله
 بحيث ولو اشترى عبدا من ثضولي حيث منته ولو اشترى مكات او مديرا او امر
 ولما لا يثبت في يمينه لو حلف ان لا يبيع اليوم فباع المديرا او امر الولد او المكاتب لا يثبت
 في يمينه ولو قضى القاضي ان يبيع المدير فقد قضاه ويكون ذلك فسخا للتدبير
 ولو باع على انه بالخيار كان حائشا في يمينه في قول محمد رحمه الله ولا يكون حائشا
 في قول ابو يوسف رحمه الله ولو قضى القاضي بخواري بيع ام الولد لا ينفذ قضاه
 في اظهر الروايات والمكاتب اذا جاز بيعه لا ينفذ في الصحيح من الرواية وعليه
 عامة المشايخ رحمهم الله وان بيع المكاتب برصاه جاز بيعه ويكون ذلك فسخا
 للكتابة رجل حلف ان لا يشتري لامرأة ثوبا فاشترى خمارا فاعطى النصف
 جازته والنصف امرأته لا يكون حائشا في قول الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل رحمه الله الحار في عرفنا لا يسمى ثوبا ولو حلف بالفارسية وقال
 اكر من رب احامه حره فله كذا فاشترى لها خمارا قال القاضي الامام
 ابو علي السفي رحمه الله لا يكون حائشا رجل قال لامرأته ان اشترت شيئا

فانت

فانت طالق فاشترت الما قالوا ان اشترت ثوبا او اسدة طلقت وان دعت الحجر
 الى السقا وحزاحتني حملها الما لا يقع الطلاق رجل قال والله لا ابيع لفلان
 ثوبا فباع الحالف ثوبا للمخوف عليه ليجز صاحب الثوب حث الحالف اجاز
 المخوف عليه او لم يجز ولو باعه الحالف وهو لا يريد بذلك ان يكون البيع للمخوف
 عليه وانما يريد بيعه لنفسه لا يكون حائشا رجل قال لعين ان بعث لك ثوبا
 فعبدى حرة فها على ان يبيع ثوبا من المخوف عليه كان الثوب للمخوف
 عليه او لم يكن ولو قال ان بعث ثوبا لك فهو علي ان يبيع ثوبا مملوكا للمخوف
 عليه رجل قال ان اشترت اليوم شيئا فهو صدقة فاشترى غلاما بحاربه
 لزمه التصديق رجل قال والله لا اشترى لفلان شيئا فاشترى لابنه
 الصغير او لعبه بامر لا يثبت رجل قال ان بعث غلامي احدا من الناس
 فباعه من رجلين حث ولو قال ان بعث غلامي واحدا من الناس فباعه من
 رجلين لا يثبت رجل قال والله لا اشترى لهذه الدار هم الا حيا فاشترى
 بعضها حيا وبعضها غير حيا لا يكون حائشا حثي يشتري بأكملها غير حيا ولو
 قال والله لا اشترى لهذه الدار هم غير حيا فاشترى بعضها حيا وبعضها
 غير حيا في القياس لا يكون حائشا وفي الاستحسان يكون حائشا رجل حلف
 ان لا ياكل من رمان اشتراه فلان فاشترى فلان مع غيره رمانا واكل
 الحالف حث ولو قال والله لا اكل من رمانة اشترها فلان والمسلة
 كالحال لا يكون حائشا رجل حلف لا يشتري الذهب او الفضة بدخل فيه
 التبر والمصوغ والدرهم والدنانير فابو يوسف رحمه الله يعتبر
 الحقيقة في جنس هذه المسائل محمد رحمه الله يعتبر فيه البائع ولو اشترى
 خاتم فضة حث وكذا لو اشترى سيفا بجلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة

قوله اي يوسف رحمه الله
 وقال محمد رحمه الله لا يثبت
 فيه الدرهم والدنانير

ما سواهما اذا كان الذهب والفضة في سيف او منطقة فقد اسراهم
 السيف ان كان الثمن فضة او ذهبا وان كان الثمن حنطة او غير ذلك
 لا يكون خائفا رجل حلف ان لا يشتري حديدا يدخل فيه المعمول وغير المعمول
 والسلاح في قول ابي يوسف وقال محمد يدخل فيه ما يسمى ببيع حداد
 ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والفضة والدرع ولا يدخل فيه الابرة
 والمساك قالوا في عرف دارنا لا تحت في المسحاة والاقفال والصفير
 والنسبه بمنزلة الحديد واذا حلف لا يشتري صفرا يدخل فيه المعمول وغير
 والعلوس في قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد لا يدخل فيه العلوس
 ولو حلف ان لا يشتري حديدا فاشترى بابا حديدا لم يمينه ذكر في
 النوادر انه لا يجوز وان اشتراه باكثر مما فيه جاز البيع ويكون خائفا
 في يمينه رجل حلف ان لا يشتري قصفا فاشترى خائفا منه فصر كان خائفا
 وان كان ثمنه اقل من ثمن الحلقة رجل حلف ان لا يشتري يا قوتة فاشترى
 خائفا منه يا قوتة كان خائفا وان حلف ان لا يشتري رجلا فاشترى خائفا
 فضة من رجلا ان كان الفضة يزيد في ثمن الحلقة لا يكون خائفا
 وان كان يزيد فيه كان خائفا ولو حلف ان لا يشتري لبنا او اجرا او طينا
 فاشترى دارا مبنية به لم يكن خائفا ولو حلف ان لا يشتري خايطا
 فاشترى دارا مبنية كان خائفا استحسانا فاشترى الدار يكون مشتريا
 للخياط فلا يكون مشتريا للخضر والطين رجل حلف ان لا يشتري نخلا
 فاشترى خايطا فيه نخلا حث وكذا لو حلف ان لا يشتري شجرا فاشترى
 ارضا فيها شجر كان خائفا لان الشجر هكذا يشتري ولو حلف ان لا يشتري
 صوفنا فاشترى شاة على ظهرها صوف لا يكون خائفا وكذا لو اشترى

بصوف مجرور

بصوف مجرور في ظاهر الرواية وكذا لو حلف ان لا يشتري لبنا فاشترى شاة في صوفها
 لبن لا يكون خائفا وان اشترى لبنا من جنسه في ظاهر الرواية هذا وسبع الشاة
 بالحمر سواء في قول ابي حنيفة وابي يوسف مجرور على كل حال لا يكون خائفا
 في يمين ان لا يشتري لبنا ولو حلف ان لا يشتري قصبا او خوصا فهو على غير
 المعمول لا تحت بشر البوارى والزبيل ولو حلف ان لا يشتري لحما فاشترى شاة
 شاة حاملا حدي لا يكون خائفا ولو حلف ان لا يشتري صوفنا او شعرا فهو على غير
 المعمول ولا تحت بشر المسح والموالي ولو حلف ان لا يشتري كنانا فهو في عرفنا
 على ثوب الكنان ولو حلف ان لا يشتري ألية فاشترى شاة مد بوجه كان خائفا
 وكذا لو حلف ان لا يشتري راسا ولو حلف ان لا يشتري شعيرا فاشترى حنطة
 فيها حبات شعير لا تحت ولو حلف ان لا يشتري بنفسجا او خطيبا ذكر في الكتاب
 انه على الدهن دون العرف قالوا في عرفنا لا تحت بشر الدهن البنفسج ولو حلف
 ان لا يشتري صوفنا فاشترى اهابا تحت في يمينه ولو اشار الى شاة وقال لا ابيع
 هذا الصوف فباعها به راسا حث ولو حلف ان لا يشتري بزررا قالوا في عرفنا
 اذا اشترى دهن البزر لا تحت وانما تحت بشر البزر وجواب الكتاب على العكس
 بناء على عرفهم رجل حلف ان لا يتوضا بكور فلان ولم يلق شيئا فصب فلان عليه
 الماء من كوره وتوضا تحت في يمينه رجل اراد ان يشتري ثوبا فقال البائع والله لا
 بعثرة فاشترى باحدى عشر كان خائفا ولو قال البائع والله لا ابيع
 الا بعشرة فباعه بتسعة كان خائفا وكذا لو باعه بدينار وخمسة دراهم وكذا
 لو باعه بدينار وعشرة دراهم لا يكون خائفا ولو قال والله لا ابيع بعشرة حتى يزيد
 فباعه بتسعة لا يكون خائفا قياسا تحت استحسانا رجل حلف ان لا يشتري
 الخبز فاشترى القطايف لا يكون خائفا رجل قال ان اشترت هذا الثوب شيئا

حلف لا يشتري شاة حية ولا حية مسكوكه ولو
 حلف لا يشتري حيا
 فاشترى حية

حلف لا يشتري شاة حية ولا حية مسكوكه ولو
 حلف لا يشتري حيا
 فاشترى حية

فهذا الثوب صدقة لا يلزمه شيء لانه صار حائنا بعد خروج الثوب عن ملكه رجل
 حلف ان لا يشتري قميصا فهو على بيع الدجاج في الشراء وفي الاكل على بيع الطير والارز
 في الاكل والسرار على ما يباع في الاسواق عادة ولو حلف ان لا يشتري قميصا فاشترى
 قميصا مقطوعا غير محيط لا يكون حائنا **فصل في الاكل**
 رجل حلف ان لا ياكل هذا اللبن فشربه لا تحت وانما تحت اذا ترد فيه واكل ولو حلف
 ان لا يشرب فترد فيه واكل لا يكون حائنا فعلى هذا اكل السويق وغير ذلك مما يوك
 ويشرب قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فاذا كانت بالفارسية فاكل او شرب
 كان حائنا وعليه الفتوى ولو حلف ان لا يذوق اللبن فاكل او شرب كان حائنا في يمينه
 رجل حلف ان لا ياكل طعاما فهو على اكل كل مطعوم وهذا يخالف التوكيل بشراء
 الطعام رجل حلف ان لا ياكل حبة فاكل حبة حنطة او شعير كان حائنا فان اكل خبز
 الدرة والارز ان كان الحالف في بلد خبزهم من الدرة والارز كان حائنا والا
 فلا ولو اكل قرصا وهو الذي يقال له بالفارسية حلحة او حورمحا وامسرا
 وهو الذي يقال له بالفارسية نواله وقال محمد بن سلمة رحمه الله لا تحت في يمينه
 وقال الفقيه ابو الليث لا تحت في الحورمحا لانه لا يسمى خبزا مطلقا وتحت
 فيما سوي ذلك من القرمز والميسر والرقاق لانه اكل ما هو خبز مطلقا وشيا
 اخر معه ولا تحت باكل ما يقال له ردوالو رجل حلف ان لا ياكل هذه الرمانة فصها
 مصا لا يكون حائنا لانه لم ياكل رجل حلف ان لا ياكل هذا الرغيف وبقي منه
 شيء يسير تحت في يمينه فان يوي كله صحت يمينه فيما بينه وبين الله تعالى ولا
 يصدق في القضاء في احدي الروايتين رجل حلف ان لا ياكل حراما فاضطر
 الى ميتة فاكلها نكروا فيه فان مضى لم ياكل حائنا لانه مستثنى من الحرام
 وقال بعضهم يكون حائنا لانه حرام الا انه رخص في اكلها رجل حلف ان لا

كله

ياكل

ياكل من مال فلان فاعتصب منه حنطة وطحنها وخبزها واكلها واعتصب منه
 دقيقا وخبزه واكله تحت في يمينه وقيل انه لا تحت ولو قال والله لا اكل من طعام
 فلان فاعتصبه منه والمسلة حالها كان حائنا رجل حلف ان لا ياكل لحم
 شاة فاكل لحم عنز كان حائنا في جواب الجامع لان الشاة اسم جنس وفي الفتاوى
 لا يكون حائنا سوا اكل الحالف مصريا او قرويا وعليه الفتوى لان جميع الناس يفرقون
 بينهما رجل حلف ان لا ياكل هذا اللحم فاكله غير مطبوخ اختلفوا فيه قال ابو بكر
 الاسكاف لا تحت في يمينه لان اليمين تنصرف الى الاكل المعتاد فلا تحت
 كما لو حلف ان لا ياكل هذا الدقيق فاكل عيينه فانه لا يكون حائنا وقال ابو الليث
 تحت باكل اللحم وان لم يكن مطبوخا لان اللحم قد يوكل بدون الطبخ الا انه غير
 معتاد والعادة لا تعتبر في العين اما الدقيق لا يوكل لذلك فانصرف اليمين الى الخبز المتخذ
 منه رجل اغترف من القدر بالمعز شيئا ثم قال والله لا اكل من هذا القدر ثم
 اكل من المعز لا يكون حائنا لانه يمينه تقع على ما في القدر رجل حلف ان لا ياكل
 مع فلان طعاما فاكل هذا في اناء وهذا في اناء لا يكون حائنا ما لم ياكل من انا واحد
 ولو حلف ان لا يشرب مع فلان فالشرط ان يفتقهما مجلس واحد وان اختلفت الانية
 رجل حلف ان لا يتغدي فالتغدي هو الاكل المترادف الذي يقصد به الشبع في وقت
 خاص وهو ما بعد طلوع الفجر الى زوال الشمس ما يتغدي به عادة وغدا اكل بلدة
 ما عارفه اهل تلك البلدة رجل حلف ان لا ياكل طعاما فاكل دوايس له طعمة او
 كان مرا لا يكون حائنا لانه لا يسمى طعاما وان كان دوايس حلاوة مثل السكندر
 تحت في يمينه لان له طعمة ويصلح غذا رجل حلف ان لا ياكل من طعام فلان فاكل
 من خله بطعام نفسه او زينة او ملحه كان حائنا لانه اكل من طعامه رجل حلف ان لا
 ياكل ملحا فاكل طعاما لم يكن ملحا لا يكون حائنا وان كان ملحا كان حائنا

كما لو حلف ان لا ياكل الفلفل فاكل طعاما فيه فلفل ان وجد طعمه كان حاشا وقال الفقيه
 رحمه الله عليه لا تحت ما لم ياكل من الخبز او مع شي اخر لان عينه ما كثر اختلاف
 الفلفل عليه الفتوي فان كان في عيونه ما يدرك على انه يراد به الطعام المالح فهو
 على ذلك رجل حلف ان لا ياكل خلافا كل سكاينة لا يكون حاشا لانه لا يسمى خلافا لرجل
 حلف ان لا ياكل الحلو فاكل البطيخ لا يكون حاشا لرجل حلف ان لا ياكل عنبكا
 فلا كراهية في تقشر وجهه وابتلع ماءه لا يكون حاشا وان روي بقشره وابتلع
 ماءه وحبه كان حاشا لانه اكل الاكثر منه ولو حلف ان لا ياكل شحم اناكل
 العسل لا يكون حاشا لان العسل اسم للصافي والشحم اسم للمختلط حلف
 ان لا ياكل بقلانا فاكل بصللا لا يكون حاشا الا اذا نواه رجل حلف في
 رمضان ان لا يتغشى الليله فاكل بعد ما مضى نصف الليل لا يكون
 حاشا لانه لم يتغشى بل شجر فلا يكون حاشا كما لو حلف ان لا يتغدى اليوم
 فاكل بعد انتصاف النهار لا يكون حاشا رجل قال لزوجته ان لم تتغشى
 اللبلة تغدى حر فم تاكل الالبسة واحدة كان حاشا لان اللبنة
 الواحدة لا تكون عشا رجل حلف ان لا ياكل حراما فاكل حراما او حراما اغتصبه
 حنت في عيونه فان باع المصوب بشي واكل ذلك الشئ لا تحت لان الثاني
 ليس محرام مطلقا وان غصب حنطة فطحنها ان اعطاه مثلها قبل ان ياكل
 لا تحت في عيونه لانه ملكها باءا الضمان وان اكلها قبل اداء الضمان
 وقبل قضا القاضي عليه حنت في عيونه لان الحرمة باقية ما لم يؤد الضمان
 وقالوا فيمن غصب طعاما فاكله وقد كان حلف ان لا ياكل حراما لا تحت
 في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه لانه يستهلكه بالمضغ فصار كلاما
 نفسه ولا اعتماد على هذا الا ان مال سبلا لا يملك المصوب

خصوصا

خصوصا على اصل ابي حنيفة فان عنده المصوب بعد الهلاك باق على ملكه حتى
 لو صالح على اضعاف قيمته جاز ويكون ذلك صلحا عن الغصب لاعت القيمة
 اذ لو كان صلحا عن القيمة لا يجوز كالمصالح بعد قضا القاضي على اكثر من قيمته
 ولانه لو صار مالكا بالمضغ لا يتصور مال الغير وقد قال الله تعالى ان الذين
 ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وقال عليه السلام كل
 لحم نبت من الحرام فالناز اولى به رجل معه درهم فحلف ان لا ياكلها فاشترى
 بها دنانيرا وقلوسا ثم اشترى دنانيرا ثم اشترى بالدينار او بالقلوس طعاما
 فاكله قال محمد رحمه الله عليه يكون حاشا وان حلف ان لا ياكل هذه الدراهم
 او الدنانير فاشترى بها عروضا ثم باع العروضا بطعام فاكله لا يكون حاشا
 وكذا لو اشترى بالدرهم شعيرا ثم اشترى بالشعير طعاما فاكله لا يكون
 حاشا مال اذا حلف على ما لا يוכל ان لا ياكله فاشترى به شيئا مما يוכל
 واكله لا يكون حاشا رجل حلف ان لا ياكل من مال فلان ثم تناقضا فاكل الحالف
 لا تحت لانه بعد اكلاما لنفسه عرفا رجل حلف ان لا ياكل من هذا الطعام
 مادام في ملكه فباع بعضه ثم اكل ما بقي ذكر نصير عن الحسن بن زياد انه لا تحت
 في عيونه قال مولانا رضي الله عنه هذا انما يصح اذا حلف ان لا ياكل هذا الطعام
 فاما اذا حلف ان ياكل من هذا الطعام فيمنع ان تحت رجل حلف ان لا ياكل
 من مال فلان ثبات المحلوف عليه فورثه الحالف واكل قال نصير رحمه الله
 حنت في عيونه وقال غيره لا يكون حاشا اذا لم يكن له وارث سواء او قسموا البراث
 لانه اكل مال نفسه رجل حلف ان لا ياكل من مال ابنه وبينهما خث من حيل
 قال عصام ان كان الابن كبيرا يقاسمه ثم ياكل نصيب نفسه وان كان
 صغيرا يبيع نصيبه من غيره ثم يقاسمه او يشترى نصيب الابن فاكل قال

حلف على ما يملك
 حلف على ما يملك
 حلف على ما يملك

مولانا رضي الله عنه وينبغي ان لا يحتاج الى هذا التكليف وله ان ياكل قدر نصيب نفسه ويكون ذلك بمنزلة القسمة واحد الشرى في الموزون والمكيل منفرد بالقسمة اذا كان اجنبيا فالاب اولى رجل حلف ان لا ياكل هذا الشيء فاكل بعضه قال ابو بكر الاسكاف اذا كان شيئا يمكنه ان ياكل كله في عمره لا تحت باكل بعضه وقال بعضهم اذا اكل بعض ما لا يمكن اكل كله في مجلسه تحت في يمينه وهو الصحيح حلف ان لا ياكل اللبن فطبخ به ارضا فاكله قال ابو بكر البطي لا تحت في يمينه وان لم يحمل فيه ما وان توي عينه كما لو حلف ان لا ياكل هذا الحل فالتخذ واكلمهم به سكا جده لا تحت في يمينه الا ان ينوي اكل ما يتخذ منه وهو كما لو حلف ان لا ياكل من هذه الحنطة فاكل خبزها وسويقها لا تحت في قول اني حنيفة وانما تحت باكل الخبز في قول صاحبه لان عين الحنطة لا توكل عادة فانصرف اليمين الى خبزها رجل حلف ان لا ياكل هذا اللبن فحمله جانا لا تحت في يمينه رجل حلف ان لا ياكل السمون فاكل سويقا ملتوتا بالسمون ذكر في الاصل ان كان السمون مستدينا تحت تحط طعمه كان حاشا في يمينه لانه ليس بمستهلك وذكر الحاكم رحمه الله في المختصر ان كان مستدينا تحت لو عصر بسيل منه السمون تحت وان لم يكن كذلك لا تحت وان وجد طعمه قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون الجواب في مسألة الارز على هذا التفصيل ولو حلف ان لا يتناول هذا اللبن فخلطه بالما او بالخمير ان كان المحلوف عليه غالبا تحت في يمينه وان كان مغلوبا لا تحت لان المغلوب في مقابلة الغالب كالمستهلك وان استوباحت استحسننا ثم عن محمد رحمه الله في الاصل مسأله يدعي انه يعتبر الغلبة من حيث الاجزا لا من حيث اللون والطعم

وعنه

حلف ان لا ياكل من هذا اللبن فاكل بعضه

حلف ان لا ياكل من هذا اللبن فاكل بعضه

حلف ان لا ياكل من هذا اللبن فاكل بعضه

واكله

وعن ابي يوسف رحمه الله يعتبر الغلبة من حيث اللون والطعم جميعا غالبا او مغلوبا وفيما مر احدهما لا يكفي ولا يعتبر الغلبة من حيث الاجزا حلف ان لا يشرب لبن هذه البقرة وخطبه بلبن بقرة اخرى فعند ابي يوسف رحمه الله هذا وما لو خطبه بالماسوا وعند محمد رحمه الله الجنس لا يغلب الجنس فحنت على كل حال رجل حلف ان لا ياكل اللحم اي لحم اكله حراما كان او حلالا لاني كان او مطبوخا او مشويا حنت في يمينه الا السمك وعن محمد كل ما يسكن الماء لا تحت باكله والكبد والطحال وجميع ما في البطن كالكرش وخوه لحم قبل هذا في سلة ساع ذلك مع اللحم فان كان في سلة لا يساع مع اللحم فالكرش والامعاء وخود ذلك لا يكون لحمًا والراس والاكارع لحمية يمين الاكل وليس وعى بلحم في يمين الشرا وشحم البطن ليس بلحم والالية ليس بلحم ولا شحم وشحم الظهر لحم اذا حلف ان لا ياكل لحمًا فاكل شحم الظهر وكذا اللحم السمين لا تحت في قول ابي حنيفة رحمه الله وتحت في قول صاحبه رجل حلف ان لا يشرب من دار فلان فاكل منها شيئا قال محمد بن سلمة تحت في يمينه لان المقصود من هذه اليمين الامتناع عن جميع المأكولات وقال غيره لا تحت في يمينه الا ان ينوي جميع المأكولات والمشروبات قال مولانا رضي الله عنه هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان قال بالفارسية ارخانه فلان صلح خود مريتناول الماكول والمشروب رجل وضع لقمه في فيه فقال له رجل ان اكلتها فامراته طالق فقال له اخر ان اخرتها فبدي حر قالوا يا كل بعضها وبلقي بعضها فلا تحت احدهما رجل حلف ان لا ياكل هذه البيضة لا تحت ما لم ياكلها كلها رجل حلف ان لا ياكل الحل الذي

حلف ان لا يشرب من هذه البقرة فاكل بعضه

حلف ان لا ياكل من هذا اللحم فاكل بعضه

وجميع ما في البطن

في هذه الحائبة فاكل بعضها حنت لانه لا يمكن اكل كلها في مجلسه وحلف
ان لا ياكل من رز هذه البقرة فاكل من مخيضها حنت وان اكل مرقه
اخذت من مخيضها لا حنت وحلف لا ياكل ولا يشرب مذاق شيئا
بلسانه ولم يدخله جوفه لا حنت في يمينه وحلف ان لا ياكل طيخا ان
نوى جميع المطبوخات فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على اللحم
المطبوخ استحسانا قالوا هذا اذا طبخ اللحم بالماء اما القليله اليابسه
لا تسمى طيخا وان طبخ اللحم بالماء فاكل المرقه مع الخبز ولم ياكل اللحم
كان حائشا وحلف ان لا ياكل من هذه الحنطة ان نوى ان ياكلها
حبا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فاكل من خبزها لا حنت في قول
ابي حنيفه وفي قول صاحبه حنت وان اكل غير الحنطة هل حنت
عندهما والصحيح انه حنت اليه اشار في الجامع الصغير وان
اكل من سويقها لا حنت عند ابي حنيفه وابي يوسف وهو الظاهر
من قول محمد وان حلف ان لا ياكل من هذا الدقيق فاكل من خبز
حنت عندهم وان اكل غير الدقيق اختلفوا فيه والصحيح انه لا حنت
ولو حلف ان لا ياكل طعاما فاكل خبزا او فاكهة او غير ذلك مما يوك
على وجه السطعم كان حائشا وان اكل ماله طعم لكن لا يوك على وجه
التطعم كالسقونيا ونحو ذلك لا حنت في يمينه ولو حلف لياكل هذا
الطعام ان لم يوقته بوقت فاكل ذلك الطعام واكله غيره
او مات الحالف حنت في يمينه فان وقته بوقت فقال لياكل هذا
الطعام اليوم مات الحالف قبل مضي اليوم لا حنت بالاجماع وان
هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم اختلفوا فيه قال ابو حنيفه ومحمد

في هذه الحائبة فاكل بعضها حنت لانه لا يمكن اكل كلها في مجلسه وحلف ان لا ياكل من رز هذه البقرة فاكل من مخيضها حنت وان اكل مرقه اخذت من مخيضها لا حنت وحلف لا ياكل ولا يشرب مذاق شيئا بلسانه ولم يدخله جوفه لا حنت في يمينه وحلف ان لا ياكل طيخا ان نوى جميع المطبوخات فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على اللحم المطبوخ استحسانا قالوا هذا اذا طبخ اللحم بالماء اما القليله اليابسه لا تسمى طيخا وان طبخ اللحم بالماء فاكل المرقه مع الخبز ولم ياكل اللحم كان حائشا وحلف ان لا ياكل من هذه الحنطة ان نوى ان ياكلها حبا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فاكل من خبزها لا حنت في قول ابي حنيفه وفي قول صاحبه حنت وان اكل غير الحنطة هل حنت عندهما والصحيح انه حنت اليه اشار في الجامع الصغير وان اكل من سويقها لا حنت عند ابي حنيفه وابي يوسف وهو الظاهر من قول محمد وان حلف ان لا ياكل من هذا الدقيق فاكل من خبز حنت عندهم وان اكل غير الدقيق اختلفوا فيه والصحيح انه لا حنت ولو حلف ان لا ياكل طعاما فاكل خبزا او فاكهة او غير ذلك مما يوك على وجه السطعم كان حائشا وان اكل ماله طعم لكن لا يوك على وجه التطعم كالسقونيا ونحو ذلك لا حنت في يمينه ولو حلف لياكل هذا الطعام ان لم يوقته بوقت فاكل ذلك الطعام واكله غيره او مات الحالف حنت في يمينه فان وقته بوقت فقال لياكل هذا الطعام اليوم مات الحالف قبل مضي اليوم لا حنت بالاجماع وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم اختلفوا فيه قال ابو حنيفه ومحمد

رحمهم

رحمهم الله لا يلزمه الكفاية وقال — ابو يوسف رحمه الله يلزمه الكفاية
وعلى هذا الخلاف اذا قال الله لا تقصين دين فلان غدا نقصاه اليوم او وهبه
منه او ابراه عندهما لا حنت وعند ابي يوسف حنت ولومات المطلوب —
لا حنت بالاجماع وعلى هذا الخلاف لو كانت اليمين بطلاق او عناق وحلف
ان لا ياكل الشوا فهو على اللحم الا ان ينوي كل شي مشوي فاذا اكل بيضه
مشوية كان حائشا وحلف ان لا ياكل من طعام فلان ولا يمينه له فاشترى
الحالف منه الطعام او وهبه فلان من غير فاشترى الحالف من ذلك واكل
لا حنت في يمينه ولو حلف ان لا ياكل من خبز فلان الحبان فاكل من خبز
بعد ما اشترى كان حائشا وحلف ان لا ياكل من كسب فلان فاشترى
شيئا من فلان او وهبه له فلان فاكل لا حنت في يمينه ولو ورث
الحالف من المحلوف عليه فاكل كان حائشا في يمينه ولو حلف ان
لا ياكل من مال يمينه فمات الاب ثورته الحالف واكل لا حنت الحالف
هو الصحيح وقد ذكرنا ولو حلف ان لا ياكل من ثمن عزل فلانه فاشترى
عزل فلانه او وهب له فباعه واكل ثمنه لا يكون حائشا ولو باعت
فلانه عزلها ودفعت اليه الثمن فاكل الحالف حنت في يمينه وحلف
ان لا ياكل شيئا من اشياء والد ثناول في بيت والد كسرة خبز ملقاة
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا حنت في يمينه وقال
القاضي الامام ابو علي السمي رحمه الله يكون حائشا في يمينه وقال الفقيه
ابو بكر البلخي ان كانت الكسرة محال تعطى مثلها للفقراء كان حائشا
والا فلا وحلف ان لا ياكل من كسب فلان فاشترى من مال الحمد الذي
وضع على الطريق قال — ابو بكر البلخي اخاف ان يكون حائشا وحلف

وكانوا يكرهون ان ياكلوا من خبز فلان

ان لا ياكل من خبز فلان فتناولها جميعا قالوا لا يكون خائفا في يمينه قيل
هذا في الشتاء اما في الصيف تحت في يمينه رجل حلف ان لا ياكل شيئا مما
حمل فلان فاكل مني اورد فلان فاكل من حمل حمله فلان قالوا يكون خائفا
رجل حلف طابعا او مكرها ان لا ياكل كذا او لا يشرب ثم اكره في اكله
جنت وكذا لو اكله بعد ما اغي عليه او جن وان اوجرا وصب في حلقه مكرها
لا تحت في يمين الشرب رجل قال بالله لا اذوق طعاما وشرا با فداق
احدهما لا تحت وقالوا ابو القاسم الصغار تحت في يمينه لان المراد من مثل هذا
الكلام في العرف نفي كل واحد منهما وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله ينوي في ذلك فان لم ينو شيئا لا تحت باحدهما وعليه
الفتوي رجل حلف ان لا ياكل لحم البقر فاكل لحم الجاموس وحلف ان لا ياكل
الجاموس فاكل لحم البقر تحت قال بعضهم يكون خائفا وقال بعضهم ان
حلف ان لا ياكل لحم البقر فاكل لحم الجاموس حث وان حلف ان لا ياكل لحم
الجاموس فاكل لحم البقر لا تحت وهذا اصح من الاول قال مولانا رضي الله
عنه وينبغي ان لا تحت في الفضلين جميعا لان الناس يفرقون بينهما وهو
كما لو حلف ان لا ياكل لحم النشاة فاكل لحم العتر رجل قال كلما اكلت اللحم
فسه على ان اتصدق بدرهم عن ابني يوسف ان عليه في كل لقمة درهما
وكذا لو قال كلما شربت الما فلي درهم يلزمه بكل نفس درهم
رجل حلف ان لا يذوق الخمر فاكل خبزا عجن خمر قال شدد لا تحت في يمينه
كما لو حلف ان لا يذوق الزيت فاكل خبزا عجن زيت لا تحت رجل قال ان
اكلت خبز والدي ما لم اتزوج فاطمة فكل امرأة اتزوج بها فهي طالق فتزوج
امراة يقال لها فاطمة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله

كلام

طلقت

طلقت التي تزوجها لانه لم يصرمعروفة فان لم يقل فاطمة هذه ولم ينسبها
الي الاب والجد وبدون ذلك لا يحصل التعريف فثبت نكحة الا اذا كان
قبل ذلك ما يدل على التعريف رجل حلف ان لا ياكل خبزا فاكل شريدا
لا تحت في يمينه لانه لا يسمى خبزا مطلقا وكذا لو اكل الاكس لا تحت
في يمينه رجل حلف ان لا ياكل مرققة فاكل سسار او وطه لا يكون خائفا
رجل حلف ان لا ياكل من شئ فلان فجعل نفل فلان في قد وطحت امراته
واكل الخالف قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله حث في
يمينه لان النفل هكذا يوكل فحث الا اذا كان بينهما سبب يدل على غير
هذا رجل حلف ان لا ياكل البطيخ فاكل خدجة قالوا لا تحت في يمينه
منهم الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وهذا اذا كان محال لا يسمى بطيخا
حلف ان لا ياكل من كرم فلان شيئا هذه السنة قالوا يقع يمينه على اثني
عشر شهرا قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان يكون على بقية السنة
التي هو فيها كالحلف ان لا يكلم فلانا هذه السنة او قال الله على ان
اصوم هذه السنة الا ان ينوي اثني عشر شهرا رجل حلف ان لا
ياكل ربنا فاكل عصيدة حمل فيها الرب قالوا لا يكون خائفا في يمينه
لانه مغلوب مستهلك لان يكون الرب قايما يمينه على العصيدة رجل حلف
ان لا ياكل من هذا الدقيق فاختد منه خبيصا قالوا يخاف ان يكون خائفا
وخبز القطايف كذلك رجل قال ان اكلت هذا الرغيف اليوم فامرته
طالق وان لم ياكله اليوم فامته حرة فاكل نصفه اليوم لا تحت
في الطلاق ولا في العتاق لان الرغيف مما يوكل في مجلس واحد
فكان شرط الحث اكل الكل او ترك اكل الكل ولم يوجد رجل قال

هذا الرغيف على حرام فاكل نصفه ذكر في المجرد عن ابي حنيفة رحمه الله ان عليه كفارة يمين قال — مشا عتار حرمهم الله الصحيح انه لا يكون حاشا لان قوله هذا الرغيف على حرام بمثله قوله والله لا اكل هذا الرغيف ولو قال هكذا لا تحت باكل البعض رجل حلف ان لا ياكل من كسب فلان فاوصي انسان لفلان بشي فاكل الحالف منه حنت لان الموصي له يملك الوصية بالقول فكانت الوصية كسبا له وان ورث فلان ما لا فاكل الحالف منه لا تحت لانه ملكه بغير صنعة فلا يكون كسبا ولو وهب المحلوف عليه للحالف طعاما قبل قبض ثمره اكل لا تحت لان الحالف اكل كسب نفسه وكذا لو اوصي له المحلوف عليه لا تحت لما قلنا وان ورث الحالف من المحلوف عليه واكله حنت لانه كسب المحلوف عليه انتقل الي الحالف لا بصنعة فبقي كسبا للمحلوف عليه حلف ان لا ياكل مما زرع فلان فباعه فلان زرعه فاكل الحالف حنت رجل حلف ان لا ياكل مما يحيى به فلان يعني من الطعام وغيره فدفع الحالف الي المحلوف عليه لحما ليطبخه فالقاء المحلوف عليه في قدر والقي فيه قطعة من كرش فطبخ القدر فاكل الحالف من المرققة قال — محمد رحمه الله اراه حاشا اذا القى فيه المحلوف عليه ما لا يطبخ وحده وان كان مثله يطبخ وحده ويكون له مرققة فاكل الحالف كان حاشا رجل حلف ان لا ياكل لحم هذا الحمل فاكله بعد ما صار كسبا حنت في الظاهر ولو حلف ان لا ياكل هذه الحدة فاكلها بعد ما نضجت اخلفوا بينه والصحيح انه لا يكون حاشا وكذا لو حلف

ان لا ياكل هذا العنب فاكله بعد ما صار زيبا او حلف ان لا ياكل هذا الرطب والبسوف فاكله بعد ما صار تمرا لا تحت في يمينه وكذا لو حلف ان لا ياكل هذا الخبز فاكله بعد ما تفتت لانه لا يسمى خبزا رجل حلف ان لا ياكل من هذا الكرم فاكل من عصيره او حله او ربه او فلاحه او ما اشبه ذلك لا يكون حاشا ولو اكل من عنبه او ربيبه او خوخه او كمثرية يا بسا او غير يا بس كان حاشا لان غير هذه الاشياء تخرج من الكرم من غير ان يتعلق حصوله بصنع العبد فاما القسرا الاول لا يخرج من الكرم من غير صنع رجل حلف ان لا ياكل من هذه البطيخة فاكل منها حدة او بطيخا كان حاشا كما لو حلف ان لا ياكل من هذه الشجرة فاكل مما يخرج منها رجل حلف ان لا ياكل من طعام اشتراه فلان فاكل من طعام اشتراه فلان مع غيره كان حاشا ولو حلف ان لا يلبس ثوبا اشتراه فلان او لا يدخل دارا اشتراها فلان او لا يسكن دارا اشتراها فلان فاشترى فلان مع غيره دارا او ثوبا فلبس الحالف او دخل او سكن لا يكون حاشا لان نصف الثوب لا يسمى ثوبا ونصف الدار كذلك بخلاف بعض الطعام رجل قال لياكل هذه الرمانة فاكلها الاحبة او خوها كان بارا وان ترك جبات كان حاشا وكذا لو حلف لياكل هذا الرغيف فاكله الا كسر كان بارا الا ان ينوي الا ان يترك شيئا من الرمانة في طالح ولا شيا من الرغيف رجل قال لامرأتين له ايتكما اكلت هذه الرمانة فهي طالق فاكلتاها جميعا لم تطلق واحدة منهما لان شرط الحنت ان تاكل الواحدة جميع الرمانة رجل حلف ان لا ياكل من خبز فلان فاكل من خبز يمينه وبين

غير حث ولو قال من رغب فلان لا يث رجل حلف ان لا ياكل حورا او لوزا
او فسثا فاكل منه الرطب او اليا بس كان حاشا وكذا لو حلف ان لا ياكل حبسا
تحت باكل اليا بس والرطب ولو حلف ان لا ياكل تمر فاكل قصبلا لا يكون حاشا
لان القصب هو اليا بس من البسر ولو حلف ان لا ياكل تمر فاكل حبسا
كان حاشا لان الحبس تمر يجعل في اللبن حتى يستفح فيؤكل وكذا لو اكل
عصيدة تمر كان حاشا لبقاء اسم التمر ولو حلف ان لا ياكل من هذا السسم
فاكل دهنها لا يكون حاشا وكذا لو حلف ان لا ياكل من هذا اللبن فاكل من
اقطه او مصله لا يكون حاشا وكذا لو حلف ان لا ياكل من هذه الدجاجة
فاكل من بيضها او فرخها لا يكون حاشا وكذا لو حلف ان لا ياكل من هذه
الببيضة فاكل من فرخها لا يث ولو حلف ان لا ياكل من غلة ارضه
فاكل من ثمر الغلة كان حاشا فان نوى ان لا ياكل عنب ما يخرج من الارض
يدفن في القضا رجل حلف ان لا ياكل الحنطة فاكل شبرا فيه حبات
حنطة حبة حبة كان حاشا وان اكلها حنطة حنطة قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يكون حاشا الا ان يكون الفكلة
للحنطة رجل حلف ان لا ياكل من طيب فلانة فسخت له فذرا اطعمها
غيرها فاكل الحالف لا يكون حاشا رجل حلف ان لا ياكل فاكهة فاكل من
ثمرا الاشجار كالنخاع والاحاص والخوخ والمشمش ونحوها كان
حاشا وكذا الثوت والبطيخ واما العنب والرومان والرطب انيس من
القواكه في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه رحمه
الله فاكهة والزبيب والتمر وحب الرومان اذا ليس لا يكون فاكهة
وقيل الزبيب والتمر من القواكه اليا بس وعنه ابي يوسف رحمه الله
اللوز والعناب فاكهة وكذا الجوز وعن محمد رحمه الله اليا بس ما لا

يكون

يكون فاكهة والقنار والخيار والجوز ونحو ذلك ليس فاكهة وان حلف
ان لا ياكل فاكهة باسفة فاكل اللوز والجوز ذكر في الاصل انه يكون حاشا
قالوا هو الذي عرفهم اما في عرفنا لا يث وعن محمد اذا حلف ان لا
ياكل من فاكهة العام فان كان في ايام الفاكهة الرطبة فهو على
الرطب ولا يث باكل اليا بس وان كانت اليمين في غير وقت الرطب
فصو على اليا بس استحسانا وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله ولو حلف ان لا ياكل ادا ما ولم ينو شيئا فاكل الخل
واللبن والزيت او التريد او ما اشبه ذلك مما يترق بالجزر ويصطنع
به تحت عند الكل واما الجبن والبيض والسكن والخم المطبوخ واشباه
ذلك ليست بادام في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وابي يوسف
رحمه الله وقال محمد رحمه الله هو رواية عن ابي يوسف
في الامالي هي ادا ما وبه اخذ الفقهاء ابو الليث رحمه الله واختلف
المتأخرون في البطيخ والعنب قال بعضهم على الاختلاف
ايضا وقال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي هو ليس بادام
عند الكل هو الصحيح رجل حلف ان لا ياكل اليوم الارغيف فاكل رغيفا
مع الخل والزيت او اللبن او الملاح الرطب لا يكون حاشا لان الاستثنا
بقتضي المجاسه في المعنى المطلوب وهذه الاشياء لا يحاسن الرغيف
في المعنى المطلوب وهو الاكل رجل حلف ان لا ياكل من طعام فلان فاكل
من خله او ملح او كاخ او مصله او زيته مع طعام نفسه كان حاشا
في قول محمد رحمه الله وكذلك عند ابي يوسف رحمه الله رجل قال ان
اكلت من مال ختي فامرته طالق فدفع اليه عجين ختنه فاكله في عجين اخر

وخبره واكله لا يكون خائفاً رجل حلف ان لا ياكل من ملح فلان او حلف
 ان لا ياكل من مشربه فاخذ ما ولى الحلف عليه وجعله في عجين واكل من
 ذلك الخبز لا تحت لانه ضار مستهلكا رجل حلف من لبن هاتين الشاتين
 فاكل من احدهما او قال لا اكل من لبن هذا الغنم فاكل من لبن شاة واحدة كان
 خائفاً وكذا لو قال والله لا اشرب من ماء هذه الاخرة فشرب من ماء نهر واحد
 كان خائفاً ولو حلف ان لا ياكل هاتين البيضتين لا تحت حتى ياكلهما وكذا لو
 حلف ان لا ياكل هذه البيضة لا تحت حتى ياكلها قال محمد رحمه الله كل شيء ياكل
 الرجل في مجلس واحد او يشرب في شربة واحدة فالحلف على جميعها لا تحت
 باكل البعض وكل شيء اذا حلف على الواحد منه تحت في قليله فاذا جمع بين
 اثنين او اكثر فانه تحت في قليله رجل قال لا مرايت له ان اكلتا هذين الرغيفين فبعده
 حرقا كلك كل واحد منهما رغيفاً او اكلت احدهما الرغيفين الاشياء واكلت
 الاخرى الباقي عتق عبك رجل حلف ان لا ياكل رزاً فحسب من الارز حوة لا يكون
 خائفاً لان ذلك ليس باكل قال اذا حلف على كل ما يوكل لا تحت بالشرب
 وكذا لو كانت اليمين على العكس وهذا اذا كانت بالعزيم وان كانت بالعزيم
 كان خائفاً لما بينا رجل حلف لبغدي اليوم امراته بالف درهم فاشتري
 بالف درهم غداً ها كان باراً رجل قال لعنم والله لا اكل من طعامك شيئاً
 فان اكلت منه شيئاً فهو على حرام فاكل من طعامه لقمة تحت في اليمين الاولى
 فان عاد واكل تحت في قوله فهو على حرام ويلزمه كارتان رجل اكل
 شيئاً سيرا فقال له رجل قد ديت فقال عبك حر ان كان تعدي قالوا لا يكون خائفاً
 حتى ياكل اكثر من نصف الشبع رجل حلف ان لا يذوق في منزل فلان
 طعاماً ولا شراباً فذاق فيه شيئاً ادخله فيه ولم يصل الى جوفه

كان خائفاً

كان خائفاً وهو على الدوق ولو قال له رجل تعدي
 اليوم بحلف ان لا يدوق في منزله طعاماً ولا شراباً فان هذا
 يكون على الاكل لا على الدوق **رجل** قال الخمر على
 حرام والخمر بر على حرام احملوا منه والصحيح انه يكون
 يميناً وذلة الناطق رحمه الله انه اذا اكل من الخمر
 لقمة ومن الخمر شربة يلزمه كفاريان **رجل**
 حلف ان لا ياكل حراماً فاشترى بالدرهم الغصب طعاماً
 واكل لا يكون خائفاً قال القسمة او اللاب الحرام المطلق
 في اليمين ما هو حرام عند الكل بدليل لا شبهة فيه

فصل في اليمين على الشرب

رجل حلف ان لا سرب نبيذ الزبد فسرب نبيذ
 كثير كان خائفاً لانه زبد **رجل** حلف ان لا يشرب
 هذا الماء فاجتمع فلكله لا يكون خائفاً فان ذاب عاد
 ما فشر به كان خائفاً **رجل** حلف ان لا يشرب من قدح ولا
 وصت من قدح فلان على يديه وشرب لا يكون خائفاً لان
 السرب من القدح ان يضع فيه على القدح **رجل** حلف
 لسرب من وسط الدجمله فسرب من موضع لا يقع عليه السرب
 وذلك مقدار الربع او اللب كان باراً **رجل** حلف ان لا سرب
 في صيافة فلان الشرب من صيافة في داره موه وفي سنانه موه قالوا ان ذلت
 الضيافة واحدة كان خائفاً **رجل** حلف ان لا سرب ما سرب ما القليلة

لا بد من ان يشرب من الدجمله او اللب او من الدجمله او اللب

لا بد من ان يشرب من الدجمله او اللب او من الدجمله او اللب

لا بد من ان يشرب من الدجمله او اللب او من الدجمله او اللب

لا يكون حائنا لانه لسر مما مطلق منزله ما العصفان **رجل** حلف ان
لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرب في كروها او في ضياعها فالوا ان شرب في
عمران القرية او في كروم متصل بالقرية كان حائنا وان شرب فيما
لا يكون متصلا بعمران لا يكون حائنا **رجل** حلف بطلاق امراته
امراته ان لا يشرب المسكر فصب حلقه ودخل جوفه فالوا ان دخل
جوفه بغير فعله لا يكون حائنا فان سرب بعد ذلك كان حائنا
ولو صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حنت **رجل**
عاصيه امراته في شرب المسكر فقال ان ترك شربه وعلى كذا
فما دام يعجزم ان لا ترك شربها الا انه لم يسرب لا يكون حائنا
رجل حلف ان لا يشرب شرايا يسلم منه فصب سرايا
مسرا في سرايا لا يسرب من ان كان المحلط بحال لو
شرب منه مسكر كان حائنا **رجل** حلف بطلاق امراته
ان لا يشرب الخمر ما دام يحار الحرج الى قصر المحوسم عباد
وشرب قال السخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
ان نوي بقوله ما دام بخارا اقامه السلتي وكان سجناه
بخارا كان حائنا وان نوي اقامته ببدنه فاذا خرج الى قصر
المحوسم لا يسي الميز وان لم يدر له به فخرج نفسه لفاه **رجل**
حلف قال الرمن بعه حورم قال السخ الامام هذا رحمه الله
هو على التي لا سارب الخمر عند الفسقه سمي بعبد حوران ولو قال
اكرمي خورم قال رحمه الله هذا يقع على كل مسكر نيا كان او لم يكن
وقال العاصي الامام ابو علي السعي رحمه الله في عرفنا اسم

السد

السد على كل مسكر من ما لعب نيا كان او مطوذا واسم
هي يقع على الخمر خاصه وسيكي يقع على كل مسكر من الغيب ايضا وعلمه
الفتوي **رجل** حلف ان لا سرب حمر او لا مثله او لا كذا ولا كذا من
الا شربه فشرب واحدا منها كان حائنا ولو قال والله لا اكل خبزا
ولا لحما فاكل احدهما كان حائنا ولو عطف ولم يعد حرف النفي وقال
لا اشرب خمر او مثله ولذا فذلك الجواب فاكل احدهما كان
حائنا **رجل** حلف ان لا ياكل من اللحم الذي يحى به ولان
فيها وان لم يلم فشقاه ووضع تحته خبزا وجعله جودا با فاكل الحالف
من الخوذاب الذي اصابه دسم اللحم كان حائنا وكذا لو حلف ان لا
ياكل مما يحى به ولان محافل اللحم فطبخه فاكل الحالف من ذلك المرقه
وفيه طعم اللحم كان حائنا **رجل** حلفت امراته من حمله سرب
الخمر فحلف ان لا يشرب حراما من هذا الجنس ثم قا واكل منه لا يكون
حائنا **رجل** قال ما الفارسه الرمي راسه دم فامر به لدا فالمر على
ما نوي ان نوي السعي لا تحت بالهدا وان نوي الا هذا لم تحت بالسعي
وان لم تنوش شيئا فان دفع او سقي كان حائنا في منه **رجل**
قال لعنه اذ اسقيت الخمر فانت حر فذهب العبد بالخمر الى الما ولم يسرب
عق العبد لانه سقاه وان لم يشرب **رجل** حلف ان لا يسرب هذا الما
العذب فصبه ما مالح فغلبه المالح فشربه لا تحت ولذا لو حلف
على المالح فصبه على العذب ولو حلف ان لا يسرب لبن المعذب فاخذ لبن المعذب
وحلطه بلبن الضان ولبن الضان غالب فسربه لا تحت ولو حلف على معذب
بعينه ان لا يسرب لبها لم يحلط لبها بلبن ضان ولبن الضان غالب
فلا تحت ولو حلف على معذب فاكله فاكله لا تحت ولو حلف على معذب
فامسكه فامسكه لا تحت ولو حلف على معذب فامسكه فامسكه لا تحت

السد
السد
السد

رجل حلف لا يشرب خمر
فحلف لا يشرب خمر
فحلف لا يشرب خمر
فحلف لا يشرب خمر

ثم شربه كان حائتا محلفا غير العيز ولو حلف ان لا يشرب اللبن
محلف لبن النعم بالمأظهر لون اللز وطعمه كان حائتا ولو حلف ان لا
يشرب من هذا الحب فاخذ الما من الحب نانا فشربه في قول ابي حنيفة رحمه الله
ما لم يضع فاه على الحب ويل هذا اذا كان الحب ملانا فان لم يكن فاعرف
منه وشرب حنت في قولهم ولذا الوحلف ان لا يسرب من هذا البير او الجرح
فان كانت ملانا عند ابي حنيفة رحمه الله الملو حائتا ما لم يضع فاه
عليها ولو حلف ان لا يشرب ما زرم فشرب ما زرم باي وجه شرب كان
حائتا وان صب ما زرم في ما اخر يعتبر فيه الغالب ولو حلف ان لا
يشرب ما السما فاجتمع المطرف في مكان فشرب منه كان حائتا باي وجه
شرب ولو حلف ان لا يشرب من الفرات فشرب منه لدعا كان حائتا في
قولهم وان احدا ما يابيه او اغترف او سقاه غيره لا يحس قول
ابي حنيفة رحمه الله ولو سرب من هر باحد الما من الفرات الملو حائتا
في قولهم ولو حلف ان لا يشرب من ما الفرات فشرب من الفرات بانه او
بالا غترف او كدعا او شرب من هر باحد الفرات كان حائتا وان
شرب من هر لا يخذ الما من الفرات وانا ماخذ من وشمي اخر الدخلة
ويحوها لا يكون حائتا ولو حلف ان لا يشرب ما فراتا او من
ما فرات فشرب ما عذبا من دجله او نحوها كان حائتا **حل**
حلف ان لا يشرب عصيرا معصر حبه عنب او غنمودا في حلفه
لا يكون حائتا ولو عصم في كفه ثم حساه كان حائتا ولو قال
لا يدخل العصير في حلي كان حائتا في الوهن **والله اعلم**
وهذا في عرفهم اما في عرفنا ينبغي ان لا يكون حائتا لانما العنب

لم يكن من غير ما المطر
لكن المطر من ما المطر

لوطن لادن
من وسط العظم
دع عليه اسم الله
وذلك من راسه
الفرار اربعة



لا سمي عصرا في اول ما بعصر **رجل** حلف ان لا يشرب
الشراب ولم ينوش شيئا لات المين على الخمر قال رضي الله عنه و
عرفنا مع المين على كل مسكر **رجل** قال لا مرارة وفي
يدها قدح من ماء ان سرب هذا الماء ووصفه او صيده او اعطيه
اسانا فانت طالق قالوا ورسول في يده او وطأ حتى يسف الماء
قال رضي الله عنه وهذا اذا قال او شيئا منه فان لم يقل او شيئا
منه فشرب البعض وصب البعض لا يكون حاشا **رجل** عوب
على سرب الخمر فحلف ان لا يسرب ما يخرج من هذا الكرم فهو على
شرب الخمر اعتبارا المعاني كلام الناس

وفا

فِي اللِّبْسِ وَالْكُسْمِ وَالْخِطَاةِ

رجل حلف ان لا يلبس من غزل فلانه فلبس ثوباً من غزلها ان
عين الغزل لا يكون حاشتا لانه ثوب حقيقه دلامه يصبى منه دالو حلف
ان لا يشرب الماء و ثوبى حسمع المياه يصبى نيته وان ثوبى مالا يكر
ولو حلف ان لا يلبس ثوباً من غزلها فلبس ثوباً من غزلها وغزل غيرها
لا يكون حاشتا وان كان غزل غيرها حر وامن مائه جند و سوا كان غزلها
مختلطاً او كان غزل دل واحد منها في طرف وهذا دالو حلف ان
يلبس ثوب فلان فلبس ثوباً من فلان وعمره لا يكون حاشتا ولذا لو حلف
ان لا يلبس من ثوب فلان فلبس ثوباً من ثوبه فلان مع غيره كان حاشتا ولو كان ثوباً من
ثوب فلان فلبس ثوباً من ثوبه فلان مع غيره ان كان ثوباً من ثوبه واحد
فلبس ثوباً من ثوبه فلان ولو كان ثوباً من ثوبه الا ان ثوباً من ثوبه

ورقة - اكلنا امان
تقع على كتف ستر حسن
قال السرخسي هذا ما عساه
ا. ا. انفا رسته مع علي محمد
والخمار لغيره ما كان كميل

[illegible]

الاسماعيلية عليه السلام
 النبي محمد بن اسماعيل
 من آل أبي طالب
 الذي هو علي بن ابي طالب
 وبنو علي بن ابي طالب
 الذين هم علي بن ابي طالب
 وعلي بن ابي طالب
 وعلي بن ابي طالب

كان جانتا ولو حلف ان لا يلبس من عزل فلانه فليس يوما عزلا
 فلانه وعزل غيرها كان جانتا وان كان عزلا فلانه مثلا خيط واحد
 ولو حلف ان لا يلبس من نسج فلان فليس يوما نسجه فلان فلان ان كان
 فلان يفسح بنفسه لا يكون جانتا ولو حلف ان لا يلبس من عزله فليس فلانه
 يوما خيط بعزل فلانه لان يكون جانتا ولذا لو لبس يوما فانه سلكه
 من عزله وليس تكه من عزله حيث قول ابي يوسف ولا تحت في قول
 محمد والفتوى على قول محمد ويكره لیس التكه من الحبر
 في قولها جميعا لانه مستعمل للحبر وان لم يكن لاسا ولو كان
 العروة او الذر من عزله لا يكون جانتا في يمين اللبس ولا يكره وكذا
 لو كانت اللبس من عزله لا يكون جانتا وكذا الزين عبد الرضا
 والرقعة التي تقال لها بالفارسية سنان اذا كان من عزله
 روي محمد رحمه الله يكون جانتا واذا كان جانتا في الرقعة
 كان جانتا في اللبس والربق ايضا فلذا الرقعة التي يكون على الحب ولو
 اخذ الحالف خرقه من عزله فدر سره ووضع على عورته لا يكون
 جانتا لانه لا يسمى لاسا ولو لبس من عزله فليس له اوسيه فقال لها
 لكونه كان جانتا وكذا الحوب ولو حلف ان لا يلبس يوما من عزله فليس
 من عزله عامه لان جانتا لاها لیس يوم حتى لا يجوز في الكهان
 وان لم يقل يوما فتم عزله كان جانتا وقال بعض الناس اذا رجع من
 خرقه من عزله لا يكون جانتا سوا قال لا لیس يوما من عزله او قال
 لیس يوما من عزله ولو حلف ان لا يلبس يوما من عزله فليس يوم السبع
 ولم يدخل يده في كفيه ورحلاه بعد تحت اللثاف كان جانتا لانه لا يرد

توباه
 وان كان يفسح بنفسه
 جانتا

وهذا كله اذا لم يذكر ثوب
 من عزله فلا يفسح
 ثوب لا تحت الرجوع كله
 عالم يوجد ما يطلق عليه
 اسم الثوب واما ما يترجم
 الى اخذ الحالف قدر
 الثوب من خرقه من عزله
 ووضع على عورته لا تحت
 في الكفارة لا يفسح ثوبا
 بعينه فليس جانتا منه لكونه
 من مصفه كمنش لان الانسان
 لا يلبس الرداء بعينه
 حوائه على الارض برهقه

حلف

حلف لا يلبس السراويل والحمض فادخل احدى رجله في السراويل
 او لبس احدى خفيه لا يكون جانتا ولو حلف ان لا يلبس هذا الثوب
 والقي عليه وهو نام بر رفع عنه وهو امر قال النبي لا يكون حاسا وقال
 العمه ابو الليث وهو عيسى بن ابيان رحمه الله يكون جانتا قال العمه
 ابو الليث العباس ما قاله النبي وبه نأخذ وان الى عليه وهو امر
 فلما انتبه القاه من نيسه لا يكون جانتا وان تركه حتى استقر عليه
 كان جانتا ولو الى عليه وهو متنبه حتى علم بذال اولم يعلم لذ
 قاله ابو بصير ولو حلف ان لا يلبس يوما من عزله فليس كسائر
 عزله كان جانتا لانه ثوب ولو قال لها الرر شيه ثوب من درايه
 فانت طالق موضع يده على عزله او خاطبه فمضا لا يكون حاسا
 حلى عن ابن مطيع الله عن هدا في اخر عمره فابى براسه انه لا يقع
 الطلاق قال العمه هذا دليل على ان المعنى اذا قيل عن نسبه
 فترك راسه بالجواب بلا او نعم بوحد ذلك بخلاف الوصيه فانه لا
 يوحدهما بالاشارة ولذلك في الشهادة لان ذال امر يتعلق باللفظ
 حلف ان لا يلبس ثوبا من عزله او علمه من عزله عمرها كان
 جانتا لان العلم مع محض لا يصير ولذا لو حلف ان لا يلبس من
 عزله فلانه فليس يوما من علمه لا يكون جانتا ولو كان في الثوب شيء يسير
 عمر العلم من عزله كان جانتا وكذلك لو لبس يوما علمه من
 الحبر لا يكره لانه في النواذر ولم بعد العلم لیس وعلمك
 قال العلم مع محض وكذا ذكر سمس الامه السرحس في سرح السرح
 انه لا يلبس بالعلم من الحبر ولو لم بعد شيء وعلمك فقال

ان العارضة الصغرى لو مال
 امران ان وضع يده على الثوب
 فانت طالق فمضا لا يكون حاسا
 ان عزله لا يفسح

حوسر فانت طالق ثم ان المراه دفعت الى زوجها لباسا للسمحه
 لها باجر فاخذ الاجر ولبس فلست لا تحت لان هذا مكس المراه
 فلا ملبس الزوج وان كان القطن من الزوج وكذلك لان شرط
 الحثت الالباس ولم يوجد ذلك لو كان الثوب للرجل فلست بغير
 امره لا يكون لعدم الالباس **رجل** سال محمد رحمه الله اني حلفت
 بالطلاق ان لا ابس من غزل امراتي فقلت ناهما وعلى ملاء في المراه
 والقت على قميصها وهو في غزلها واسطت القمص على قال محمد اخاف ان
 يكون حائنا فالواو الصحيح انه لا يكون حائنا لانه لم يلبس **رجل** قال
 الررسه فلانه من اثار ابد فامراته طالق لدا فماع لرباسها واسرى
 به بواقي فلبسه فالواو الا يكون حائنا لان المراد من هذا البس الثوب
 الا اذا نوي ان لا صرفه الى حاجته وان اتخدمه سله واصطاده
 الصحيح انه لا يكون حائنا لانه اسعمله مما يليق **رجل** حلف
 ان لا لبس من غزل امراته فلبس قبا طهارته من غزلها وبطانتة من
 غزل غيرها كان حائنا وكذلك لو لبس حوربا من غزلها ٥
 ولو لبس ثوبا سداه من غزلها او لحمته من غزلها والباقي من غزل
 غيرها كان حائنا وكذلك لو لبس حوربا من غزلها ولو لبس ثوبا
 سداه ان دانت المبر على ان لا لبس من غزلها كان حائنا ٥
 وان دانت منه على ان لا يلبس ثوبا من غزلها الا يكون حائنا حلف
 ان لا يكسوا عبدا او لا يحل لعلامة ثوبا فاعان ثوبا عشرين او
 اعار للسفر لا يكون حائنا لان الثوب لم يصرف للغلام الا ترى انه
 لو كانت دانت الثياب للمولى ولو كان للغلام لا يعود الى المولى

بالتمويه

حائنا هو الذي لا يكون حائنا لانه اسعمله مما يليق
 حائنا هو الذي لا يكون حائنا لانه اسعمله مما يليق
 حائنا هو الذي لا يكون حائنا لانه اسعمله مما يليق

بالحايه **رجل** حلف من حوسر راحاه محرد فاشترى لها خمارا لا
 يكون حائنا لان الخمار لا يسمى حايه ولو قال الررسا لي سبي حوسر
 فانت لدا فاشترى لها بالدرهم لا يطلق امره تريد ان يعطى لزوجها
 قبا فقال الزوج بالفارسيه الررسه ما لهومي مري العون من يوسف
 فانت طالق فقطعت بعده لك نسبه فلبس طلقت لانه ليس بمور **رجل**
 قال لامراته ان بعث غز لك فانت طالق فباع غز لا ناسر وسها غز لها
 كان حائنا وان لم يعلم بذلك **رجل** حلف ان لا يلبس ثوب ولا
 فوضع قبا على كتفه بان حائنا لان الردى هدى بلس وان قال
 لا البس قبا فلان فوضع قبا على كتفه ولم يدخل يديه في قميصه ذلك في
 المناسك اذا فعل المحرم ذلك لا يكون لاسا للخط وعلى هذا لا
 يكون حائنا وان قال لا البس هذا القبا فوضعه على كتفه
 ولم يدخل يديه في قميصه كان حائنا في يمينه لان المنكر يعتبر
 اللبس المعتاد في القبا اما في المعص لا يعتبر اللبس المعتاد لان
 الاوصاف في المعص لغزو وعلى هذا اذا حلف ان لا يلبس هذا الثوب
 فانزبه او ارتدى كان حائنا ولو حلف ان لا يلبس قميصا فانزله
 بقميص او ارتدى بقميص كان حائنا ولو حلف ان لا يلبس ثوبا
 بوضعه على عاتقه المحمل لا يكون حائنا لانه ليس بلبس بل هو حامل
 ولو حلف ان لا يلبس هذه العمامه فطرحها على عمامته حثت ولو قال
 عمامه لا تحت منه ولو حلف ان لا يلبس خزا فلبس ثوبا خالصا من
 وكان سداه من القطن او الابرسم ولحمته من الخرد كان حائنا ولو حلف
 ان لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا خالصا كان او من فطر وكان حائنا

واخبرنا الامام الوالد الخلف
 في المسكرات ما به
 او نعيم
 ولو قال هذا القمص
 فانزبه او ارتدى او
 بغير كان حائنا

حائنا هو الذي لا يكون حائنا لانه اسعمله مما يليق
 حائنا هو الذي لا يكون حائنا لانه اسعمله مما يليق
 حائنا هو الذي لا يكون حائنا لانه اسعمله مما يليق

سوا ان كان سدا او لحمته ولو حلف ان لا يلبس حريرا او ابرسمها
 فلبس ثوبا سدا حريرا او ابرسمها لا تحت وان كانت لحمته حريرا كان حانتا
 لان السدي اذا كان من الابرسم او الحرير واللحمه من الحر او القطن
 يصير السدي مستهلكا باللحمه لا يري فلا يعتبر بخلاف العطر والذان
 فان السدي في الوطن والذان لا يصير مستهلكا باللحمه لان كل واحد
 منهما رقيق اما السدي من الابرسم يصير مستهلكا باللحمه اذا كانت
 اللحمه من الحر او القطن لان الابرسم رقيق فيصير مسورا باللحمه لا يري
 ولو حلف لا يلبس ثوب شان فلبس ثوبا من وطن وذر لا تحت لان اللحمه
 من الذان او العطر ولو حلف لا يلبس ثوب ابرسم فلبس ثوبا من ابرسم
 ووطن ان كانت اللحمه من الابرسم تحت والا فلا ولو حلف لا يلبس ثوب
 حر من غزلها فلبس ثوبا سدا ابرسم ولحمته خرم من غزلها كان حانتا
 ولو حلف ان يلبس طيلسان صوف فلبس طيلسانا لحمته صوف
 وسدا ابرسم او قطن لا تحت ولا يشبه الطيلسان غيره فحلف ان لا
 يلبس قطن او لم يذكر قطنا ثوبا فلبس ثوبا من وطن وكان تحت ولو
 حلف ان لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا او بنفسه او وساده لا تحت ولا
 في عين الشرا **رجل** حلف ان لا يلبس حليا فلبس سيفا محلي او
 منطقه مفضضة لا يكون حانتا وهو على حل النساء **رجل** قال لا ماله
 والله لا يلبس من غزلها ثوبا فلبس من غزلها سرا ولا تحت
 ولو كان عليه ثوب فلبس السراويل فوق الثوب لا تحت
 ولو حلف لا يلبس ميصن فلبسها ميصرا لا تحت حتى يلبسها
 معا ولذا لو حلف ان لا ينام على فراشه لا تحت حتى ينام عليها

معا ولذا لو حلف ان لا ينام على فراشه لا تحت ولو عينهما بالا
 فلبسهما متفرقا او مجتمعان كان حانتا ولو حلف لا يلبس هذا الثوب
 فالتخذه منه قلنسوه فوضعهما على راسه لا يكون حانتا
 حلف ان لا يلبس السواد فهو على الثوب ولو قال لا يلبس شيئا من
 السواد فانه تحت في القلنسوه وغيرها **رجل** قال لعمره والله
 لا اكلمك مادام عليك هذا الثوب او ما كان عليك هذا
 الثوب فخرج الثوب ثم لبسه فكلمه لا تحت ولو قال
 والله لا اكلمك وعليك هذا الثوب او قال لا ادخل هذه الدار
 واب ساكنها فخرج منها ثم عاد اليها او برع الثوب ثم لبسه فحلف
 كان حانتا **رجل** قال لامرأته ان لبستك هذين الثوبين
 فعددي حر فلبست كل واحد منهما درعا لا تحت حتى يلبس
 كل واحد منهما الدرعين **رجل** قال الوفاك ان كلمتها هذا
 الرجلين او دخلتها هاتين الدارين ولو قال ان كلمتها
 هذين الدرغيفين الاشيا واكملت الاخرى كان حانتا **رجل**
 اوجب على نفسه ان يلبس الصوف حتى يموت بربه العباد
 والحر فله ان يلبس غيره لسر هذا من القرب بل يكره الشهر
 في اللباس الا ان ينوي بذلك المير ويكره مصا **رجل**
 حلف لقطع من الثوب من هذا الثوب فيصير يقطع منه
 مصا واحدا وخاطه ثم فنته ثم خاطه مرة اخرى قال
 محمد رحمه الله حب في يمينه ولو حلف لقطع
 منه مصير والمسألة بحالها قال محمد رحمه الله كان

فاكنت كل واحد منهما
 غنفا او اكلت احدهما
 الرغيفين مع
 الباق

مصور

في الحجة العجمية للمعدن
 من البعد ...
 خلف التفتل الاخر
 على ساقه اوراق
 خلفه لاسن على الاوراق
 ولون من على ساقه لاسن

بمينه لانه لم يطعنه بذلك النصل والرج **رجل** حلف ان لا يكتب
 بهذا العلم فليس ثم براه ولس لا تحت في مسه لانه لا سقى قلما بعد السر
 وانما صار قلما يصعب حادثة فكان الثاني غير الاول **رجل** حلف
 ان لا يلبس هذا النعل فمطع شراله وشرله شرال اخر ولس تحت في بينه
 لانه يبقى بعد ابدون الشرال **رجل** حلف ان لا يطير على هذا الماء
 وعلى هذا الماء طاحونه فحول الماء من ذلك النهر الى نهر اخر وعلى النهر
 الثاني طاحونه اخرى ولحق بها ان كان الماء الذي حلف عليه اقل من
 الماء الذي كان في النهر الثاني لا تحت في بينه لان العبرة للغالبي
رجل حلف ان لا ياكل من هذا الدقيق فالتحذير منه خبيثا او قاطا
 فاكل منه يكون حاشا لان غير الدقيق مما لا ياكل وكانت الامم على
 ما يتخذ منه وقد مر من هذا **رجل** حلف ان لا يجلس الى
 هذه الاسطوانة وهي من اجر او حجر او حجاره فمصب ثم يلبس ثانيا
 بحارها فجلس اليها لا تحت وكذلك الحايطة **رجل** حلف ان
 لا ياكل من هذه اللبنة فصار سرا او من هذا السر وصار رطبا
 او من هذا الرطب فصار سرا او من هذا اللبن فجعل جينا
 فاكله لا يكون حاشا ولو حلف ان لا ياكل هذا الساب فله بعد
 ما شاح ككل حاشا ولو حلف ان لا ياكل سرا فاكل سرا وسرا
 مطبوخا او رطبا لا يكون حاشا الا ان سوي بما يكون من ذلك ولو حلف
 لا ياكل رطبا فاكل سرا مدينا او لانا كل سرا فاكل رطبا فله سرا حاشا
 في قول الى حسه ومحمد رحمه الله عليهما **ام** راه حلفت ان لا يلبس
 المخنفه فخط جانبها فصار درعاً لم تستك لا يكون حاشا ولو وقع

فغادرت ملحفة ولسب حش **رجل** حلف ان لا يقرأ في هذا
 المصحف فحرق الاوراق وخلع النالف ثم الفه وحرر دمه وقرا
 حش في بينه **رجل** حلف ان لا يدخل هذه الدار فهدمت
 وجعلت مستانا او حماما او مسجدا ونام صغره فجعلت بها واحدا
 وجعل يابدا الى الطريق الاعظم ودخل لا يكون حاشا لئلا يسمي الدار

رجل

2 الدخول

رجل حلف ان لا يدخل هذه الدار فدخلها راها او ماشيا
 او محمولا بامر حش وكذا لو حلف من سطحها او صعد سحرة وانغصا
 في الدار فقام على غصن لو سقط سقط في الدار حش وكذا لو قام على
 حايطة منها وقال السبح الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 ان كان الحايطة مشترك بينه وبين جاره لا يكون حاشا وهذا
 اذا كانت الامم بالعربية فان كانت بالفارسية فارتقا
 شجرة اغصانها في الدار او قام على حايطة منها ان معد السلم
 لا تحت في بينه وهو المختار لان هذا لا يعد دخولا في العمدة
 ولو قام على كنيف شارع او على ظله شارع ان كان مفتوح الكنيف
 والظلمة في الدار كان حاشا وان قام على اسكفة بابها الطاق
 ان كانت الاسكفة بحيث لو اغلق الباب كانت الاسكفة خارجة
 لا يكون حاشا وان كانت داخله كان حاشا ولو ادخل
 احدي الرجلين لا يكون حاشا قيل هذا اذا كان الداخل والخارج
 مساويين فان كان داخل الدار منهبطه فادخل احدي رجله كان

او حاشا او مشعلا فان لم يكن حاشا
 فادخلها آتيا لا تحت

تحت

حاتلان الره يصير داخلا وقال الشيخ الامام محمد بن الحسن
 رحمه الله الصحيح انه لا يكون حاتلا ولو كان حلف ان لا يخرج من
 هذه الدار فارتقى حنجره لوسقط لسقطي لا تحت اذا كان
 الشجر في الدار ولو حلف ان لا يدخل فادخل براسه ولم يدخل قدميه لا يكون
 حاتلا وكذا لو ادخل من في الدار واخذ من متاع الدار ولو ادخل براسه
 واحدي قدميه كان حاتلا وان احتمله انسان ودخله فيها فان كان الحالف
 لا يقدر على الامتناع لا تحت في قولهم وان كان يقدر ولم يمتنع وهو
 راض بقليه اختلافه فيه والصحيح انه لا تحت مروي ذلك عن ابي حنيفة
 رحمه الله ولو حلف ان لا يدخل فجاء اليها وهو مستند في المشي
 فتعثر رجلاه او زل رجلاه ودفع في الدار احملوا فيه والصحيح انه لا
 تحت وان وقعته واوقعته في الدار احملوا فيه والصحيح انه لا تحت
 اذا كان لا يقدر على الامتناع ولو كان دابة فادخلته في الدار ان علي
 كان يقدر على منعها وامساها تحت والا فلا وان ادخله انسان مكرها
 فخرج منها دخل بعد ذلك مختارا احملوا فيه والصحيح انه لا تحت
 ولو حلف لا يدخل من باب هذه الدار ولم ينوشيا فتفت للدواب ودخل
 حنث وان بوي الباب الذي كان صدق دما به لا قضاء ولو حلف لا يدخل
 من هذا الباب لا تحت في الوجوه كلها او لم يدخل من ذلك الباب ولو حلف
 ان لا يدخل دار فلان محفر سر دابا تحت دار فلان او حفر سورا او
 طريقا لا تحت ولذا لو حفر تحت الدار قناه فان كان للقناه موضع
 مكسوت الدار ان كان كبر السعي منه اهل تلك الدار حث اذا بلغ الحالف
 الموضع المكشوف ان اهل الدار اذا كان يسع به كانت المساه من

ولو كان كبر السعي منه اهل تلك الدار حث اذا بلغ الحالف
 الموضع المكشوف ان اهل الدار اذا كان يسع به كانت المساه من

ولو كان كبر السعي منه اهل تلك الدار حث اذا بلغ الحالف
 الموضع المكشوف ان اهل الدار اذا كان يسع به كانت المساه من

الدار كان لا تكساف يسيرا لا يسع به اهل الدار وانما كان لصو
 القناه لا تحت في مسه **رجل** حلف لا يدخل دار فلان ورجل
 اخر في داره حلف ان لا يخرج منها ما على سطح هذه الدار لا
 تحت واحده منها اما الذي حلف لا يخرج فظاهر واما
 الذي حلف لا يدخل فلان العجر لا يعدونه داخلا هذا لو حلف احدهما
 ان لا يدخل وحلف الاخر ان لا يخرج فوضع الذي حلف ان لا يدخل
 احدي قدميه في الدار والاخر احدي قدميه خارج الدار لا تحت احدهما
رجل حلف ان لا يضع قدمه في دار فلان فوضع احدي قدميه فيها
 لا تحت في يمينه ان هذا الكلام صار مجازا عن الدخول وصار كما
 لو حلف ان لا يدخل فوضع احدي قدميه **رجل** حلف ان لا يدخل
 هذه السله فدخل دارا من تلك السله لا من السله بل من السطح او
 عبر احملوا فيه والصحيح انه لا تحت اذا لم يخرج الى السله
 ولو حلف لا يدخل سله فلان فدخل مسجدا في تلك السله ولم يدخل
 السله لم تحت لان هذا لا يعد دخولا **رجل** حلف ان لا يدخل هذا
 السب فادخل فيه وهو باع لا يكون حاتلا ولو حلف لا يدخل دار
 فلان ولم يوسسها فدخل دارا سلبها فلان باجاره او اعاره دله الباطني
 رحمه الله انه تحت يمينه وان **دخل** دارا مملوكة لفلان وفلان لا
 يسكنها تحت ايضا ولذا لو حلف لا يدخل بيتا لفلان فدخل بيتا وفلان
 فيه ساكن باعاره او اجاره كان حاتلا ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل
 دار فلان وغيره للفلان سلبها تحت وان لم يكن فلان سلبها لا تحت
 وان لم يكن فلان سلبها لا تحت ولو حلف ان لا يرفع ارض فلان

ولو كان كبر السعي منه اهل تلك الدار حث اذا بلغ الحالف
 الموضع المكشوف ان اهل الدار اذا كان يسع به كانت المساه من

ولو كان كبر السعي منه اهل تلك الدار حث اذا بلغ الحالف
 الموضع المكشوف ان اهل الدار اذا كان يسع به كانت المساه من

ولو كان كبر السعي منه اهل تلك الدار حث اذا بلغ الحالف
 الموضع المكشوف ان اهل الدار اذا كان يسع به كانت المساه من

لا الى المراه ولو حلف ان لا يدخل دار فلان فباع نصف الدار
وهو فيها فدخل الحالف كان جائزا ولو تحول فلان عن الدار
لا تحت في قول ابي حنيفة وابي يوسف وحت في قول محمد
رحمه الله وكذا لو حلف لا يدخل دار فلان فباع فلان داره
بحول عنها لا تحت في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليها
رجل حلف ان لا يدخل دار امراة فباعها دارها من رجل
فاستاجرها الحالف من المشتري ان كانت الثمن لمعنى من المراه
لا تحت وان كانت الكراهه لا حبل الدار تحت وذلر الماطي
رحمه الله في الواقعات **رجل** حلف ان لا يدخل دار فلان
وفلان سكر دارا لا يملكها فدخل الحالف حث ولو دخل دارا
ملوكه لفلان وسالها غيره حث ايضا **رجل** حلف لا
يدخل دار فلان الا حري اشلفت بوزن فلان بهم بلسه من قبل او
مدم او موت او حرق فدخل الحالف لا تحت ان قوله حري
اسلف بود مراده هذه الاشيا **رجل** حلف لا يدخل محله
لذا يدخل دارها بايان احدها مسموح في ملك المحله والاخر
مفتوح في محله اخرى حث في مسمه لان الدار يسلف الى دار واحد
من المجلس وفي النوادر عن ابي يوسف اذا حلف لا يدخل دار فلان
فدخل حايو باسرع من دار فلان الى الطريق الاعظم وليس للحائوت
باب في الدار تحت في ميمه لان الدار اسم لما ادركه الحائط
وهذا الحائوت في حمله ما احاط به حدود الدار
ودائره الا ان هذا يشل لما مر من مسله القناه اذا حضر

فلان مح
ان كلام

الوجه لا يظن
دار فلان لا يدخل
الوجه لا يظن
دار فلان لا يدخل

الحالف

الحالف فباع تحت الدار قال ان لم يكن للقناه موضع مكشوف
في الدار قال لا يحب الحالف **رجل** حلف ان لا يدخل الحمام
از بهر ششستن ويدخل الحمام لا لاجل ذلك بل لاسلم على الحمامي
ثم غسل راسه في الحمام لا تحت لان دحوله ما كان للغسل وعن
بعض المسالخ رحمه الله اذا حلف الرجل ان لا يدخل الحمام
فدخل به المسخ لا تحت في ميمه لانه لا يراى من دخول الحمام ذلك
رجل قال لامراة اسطالق ان دخلت دار فلان فان صاحب
الدار فدخل ان لم يكن على الميت مستغرق لا تحت لانها اسفلت الى
الورثه وان كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلمه رحمه الله
لا تحت في ميمه لانها تحت على حكم ملك الموت وقال القعه ابو الليث لا تحت
في ميمه وعليه الفتوى لان التره ان لم يملكها الورثه لعصام الدين
لا سقى ملك الميت حقيقة لان الميت ليس من اهل الملك وانما بقى على حكم
ملك الميت لم يكن ملوكه للميت من كل وجه **رجل** حلف ان لا
دارا يستترها فلان فاشترى فلان دارا وباعها من الحالف فدخل
الحالف لا تحت ولو اسرى فلان دارا فوهبها من الحالف فدخلها
الحالف حث لان حكم السر الاول يرفع بالسرا الثاني ولا يرفع بالهبة
رجل حلف ان لا يدخل بلخ فهو على المصدون القري وكذا
لو استاجر دايه الى بلخ كانت الاحار الى مصر وهذا السحسان
الاجاره ولو حلف لا يدخل مدينه بلخ فالمن على المدينه ورضها لان
الريعي بعد من المدينه وان اراد الحالف المدينه خاصه فهو على ما
نوي ولو حلف لا يدخل مدينه كذا فدخل براضى المدينه لا تحت

بعض الوجه لا يظن
دار فلان لا يدخل
الوجه لا يظن
دار فلان لا يدخل

وهذا جواب الكلام السائل ولذا قال لرجل دخلت دار فلان اس
 فقال المخاطبة فقال السائل بعدل حران لب دخلها فقال لا
 فقال يعقوب عبد اذ لم يكن له به فان كان بوى بقوله لا اى لس عبدك
 حر لا يعقوب عبد **رجل** حلف لا سلك حانوتا لفلان فسلن حانوتا
 اجره فلان ان كان فلان ممن سلك الحانوت لا تحت الحالف في قول
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما ومحت في قول محمد وان
 فان ممن سلك حانوتا تحت عند العمل **رجل** حلف ان ذلك
 الكوفة ولم اتزوج فعبدى حر فان دخل قبل التزوج جنت ولو
 قال فلم اتزوج فهذا على ان يجوز التزوج بعد الدخول جبرئيل
 ولو قال لم اتزوج فهو على ان يتزوج بعد الدخول على
 الابد **رجل** قال والله لا اعد في هذه الدار ولم يوسسها قال
 ان كان ساكن فيها فهو على السكى وان لم يكن ساكن فيها فهو على
 العود **رجل** قال لغيره ادخل هذه الدار اليوم فقال ان
 دخلت هذا اليوم فعبدى حر فهو على ملك الدار في ذلك اليوم
رجل حلف ان لا يدخل دار فلان فباع فلان داره ودخل
 لا تحت في قولهم ولذا العبد والدايه ودل شئ يكون مصافا محرم
 الملك ولو قال لا ادخل دار هذه فباع فلان داره فدخل الحالف
 لا تحت في قول ابي حنيفة رحمه الله واحدى الرواين عن ابي
 يوسف وعن ابي يوسف في رواه تحت في قوله دار فلان
 هذه وقال محمد بن حبيب قال ابو يوسف في رواه وروى هشام
 عن محمد انه يرجع الى قول ابي حنيفة رحمه الله وان لم يكن لفلان

فلان حر

دار يوم اليمين فملك دار بعد اليمين فدخل الحالف تحت في قول
 ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما ولا تحت في قول ابي يوسف رحمه الله

فصل
 في الخرج

رجل قال لامرأة ان خرجت من هذه الدار الا امر لا بد منه فانت طالق
 والمرء حق على رجل فادعت ان يدعى ذلك ويخرج لاجله قالوا ان كان
 تقدر على التويل بذلك فخرجت تحت الحالف وان لم تقدر على ان تقول بذلك
 فخرجت لا حب **رجل** حلف بطلاق امرأته ان لا يخرج امرأته الا بعلمه
 فخرجت وهو راها معها لم تحت ولو اذن لها بالخروج فخرجت بغير علمه لا
 تحت في مسنه وان لم ياذن لها فخرجت وهو راها لا تحت ايضا ولو قال
 لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت طالق فاذن لها بالعريه وهي
 لا تعرف بالعريه فخرجت تحت كالأذن لها وهي تامه او غايبه لا تسع فخرجت
 تحت ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت كذا فاستاذ
 للخروج الى بعض اهلها فاذن لها ولم يخرج الى ذلك للمهاكات بكسر
 السين فخرجت الى باب الدار فكسر الباب تحت لها فخرجت بغير اذنه
 وان اذن لها بالخروج الى بعض اهلها فلم يخرج ثم خرجت في وقت اخر
 الى بعض اهلها قال القصة ابو الليث اخاف ان يكون حاشا **هـ**
رجل اتم امرأته بجار له فقال لها ان خرجت من المنزل
 بغير اذني فانت لزام قال لها اذنت لك فيما سدد والد الامام
 باطل فخرجت ودخل منزل الحمار الذي اتم ان لم يكن موت
 عند الخروج دخول ذلك المنزل ولا امرأته الا سواء لا تحت

والمرء حق على رجل فادعت ان يدعى ذلك ويخرج لاجله قالوا ان كان تقدر على التويل بذلك فخرجت تحت الحالف وان لم تقدر على ان تقول بذلك فخرجت لا حب رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يخرج امرأته الا بعلمه فخرجت وهو راها معها لم تحت ولو اذن لها بالخروج فخرجت بغير علمه لا تحت في مسنه وان لم ياذن لها فخرجت وهو راها لا تحت ايضا ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت طالق فاذن لها بالعريه وهي لا تعرف بالعريه فخرجت تحت كالأذن لها وهي تامه او غايبه لا تسع فخرجت تحت ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت كذا فاستاذ للخروج الى بعض اهلها فاذن لها ولم يخرج الى ذلك للمهاكات بكسر السين فخرجت الى باب الدار فكسر الباب تحت لها فخرجت بغير اذنه وان اذن لها بالخروج الى بعض اهلها فلم يخرج ثم خرجت في وقت اخر الى بعض اهلها قال القصة ابو الليث اخاف ان يكون حاشا هـ رجل اتم امرأته بجار له فقال لها ان خرجت من المنزل بغير اذني فانت لزام قال لها اذنت لك فيما سدد والد الامام باطل فخرجت ودخل منزل الحمار الذي اتم ان لم يكن موت عند الخروج دخول ذلك المنزل ولا امرأته الا سواء لا تحت

وان وجد منها بعد الخروج امر باطل وان كانت نوت عند الخروج دخل
 ذلك المتزك نكان دخول ذلك المنزل عند الخروج من الباطل
 حنت لانها خرجت لا مر باطل عند الخروج **رجل** حلف
 ان لا يخرج امرائه الا باذنه فقال لها ادنت لك بالخروج لهما
 اردت تخرجت مع بعد اخرى لا تحت فان نهاها عن الخروج
 بعد ذلك الاذن العام صح نهيها في قول مجرد رحمه الله وبه اخذ
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله حتى لو خرجت
 بعد ذلك حنت ولو اذن لها بالخروج **ثقال** كلما بهلك
 بعد ادنت لك فيها ها لا يصح نفيه ولو قال **لها** لا
 تخرجي الا باذني محتاج الى الاذن في كل خروج فان قال
 عند الاذن مرة واحدة عن ابى يوسف رحمه الله انه لا يدين في القضا
 وعليه الفتوى ولو قال لها ان اذن لك او حتى اذن لك محتاج الى
 الاذن مرة واحدة ولو قال **ك** ان خرجت من الدار الا باذني مع
 سمع سائلا يسأل شيئا فقال امرائه ادفعي هذه الكسرة اليه
 فان كان السائل بحيث لا بعد المراه على دفع الكسرة اليه **الا** لا يجوز
 الخروج فخرجت لا تحت وان كانت بعد فخرجت حنت وان كان
 السائل حسن قال لها ادفعي اليه الكسرة بحسب عدد المراه على دفع
 الكسرة بغير خروج ثم ذهب السائل الى الطريق بحسب المراه الله حنت
 ولو حلف ان لا يخرج امرائه في عرج فخرجت حنت وان كان المراه الله حنت
 او ذى محرم منها او عرج لا تحت ولو حلف ان لا يخرج وهي في الدار فخرجت
 الى الدار لا تحت ولو قال **ان** خرجت من هذه الدار فغادني فابطل

وان وجد منها بعد الخروج امر باطل وان كانت نوت عند الخروج دخل ذلك المتزك نكان دخول ذلك المنزل عند الخروج من الباطل حنت لانها خرجت لا مر باطل عند الخروج رجل حلف ان لا يخرج امرائه الا باذنه فقال لها ادنت لك بالخروج لهما اردت تخرجت مع بعد اخرى لا تحت فان نهاها عن الخروج بعد ذلك الاذن العام صح نهيها في قول مجرد رحمه الله وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله حتى لو خرجت بعد ذلك حنت ولو اذن لها بالخروج ثقال كلما بهلك بعد ادنت لك فيها ها لا يصح نفيه ولو قال لها لا تخرجي الا باذني محتاج الى الاذن في كل خروج فان قال عند الاذن مرة واحدة عن ابى يوسف رحمه الله انه لا يدين في القضا وعليه الفتوى ولو قال لها ان اذن لك او حتى اذن لك محتاج الى الاذن مرة واحدة ولو قال ك ان خرجت من الدار الا باذني مع سمع سائلا يسأل شيئا فقال امرائه ادفعي هذه الكسرة اليه فان كان السائل بحيث لا بعد المراه على دفع الكسرة اليه الا لا يجوز الخروج فخرجت لا تحت وان كانت بعد فخرجت حنت وان كان السائل حسن قال لها ادفعي اليه الكسرة بحسب عدد المراه على دفع الكسرة بغير خروج ثم ذهب السائل الى الطريق بحسب المراه الله حنت ولو حلف ان لا يخرج امرائه في عرج فخرجت حنت وان كان المراه الله حنت او ذى محرم منها او عرج لا تحت ولو حلف ان لا يخرج وهي في الدار فخرجت الى الدار لا تحت ولو قال ان خرجت من هذه الدار فغادني فابطل

وان وجد منها بعد الخروج امر باطل وان كانت نوت عند الخروج دخل ذلك المتزك نكان دخول ذلك المنزل عند الخروج من الباطل حنت لانها خرجت لا مر باطل عند الخروج رجل حلف ان لا يخرج امرائه الا باذنه فقال لها ادنت لك بالخروج لهما اردت تخرجت مع بعد اخرى لا تحت فان نهاها عن الخروج بعد ذلك الاذن العام صح نهيها في قول مجرد رحمه الله وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله حتى لو خرجت بعد ذلك حنت ولو اذن لها بالخروج ثقال كلما بهلك بعد ادنت لك فيها ها لا يصح نفيه ولو قال لها لا تخرجي الا باذني محتاج الى الاذن في كل خروج فان قال عند الاذن مرة واحدة عن ابى يوسف رحمه الله انه لا يدين في القضا وعليه الفتوى ولو قال لها ان اذن لك او حتى اذن لك محتاج الى الاذن مرة واحدة ولو قال ك ان خرجت من الدار الا باذني مع سمع سائلا يسأل شيئا فقال امرائه ادفعي هذه الكسرة اليه فان كان السائل بحيث لا بعد المراه على دفع الكسرة اليه الا لا يجوز الخروج فخرجت لا تحت وان كانت بعد فخرجت حنت وان كان السائل حسن قال لها ادفعي اليه الكسرة بحسب عدد المراه على دفع الكسرة بغير خروج ثم ذهب السائل الى الطريق بحسب المراه الله حنت ولو حلف ان لا يخرج امرائه في عرج فخرجت حنت وان كان المراه الله حنت او ذى محرم منها او عرج لا تحت ولو حلف ان لا يخرج وهي في الدار فخرجت الى الدار لا تحت ولو قال ان خرجت من هذه الدار فغادني فابطل

فقال المراه له بعد ان اخرج حتى اصير مطلقة فقال الروح نعم فخرجت طلعت
 لان كلام الزوج هذا يكون للتهديد لا لان وان قامت على اسلفه الباب
 وبعض قد ميتها خارج من الباب بحيث لو اعلق الباب يكون ذلك البعض
 خارجا فان كان اعتمادها على البعض الخارج حنت والا فلا ولو قال
 ان خرجت من البيت فانت طالق وهو قاعد فخرج قد ميه وبدنه في السد
 لا تحت لان الخروج من البيت لا يكون الا بالقيام على العدم من خارج البيت فان
 على قدمه حنت لانه خرج من البيت هذا اذا حلف وهو قاعد فان كان
 مستلقيا على ظهره او على بطنه او جنبه فخرج الاكثر من جسده حنت
 لان المسلم والمضطجع بعد خارجا من الدار بخروج اكثر الاعضا
 ولو قال **ك** لها ان خرجت من هذه الدار الا باذني فانت طالق لا لا
 وطلعت باسا فخرجت بعد اذنه لا تحت لان سمته بعد بحال فسام
 ولاه المنع عن الخروج وولاية المنع تزول بالطلاق البائن وهو
 كالسلطان اذا حلف رجل ان لا يخرج من البلدة الا باذنه فعزل
 السلطان وقضى الاصيل من الطالب ثم خرج الجاهل بذلك لا
 تحت ولو ان الخالف بروج المراه بعد ما بانها تغير اذنه لا يطلو
 لان اليمن يطلب بالابانه فلا يعود بعد ذلك وذكروا في السير
 اهل الحرب اذا حملوا الاسير ان لا يخرج الا باذن ملكهم
 فعزل الملك ثم عاد ملكا بغير الاسر بعد اذنه لا تحت
 وكذا لو قال الرجل لعبد ان خرجت بغير اذني فابطل
 حرم فباعه ثم اشتراه فخرج بغير اذنه لا تحت
 حرم مع الوالي فحلف ان لا يرجع الا باذن الوالي سقط عن

سار للادف
 روى في ان يخرج حتى اصير مطلقة فقال الروح نعم فخرجت طلعت لان كلام الزوج هذا يكون للتهديد لا لان وان قامت على اسلفه الباب وبعض قد ميتها خارج من الباب بحيث لو اعلق الباب يكون ذلك البعض خارجا فان كان اعتمادها على البعض الخارج حنت والا فلا ولو قال ان خرجت من البيت فانت طالق وهو قاعد فخرج قد ميه وبدنه في السد لا تحت لان الخروج من البيت لا يكون الا بالقيام على العدم من خارج البيت فان على قدمه حنت لانه خرج من البيت هذا اذا حلف وهو قاعد فان كان مستلقيا على ظهره او على بطنه او جنبه فخرج الاكثر من جسده حنت لان المسلم والمضطجع بعد خارجا من الدار بخروج اكثر الاعضا ولو قال ك لها ان خرجت من هذه الدار الا باذني فانت طالق لا لا وطلعت باسا فخرجت بعد اذنه لا تحت لان سمته بعد بحال فسام ولاه المنع عن الخروج وولاية المنع تزول بالطلاق البائن وهو كالسلطان اذا حلف رجل ان لا يخرج من البلدة الا باذنه فعزل السلطان وقضى الاصيل من الطالب ثم خرج الجاهل بذلك لا تحت ولو ان الخالف بروج المراه بعد ما بانها تغير اذنه لا يطلو لان اليمن يطلب بالابانه فلا يعود بعد ذلك وذكروا في السير اهل الحرب اذا حملوا الاسير ان لا يخرج الا باذن ملكهم فعزل الملك ثم عاد ملكا بغير الاسر بعد اذنه لا تحت وكذا لو قال الرجل لعبد ان خرجت بغير اذني فابطل حرم فباعه ثم اشتراه فخرج بغير اذنه لا تحت حرم مع الوالي فحلف ان لا يرجع الا باذن الوالي سقط عن

وان وجد منها بعد الخروج امر باطل وان كانت نوت عند الخروج دخل ذلك المتزك نكان دخول ذلك المنزل عند الخروج من الباطل حنت لانها خرجت لا مر باطل عند الخروج رجل حلف ان لا يخرج امرائه الا باذنه فقال لها ادنت لك بالخروج لهما اردت تخرجت مع بعد اخرى لا تحت فان نهاها عن الخروج بعد ذلك الاذن العام صح نهيها في قول مجرد رحمه الله وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله حتى لو خرجت بعد ذلك حنت ولو اذن لها بالخروج ثقال كلما بهلك بعد ادنت لك فيها ها لا يصح نفيه ولو قال لها لا تخرجي الا باذني محتاج الى الاذن في كل خروج فان قال عند الاذن مرة واحدة عن ابى يوسف رحمه الله انه لا يدين في القضا وعليه الفتوى ولو قال لها ان اذن لك او حتى اذن لك محتاج الى الاذن مرة واحدة ولو قال ك ان خرجت من الدار الا باذني مع سمع سائلا يسأل شيئا فقال امرائه ادفعي هذه الكسرة اليه فان كان السائل بحيث لا بعد المراه على دفع الكسرة اليه الا لا يجوز الخروج فخرجت لا تحت وان كانت بعد فخرجت حنت وان كان السائل حسن قال لها ادفعي اليه الكسرة بحسب عدد المراه على دفع الكسرة بغير خروج ثم ذهب السائل الى الطريق بحسب المراه الله حنت ولو حلف ان لا يخرج امرائه في عرج فخرجت حنت وان كان المراه الله حنت او ذى محرم منها او عرج لا تحت ولو حلف ان لا يخرج وهي في الدار فخرجت الى الدار لا تحت ولو قال ان خرجت من هذه الدار فغادني فابطل

الحالف شي يرجع لاحله لا تحت لان هذا الرجوع مستساغ لمن
 عادة امه **قالت** لزوجها اني بالخروج الى منزل امي
 هالك الروح ان ادب بعددي حرم قال لها ادب لك بالخروج لا
 تحت الرجل ولو اساده عبده في نكاح امه لرجل فقال له
 المولي ان ادب لك بتزوجها فانت حرم قال له ادب لك في
 بروج النساء او **قالت** اذنت لك في التزوج تحت المولى اما في قوله
 ادب لك في تزوج النساء فلانه اذن له **ككاح** جمع النساء
 مدخل فيه **ككاح** بك الامة اما في قوله اذنت لك في
 التزوج فلانه اذن له **بالككاح** مطلقا والنكاح لا يكون الا بالمرأه
 فكان اطلاق الككاح اطلاقا للنساء لحالات المسئلة الاولى
قالت لامرأته ان خرجت بغير اذني فانت طالق فخرجت
 بغير اذنه من تحت ثم **قالت** بعد ذلك **قالت** ان
 لا يخرج امرأه من هذه الدار فاربع في الدار شجر اعصابها
 خارج الدار فصارت بحال لو سقطت لسقطت على الطريق
 لا تحت لما لو دخلت لسفاسر عاني الدار وما بها في الدار لا تحت
 ولذا وصفت السطح لا تحت سواء كان المنز بالعرية او بالقارسية
قالت والله لا اخرج من بلد لذي امو على ان يخرج مدنه
 ولو **قالت** لا اخرج من هذه الدار فهو على النقلة معها بامره
 ان كان ساكنها فيها الا اذا دل الدليل على انه اراد به الخروج
 مدنه **قالت** حلف وهو في منزله ان لا يخرج الى بغداد
 اليوم فخرج من باب منزله اليوم وهو يريد بغداد

في قوله لا اخرج من بلد لذي امو على ان يخرج مدنه
 في قوله لا اخرج من هذه الدار فهو على النقلة معها بامره
 في قوله ان كان ساكنها فيها الا اذا دل الدليل على انه اراد به الخروج
 في قوله حلف وهو في منزله ان لا يخرج الى بغداد
 في قوله اليوم فخرج من باب منزله اليوم وهو يريد بغداد

بداله فخرج لا تحت الا ان تجاوزايات المصر على فيه الخروج
 الى بغداد **رجل** حلف ان لا يخرج من داره فخرج من باب داره
 فخرج ثم رجع تحت وان كان منزله في دار فخرج من منزله
 ثم رجع فسل ان يخرج من باب الدار لا تحت **رجل** حلف ان
 لا يخرج الى منكه **قالت** ما ساسا فخرج من اسباب المصر ما ساسا بغير
 منكه ثم ركب حب ولو خرج راكبا من منزله فمشتي لا تحت **رجل**
 حلف ان لا يركب سبعة الى بغداد فركب السبعة حتى سار فخرج
 ثم خرج منها لا تحت ولو حلف ان لا يركب الى منكه فمشتي بعض
 الطريق بغير ركب لا تحت ولو حلف ان لا يركب ما ساسا فركب
 حتى دنا منها فدخلها ماشيا تحت لانه اتاها ما ساسا ولو حلف
 لا يمشي الى بغداد فمسي الى بعض الطريق وركب البعض لا تحت
 ولو حلف لا يخرج من الزى الى الكوفة فخرج الى مكة فمركب الكوفة
قالت محمد رحمه الله ان كان بوي حرج من الزى ان لا
 يمر بالكوفة ثم بداله بعد ما خرج فمركب الكوفة لا تحت
رجل حلف ان لا يخرج من باب داره هذه وهو بوي باب
 فوقع الباب ثم خرج لا تحت وان لم يتوباب الحبس فخرج من موضع
 الباب تحت **قالت** لانه حله وار جلا ان لا يخرج من بخارا الا
 ما د بهر من اقدمه وخبر الحالف ما دنا الا من حب وان باب
 اقدم فخرج لا تحت ان المنز بدم بادهم وقلات ادهم بمونا ادهم
 ولا في المنز وفي الوجه الاول لم ينع الناس عن ادهم **رجل** **قالت** لامرأته
 ان خرجت الى بيت اييك فانت لدا فخرجت باسمه ثم بدلت فرجع

في قوله لا اخرج من بلد لذي امو على ان يخرج مدنه
 في قوله لا اخرج من هذه الدار فهو على النقلة معها بامره
 في قوله ان كان ساكنها فيها الا اذا دل الدليل على انه اراد به الخروج
 في قوله حلف وهو في منزله ان لا يخرج الى بغداد
 في قوله اليوم فخرج من باب منزله اليوم وهو يريد بغداد

في قوله لا اخرج من بلد لذي امو على ان يخرج مدنه
 في قوله لا اخرج من هذه الدار فهو على النقلة معها بامره
 في قوله ان كان ساكنها فيها الا اذا دل الدليل على انه اراد به الخروج
 في قوله حلف وهو في منزله ان لا يخرج الى بغداد
 في قوله اليوم فخرج من باب منزله اليوم وهو يريد بغداد

في قوله لا اخرج من بلد لذي امو على ان يخرج مدنه
 في قوله لا اخرج من هذه الدار فهو على النقلة معها بامره
 في قوله ان كان ساكنها فيها الا اذا دل الدليل على انه اراد به الخروج
 في قوله حلف وهو في منزله ان لا يخرج الى بغداد
 في قوله اليوم فخرج من باب منزله اليوم وهو يريد بغداد

هذه باب مسائل الخروج وللا سار والذهاب قال السج الامام
محمد بن الفضل في الانسان لا تحت اذا لم تنزل في دار ايها وفي الخروج تحت
واختلفوا في الذهاب والصحيح ان الذهاب لا سار **فان**
مولانا رضي الله عنه وسفي ان يوي في ذلك ان يوي بالذهاب الوصول
هو على ما نوي وان يوي به الخروج هو على ما يوي وان لم ينو شيئا حمل
على الايمان لان الناس يريدون بهذا الاسار والوصول ولو قال لها
ان خرجت الى منزل اسد فانت لئذا اذ قال ان ذهبت هو على الخروج
عن قصد ولو قال لها ان اسب هو على الوصول فصدت الخروج
الى منزله او لم يصدر عن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله لو قال لها بالنار سبه الكرم بحانه بدر روي فخرجت
بدم في الطريق فخرجت تحت التروج **رجل** قال امراته ان خرجت
من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح فتزلت في دار الحار
ذكر في الباب انه لا تحت وقيل بانه تحت لان الناس يريدون به الخروج
من الدار لان البعد بالباب ولان باب السطح باب الدار فان عين الباب
وقال ان خرجت من هذا الباب سقيد بذلك الباب امره كانت
لخرج من دارها الى سطح حارها فغضب التروج وقال لها ان خرجت
هذه الدار الى سطح الجحار او الى الباب فانت طالق فخرجت الى
سطح جحار اخر لا تحت لان منه يقترب بذلك الحار ذلك دلالة وان
لم يكن هنالك تحت لعموم اللفظ امره **جئت** ان لا يخرج الى اهلها
فخرجت الى ذي رحم محرم منها فالوا ان كان لها ابوان لا تحت اذا خرجت الى
غيرهما وان لم يكن لها ابوان فاهلها المحارم من ذي ارحامها وان كان لها

هذا النوع من الخروج

اب وام لكل واحد منهما منزل على حدة وزوج امها غير اسها والا لاهل
منزل الاب **رجل** حلف وهو منزل من داره ان لا يخرج الى
الجحان فخرج من المنزل الى الدار للجحان ثم رجع لا تحت وان خرج
من الدار ثم رجع تحت **رجل** قال امراته ان خرجت من هذه
الدار فانت كذا فخرجت الى البستان ان كان البستان في وسط الدار
على الوجه الذي ذكرنا في فصل الدخول لا تحت وان لم يكن كذلك
فان كان البستان من الدار تحت لو ذكر في الدار ففهم البستان
بذكر الدار ولو خرجت المرأة الى البستان لا يكون الزوج لا
تحت وذلك في النوازل اذا قال امراته ان خرجت من هذه الدار
فانت طالق فدخلت كرمًا في الدار ان كان الكرم يعد من
الدار بان كان بهذا الكرم بذرا الدار لا تحت وان كان لا
بهم ولا يعد تحت واسا بعد من الدار وبهم بذكر الدار اذا لم
يلكن كبير ولم يكن مفتحه الى غير الدار **رجل** قال
امراته انت طالق ما لم اخرج الى الكوفة فمضى في وجهه الى الحار
مات ساعة ثم اكرس الكاري فكارى وذهب لا يطلق امراته
لان المنزل كانت على الفور وهذا القدر لا ينقطع الفور
وكذا لو استعمل بالوضوء لصلوه مكتوبه او بالصلاة المكتوبه
لم ينقطع الفور ولو نزل في كس مسددا عن المنزل عادة او بصلاة
الطوع او بالصوم الطوع او بالاكل او بالشرب او مكث ساعة
في غير طلب الكرا سقط الفور وتطلق امراته **رجل** خرج من حار
الى سمرقند وطلب من امراته ان لا يخرج معه الى سمرقند فانت فقال

ولا اشعل

الالباس
 بدون السراويل
 حرجت الالباس
 بالحروج
 ان موال

هذا

— 5 —

575

ذكر الما طفي رحمه الله انه يدين في القضا جلف ان يخرج
امراة الاباذنه ثم قال لها اذنت لد شهدا وفي كل من صح ذلك
وكذا لو قال ايدني في اليوم في الخروج فقال اذنت فخرج
مرات في ذلك اليوم لا تحت وكذا لو قال لها اخرجي فلما
شيت كان ذلك اذنا في كل مرة ولو قال ان خرجت الا
باذني او قال الا ان اذن لك لم قال لها اخرجي اما والله لو فعلت
لخرجت الله تعالى ونحو ذلك قال محمد رحمه الله لا يكون ذلك اذنا
وكذا لو غضبت المرأة وهما في الخروج فقال الزوج دعوهما
تخرج لم يكن اذنا الا ان يوي الاذن وكذا لو قال الروح في عصمه
اخرجي يوي التهديد يعني اخرجي حتى يطلق لم يكن ذلك
اذنا **باب** قال لامراة ان خرجت من هذه الدار فانت
طالق فخرجت قبل ان يقول الروح طالق لم تحت ثم اخرج بعد
ذلك الا ان يكون ابتدا اليمين لمنازعه كانت بينهما على الخروج
الاولي وقد خرجت قبل ان يتم يمينه **باب** قال لامراة والله لا
اكملك حتى اخرج من بغداد قال المخرج من الامصار يكون
بيدنه فاذا خرج بنفسه بر وان لم يخرج بعاله **باب** قال
لا اخرجن مع فلان العام الي مكة اذا اخرج معه فجاوز السبب ووجب
عليه قصر الصلاة فقد بر وان بدا له ان يرجع رجع ولو قال والله لا
اخرج من بغداد لمخرج مع حنارة والمقابر خارج من بغداد
لو حانت **باب** قال لمارسة ان خرجت الا باذني فاست
حرم وهي تستري لمولاها حواكمه في السوق قال لها المولى اشتر

و فی الصاد که نوایا له از حرج ان
حرفه لایق اولیاد
از اسادت و الفت عال له عو کاجای
حق کلا ما سر ما دوز
حق حرج ۴

هذا البراهمة لم يهاذنها بالخروج ولا حب **رسالة** قال
 لامرأة ان خرجت الاما في فانت طالق فاستأذنته في الخروج الى
 اسها فاذن لها الى بيت اختها قال محمد رحمه الله لا يطلو من بيت
 انه اذن لها في الخروج فلا اسأل اذنت الى الذي امرها به امر
 لم يذهب ولو قال لها ان خرجت الى احد الاباذني فانت
 طالق فاستأذنته في الخروج الى اسها فاذن لها فيخرجت الى اختها طلقت
رسالة قال لغيره ان كلمت فلا تافعبدك حير فقال مخاطب
 الاما نك قال ابو يوسف رحمه الله هو اجواب المخاطبة الاما نك
 اذا كلمه بغير اذنه تحت **رسالة** حلف بطلاق امراته ان لا يخرج
 من بغداد الا باذنها ثم خرج فقالت له اذن لك وقال ودادك
 لي كان القول قول الزوج ولو قال لامرأة ان كنت تعرف
 فلانا او بعلمين منزل فلان فانت طالق فقالت انا اعلم واعرف
 لا صدق في شيء من ذلك لان هذا امر ظاهر تقف عليه غيرها بخلاف
 البغض والمحبة **رسالة**

في المسألة والسلي

رسالة حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج نفسه وتترك اهله ومتاعه
 بها ان كان الحالف في حال عرسه لا ينزل الا في داره والمراه
 تسكن في دار زوجها وبحوهم لا يحب في نفسه وان لم يترك الحالف في حال
 غيره لا يبر الا ان يخذل المصلحة من ساعته لان الدوام على السلي
 سلمي ثم عند ان حسمه رحمه الله سترط نقل الامل وهل
 المتاع حتى لو بقي بها وتد او مكنته كان حائتا وعلى قول

الى

ابو يوسف رحمه الله اذا نقل الامل واكثر المتاع بر في منه
 والقوى على قوله وعلى قول محمد رحمه الله اذا نقل الامل وما
 يعوم به الكد خذاه صار بارا اتفقوا على ان نقل الامل والخدم
 شرط البر فان نقل الكل الى السله او الى المسجد ولم يسلم الدار
 الى غيره اختلفوا فيه والصحيح انه يكون حائتا ما لم يتخذ مسكنا
 اخر وان سلم الدار الى غيره بان احدها له للمولدة او كان ساكنا
 في الدار باجابه او اتعاه فردها على ما الكما ولم يتخذ منزلا اخر
 لا يكون حائتا **رسالة** حلف ان لا يسكن هذه الدار نقل الامل والمتاع
 فانت المراه ان تخرج كان عليه ان يحتهد في اخراجها فاذا صار
 عالمه وعجز عن اخراجها وسكن دارا اخرى لا تحت في سبه ولو
 وجد الحالف مغلقة فلم يغير على فتحه لا تحت الحالف وكذا
 اذا قيد ومنع من الخروج ولذا لو قدر على الخروج بطرح بعض
 الحايط لا تحت وليس عليه ذلك وانما يعتبر القدرة على الخروج
 من الوجه المعهود عند الناس ولو قال **رسالة** ان لم اخرج من هذه
 الدار اليوم فامرته طالق فقيد ومنع من الخروج اما قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تحت الحالف وهو
 الصحيح وهذا بخلاف ما لو حلف ان لا يسكن هذه الدار فقيد
 ومنع من الخروج فانه لا تحت والفرق ما ذكرنا قبل هذا ان قوله
 ان لم اخرج شرط تحت عدم الخروج وقد تحقق واما في سله السلي شرط المح
 السلي وانه فعل والفاعل اذا كان مراه في الفعل لا يضاف الفعل اليه
 فلا تحت في مینه **رسالة** حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج نفسه واشغل

ان يخرج النوارل رجل طلق ان
 فعند الدار وهو ساكن في داره
 فانت المراه ان تخرج كان عليه ان يحتهد في اخراجها فاذا صار
 عالمه وعجز عن اخراجها وسكن دارا اخرى لا تحت في سبه ولو
 وجد الحالف مغلقة فلم يغير على فتحه لا تحت الحالف وكذا
 اذا قيد ومنع من الخروج ولذا لو قدر على الخروج بطرح بعض
 الحايط لا تحت وليس عليه ذلك وانما يعتبر القدرة على الخروج
 من الوجه المعهود عند الناس ولو قال **رسالة** ان لم اخرج من هذه
 الدار اليوم فامرته طالق فقيد ومنع من الخروج اما قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تحت الحالف وهو
 الصحيح وهذا بخلاف ما لو حلف ان لا يسكن هذه الدار فقيد
 ومنع من الخروج فانه لا تحت والفرق ما ذكرنا قبل هذا ان قوله
 ان لم اخرج شرط تحت عدم الخروج وقد تحقق واما في سله السلي شرط المح
 السلي وانه فعل والفاعل اذا كان مراه في الفعل لا يضاف الفعل اليه
 فلا تحت في مینه **رسالة** حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج نفسه واشغل

او من بعد هذا اذا لم يسلم الدار الى الميراث فاما اذا دار الدار الى الابن او الغير او الى
 ملكا له اجرها من غير ان يسلمها اليه لم تحت

يطلب دار اخرى لسبل اليها الاصل والمتاع فلم يجد دارا اخرى ابانما
 وممكنه ان يضع المتاع خارج الدار لا يكون حاسا وكذا لو خرج واشتغل
 بطلب دابة لسبل عليها المتاع ولم يجد او كانت اليمين في جوف الليل ولم
 يمكنه ان يخرج حتى اصبح او كانت الامتعة له فخرج وهو سبل الامتعة
 نفسه ولم يملكه ان يستلكرى دوابا فلم يستلكر لا تحت في جميع ذلك وهذا
 اذا نقل الامتعة بنفسه فاسفل الناس فان نقل لا يسفل يكون جائزا
 قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية وقال من
 يذبح خاتمة ياشترى فخرج نفسه على قصد ان لا يعود لا تحت في نفسه وان
 خرج على قصد ان يعود يكون جائزا اذا قال لا امراته ان
 سلب هذه الدار فانت طال الوقت اليمين في الليل فهي معدومة
 ان يصح لا تخاف الخروج في الليل فاعتدت عاجز **باب**
 حلف ان لا يسكن هذا المصحر فخرج بنفسه وترك امله ومتاعه فيه
 لا تحت وان داس اليمين على سكني القرية اختلفوا فيه قال
 بعضهم العربية بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة المصحر وهو
 الصحيح ذلك للرخي رحمه الله في مختصره والسكك والمحلة بمنزلة
 الدار **باب** حلف ان لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على ان
 يسكنه في دار منها **باب** حلف وقال اندل من دية مني فخرج

بأمله ومتاعه عاد وسكن كان جائزا وكذلك
 فعل تمتد لا سطل اليمين في البر ولو حلف الرمن امسال
 اذ لم يرد دية ياشترى فامراته كذا يسكن الا يوما من بقية السنة
 او حلف ان لا يسكن هذه الدار شهر فاسكن ساعة اختلفوا فيه قال
 بعضهم لا يسكن في الدار ولا يسكن في الدار الا يسكن يوما
 او قال لا يسكن في الدار ولا يسكن في الدار الا يسكن يوما
 او قال لا يسكن في الدار ولا يسكن في الدار الا يسكن يوما

بعضهم لا تحت ما لم يسكن كل الشهر وقال بعضهم تحت ذكر
 الجامع البير وذكروا في المسعى انه اذا حلف ان لا يسكن الرقة شهرا
 فتسكن ساعة كان جائزا ولو قال لا اقيم بالرقة شهرا لا تحت ما لم
 نقيم جميع الشهر ولو قال ان لم اخرج من هذه الدار او قال
 ان لم اذهب ونوي غير الذهاب وعين الخروج ولم يرد السكك فسلن
 فيها لا تحت اذا لم يرد الفور وان نوي بذلك السكك يعني لا يسكن
 فسكن بعد اليمين تحت ولذا لو نوي بالخروج ونوي الفور اودل الدليل
 على الفور ولم يخرج على الفور تحت في يمينه ولذا لو قال بالفارسية الراز
 خانه بروم سلن بعد اليمين تحت اذا نوي ولو قال **باب** ان سلب هذه
 الدار حلا اسد وروندة تغلي حجه فهو على الايمان للاضافة والربا اذ ا
 انتقل بأمله ومتاعه من ساعته ثم جازا ابر او ضيفا لا تحت لانه اسماه
 عن اليمين **باب** حلف ان لا يسكن فلانا قبل الحالف وهو مسافر
 منزل فلان فسكن يوما او يومين لا تحت ولا يكون مسافرا فلان حين يسكن
 معه في منزله خمسة عشر يوما وهو لا يحلف لا يسكن اللونه فترها
 مسافرا ونوي الاقامة لها اربعة عشر يوما لا تحت ويكون المير على
 المنازل التي الها الماوى ومنها الاهل والعيال ان السكك عاده
 يكون في الماوى ولو حلف ان لا يسكن فلانا فدخل فلان دار الحالف
 غصبا فقام الحالف معه تحت علم الحالف بذلك اولم يعلم وان
 خرج باهله واخذ في النقلة حين نزل الغاصب لا تحت ولو
 مسافر الحالف فسلن فلان مع اهل الحالف قال ابو حنيفة رحمه
 الله يكون جائزا وقال **باب** ابو يوسف رحمه الله لا تحت

بعضهم لا تحت ما لم يسكن كل الشهر وقال بعضهم تحت ذكر
 الجامع البير وذكروا في المسعى انه اذا حلف ان لا يسكن الرقة شهرا
 فتسكن ساعة كان جائزا ولو قال لا اقيم بالرقة شهرا لا تحت ما لم
 نقيم جميع الشهر ولو قال ان لم اخرج من هذه الدار او قال
 ان لم اذهب ونوي غير الذهاب وعين الخروج ولم يرد السكك فسلن
 فيها لا تحت اذا لم يرد الفور وان نوي بذلك السكك يعني لا يسكن
 فسكن بعد اليمين تحت ولذا لو نوي بالخروج ونوي الفور اودل الدليل
 على الفور ولم يخرج على الفور تحت في يمينه ولذا لو قال بالفارسية الراز
 خانه بروم سلن بعد اليمين تحت اذا نوي ولو قال **باب** ان سلب هذه
 الدار حلا اسد وروندة تغلي حجه فهو على الايمان للاضافة والربا اذ ا
 انتقل بأمله ومتاعه من ساعته ثم جازا ابر او ضيفا لا تحت لانه اسماه
 عن اليمين **باب** حلف ان لا يسكن فلانا قبل الحالف وهو مسافر
 منزل فلان فسكن يوما او يومين لا تحت ولا يكون مسافرا فلان حين يسكن
 معه في منزله خمسة عشر يوما وهو لا يحلف لا يسكن اللونه فترها
 مسافرا ونوي الاقامة لها اربعة عشر يوما لا تحت ويكون المير على
 المنازل التي الها الماوى ومنها الاهل والعيال ان السكك عاده
 يكون في الماوى ولو حلف ان لا يسكن فلانا فدخل فلان دار الحالف
 غصبا فقام الحالف معه تحت علم الحالف بذلك اولم يعلم وان
 خرج باهله واخذ في النقلة حين نزل الغاصب لا تحت ولو
 مسافر الحالف فسلن فلان مع اهل الحالف قال ابو حنيفة رحمه
 الله يكون جائزا وقال **باب** ابو يوسف رحمه الله لا تحت

ولو الجبار ذكره بالصدر البهيمد ولو كسوف العبد باللسن وعين لموعده وورثه ميتا
 ولو الجبار ذكره بالصدر البهيمد ولو كسوف العبد باللسن وعين لموعده وورثه ميتا

وعليه الفتوى وذلك في المسعى لو خرج المحلوف عليه مسيره بلب
 او اكثر وسكن الحالف مع المحلوف عليه لا تحت في قول ابو يوسف
 رحمه الله وان كان اقل من ذلك تحت **رجل** قال ابو اسيب
 بن سهر درياشرفا مراته كذا فاصابته الحمي وعجز عن الخروج
 حتى اصبح ما لو تحت في بيته لانه يمكنه ان يستاجر من ينقله
 عن البلد **رجل** حلف ان لا يكون من اكره فلان وهو من اكره او
 حلف ان لا يكون مرثا فلان وارض فلان في يده وفلان غايب لا يمكنه
 ان ينقض ما بينهما من المزارعه تحت لان شرط الحث لونه من اكره
 فلان وقد وجد ولو لم يكن رب الارض عاسا فخرج الي رب الارض
 من ساعته وباقضه لا تحت لان هذا القدر يسدني عن المنزل وهو
 لو حلف ان لا يسكن هذه الدار فقام الي طلب المفتاح فادام مستغلا
 بذلك لا تحت وان طال كذلك فهذا لا يستغل بعمل اخر غير طلب
 صاحب الارض تحت لانه غير معذور ولو منع اسان عن الخروج
 الي رب الارض لا تحت لان شرط الحث ان لا يكون مرثا فلان وذلك
 لا يوجد مع المنع حتى لو قال ان لم اترك مزارعه فمعه اسان عن الخروج
 الي رب الارض كان حاشا عند بعض المشايخ رحمه الله **رجل**
 هو ساكن مع غيره في دار حلف ان لا يسكن معه في الدار
 فوجب المتاع من غيره او ادعه او اعانه وخرج نفسه وليس
 من رايه العود لا تحت في بيته ولو خرج من ساعته قال نوبت
 الخروج مسعى لا تحت في بيته وان مكث في الدار بعد المنع
 ساعه ثم قال اردت الخروج مسعى اصدق فقالا انه

احد

ذكره

ولو الجبار ذكره بالصدر البهيمد ولو كسوف العبد باللسن وعين لموعده وورثه ميتا
 ولو الجبار ذكره بالصدر البهيمد ولو كسوف العبد باللسن وعين لموعده وورثه ميتا

ولو الجبار ذكره بالصدر البهيمد ولو كسوف العبد باللسن وعين لموعده وورثه ميتا
 ولو الجبار ذكره بالصدر البهيمد ولو كسوف العبد باللسن وعين لموعده وورثه ميتا

لما مكث بعد الميزا حاشا فلا يصدق في ابطال الحث
رجل حلف ان لا يبيت الليله في هذا المنزل فخرج بنفسه وباب
 خارج المنزل واهله ومثاعه في المنزل لا تحت في بيته وهذه الميزا يكون
 على نفسه لا على المانع حلف ان لا يسكن على سطح هذا البيت وعلى
 هذا السطح الذي حلف عليه غرفه فارض الغرفه سطح البيت لا تحت ان
 يات عليه ولو حلف ان لا يسكن على سطح فبات على هذا لا تحت في بيته
 ولو حلف ان لا يسكن فلانا والحالف في دار مع عماله واهله وله دار اخر
 تحت هذه الدار فمعا غلانه ودوابه ومطبخه وبعض حراسه فسلها
 المحلوف عليه وعلى الدار من بابك واحد منها باب الى الطريق لا تحت
 الحالف حلف ان لا يسكن فلانا فجا المحلوف عليه ونزل في داره غصبا
 فقام الحالف معه تحت فان خرج باهله واخذ في النقلة حينئذ
 الفاصب لم تحت وان سلك معه تحت علم اوله يعلم **رجل** كان
 مساكنا مع رجل فحلف ان لا يسكنه شهرا لدا مسانه ساعه في ذلك
 الشهر تحت لان المسانه مما لا تمتد **رجل** حلف ان لا يسكن
 فلانا ولم ينوشيا فساكنه في دار واحد كل واحد منهما في مقصور
 على حده لا تحت وانما يحصو المساكين اذ اسلنا بيتا واحدا
 او دارا واحد منهما في بيت منها متاعه واهله وثقله ان كان
 له اهل واما اذا كان في الدار مقاصير وكل مقصور مسكن
 على حده لا تحت واهل البادية اذا جمعته خيمه فاطميه كدار
 واحدة وان تفرقت الخيام لا تحت وان تقاربتا وان نوى بالمسالكه
 ان سلكن هذا في مقصور وهذا في مقصور حث لانه نوى بالمسالكه

ولو الجبار ذكره بالصدر البهيمد ولو كسوف العبد باللسن وعين لموعده وورثه ميتا
 ولو الجبار ذكره بالصدر البهيمد ولو كسوف العبد باللسن وعين لموعده وورثه ميتا

ولو الجبار ذكره بالصدر البهيمد ولو كسوف العبد باللسن وعين لموعده وورثه ميتا
 ولو الجبار ذكره بالصدر البهيمد ولو كسوف العبد باللسن وعين لموعده وورثه ميتا

ولو الجبار ذكره بالصدر البهيمد ولو كسوف العبد باللسن وعين لموعده وورثه ميتا
 ولو الجبار ذكره بالصدر البهيمد ولو كسوف العبد باللسن وعين لموعده وورثه ميتا

النافضة وعن ابي يوسف رحمه الله هذا اذا كانت الدار
بحودار الوليد بالكوفة ودار نوح بخار الان هذه الدار
بمنزله المجله فاما اذا لم يكن هذه الصفه تحت من غير نيه سوا
كانت الدار مشتمله على البيوت او على المقاصير ولو حلف
ان لا يساكن فلانا فساكنه في منصوره واحد او في بيت
واحد من غير اهل ومتاع لا يحس عدوا ولو حلف ان لا يسكن
فلانا في دار وسمى دارا بعينها فاقسم ما وصيرنا بهما حايطا
ومع كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طايقه والاخر
في طايقه حنت الحالف لان قبل البناء لو سكن كل واحد منهما
في طايقه كان حانتا وكذلك بعد البناء ولو حلف
ان لا يسكن فلانا في دار وسمى دار بعينها ولم ينو فساكنه
في دار قد سمت وضرب بينهما حايطا لا تحت لان الميزان اذا
عقدت على دار بعينها بعد زوال البناء بعد العترة القسيه
اولي واماني غير المعين لا يحس بدخول دارا لبا فيها ولذلك
رجل قال ان لم اسافر سقرا طويلا فسلانه طالق فان بوي
ثلاثة ايام او اكثر هو على ما بوي وان لم ينو شيئا قال محمد رحمه
هو على سفر شهيد **رجل** قال والله لا اكون في منزل فلان
عند فهو على ساعه من الغد ولو قال والله لا اكون في منزل
فلان غدا فهو على ساعه من الغد ولو قال والله لا اسكن
في منزل فلان غدا فهو باطل الا ان سوى الله الحاسبه
وكذا لو قال بعد ما مضى اكثر الليل لا اسكن الله

في

الحلف على ما يشاء من غير ان يشترط
في الحلف ان يشترط في الحلف ان يشترط
في الحلف ان يشترط في الحلف ان يشترط

في هذه الدار فهو باطل **رجل** حرج في سفر ومعه اخذ
وهو يريد موضعاً قد سماه لحلف ان لا يصحب هذا في غير هذا
السفر فلما سار بعض الطريق بداهما فعادا الى مكان اخذ
سوي السفر الذي اراده قال ابو يوسف رحمه الله لا يحسب
في يمينه لانه على السفر الاول **رجل** حلف ان لا يمشي اليوم
الا ه ميلا فخرج من منزله ومشى ميلا ثم انصرف الى منزله
رجل قال والله لا اصاحب فلانا فان كان الحالف يسير في
قطار واحد فهو مصاحب وان كان احدهما في اوله والاخر
في اخره وكذا اذا كانا في سفينه هذا في باب وهذا في
باب ولكل واحد منهما طعام على حده لان دخولهما وخروجهما
واحد ولو قال والله لا ارافق فلانا قال ابو يوسف
رحمه الله ان كان طعامهما واحد في مكان وهو يسير في
الجماعه كانت مرافقه وان كانا في سفينه وطعامهما ليس بجمع
لا ياكلون على خوان واحد لم يكن مرافقه وقال محمد رحمه الله
اذا حلف ان لا يرافقه فخرج في سفر فان كانا في حبل اوله
كريمهما واحد وقطارهما واحد فهو مرافق وان كانا كرمهما
مختلفا لم يكن مرافقا وان كان يسيرهما واحدا

مسألة
في الرلوبي

قطار واحد عليه قطار قال
محمد رحمه الله ان يكون صاحب
واحد فانا

اد

و لو حلف ان لا يركب دابة ولم يركب دابة فله على ان الصدق بما ذكره في اية بلوغه المصدق
 بما كان صدق اياهم اسراعا فركبوه اخره لزمه الصدق بما ذكره ثم تلاه في سورة النور حلف العلقين

رجل حلف ان لا يركب دابة ولم ينوسا فركب حمارا او فرسا او بردونا
 او بغلا كان حائتا وان ركب غيرها نحو البعير وغيره لا تحت استحيانا
 الا ان سوي فان نوي الخيل وحده لا بد من في القضا اذا كانت الميز
 بطلاق او عتاق وان حلف ان لا يركب ولم يركب دابة ونوي الخيل وحده لا
 يدين اصلا ولو حلف ان لا يركب بردونا فركب فرسا لان الفرس اسم للفرس
 والبردون للبعير وهذا اذا كانت الميز بالعريه فان حلف بالعريه
 اسب بكونه لشئيد حنت على كل حال ولو حلف لا يركب دابة
 فركب على الدابة سرجا لا تحت وان حلف لا يركب او لا يركب مركبا
 فركب سبعة او محملا او دابة كان حائتا لان المركب اسم للمركب
 عاده والسفينه يركب عليها في البحر عاده ولو حلف لا يركب هذا
 السرج فزاد فيه او نقصه فركب حنت لانه عند الميز على المعين
 ولا سطل الميز يتبدل للصفة وذكر في المسقي اذا حلف ليركب
 هذه الدابة اليوم فاوثق وحبس ولم يقدر على ركبها حتى مضى اليوم
 حنت قال وليس هذا القول موافق لاشكر هذه الدار

لا يركب فرسا او برودنا
 ما عدا ولا يركب

ولو ركب اديا سعي اهل
 بلون حائتا لانه يركب عاده

فصل

في الكلام والفراة

رجل قال لا يركب دابة فركب دابة فله على ان الصدق بما ذكره في اية بلوغه المصدق
 بما كان صدق اياهم اسراعا فركبوه اخره لزمه الصدق بما ذكره ثم تلاه في سورة النور حلف العلقين

قالوا يا رجل
 انما هو كالمركب
 انما هو كالمركب
 انما هو كالمركب

وعدم الجزاء على الشرط وان كان ذلك في موضع مردونه يعلق
 الحرام كلام كل واحد على الافراد بطلاق كلام احدهما قال السمع
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله في عرفنا تحت كلام احدهما
 ولو قال والله لا اكلم فلانا ولا فلانا او قال لا اكلم
 هذا وهذا وكلم احدهما لا تحت فان نوي ان يحبس كلام احدهما
 فهو حائت على ما نوي ولو قال والله لا اكلم هذين الرجلين
 او قال بالفارسية يا ابن دوتن سمح لمولاي لا تحت كلام احدهما
 فان نوي ان يحبس كلام احدهما فالوا لا يصح بفسه قال
 رضى الله عنه وبلغني ان يصح لان المسقي يذكر وراوده الوا
 فان نوي ذلك وفيه تغليظ على نفسه يصح ولو قال
 كلام فلان وفلان على حرام فكلم احدهما روى الحسن عن ابي
 حمزة رحمه الله تحت وهذه الرواية توافق قول من يقول
 اذا قال والله لا اكلم فلانا ولا فلانا فكلم احدهما تحت
 لان قوله كلام فلان وفلان على حرام بمنزلة قوله والله لا
 اكلم فلانا ولا فلانا والمختار للمعنى انه لا تحت ثم الا ان سوي ذلك
 ولو قال والله لا اكلم الفقرا والمساكين او قال لا اكلم
 الرجال فكلم احدهم تحت لان الجمع العرب صرف ال
 الجنس ولو قال رجالا او سالا لا تحت ما لم يكلم بلالان الجمع
 المنكر صرف الى التثنية ولو قال كلام هؤلاء العوام او كلام
 اهل بغداد على حرام وكلم واحد منهم حنت ولو قال
 والله لا اكلم اخوه فلان وفلان اخ واحد وكلمه فان كان

و لو حلف ان لا يركب دابة ولم يركب دابة فله على ان الصدق بما ذكره في اية بلوغه المصدق
 بما كان صدق اياهم اسراعا فركبوه اخره لزمه الصدق بما ذكره ثم تلاه في سورة النور حلف العلقين

قالوا يا رجل
 انما هو كالمركب
 انما هو كالمركب
 انما هو كالمركب

الحالف يعلم ذلك حنت لانه ذل الجمع واراد الواحد وان لم يعلم
 الحنت لانه لم يرد الواحد وهو كما لو حلف ان لا ياكل من هذا
 هذا الخراب ثلاثة اذغفه وليس فيه الارغيف واحد وهو لا يعلم
 ولو قال والله لا اكل فلانا يوما ويوما فهو كقوله يومين يعني
 اليومين بمعنى اليومين ولو قال يوما ويومين هو كقوله والله لا اكل
 فلانا يوما بل لانه ايام وفارسيته سخن يوم بافلان بل رود وودود
 ولو قال والله لا اكل فلانا يوما ولا يومين تنقصي اليمين يعني
 اليومين وفارسيته سخن نلوم بافلان تاك رفر تاد وروز ولو قال
 والله لا اكل اليوم وغدا وبعد غد فهو له وله والله لا اكل
 لانه ايام يدخل فيه الليالي ولو قال والله لا اكل اليوم ولا
 غدا ولا بعد غد كان له ان يكلمه بالليالي لانه لما افرد
 كل يوم سعي على حده صار كل يوم منفيا سعي على حده فلا
 يدخل فيه الليل ولو قال والله لا اكل كل يوم من ايام
 هذه الجمعية بكلمه في تلك الجمعية لئلا او نهارا من واحد
 حنت ولو قال والله لا اكل في كل يوم من ايام هذه الجمعية
 لا تحت حتى يكلمه في كل يوم ولو ترك كلامه يوما واحدا
 لا تحت وان كلمه في كل يوم لا تحت الامر واحد وله ان يكلمه
 في الليالي وهو ما قال انت على كظهر ابي كل يوم لا تقربها
 لئلا لا ينهارا حتى يفر واذ كفر مره بطل الظهار ولو قال
 انت على كظهر ابي كل يوم كان له ان يفرها في الليل ويخون مظامرا في كل يوم
 بظهار حديد حلف ان لا يعلم فلانا فاعلم الحافظ وقال ما حاط اضع

حلف ان لا يعلم فلانا فاعلم الحافظ وقال ما حاط اضع
 حلف ان لا يعلم فلانا فاعلم الحافظ وقال ما حاط اضع
 حلف ان لا يعلم فلانا فاعلم الحافظ وقال ما حاط اضع

حلف ان لا يعلم فلانا فاعلم الحافظ وقال ما حاط اضع
 حلف ان لا يعلم فلانا فاعلم الحافظ وقال ما حاط اضع

حلف ان لا يعلم فلانا فاعلم الحافظ وقال ما حاط اضع
 حلف ان لا يعلم فلانا فاعلم الحافظ وقال ما حاط اضع

لذا ولا يصنع لذا او قال تدان ذافانه لا تحت وان كان قصد اسلم ولا
 لذا ذل الناطقي رحمه الله في الواعيات وروي ان عبد الرحمن بن عوف
 بعد ما حلف ان لا يكلم عثمان رضي الله عنه كان يعمل كذا
رجل حلف ان لا يكلم صدق فلان او زوجه فلان او ابن
 فلان او نحوهم من يضاف لا يحل للملك فزوج فلان بعد
 اليمين او ولد له ولد بعد اليمين فكلمه الحالف لا يحل
 وان كلم امراه ابنا فلان بعد اليمين او كلم رجلا عاده
 فلان بعد مئنه لا تحت الحالف في قول ابى حنيفة والي تو
 رحمه الله عليهما وان كان الحالف قال في يمينه زوجه فلان
 هذه او صدق فلان هذا وكلم بعد زوال الزوجيه
 والصدقة حنت في قولهم حلف لا يكلم عبد فلان او لا
 يرب ذاب فلان او لا يلبس ثياب فلان فهو على اللاب ما ذكر
 في ظاهر الروايه اذا **كلم** فلانا من عبيد العشر حنت
 ولذا الدواب والثياب وان **كلم** ابن ميسر لا تحت وكا بد من
 الجمع ولو حلف لا يكلم اخوه فلان او بني فلان لا تحت
 ما لم يكلم الكل حلف ان يكلم فلانا ففترع الباب فقال
 الحالف كيسا او قال كيسا اين او قال كيسا ان قال بعصم
 في الوجوه كلها او قال بعضهم لا تحت الا ان يقول
 كبر تو هو المختار لانه خاطبه بخلاف ما تقدم ولو دعاه الحالف
 وهو نائم وابتقطه حنت وان لم يستيقظ بدعائه وسه
 روايتان ذل من الامه السرخسي رحمه الله انه

حلف ان لا يكلم فلانا فاعلم الحافظ وقال ما حاط اضع
 حلف ان لا يكلم فلانا فاعلم الحافظ وقال ما حاط اضع

حلف ان لا يكلم فلانا فاعلم الحافظ وقال ما حاط اضع
 حلف ان لا يكلم فلانا فاعلم الحافظ وقال ما حاط اضع

تحت وقال غيره تحت وان لم يستيقظ وصل هذا قول ابي حنيفة
 لان عنده النائم كالمتنبه ولو مر الحالف على قوم منهم المحلوف
 عليه سلم الحالف عليهم تحت وان لم يسمع المحلوف عليه الا ان يقصد
 باسم غير المحلوف عليه ولو قرأ الحالف كتابا على المحلوف عليه والمحلوف
 عليه بك ان قصد الحالف املا المحلوف عليه فالوا الحالف عليه
 الحنث ولو ام الحالف قوما فيهم المحلوف عليه وسلم في اخر الصلاة
 لا تحت بالسلامة الاولى والثانية وهو المختار لان هذا لا يعد
 كلاما في العرف هذا اذا كان الحالف اماما اما اذا كان
 موقفا فالوا لا تحت في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما
 لان عندهما سلام الامام لا يخرج الموتر عن الصلاة ولو كان المحلوف
 عليه اماما والحالف مقديا فتفتح على الامام لا تحت في يمينه
 ولو علمه القرآن في غير الصلاة تحت في عرفهم **شئ** من
 المحلوف عليه اسنانا فارد الحالف ان يمنعه فله قال الحالف
 مك مد له منه فسك لا تحت الحالف لان هذا القدر
 غير مفهوم فلا يكون كلاما وهذا الخلاف المصلي اذا
 قال ذلك في صلاته بسدت صلاته **س** المحلوف عليه
 اب الحالف فقال الحالف لا بك انت حب **رجل**
 قال لامرأه ان شكوت مني الى اخيك فانت طالو محبا اخوها
 وعند صاحبها لا يعقل فقلت يا صبي ان زوجي فعل بك كذا
 وكذا حتى سمع اخوها لا يطلق لانها خا طبت الصبي دون
 الاخ وهو اسلم الحايط سوا ولو قال **ك** ان سلور من يدى

لو كان
 لا يعلم
 لا يعلم

ومنه
 كذا

لا يشاء الصلاة
 مطلق الكلام
 كذا

اخذ
 كذا
 كذا

اخيك والمسلة محالها فالوا هذا اشد من الاول يعني يخاف
 عليه الحنث والظاهر انه لا تحت لان المراد من السكاسة
 بين يديه في العرف السكاسة اليه **رجل** قال لامراته
 وقد كلمته في انسان ان اعدت علي ذكرك فانت طالو
 فقلت لا اعيد عليك ذكر فلان او قال لما نهيتني عن ذكر
 فلان لا اذكر فلانا لا يطلق لان هذا القدر يستثنى عن اليمين
 ولو قال **ك** لم نهيتني عن ذكر فلان طلقت لايها ممنوعه
 عن هذا القدر عاده **رجل** حلف ان لا يلبس نسالة رجل
 عن شئ فحول راسه بالكذب لا تحت ما لم يكلم به فلو
 ذكرنا فسل هذا ان جواب السائل قد يكون بحمل الرأس والاسنان
 ووجه الفرق بين هذا وبين ما تقدم ان فيما تقدم وضع في السؤال
 عن المسلة والسؤال عن المسلة طلب العالم والاعلام كما يكون
 باللسان يكون بالاشارة اما الاشارة لا يكون كلاما
 حلف ان لا يلبس فلانا فباداه من مكان بعيد بحيث لو
 اصغى اليه اذنه لا يسمع لا تحت ولو كان تحت لو اصغى اليه
 اذنه لسمع الا انه لم يسمع لانه كان اضع او كان مسعلا
 يعمل تحت وان لبس اليه او ارسل اليه لا تحت ولو قال لا اقول فلان كذا
 ولذا اكتب اليه بذلك او ارسلت به اليه رسولا حب ولو قال
 لا اكلم فلانا بهذا لا تحت بالكتاب والرسالة **رجل**
 قال لا اكلم فلانا فرسا او سريرا او عاحلا فذاك على اقل
 من شهر في قول ابي حنيفة رحمه الله ولو قال لا اكلمه

ولو كان لا امرأته ان لم تسكن
 فانت طالو محالها
 لا يعلم

فلو كان لا امرأته ان لم تسكن
 فانت طالو محالها
 لا يعلم

ملأ أو طويلا أن نوي شيئا فهو على ما نوي وإن لم ينو شيئا فهو
على سهر و يوم ولو حلف لا أكل فلانا أمانة هذه
قال أبو يوسف هو على بلانه أيام ولو قال لا أكله
أمانة فهو على العمر ولو قال لا أكله للأمان فهو على عشر
أمان في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحبنا على سبعة أمان
ولو قال أمانة فهو على بلانه أمان عند الكل في طاهر الرواية
ولو قال لا أكل يوم ما بعد الأمان عن محمد رحمه الله أن كلمة
في سبعة أيام لا تجزئ وبعد السبعة تجزئ ولو قال شهرا
بعد شهر فهو على شهرين ولو قال شهرا بعد هذا الشهر قال
محمد رحمه الله له أن كلمة في هذا الشهر واليمين على الشهر الذي
يلوّن بعد هذا الشهر ولو قال لا أكله جمعة ولأنه له فهو
على أيام الجمعة ولو قال جمعتين فهو على أيام الجمعة
وإن قال ثلاث جمع فعليه أن يسجل أحد وعشرين يوما من يوم
حلف وإن نوى الجمعة خاصة لا بد من القضاء ولو حلف
لا أكله نصفه عشر يوما فهو على بلانه عشر إلى سبع عشرة
ولو حلف لا سقم فلانا إلى كذا أن نوي سبعا من الأوقات
من الواحد إلى العشر من الساعات أو من الأيام أو من الشهور أو من
السنين فهو على ما نوى لأن كذا اسم عدد مجهول من الواحد
إلى العشر وإن لم ينو سبعا صرف إلى يوم واحد لأن الأقل ساعات إلا
أن ما دون اليوم لا يملن ضبطا فانصرف إلى اليوم ولو قال لا أكله
إلى كذا كذا أن نوي سبعا من الساعات أو من الشهور

دنی السفر
الملك قوس
من سنة لا علمه
سنة الهجرون

فما طالع يعرف بالبر
ان كل من قبل ان يكتب

ان کلمہ کا
کلمہ

541

لها بالسب قال الرجل ان لمت ابن زيد فامراه طالق
وقال رجل اخر ان كلمت ابن عمي وفقيده حرد فكلمها هذا الابن
حتنا جميعا **جواب** حلف ان لا سكر فقرأ القرآن في الصلاة
او كبر او سجد او سحر ان كان الممن بالعمه العرسه لا تحت وان
فوا حارج الصلاة او سكر او سجد او سحر او دعا تحت وان كان
الممن بالفارسه لا تحت في الصلاة ولا في غير الصلاة **جواب**
قال والله لا اكلم فلانا يوما قال والله لا اكلم فلانا
سهرام قال والله لا اكلم فلانا سنة وكله بعد ساعه
حت في الامان بالله وان كلمه غدا تحت في اليمينين وان كلمه
بعد شهر تحت في يمين واحد وان كلمه بعد سنة لا تحت ولا
شي عليه **جواب** قال والله لا اكلم فلانا اسبعم الله ان شاء الله
قال ابو يوسف يكون مسلسا ولا تحت ديانته **جواب** قال والله
لا اكلمك مادمت في هذه الدار فهو على ما دام ساكنا
فيها الا ان ينتقل والخلاف في الانتقال الذي سئل الممن ما قلنا
ولو قال والله لا اكلمك مادمت في بغداد فخرج بنفسه
لا سقى الممن ولو قال لا اكلمك تا برف برز من ساد
بوقع الملح في بلد اخرى فالممن يافيه الى ان يبع الملح في البلد
التي حلف فيها وان كانت بغداد وهذا اذا عني الخالف
عني الملح لا وقت وبوع الثلج **حلف** لا يكلم فلانا عامنا
هذا فالممن من حين حلف الى غيرة محرم لا على سنة كامله
من حين حلف **جواب** حلف ان لا يكلم صهره

فدخل على امراته تشاجر معها فبالت له الصهره مالك لا
تفعل هكذا فقال الزوج حوش مي ارم ويوس مي ارم ثم قال لم ارد
به جواب القهقهة وانما عنيت امراتي قال فهو مصدق لانه ليس في كلامه
ما يجعله جوابا قال رضي الله عنه وينبغي ان لا يصدق قضا لان هذا
الكلام على وجه الجواب عرفا **حلف** ان لا يكلم امراته
فدخل داره وليس فيها غيرها فقال من وضع هذا تحت لانه حين استقم
وليس معها غيرها فقد كلمها ولو كان معها غيرها لا تحت ولو
قال ليت شعري من وضع هذا لا تحت لانه استقم نفسه جماعة
كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا
فامراته طالق ثم تكلم الخالف طلقت امراته لان كلمه من التعميم
والخالف لم يخرج نفسه عن الممن فحتت لما لو قال ان دخل هذه
الدار احد فامراتي طالق ثم دخل الخالف تحت ان احد يلزم والخالف
لم يصرمعرفه سقى د اخلا فيها لخلاف ما لو قال ان دخل داري
احد فامراتي طالق فدخل الخالف لا تحت لانه صار معرفه
باضافه الدار الى نفسه فلا يدخل تحت النكح **جواب**
حلف ان لا يكلم فلانا فممن يقوم فيهم المحلوف عليه قال السلام
عليكم الا واحد او قال عني المحلوف عليه ومن في القضا **جواب**
قال في بعض الشهور لا اكل فلانا سهرام هو على عدد الايام الى مثل تلك
الساعة التي حلف يدخل فيه الليل والنهار ولذا الوفاك في بعض
النهار لا يحله بل يوم وان كانت اليمين في الليل ترك كلامه من تلك
الساعة الى ان يعرب الشمس من اليوم التالي ولو قال في بعض النهار

لا يكلمه يوما فانه يترك الكلام الى مثل تلك الساعه التي حلف من
 الغد وكذا اذا حلف في خلال الليل لا يكلمه ليله فهو على هذا ولو قال
 في بعض اليوم والله لا اكلمه اليوم فهو على باقي اليوم ولو حلف لئلا
 ان لا يكلمه هذا اليوم فانه حثت باللام في تلك اليله الى ان يغيب الشمس
 من الغد وعن محمد رحمه الله انه باطل **رجل** قال والله لا اكلمك
 شهرا الا يوما او شهرا الا يوما او شهرا عروم في الغد فله ان يختار اي
 يوم شام من الشهر فان قال **شهر** الا نقصان يوم فهو على سبعة وعشرين
 يوما وهو مخالف للاول **رجل** قال للرجل والله لا اكلمك ساء او
 قال اذ لك شيئا فكتب اليه حثت ولو قال لا اذ لك شيئا قال رحمه الله
 هذا عندى على المواجهه **رجل** حلف ان يكلم فلانا الى الموسم
 قال محمد رحمه الله بكلمه اذا اصبح يوم المحر وقال ابو يوسف بكلمه
 اذا زالت الشمس من يوم عرفه **مسائل** في القراءه
 والصلاه **رجل** حلف ان لا يقرأ القرآن فقرأ في الصلاه او في
 غيرها حثت وكذا لو حلف ان لا يركع ولا يسجد ففعل في الصلاه او في
 غيرها حث وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم ان يوى ما في
 سورة النمل حثت وان لم يوى ما في سورة النمل او يوى غيرها لا
 لحثه لان الناس يعرفون بسم الله الرحمن الرحيم للترك لا للقراءه
 وقراءتها لا على وجه قراءه القرآن جائزه وكذلك قراءه الفاتحه على وجه
 الشا والرداء ومساج العراق من اصحابنا رحمهم الله احساروا في صلاه
 الجنازه قراءه الفاتحه بعد المزمور الاول على وجه الساء والدعا
 ولو اراد هذا الحالف ان يصل يصل حلف الامام حتى لا يحث

سبق

سبق بركعه فتضاها حث وان اراد الوبر في غير رمضان يسغى ان لا
 يصدى عن لا يوتر في الحث ولو حلف ان لا يقرأ سورة من القرآن فقرأ في
 المصحف حتى اتى الى آخرها لا حثت في قوام ولو حلف ان لا يقرأ كتاب فلا حث
 فنظر في كتابه وفهرقا فيه حثت في قول محمد رحمه الله لحصول المقصود من
 القراءه وهو علم ما في الكتاب ولا حثت في قول ابي يوسف لعدم القراءه وعليه
 القوي ولو حلف ان لا يقرأ من كتاب فلا حث فقرأ سطر من كتاب
 ولا حثت ووصف السطر لا حثت لان ما هو المقصود لا يحصل بقراءه
 نصف السطر ولو قال ان قرأت كل سورة من القرآن فعلى ان تصدق
 بدوم قال محمد رحمه الله هذا على جميع القرآن

في مسائل الصلاه

مسألة قال لعبد ان صليت ركعتين فأتته بعد ركعتين لم تكلم لا يفتق
 ولو صلى ركعتين ثم تكلم بالاول **مسألة** قال لا حثت ان لم يصل
 الساعه فأتته طالق فقامت وشرعت في الصلاه ثم حاضت حث
 في سمنه وكذا لو قال لها ان لم يصري غدا فأتته طالق فسرعت
 في الصوم غدا وحاضت حث لوجود شرط الحث وهو عدم
 الصلاه والصوم وهو ما لو كانت لله على ان اصوم غدا وغدا يوم
 حيضها صح نذرهما ولو قال لله على ان اصوم يوم حيضتي لا يصح
مسألة حلف ان لا يوم بعد اشرع في الصلاه ونوى ان لا يوم
 احدا فجا قوم واقتدوا به حثت قضا لانه اهمهم وقصده ان لا
 يوم احدا اريد به وبير الله تعالى فاذا نوى ذلك لا حثت ديانته

ولو حلف لا يقرأ سورة
 منها حثت ولو حلف
 طولها لا حثت

ولا حثت بالسمه
 في سورة المل

في مجموع السوا لا حثت
 ما حثت السوا لا حثت
 ما حثت السوا لا حثت

في مجموع السوا لا حثت
 ما حثت السوا لا حثت
 ما حثت السوا لا حثت

الظهر

فصل

في المعرفة والروية

رَجُلٌ حَلَفَ أَنْ لَا يَعْرِفَ هَذَا الرَّجُلَ وَهُوَ يَعْرِفُهُ لَوَحِيهِ دُونَ
 اسْمِهِ لَا حَيْثُ لَا نَ مَعْرِفَةُ الرَّجُلِ لَا يَكُونُ دُونَ مَعْرِفَةِ الْأَسْمَاءِ رَوَى
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِرَجُلٍ هَلْ يَعْرِفُ فَلَا تَأْكُلْ بَعْدَ
 فَقَالَ هَلْ تَدْرِي اسْمَهُ قَالَ لَا قَالَ فَأَنْتَ لَا يَعْرِفُهُ فَإِنْ نَوِيَ مَعْرِفَهُ

[illegible][illegible]

الوجه فهو على ما نوى وان لم يكن لفلان اسم بان ولد الولد فرأى
الحجار الولد قبل ان يسمي ^{ولم يكن له} خلفه الحجار انه لا يعرف الولد فهو حانت
لانه يعرفه بوجهه ويعرف نسبه وليس له اسم فلا لشترط معرفه
الاسم **حلم** — ان لا ينظر الى وجه فلانه فنظر النهامي القباب او
راى عيسها من البعاب **قال** محمد رحمه الله لا يحب ما لم يكن الاكثر
من الوجه مكشوفاً **حلم** — ان لا ينظر الى فلان فراه خلف ستر
او زجاج تستبين وجهه من خلفها خت ولو نظرت في مرآه او ماء فرائ
وجهه لا تحت وقد مر من هذا في النباح في حرمة المصاهرة
رجل **قال** لعبد ان لقتك فلم اضربك فامراه طاق فدأى
العبد من قد رميل او على سطح يك لا يصل اليه لا تحت ان يمينه
مقيد بموضع الضرب **كانه** **قال** ان لقتك في موضع مكنت ضربه
فلم اضربك وهذا كما لو **قال** ان رايت فلانا فلم اعلمك به فعبدى
جر فراه مع هذا الرجل لا تحت ان يمينه مقيد بموضع الاعلام
فاذا راه معه لم يكن ذلك موضع الاعلام **وقالت** محمد رحمه الله
اذا كان بينه وبين فلان قد رميل او اكثر فلم يلقه **رجل**
قال ان رايت فلانا فامراته كذا فراه متما لفتنا ودغطى وجهه
حتت والرويه بعد الموت والرويه في الحياه سوا ولو خلف
ان لا ينظر الى فلان فنظر الى راسه او يده او رجله **قال** محمد رحمه الله
ان ينظر الى يده او رجله فلم يره وان راه وهو وانما الرويه
على الوجه والراس والبدن **وان** نظر الى اعل راسه فلم يره وان
راه وهو لا يعرفه **فقد راه** **ولو** **السان** ان رايت فلانا فامراته

[illegible]

لذا فراه مسحي يوب تستر منه الرأس والحسد حتى لصفه التوب حنت
وان نظر الى ظهره او اثر يده حنت ولذا لو نظر الى مقدمه فرأى
الصدر والنظر فقد راه وكذا لو رأى أكثر صدره ويطنه
فقد راه لان ذلك اثر البدن وان رأى سماء فلان منه يكون اقل
من النصف علم به ولو كساك الهمز على رونه امره فراه ما
تتبعه او متقبه حنت الا ان يعنى رويه وجهها مدر مما سبه
ومن الله تعالى **رجل** قال ان لم اكن راس فلانا على
حرام فامراه لزا فراه خلا باجنبيه قال ابو يوسف رحمه الله لا يكون
حاسا لان ذلك ليس محرام بل هو مكروه وكذا لو
حلف ان لا ينظر الى حرام فنظر الى وجه اجنبيه لا تحت
رجل قال لا ينظر الى وجهي او الى راسي لمطر في المراه او الى
الما مما سبه ومن الله تعالى قال ابو يوسف رحمه الله لا يكون حاسا
فان راسه غير ذلك مدر مما سبه ومن الله تعالى ولو قال
لا يطرن الى راسي اليوم فنظر في السمس فان راسه ذلك
فما سبه ومن الله تعالى

فِي الْيَمِينِ عَلَى الشِّتْرِ وَالْقَدَفِ

امم راه لایب لسم زوجها قال ان ستمی فانت طالق
ثم قال امراه لولدها الصغیر منه ای فلا تمعه قالوا ان قال
ذلک لشی کوهته من الولد لا تطلق وان قال لشی کوهته من الزوج
حنث لانها شتمه زوجها قال لا امراته ان شتمت امی

[illegible]

فان ذكر بانه منها برو كان عليه التوبه والاستغفار ان
كان دابا فيما قال وان لم يذل شيئا حثت **رجل** تشاجر
مع اخته واخيه فقال الرمن شمار المون حوامد لم تكلموا
في ذلك والامح انه يراد بهذا القهر والغلبه فلا تحت حتى
موت او موت الحالف وقد مر هذا في الطلاق **فصل**
في الضرب والقتل ونحو ذلك

هذا هو الوجه في قوله
فان ذكر بانه منها برو
كان عليه التوبه والاستغفار
ان كان دابا فيما قال
وان لم يذل شيئا حثت
رجل تشاجر مع اخته
واخيه فقال الرمن شمار
المون حوامد لم تكلموا
في ذلك والامح انه يراد
بهذا القهر والغلبه فلا
تحت حتى موت او موت
الحالف وقد مر هذا في
الطلاق

ذكر اسود

او ذل بيتها بسوفات كذا قال لها باب امد سلام عليك
فقال لا بل امد قالوا ان كانت الممر في موضع سيمون الساييل
سلام عليك حثت لانه صار كانه قال لها امد مكرريه وان كان
ذلك في موضع لا يعرفون هذا اللفظ شتما ولا ذكرا ليموت
لحت وفي دمارنا لا يعدون ذلك شتما **رجل** جرت المشاجره
بينه وبين امراته بسبب اخته فقال لها ان سببت اخي بين يدي
فانت طالق ثم دخل الزوج عليها فوجدها سا جرم مع اخته
فسيها سمع الزوج انها سبت اخته والمراه ترى زوجها طلقت
لانها سبت اخته بين يديه **رجل** حلف ان لا يقذف فلانا
فقال له ما ابن الزاسه حثت بينه هو المختار للصوري لان زمتنا
ودمارنا بعد هذا قد قاله ولو حلف ان لا يعذف احد
لا شتم احدا فشم ميتا او قد فميتا حثت **رجل**
قال لعده ان سمد فانت حرم قال لعده لا بارك الله
فيك لا يفتقر لان هذا دعا وليس بشتم **رجل** قال لامراه
ان سمي فانت طالق وان لعدي فانت طالق فلعده سمعوا
لان الزوج ميز بين اللعن وبين الشتم فبان احدهما غير الاخر
في زعمه ولو قال لامراته ان سمي فانت طالق فلعنته والوا
طلب **رجل** قال لامراته ان لم اصغك عند اخيك غدا
محل صم في الرسا فانت طالق قالوا اذا ذكر بانه من انواع
الصم والفوا حثت عند اخيها برانه لا يراد بهذا جميع الافعال
التيحه لان ذلك لا يصور فانما يقع على اقل الجمع وذلك بانه

فان ذكر

فان ذكر بانه منها برو كان عليه التوبه والاستغفار ان
كان دابا فيما قال وان لم يذل شيئا حثت **رجل** تشاجر
مع اخته واخيه فقال الرمن شمار المون حوامد لم تكلموا
في ذلك والامح انه يراد بهذا القهر والغلبه فلا تحت حتى
موت او موت الحالف وقد مر هذا في الطلاق **فصل**
في الضرب والقتل ونحو ذلك

رجل حلف ان لا يضرب عبيده فامر غيره فضربه المامور حثت
وكذا لو حلف لضرب عبيده فامر غيره فضربه المامور بر
الحالف فان نوى الحالف ان يذلي في نفسه دين في القضا ولا تحت
وان حلف على حر لا يضربه فامر غيره فضربه المامور لا تحت
الا ان يكون الحالف قاضيا او سلطانا لان القاضي مملك ضرب
الاحرار حدا وبغير اصرح امره وصار فعل المامور كعمله
والا في حق الولد سعى ان يكون بمنزله القاضي لانه مملك
ضربه تاديبا **رجل** حلف ان لا يضرب امراته ففصمها او عضها
او خنقها او مده شعرها فاوجعها حثت في سببها قالوا هذا
اذ لم يكن في الملاعبه وان كان في الملاعبه لا يحس وهو الصحيح
ولذا الواصا راسه براسها في الملاعبه فادماها لا تحت
ومل هذا اذا كانت الممر بالعربه فان كانت بالفارسيه
لا يحس في جميع ذلك والصحيح انه يكون جائزا اذا كان على وجه
الغضب وان تنف شعرها فكلموا فيه والصحيح انه يكون

اليوم بر في يمينه وبطل الطلاق **قال** ان كنت ضربت
 فلانا هدين السوطين الا في دار فلان فعبدني حرو قد صر به احد
 السوطين في دار فلان والاخر في غير دار فلان لا تحت ولو قال
 ان لم اكن ضربه هدين السوطين في دار فلان فعبدني حرو والمسلة
 بحالها تحت **قال** حلف لضرب امراته حتى يسلها او
 حتى يرفع منه وهو على اشد الضرب **قال** حلف لضرب
 علامه في كل حق وباطل ولم يوثق شيئا وهو على ان يصره كلما
 شك في حق او باطل ولا يكون منه على مور السكاه ما لم سودك
قال حلف لضرب فلانا الف مرة فهذا على ان يصره مرارا
 كثيرة ولو حلف لمسل فلانا الف مرة وهو على شدة القتل
قال لامرأة ان لم تضرب اليوم فانت طالق واراد ان
 يضربها فقال المراه ان سر عصوي عضول فعبدني حرو والحله
 في ذلك ان يبع المراه عبدها من سقتم يضربها الروح ضربا حيفا
 في اليوم فيبر الروح ويحل بمنزله المراه الى حرام يسري عبدها
 فلا تقرب العبد ولو ضربها الزوج بحسه من غير ان يضع يده
 عليها ولم يبع المراه عبدها لا يعبو العبد لانه لم يمس عضوه عضوها
 وانما يحتاج المراه الى هذه الحيله اذا قالت المراه ان صرني
 فعبدني حرو **قال** لامرأة كلما ضربته فانت طالق فضررها
 بكفه فوقعته الا صانع مفرقه طلق واحد لان الصرح حصل
 بالتلف فلم يسلر الصرب وان ضربها سده جميعا طلق سسر
 ودمرت المسلة في كتاب الطلاق **قال** حلف بالله ان

في كل حق وباطل ولم يوثق شيئا وهو على ان يصره كلما شك في حق او باطل ولا يكون منه على مور السكاه ما لم سودك
 حلف لضرب فلانا الف مرة فهذا على ان يصره مرارا كثيرة ولو حلف لمسل فلانا الف مرة وهو على شدة القتل
 قال لامرأة ان لم تضرب اليوم فانت طالق واراد ان يضربها فقال المراه ان سر عصوي عضول فعبدني حرو والحله في ذلك ان يبع المراه عبدها من سقتم يضربها الروح ضربا حيفا في اليوم فيبر الروح ويحل بمنزله المراه الى حرام يسري عبدها فلا تقرب العبد ولو ضربها الزوج بحسه من غير ان يضع يده عليها ولم يبع المراه عبدها لا يعبو العبد لانه لم يمس عضوه عضوها وانما يحتاج المراه الى هذه الحيله اذا قالت المراه ان صرني فعبدني حرو قال لامرأة كلما ضربته فانت طالق فضررها بكفه فوقعته الا صانع مفرقه طلق واحد لان الصرح حصل بالتلف فلم يسلر الصرب وان ضربها سده جميعا طلق سسر ودمرت المسلة في كتاب الطلاق

ضرب اسمه عشرين سوطا ليس له ان يكفر بيمينه ولا يضرب الا ان
 يحجز عن الضرب بموته او موتها ولا يكره يضربها بشمراخ فان
 حلف ان يضرب عبده عددا من السباط يصره بسوط
 له سبعين جاز اذا وقعت متفرقة وان كان فوق الساب حلف
 اولم **قال** حلف لضرب فلانا اليوم وفلان ميت ان علم بموته
 لم تحت وان لم يعلم فكذلك ولو كان حيا وب الحلف م ما
 لم تحت في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما وبحس في
 حلف في قول ابي يوسف رحمه الله **قال** حلف ان لا يسل
 فلانا بالكره فضره بالسواد ومات بالكره تحت في يمينه
 ويعتبر منه مكان الموت وزمانه لا مكان الجروح وزمانه
قال ضرب اسنانا ضربا وجيعا فقال المصروب الرمن سري
 وي بكم فامرانه كذا فمضى زمان ولم يجاز فلو اهدا لا تقع على الحياه
 المشرعه من القصاص والارش او العذر او نحوه وانما ساع
 للاستحاش باي وجه يكون فان نوى القود فهو على الفور وان لم ينو
 ذلك يكون مطلقا **قال** اشار اليه رجل فقال الرئيس
 مرا باوي برد فامرانه كذا فالواضع المخالط والموافق بعد
 اليمين **قال** حلف ان لا يعبد فلانا فحبسه لا تحت الا ان
 يبنو ذلك ولو قال ان لم اعبس فلان الا في اليوم حانعا
 فامراته لاذ حبسه فاسعه غيره في السجن لا تحت **قال** قال
 ان برمي ادخل دارك فلم اشتر لك حليا فاب طالق وتركته
 حتى دخل دار الناطي رحمه الله ان اشترى لها الحل على

في كل حق وباطل ولم يوثق شيئا وهو على ان يصره كلما شك في حق او باطل ولا يكون منه على مور السكاه ما لم سودك
 حلف لضرب فلانا الف مرة فهذا على ان يصره مرارا كثيرة ولو حلف لمسل فلانا الف مرة وهو على شدة القتل
 قال لامرأة ان لم تضرب اليوم فانت طالق واراد ان يضربها فقال المراه ان سر عصوي عضول فعبدني حرو والحله في ذلك ان يبع المراه عبدها من سقتم يضربها الروح ضربا حيفا في اليوم فيبر الروح ويحل بمنزله المراه الى حرام يسري عبدها فلا تقرب العبد ولو ضربها الزوج بحسه من غير ان يضع يده عليها ولم يبع المراه عبدها لا يعبو العبد لانه لم يمس عضوه عضوها وانما يحتاج المراه الى هذه الحيله اذا قالت المراه ان صرني فعبدني حرو قال لامرأة كلما ضربته فانت طالق فضررها بكفه فوقعته الا صانع مفرقه طلق واحد لان الصرح حصل بالتلف فلم يسلر الصرب وان ضربها سده جميعا طلق سسر ودمرت المسلة في كتاب الطلاق

الفور والاحت كالم — رضى الله عنه وهذا قول محمد
 رحمه الله اما على ابي يوسف رحمه الله لا يعتبر الفور وانما
 جعل هذه المسئلة على الاختلاف قياسا على مسالين ذكرها
 في النوادر احدهما اذا قال لعنه ان ربيت دانتك فلم
 اعطك دابتي فعبدى حر روى ابن سماعه عن محمد رحمه
 الله ان ربيت دابته يسقى ان يعطى دابة نفسه ساعته ولا عتق
 بل ان حرف الفاء للعقب بلا فصل والثانية **رجا** قال
 لمتة اذا استبان حملك لم اعتقك فامر ابي طالق روى هشام
 عن ابي يوسف رحمه الله عليهما ان الاستبانة تكون بالولادة
 ثم اليمين العتق ولا يكون على الفور قال رضى الله عنه
 انما ذكرنا هذا الخلاف ليعرف الجواب في جنس هذه
 المسائل وان لم يكن هذه المسئلة من جنس ما عدهم والله اعلم بالجواب

كتاب البيوع

البيوع انواع سبع الدين وهو السلم والاسصاع وسبع العبر
 وسبع المسعة وسبع الثمن بالثمن وهو الصر

باب السلم

هذا الباب مشتمل على فصلين احدهما في بيان ما ساعد
 به السلم وفيه بعض شرائط السلم والثاني ما يحور فيه السلم
 وما لا يجوز اما الاول — السلم يعقد بلفظه البيع والشرا

هذا السلم هو الذي يسمونه السلم في البيع والشرا وهو الذي يسمونه السلم في البيع والشرا وهو الذي يسمونه السلم في البيع والشرا

عند اجتماع شرائط السلم ولهذا الواع عدا بشوب موصوف
 الذمة الى اجل جاز ويكون ذلك بيعا في حق العبد حتى لا يشترط
 قبضه في المجلس بخلاف ما لو اسلم الدراهم في ثوب مشروط قبض
 الدراهم في المجلس وانما يظهر احكام السلم في الوب حتى لا يشترط
 فيه الاجل ولا يجوز بيع الثوب قبل قبضه والاجل شرط لحوال
 السلم عندنا وادناه شهر المختار ولا يبطل الاجل بموت
 رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى لو خد السلم من تركته
 حالا ومن شرائطه ان يكون موجودا من وقت العقد الى وقت
 العقد محل الاجل بلا انقطاع في البر والاعطاء ان لا يوجد
 في السوق الذي ساع فيه في ذلك المصرف لا يعتبر المصروف ولا يعتبر
 الوحد في السوب ولو استصنع فيما فيه تعامل بالخف وخو
 وضرب لذلك اجلا يصير سلماني قول ابي حنيفة رحمه الله حتى
 يشترط فيه شرائط السلم من بيان مكان الانفا وخو وان
 استصنع مما تعامل فيه كالتياب وضرب لذلك اجلا قال
 بعضهم هو على الخلاف ايضا وقال بعضهم ينقلب سلميا جازا عند
 الكل اذا استجمع شرائط السلم وهذا دليل على ان انعقاد
 السلم لا يختص بلفظه السلم وان اسلم في غير المنقطع لم يقع
 بعد حلول الاجل بخبر رب السلم ان شافخ السلم واخذ من
 المال وان شافخ السلم حتى يجر او انه وان اسلم في حنطة وقال
 سان وصفها بالفارسية كندم نك او قال كندم سكو او قال
 كندم سر جاز هو الصحيح لان هذه الالفاظ تدل بعضها

المسلمون في البيوع
 يصفون ما يبيعون
 اول الله بالبيع
 في الشرط

هذا السلم هو الذي يسمونه السلم في البيع والشرا وهو الذي يسمونه السلم في البيع والشرا وهو الذي يسمونه السلم في البيع والشرا

[illegible]

والرفعة ولم يذرك الوزن جاز وان ذكر الوزن ولم يذرك الطول
والعرض والرفعة لا يجوز وروي انه اذا بين الطول والعرض
ولم يذرك الوزن لا يجوز ايضا لانه يتباع وزنا ولو باع ثوب خي
سور خريدا سيد لا يجوز الا وزنا لانه لا ساع الا وزنا واذا
اسلم في الدين كعلا او وزنا جاز لانه بمكيل ولا بموزن
نضا فيجوز كيف ما كان اذا اسلم الدراهم في خنطه
والدراهم لم يكر عند فدخل بتمه واخرج الدراهم فان
تواري عن عمن المسلم اليه عند دخول البطل السلم
والا فلا لان المفسد افتراقهما قبل القبض والافتراق انما
يقع اذا تواري كل واحد منهما عن صاحبه المتعاقدان
عقد السلم او المتصارفان اذا سارا ميلا او اكثر قبل
القبض جاز ما لم يفترقا ولو ناما او نام احدهما ان كانا
جالسين لم يكن ذلك فرقة لتعذر الاحتراز عنه وان كانا
مصطحعين فهو فرقة **جاء** له على رجل عشرة دراهم
فاسلم الى المديون الدراهم التي له عليه وعسى دياره في
خنطه ففسد السلم في الكل عند ابي حنيفة رحمه الله ولذا
لو اسلم العشرة التي له عليه وعشرة اخرى من غير جنسها
ولو كانت من جنسها جاز في حصه البعد في موهوب
السلم اذا وهب المسلم منه من المسلم اليه كانت اقاله للسلم
ولزمه رد راس المال وكذا ان المسلم اليه عن نصف السلم
وقبل المسلم اليه بكموا فيه قال نصر رحمه الله بطل

ليس

و لواء اسم در اسم و دوازده فی
الضمان و قد علم درز احدی
دور الاخر لم یزغ عنی حصف
فانما لهما و کذا لواء اسم ما به
را من فاکو حصف و کوه حفر و امین
باسد عنی الی حصف حلافا لهما
سأ، علی ان الحلافا را من الحاصط
عنی الی حصف حلافا لهما به

۳

السلم في الصف وبقي في الصف ما لو اشترى شيئا فوفيت
 من البايع قبل القبض وصل البايع بان ذلك اقاله في النصف
 منصف الثمن **رجل** سلم في شئ وقبض المسلم منه فوجد
 به عيبا كان عند المسلم الله وحدث به عيب عند رب السلم
 بافه سماويه او بفعل اجنبي قال ابو حنيفة رحمه الله
 خير المسلم اليه ان يشافله معسا بالعب الحادث ويعود
 السلم وان شافه لا يقبل ولا شئ عليه لا من راس المال ولا من نقصان
 العيب ويجوز السلم في الذقيق كيلا ووزنا ولذلك قرضه
 ذكره الشيخ الامام علي ابن محرز البردوي اما بيع الذقيق بالذقيق فلا
 ذكر في النوادر انه يجوز اذا تساويا وكان الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله انها يجوز اذا كانا مكبوسين ويجوز اسلام
 الخبز في الحنطة والدم في فوطهم واما اقراض الخبز وزنا
 يجوز في قول ابي يوسف وعنه القوي اما اقراض اللحم
 عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يجوز ما يجوز السلم عند
 وعنه ابي حنيفة فيه روايتان وذكر في المسعى انه يجوز
 قرض اللحم ولم يندار منه خلافا واذا ائلف لحم اسان فمسته
 هو اللحم واذا اشترى شيئا بلحم في الزمه ذكر في الاجارات
 انه اذا استأجر شيئا بلحم في الزمه حار وما تصالح اخره في
 الاجارات يصلح بمناهي الساعات ولا يجوز السلم في الروس
 والا حار ما يجوز في اللحم ولذلك في الاواني الممعدة من الرجا
 لا نهاعدده متفاوته ويجوز في الطابو اذا ابن بوعام معلوما

[illegible]

ما تصلى احد في
سلم في الروس
المحمد من الرجا
ذا ابن يوعا معلوما
الشيخ احمد بن عبد الله
ابن محمد بن عبد الله
ابن محمد بن عبد الله
ابن محمد بن عبد الله

في الفصول كلها ولو اسلم الى رجل ديناه عليه واقترا قبل التقيد
 لا يجوز وان تقدم قبل الاقترا **حار** وان اسلم ديناه على يال لا
 يجوز **وان** تقدم قبل الاقترا واذا صالح عن السلم على راس المال تكون اقاله
 للسلم واذا جاء المسلم اليه الى رب السلم وخلي عنه وبين السلم يصير قابضا بالحل
 في غرايرك في غرايرك او قال كله واعزله في بيتك ففعل لا يصير رب
 السلم قابضا ولو دفع غرايرك وقال كل مالي عليك في غرايرك فعل ورب
 السلم غايب لا يصير قابضا ولو اشترط ما بعينه على انه كرو دفع
 الغراير الى البايع وقال كله ففعل يصير قابضا ولو دفع رب السلم
 غرايرك الى المسلم اليه وفيها طعامه وقال كل مالي عليك
 في الغراير ففعل ورب السلم غايب احلف المشتري فيه والصحيح
 انه يصير قابضا ولو امر رب السلم المسلم اليه ليطلق له الخنطة **السلم**
 ففعل كان الدوم للمسلم اليه ولو امر رب السلم غلام المسلم
 او ابنه بقبض السلم ففعل كان جايزا **حار** كرا من طعام
 وقبضه ثم ان المقترض باع من المستقرض ما عليه والقرض قائم في
 يد جاز في ظاهر الرواية وعزله يوسف رحمه الله انه
 لا يجوز ولو باع المستقرض الزمان المضى جاز بالاجماع ولو كان القرض
 شيئا لا سعر كالدراهم والدرنانير باع المقرض من المستقرض ما في ذمته
 جاز ولو استقرض من انسان كراهم قضاء المقرض كرا
 بعد كيل حاز للمقرض ان يتصرف فيه قبل الكيل
 ولو اشترى كرا وقبضه لا يجوز له ان يتصرف فيه حتى
 يكيله **حار** استقرض من رجل عبدا او حيوانا

اخر ولو قال رب السلم
 يكل مالي م م

استقرض

اخر

اخر لم يضي به دسه نقبضه وقضى به دينه كان عليه قيمته
 لان قرض الحيوان فاسد والقرض الفاسد مصور بالقيمة فالمسح
 بيعا فاسدا ولا يجوز السلم في الطيور ولا في الحومها وان كان
 سيلا مساوت كالعصور **رجل** اسلم في طعام قرية
 بعينها او مصر بعينه كان فاسدا وان اسلم في طعام ولام
 نحو خراسان وما وراء النهر كان جايزا اذا اسلم في شيء واخذ
 بالسلم كفيلا لم صالح الكيل رب السلم على راس المال
 سوقف ذلك على ايجاز المسلم اليه كانت الاقاله بامره او
 بعير امره ان اجاز حياز الصلح ويرد راس المال وان لم
 يحز رطل وسقى السلم على حاله في قول ابي حنيفة ومحمد
 رحمه الله عليهما ولذا الوصلح اجنبي رب السلم على ذلك
 هذا اذا كان راس المال من النقود فان كان عينا
 فالعد واللوب ونحوه سوقف الصلح على اجاره المسلم اليه
 في قولهم وان اقال الكيل وسئل رب السلم احلف المصلح
 فيه قال بعضهم هو والصلح سوا وقال بعضهم سوقف
 في قولهم **رجل** اسلم الى رجل في طعام فصالحه
 احدها على راس المال سوقف الصلح على اجاز الشريك
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما ان اجاز
 جاز عليهما ويكون المقبوض من راس المال وما يبيع من
 السلم بينهما فان رد الشريك بطل الصلح وسعى السلم
رجل وكل رجل اسلم له عشرة دراهم في كرا خنطة

او على حصته من راس المال

فاسلم الوكيل ودفع الدراهم من مال نفسه جاز ويرجع
بالدراهم على الموكل كما لو ارث اذا قضى دين المسلم من مال
نفسه كان له ان يرجع في التركة ولهذا الوكيل ان يعرض
المسلم اذا قبض كان له ان يحسه عن الامر حتى يسوي الدين
فان هلك المقبوض بدينه ان هلك قبل ان يحسه من الموكل
هلك امانه وان هلك بعد القبض قال ابو يوسف رحمه الله
هلك هلال الرهن وقال محمد رحمه الله لسقط الدين قلب
فمه الرهن او كثرت فاسقط الثمن بهلال المسع قبل القبض
وذله سمس الامه السر خشي رحمه الله ان هذا قول ابي حنيفة رحمه الله
رجل وكل رجلا بان واحد له عشرة دراهم في كسر
حنطه ففعل كان العقد للوكيل دون الامر . هـ
الوكيل بالسلم اذا قبض السلم ادون من المشروط جاز
ويكون ضامنا للوكيل مثل المشروط كما لو ابراه عن السلم
في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما وكذا لو وهب
الوكيل من المسلم اليه السلم قبل القبض او قال السلم
او احوال بالسلم على رجل وابرأ المسلم اليه جاز ويكون
ضامنا للموكل مثل السلم في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يصح هذه التصرفات من الوكيل
وعلى هذا الخلاف الوكيل بالبيع اذا فعل ذلك في الثمن واخبروا
على ان رب السلم اذا قبض السلم او دفع الموكل بالبيع اذا قبض الثمن
او ابرأ المشتري عن الثمن او اشترى بذلك الثمن شيئا من

المشتري او صالح من الثمن على شيء جاز واحموا على ان
الثمن لو كان عينا فوهبه الوكيل من المشتري فمثل القصر
لا يصح هبته وكذا لو كان الثمن من العود فقصه سم
وهبه من المشتري لا يصح وما دك كونا في الثمن فكذلك في
السلم ايضا ولو كان المشتري ديناً مثل الثمن على المولى
يصير الثمن قصاصاً بدين الموكل في قولهم وان كان
الدين على الوكيل يصير الثمن قصاصاً بدين الوكيل
عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما ويضمن الوكيل
للموكل مثل ذلك ولو كان دين المشتري على الوكيل
والموكل جميعاً يصير الثمن قصاصاً بدين الموكل حتى لا
يضمن الوكيل شيئاً ولو احوال الوكيل بالثمن على رجل
عندها يصح الحوالة كان المحال عليه امل من المشتري او
دونه والاب والوصي اذا احوالا او ابنا ما هو واجب الصبي تعقد
بكون هذا الحوالة احوالا وان لم يكن واجبا تعقد لها لا يصح هـ
بالاجماع ولذا اذا قبل الحوالة على شخص دون الجيل في المكالة
وان رجب تعقد لها فهو على هذا الخلاف وان لم يكن واجباً
تعقد لها لا يصح في قولهم والوكيل بالشرا اذا اقال
البيع لا يصح اقالته في قولهم **رجل** وكل رجل ان سلماً
له عشرة دراهم في كحنطه فاسلم احداهما لا يجوز وان اسلم جميعها
ثم بارك احداهما لا يجوز في قولهم اذا وكل رجلاً بان له عشرة دراهم
من الدين الذي له عليه في كحنطه فاسلم لا يكون السلم

للأمر في قول أبي حنيفة رحمه الله الوكيل بالسلم إذا أسلم
وحمل الغبن الفاحش لا يجوز لأنه وكيل بالشرا فلا يحمل منه إلا
ما يتغابن فيه الناس الوكيل بالسلم إذا أسلم إلى نفسه أو
مفاوضته أو عبده لا يجوز وإن أسلم إلى شريك له شريكه
عنان حيا إذا لم يكن ذلك من خيارهما وإن أسلم إلى ولده
أو زوجته أو أحد أبويه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله خلافا
لصاحبيه **رسالة** وكله رجلان كل واحد منهما أن يسلم
له عشرة دراهم في طعام لكل واحد منهما على حدة فأسلم لهما في
عقد جاز وإن خلط الدراهم ثم أسلم كان السلم له ولو لم
ضامنا لهما بالخلط **رسالة** دفع إلى رجل دراهم فامر أن يسلم
له في حطه فأسلم الوكيل أن يصادق الموكل والموكل أنه نوى
السلم للموكل كان السلم للموكل وإن صادقا أنه نوى السلم
لنفسه كان السلم للوكيل ويضمن الدراهم للوكيل وإن تكادب
الوكيل والموكل في السه حكم النقد وإن صادقا أنه لم يحضره
السه قال أبو يوسف حكم البعد وقال محمد رحمه الله يكون للوكيل
وإن وكل رجلا بشرائه ثم صادقا أنه لم يحضره السه
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو على هذا الخلاف وقال
بعضهم يكون العقد للوكيل عند الكل والوكيل يشترط
شيء بعينه إذا اشترى ثم قال اشترى ذلك لنفسه فصدقه
الموكل كان مشترى بالموكل **رسالة** دفع إلى رجل عشرة
دراهم ليشتري لها ثوبا قد سماه فأنفق الوكيل على

نفسه

نفسه دراهم الموكل وأسرى يوما للأمر بدراهم نفسه كان
التوب للمشتري لا للأمر لأن الوكيل لا يقيّد سلك الدراهم
فيبطل الوكيل كاله هلاكها ولو أسرى يوما للأمر ونقد الثمن
من مال نفسه وأمسك دراهم الأمر كان التوب للأمر وبطل
له دراهم الموكل استحسانا كالوارث أو الوصي إذا
قضى دين الميت بماله نفسه ولو دفع رجل إلى رجل دراهم
وأمره بأن يفتقها على عيال الأمر فابق المأمور دراهمه
وأمسك دراهم الموكل فلا ذلك الجواب ولو أنفق الوكيل
دراهم الأمر في حاجته صار ضامنا وإن أنفق من دراهم
نفسه على عيال الأمر بعد ذلك **رسالة** في النوادر أن
على قول أبي يوسف يخرج عن الضمان وعلى قول محمد
رحمه الله لا يخرج الوكيل بالشرا إذا أخذ السلعة على
سوم الشرا فإراه الموكل ولم يرض ودها على الموكل هلك
عند الوكيل قبل أن يرد لها على البايع ضمن الوكيل فمعه
السلعة للبايع ولا يرجع بها على إذا لم يكن الموكل أمره بالأخذ
على سوم **السرا** والأمر بالسرا لا يكون أمرا بالأخذ على سوم
السرا فإن كان الأمر من الأخذ على سوم السرا هلك
عند الوكيل لأن الموكل إن رجع بها على الموكل **رسالة**
أمر بلمسه أن يبيع الأمتعة ويدفع الميراث فلا يبيع وأمسك
الثمن حتى يملك لا يضمن بتأخير الأداة **رسالة** دفع إلى رجل
عشرين درهما أسرى لها ثوبا فاشترى بخمسة وعشرين

الأمر

الموكل

لا يلزم الامر وان اشترى بتسعة عشر ما يساوي عشرين
لزم الامر وان كانت لا تساوي لا يلزم **رجل** قال لا خير
اشترى هذا التوب بعشرة دراهم فاشترى به باحد عشر
واخبر الامر بذلك فقال **رجل** احد درهما او دفع اليه
الدرهم واخذ التوب فافترقا فان التوب كان التوفيق وسعد
البيع بينهما بالبحر **رجل** في يده توب فقال وكلني
فلان بسعة وان لا ابيع عن عشرة دراهم فطلب منه اسار بسعة
واشترى فان وقع في قلب المسري ان الوكيل انما قال ذلك
لروحه بعشرة وسع للمشري ان يستريه بسعة ان الوكيل
فعل ما هو معتاد عند الناس فاذا وقع في قلبه ذلك وسعه
ان يسري وان لم يقع لاسعه **رجل** وكل رجلا
بان يستري له عبد فلان بالف درهم فمطعت يد العبد
ثم اشترى له لا يجوز ولو وكله بشرا عند بعضهم فاشترى
عبد وطعت يد جارية الامر لان في الوجه الاول لما اشار
الى عبد سلم فمدر الوكيل له نصفه السلامة وفي الوجه
الثاني الوكيل له مطلقه فجارى شراء على الامر اذا
اشترى بمثل قيمته **رجل** باع عبده ثم امر اسنانا بان يسري
له عبدا فاستري الوكيل ذلك العبد لا يجوز على
الامر **رجل** امر عمره سبع ارض فيها اشجار او
بنا فباع الما نور الارض بينها واشجارها ثم اختلفا فقال
الوكيل نفسه عند الوكيل عن سبع الاشجار

لا امر

والبنا ان القول قوله لانه انكر التوكيل سبع الاشجار
ماخذ المشتري الارض بخصتها من الثمن ان شاء ولا يفسد البيع وسيل
الوكيل ما في كتابها ان سا الله المسلم اليه اذا وجد
راس المال سوفه او رصا صا ان ذلك قبل الافتراق واسدك
مكانها جاز وان كان بعد الافتراق فسد السلم وان
استحق راس المال فاجاز المستحق قبل الافتراق او بعد
جاز وان لم يحضر واحد دراهم ان كان قبل الافتراق
واستبدل جاز وان كان بعد الافتراق لم يحضر وان وجدها
زيوفا وتجوز بها جاز قبل الافتراق وبعد وان ردها واستبدل
مكانها ان كان قبل الافتراق جاز وان استبدل
بعد الافتراق فذلك في قول ابي يوسف ومحمد رحمهم الله
فل المردود او اكثر وقال **رجل** زفر يطل السلم
بعد المردود فل او اكثر وقال **رجل** ابو حنيفة رحمه الله
ان كان المردود قليلا لا يبطل وان كان كثيرا بطل
بغير المردود وما دون النصف قليل وما فوقه كثير
وعنه في النصف رواه ابن جابر المسلم اليه بربوف وانكر
رب السلم ان يكون الربوف من دراهمه فالقول قول المسلم
اليه مع سبه الا ان يكون مصر واقرباه فبشر راس مال او
واقرباه قبض حقه او اقرباه استوفى راس المال فحينئذ
لا يبطل قول المسلم اليه ولو اقر بعض الداهم ادعى انه
وجدها ربوف فاصل قوله وان ادعى انها سوفه

لا يقبل وان قبض ولم يقبض شي ثم ادعي اليها سوقه قبل قوله
ولو وجد بعض المصوص مسوئي فبالت رب السلم هي دراهم لئلا
تلت راس المال ولي عليل لئلا السلم وقال المسلم اليه هي نصف
راس المال وعلى نصف السلم كان القول قول المسلم اليه
وان وجد بعض راس المال زبونا بعد الاوراق فردد هاهنا احلفا
في قدر المردود على هذا الوجه فان القول قول رب السلم
فما لو اشترى حنطة بعينها بدراهم ومصها ثم وجد بالحطة عيبا
واراد اسر دأد الثمن واحلف في قدر المردود فان القول قول
بائع الحنطة **رجل** اسلم في حنطه جده فحالف المسلم
اليه بحنطه وقال هي جده وقال رب السلم هي رديه وان القاصي
يرثها رجلين يعرفان بذلك فان قالوا في حنطه نعل فقولهما
عن ابي حنيفة رحمه الله **رجل** دفع اليه رجل درهمين
واخذ درهمين ودفعه فاختلفت الدراهم وخدمها درهمان
ودل واحد من صاحبي الودعه فلو ان الرايف درهمه
قال ابو حنيفة يفسر الدرهم الزايف بينهما الاثنا والساتين
منهما الاثنا **رجل** عليه عشرة دراهم لرجل فاوفاهما
اثني عشر غلطا قال ابو حنيفة وابو يوسف يكون
الزيادة امانة عند القاصر ان هلك لا تحت عليه شي
وما بقي يكون بينهما خمسة اسداسها للقاصر وسدسها للدافع

والله

والمسلم اليه اذا اختلفا في قدر راس المال او حصة او
صفته او اختلفا في حسن المسلم فيه او قدره او صفته او درع ان
يوب المسلم فانهما يحالفان وان اختلفا في مكان الاثقال او
حسبه رحمه الله القول قول المسلم اليه ولا يحالفان وقال صاحبه
يحالفان قيل الخلاف على العكس الأول أصح فلو اختلفا في اصل
الاحل فادعى احدهما شرط الاجل والاخر ينكر قال ابو حنيفة
رحمه الله انهما يدعي الاجل فالقول قوله والعقد صحيح
وقال صاحبه ان كان المسلم اليه يدعي الاجل ورب المسلم ينكر
كان المسلم اليه يدعي الاجل ورب المسلم ينكر كان القول
قول رب السلم والعقد فاسد وان اتفقا على شرط الاجل واختلفا
في قدره كان القول قول رب المسلم مع مسه والسبه منه المسلم
اليه ولو اتفقا على قدر الاجل واختلفا في مسه كان
القول قول المسلم اليه والبيعه منه ايضا اذا شرط الا
في السلم في مصر لذا جاز ويكفي المسلم اليه ان يوفي في اي محله
شأ وان اختلفا فقال رب السلم شرطت عليك الاثقال
محله لذا او قال المسلم اليه لي للادفع اليك في محله احر
لا يحذر رب السلم على القول وكذا لو شرط الاثقال في منزله
السلم حاز السلم واذا اسلم المسلم اليه في محله اخرى حاز السلم
على القول ولو اشترى وفر خطب كان على البائع ان ياتي به الى منزل
المشترى عرفا حتى لو هلك في الطريق بطل على البائع ولو استأجر دابة
الى مصر لذا فدخل المصر كان له ان يسلع عليها الى منزله استجسانا

قال محمد رحمه الله هو جاني الساعة وكذا الرجل اذا اراد
ان يشتري ساعا او مائة درهم او ما كان معه وعما ياتخذ منه فارقته ثم جا
بالوعاء اعطاه الدراهم قال فهو جاني **رجل** ساوم رجلا
نوب فقال البائع اسعه خمسة عشر وقال المسري لا اخذه الا
بعسره دراهم فذهب به ولم يقل البائع شيئا فهو خمسة عشر
ان كان المسع في يد المشتري حين ساومه وان كان في يد البائع فاحذه
منه المشتري ولم ينعه البائع فهو بعشره ولو كان عند المشتري
وقال المشتري لا اخذه الا بعشره وقال البائع لا ابيعه الا بخمسة عشر
فرد عليه المشتري ثم تناوله من يد البائع فدفعه البائع اليه ولم
يقبل شيئا وذهب به المشتري فهو بعشره ولو اخذ من توبان من
رجل فقال البائع هو بعشرين وقال المشتري لا ازيدك على عشرة
فاخذه وذهب به وبيع عنده قال ابو يوسف رحمه الله هو
بعشرين ولو اخذ من توبان على المساومه فدفعه اليه البائع
وهو ساومه والبائع يقول هو بعسره وهو على الثمن الذي قال البائع
حتى يرد عليه المسري وان ساومه فقال المشتري حتى ابطر اليه
ودعه فصاعقه فليس على المسري شيء لانه انما اخذه للنظر
ولو اخذه على غير النظر قال حتى انظر اليه اخرجته من الضمان
وهو على ما اخذه عليه اول مرة وان قال المشتري للبائع هات
حي ابطر اليه فدفعه اليه البائع وقال لا انقص من خمسة عشر
وقال المسري قد اخذته بعشره فسلط البائع وذهب
به المسري على ذلك فهو خمسة عشر **رجل** قال

ضام

قوله انظر اليه

لصاحبه

لصاحب عبد البعني هذا بالف درهم او قال اسع عبدك
هذا بالف درهم على وجه الاستفهام فقال نعم فقال المسري
مد اصدقه قال ابو يوسف رحمه الله هو بيع لازم وان
اشترى توبان فاسد ثم لعنه عدا فقال البائع ليس يدعي
توبك هذا بالف درهم فقال **رجل** قال قد اخذته فهو باطل
وهذا على ما كان قبله من السع الفاسد فان كانا ناشا
السع الفاسد فهو جاني اليوم **رجل** باع من رجل عبدا
الف درهم وقال ان لم يحبني بالثمن اليوم ولا بيعتني فليس
مقبول المسري ولم ياته بالثمن فلعنه عدا فقال المسري يدعي
عبدك هذا بالف درهم فقال نعم فقال قد اخذته فهو شر الساع
لان ذلك الشر اقداس فليس ولا يشبه هذا السع الفاسد
رجل كان باع رجل وشترى منه الساب فقال المشتري
كل ثوب اخذ منك فلك منه ربع درهم وان اخذ منه الساب
والبايع خبير بالشر حتى اجتمع عند المشتري ثلث عشرة اوقاف
او اكثر فحاسبه واعطاه لكل ثوب الثمن وربع درهم فقال
ابو يوسف رحمه الله ان ارحمه والساب عنده على حالها فالرجل جاني
والشر جاني وان كان ثوبا الساب عنده على حالها فالساع باطل
ولا يجوز الرجوع **رجل** قال لرجل بيع الخطه بكم
سبع فقال كل قفري بدرهم فقال كلني خمسة اقفنه
فقاله فذهب بها هو بيع وعلمه خمسة دراهم **رجل**
قال لعنه هذا الثوب لك بعشر دراهم فقال هارحي ابطر اليه او حر

ر

القياس ويلزمه هذا عشر **ورجل** قال لغيرة لهن هذا
بالف درهم ان اعجبك فقال انه اعجبني قال ابو يوسف يلزمه السع
وكذا لو قال ان وافقك فقال قد وافقني او قال ان هو
بعت بهذا كله بيع وحواب رجل قال لغيرة اعطيتك هذا
بكذا لم يقل المشتري شيئا حتى لم الباع اسنانا في حاجه
له نطل البيع ولو قال البائع بعد الاحاب رجعت فقال
المسري معاقل كان الرجوع **اولي** ولو اوصى ببيع دان
من رجل فقال داري سعة منه بالف درهم ومات قبل الموصي له
بعد موته جاز كذا ذل ابو يوسف في النوادر **ورجل**
استهلك طعام رجل ثم اشتراه منه بثمن ونقد الثمن فوجد البائع في
الثمن زيوا بعد الامر **روي** الحسن عن ابي حنيفة انه الى النصف
برد الزيوف **وستبدل** وان زاد على النصف فرده بغير
السع في المردود وقد مر في السلم انه اذا وجد راس المال

فعال هویت

اسرار المال
در ترقی و رفاه
و در دفع فقر و
و در دفع فقر و

زبوا بعد الامراق واستبدل مكانه ان كان المردود
 قليلا لا يسقط السلم في المردود وان كان كثيرا سقط
 وعلي هذه الرواية تجعل الصف قليلا **ح** والغيره
 يعتد هذا بالف درهم فقال انا اخذه لم يحز ولو قال انا احده جاز

٥٠١

اولدت الجارية او تخير العقيم صار خلا لا يصح قبول المشتري
رجل قال لغيه يعتد عيني هذا بالف درهم وسلت م قال قد
 يعتد امتي هذه بالف درهم فقال المشتري قبلت او قال احرقه
 على البيع الثاني ولو قال يعتد هذا بالف درهم واعتد هذه بالف
 درهم فقال قبلت كان قبولا لهما جميعا اذا وصل بين الخلاهين بحرف
 العطف وهو الواو فقول المسري يكون قبولا لهما جميعا .
رجل طلب من رجل توبا ليشتري فاعطاه البايع ثوبه اتواب فقال
 هذا بعثته وهذا بعثته وهذا سلاس فاحمل الساب الى منزلك فاي
 ثوب برضى بعته منك فيل الساب فاحرق الساب عند المشتري قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله فلكل الكل حمله
 او على التعاقب ولا يدري الذي ملكه اولا والذي يصره ضمن المشتري
 ثلث ثمن كل ثوب وان عرف الاول لزمه من ذلك الثوب والثوبان
 امانه عنده وان هلك الثوبان وبقي البالي فانه يرد البالي لانه
 امانه واما الثوبان يلزمه نصف ثوب كل واحد منهما اذا كان
 لا يعلم ايها ملكه اولا وان هلك واحد وبقي ثوبان يلزمه ثمن
 المالك ورد الثوب وان احرق الثوبان وبعض البالي ثلثه
 او اربعة ولا يعلم ايها احرق اولا يرد ما بقي من البالي ولا
 يضمن بمصان الحرق بقدره ويلزمه نصف ثمن كل واحد
 من التوبين **رجل** ساوم رجلا بصدق فقال لصاحب
 القدر ارنى قدحك هذا فدفعه اليه ويطر اليه الرجل
 موقع منه على اقتراح لصاحب الزجاج فانكسر القدر

ان من الثمن وان لم يكن لا وان اخذ على غير النظم قال انما
 والاقتراح
 فاعلم ان ثمنه ودره
 من الثمن وان اخذ
 فاعلم ان ثمنه ودره

والاقتراح قال محمد رحمه الله لا يصح القدر لانه امانه
 ويضمن ساير الاقتراح لانه امانه بغير اذنه **رجل** قال
 لصاب زن لمن هذا اللحم بلذا درهم ففعل ذكر في النوادر
 عن ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما ان ذلك لا يكون معا
 وكان لامر ان يمنع عن اخذ اللحم ولو قال زن لمن
 موضع لزامن هذا اللحم بلذا درهم فوزنه من ذلك الموضع لا
 يكون له ان لا ياخذ **رجل** وكذا لو دفع الى قصاب درهما
 وقال اعطني بهذا الدرهم وزنه وصعه في هذا الزبيل ودفع
 الزبيل اليه حتى احي بعد ساعه فنقل القصاب ذلك قال
 المسري قال يهلك على القصاب لان الوكيل له لم يصح لانه
 لم يكن موضع اللحم فان بين موضع فقال من الدراع او الجنب
 محمد يكون الملاك على المشتري وهو لو اشترى خنطه بعينها
 ودفع عماره الى الساع وقال فليقاهه بفعل بصر المسري قابضا
 ولو كانت الخنطه بغير عماره بان كان سلبا او ثمن السلعة يدفع رب
 المسلم غرايمه الى المسلم اليه وامر بان يحل المسلم منه بفعل
 لا يصرف قابضا الا اذا كان يحصره رب المسلم قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ولذا الجواب في شراء الدراع
 اذا اشترى دراعا من هذا المتولا يجوز وان قال من هذا الجانب جاز
 ولو اشترى دراعا من ثوب ولم يكن الجانب فقطعه الساع كان للمسري
 ان يرد ولو عن الدراع من هذا الجانب فقطع الساع ولم يرض المسري
 لان لا زما على المسري وما ساعد الساع بالحطاب من الحاضر تعتد

والاقتراح قال محمد رحمه الله لا يصح القدر لانه امانه
 ويضمن ساير الاقتراح لانه امانه بغير اذنه **رجل** قال
 لصاب زن لمن هذا اللحم بلذا درهم ففعل ذكر في النوادر
 عن ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما ان ذلك لا يكون معا
 وكان لامر ان يمنع عن اخذ اللحم ولو قال زن لمن
 موضع لزامن هذا اللحم بلذا درهم فوزنه من ذلك الموضع لا
 يكون له ان لا ياخذ **رجل** وكذا لو دفع الى قصاب درهما
 وقال اعطني بهذا الدرهم وزنه وصعه في هذا الزبيل ودفع
 الزبيل اليه حتى احي بعد ساعه فنقل القصاب ذلك قال
 المسري قال يهلك على القصاب لان الوكيل له لم يصح لانه
 لم يكن موضع اللحم فان بين موضع فقال من الدراع او الجنب
 محمد يكون الملاك على المشتري وهو لو اشترى خنطه بعينها
 ودفع عماره الى الساع وقال فليقاهه بفعل بصر المسري قابضا
 ولو كانت الخنطه بغير عماره بان كان سلبا او ثمن السلعة يدفع رب
 المسلم غرايمه الى المسلم اليه وامر بان يحل المسلم منه بفعل
 لا يصرف قابضا الا اذا كان يحصره رب المسلم قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ولذا الجواب في شراء الدراع
 اذا اشترى دراعا من هذا المتولا يجوز وان قال من هذا الجانب جاز
 ولو اشترى دراعا من ثوب ولم يكن الجانب فقطعه الساع كان للمسري
 ان يرد ولو عن الدراع من هذا الجانب فقطع الساع ولم يرض المسري
 لان لا زما على المسري وما ساعد الساع بالحطاب من الحاضر تعتد

والاقتراح قال محمد رحمه الله لا يصح القدر لانه امانه
 ويضمن ساير الاقتراح لانه امانه بغير اذنه **رجل** قال
 لصاب زن لمن هذا اللحم بلذا درهم ففعل ذكر في النوادر
 عن ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما ان ذلك لا يكون معا
 وكان لامر ان يمنع عن اخذ اللحم ولو قال زن لمن
 موضع لزامن هذا اللحم بلذا درهم فوزنه من ذلك الموضع لا
 يكون له ان لا ياخذ **رجل** وكذا لو دفع الى قصاب درهما
 وقال اعطني بهذا الدرهم وزنه وصعه في هذا الزبيل ودفع
 الزبيل اليه حتى احي بعد ساعه فنقل القصاب ذلك قال
 المسري قال يهلك على القصاب لان الوكيل له لم يصح لانه
 لم يكن موضع اللحم فان بين موضع فقال من الدراع او الجنب
 محمد يكون الملاك على المشتري وهو لو اشترى خنطه بعينها
 ودفع عماره الى الساع وقال فليقاهه بفعل بصر المسري قابضا
 ولو كانت الخنطه بغير عماره بان كان سلبا او ثمن السلعة يدفع رب
 المسلم غرايمه الى المسلم اليه وامر بان يحل المسلم منه بفعل
 لا يصرف قابضا الا اذا كان يحصره رب المسلم قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ولذا الجواب في شراء الدراع
 اذا اشترى دراعا من هذا المتولا يجوز وان قال من هذا الجانب جاز
 ولو اشترى دراعا من ثوب ولم يكن الجانب فقطعه الساع كان للمسري
 ان يرد ولو عن الدراع من هذا الجانب فقطع الساع ولم يرض المسري
 لان لا زما على المسري وما ساعد الساع بالحطاب من الحاضر تعتد

بالكتاب الى الغايب اذا لم يجل الى رجل غايب ولت يبع
عبدى فلان منك كذا فلهذا الكتاب وقال قبلت م البيع بينهما
والبيع انواع باطل وفاسد وموقوف ولازم ومكروه

فصل في البيع الباطل

سبع الخمر والمسه والدم ودمه المجوسي والمهر ومتروك التسميه
عمدا وبيع الصبي الذي لا عقل والمجنون وبيع هوام الارض وما
يسكن في الهالك الضفدع والسرطان الا السمك باطل ولذا
لو باع ما لا يتقوم بهذه الاشياء كان باطلا الا الخمر
والخمر يروى مع ربيع الا دمي باطل الا اذا غلب عليها التراب وعمره
رحمه الله جائز وبيع السمك والبحر جائز ولو جعل الخمر والخنزير
مثلا لمال متقوم كان فاسدا ولو باع الخمر والخنزير كان باطلا
باعهما من مسلم او مسلم وبيع باطل لا يفيد الملك وان اتصل
به القبض حتى لو كان المبيع عبدا فاعتقه لانفد اعاقفه وانفاد
عندنا يفيد الملك اذا اتصل به القبض وبيع شعر الادي باطل
ولذا شعر بيع الخنزير وبيع كل ما لم يعلم عندنا جائز وكذا
بيع السنور وسباع الوحش والطير جائز عندنا معلما كان او لم
يكن وبيع الفيل جائز وفي القرد روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله
وبيع جلود الميتات باطل الا اذا لم يكن مدبوحة او مدبوغة
وبجوز مع عظامها وعصها وصفها وظلفها وشعرها وقزها وبيع النخل
باطل ولا يضمن متلفها الا اذا كان في كوارتها غسل فباع الكواره ما فيها

من

ولو اشترى سباع جائز ولو
اشترى لحم السباع لا يجوز
يعنى معنى ان كان ميتة

من النخل وسبع دود القمل باطل في قول ابي حنيفة رحمه الله ولذلك بيع
بزره ولو باع شيئا فقال بعته بغير من اوفى بعته على ان لا يضمن
كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كان فاسدا وسبع
العلق جائز عند محمد رحمه الله ولو باع ام الولد وسلمها لاملكتها المشتري
وكذلك المعتق البعض وكذلك المديون لو باع ما لا يتقوم
بمكاتب او مديون او ام ولد وقبض المال ملكه ملكا فاسدا وبجوز مع ام الولد
من نفسها وكذلك بيع المديون من نفسه ويضمن المالك والمديون بالعصب
الفاسد وام الولد لا يضمن بالقبض والبيع الفاسد عند ابي حنيفة رحمه الله
والمشتري بالمسه والدم لا يملك وان قبض فان هلك عند المشتري في رواه
لا يضمن وقد رتب شمس الامه الشخص رحمه الله انه يضمن هو الصحيح ولو باع
شيئا معينا وسماه باسم اخر بان قال بعته هذا التوب على انه هروى
فاذا هو مروي لا يجوز البيع ان الهروى مع المروي جنسان مختلفان
لا خلاف الصنع ثم احلوا انه باطل او فاسد قال بعضهم
باطل لا يملكه بالقبض وذلك لان الرخي رحمه الله فاسد ولو باع فصاعا على
انه باقوت فاذا هو رخي او اسار الى مملوك فقال بعته
هذا الفلام فاذا هو حارب كان البيع باطلا لانهما جنسان
مختلفان مملوك هذا مع المملوك وكذا لو اشترى
من رجل يدين له عليه ومما يعلم ان له لادني علمه لا واشترى
شيئا على ان لا يضمن له وسع الدار الذي سفي ارضه بعد اسائه
باطل لانه ليس بمملوك ولذا لا يسع الماني الحوض او في
البير وسع الاب الهوك الربط والطبل والمزمار

ولو اشترى سباع جائز ولو
اشترى لحم السباع لا يجوز
يعنى معنى ان كان ميتة

انه

ن

والدرف جاي في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه
 لا يجوز وكذلك مع آلات اللعب كالزرد والشطرنج وان
 ائلفها انسان فان كان الاثلاف بامر القاضي لا يضمن وان لم
 يكن بامر القاضي فكذلك في قول ابي يوسف ومحمد **رجل**
 اسلم حمرا بعينها او خنزيرا بعينه في خنطه وقبض الخنطة بعد
 الاجل ملكتها فاسدا لانه اشترى الخنطة بالخنزير والخنزير فيملك
 المسع وعليه مثله ان هلك في يده كما هو الحكم في السع الفاسد
رجل اشترى بزر البطيخ وطهراته كان بزر القتال
 برد المشتري مثله ورجع باليمن لان الجفس مختلف فيبطل البيع وان
 اختلف النوع لا يرجع باليمن **رجل** قال لعمره بعت منك
 هذا العبد بالف درهم فقال فعلت ثم البيع بهما ولو قال نعم
 اختلفوا فيه قال ك بعضهم يتم السع ايضا وقال بعضهم لا يتم
 وجعلوا هذا منزله ما لو قال امراته اختاري نفسك فقال
 فعلت لان اختيارا ولو قالت نعم لا يكون اختيارا **رجل** قال لغيره
 بعت منك هذا العبد بهذه الشاة الدله فاسترى وصر
 العبد فاعتقه فاذا هي مته بطل اعتاقه **رجل** قال
 لبايع الخطيب بلسع هذا الوقر من الخطيب فقال بدرهم فقال
 الجار اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون بيعا ما لم يسلم الخطيب
 ويسعد البروق قال بعضهم يكون بيعا لانه تراصيا على الملك

بيع الاشياء للعب

ملكهم

باب بيع القاصد

المسد

المفسد للبيع انواع وهذا الباب مشتمل على فصول
الفصل الاول

في فساد البيع بجهالة احد البدلين وفيه الجمع بين الموجود
 والمعدوم والجمع بين المال وغير المال **رجل** قال لغيره
 بعت منك جميع ما في هذا الدار من الرمو والدواب والساب
 والمسرى لا يعلم بها فيها لان فاسدا لان المسع محمول ولو جاز
 هذا الجواز اذا باع ما في هذه المدينة او في هذه القرية ولو
 جاز ذلك لجاز اذا باع ما في الدنيا ولو قال بعت منك
 جميع مالي في هذا البيت يسره وفيها مقدم من الدار وغيرها
 ككثير فاذا جاز في البيت يجوز في الصدوق والحوالي
رجل قال بعت منك نصيبي من هذه الدار اذا جاز
 اذا علم المشتري بنصيبه من الدار وان لم يعلم به البايع للز
 لسطر بصدق البايع فيما يقول وان لم يعلم المسري
 لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما علم البايع بذلك
 او لم يعلم **رجل** اشترى موزونا في وعاء على ان ينزل الطرف
 وخط حصه وزن الطرف من الثمن جاز ولو باع دارا ولم
 يسر حدودها جاز اذا كان المشتري يعرف حدودها
 ولا يشترط معرفه جيرانها **رجل** باع رقبه الطير على
 ان تكون للبايع فيها حق المرور جاز وكذا الموباع صا
 الدار الشفل على ان يكون للبايع حق فرار العلوق عليه لئلا يكر

خطم

هذا الباب مشتمل على فصول
 في فساد البيع

رجل قال لغيره بعت منك جميع ما في
 هذه الدار من الرمو والدواب والساب
 والمسرى لا يعلم بها فيها لان فاسدا لان
 المسع محمول ولو جاز هذا الجواز اذا باع
 ما في هذه المدينة او في هذه القرية ولو
 جاز ذلك لجاز اذا باع ما في الدنيا ولو قال
 بعت منك جميع مالي في هذا البيت يسره
 وفيها مقدم من الدار وغيرها ككثير فاذا
 جاز في البيت يجوز في الصدوق والحوالي
 رجل قال بعت منك نصيبي من هذه الدار اذا
 جاز اذا علم المشتري بنصيبه من الدار وان
 لم يعلم به البايع للز لسطر بصدق البايع
 فيما يقول وان لم يعلم المسري لا يجوز في
 قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما
 علم البايع بذلك او لم يعلم رجل اشترى
 موزونا في وعاء على ان ينزل الطرف وخط
 حصه وزن الطرف من الثمن جاز ولو باع دارا
 ولم يسر حدودها جاز اذا كان المشتري
 يعرف حدودها ولا يشترط معرفه جيرانها
 رجل باع رقبه الطير على ان تكون للبايع
 فيها حق المرور جاز وكذا الموباع صا
 الدار الشفل على ان يكون للبايع حق فرار
 العلوق عليه لئلا يكر

شمس الاسم السرخسي رحمه الله في القسمة ولو باع نخله
 في ارض صحرا له بطريقها من الارض ولم ين موضع الطريق قال
 ابو يوسف رحمه الله يجوز له ان يذهب الى النخلة من اي يولي
 شا **رجل** باع المجد احلف المسالخ فيه الاصح انه يجوز سلم
 اولاً ثم باع او باع ثم سلم فهو اختيار الفقيه ابو جعفر رحمه الله
 والاحوط ان سلم اولاً ثم يبيع فان باع وسلم في يومه او قبله
 امام جاز وان سلم بعد الامام السلام لا يجوز لها يدوب في كل
 ساعة الا ان النقصان السير غير معتبر والكثير معتبر وقيل
 وبعد الامام السلام الامام السلام على النقصان اليسير غير معتبر وكثير
 قسط من الثمن ولا وسط للقليل من الثمن وصل ذلك يختلف
 الصيف والشتا والفلا والرخص فنظر الى ما عليه الناس ان
 عد الناس كثير كان كثيرا ذل الحمد واراد به الحمد
 لا موضع الحمد مبرله بيت فيه متاع البايع فيجوز سعه على
 كل حال ولو باع الحمد او الخطب او القصب او قارا او احالا او حزما
 لا يجوز ولو حمل الحمد او الخطب او قارا ولو حمل الحمد او الخطب
 على الدابة ثم باع الوقرجا **رجل** باع من اخر لرامس الحنطة
 ان لم يكن الحنطة في ملكه بطل السع وان كان في ملكه اقل مما سمي
 به بطل السع في المعلوم ونفسد في الموجود وان كان في ملكه
 الحنطة في موضعين او من نوعين مختلفين لا يجوز البيع وان كانت
 نوع واحد في موضع واحد الا انه لم يصف السع الى تلك الحنطة لان
 قال بعث مندرا من الحنطة جازا البيع واذا علم المسمى بها كان

وبعد الامام السلام
 لان موضع الحمد

والان كان الحنطة
 في موضعين او من نوعين
 مختلفين لا يجوز البيع
 وان كانت نوع واحد في
 موضع واحد الا انه لم يصف
 السع الى تلك الحنطة لان

ان كان في ملكه
 الحنطة في موضعين
 او من نوعين مختلفين
 لا يجوز البيع وان كانت
 نوع واحد في موضع واحد
 الا انه لم يصف السع الى تلك
 الحنطة لان

له الخيار ان شا اخذها في ذلك المكان بذلك الثمن وان شا
 ترك ولو قال **رجل** باعك عبدا او جارية ذكر في المسمى
 في موضع **رجل** قال لغيره عندي جارية بيضا فبعها منك
 بلذا فقال المشتري قبلت لم يكن ذلك سعا الا ان يصر الموضع او
 عمره فيقول اسعدك جارية في هذا السع او يقول جارية اسيرتها
 من فلان تحنيط يتم السع وذكر في موضع اذا قال بعتك جارية
 جاز اذا لم يكن عنده الا جارية وان كان عنده جارتان فسد
 البيع وذكر شمس الاسم السرخسي اذا اضاف الجارية الى
 نفسه فقال بعك جاري حاز السع وان لم يصف الى نفسه لا يجوز
رجل قال لغيره بعك مائة دراع من داري او ارضي
 ولم يبين درعائها وموضعها لا يجوز في قول ابي حنيفة وزفر
 رحمه الله عليهما وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يجوز
 وبصر المشتري شريك البايع مائة دراع من الدار **رجل**
 اسار الى سفر فقال بعك من هذه السفر عشرة بداروي
 ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله عليهما انه لا يجوز في القياس
 مثل الرمان واشباهه وجاز في الاستحسان وهو مثل الطعام
 ونحوه **رجل** اسرى من السقي كرا اذا قربه من ما القرات قال
 ابو يوسف رحمه الله ان كانت القرية بعينها جاز لمكان التعامل ولذا
 الراوية والجرم وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها
 وهو قول ابي حنيفة رحمه الله ولو قال بعك هذا الطعام كل كراميه درهم
 كان السع على كراميه فان كان الطعام كثيرا قال النافع لله وعلم المشتري

بدلك فله الخيار ان شا اخذ ذلك ولو قال بعثك هذا الجراب او
هذه الرزمة دل توب خمسين درهما فالبيع فاسد فان عدها البائع
وعلم المسري بعددها في المجلس فقال رضيت بذلك جالس
ولم يكن للبائع ان يمنعه ولو استترى ما به حوره من حوز لير
لما عدها البائع له فقال لا ارضى لسير له ذلك ولو اسرى
من بصاب لحما درهم فوطع القصاب اللحم ووزنه وهو سال
قال لا ارضى فله ذلك حتى يقول بعدا لوزن قد رضيت بخلاف
الجوز شي واحد قل ما ساوت **رجل** باع ثوبا برصه ثم ان
البائع ماعه من اخر قبل ان يسر الثمن جالس سعه من الثاني ولو
ان البائع اخبر الاول بالثمن فلم يحس حتى باعه البائع من اخر لم
يخر سعه من الثاني لان البائع لما بين الثمن يوف السع على اجاره المشرى
للاول الا تترى ان المشتري لو استهلك بعد العلم بالثمن كان عليه
الثمن ولو استهلك قبل العلم بالثمن كان عليه قيمته **رجل** قال المدعو
الذي عليه عشرة دراهم بعثني هذا التوب بعض عشرة وبعثني هذا
التوب الاخر ما بقي من العشرة فقال نعم بعثك فهو جائز وان قال
بعضي هذا بعض عشرة وبعضي هذا الاخر بعض عشرة فقال نعم
قد بعثك فان فاسدا لانه بقي من العشرة شيء مجهول بخلاف الاول فان
لم يوف العشرة شيء **رجل** عده حظه او مدخل اخر او موزون ظن
انها اربعة الاف من ماعها من اربعة نفر لكل واحد منهم الف من ماعها
ثم وجد ناقصا قال بعضهم لهم الخيار ان شاوا اخذوا الموجود بحصته
من الثمن وان ساوا لروا الصحيح ما قال بعضهم ان الجواب فيه على التفصيل

[illegible]

ان باع منهم جملة فكذلك وان باع منهم على العاد والصفة
على الاخر دون الاول وهو بالخيار ان شاء اخذها وجب وان
شا ترك **رجل** باع حطة موجوده بمجموعه في سب
او في محفون في ارض والمشتري يعلم مبلغها ولا ينتهي المحفون بالاد
كان له الخيار اذا علم ان شا اخذها بجميع الثمن وانشا ترك وان
كان يعلم منها المحفون الا انه لا يعلم مبلغ الحطة جاز البيع ولا خيار
له الا ان يخرج تحته وكان او مثله لك **رجل** اشترى عشرين
افترق فاستحق بعضها قبل القبض خيرا للمسري ليعرف الصفقة وان
استحق بعد القبض لا بخير ولذا اذا اشترى محلا او موزنا على انه كسر
فوجد ناقصا جاز السع في الباقي وهل خيرا للمسري ان لم يلزم
المسع او كان قبض البعض محررا شا ترك وان شا قبض وان كان قبض
الكل لا خيار له وهو بمنزلة الاستحقاق **رجل** اشترى
امنة بعبد وتقا بضا فهلك احد البدلين ثم زاد احدهما في البيع شيئا
معلوما ثم زاد احدهما فالسع سام معلوما صحت الزيادة
لانها لو سالها العقد بعد هلال احد الفوضين صحت الاقاله
فلذا الزيادة ولو اشترى عبد بن زاد الميترى في ثمن احدهما
ولم يسره العقد الذي زاد فيه صحت الزيادة والمسري ان يحل
الزيادة في ايها شا ولذا لو زاد البائع ثوبا او ما اشبه ذلك صحت
الزيادة وله ان يحل الزيادة مع ايها شا **رجل** اشترى خبزا او
او قصاب فقال اعطني بدينهم خبزا او قال اعطني بدينهم لحما وسعر اللحم
والحمر مشهور في البلد فهو عليه ما عطاه الخيار الاول من ذلك

[illegible]

قال العبد ابو بكر البلخي سراء على ما هو اصطلاح الناس وسعد
 اوكالمسري ^{البلد} البلد فيرجع المشتري بحصة التقصان من الدرهم وان كان المشتري
 غريبا فالشراء على ما سلم الله ولا يرجع بشئ وهذا في اللحم فاما في الخبز
 فالشراء على ما هو سعر البلد لان سعر الخبز في البلد قل ما يختلف **٥**
رجل اني قصا بياكل يوم بدرهم وكان التقصا ب يقطع اللحم وينزله
 لسنجه والمشتري ينظر الله ويظن انه من ما هو سعر البلد فوزنه
 يوما فوجده ملون اسبارا قالوا سعيها ملون على من واحد كل سعر
 البلد فاذا انقص من ذلك كان له ان يرجع بحصة التقصان من الثمن
 لان اللحم لان سعر اللحم لا يعقد قبل اعطاء اللحم **رجل** قال لآخر
 لغت منك من هذه الحنطة قدر ما يملأ هذا السك لا يجوز ولو قال قدر
 ما يملأ هذا القفيز او هذا الطست جاز **رجل** له زرع قد استجد
 فباع حنطتها جاز لانه باع موجودا بقدر غلي تسليمه ولو باع منه قبضها
 لا يجوز لان الثمن لا يكون الا بعد الدوس والتدريه فان هذا سعي المعدوم
 ولو باع شاق الحنطة دون الحنطة جاز ولو اشترى حنطة في سبيلها
 وشرط التدريه والدوس على البائع جاز لانه باع الحنطة فكانت
 التدريه عليه **رجل** اسري نال على شيا فكسد قبل القبض فسد
 السع في قول ابي حنيفة رحمه الله ولذا اذا اشترى بالفلس فسدت يعني
 لا يروى رواج الآثار وان علا او خسر لا يفسد السع ولا حمار لاحدها
 وان استقرض عدلما او فلو سا فكسد عند ابي حنيفة رحمه الله عليه
 مثلها كاسده ولا يضمن قيمتها وقال ابو يوسف من الذهب والفضه عليه
 قيمتها يوم قبضها وقال محمد رحمه الله قيمتها من الذهب والفضه

في اخر يوم كانت رايحه فكسدت **رجل** قال لغيرك في يدى
 ارض خدره لا ساوى شيا فبعها مني ستة دراهم فقال بعت ^{والبائع}
 لا يعرفها جاز وان كانت قيمتها اكثر من ذلك **رجل** اسري
 حنطه وطحنها البائع قبل السلم ففسخ السع ولو باعها البائع
 من غيره وطحنها الثاني لا يفسخ السع وتخير المسري الاول ان
 شافسح السع الاول وان سا ضمن المشتري مثلها **رجل** اسري
 سا بقمه او حكمة او ما يريد او يرضى لا يجوز وكذا لو باع بالذ
 درهم الادينار او مائه دينار الاد درهم او الاثوب او لرحطه
 او باع براس ماله او ما اشتراه او مثل ما اشترى فلان او مثل ما
 بيع الناس لا يجوز الا ان يكون شيئا لا يفسد منه كالحب
 والحب فان علم المسري بالثمن في المجلس عاد جازا وتخير
 المشتري ان يشا اخذ وان شأ ترك ولو اشترى غنما او عدل رطحي
 واستثنى شاه او بونا بعير عنه لا يجوز ولو اشترى واحدا
 بعينه جاز ولو اشترى عسره اجره من مائه جرب من هذه
 الارض او عشرة ادرع من مائه دراع من هذه الدار لا يجوز في قول
 ابي حنيفة رحمه الله ولو نظر الى ابل او بقرا وغنم او رقيقا او ثيابا
 وقال اخذت دل واحد من هذا بدرهم ولم سلم حنطتها
 فسد السع في الكل عند ابي حنيفة رحمه الله ولذا لو اشترى
 دارا ارضا او بونا كل دراع بلذ او لم يسر حنطه الدار فسد السع
 في الكل في قول ابي حنيفة رحمه الله وعند صاحب حوز السع
 الحل وان كان هذا في ميل او موزون او عددي متقارب عند ابي حنيفة

رحمه الله يجوز في الواحد وان علم الجملة في المجلس جاز في الجملة وحسب
 المسري وعلى قولهما يجوز البيع في الكل ولو اسرى عما او نفرا
 او ثيابا كل اسن منها يكذا لا يجوز في قولهم ويجوز ذلك في الميل والموزون
 والعددي المنسار ولو اسرى عدل رطل على ان فيه خمسين يوما بالف
 درهم فوجدها احد وخمسين او تسع واربعين فسد البيع ولو قال كل يوب كذا
 لا يجوز في الزيادة ويجوز في النقصان وسئل على أي حصة لا يجوز في النقصان
 ايضا ولو اسرى صبره على انها لا تقير او جدها اكثر من
 الزيادة سمي لكل تقير منها او قسم ولو وجدها النقص اخذ
 الموجود بمن الموجود وسقط عنه ثمن النقصان ولو اسرى يوبا
 على انه كذا راعا ولم يسم لكل دراع ثمن فوجده اطول اخذ الثوب
 ولا خيار له وان وجد ناقص اخذ به كل الثمن ان شاؤا وان تباثرك وان
 باع على انه عشرة ادرع كل دراع درهم فان كانت الزيادة نصف دراع او
 النقصان نصف دراع عند أي حيفه رحمه الله اذا وجد عشرة ونصف
 اخذ باحد عشر درهما وان وجد تسعة ونصف عليه عشرة دراهم
 وله الخيار وكل ابو يوسف في تسعة ونصف يلزمه تسعة
 ونصف وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ونصف ولو اشترى دراعا من يوب
 طرفه من غير لا يجوز درهم وقال محمد رحمه الله في تسعة ونصف يلزمه
 تسعة دراهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ولو اسرى دراعا من يوب
 من طرفه من غير لا يجوز وقيل ان كان يوبا لا يفسد بالطبع جاز ولو اشار إلى
 حنطه وشعره قال ابيعك ما ينال الصبر تنزل تقير درهم قال ابو حنيفة
 رحمه الله يجوز السع في تقير واحد منهما وقال صاحباه يجوز في

الصبرتين

الصبرتين **رجل** اشترى عبد من ألف درهم ولم يسم لكل
 واحد منهما ثمننا فاذا احدهما حرق فسد السع عندهم جميعا وان سمي
 لكل واحد منهما ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه يبطل
 ويجوز في القرن وان كان احدهما مذكرا او مكاتبا او ام ولد واجل الثمن
 جاز في القرن عندنا وخير المشتري وفي الشاين اذا ظهرت احدهما منه
 او دميحه مجوسي او محرم او متروك السمينة عند وفي دن احدهما
 كان خيرا عند أبي حنيفة رحمه الله هذا اذا وما لوجع حين
 وعبد سوا **رجل** قال اسعد هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا
 الطرف وهو لانه عشرة راعا فاذا هو خمسة عشر فقال النابغ علط
 لا يملك اليه ويكون الثوب للمسري بالثمن المسمى فصا وفي الزيادة لا يملك
 الزيادة **رجل** باع حورا او بطخا او ثوبا فوجده فاسدا لا يفسد
 به ان كان ملابلا يستره كل الثمن وان كان ليرا بان كان البطيخ او القثا وقدر
 مثلا رجوع بالنقصان ولا يستره كل الثمن وكذا الخبز اذا كان ليرا اصلحة
 خطبا هذا اذا وجد جميع ما اسرى فاسدا بان وجد البعض فاسدا فافسدا
 ان يبطل السع الفاسد ونفس العقد في الباقي في قول أبي حنيفة
 وفي الاستحسان ان كان الفاسد ملابلا جعل عقوا ولا يستره سائر
 الثمن قال السمع الامام سمع الامم السرخسي رحمه الله الواحد في المياه
 قليل جعل عقوا وامس البيض اذا وجد مدره لانه لا يبلغ نصف
 المبيع قال يعصم له ان مرد الفاسد وبمسك الباقي حصه من الثمن ان
 كان الفاسد نصف ما اسرى جاز البيع فيما لم يفسد حصه من الثمن
 في الجوز وقال يعصم يفسد العقد في الكل فان كان الفاسد الرمن

الحل اذا كان

ملكو اسرى عشرة مائة وسبعين
 اعمد احد راسه لانه لا يفسد
 س لا يفسد فاسد
 علفا للدواب وله فيه
 كل النعم مما ينفق وكره الجوز

ما يملك من الثمن
 ما يملك من الثمن

النصف لا يجوز العقد أصلاً عند الحل وقال عامة المشايخ رحمهم الله
 فسد البيع في الباقي وان كان الفاسد واحداً من الف لان الفاسد منها
 دم وليس بمال فيفسد العقد في الكل قالوا اشتري الف حلة فوجدت
 واحداً منها ميتة لا يجوز السع أصلاً **رجل** جاءني فقلت واره الدرام
 فقال اعطني بها لحماً فأعطاه اللحم فوجد الدرام زيوفاً أو سحره
 فانه يرد ما يرجع بالخيار لان الاشياء الى درهم بمثلها التصغير على
 الدرام في الساعات ينصرف الى الخيار ولو وجد المقبوض سوقاً أو
 رصاً ففسد البيع وكان عليه قيمة اللحم **رجل** اراد ان يشتري حماره
 فحبا بصره فقال اشتريت هذه الحمارية بهذه الصرة او قال بما في هذه
 الصرة فوجد البايع ما فيها خلاف نقد البلد فله ان يرد ما يرجع بنقد
 البلد وان وحدها نقد البلد جاز ولا خيار للبايع بخلاف ما اذا قال
 اشتريت هذه الحمارية بما في هذه الحمارية ثم راي الدرام التي كانت فيها
 كان له الخيار لان في الصرة يعرف مقدار ما فيها من الخارج وفي الحمارية
 لا يعرف مقدار ما فيها من الخارج فكان له الخيار وسمى هذا خيار
 الكمية لا خيار الروية لان خيار الروية لا يثبت في النقود **رجل**
 باع الف من من العطن ثم ادعى البايع انه باع العطر ولم يملك
 يوم البيع قطن او قال انققت العطر البر كان في ملكي
 يوم السع وعند الساع يوم المحصومة الف من من
 العطر يقول اصبته بعد البيع في المسمى انه يملك فولد
 البايع مع يمينه انه لم يبع منه هذا العطن **رجل**
 باع حماره ثم ادعى الحاربه انها حرة قال الشيخ الامام

منها واحد جلد ميتة
 او العشاء فوجدت

لان مطلق الدرام في البيع
 ينصرف الى نقد البلد

او حل

ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان باعها وسلمها الى المسري
 وفيها ساكنة لم يفعل شيئا لا يقبل بولها الا بسعه وعنه رحمه الله
رجل باع بصره من المطنخ المسترله قال ان كان القطع
 بصره لم يجز البيع ونصيب البايع يكون للمشتري ما لم يقض السع وسلك
 لو ان الشريك الذي لم يطلع احب اسع الشريك هل له ان لا يرضي
 بعد الاجازة قال له ذلك ان قلعه ضرر والاسان لا يجبر
 على تحمل الضرر وعنه **رجل** باع وطناً فاراد المسري ان
 يذهب منه الودام ولا يعطى للودام ثمنا قال بنا الامر في هذا على ما رتبتم
 البلد في مثله فان كان رسمهم للعطز ورام كخطع المسري
 من الثمن بقدر ذلك وعنه رحمه الله **رجل** ابتاع بوساً
 فقال له البايع مد القوس فمد له فانكسر قال يضمن قيمته وان مد
 باذن البايع ولو قال له البايع القوس فان انكسر فلا ضمان عليك فمد
 فانكسر قال يضمن ايضا قال القاضي الامام ابو علي النيسابوري رحمه الله
 هذا اذا انفق على الثمن فان الرجل لو اخذ شيئاً على يوم الشراء قال
 البايع ان هلك فلا ضمان عليك بعدما انفق على الثمن فملك بصره فمد
 هنا الاب او الوصي اذا باع عقاراً للصبي فراي القاضي بصر السع
 اضح للضعيف قال الشيخ الامام هذا له ان يصدق له في المادون
 وعن الشيخ الامام هذا رحمه الله **رجل** اسرى من بعض
 السدود ستر الكعبه قال لا يجوز فقيل له لو ان المشتري بعه
 الى بلدة اخرى قال يصدق به على الفقراء وعنه رحمه الله
رجل باع شيئاً بيعاً جازوا واخذ الثمن الى المحصاد او

موم

ورواه الشيخ في نسخة الى سنة اربع مائة
 العام في خلافة والده الامام

الدياس قال **فسد السع** في قول ابن حنبل رحمه الله وعند
 محمد رحمه الله انه لا يفسد السع ويصح التأخير لان التأخير بعد البيع
 تبرع فعمل التأجيل الى الوقت المجهول لا لو فقل مال الى الحصاد او
 الدياس **وقال** القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله هذا شكل
 بما اذا ارض رجل لا وشرط في القرض لئلا يكون موجلا لا يصح التأجيل
 ولو اقرض اخرا لا يصح ايضا وكان الصحيح من الجواب ما قاله الشيخ
 الامام رحمه الله انه يفسد السع احله الى هذه الاوقات في السع او بعد
 وعن الشيخ الامام هـ دار رحمه الله الاراضي الخراجية اذا ما
 اربابها وعجز اهل القرية عن اخراجها فارادوا تسليمها الى
 السلطان قال السبل فيها اجارتها واستيفاء الخراج من الاجرة
 فان تعذر الاجارة جاز للسلطان بيعها فان اراد السباطان ان
 يشترى بها لنفسه فالأحوط له ان يبيعها من غيره ثم يشتريها
 من المسري وعنه رحمه الله اذا وقع وطء من البول
 او الدم في حبل او زيت لا يجوز بيعه وعنه رحمه الله **رجل**
 قال لغيري بعت منك قفيزا من الخنطة التي في هذا الحسوا
 من هذا اللبس ثم اعطاه من موضع اخر لا يجوز لانما سوى النقود
 يتعين وعنه رحمه الله **رجل** او قد نارا في حيطهم باعه قال
 ان صار حيا جاز لان الفجر غير الجمر الا انه يبرود فيصير حيا وكان
 بايعا ما عنده يجوز وان صار رمادا لا يجوز لانه باع ما لم يكن عنده
 وعنه رحمه الله **رجل** له ارض فيها بطن يدرك بعينه
 فقال لغيري بعت منك ما من من بطن هذه الارض بلذا درها قال

ينظر

التحريم

مطران كان لثرتها مدركة جاز والافلا مثلا لو كان بطن الارض الف من
 فباع ما به من ان كان المدرك مقدرا ستمائة من او الثرجاز البيع والافلا
رجل اشترى ثوبا على انه ابيض فوجده مصوغا قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله السع فاسد لانه لا يمكن تسليمه بدون الصنع
 ولذا لو اشترى دارا على انه لا بنا فيها او ارضا على انها بيضا لا تخل فيها فاذا فيها
 نخل او باع دارا على ان بناها من اجرة فاذا هو من لبن كان فاسدا ولو باع
 دارا على ان فيها بنا ولا فيها او قال بعلوها وسفلها ولا علوها كان
 البيع وخير المشتري ان شاء اخذ جميع الثمن وان شئت كان ولذا لو باع
 باحدا عها اربابا وبها ولا احدع فيها جاز السع وخير المسري
 فان كان فيها جدعان جاز البيع ولا يخير المشتري ولو قال بعتها
 بما فيها من الاجداع والابواب وكسرها شي جاز البيع ولا خيار للمسري
 ولو باع اسجرا على ان الحل مئة فوجد واحد منها غير مئة قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله فسد البيع لان
 المئمة وعمر المئمة حسان فاذا لم يدخل عمر المئمة العقد والتمن
 جملة فسد السع كما لو باع ما يشاء الاواحدة ولم يرد من كل
 واحدة فسد السع وان من ثمن كل شجرة وثمر كل شاة جاز البيع
 وخير المشتري **رجل** اشترى زينا في ظرفة على ان من الطرف
 فما ظهر وره سقط حصته من الثمن جاز السع ولو ان المشتري باع
 السلعة قبل ان يوزن الطرف عن ابن حنبل رحمه الله انه لا يجوز بيع
 المسري وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز **رجل** لو حمله مئمة
 تفاح فباع منها بعضا غير مئمة قال القسمة ابو جعفر رحمه الله المئمة

ع

قال فيها باع
 بنا

والتفاح الخوارزمي ان كان من شجر واحد فهو من العدد المسار
 فاذا باع منها بعضها غير ممر وطاهر غير متفاوت جاز البيع وان كان
 ذلك من شجرين مباع منها بعضها غير مميز لا يجوز ولو اشترى عدد من
 بطخ او حار او رمان فيه الصغير والكبير بكذا درهما والحمله التراباع لا
 يجوز فان افرز عدد او عزل ذلك من الجملة وتراضيا فاجاز السع ويقع
 البيع على المعزول عند التراضي **وكذا** روي عن ابي يوسف رحمه الله
باب باع مرقول التسمية عمدا وقضى القاضي القاضى يجوز البيع لا يجوز
 كما لو قضى بخوارزم ام الولد **رجل** اشترى دهنًا ودفع القارورة
 الى الدهان وقال للدهان ابعت القارورة الى منزلي على يد علامك
 فابست القارورة في الطريق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد الفصل
 رحمه الله يملك الدهن من مال الداع وان قال للدهان ابعت
 القارورة على يد علامي والمسئله حالها يملك على المشتري **رجل**
 باع جارية الغير بغير اذنه المولى وروحها رجل احس
 بغير اذن المولى فاعتقها فضول فاحسب المولى قال احرقت جمع
 ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله بعد
 القتل وبطل ما سواه **رجل** اشترى من الفاسد قود
 المسرى واحد اسود وورد **هو** على النعال فاعطاه النعال فاسدا
 اخذ بغير وزن حاز وكذا لو وجد اخرى فردها واعطاه
 سبعا اخرى بغير وزن وان رد سبعا فاعطاه النعال بغير
 وزن فالو لا يجوز ان هذا مما يدخل تحت الوزن الا ان
 يوزن **وال** وفي الحر اذا وجد واحدا محترقا فافره

فلا يجوز

على فاعطاء خبر اخر لا يجوز لان هذا مما يدخل تحت الوزن فان
 حتمت اساسه فكذا ومحرم فلا يجوز فيه المجازفة ارض مزارع فبا
 الارض بدون الزرع او الزرع بدون الارض جاز ولذا لو باع نصف الارض
 بدون الزرع وان باع نصف الزرع بدون الارض لا يجوز الا ان يكون
 الزرع بينه وبين الارض فبيع الارض بغيره من صاحب الارض جاز
 وان باع صاحب الارض من الارض لا يجوز **وكذا** اذا كان البذر
 من قبل صاحب الارض فان كان من قبل الارض سعى ان لا يجوز
 ولو باع نصف الارض مع نصف الزرع جاز **رجل** لان
 بينهما دارا فباع احدهما نصفا شاعرا من بيت معين من تلك
 الدار ذكر في المشتق انه لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله كان
 شريكه نصر بكذا عند القسمة **وكذا** لو باع بعامعا
 من تلك الدار لا يجوز **رجل** لان بينهما عشرة اغنام
 او عشرة اتواب هرديه فباع احدهما نصف ثوب معين من الجملة
 ذكر في المشتق انه لا يجوز قال وهذا لا يشبه الدار ولو كان بينهما
 ارض ومحل فباع احدهما نصف شجر من رجل لا يجوز **وكذا** لو كانت
 الدارين رجلين فباع احدهما قطعة بعينه من رجل قبل القسمة
 لا يجوز في نص واحد منهما ولذا لو كانت الدار لرجل فباع نصف
 بناها من غير ارض من رجل لا يجوز ولو باع من الشاة المسلوخ
 الايدي او الارجل اختلف المشايخ فيه قال ابو القاسم
 الصغار رحمه الله لا يجوز لهما مختلفان في القطع وقال محمد
 ابن سلام رحمه الله يجوز والصحيح هو الاول سعي ورعي الفرساد

الخنازير
 عشرة اسانير

نصه

قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يجوز
 ما دام في الزيادة ويجوز بعد الساهي ولو استمرى رطبه من المول او
 قتا على الساق قال الشيخ الامام هذا لا يجوز لانه نمو من اسفله
 ساعه وساعه فالصوف والوبر والشعر فمختلط المبيع بغير المبيع فلا
 يجوز واختلف المتأخرون في قوائم الحلال والعرض قال بعضهم
 لا يجوز لانه يزداد ساعه وساعه وقال بعضهم يجوز لان
 موضع القطع معلوم عرفا والقوائم سموا من اعلاه لانه
 اسفله **رجل** باع الجنين فولدت قبل الافتراق وسلمه الى
 المشتري قال الشيخ الامام المعروف نحو ما زاد رحمه الله
 لا يجوز ولذا اذا باع الابن وسلم قبل الافتراق **رجل** استمر
 عشره اقفره خطه بعينها فاستحق منها حصة قبل المصير
 المسري لغيره الصفقة قبل التمام **رجل** باع عسار من
 اعيان قايمة من وارثه مثل القمه لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله
 وكذا لو باع الصبي من مورثه المريض **رجل** اشترى دارا
 معها ما بالف درهم فاستحق الناق قبل القبض قالوا
 بخير المشتري ان شا احدى الارض فحصة من الثمن وان شاترك
 وان استحق بعد القبض باخذ الارض فحصة من الثمن ولا حار له ولذا
 اذا اشترى ارضا مع اسجارها فاستحققت الاشجار قبل المصير
 خير المشتري على الوجه الذي ذكرنا وان استحق بعد القبض باخذها فحصة
 من الثمن وليس له ان يردّها وان احترق البنا او الاسجار او
 قلعهما طام قبل القبض حصر المسري لشرائها جميع الثمن وان شا

ترك

ترك وليس له ان ياخذها فحصة من الثمن وبعد القبض يكون
 لها الدل على المشتري **رجل** اشترى شجرة بشرط ان يعلوها
 اختلف المسامح في جواز هذا البيع والصحيح هو الجواز وان اشترى
 بشرط القطع جاز قبل هذا اذا بين موضع القطع وان لم ينزل لا يجوز وفي
 ظاهر الجواب يجوز وان لم ينزل اذا جاز بان له ان يعلوها من الاصل
 عند البعض وعند بعضهم يقطعها من وجه الارض وليس
 يعلو وان استراها مطلقا فهو بمنزلة ما لو استراها بشرط
 القطع كان له يعلوها باصلها وهل يدخل في البيع ما يحب
 السحر من الارض فيه روايتان والصحيح انه يدخل في الواقرة نسا
 سحره يدخل في الاقرار ما تحتها من الارض ولذلك في القسمة اذا
 دخل ما تحتها من الارض في البيع يدخل مقدار غلط السحر وفي
 البيع ووقت الاقرار ووقت القسمة حتى لو زاد غلطها بعد
 ذلك كان لصاحب الارض ان يامر بحب الريادة ولا يدخل من
 الارض ما ساهى اليه العروق والاغصان وان اشترى شجرة للرب
 لاجل الثمر حاز وهل يدخل في السع ما تحت الشجرة من الارض
 وهو على الرواسن على قول ابي يوسف رحمه الله لا يدخل وقال محمد
 رحمه الله يدخل بعد وقتها الذي يستقر عليه الشجر لا مقدار طول
 العروق وان اشترى ارضا دخل في السع اسجار المثمر بغير ذكر
 واختلفوا في غير المثمر والصحيح انها تدخل صغيرا او كبيرا واما قوا
 الخلاف هل يدخل في السع بقا لامولها اختلفوا فيه قال بعضهم

كان

م

يدخل سعا لأصولها اختلفوا فيه قال بعضهم يدخل سعا لأصولها
والصحيح انها لا تدخل لأنها بمنزلة الثمر ولا يدخل في بيع الأرض ملكا
الاشجار من القطن غير شرط واختلفوا في شجر العطر والصحيح انه
لا يدخل وأما الكرات وما كان مثله فيما كان على ظاهر الأرض لا يدخل في
بيع الأرض من غير ذكر وما كان معيناً في الأرض من أصوله اختلفوا
فيه والصحيح انه يدخل وأما قواير البادخبان قال الشيخ الإمام
سبح الله اسماء السبع حسي رحمه الله يدخل في بيع الأرض وقال السبع
الإمام المعروف بجواهر زاده رحمه الله يجب ان يكون على الاختلاف
الذي ذكرنا في قواير القطن **باب** باع أرضاً فيها زرع يدره
وبين الإكثار فيها نصيبه من الزرع ذكر في المنتقى ان المشتري
ان طلب تسليم المبيع ففسد البيع وان قال انا اسلمت حتى تسلم
الزرع فهو حايض ولا يصدق المسمى بشي من الزرع لأنه زائد في
أرضه **وكذا** لو باع داراً جرها من غيره فقال المسمى ان
اسلمت حتى يتم الاجارة فهو حايض وان طلب التسليم في الحال ففسد
العقد **رجل** باع أرضاً قد أحرها من غيره قال السبع
الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله روي في بعض الروايات عن أبي
يوسف رحمه الله ان المسمى اذا كان غالياً لئلا جاز السبع ولا
خيار له **وهو** اذا قال السبع الإمام علي بن محمد البرقي رحمه الله جعل
هذا بمنزلة العبد والحاربه التي باعها مولاها وهي في محاح العرفه
المشتري بدله جاز السبع ولا حاربه وقال السبع الإمام محمد بن الفضل

الوكبري

رحم

رحمه الله هذا خلاف ظاهر الرواية وهو كذا قال الشيخ القاضي الإمام
أبو علي النسفي اختلفت الروايات في بيع المرهون والمستاجر **رجل**
دفع أرضه من أزرعه م باع الأرض بزرعه والزرع بقل في المشتري
ان المزراع ان اجاز فهو حايض وان اجاز المزراع على ان يكون نصيبه في
الأرض على المزراع فهو فاسد وأشار في الاصل الى انه اذا باع الأرض
مع نصف الزرع لا يجوز **رجل** باع أرضاً فاستحق منها طائفة
معلومه لطريق العامة والمقبر لا يفسد البيع في الباقي لأن الزرع
والطريق مال متقوم فلا يفسد السبع فيما ضمن المبيع لو جمع
قن ومدر وباعها صفقة واحدة جاز السبع في القن وان طهر ان
بعض الأرض كان مسجداً ذكر في المنتقى ان المسجد ان كان
من مسجد جماعة ففسد السبع في الباقي وان كان مسجد خاص لا يفسد
قال مسجد جماعة مستأجر جماعة المسلمين ولو كان المسجد في
دار لو اعلق باب الدار يكون المسجد أهلاً في الدار تصلون فيها جماعة
ولا يمنعون الناس عن الدخول **والصلاة** معهم فهو مسجد جماعة ولا يكون
محلاً للبيع حراً باحاً او عامراً وان كان لو اعلق باب الدار
لا يبقى للمسجد أهلاً في الدار فليس لهذا حكم المسجد منعوا الناس عن
الدخول او لم يمنعوا ولذا الوبايع قربة فيها مسجد ولم يفسد المسجد
فهو فاسد وفي الفتاوى **رجل** باع لهما أرضاً مسجداً
قديم ولم يفسد المسجد قالوا ان كان المسجد عامراً ففسد السبع
وان كان خراباً لا يفسد ان العلماء اختلفوا في المسجد الذي خرب
حوله واستغنى الناس عن الصلاة فيه قال بعضهم سعى مسجداً وقال بعضهم

كدام

يعود الى ملك الباني او الى ملك وارثه ولا يسي مسجد فلهذا نرى هذا
 المسجد بمنزلة المدر وعنه غيره باع قرية ولم يسن المقبره والمسجد
 فسد البيع من غير تفصيل **رجل** باع ارضا فاقتر المسرى بعد ذلك
 انها مسجد او مقبره او اقر بها طريق العامة المسلمين فابعد القاضي عليه
 اقراره محضر من محاميه فيه للعامة وسلم الى الذي خاصه ثم اراد المسرى
 ان يرجع بالثمن على بايعه واقام بسبه على ذلك ولم يحضر الذي خاصه
 فيه للعامة فذكر في المسقى ان فيه فاسر واستحسن في القاسر فصل السبه
 فالواشترى عبدا ثم اقرانه حر فانه فصل فابعد القاضي عليه
 اقراره ثم خاصم البايع واقام السبه انه حر الاصل والعبد محمد
 الحر فانه فصل بسبه المسرى ورجع بالثمن على بايعه فكذاك هذا
 وفي الاستحسان فرق بين هذا وبين الارض قال في الارض اذا اقر المشتري
 انها مقبره او طريق او مسجد فانفذ القاضي اقراره ثم اقام السبه على ذلك
 بمحضر من البايع ترجع عليه بالثمن لا فصل بسبه الا بمحضر من محاميه
 فيه للعامة لكونه بسبه بينه من محاميه فيه للعامة **رجل** باع دارا
 او ارضا ثم ادعى انه باع ما هو وقف اخلف المسامخ فيه قال بعضهم انه لا
 يسع دعواه فالوباغ شيئا ثم ادعى انه لغيره باع بغير امر صاحبه فانه
 لا يسع دعواه وما ذكر في المسقى ان المسرى اذا اقر ان ما اسره مقبره
 او مسجد او طريق للمسلمين وانفذ القاضي اقراره عليه ثم اقام السبه على ذلك
 ليرجع بالثمن على بايعه قال لا يقبل الا بمحضر من محاميه فيه للعامة
 اساره الى هذا القول **رجل** قال لعمري بعثك هذا البس وما اعلى
 علمه فانه لم يلبس للمسرى شيء من المباع الذي كان في البس وانما سعى

على

على حقوق البيت ولذا لو قال بعثك هذا ما فيه من شيء فهذا الاول
 سواء وان قال بعثك هذا البيت على ما فيه من المتاع فهو جائز مدخل
 ما فيه ما في البيت من المباع **رجل** اشترى دجاجة بيضه
 ولم يقبض الدجاجة حتى يامنت خمس بيضات فان كان اشترى اما سبه
 عينها فانه يسر البيضة التي هي من على بيضة الدجاجة وعلى بيضة
 بيضات معها فما اصاب الدجاجة من الثمن فاخذ الدجاجة بخصتها
 وما اصاب البيضة باخذ حصه ما نصيب السبه يعني سلم له من ذلك
 ويتصدق ببقية البيضة وان كان اشترى الدجاجة بسبه بعينها والمسلة
 بحالها سلم له ذلك ولذا لو اشترى محلا بمد من رطب بغيره
 ولم يقبض المحل حتى حملت رطباً فان الثمن يقسم على قيمته المحل
 والرطب الحادث تسلم له من الرطب الحادث قدر ما نصيبه من الثمن
 ويصدق بالزيادة وان كان اشترى المحل برطب بعينه فهو جائز
 ولا يصدق بشيء اذا كانت الشجرة بين اثنين فباع احدهما نصيبه من
 اجنبي لا يجوز وان باع من السربك جاز ولو كانت بين ثلاثة فباع احدهم
 نصيبه من احد سربك لا يجوز وان باع منهما جاز وكذا الزرع
 اذا كان بين ثلثة فباع احدهم نصيبه من احد سربك لا يجوز
 وان باع منهما جاز يسع القاضي مال السهم من نفسه ولا
 يسع ماله من السهم لان يسع القاضي قضاؤه انه لا يسع قاضيا في نفسه
 ولهذا لو زوج السهم من نفسه لا يجوز ولو ان القاضي اسرى مال السهم
 من السوصى او باع ماله من السهم وسلم الوصي جاز وان كان الوصي
 وصيا من جهة القاضي ولا يجوز السع والسهم على الذي يحوز وهو وعلي

حوز

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما إذا كان الغائب ركيلا وكله في إقامته كان
 هذه العوارض منزله اليوم في حق الحكم ما عدا ما من محل
 جليح هذا القطن لا يجوز ولو كانت الخطة في سبلها فبا عها
 جاز ولا يجوز مع النواه في التمر ولو باع فطن بعينه جاز كذا اختاره
 النقيع أبو الليث رحمه الله أسرى البر الذي في خوف المطح
 لا يجوز وإن رضى صاحب المطح بأن يقطع المطح ولو دمج شاة
 فباع لرشها قبل السخ جاز وكان على البائع أخراجه وسلمه إلى
 المسرى وللأسرى خيار الردية وحاجه ابتلعت لولوه فباعها
 حبه باللولوه التي أسلف فسد السع وإن كان المشتري رأى
 اللولوه حين أسلف ولو كانت الدجاجة ميتة فباع اللولوه
 التي في بطنها جاز وخيار للمشتري أن يأخذها إذا عبر
 وإن لم يكن المشتري رأى اللولوه فله الخيار إذا رآها ولو أسرى
 لولوه ففي صفحتها قال أبو يوسف رحمه الله يجوز السع وله
 الخيار إذا رأى وقال محمد رحمه الله لا يجوز وعليه القوي
 ولو أسرى تملكه فوجد في بطنها لولوه أن كانت اللولوه في الصدف
 كانت للمسرى لأن الصدف يكون عند السمك وكل ما يكون عند السمك
 يكون للمسرى وإن لم يكن اللولوه في الصدف فإنها تكون للبائع
 ويكون له منه منزله اللقطة ولو اشتري دجاجة فوجد في بطنها
 لولوه كانت للبائع ورد عليه **رجب** باع دارا على أن للبائع فيها طرها
 من هذا الموضع إلى باب الدار يكون فاسدا إذا ولو اشترط الطريق
 للأجنبي ومن موعده وطوله وعرضه كان فاسدا ولو قال أسعك

حب
 ولو
 ولو كان السع مكررا يجوز

منه

هذه الدار الاطريقا منها من هذا الموضع إلى باب الدار ووصفها الطول
 والعرض جاز السع بشرط الطريق لنفسه أو لغيره لأن الاسماء حكم
 بالنامي بعد البناء فيكون جميع الثمن يقابل به غير المسعى فلا يسد السع
 أما في الأول جعل الثمن مقابلا لجميع الدار فإذا اشترط منها طريقا لنفسه
 أو للأجنبي لسقط حصه الطريق من الثمن وإنه مجهول فيصير الباقي
 مجهولا ألا ترى أنه لو قال لغيره بعقد عبدي هذا بالف درهم على أن لي
 ربعة من الأسرى يملكه أرباع العبد ثلثا وأرباع السهم ولو قال بعقد
 هذا العبد بالف درهم الأربعة من الأسرى يملكه أرباع العبد جميع
 الثمن وكذا لو قال أبيعك هذه الجارية مائة دينار على
 أن لي عشرة من الأسرى يملكه ثلثا وأرباع السهم ولو قال بعقد
 ولو قال **الأربعة** من الأسرى تسعة أعشارها تسعة جميع
 الثمن ولو قال أبيعك داري هذه عشرة آلاف درهم على أن لي
 هذه البيت بعينه أبيع ولو قال ألهذا البيت بعينه لا يطح ولو قال
 ألهذا البيت جاز السع بجميع الثمن فيما سوى البيت ولو قال بعقد دار
 فولي هذه الحارجه على أن تجعل لي طريقا إلى داري هذه الدار
 لا يجوز ولو قال بعد داري هذه الحارجه الاطريقا إلى داري
 الداخله جاز وطريقه مقدار عرض باب الدار الحارجه ولو قال
 بعث منك هذه الدار ألتاها لا يدخل البناء في السع لأنه رجع عن الأعا
 قبل قبول المشتري صح رجوعه ولو باع أرضا هذه الشجرة بعينها بمرارها
 جاز البيع والمشتري أن يمنع أغصان على عصان السحرة في ملكه لا
 المسعى مقدار غلط السحرة دون الزيادة أسرى أمه وفي بطنها ولد لغير

هـ

ي

البائع

النافع بالوصية فاجاز صاحب الولد ببيع الحاربه جاز ولا يكون
 لصاحب الحاربه من الثمن وان لم يجز صاحب الحاربه الجاربه
 لا يجوز سعة لان الولد مادام محسباً يكون بمنزله اجزا الجاربه فيصير
 ثانه باع الجاربه واستثنى منها جذا معينا ولو اجاز صاحب الولد
 بيع الجاربه بعدما ولدت الجاربه ان ولدت عند المسرى لا يكون
 للولد قسط من الثمن لانه ولد المسع بعد النضر وان ولدت عند المسع
 احد للولد قسطا من الثمن **رجب** لان اشترى سيفا وتواضعا
 على ان يكون لاحدهما حقيقته وللآخر صله فان السنف المحل بينهما
 والخاتم مع النضر لذلك ولو اشترى ياد ارا على ان لاحدهما الارض
 وللآخر البناء جاز لذلك ولو اشترى بغيره وتواضعا على ان لاحدهما
 تراسه وجلبه ومواسمه وللآخر ريدته وتواضعا في ذلك ولم يذكر
 للبائع شيئا فالكل لصاحب البدن لان البدن اصل وغيره بمنزله
 السع ولو تواضعا على ان لاحدهما راسه وجلبه ومواسمه وللآخر لحمه
 فهو بينهما نصفان لان كل واحد من ذلك لا يحتمل الافراد بالسع
 واحدهما ليس باصل فبان ان كل منهما اذا باع الرجل شيئا وامسح من
 الاسهاد على السع واحلف المسامح فيه قال محمد بن سلمه رحمه الله
 له ذلك ولا يحصر على الاسهاد وقال محمد بن الارض شهد اس
 ثم الساهدان شهدان على سهادهما فان رفع الامر الى القاضي
 وراى القاضي ان يامر بالاسهاد فان له ذلك ولو امسح النافع
 عن ثمنه الصلح لا يجبر عليه وان كتب المسرى مكا وجب العود الى النافع
 وكلفه ان يقر بالبيع لسر للبائع ان تمتع فان الى ان يصر احضه

الحاربه
 محلي

مجلس

في النوازل...
 من يبيع حمله الاثر له فان لم يمسح على المسرى من ثمنه النافع قال لان السع فاصلا عن حمله...
 من يبيع حمله الاثر له فان لم يمسح على المسرى من ثمنه النافع قال لان السع فاصلا عن حمله...
 من يبيع حمله الاثر له فان لم يمسح على المسرى من ثمنه النافع قال لان السع فاصلا عن حمله...

مجلس القاضي فان اقر بالبيع عند القاضي كتب القاضي له سجلا
 ويشهد عليه **رجب** اصطا دسبه ثم القاها في حطه واما
 ان امكن اخذها من غير صيد جاز البيع والا فلا وان باع طيرا
 له بطر في الهواء فان داحنا يعود الى بيته ويقدر على اخذه
 من غير مكلف جاز سعه والا فلا باع المغموص من غير
 الغاصب ان كان الغاصب حاد يدعي انه له ولم يكن للمغموص منه
 بينه لا يجوز سعه وان كانت له بيته جاز سعه ولا يجوز بيع الاثني
 الا اذا باعه ممر في يده واختلفت الروايات في بيع المهرول والمسا
 والصحيح انه موقوف وليس للبائع ان يفسخ **رجب** باع دراع من
 تراب هذه الحفرة المشتري جاز وهي من مسايل مع الردار
رجب امر رجلا ليجعل ترابا من منزله ويرميه فحمله المائو
 وباعه جاز البيع للامر ويكون الثمن للامر لانه لما رضى برميها كان
 ارضى ببيعها وكذلك قشور الرمان والطبخ **رجب** فيه
 لبريت او ملح يحمل رجل من ذلك سبا او يحمل سبا من سباجه وباع
 ان كان الحبل ما حار سعه ولذا لك العسو والخط لانه ملكه
 بالاحراز فيملك سعه **رجب** اسرى بواب الصواعين بغير
 ان وجد في التراب ذهب او فضه جاز بيعه لانه باع ما لا سوما وان
 لم يجد شيئا من ذلك لا يجوز لان التراب غير مقصود انما المقصود ما فيه
 من الذهب او الفضة وقال ابو يوسف رحمه الله لا يسع للصايغ
 ان ياكل من التراب الذي باعه لان ما فيه مال الناس الا ان يكون
 الصايغ قد زاد للناس في متاعهم بغير ما سقط في التراب

الارض

[illegible]

اعلم ان الله تعالى
 قد اراد ان يخلص
 هذه الامم من
 يد الظالمين
 فاحسن اليه
 على ما احسن
 الله اليه

[illegible]

و لواء سرك شاه علي بابا صاحب قاض
فاسد نظامي الدوايه روادك شيخ
انك كونه حاج

از اسبق اسیر فرستاد علی
از عیال ما ذاهو عذر و ک
بود اسیر که بعد از آن
خلاصی نداشت و اسیر خلاصی بود
و لو اسیر حار به علی این شخص
ما ذاهو لا کشف و انصاف علی
این لا کشف ما لایا من بود
۲۵

[illegible]

الى شهر ووسط شرط الا يفر وتبين مكان الا يفر مما لا
 حمل له ولا نمونه لا يصح وان كان شيا له حمل ومونه صح
 بعض مكان الا يفر وحوز السع ايضا **اشترى**
 شيا على ان يحمله البائع الى منزله المشتري ان قال ذلك
 بالعريه لا يحوز وان قال بالفارسيه جاز لان بالعريه يفرق
 بين الحمل والافاء وفي الفارسيه لا يفرق ويكون شرط الحمل
 منزله شرط الا يفر **اشترى** خطابي فريه سرا

من احدث فيها
 لما احدثه المشتري
 مع عند الاستحقاق
 والفراس والتورع
 ولا يرجع له على
 انما عمله نزع
 انوت سته
 ظهور الاخرى في
 لوانه لا يمتنع وان كان
 على وجه اليد البيع فاعيد
 خلاف من الاول فغيره وان كان
 في حقه

وان لم يكن القحان من الهو
ب ولا حري من الو
من محرم

حنظله
لوح

66

كتابا على انه كتاب النجاس من مال محمد رحمه الله فاذا هو ذاب الطلاق او
 ذاب الطيب او ذاب النجاس من مال محمد رحمه الله بل من مال الله والحسن
 ابن زياد قالوا يجوز البيع لان الكتاب هو السواد على الياض وذلك جنس
 واحد وانما تختلف انواعه واحلاف النوع لا يمنع الجواز ولو اشترى شاه
 على انها نعمة فاذا هي مع جاز السع وحر المسرى لا يما جنس واحد وانما
 تحمل نصا باحدهما بالآخر في الزكاة ولو اشترى يعبر على انه حرام فلم
 يحده حراما كان له ان يردده لما لو اشترى عبد على انه جبار او ذاب بقصده
 غير جبار ولو اشترى بذر الفل على انه مروري والمسرى لا يعرف ذلك
 فلما حرج الدود طهرانه عمر مروري ومن المروري وعمر المروري
 معاوت فاحش فكان على البائع رد الثمن ان كان قبض من
 المسرى وعلى المسرى رد مثل ما قبض وهو كما لو اشترى بذر الطمح
 فزرعه فوجده بذر الفاس كان على البائع رد الثمن وعلى المسرى
 رد مثل ما قبض ولو اشترى ارض خراج على ان يخرجها على البائع
 ابدا ان شرط جمع الخراج على البائع فسد العقد السع فالوباع سا
 على ان يقضي المشتري دين البائع وان شرط بعض الخراج على البائع فان
 كان ما شرط على البائع شي من خراج هذه الارض فذلك الجواب
 وان كان الذي شرط على البائع زيادة على خراج الاصل جاز السع على
 باع وشرط على المسرى ان لا يحمل الظلم ولو اشترى ارضا على ان يجمع
 حراها لم يدرام بطهران حراها اربعة دراهم وهو على وجهين احدهما ان يطهر
 الريادة على ما شرط والى ان يباع على حراها اربعة فاذا هو بلاه
 حكموا في ذلك قال بعضهم يفسد العقد في الوجهين جميعا سواظهر

والله اعلم
بما
في
الغيب

فوجه يصح في غير الوقت كان له ان يرد لان ذلك بعد عيها عند الناس
أسرى بعرا على انه لا يصح فوجه يصح كان له ان يرد وهذا الجواب
طاهرها اذا كان يصح زياده على المعتاد بحيث بعد عيها عند الناس
دي استري ايضا من مسلم على ان يتخذ ماسعه جاز السع وبطل الشرط
وبطل للمسلم ان يسعه بهذا الشرط ولذلك سمع العصر على ان يتخذ خمرا ان
هذا شرط لا يخرجها عن ملك المسمى. وليس هنا احد بطاله يحصل
الشرط فحوز السع فلو قال اسعك على ان يتخذ منزلا او باع طعاما على ان
ياكله المشتري ولو باع دارا على ان يتخذها مسجدا للمسلمين فسد السع
وكذا لو باع طعاما على ان يصدقه على الفقراء لان المسجد يخرج
عن ملكه الى الله تعالى وكذا لو باع بشرط ان يجعلها سقاية
او مقبرة للمسلمين فسد البيع ولو باع بشرط على ان لا يهدمها او
لشرط ان يهدمها جاز البيع **رجل** قال لعمر بع عبدك هذا من
فلان علي ان اجعل مائة درهم جعلنا على ذلك فباعه من ذلك الرجل
ولم يذکر الشرط في السع جاز البيع ولا يلزمه الجعل وان اعطاه كان
له ان يرجع فيه **كذا** لو قال بع عبدك من فلان علي ان اجعل
مائة درهم **رجل** له على رجل دينار اسرى منه ثوبان دينار علي ان
يجعله ناصبا ما عليه كان البيع فاسدا اشترى جارية على ان
يلبسوها الفراء على ان لا يصردها او على ان لا يودمها فسد البيع **رجل**
قال لرجل بع عبدك بمائة درهم على ان يعطى عبدك هذا او قال على ان يجعل
لي عبدك فسد السع لانه شرط الهبة في السع ولو قال بع عبدك
هذا بمائة درهم على ان يعطى عبدك هذا او قال على ان يعطى

التمن اشتري باري على انه سيؤد او لبا على انه معلوم صود يجوز السع لانه
عسى لا يصد وان كان صودا قال اسعد هذا العبد على ان يسعه ويعطيه
ثم انه كان فاسدا ولو قال اسعد هذا سلال مائة درهم وعلى ان تحذفني
سنة او قال اسعد عدي هذا سلال مائة درهم وعبدك سنة كان فاسدا لان
هذا مع شرط فيه الاجارة ولذا لو قال اسعد عدي هذا عبدك سنة . ٥
قال اسعد عدي هذا الف درهم وسقني عبدك هذا بانه دسار . ٥
او قال اسعد عدي هذا الف درهم ويب لي عبدك هذا فان فاسدا . ٥
باع ساعا على ان يسره لنفسه لا يجوز السع ولو قال بعث
هذا بمائة درهم سحتا ورشوه جاز السع اذا باع ساعا الف درهم على ان
يقرضه فلان الاجني لنفسه السع لان الشرط جرى بين احد المعادين وبين الاخرى
ومثل هذا لا يفسد السع ولا خيار للبايع ان لم يقرضه الاخرى . ٥
قال لغيره بع عبدك من فلان بالف درهم على ان يكون الرهن على العبد فلان
المسري في ظاهر الرواية لا يجوز هذا السع وقال الرحي رحمه الله يجوز
البيع ولو قال بع عبدك من فلان بالف درهم على ان يضمن لك جسمه مائة
من الثمن جاز ولو قال لغيره بع هذا العبد بالف على ان يعرضني عشرة
دراهم جاز البيع ولا يلزم لك شرط في السع اذا اشترى ساعا شرط ان
يضمن فلان بالدرك للمسري هو بمنزلة ما لو باع بشرط ان يعطيه بالثمن
وهنا او كفيلا بنفسه ان كان الفصل حاضر في المجلس ولعل
جاز وكذا لو كان الرهن معلوما ولو باع بشرط ان
يعطيه بالثمن رهن او لم يذكر الرهن كان فاسدا فان اسعاعا على بعض
الرهن في المجلس او اعطاه المشتري الثمن حالا ولو شرط ان يعطيه

خمسة عشر يوما فان الوعد
 لم يمل بل في السبع فمخوف السبع و
 خمسة عشر يوما فان الوعد
 في الابلان ايام ولا تبع معها و
 م التامة حارس المسرى
 بشرط الخيل للمسرى
 في الابلان التامة او مات او قتلها
 كان المسرى وطها وفي كل
 مائة درهم حارس المسرى
 مائة درهم حارس المسرى

۴۰۰

رباع

12

تضمن احدهما وى الاخضر وان ضمن المشتري فمته بطل البيع وان
 للمشتري ان يسترد الثمن من البائع ان كان نقده وان ضمن البائع
 قيمته بعد بيع البائع ان كان المسع في ضمان البائع عند التسليم
 وان لم يكن المسع في ضمان البائع قبل التسليم وبعد السع ماحار
 المالك تضمن البائع لا ينفذ مع الفضولي وشرا الفضولي لا
 يوقف ويكون مسترما لنفسه وهو على وجه اربعة اقسام
 ان يقول بعت هذا لفلان الغائب او يقول قبلت لفلان بالثمن
 ويقول الفضولي اشتريت لفلان او يقول قبلت لفلان او قال
 ولم يقل لفلان فهذا وان لم يحجز الفضولي العقد يوقف على اجازة الغائب
 ان اجاز يكون الشراء لفلان وان لم يحجز بطل العقد والى ان
 يقول المالك بعت هذا منك كذا فقال الفضولي بلى او اسرى
 وبوى السرى لفلان فان السرا بعد علمه ولا يوقف ولو قال
 الفضولي اشترى هذا لفلان كذا وقال البائع بعت منك قبل
 فيه روايتان احلان والعحيح انه باطل لا يوقف ولو قال البائع
 بعت من فلان كذا وقال الفضولي اسرى لاجله او قال
 قبل لاجله ابتداء المشتري فقال اسرى هذا لفلان فقال البائع
 بعت لاجله او لم يقل لاجله فانه يوقف على اجاز الغائب
 والبائع ان يقول المالك بعت منك هذا لاجل فلان وقال
 المشتري اشتريت او قبلت او قال المسرى او لا اسرى هذا
 لاجل فلان فقال البائع بعت فانه يوقف على المشتري ولا يوقف
 ولو قال الفضولي اسرى هذا لفلان كذا على فلان ذلك

السابع

بالخيار

بالخيار بلانه امام لا يوقف وانا يوقف شرا الفضولي اذا اشترى
 بغير خيار **رجل** اشترى عبدا واشهد انه ستره لفلان
 فقال البائع اشتريت منك هذا العبد لفلان فقال البائع بعت وقال
 فلان قد رضيت ذلر الباطني رحمه الله ان المشتري ان يمنع العبد
 من فلان لان الشرا وجد بعد اعلى العاقد فسفد علمه فان سلم
 المسرى الى فلان كانت العهد للبائع على المشتري وهو العاقد
 ويكون يسلم المسرى الى فلان بمنزله يبيع مستقبل جري بين
 المشتري وبين فلان **رجل** باع ثوبا لغيره بغير امر من
 ابن صغير ما ذول لنفسه او من عبد ما ذول له في التجار وعلمه
 دين او لا دين علمه ماجر رب الثوب انه باع ثوبه بكذا ولم يسر
 ممن باعه فاجاز المالك قال محمد رحمه الله لا يجوز ذلك الا في
 عبد الذي عليه دين **اسرا** مجات الى رجل بالثمن درهم
 وقال اشترى هذه الدراهم هذه الدار لابني الصغير هذا وللصغير
 ابى فاسترى الرجل الدار واجاز والد الصغير ذلك قال محمد
 رحمه الله الدار للمشتري واجاز اب الصغير باطله ذلرها في
 المشتري **رجل** باع عبدا لغيره بغير اذن المولى بغير علمه
 او بشي بعينه سوى الدراهم والدنانيرم اجاز مولى العبد بعه
 حاز بعه والمسرى بالعبد تكون للمسرى وعلمه فمعه العبد
 لمولاه لان سراه ذلك السرى لا يوقف مكان مشتريا لنفسه فاصا
 سبه بالعبد ما ذول المولى يكون المسرى بالعبد **رجل**
 باع امه لغيره فولدت عند المسرى ثم اجاز المولى البيع كان

الولد مع الام للمشتري **رجل** قال لغيره اشترت عبد هذا
من نفسي بالف درهم ومولي العبد حاضر فقال المولى قد اخذت
وسلم قال **رجل** باع عبد الغير بغير اذنه فقال المولى قد احسنت
واصبت ووقع لم يكن كلامه اجازة للسع وله ان يردده لانه يدر
على وجه الاستهزاء وان يرضى الثمن يكون اجازة ولذا لو قال
لغيري مونه السع فاحسنت فجزاى الله خيرا لم يكن ذلك اجازة للسع
الا ان يمدح **رجله** الله قال قوله احسنت واصبت يكون اجازة
التحسانا **دار** من رجلين باع فضول نصفها فاجازا **احد** الشريكين
بيعه قال **رجل** محمد رحمه الله يحوز السع في ربع الدار مرق محمد
رحمه الله بين هذا وبين ما اذا باع احد الشريكين نصفها فان
يحوز السع في نصف الدار لان مع المال انصرف الى النصف الذي
كان له اما مع الفضول انصرف الى النصف الساع واذا
اجازا **احدهما** صحت اجازته في ربع الدار **رجل** غصب
وباعه من رجل فاجازا المعصوم منه مع الغاصب ولا يعلم
ما حال الغصب قال محمد رحمه الله يحوز السع حتى يعلم انه
ماله وهو قول ابي يوسف الاول ثم رجع وقال السع فاسد
حتى يعلم ان العبد فاسد فان قال **المسري** كان
العبد مسايوم الاجازة وكان النافع كان حيا ووف الاجازة
كان القول قول النافع **رجل** لان بينهما صبره
من طعام صاع **احدهما** فقير من الصبر **وكاله** للمسري بعد

ولو عصى عدا المولى الحرة
في الشبهة اجازة
بذات المولى
اجازة في الشبهة
دون عصى العبد وسلم
السع اجازة
في الشبهة

البيع فاجازا الشريك سعة او لم تجز جازا البيع وتكون
جميع الثمن للبايع وان باع **احدهما** فقيرا و**احدا** الشريك
ثم كاله للمسري وضاع ما بقي كان للشريك على النافع
نصف فقير ولا سبيل له على المشتري ولو لم يكن الشريك
اجازا البيع حتى صاع ما بقي من الطعام احد الشريكين
المسري نصف الطعام الذي باع ولو عزل **احدهما** فقيرا
من الصبر المشترك **وكاله** وناع ذلك الفقير فاجازا الشريك
سعة كان الثمن بينهما نصفين ولو لم يكن الشريك سعة فاحد
من المسري نصف ما باع فاراد المسري ان يرجع على البايع
بتمام الفقير ليس له ذلك **ولكنه** بالخيار ان يرجع نصف
الثمن على البايع وان شاترك البيع **رجل** باع ثوبا
من رجل ولم يقبضه المشتري حتى باعه البايع من رجل
اخر بفضل عشرة دراهم اجازا **المسري** مع البايع لا يصح
اجازته لانه يبيع ما لم يقبض **رجل** باع امه وفي بطنها
ولد قد اوصى به لرجل اخر فاجازا الموصى له بالولد
البيع قال **ابو يوسف** رحمه الله يصح اجازته ولا يكون له
شي من الثمن اذا ولده بعد قبض **المسري** وان ولدت قبل
القبض فاجازا صاحب الولد البيع حاز ويكون له حصه
من الثمن والمشتري بالخيار ان يشا فخر السع وان شاع
دار لرجل وبناتها لآخر باعها **احدهما** باذن الآخر ثمن
واحد **احرق** بعض النسا قبل القبض خير **المسري** ان شاع

ولو باع البايع السع من رجل
لا يقبضه المشتري حتى يبيع
السع الثاني لم يقبض على اجازة
المسري ان كان بعد القبض وان كان
قبل القبض لا يكون له اجازة
على الخلاف المذكور

الدار بجميع الثمن ويقسم الثمن على قيمه البناء ويجاوع على قيمه الارض
فما اصاب السابكون لصاحب البناء وما اصاب الارض يكون
لصاحب الارض وان اهدم كل البناء او غرق او احترق
خير المشتري ان يشا احدا الارض حصها من الثمن ولا شيء لصاحب
البناء قال وهذا بمنزله مالوجا رجل واستحق الساو في طرح
حصه البناء من الثمن فكذلك هنا والشجر في هذا بمنزله البناء
باب اوصى لرجل يشاء ولا خير يوصيها فمات الموصي فباع
صاحب الشاه كان الثمن كله لصاحب الشاه ولا شيء
لصاحب الصوف قال لان الصوف على ظهر الشاه لا يباع فلو جعل للصوف
قسط من الثمن فسد البيع وكذا الشاه وما في بطنها خلاف
البناء والشجر **باب** باع عبد رجل بغير اذنه فباع المولى سعه
فقال المولى للبايع وهبت لك المير او قال بصدف به عليك فهو اجاز
لبيع ان كان العبد فامر جاز به بين رجلين باعها احدهما
احدهما بعد اذن الشريك ومضها المير فاعتقها ثم احاز
الشريك السع لا يجوز السع في حصه **باب** باع عبد رجل
بغير اذنه مائة درهم فباع المشتري ال مولاة واحده ان فلان
باع عبده بكذا فقال المولى ان كان باعك مائة درهم بعد اجزت قال
محمد رحمه الله ان كان فلان باعه مائة درهم او اكثر فهو جائز وان
كان باعه باقل من مائة لا يجوز ولذا لو باعه مائة دينار لا يجوز
واجازته يكون على الصفة التي ذكر ولذا لو قال ان كان باعك مائة درهم فهو
جائز وهو على ما وصفنا ولو كان المولى قال ان كان باعك مائة درهم احرت ذلك

الشاه

لم يجز

لم يحرق ولا يكون ذلك اجاز بل يكون عنه فان باعه بعد هذا فان
سا اجاز وان يشا لم يجز وهذا لا يكون اجاز لما مضى **باب**
عصب عبد او باعه ودفعه الى الميرى ان الغاصب صالح المولى من
العبد على شيء قال محمد رحمه الله ان صالحه على النزام او الدنا سر كان
ذلك بمنزله اخذ العبد من الغاصب فسد سعه الغاصب فان صالحه
على شيء من العروض كان هذا بمنزله السع من الغاصب فبطل سعه الغاصب
باب باع عبد رجل بغير امر ثم ان البائع اشترى العبد من مولاة
ثم اقام البائع البيئه انه اسرى العبد من مولاة بعد سعه
او ورثه بعد السع قال محمد رحمه الله يعقل بسعه ويبطل البيع الاول
ومن السع الموقوف سعه الصبي المحجور الذي يعقل السع والشرا
سوف سعه وسراه على اجاز والده او وصيه او جده او القادر
ولذا المعتوه والصبي المحجور اذا باع سفيها سوقف سعه وشراؤه على
اجاز الوصي او القاصي والعبد المحجور اذا باع سامن مال المولى
او بما وهب له او استرى سياتوقف ذلك على اجاز المولى
والجرك اذا باع عبد المادون المديون بغير اذن العيرما
ما يتوقف على اجاز الغرما وقال بعض المساح سعه
يعر اذن العيرما فاسد لان محمد رحمه الله قال في الخاب
سعه باطل **باب** الصحيح انه سوقوف ومعنى قوله باطل
اي سطل واذا باع المولى العبد المادون يعر اذن العيرما
ومض الثمن فذلك عندهم **باب** اجاز الغرما سعه صححت اجازهم
وهلك الثمن على الغرما وان اجاز بعضهم السع وبعض

اعلم ان هذا لا يراى دار
واحد وان كان من داره وودعه
والمالك عن اسره واداه واستعان
بجلب لم يرد له مال ذلك الرجل
فانما هي اليد حلفت ان هذا
لا يخطى والسع جائز لاربع العيوب
اذا كانت اعيانها مستقلة
عن اعيانها ولا يبيع مع العيوب
من اعيانها ومن ضمن كوزها او اجازها

المدبور

بعضهم يحصرون العبد والمستري لا يصح الاجارة وبطل البيع وب
الموقوف اذا باع المريض مرض الموت من وارثه عينا من اعيان مالك ان
صح جاز بعه وان مات من ذلك المرض ولم يحجز الورثة بطل البيع
ومنهم المرتد اذا باع او اسرى سوف ذلك ان قيل على رد
او مات او لحق بدار الحرب بطل تصرفه وان اسلم جاز وتقدم بعه
ومها الراهن اذا باع الرهن او الاجرة اذا باع المستاجر سوف ذلك
على اجارة الميرهن والمستاجر في امح الروايات الا ان المرتهن ملك
نقض السع وملك اجازته والمستاجر بملك الاجارة وبطل ولا
ملك المقصر فان لم يحجز المستاجر حتى يسمع الاجارة بينهما نقد
السع السابق وكذا المرتهن اذا لم يسمع البيع حتى قبل الرهن
بعد السع ولو باع الاجارة طويلة ماع تم ج ايام نقد بعه
عند الشرائح وكان للمستاجر ان يحبس المستاجر لاستيفاء اجره
المعجله فان كان المستاجر ما يحتمل الهلاك فهذا عند المسري
المسافر بعد الحس لا يسقط الدين بخلاف الرهن وكذا الرجل اذا دفع
ارضه من ارضه مده معلومه على ان يكون البذر من قبل العامل
فزرعها العامل او لم يزرع ماع صاحب الارض ارضه سوف
السع على اجارة المزارع والراهن اذا باع الرهن ثم باعه من اخير
فاجاز الميرهن السع الاول والثاني نفدا اجازة الاجرة اذا باع المستاجر
ثم باعه باسا من رجل اخيرا فاجاز المستاجر السع الاول والثاني نفدا
السع الاول وبطل الثاني ولو باع الراهن الرهن ثم رهنه بغيره واخر
او هب وسلم او اعاد فاجاز الميرهن الاول الرهن الثاني والاجارة او

الفصل

الخيارات أنواع منها خيار ارجاء عقد الفصولي وقدرنا ومنها
خيار الشرط وخيار الرويه وخيار العيب ومنها خيار تفرق
المعقود عليه هلاك البعض قبل القبض والاستحقاق اما خيار
الشرط يصح السع شرط الخيار لاحد العاقدين ولهما جميعا عندنا
وكذلك خيار الشرط للاجنبي جائز عندنا وهو موقت بثلاثة ايام
او اقل وان شرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام فسد السع في قول
ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولو شرط الخيار ابدا وقال صاحبه
اذ ذلرا وقتا معلوما شهرا او سنة او الشرا جاز وان شرط الخيار
الليل او الى وقت الظهر او الى ثلاثة ايام كان له الخيار في جميع
الليل ووقت الظهر وملكه ايام ولا يسهى الخيار ما لم يهض الغايه
في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحبه لا يدخل الغايه
في الخيار ولو شرط الخيار لهما جميعا لاسحلم العقد
اصلا وان كان الخيار لاحدهما لاسحلم العقد في حق من له
الخيار حتى لو كان الخيار للسابع لا يخرج السع عن ملكه
عندنا ونخرج الامن عن ملك المسمى ولا يدخل في ملك النافع
في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبيه يدخل ولو كان
الخيار للمشتري لا يخرج الثمن عن ملكه في قولهم
ونخرج المبيع عن ملك الساع ولا يدخل في ملك المسمى في قول

[illegible]

ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يدخل بيا ن ذلك في مسايل منها
اذا باع عبد الجارية على ان يباع العبد بالخيار بلالة ايام فاعقوب البائع
العبد في الامام اللامه فقد اعتاقه في قوله وتطل السع لانه اعتق
ملك نفسه وان اعتق الجارية جاز ولو كان اسقاطا للخيار ويتم البيع
ولو اعتقهما في كلام واحد فقد عتقه فيهما ويعرف قيمة الجارية لباعها
ولا ينفذ اعتاق المشتري في العبد ولا في الجارية اما الجارية
لانها خلقت حرة عن ملكه عندهم واما العبد لانه لم يخرج عن
ملك بائعه ولو كان الخيار للمشتري كانت الاحكام على علم هذا
ولو كانت الجارية امساك لبايع العبد والخيار لبايع العبد لا يعق
الجارية ولو كانت زوجته لا يسد النكاح بينهما لانها لم يوط
في ملكه في قول ابي حنيفة رحمه الله والله لو اعتقها فقد
اعتاق فيها ولو ن ذلك اسقاطا للخيار ولو قال لعبد ان
اشترتني فانت حرة لم اشترها على انه بالخيار بلالة امام عتق عليه
في قوله جميعا وسقط خياره والمسئلة بزوجها معروفة ولو
كان البيع بشرط الخيار ولما فات احدهما لزم السع في جانبه
والاخر على خياره وخيار الشرط لا يورث عندنا **باب** باع هذا
بشئ في الذمة على انه بالخيار او ابراء عن الثمن او اشترى من المشتري
شيئا بذلك الثمن يصح سراوه واپراه وهسه وسطل خياره
ان الثمن في الذمة بمنزلة العرض ولو اشترى من غير المشتري
سأ بذل الثمن بطل خياره ولا يجوز شراؤه ولو كان الميرد سنا
فاوفاه المشتري بعضه ونصرف فيه لا يبطل خياره **وكذا** لو

في البيع
بشئ في الذمة
على انه بالخيار

كان الخيار للتابع فربيع المسع الى المشتري لا يبطل خياره ولو
كان الخيار للمشتري فابراه التابع عن الثمن لا يصح سراوه
في قول ابي يوسف وقال محمد رحمه الله اذا لم يسم السع بينهما لم يضي
مدة الخيار او باستقاط الخيار في المدة تفقد ابراء البائع ولو كان
الخيار للتابع او للمشتري فقال من له الخيار ان لم افعل لكذا
اليوم فقد اطلت خياري كان ذلك باطلا ولا يبطل خياره ولذا
لو قال في خيار العبد ان لم ارده اليوم فقد اطلت خياري ولم
يرده اليوم لا يبطل خياره ولو لم يفعل لذلك والله قال اطلت غدا
او قال اطلت خياري اذا احب غدا فغدا عند ذل في المسقي انه يبطل
بخياره قال وليس هذا بالاول لان هذا وقت يحل بحاله بخلاف
الاول **باب** باع جارية على انه بالخيار بلالة امام يمتنعها
او دبرها او كاسها او وهنها وسلم او وهنها وسلم او اجران ذلك
بعضا للسع **وكذا** اذا فعل بالمسع ما يدل على استيقا الملك
بان يشرها او وطيها او قبلها يسهره او يطرد الى فرجها عن سهوه
كان ذلك نقضا للسع علم التابع بذلك او لم يعلم ولو كان
الخيار للمشتري ففعل **باب** من ذلك امساك للسع **وكذا** في
خيار الروبه والعيب **ولو قال** المشتري قبلتها بغير سهوه
كان القول قوله ولا يبطل خياره والطرد الى الفرج من غير سهوه
لا يكون اطلا للسع ولا اسقاطا للخيار ولو فعله الامه سهوه
يبطل خياره في قول ابي حنيفة رحمه الله ان اقرا المشتري انها قبلته
سهوه وقال محمد رحمه الله بفعل الامه لا يبطل الخيار

الاخر

الا اذا سلمه فتردها ولم يسعها وان ادخلت فرجها فرجه وهو مكان ام
مطاع يطل خيار عند الكل من له الخيار اذا اجاز السع ^{اسقط}
الخيار جاز على كل حال كان صاحبه حاضرا او غائبا واما اذا فسخ
البيع ان كان صاحبه حاضرا جاز وان كان غائبا يتوقف فسخه في قول ابي
حسبه ومحمد رحمه الله عليهما ان علم صاحبه بذلك في هذه الخيار جاز
وقال ابو يوسف والشافعي رحمه الله عليهما يجوز الفسخ على كل
حال لما يجوز امضا للمع لفتا اذا ان الفسخ بالقول وان كان بالفعل
جاز لما قال ابو يوسف والشافعي رحمه الله عليهما وفي الاحار الطول
اذا فسخ احدهما في ايام الخيار عند غيبه الاخر فالو يجوز واحد
في ذلك بقول ابي يوسف والشافعي رحمه الله عليهما ولو كان
الخيار للمشتري ففسخ احدهما بغير محضر من صاحبه لا يجوز فسخه
رجل اشترى شيئا على انه بالخيار بلالة اسام وبعض المسع باذن
النابع ثم اودعه النابع فذلك عند النابع بطل السع في قول ابي حنيفة
رحمه الله وقال صاحباه سم السع ومقرر الثمن على المشتري
ولو كان الخيار للبائع فسلم المسع الى المسمى ثم ان المسمى اودعه النابع
فذلك عند النابع في هذه الخيار بطل البيع عند الحل ولو كان
البيع باثنا فقبض المشتري المسع باذن النابع او بغير اذنه والتمن
حال او موجد وللمشتري خيار رويه او عت فادعه النابع فذلك عند
البائع ثم السع ولزمه الثمن عند الحل **رجل** باع ساعا على انه
بالخيار بلالة اسام وسلمه الى المسمى ثم عصبه من المسمى لم
مكن ذلك فسحا للسع ولا ابطال الخيار **رجل** باع عند

على انه بالخيار بلالة اسام على ان له ان يعلمه ويستخذه جاز
وان فعل ذلك لا يبطل خياره ولو ساع لربما على انه بالخيار
بلالة اسام على ان ياكل من ثمره يجوز السع لان العلم والسعة
لا يقابلها الثمن فلم يكن سلفا حروا من المسع بخلاف الثمن رجل
اشترى شيئا وقبضه ثم قال له النابع بعد ان ام انت بالخيار فله
الخيار وما دام في المجلس ويكون هذا بمنزلة قوله لك اقاله هذا
البيع ولو قال انت بالخيار بلالة اسام فله الخيار بلالة اسام
كما قال هو الصحيح **رجل** اشترى وشرط الخيار لنفسه
ولم يوقت له ان يفسخ البيع ولم يكن في ذلك النابع وان شرط
الخيار لنفسه الثمن بلالة اسام فسد السع في قول ابي حنيفة
وزفر والشافعي رحمه الله عليهم فان اسقط الخيار في الانام
السلامة او اعطى العبد او مات العبد او المسمى او احدث به ما وجب
لروم السع سلب السع جاز في قول ابي حنيفة رحمه الله ولزمه
المصر وان حدث به عند المسمى في الانام السلامة عت ان كان عتبا
يحقل زواله في هذه الخيار كما لم يطل خياره الا انه لا يملك
الرد قبل زوال الغيب وان حدث به مالا يحقل الزوال لزمه البيع
رجل اسرى ساقيا ومصار على انه بالخيار
بلالة اسام بعد شهر رمضان فسد العقد في قول ابي حنيفة
رحمه الله لان عنده ما قبل الشهر يكون دخلا في الخيار فمصر
بمنزلة شرط الخيار اربعة اسام فيفسد العقد عند وقال
محمد له الخيار في رمضان وبلالة اسام بعد رمضان ويجوز البيع

وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري
على البائع فقال لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ببلاده امام بعد شهر
رمضان او قال البائع للمري لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ببلاده
امام بعد مضي رمضان فسد البيع عند الكل لانه لا وجه الى
تصح هذا العقد **رجل** اشترى عبدا على انه بالخيار ببلاده
امام لم يزل للبائع ان يطالبه بالثمن قبل سقوط الخيار **رجل**
اسرى شاه او بقره على انه بالخيار ببلاده امام فحلب لبلاده
ابو يوسف عن ابن حنيفة رحمه الله عليهما انه سطل خيار
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يبطل خيار حتى يشرب اللبن او
يستهلك ولو اشترى جارية على انه بالخيار ببلاده امام ونصها
فدعاها الى فراشه لم يسل سطل خيار **وكذا** لو كان الخيار
للبائع فدعاها الى فراشه لا يبطل خياره **وكذا** لو كان
ولو باع رجلا على انه بالخيار ببلاده امام فطحن الناع فيها فان فسحا
للبيع ولو كان الخيار للمري فطحن فيها لمعرف مقدار الطحن
لا يسقط خياره وان زاد على ذلك عند فله الما ولثريه بطل خياره
وذكر القصة ابو جعفر ان زادا على يوم وليله لم يسل خياره وما
دون ذلك قليل لا سطل خياره ولو اشترى يوما على انه بالخيار
او حاد ما فليس النوب واستخدم الخادم مري لا سطل خياره السطر
وان استخدم مري من اول شهر النوب مري او كانت دابة فربها مري
بطل خياره السطر ولو ركب الدابة لم يسلها او لم يرد ما على الناع في
الفاصل يبطل خياره وفي الاستحسان لا سطل ولو باع عبدا على

انه بالخيار فبهما فقبضهما المشتري ثم مات احدهما او استحق
بحوز البيع في الباقي وان راضا على اجازة السع لان السع سطر
الخيار غير منعقد في حق الحالم فاذا هلك احدهما كانت الاجازة
الباقي بمنزلة ابتداء العقد بالحصة فلا حوز ولو قال الناع في حوز
العبد ثمن نصف السع في مدينته او قال نقضت السع في احدها
كان نصه باطلا لانه لم يكلم بالنقص وسعى الخيار بها
وكذا لو باع عبدا واحدا على انه بالخيار ببلاده امام قال
نقضت السع في نصفه كان باطلا لانه لم يسل **رجل** له
دار فيها رجل سكنها باحد ماعها من رجل على ان الميري بالخيار
ببلاده امام ورضي به السائل فطلب الميري الاخر السائل فمد
الخيار كان ذلك امضا للسع ولو اشترى دارا هو سائل فاعل انه
بالخيار ببلاده امام فدام على السلي لا سطل خياره ولو اسدا
السلي بطل خياره **رجل** اسرى جارية على انه بالخيار
ببلاده امام ونقصها ثم جاعها ربه وقال هي التي نقصها وانكر الناع
ان يملك الحاربه وطأها لان الميري حين رد ما على الناع قد
ملك الحاربه منه فللبائع ان يرضى بهذا التمليك ولذا القصار
اذا ارد نوب نفسه على صاحب النوب وقال هو ما نوب ولذا
الاسكاف **رجل** باع بيضا او كفا على انه بالخيار ببلاده
ايام محرم النضر فربها او صار الكفرى ثمرا في مدة الحار
بطل البيع لانه لو بقي من غير خيار بضره الساع ولو بقي
الخيار كان له ان يلزم المشتري بعد التعيين ولو كان

كان القول هو المشتري
وللبائع

الخيار للمشتري والمسألة حالها في خياره لأن المسمى لا يصر
سقا الخيار ولو اشترى فصيلا اشرا باثنا فصار حيا قبل القبض
بطل البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يطل في قول أبي يوسف
رحمه الله **رجل** أسرى عبدا اشرا باثنا فلما اشترى المبيع منها
فالتابع للمسرى وجعل له بالخيار بلالة ايام بعد
شهر قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما الخيار من ساعة
شهر وبلته ايام قال أبو يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله عليهما
يلتحق الخيار لما قالوا ويفسد العقد ولو الحق بالعقد الصحيح
مجان الخيار شرطا فاسدا بطل الشرط ولا يفسد العقد في قول
أبي يوسف ومحمد وقال **رجل** أسرى عبدا اشرا باثنا فلما اشترى المبيع منها
فالتابع للمسرى وجعل له بالخيار بلالة ايام بعد شهر
الفاقد ويفسد البيع ولو الحق بالعقد الصحيح شرطا جازيا
او حارا جازيا يلحق في قولهم **رجل** باع ارضا على انه بالخيار
بلالة ايام وبما مضى ان التابع لبعض البيع في الامام البلا
سقى الارض مضمونه بالقيمة على المسرى وان للمسرى ان يحبسها
لاستيفاء الثمن الذي دفعه الى البايع فان التابع بعد ذلك للمسرى
في زراعتها هذه الارض سنة فزرعها بصر الارض امانة عند
المسرى وان التابع ان يأخذها من المشتري متى شاء
ان يودي ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري ان يحبسها
لاستيفاء الثمن الذي كان على البايع لان المشتري لما زرعتها اذن
التابع صار مكانه سلبا الى البايع **رجل** أسرى حاة
على انه بالخيار بلالة ايام فولدت عند المشتري بطل خياره

وان كان الولد ميتا ولم ينعصها الولاد لا يطل خياره ولو وجد
الزيادة عند المشتري في ذات المبيع كالمسرى وبذلك
بطل خياره في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله عليهما **رجل**
اشترى عبدا على انه بالخيار بلالة ايام فمضى العبد
عنه المشتري ثم ان المسرى لقي البايع وقال البايع نقضت البيع ورد
عبد العبد فلم يقبل البايع ولم ينعض فان مضت الامام السادة
والعبد مريض لم يملك المشتري وان صح العبد في الامام السادة
ثم مضت الامام الثلاثة كان للمشتري ان يرد العبد على البايع
بذلك الرد الذي كان منه **رجل** أسرى ابيه بالخيار
بلالة ايام فقص حواقرها او اخذ سمانا عرفها لا يطل خياره ولو
برعها بطل خياره **رجل** أسرى شيئا على انه بالخيار بلالة
ايام فمضى المسرى في الامام السادة الى باب التابع لرد البيع فاحتج البايع
منه وطلب المسرى من القاضي ان ينصب خصما عن البايع لرد
عليه اختلفوا فيه قال بعضهم ينصب خصما نظرا للمشتري وقال
محمد بن سلمة رحمه الله لا يحسم القاضي الى ذلك ولا ينصب خصما
لان المسرى لما أسرى ولم يأخذ منه وكلامه احتمال
العصه فقد ترك النظر لنفسه ولا يطره فان لم ينصب القاضي
خصما وطلب المسرى من القاضي الاعذار عن محمد رحمه الله
فيه روايتان في رواية يحسم القاضي الى ذلك فسعت مناديا ساد
على البايع ان القاضي يقول ان خصمك ولا يبريد ان يرد البيع
عبد فان ضرب ولا نقضت البيع ولا ينصب القاضي البيع

من غير عذر وفي رواية لا يحسنه القاضي الى الاعذار ايضا فصل
 لمحمد رحمه الله كيف يصنع المشتري قال ينبغي للمشتري ان يستشير
 فيما خذ منه وكيل له اذا خاف الغيبه حتى اذا غاب الباع
 يرد على الوكيل وان اشترى شيئا يسارع اليه الفساد على انه
 بالخيار بل انه امام في العاس لا يجبر المشتري على شي وفي الاستحسان
 يقال للمشتري اما ان يصح السع واما ان ياخذ المسع فلا شيء عليك من
 المرحح بحسب المسع او يفسد المسع عندك دفعا لا مخرجا للضرر
 من الجابنين وهو نظير ما لو ادعى بدين رجل شى يسارع اليه
 الفساد كالسهم الطربه وكوهها ومحمد المدعي عليه واقام المدعي
 بينه على ما ادعى وخاف فسادها في مدة التزكه فان القاضي يامر
 مدعي الشرا ان ينقد المهر ويأخذ السهم بمسعرها من اخر وما خذ
 بينهما ووضع الثمن الاول والسالى على يد عدل فان عدلت اليه
 بعضي لمدعي الشرا بالثمن السالى يدفع الثمن الاول الى الباع
 وان ضاع الثمنان عند العدل يصح الثمن من مال مدعي الشرا
 لان سع القاضي كبيعته ولو لم يعدل بينه مدعي الشرا فانه
 يصح فيه السهم للمدعي عليه لان السع لم يثبت فبقى اخذ مال
 الغير بجهه السع مطلوب وهو ما عليه بالعمه وهذا قول
 ابي يوسف رحمه الله ولو ساع شيئا يسارع اليه الفساد
 سعا باتا ولم يقبضه المشتري ولم ينقد المهر حتى عاب
 كان للباع ان يسعه من اخر ويحل للمشتري السالى ان يشترى
 وان كان يعلم بذلك لان المشتري الاول رضى بهذا

البيع والفسخ ولا لئ يجعل للباع ان يبيع واذا حل للباع ان
 يسع حل للمشتري الثاني ان يشترى رجل باع عبد الله
 بالخيار بل انه امام انه عرض العبد على السع لم يطل خياره لانه
 لا يملك فتح البيع عند غيبه صاحبه رجل باع شيئا
 بثمن مؤجل على انه بالخيار ثلاثة ايام يعتبر الاجل من وقت سقوط
 الخيار لا من وقت العقد وكذا لو كان الخيار للمشتري
 ولو باع دارا على ان المشتري بالخيار بل انه ايام وللدار شفيع فان
 الشفيع يطلب الشفعه وقت العقد اذا علم بالسع لا وقت
 سقوط الخيار وفي سع الفضولي يطلب الشفعه وقت الاجازة
 وفي سع العاسد عند انقطاع حق الاسترداد وفي الهبة سطر
 العوض روايتان ٢ رواه يطلبت عند القبض ٢ رواه عند
 العقد وهو الصحيح في المسائل باي في كتاب السع رجل
 باع دارا على انه بالخيار بل انه امام وصاحبه المشتري عا د ر ا م
 سماه او على عرض بعينه على ان يسقط الخيار ويصحى السع
 حاز ذلك ولم يزل زياده في المهر وكذا لو كان الخيار للمدعي
 وصاحبه الباع على ان يسقط الخيار ويحط عنه من المهر
 كذا او يرد هذا العرض بعينه في السع جاز ذلك الوكيل
 بالسع اذا باع على انه بالخيار بل انه امام او الوصى باع على انه
 بالخيار بل انه امام او الرجل باع نفسه وسترط الخيار لعمره
 الوكيل او الوصى في الامام التلايه او مات المولى او المصراوات
 الذي باع بنفسه او الذي شرط الخيار له في الامام التلايه قال محمد رحمه الله

البيع في جميع ذلك لان لكل واحد منهم حق الخيار والخوف في هذا
 بمنزلة الموت ولو باع الاب او الوصي مال السهم على انه بالخيار بل لانه
 امام مبلغ السهم في مدة الخيار قال ابو يوسف رحمه الله ثم السع وسطل
 الخيار وعن محمد رحمه الله فيه بلا ريب في رواية بلون الخيار للسهم
 ان شاع السع وان شا اجاز في مدة الخيار وبعد انقضاءه ولو كان هذا
 موقفا لا ايام التملك كان في رواية سقى الحمار للاب ان يقض السع في
 المدة او احاز وان لم يصنع شيئا حتى مضت المدة لم البيع والمكاتب
 اذا باع على انه بالخيار ثلثه ايام ثم عجز او العبد المادون اذا باع
 على انه بالحمار بل لانه ايام ثم حجز عليه المولى ثم السع وسطل الحمار
رجل باع عبدا على انه بالحمار بل لانه امام ثم قال الساع للعبد
 ان دخلت الدار فانت حر لم يكن ذلك فصلا للسع ولا ابطالا للخيار
 وكذا لو قال لهذا العبد انت حر او هذا العبد له احر ولد
 لو كان الخيار للشري فحلف بذلك **رجل** اسرى
 عبدا على انه بالخيار بل لانه امام ثم قال المسمى قد احرته سواه
 او ست اخذه او بعت اخذه بطل خياره ولو قال هو ت اخذه
 او احبب او اردت او قال اغشى هذا او قال ودوا فمضى لا يطل
 خياره **رجل** اسرى ذراعا على انه بالخيار بل لانه امام
 فانسخ منه لنفسه لا يطل خياره لان الكتاب لا يسرى لاجل الفسخ
 منه وانما يسرى للبر والحمط ولا يطل خياره فانما
 اذا اشترى ذراعا على انه بالحمار بل لانه امام ثم بطل في يده
 الراسخ لا يطل خياره ولمد الواسخ من كتاب القبر ولمد

خيار الحمار طاهر
 الشرط وما رواه
 حمار السرة الخ

ولم يحوله لا يصير غاصبا ولو اسخ لغيره لا يطل خياره قالوا ولو مل
 بالانتساخ سطل الخيار وبالبر لا يطل خياره فله وجه يجوز
 الاخذ به لان في الدابة استعمال اما الدبر بلون للنظر والامتنان
 انه هل هو صحيح ام لا فيكون بمنزلة الاسمى بدم مره واحده ردال
 لا يطل الخيار من سله حمار السرة اذا قال اطلت خيارى
 بطل خياره ومن سله حمار الردنه اذا قال اطلت الحمار لا يطل
 خياره **رجل** اشترى يوما على انه بالخيار يوما ثم قصه
 ثم جازده بالخيار فيه عيب فقال البائع ليس هذا بولوى قال
 المشتري بل هو بولوى قال ابو حنيفة **رجل** اشترى يوما على انه بالخيار يوما ثم قصه
 مولى المسرى والسبع للبائع وكذا لو كان الحمار للبائع وكذا
 اذا لم يكن في البيع خيار شرط وازا اذ يردده بخيار الردية وان
 كان يرد الرد بالعيب فالقول فيه قول البائع ولو باع جارية
 على انه بالخيار بل لانه امام فالسبع الساكن عند البائع او عند المسمى
 او ولدت اولاد اذ ان الحل يدور مع الاصل ان لم البيع بينهما بلون
 الحل للمسمى وان انسخ السبع بينهما بلون للبائع ولو كان الخيار
 للمسمى فالسبع الساكن او ولد اولاد عند البائع فلهذا الجواب
 وان النسبت عند المشتري ذراعا الكتاب ان السبع بلون للمسمى
 ثم السبع بينهما او اسع فمضى هذا قولهما لان عدها حمارا شرط
 للمسمى لا يمنع دخول المسع في ملكه بمنزلة حمار الردية والعبد
 عند الحل اما على قول ان حسمه رحمه الله يدور السبع مع الاصل
 لان عند خيار الشرط للمسمى منع دخول المسع في ملك المشتري

ولو اشترى عبدا على انه بالخيار بلاله اناام فقطع الساع بده عند
 المسرى بطل خيار المسرى في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا
 سطل في قول محمد رحمه الله وعن ابي يوسف فيه روايان **٦٥**
 ولو قطع الساع بده قبل السلم الى المسرى لا سطل خيار المسرى عند
 الكل ولو قطع اجنبي عند المسرى بطل خيار المسرى عند الكل
رجل اسرى عبدا من رجل صفة واحدة على ان النافع بالخيار
 فرضي اهدما بالبيع ولم يرض الاخر لهما السع في قول ابي حنيفة
 رحمه الله اسرى ابنه على ان النافع بالخيار لم مات المسرى
 فاجاز النافع عبدا الاثر ولم يبرث اباه **٦٦**

فصل في خيار الرويه

في خيار الرويه سب في كل من ملك بعقد يحمل النسخ بالبيع والاجارة
 والقبضه والصلح عن دعوى المالك وما ثبت الخيار في المسع للمسرى
 للنايع في الثمن اذا كان عينا والمجمل والموزون اذا كان عينا فهو
 منزله سائر الاعيان **وكذا** التبر من الذهب والفضه والاواشي
 ولا سب خيار الرويه فيما ملك دينيا في الزمه بالسلم والبراهم والدنانير
 عينا كان او دينيا والمجمل والموزون اذا لم يكن معينا فهو منزله البراهم
 والدنانير ولا سب خيار الرويه في كل من ملك بعقد لا يحمل النسخ
 بالرد والمهر وبذل الخلع والصلح عن العصا من منزله خيار الرويه
 اذا فسخ العقد قبل الرويه صح فسخه وان اجاز العقد وبطل الخيار
 قبل الرويه لا يصح ابطاله حتى لو رآه بعد ذلك لان له خيار الرويه

والسبع

والفسخ بخيار الرويه يصح من غير وصا ولا رضا وهو فسخ على كل
 حال قبل القبض وبعد ولا يورث خيار الرويه بالانوار
 خيار السرطون يورث خيار العيب ولا يورث خيار الرويه بطل
 سفي الى ان يوجد ما يبطله وبطل ما سطل به خيار الشرط كالنسخ
 والسع والاجارة والرهن فان باع بعد القبض قبل الرويه لم يورث عليه
 عيب بعضا قاض او بما هو فسخ من كل وجه وقيل الرهن
 او انتقصت الاجارة لا يعود خيار الرويه هو الصحيح ولو باع بعد
 الرويه على انه بالخيار بلاله اناام او عرضه على سع او وهب ولم يسلم بطل
 خياره وان فعل شيئا من ذلك قبل الرويه لا سطل خياره وان هلك
 بعض المسع عند المسرى بطل خياره لان خيار الرويه يبيع بماسر
 الصفة فاذا بعد رد العوض بالهلال او بالعيب يبطل خياره
 ولو عرض على البيع بعض المسع بعد الرويه بطل خياره عند
 محمد ولا سطل في قول ابي يوسف ولو اسرى سائما بره
 فقبضه بعد ما رآه بطل خياره ولو ارسل رسولا بقبضه
 قبضه الرسول لا سطل خياره ولو وكل وكلا بقبضه فزاي
 الوكيل وقبضه بطل خيار الموكل في قول ابي حنيفة ولو كان
 الوكيل عاقدا لبعض ما رأى لم يكن للموكل خيار الرويه وقال
 ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما في الوكيل بالقبض لا سطل
 خيار الموكل بعض الموكل بعد الرويه كما لو قبضه الوكيل
 قبل الرويه ثم اسقط خيار الرويه لموكله لا سطل خيار الموكل
 واجمعوا على ان خيار العيب لا سطل بعض الوكيل

مطهر

والقبض

بعد العلم بالعب ولو اسرى ساء لم يره ثم وكل رجلا بالرويه
 وقال له ان رصته فخذ لا يجوز ذلك ولا يكون رويه الوكيل بالرويه
 كره به الموكل الوكيل بالشر اذا اشترى شيئا كان
 ربه الموكل ولم يعلم به الوكيل فان للوكيل خيار الرويه ثم المسع
 لا يحلوا اما ان كان من بني ادم او من الهامير او من العروش
 او من العقار فان كان من بني ادم وهو عبد او حارسه
 فرائ الوجه ورضي به ولم ير سائر الاعضاء بطل خيار الرويه **ن**
 وان كانت الجارية مسعفه فرائ صدرها وطهرها وساقها
 ولم يروجهما لا بطل خياره وكذلك لو كان عبدا فهو بمنزله
 الحارسه وان راي وجهه من وراء الرحاج كان رويه وان كان
 المسعديه فرسا او ابلا او بغلا روي عن محمد رحمه الله انه اذا راي
 العجز ورضي به بطل خياره وعن ابي يوسف انه لا يبطل خياره
 ما لم يروجهه وموخره وان كان المسع شاه لم لا بد من الجسر مع الرويه
 حتى يبطل خياره بعد ذلك لان المقصود هو اللحم وذال لا يعرف
 الا بالجسر وان كانت شاه فنيه لا بد من البطر الى ضرعها مع الرويه
 الى جسدها وان كان المسع منقولا ليس يحوان فان كان شئ منه
 مقصودا كالوجه في المعافه واتشبه ذلك لا بطل خياره ما لم يبر
 وجهه وان لم يكن سى منه مقصودا كاللباس اذا راي البعض وراضى
 بطل خياره اذا وجد غير المري مثل المري في الصفه ولو كان
 يوما مختلف قيمته باحلاف العلم بعصر رويه العلم ايضا لا بطل
 خيار الرويه وان كان اللوب مطوما فرائ موضع الطي ورضي به

بطل

بطل خياره وان كان اثوابا ما لم يردل بوب لا بطل خياره لان اللوب
 من العدد يات المساوئه يعتبر رويه الكل وان كان عقارا اذ لم
 عامه الروايات انه اذا راي خارج الدار ورضي به لا يبطل خياره
 فلو اهدا اذا لم يكن في الداخل بنا فان كان مهاجرا لا بد من رويه الداخل
 او ما هو المقصود منها وعليه الفتوى لان داخل الدار بمنزله الوجه في
 بني ادم وان كان لربما ذكر في الكتاب انه اذا راي رويس الاشجار من
 خارج ورأي راس كل شجر ورضي به لا يبطل خياره فلو اهدا
 اذا كان المسع سيرا واهدا وان كان اشيا فهو على وجهين اما ان كان
 من العدد يات كالطين والرمال والسفن حل او من العدد يات
 او من العدد يات المقاربه كالخوز واللوز والسف والنفاح والامجاد
 والمكيل والموزون فان كان كلبا او وزنيا في دعا واحد
 اولم يكن في وعاء يل هو موضوع على الارض فهو شئ واحد اذا راي منه
 حفنه او اكثر ورضي به كان رويه اذا كان غير المري مثل المري
 وان كانت الحنطة او الشعير في جوف القير او الرعمار في سلسر او الدهن
 في زقير احلب منه المشايخ قال مشايخ يلخ رحمهم الله ما كان في
 وعاء هو بمنزله شئين محبب لمن وقال مشايخ العراق رحمهم الله
 هما شئ واحد وهكذا ذكر في عامه الروايات وهو الصحيح ان رويه
 احدهما يردن لرويتهما جميعا واسموا على انهما شئ واحد في حكم
 العيب حتى لو وجد ما في احد الوعاء عيبا ان كان قبل العيب
 تمسكها او بردها وان كان بعد القبض يرد المعيب خاصة بالوجود
 باحد التوين عيبا بعد القبض لان خيار الرويه تمنع بام الصفقه

وهو العدد ما لا يساوي

المشافه

مكان الحال فيه بعد القبض بالحال قبله أما خيار العيب لا ينع
 تمام الصفعة هذا إذا كان غير المشتري على صفته المرى فإن لم
 يكن سقي حصار الرويه فان قال المشتري لم يجد الباقي على تلك
 الصفعة فقال البائع لا بل هو على تلك الصفعة كان القول قول البائع
 والله للمشتري وان كان المسع من العوديات المعاريه فالرمان
 وغير ذلك ما لم ير الحل لا سطل حصار ولو اسرى وقربطه ما لم ير الحل
 لا سطل خياره إذا كان المطمح في عمران وقال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله إذا كان المطمح نوعا واحدا فزاي البعض ورعى
 به بطل خياره وان كان الباطح شريحا ان كانت السريحة بحال يرى ما في
 داخلها بطل خياره وان اسرى شيئا مغيبا في الارض كالجزر والبصل
 واليوم والشمس والفحل دل الشيخ الامام علي بن محمد الرودي رحمه الله
 قال اذا اطلع البائع بعضها او اطلع المشتري باذن البائع فراه ورعى به عن ابي
 حنيفة رحمه الله فيه رواه بطل خياره فيما راوله الحصار
 فيما لم يرو عنه في رواه ما لم ير الكل بعد القلع لا سطل حصار
 وعامة المسالخ رحمهم الله قالوا ليرد في هذه المسئلة في ظاهر الرواه
 وانما ذكرها في الاما لي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال ان كان المشتري
 في الارض ما حال او ثمران بعد القلع باليوم والحرر والبصل فطلع
 المشتري سبانا من البائع او اطلع البائع ان كان الملعوع ما يوصل
 الدل او الوزن اذا اراد الملعوع ورعى به لزوم السع في الحل ويكون روى البعض
 لرويه الحل اذا وجد الباقي له وان كان الملعوع سائيرا لا يدخل
 تحت الوزن لا سطل حصار وعن محمد رحمه الله انه قال ما لم ير الحل بعد

القلع

القلع لا سطل حصار هذا اذا اطلع البائع او قلع المشتري باذن
 البائع فان قلع المشتري منه شيئا غير اذن البائع ان كان الملعوع
 سائلا من لزومه البيع في الحل رضى به او لم يرض به لان الملعوع يتعيب
 فانه قبل القلع كان يحوز ساعه وساعه وبعد القلع لا يحوز وان كان
 الملعوع قليلا لا يضمن له لا سطل خياره والفنوي هذه المسائل هل يول
 ابي يوسف رحمه الله وفي الفحل اذا اطلع البعض فراه ورعى به لا سطل
 حصار لانه عددي معا وب هذا اذا كان المشتري معلوما وجوده
 في الارض فان باعه قبل الساب او بعد ما تب في الارض الا انه لا يرد
 احوالنا تب في الارض او لسنا تب لا يحوز ساعه ولو باع ما هو موجود
 في الارض قبل الصل ونحوه وقلع البائع شيئا من موضع وقال اسعد على
 ان في كل مكان مثل هذا في الكرم لا يحوز ساعه ولو اسرى لرد حصر
 من الحصر فطلع فوجد في احد الارواح حصر جدا وطلع الاخر فوجد معسا
 لا يرد سبانه لانه يعيب بالقلع والله يرجع بمصان العيب ولو
 اشترى حررا في جوالق فوجد في اعلاه حررا طويلا وفي اسفله قصيرا
 صعدا فان كان القصير لا يشترى بالاسرى به الطويل كان عسا ورجع
 ما لم يصار ولو اسرى لرايا او رطبه كالعيب ويحوز ان اشترى ما
 على الارض وقطع من ساعته جاز وان اسرى ما في الارض ان اشترى
 باصلا حار وان لم يسر باصلا لا يحوز لانه بمواكل
 ساعه مختلط المسع بغير المسع ولو باع سائرا في الارض
 ثم احلف البائع والمشتري في القلع فقال البائع اخاف ان قلعه
 لم يرض به وقال المشتري اخاف ان قلعه

بالقلع



طاهر

يصلح لي فترتبع منهما ما التلع جاز فان تشاحني ذلك فسخ
 المكاي الققد منهما وان اسرى الثمار على روس الاسحار
 نراي من كل شجر بعضها فان رويه العن رويه الدل حتى لو روي
 به لزومه ولو اشترى منها فراه من خارج القارون عن ابي حنيفة رحمه الله
 ان ذلك يكون رويه وسكزاروي عن محمد رحمه الله وعن محمد بن روابه
 اخري لا يكون ذلك رويه ولو نظر الى المبيع مورا ستر رويه كان
 رويه ولو اشترى رجلا لانه لم يربعض الانه كان له خيار
 الروية اشترى شرجا بالانه لم يربعض الانه رحا لان
 اشترى ما سالم برناه لا يكون لاحدها الرد بخيار الروية وقد ذكرنا الخلاف
 في خيار الشرط فكذلك في خيار الروية اذا اشترى سالم يره
 قال النافع بعده قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله بطل
 البيع لان من له خيار الروية سافر بالفسخ **رجل** اسرى من
 السكاة المذبوحة كرشها قبل الفسخ جاز بخلاف ما اذا باع من الطمع
 بزره قبل القطع فانه لا يجوز وان رضى الباع بالقطع وان حار
 مع الرز قبل الفسخ كان على الباع اخراجها والمشتري
 خيار الروية لا حاجة اسلمه لولوه فباعها مع اللولوه لا يجوز
 البيع وان كان المشتري راي اللولوه قبل الاسلاء وان باع اللولوه
 بعد ما ماتت الرجاجة جاز التسع وللمشتري خيار الروية في اللولوه ان لم
 يكن رايها قبل ذلك ولو اسرى لولوه في صدق يجوز البيع في قول
 ابي يوسف رحمه الله وللمشتري خيار الروية على قول محمد رحمه الله
 لا يجوز التسع والقوى على قوله اذا اشترى نأجه مسك

دوام

وكذا لو

فاخرج

فاخرج المسك منها لم يكن له ان يرد خيار الروية ولا خيار العيب لانه
 بعث بالاخراج حتى لو لم يخرج المسك كان له ان يرد خيار
 الروية والعيب **رجل** اشترى لبنا على ان يحمله البائع الى
 منزل المسري ان كان البيع بلفظة الفارسية جاز البيع واذا باع راسع
 فان لم يكن المسري راي اللبن فراه بعد ما حمله البائع الى منزله فالت
 العيبه ابو الت رحمه الله لم يكن له ان يرد خيار الروية لانه لو رد خيار
 الى الحمل فيصير ذلك منزله عيب حادث عند المسري **رجل**
 اسرى جبه مبطنه وراي بطاسها كان له خيار الروية اذا راي
 طهارتها لان المعصود هو الطهان وكان له الخيار الروية اذا راي
 طهارتها لا فان كانت البطانة مقصوده بان كان عليها
 فروفيان لم تكن الطهان مقصوده لحقارتها والبطانة مقصوده
 اذا راي البطانة لا سقى له خيار الروية ولو كانت الطهان مقصوده
 فرأي الطهان لا سقى له خيار الروية الا اذا كانت البطانة مقصوده
 ايضا فلا يلحق بروه احدهما **رجل** اشترى ارضا لم يرها
 ولها اكار فترك المسري الارض بدلا لكار بالاجارة فربها
 الاكار ثم اراد المسري ان يرد ما حمار الروية لم يكن له ذلك
 لان فعل الاكار مسهل اليه وصار كانه زرعه لنفسه ولو
 اسرى دارا لم يرد ما فبيع دار حضا فاحدها بالشفعة لا سطل حمار
 الروية في طاه هو الرواية بخلاف خيار الشرط لان الا حد السعة
 دليل الرضا وخيار الروية لا سطل تصرح الرضا فلا سطل
 بدليل الرضا وخيار الشرط سطل بدليل الرضا وخيار الشرط

سطل بصرى الرضا في بطل بدليله **و** كذا الوعظ المشتري
المسعر على البيع بطل خيار الشرط ولا يبطل خيار الرويه وخيار الرويه **سطل**
بالقبض مع الرويه **و** كذا تعد التمتع مع الرويه **رجل**
استري توبيا ملفوفا قد كان راء سطل ذلك فاشترى وهو لا يعلم انه
ذلك الثوب كان له خيار الرويه **رجل** راي شيئا ثم اشتراه بعد زمان
فقال قد وجدته مسعرا قال بعضهم لا صدق وقال سمس الامم السرحى
رحمه الله ان كان الشرا بعد زمان لا صغير في ذلك الزمان غالبا لا
يصدق ويدون القول قول البايع وان اشتراه بعد زمان مسعرا مثل ذلك
الشيء في ذلك الزمان غالبا فان القول قول المسري فالوراي جاريه
ثم اشتراها بعد عشر سنين او عشرين سنة وقال يعرب فان القول
قوله وعليه العموى **رجل** اسرى داراهى بملكه اخرى وقال
البايع للمشتري سلمتها لكم امشع المسري عن اذا التمتع بعد الرويه
وعدم المسعر جميعه فان لم يرد لها خيار الرويه فان لم يرد لها
يومر البايع بان يخرج مع المشتري الى بلد البلد او سعت في بلاد
الى بلد البلد مسعرا الوكيل التمتع وسلم الدار اليه **رجل**
اشترى معكاه مربوطه وجوهها فنظر الى ظهورها فعنى الى صرما
كان له خيار الرويه **رجل** استري وزمان تراب المعذر بعينه فله
خيار الرويه اذا خرج ما فيه ولو اسرى خمرا او مصراع او بعلين وراى
احدهما كان له خيار الرويه اذا راي الباقي **رجل** اسرى خفا لم يرد
فجا الباع بالخف والبسه المشتري وهو نام ثم قام المسري
ومشاهها كان له ان يرد بخيار الرويه ان لم ينقصها ذلك

رجل اشترى جاريه بعدد والى درهم وتقاضاهم رد العبد
بخيار الرويه لا يسقط البيع في حصه الالف من الجاريه **رجل** اسرى
راويه بعينها من ما وقد كان شرط انه من ما دجله وهو منها كان له
خيار الرويه قال لان بعض المواضع الحبيب من بعض الاعمال اذا اشترى شيئا
جاز شراؤه وقال السافعي ان كان بصرا وعنى جاز وان كان
اكثره لا يجوز واذا جاز سراه عندنا كان له خيار الرويه
ثم يظنوا فيها يكون بمنزله الرويه قالوا ان كانوا ساسا ما يقلب وحس
فاذا قلب وجب ان كان ذلك بمنزله الرويه وان كان ما لا يقلب
ولا يحس بان كان عقارا او ثمارا على روبر الاشجار قال السمع الاما
سمس الامم السرحى رحمه الله الاسته في هذا يقول النجى حكيه
رحمه الله ان يوكى كل بصيرا بالعصف فاذا قبض الوكيل وهو
سطر اليه بطل خيار الموكل وعن محمد توصف المسع عند الاعي
ما بلغ ما يكون فاذا قال الاعي بعد ذلك رصب بطل خياره وعمر
الى يوسف رحمه الله رواه في روايه بقاد الاعي الى موضع المسع
فاذا صار بحيث لو كان بصيرا لراه ووصف له فقال رصب بطل
خياره وفي روايه لمسرحي طان والاسمى رثم يقول رصيت سطل خيار
وفي الادها ان والرياحين يكون التمتع بمنزله النظر حتى ان
اعمس اسرى كل واحد منهما ارضا فدخل احدهما ارضه وحقل
بحس الارض سده ولم يحد منها الشوك واللا فزدها فقال انها لم
تطعم نفسها فكيف تطعمني والاخر دخل ارضه وحقل
بحس حشيشها وسعر غلط سنو الحسمر وطولها فوحداهما ملنا

عليه فرضها وقال ان الارض اذا طابت ترثها اسفلط حسنتها واذا لم
يطب وكانت خبيثه مده لا يجرح نياه الا بلذا صعبا ومعا
واذا احلهم العاقدان في الرديه فقال البائع يعتد ما راب
وقال المشتري لم اراه كان القول قول المشتري مع ثمنه
وكذا الواحلف في المسع فقال البائع ليس هذا ما يعتد وقال
المشتري هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف خيار البيع
العيب اذا اراد المبري ان يرد المعيب يعيب بحد مثله عند
المشتري فانكر البائع ان يكون العيب عنده كان القول قول البائع

في العيوب

لها سقن العيب عند الحمار فهو عيب وذلك انواع منها ما يكون
ظاهرا معا ما كان كالعور والشلل والصمم والخرس والقرح والسن
الساقطه والسودا والسابع الزايله والامراض والعيوب
وفي غير الحيوان كالحشم في الاواني والخرق والعقود في الثياب
والنزو السبخ في الاراضي اذا لم يعلم به المشتري يعلم ان له ان يرد
الا ان ثبت البراه من العيب ومنها ما يكون باطنا في الحيوان
والجوارى والغلمان فالسبيل في ذلك الرجوع الى اهل البصر ان اخبر
بذلك واحد سبب العيب في حق الخصومه والدعوي وان شهد بذلك
عدلان وشهدا انه قد تم كان عند البائع يرد على البائع وما
كان باطنا في الجوارى يعرفها السا ولا يطمع اليه الرجال فالمرء
والمرء اذا اخبرت امره واحد بذلك سبب العيب في حق الخصومه في

في المسن يعلق الرد العيب

الرد في طاهر الروايه ومهما ما يكون عيبا في الجوارى لا في الغلمان
كالخمر فانه يكون عيبا في الجوارى ولا يكون في الغلمان الا ان يكون
فاحسب ان يكون مثله في عامه الناس فيكون عيبا وكذا الرباعب في
الجوارى وليس يعيب في الغلمان الا ان يكون مديما على ذلك وولد
الرباعب في الجوارى وليس يعيب في الغلمان ومهما ما يكون في بعض
الاحوال دون البعض كالول في الفراش فانه لا يكون عيبا في الصعر
الذي لا ياكل وعده وهو عيب في الذي ياكل وحده وليس وحده
وكذا السر به مروي في ذلك عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهما
ولو اشترى عبدا كان ابق او سرق او مال في الفراش عند البائع
في كبره ولم يسل عند المبري قال ابو بكر بن سعد اللخمي رحمه الله
له الخيار ان يردده وقال ابو بكر الاسدي رحمه الله لا يرد ما لم
يعد عند المبري وهو الصحيح والعنه عيب وكذا الخصا ولو
اشترى عبدا على انه حضي فوجد فحلا لا يرد ولو اشترى على انه
محل فاذ هو حضي كان له ان يردده والارده عيب في الغلام لانه لا يسرع
المشي ولا يقدر على القتال راكبا والعقل في النساء عيب
وهو ورم في الفرج يمنع الجماع ومثل هي التي يكون سلكاها
واحد او عدم الختان في الغلام والحفص في الجارية اذا كانا جليبين
لا يكون عيبا وان كانا مولدين وكذلك وان كانا كدري
هو عيب وهذا عندهم واما عندنا عدم الحفص في الجوارى لا يكون
عيبا ولو اشترى جارية على انها بكر لم قال هي تيب فان القاضي يريها
النسافان قلح بكر كان القول قول البائع ولا يمس عليه وان قلح

ولا يمس وحده

عنه

محرر

هي بركة كان القول قول البائع ولا يمين عليه وان قلن في سب كان
 القول قول البائع مع سبه وان وطئها المشتري فعلم بالوطئ فان
 زابها كما علم انها ليست بكر بلا لبث والا لزمته الجارية فكذا ذكر
 الشيخ ابو القاسم وعنه في يوسف رحمه الله انه مرد ما يشهد به النساء
 والكاح عيب في العبد والجارية وكذا لو كانت الجارية في العدة
 عن طلاق رجعي وان كانت عن طلاق بائن فليس بعيب والاحرام ليس
 بعيب في الجارية وكذا لو كانت الجارية محترمة الوطئ على المهر
 برضاع او صهره لا يكون عيبا ولو اشترى جارية وقبضها ثم ادعى ان لها
 زوجا واراد ان يرد ها فقال البائع كان لها زوج عندي ابانها
 او مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع فلا يرد عليه ولو اقام
 المشتري السبه على تمام النكاح للحال لا يقبل بينته ولو اقام السبه على
 اقرار البائع بذلك قبل بينته ولو قال البائع كان زوجها
 عندي فلا يقبل البيع والمشتري ينكر الطلاق كان القول قول البائع
 فان حضر المقر له بالنكاح وانكر الطلاق كان للمري ان يرد ها
 ولو قال البائع كان لها زوج عندي يوم البيع فابانها او مات عنها
 قبل البيع او بعده والمري ينكر الطلاق كان للمري ان يرد
 الجارية ولو كان لها زوج عند المري فقال البائع كان زوجها عند
 غيره الرجل ابانها او مات عنها قبل البيع كان القول قول
 البائع **رجل** اشترى جنطة فوجد ها ردية لا يرد ها لان
 الرداء ليست بعيب وان وجد ها مسوسة او عفنة كان
 له ان يرد ها وكذا لو اشترى ناقضة فوجد ها ردية من غير

عش

عش لا يرد ها ولو اشترى جارية فوجد ها مسومة او سود الوجه
 لم يرد ها ولو كانت محترمة الوجه لا يرد ها لانها بائع ولا جمال
 كان له ان يرد ها ولو اشترى جارية فوجد ها مسومة او سود الوجه
 عند البائع او عند غيره ولم يعلم به المري ثم علم بان له ان يرد ها
 في احد الروايتين وعليه الفتوى وفي رواية اخرى لا يعمل
 نفس الولادة عيبا فلا يرد اذا لم يوجت الولادة بمصا نا طاهرانها
 ولو اشترى جارية ومضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الاما
 ابو محمد بن الفضل رحمه الله لا يسمع دعوى المري الا ان يدعي
 ارتفاع الحيض بالحبل او بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل سمع
 دعواه ويثربها القاضي النساء ان قلن هي حبل يحلف البائع ان
 ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فلا يمين على البائع
 وهو بطر ما ذكرنا في البيانه وفي دعوى الحبل يرجع الى النساء
 وفي معرفه دائي باطنها يرجع الى الاطباء ثم في الدائر ذكرنا شهادة رجل
 اذا شهد انه قد يم وقم لا ينظر اليه الرجال كالقرن
 والوثق وكوه اختلفت فيه الروايات واخر ما روي عن محمد رحمه الله
 انه ان كان ذلك قبل الفحص هو عيب لا يحدث بريد شهادة
 النساء وهو قول ابو يوسف الاخر والمرء الواحدة والمراتان
 فيه سواء والمراتان اوثق واما الحبل بنت فعول النساء حي
 الخصومة ولا يرد بسببها **رجل** اشترى خفنا فاذا
 احدهما لا يدخل في رجله ان كان لا يدخل لعله في رجله
 لا يرد وان كان لا يدخل لاهله في رجله بل الخفي الخف كان

عش

عش

عش

عش

عش

له ان يرد وان كان الخفان صبيقتين لا يدخل رجله فيها لم يلز له ان يرد
رجل اسرى عبدا فابق من يده وقد كان ابق عند البايع لا يكون له ان
 يرجع بمصان العت ما دام العبد حيا ابقاني قول النبي حنيفه رحمه الله ولذا
 لو اشترى دابة فسرقت منه لم يعلم بغيث لا يرجع بمقصان العيب **رجل**
 اسرى مصحفا على انه جامع فاذا فيه اسان او ايه ساقطة كان له ان يرد
رجل اسرى عبدا فسرقت عنده اقل من عشرة وقد كان سرقة عند
 البايع مثل ذلك ان يرد وكذا لو ابق عبده الى ما دون السفر
 فان له ان يرد لان لم يمت ابقا وسارقا ولذا لو كان العبد نقب الس
 ولم يخرج سنا كان له ان يرد **رجل** اشترى غلاما وبركته
 ورم فقال النافع انه ورم حديد اصابه ضرب فاورمه فاشتراه على
 ذلك لم طهرانه كان قد يلا يرد قال مولانا رضي الله عنه وهذا
 اذا لم ين السب فاما اذا من السب لم طهرانه كان سببا اخر غير
 الذي ين كان له ان يرد كما لو اشترى عبدا هو محمود فقال
 النافع هو حمي ع فاذا هو غير ذلك كان له ان يرد لان العيب
 يحلف باحلاف السب **رجل** اسرى عبدا كان محمودا
 عند النافع تاخذ الحمي كل يومين او ثلاثة ايام ولم يعلمه المهر
 واطبق عليه عند المهر د لرمي المسمى للمهرى ان يرد
 ولو انه صار صاحب فراش بذلك عند المهرى فهذا احد
 عبر الحمي ويرجع بالمصان ولا يرد وكذا لو كان به فرجه
 فانفجرت او كان حدرها فافجر كان له ان يرد وان
 كان به جرح فذهبت منه من ذلك عند المهرى او كانت

موضعه

موضعه فصار امه عند المهرى ليس له ان يرد **رجل**
 اسرى عبدا فاقبضه فحضر عنده وقد كان يحم عند البايع وله
 يعلم به المشتري قال السخ الامام ابو بكر محمد
 ابن الفصل رحمه الله المسألة محفوظة عن اصحابنا انه ان حمر
 عند المهرى في الوهب الذي كان يحم عند النافع كان له ان
 يرد وان حمر عند المهرى في غير ذلك الوهب لا يرد فقبل له لو اشترى ارضا
 فترت عند المهرى وهذا سب فترت عند البايع قال له ان يرد
 لان سب الترواحد وهو يفسد الارض وترب الما فكان الثاني عن
 الاول الا ان المحي ما غالب او كانت المهرى رفع التراب عن وجه
 الارض فعلم انها توب لرفع التراب او للماء الغالب الذي حامن
 موضع اخر فيكون الترواحد المشتري غير الذي كان عند البايع
 او يشبهه فلا يردى انه غير ذلك او غيره فلا يكون له ان يرد قال
 القاضي الامام ابو الحسن علي السعدي الجواب في مسألة الحمي والتر
 ما قال السخ الامام الا انه يشك ما ذكر في الرباد في رجل اسرى
 حماره بسنا احدى العنيز وهو لا يعلم ذلك فاجل البياض عند
 المشتري لم عاد ليس له ان يرد وجعل الثاني غير الاول ولو اشترى حماره
 بسنا احدى العنيز وهو يعلم بذلك فلم يعضها حتى احل الساخر بعد
 بياضها عند النافع لا يكون للمهرى ان يرد وجعل الثاني
 غير الاول اذا عاد الساخر عند المهرى وقال لا يرد قال
 القاضي الامام هذا رحمه الله كنت اساور شمس الامم
 الحلواني وهو شيخ ورع معي مما كان مشكلا ادا حمرنا فشاو رته

القول
 في محنت
 لان الاول
 هو الثاني
 لا يجوز

في هذه المسئلة فما اسعدت منه فزقا **رجل** اشترى عبدا و
 ثيابا للمشتري وابتاعه فان سرق عند البائع بعد بلوغه قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ليس للمشتري ان يخاف
 البائع ما دام العبد حيا ابقا فان عاد من الاياق كان
 للمشتري ان يخاف البائع ويرد عليه بالجبه **رجل** اسرى
 جارية وقبضها فلم يحضر عند المشتري شهر او اربعين يوما قال القاضي
 الامام هذا ارتفاع الحرس عتوا ذناه شهر واحد اذا ارفع
 هذا القدر عند المشتري كان له ان يرد اذا اصاب انه كان عند
 البائع **رجل** جاريته وادعى انها لا يحضر واسترد بعض الثمن
 ثم حاضرت فلو ان كان البائع اعطاه على وجه الصلح عن العبد
 كان للبائع ان يسرد ذلك من المهرى **رجل** اسرى
 جارية وقبضها وخاف البائع في عيب الجارية ثم ترك الحصومه
 انا ما ثم خاصمه فعاد له البائع له امسكتها طول المد
 بعدما اطلع على عيب فقال المهرى انها امسكتها لا يطرانه
 هل ينزل العيب قال الشيخ الامام هذا رحمه الله ان كان التراب
 مثل ما يكون في الحنطة ولا بعد عسا عند الناس ليس له ان يرد
 وان كان بعد عسا عند الناس ليس له ان يرد **رجل** كان
 بعد عسا عند الناس الا انه ليس بفاحش كان له ان يرد وان
 كان التراب فاحشا كان الحمار للمهرى ان يشأ اخذ
 الحنطة بقسطها من الثمن وان شأ رد الحنطة وماخذ كل
 الثمن كما لو اسرى حنطة على انها عشرة انقذه فوجدها

هذا ترك الحصومه ويحرم
 يكون رضا بالبيع وله ان
 رد ما على البائع رجلا
 اسرى حنطة فوجد فيها راتا
 قال الشيخ الامام رحمه الله

سعه كان له الحمار على هذا الوجه عن ابو يوسف
 رحمه الله ان اراد من التراب فيرد التراب ومسك الحنطة بقسطها
 من الثمن ليس له ذلك لان الحنطة لا تحلوا عن قليل تراب **رجل**
 هذا اذا علم المشتري به لك قبل المهر فان كان المشتري يميز
 التراب من الحنطة فوجد التراب فاحشا بعد ذلك عسا عند الناس
 ان امكنه ان يحلط التراب بالحنطة ويرد ما بذل الكيل
 عا البائع من غير نقصان يرد الكل على البائع ويسرد الثمن
 لانه رد ما قبض وان كان بعد الحنطة لانه الرد بذلك
 الكل لا ساعصها بالدرية لا يرد لانه لا يملك الرد كما قبض للثمن
 مسك من الثمن حصه نقصان الحنطة الا ان يرضى البائع ان ياحدا
 ناقصه فلو لم ذلك **رجل** كان له الحنطة لا يحلوا عن التراب هو
 مثل الحنطة على المهر الذي ذلنا وكو استرى مسك
 فوجد منه رصا صا كان له ان يرد الرصاص ويرد على البائع
 حصه **رجل** ابو يوسف رحمه الله لجيش هذه المسائل
 اصلا وقال كل ما ساع في فله لا يميز كسره واما
 لا ساع في فله فمهر كسره وساع في قليل التراب
 لا يميز كسره وعامة المشايخ رحمهم الله اخذوا بهذه
 الرواية وكو استرى بحاسر يصر فخرج منها حجر مثل ما يحرم
 من الخاسر كان له ان يرد الحجر ومسك من المهر بحساب
 ذلك الا ان ساع البائع ان ياحدها كذا في رد الثمن
 لان في قليل الحجر لا ساع في الخاسر فكان له ان يميز الحجر

الرد كما مضى
 حقه
 والرواصر في السك لا ساع
 في فله فميز كسره
 اخذوا بهذه الرواية

كالرصاص في المسك **رجل** لان تبايعا بغير اسعر وبعها
 فوجد احدها عسا بالنعير الذي اسراه مات عنده والبعير
 الاخر مرض عند الذي استراه **قال** السمع الامام هذا
 رحمه الله خير الذي وجد بالنعير الذي استراه عسا ان شارح
 بحصة العس من النعير الاخر وان شارح بحصة العيس من
 فمه النعير الاخر صحيحا غير مريض وانما حكر مرض النعير الاخر **ف**
رجل اشترى جارية فطهرها فاكات محضرة الراس
قال السمع الامام قد ارحمه الله ان طهرها سبطا ان له ان
 يرد وان طهرها شقرا لم يرد الا ان يكون سواد الشعر شوطا في السبع
 والصهوبه وهي لون سن الصفرة والحمر بعد عسا في التركه
 والمهده لا في الروميه والسقابله لان عاميه شعور اهل الروم
 يكون كذلك **ولو** اسرى عبدا فوجده مخلوقا للمحمه
 او مسوقا للحمه كان له ان يرد ان طهر ذلك في مده بعد
 السرايعم انه كان عند النابع **رجل** اشترى خبزا
 بدرهم فوجد حسرا واحدا محمرا ففرد على النابع ودفع النابع
 اليه خبزا اخر جزا فامر غير وزن **قال** السمع الامام هذا
 رحمه الله لا يجوز ذلك ما لم يور لان هذا العدر مما يدخل تحت
 الوزر **فوجد** ارحميه اساتير او عس اساتير له محمرا على حده
 ولا يجوز الا بالوزر وان كان اول من ذلك مما ليس له محمرا معلوم
 على حده ولا بأس به **رجل** اسرى يوما ثلثه ثم وطعه
 فصا ونوي عند القطع لابنه الصغير ثم وجد به عسا لا يرد ولا يرجع عليه

بالنقصان ولو نوي القطع لابنه البالغ فان له ان يرجع بالمعصال
 لان الهبه لا يتم في النافع بدون القبض **رجل** اشترى خنزيره ثقل
 فوجد في جوفها خشيشتا فالوان كان هذا الخشيشت في هذا الثقل بعد
 عيبا عند الناس خير المشتري ان شا اخذه بجميع الثمن وان شارد وهو
 بمنزله الذي ينفق السم **رجل** اشترى ارضا او كرما فظهر ان
 شربه كان على ما وقد موضع على ظهر نهر او موضع اخر كان له ان يرد
 لان ذلك بعد عسا عند الناس وذر في المسقى **رجل** اسرى
 بيتا من دار بجميع حقوقه ولم يشترط الطريق ولا الطريق له وله ان يرد **السمع**
اذا **قال** طيب ان له مفتحا الى الطريق وكذا لو اشترى
 ارضا ومخلا لا يستحق الشرب بدون الشرط فان لم يكن لها شرب ولم
 يعلم بذلك فلما علم **قال** لا ارمي فان له ان يرد لما ملنا ان ما بعد
 الناس عسا يكون له ان يرد لذلك وعدم الشرب والطريق بعد عسا
 عند الناس وان كان لا يستحق ذلك بدون الشرط اسرى
 حبه مطنه فوجد بها فان منه كان له يرد **وكذا** لو اسرى
 يوما لحسا ولم يبين البايع ذلك جاز المبع ثم سطر ان كان يوما
 ببعض فمعه ما للفصل يكون عسا وان كان لا يستحق لا يكون
 وان كان منه دهن هو عيب لان الدهن قد ما يذول كله بعد
 عيبا **رجل** اشترى جارية لا يحسن الرمله والمشتري لم
 يعلم بذلك لكن لم يعلم انه بعد عيبا الله عند التجار عيبا
 انه بعد عيبا كان له ان يرد وان اختلف التجار فيما بينهم
 قال بعضهم هو عيب وبعضهم قال ليس بعيب لم يكن له ان يرد

يد جوفه طرفه وان لم يشرع
 حقوقه

عطفه

عطفه

يعلم او كان المشتري يعلم
 ان الشق التجاري

عطفه
 عطفه

اذا لم يكن عينا ساعدا للكل وان كان يعلم احد انه عيب بالعيوب
 والشلل وغير ذلك فاذا علم بذلك وقبض لم يكن له ان يرد **رجل**
 اشترى جارية فرباها ورحمه ولم يعلم انها عيب فاشترها ثم علم انها
 عيب قال محمد بن مسلم رحمه الله له ان يرد قال ان هذا مما يشتبه
 على الناس محاربان بسبه عليه فلا يثبت الرضا بالعيب **رجل**
 اشترى جارية لها ثاقل صبي له ثم وجد بها عيبا كان له ان يرد
 هذا منزله الاستخدام والاسجد لم يسمع الرد **رجل** اسرى
 جارية فولدت بعد السبع عند البائع ثم قبضها فوجد بها عيبا قال ابو
 حنيفة رضي الله عنه له ان يرد ما يخصها من المهر وقال ابو يوسف
 يرجع بقصان العيب ولا يرد ولو ايتها ولد عند البائع بعد السبع
 ثم علم المشتري بعيب قبل القبض فهو بالخيار ان يساها احدى
 وان شئت لم يما في قول ابي حنيفة وابي يوسف لا يرد ولا يرجع شي
رجل اشترى شيئا فوجد به عيبا قبل القبض فقال للبائع
 ردد به عليك فنقض السبع بينهما فلما البائع اولم يقبل ولو قال
 ذلك عند عيبه البائع لا ينقض السبع في قول ابي حنيفة ومحمد رضي
 الله عنهما **رجل** اسرى حسيه لثمنها مدقة شرط في
 السبع فطعمها في الليل فاقرانه ليس بها عيب ثم حدد العقد عليها
 من غير شرط فنظر اليها بالهار فوجدها معيبة كان له ان يرد
 ان السبع الاول ينقض بالحدود وقوله لا عيب بها لا يعتبر اذا ظهر بها عيب
 فدم **رجل** اسرى يردوناه وقد كان باحدى يديها جرح ابرم ووسم
 عليها السبع ولم يعلم المشتري بذلك ثم جاء المشتري بعد ان ام تسلم منها الدم

ولذا
 عند الرد
 اعد له من المهر
 بقدر العيب
 مع

قوله لا عيب بها لا يفسد

قالوا ان كان مثل هذا العيب لا يحدث بعد البيع كان له ان يرد والا
 فالقول قول البائع ان هذا العيب حدث عند المشتري **رجل**
 اشترى بطيخة فقطعها فوجد بها فاسدا قال ابو القاسم رحمه الله ان علم
 بفسادها ولم يسهلها منها شيئا حتى حاصم البائع ولها مع فسادها
 قيمة كان البائع بالخيار ان يثا رد حصه التقصان من المهر ولا يرد
 البطيخة وان شئت قبلها ويرد جميع الثمن وان كان المشتري بعد ما علم بفسادها
 اسهلها كلها او اسهلها بعضها بان اطعمها او لاده او عبيده لاشي له
 على البائع وان لم يكن للطبخه معه مع فسادها يرجع المشتري على
 البائع كجميع الثمن على كل حال **رجل** باع خلافا لاصبه في خايه
 المشتري بحضرة المشتري فظهر انه منتحل لا يسمع به قال ابو بكر المحلى
 رحمه الله هو اما به عند المشتري ان هلك او فسد لا ضمان عليه
 وان امرأته المشتري لفساده ان لم يكن له قيمه واشهد على ذلك بعد العلم
 ساهدين لا شي على المشتري **رجل** اسرى مسجده فوجد
 بعض اشجارها معيب قال ابو بكر هذا رحمه الله مرد الكل
 او باخذ الكل ولسر له ان يرد المعيب خاصة وان كان
 الاشجار متباينه وقال مولانا رضي الله عنه ان كان ذلك قبل المهر
 فكذلك الجواب وان كان بعد المهر واسرى المسجده
 بارصها فذلك وان اشترى الاشجار خاصة رد المعيب خاصة
رجل اشترى بغيره وقبضه ثم وجد به عيبا فذهب به الى البائع
 ليرده فخطب في الطريق فانه هلك على المشتري ثم اشترى من المشتري
 مرجع بقصان العيب ولو اسرى بغيره وقبضه فوجد لا يعتلف

مطه
 مطه

مطه

بعد العلم

ثم ظهر به ربح موقوف فانكسر الحجر فانه يرجع بالعصا على البايع **رجل**
 اشترى بعيرا فلما دخله دار سقط فذهبه اسان فنظروا
 الي امعابه فوجده فاسد فسادا فادما ان كان الداع مدحه بغير امر
 المسري يرجع بالعصا لوجود الضمان على الداع وان مدحه بامر
 المسري او مدح المسري نفسه فذلك قول ابي حنيفة رحمه الله وقال
 صاحباه يرجع بالنقصان **رجل** اشترى نسا وبعاها بامعابها
 ولم يسلم المسري الي البايع حتى اشتراه باسا من البايع جاز السرافان
 وجده عيبا فادما كان له ان يرد على البايع وان لم يكن للبايع ان يرد
 على بايعه ولذا لو اشترى نسا وبعاها بامعابها من البايع ثم اشتراه من
 البايع فوجده عيبا فادما رده على بايعه ولم يكن للبايع ان يرد على
 بايعه وكذلك **رجل** اشترى شيئا وقبضه ثم ان المسري مع
 البايع جدد البيع باكثر من الثمن الاول ثم وجده عيبا فادما
 فرده على البايع لم يكن للبايع ان يرد على بايعه **رجل**
 باع جارية وسلمها الي المسري او جدد المسري بها عيبا فاراد ان
 يرد لها على البايع كان للبايع ان لا يقبل الرد بغير قضا فان كان
 يعلم بالعيب لانه لو سلمها بغير قضا لكان له ان يرد لها على بايعه
رجل اشترى بقره فوجدها تاخذ بضرعها ومصرح سمع
 لبنها فالواو وعسله ان يرد لها على البايع بالحجه **رجل** اشترى
 دهناني زرق فوجده عيبا فانه يرد به بالعسل في البلد الذي اشتراه فيه
رجل باع عسلي له في حانوت لغيره فاجبر المسري ان اجره الحانوت
 فظهر ان اجره الحانوت كان الثمن من ذلك فالواو ليس له ان يرد السلبي بهذا

لم

السبب ان هذا ليس بعيب في الحانوت **رجل** اشترى نسا على ان
 ربح دار فقبضها واذا بها لم يكن ربح دار كان له ان يرد لان مولد السرط
 بمنزله العيب **رجل** اشترى عبدا فوجده مختارا كان له ان يرد قالوا
 هذا اذا كان العمل القبيح وان كان النخت في المشي او في القول لانه
 عيبا وان وجد ذلك كان له ان يرد وان اشتراه على انه كان فوجده مسلما لا
 يرد عندنا ولو اشترى حمرا فوجده حمرنا وهو الذي يعقب الطر
 في بعض المواضع من غير مانع كان له ان يرد ولو اشترى عبدا او جارية
 فوجده مسل الدمع من عيبه كان له ان يرد ولو اشترى خفيا
 او مصراعي باب فوجدها عيبا وباع الاخر فانه لا يرد المعيب
 يرجع بالعصا والحال على شقة الحماره وجفتها لم يرد عيبا
 اشترى عبدا وجارية فظهر ان له وجع الصرس باسبه من بعد اخرى كان
 ان يرد **رجل** باع عبدا وذهب الثمن للمسري ثم وجد المسري
 بالمسح عيبا اختلفوا في ذلك قال بعضهم ليس له ان يرد وقال
 بعضهم له ان يرد وان علم بالعيب قبل قبض المسح كان له ان
 يرد وقال بعضهم له ان يرد في قولهم لانه امساع عن اتمام العقد
رجل اشترى ارضا فوجدها طرقا فامر فيه الناس كان له ان يرد لها
 بالحجه ولو اشترى كراما فوجدها في ثوب النمل كثيرا
 كان له ان يرد **رجل** اشترى ساء فوجدها مطوعة
 الاذن ان اشتراها لاصحبه كان له ان يرد لها وذلك لما يمنع
 الصحبه وان اشتراها لغيره لاصحبه لا يكون له ان يرد لها الا ان
 يكون ذلك عيبا عند الناس وان اختلف البايع

مطع

مطع

مطع

والمسرى فقال المسرى استر بها للاصحه وانكر الساع ذلك فان
كان ذلك في زمان الاصحه فان القول قول المسرى اذا كان
من اهل ان لخصي **رجل** اشترى جارية على انها صباحة
جاز البيع فان لم تكن صباحة لا يكون للمسرى ان يرد لها **رجل**
اسرى عبدا فوجد به عيبا فضره بعد ذلك ان ابر الضرب
لم يرد ولا يرجع بالعصا وان اطمه او ضره سوطا او ملأه ولم يوتر
كان له ان يرد اشترى عبدا فعلمه رجل عمدا عند
المسرى وفضل به القابل ثم علم بعيب فانه لا يرجع بالتقصا
رجل اشترى عبدا وفضه ثم باعه من الساع فوجد به الباع
عيبا ودا قال ابو يوسف وهو قول الى حقه **رجل**
علمها له ان يرد على المسرى الاول **رجل** اشترى من
رجل دنائير باع الدناير التي استراها بالدرهم وسلم الدناير
الدائم ثم وجد المسرى الباقي بالدناير عيبا فزدها
على باعه الاوسط فعلمها الاوسط بغير رضا قال محمد رحمه الله
للساع الاوسط ان يرد لها ذلك العيب على الساع الاول
قال ولا يسه الضرف في هذا العوض لان الساع لا تقع على
تلك الدناير بعينها **رجل** كذلك **رجل** له على رجل
درهم فعلمها منه وفضها اخر فوجد فيها روبا فزدها
عليه بغير رضا فان له ان يرد فما على الاول **رجل** اشترى
عبدا وباعه من ابنه في صحته ثم مات فوريه الامر وليس له
وارث سواء ثم وجد بالمسرى عيبا فدا ان له ان يرد الا انه

سأل

مط

مط

مط

بدرهم ان يرد من شري الدناير

مط

سأل القايحي حتى يصب خضما عن المسيرده الابن على
ذلك الخضم ثم للابن يرد على بايع اسه وان كان للسوار
اخر يرد الابن على ذلك الوارث ثم يرد على بايع الممت ولم
يعصل محمد في الكتاب بلها اذا كان الممت اسوفا الثمن او لم
يسوف والطلاق محمد في الكتاب دليل على السوم بين الزوجين
وهذه المسائل دليل على ما قلنا **رجل** اذا باع سباعا
انه وهب الثمن للمسرى ثم وجد المسرى بالمسرى عيبا فان له
ان يرد ولو اشترى الرجل عبدا وفضه ثم باعه من مورثه ثم مات
المورث فوريث الابن اساه ثم وجد بالعيب عيبا فدا لا يرد على
احد من الاول **رجل** ما ذون باع من مولا عبدا من الساع
بمثل العيب جاز فان وجد المولى بالمع عيبا وان ذلك قبل
القبض كان له ان يرد على عبده وان كان بعد القبض
والثمن من النقود لا يرد على عبده **رجل** اشترى جوا
فلسر بعضه فوجد فاسدا لا يسمع به ولا قيمه له كان له
ان يرد ما بقي ويسترد كل الثمن وان كان الفاسد ما يسمع به
وله قيمه عند الناس فانه يرجع بمصان العيب فما لم يرد
المسور ولا الباقي الا اذا اقام السبع على ان الباقي معيب
رجل اشترى درهمين بطما عدا وفسر واحد منها بعد
القبض فوجد فاسدا لا يسمع بها فان له ان يرجع بمصتها من الثمن
ولا يرد غيرها الا ان نعم السبع على فساد ما بقي وليس للطمح في
هذا الجوز لان الجوز سبي واحد اذا كان بعض الجوز فاسدا لا يسمع

ان

مط

ط

حكمة

به يرد الكل وكذا الجور والصدق والفسق والصبر والما
 في الطمع والريمان والسفرجل والخيال لا يرد غير الواحد الفاسد
رجل اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيبا فقال ارد
 على فلان ولا ارد على فلان فذلك له في قول ابي حنيفة والى يوسف
 رضى الله عنهما **رجل** اشترى ساء فوجد صوفها م ووجد بها
 عيبا ان لم يكن بمصانها فان اردتها قال محمد رحمه الله عليه
 والحر عندي ليس بمصان **رجل** له فان اسرى لهما فام عنده
 فقطف ممرته ووضعها على الارض ثم وجد بالكرم عيبا لم يعلم
 به كان العطف لم يقصه شيئا فله ان يرد ولو اسرى بخلا
 فيه ثم موضع من الارض وممره وقصص محمد المير لم يقصه
 الجواد سماء ولم يقص النخل ثم وجد باحدها عيبا لم يكن له ان يرد
 احدها دون الاخر وله ان يردهما جميعا بالعيب الذي وجد
 في احدها لانه اذا قص قبل الجدار صار بمنزلة سى واحد
 وليس ههنا الفص الخاتم اذا ميز احدهما من الاخر وليس
 ضرر لان التمر بعض النخل يخرج منه واما الفص ليس الفص
رجل اسرى عبدا فوجد به عيبا فاسفاهه فالى
 ان يعمله فان له ان يرد بالعيب وليس ههنا منزله ما لو
 علم بالعيب ثم عرض له علي سعة فانه يبطل حقه في الرد
رجل اشترى جراب همدوي فوجد المسرى بالساعات
 وقد كان ابلغ الجراب ذكر في المسعى ان له ان يرد الساب
 بجميع الميزان **رجل** رضى الله عنه وسمع ان يكون

الحمار

الجواب في الجارية والعبد اذا وجد بها عيبا بعد ما ائتم بها
 كان له ان يرد لها جميع الثمن **رجل** اشترى عبدا خبازا
 او كاتبا ففسي ذلك عند المسرى ثم وجد به عيبا فان
 له ان يرد **رجل** اشترى ساء او يقرم مع ولدها فاعلم
 بعيب ثم ارتضع منها الولد فان له ان يرد لها ولم يكن ذلك رضا
 بالعيب وان كان هو ارسل الولد عليها وان حلت المسرى
 من لسانها سافا فل او اطعم ولده بعد ما علم بالعيب فان
 ذلك رضا بالعيب **رجل** اشترى جارية فوجد بها
 موجه فداواها ان داواها من تلك القرحة كان ذلك
 رضا بالعيب وان داواها من غير حدث بها لغير القرحة
 لم يكن ذلك رضا بالعيب ولو اخرج العبد بعد ما علم
 بالعيب منه رواه ان **رجل** اشترى عبدا او قصه
 موهبه من رجل وسلمه الى الموهوب له ثم رجع في الهبة
 بغير مصام علم بعيب كان به وقت السر لم يكن له
 ان يرد في قول ابي حنيفة والى يوسف رضى الله عنهما
 وعن محمد رحمه الله له ان يرد **رجل** اشترى غلاما
 وقصص فادع انه سول في القماش فان القاصي يصعه على
 يدى عبد لسطر منه **رجل** اشترى جارية ود
 بلع وادعى انها خنثى قال محمد رحمه الله بخلف الناع
 السه ما هي كذلك لانه لا سطر لها الهال ولا النساء
رجل اسرى عبدا فوجد به عيب فل العنصر فادان يرد

وان

شهر

شهر

شهر

شهر

فصالحه البايع من العبد على عبد اخوه وبغير المسرى لم اسمح
 اهدهما فانه يرجع على البايع بحصة المستحق من الثمن كانه
 اسرى العبد بنذ الدائم ويجعل العبد الثاني زياده في
 المبيع ولو كان المسرى بغير العبد الذي اسراه فوجد
 به عسا فصاله من العبد على عديم اسمحق العبد المحرك
 بطل الصلح في العبد الثاني وقيل بانه لا يبطل الصلح في
 العبد الثاني فاقبل العصب **رجل** اسرى عدا وقصه
 فالتسايا با عند المسرى ثم ان المسرى وجد بالعبد
 الذي اسراه عسا م ابلغ اللبس ثم كن ابلان اللبس رصا
 بالعبد **رجل** اسرى جاره وقصها فبنا عنها من احد
 فوجد المسرى الثاني بها عسا عدا ثم اراد ان يرد عسا
 فقال المسرى الاول هذا العبد كان عند البايع الاول
 فردها العاصي على المسرى الاول كان للمسرى الاول
 ان يرد عسا على بايعه بنذ الدائم في قول ابي يوسف
 وقيل هو قول ابي حنيفة رضي الله عنه ولا يرد في قول محمد
رجل اسرى عبدا وقصه مساومه رجل اخر فقال
 المسرى لا عيب به فلم ينعى السبع ثم وجد المسرى بالعبد عسا
 فحدث مسله واقام التمسك ان هذا كان عند البايع كان له
 ان يرد عسا وموت المسرى الذي ساومه لسربه عيب لا
 يبطل حقه في الرد وقال **رجل** مساحبا ان فالتمسك
 في التوب اذا قال المسرى للذي ساومه لا عيب به ثم وجد

قوله

قوله

هذا العبد عند
 واقام المسرى الثاني
 ان

بينهما

قوله

به عسا لا يكون له ان يرد عسا لان عيوب التوب بما سوف
 علمه فصيح اقترانه مع العيوب اما في العبد من العيوب
 ما لا يوجب علمه فيجعل اقترانه مع العيوب لئلا يفتقر
 ولو قال **رجل** المسرى لسربه اصبع رايده او ما اسببه
 ذلك من العيوب الى لا يحدث في تلك المدة ثم وجد المسرى
 بالعبد ذلك العيب كان له ان يرد عسا لان العاصي بمن يملكه
 في يدي ذلك العبد يبطل كلامه **رجل** اسرى
 من رجل عبدا وقصه وباعه من اخر ووجد المسرى الثاني
 السبع وحلف وعزم المسرى الاول على تول الخصومه وامسك
 العبد ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البايع الاول كان
 له ان يرد عسا على بايعه ولو وجد المسرى الثاني السبع وعزم
 المسرى الاول على تول الخصومه ولم يحلف المسرى
 الثاني ثم وجد بالعبد عسا كان عند البايع لسره ان
 يرد عسا على بايعه ولو ان المسرى الثاني ادعى ان السبع الذي
 حرى بينهما كان له او كان يملكه او كان يملكه او كان
 فيه حصار شرط او رويه وصدقه المسرى الاول في ذلك
 ثم وجد بالسبع عسا كان له ان يرد عسا على بايعه بخلاف ما اذا
 بقا لا المسرى الاول والثاني العصب او رده الثاني
 على الاول يعيب بعد رصا **رجل** اسرى عبدا فافاد
 ان يرد عسا فاقام البايع التمسك على اقترانه انه باع العبد
 فليس عليه وليس له ان يرد عسا ولو اقام البايع

قوله

قوله

ط

البينة انه باع من بلان وبلان حاصرا بحدو المسرى
 الاول محمد ايضا كان محمودها بمنزلة الاقاله **رجل**
 اسرى عبد الصفي بن كل صفقه نصفه ثم وجد عسا كان
 عند التابع واراد ان يرد احدا البصير دون الاخذ
 كان له ذلك
فصل
 فيما يرجع سفطان العبد والرد
 اذا استرى سائما بعبد عند المسرى بفعل المسرى
 او بفعل الاجنبي او بانه سماء به ثم علم بعبد كان عند التابع
 فانه يرجع سفطان العبد ولا يرد وطريق معرفه السفطان ان
 يعوم صححا لا عيب به ويعوم وبه العبد فان كان ذلك العبد
 سمسر العمة فان حصه السفطان عشر الثمن فان رضى
 التابع ان يافقه معا بالعبد الذي حدث عند المسرى ويرد
 كل الثمن كان له ذلك وان ارداد المبيع عند المسرى
 بان اشترى بومان نصفه بعصف او زعفران او اسرى ارضا
 فبني فيها بنا او غرس بحرام وهدى بها عسا كان عند
 التابع فانه يرجع سفطان العبد ولا يرد فان قال التابع
 اقبله لذلك واراد كل الثمن لم يكن له ذلك وان اسرى طعاما
 وساعه ثم علم بعبد كان عند التابع لا يرجع سفطان العبد
 وان ساع بعضه ثم وجد عسا عند ابي حنيفة و ابي يوسف
 رضى الله عنهما وبعض الروايات عن محمد رحمه الله لا يرد

عنه

ما بقي ولا يرجع سفطان العبد لانه باع ولا يماضي وعن محمد
 في رواية لا يرجع سفطان فيما باع ويرد الباقي حصته من الثمن
 وبه اخذ القصة ابو جعفر والقصة ابو الوليد وعلمه الصوك
 وان اسرى طعاما فاكل بعضه ثم علم بعبد كان عند
 التابع فانه لا يرد الباقي ولا يرجع شيء قول ابي حنيفة و ابي يوسف
 رحمه الله عليهما يرجع سفطان العيب في الحل ولا يرد الباقي
 وقال محمد رحمه الله يرد الباقي ويرجع سفطان فيما
 اكل ويعطى لكل بمصر حكم نفسه وعلمه الصوك هذا
 اذا كان الطعام في وعاء واحد او لم يكن في وعاء واحد فان
 وعاءين في حوالق او فوصري ثم او ما اسسه ذلك فادل ما
 في اصد هما او باع ثم علم بعبد كان ذلك التابع كان
 له ان يرد الباقي حصته من الثمن في قولهم لان المحلل
 والموزون اذا كان في وعاء كان في حكم العبد
 بمنزلة سمسر محقق وان اسرى طعاما في وعاء
 واحد عسا عرض بعضه على السع قال محمد رحمه الله
 يلزمه هذا البعض الذي عرضة على البيع وله ان يرد
 الباقي لان عند ائماع النصف ثم وجد عسا كان له
 ان يرد النصف الباقي فكذا اذا عرض لان عند المحلل والموزون
 بمنزلة اسما مختلفه فان الحلم فيه ما هو الحلم في العبد والوصي
 ويخو ذلك ولذا الواسرى وفيما تخبر بعضه ثم علم انه كان مراد ان
 يرد الباقي ويرجع سفطان عت ما خبر ولذا الواسرى عت

العيب

وعنه

عنه

داساوا كذا ثم اقر الساع انه كان وقع فيها فاره وماتت كان
 له ان يرجع سفيان العبد في القوي وهو قول ابي يوسف
 ومحمد رحمه الله عليهما كما لو اسرى طعاما فاكله ثم علم
 بعبد عندهما يرجع سفيان العبد ولو اشترى حبه فلبسها
 واسفص باللبس ثم يفار منه فانه يرجع سفيان العبد
 الا ان باحدهما التابع ورضي سفيان اللبس ولو اسرى
 ثوبا وكفريه مسام علم بعبد فانه لا يرد لعل حق المسب
 ولا يرجع سفيان العبد ايضا لاحتمال ان يفتريه سفيان
 الي ملك المسري من غير سفيان يتمكن من الرد على الساع
 وما لم يقع الياس من الرد لا يرجع سفيان العبد ولو
 اسرى عيدا فائق من يده ثم علم بعبد فانه لا يرجع سفيان
 العبد مادام حيا لاحتمال ان يعود من الاياق ولو اسرى
 ارضا لمجعله مسجدا ثم وجد به عسا فانه لا يرد في موطئه
 واحملوا في الرجوع سفيان العبد والمختار للقوي انه
 يرجع ما لو اسرى ارضا فوقفها ثم علم بعبد فانه لا يرد
 سفيان العبد وجعله منزله ما لو اسرى عيدا فاعفاه ثم علم
 بعبد فانه يرجع سفيان العبد **باب اسرى صبي**
 مع ما وها من الغلاب ثم وجد بها عسا فالوا سعي ان يرد ما علم
 بالعبد لانه لو جمع الغلاب بعد ما علم او نزلها ذلك تنقص
 فلا يملك الرد بعد ذلك اسرى سبي النخذ منها بابا او نحو ذلك
 فقطعها فوجدتها لا تصلح لما اسراها فانه يرجع سفيان العبد **باب**

البائع موطوعه ويرد الثمن اذا اسرى عيدا فاجرم
 وجد به عيبا كان له ان سفيان الاجار ويرد العبد لا ر
 الاجار يسبح بالعدر وودحس العدر ولو كان
 رهن العبد وسلم ثم وجد به عسا فانه لا يسفص الرهن ويرد
 الفكاك لان الرهن يسفص بالعدر ولو اشترى الموارث او الو
 بشي من التركة لفنا للبت ووجد عسا كان له ان يرجع
 سفيان العبد بخلاف ما اذا تبرع الاجنبي بذلك **رجل**
 اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم
 الثاني بعبد كان عند البائع الاول فان المسري الثاني يرجع
 سفيان العبد على الساع الثاني والتابع الثاني لا يرجع
 سفيان العبد على الساع الاول لان السع الثاني لم يسفص
 بالرجوع سفيان العبد ومع بقا السع ثم الساع لا يرجع الع
 الثاني على الاول **رجل** اسرى جارية وهي بضاعة
 العيس ولم يعلم بذلك ولم يعفها حتى احل الساض عن
 عنها ثم عاد باضا فعلم به كان له ان يرد ما ولو افصها
 وهي بضاعة العيس ولم يعلم بذلك حتى احل الساض
 ثم عاد باضا لا يكون له ان يرد ما لان في الوجه الاول لما
 انحل الساض ثم عاد جعل لان الاول لم يكن واسفص
 عنها مثل العيس كان له ان يرد ما اما في الوجه الثاني
 اذا انحل الساض بد المشتري سلب له الجارية بصفه
 السلامه فلا يكون له حق الرد يعود الساض بعد ذلك

اذا استري جاريتا ولم يقبضهما حتى وجد باحدهما عيبا
 فبعض المصنفين لزمناه جميعا لانه رضى بالمعصية والآخر صححه
 وان قبض التي لا عيب بها كان له ان يرد ما جميعا لانه لم يرض بالمعصية
 وهو لا يملك التفرق فيردهما جميعا وان ساع السلمة بعد
 ما قبضها او اعتقها قبل القبض او بعد لزمته المعصية لانه عجز
 عن رد السلمة مع ذررد الاخرى لانه لا يملك التفرق ولو اسرى
 مصراعي احدهما باق ومنه احداهما نادى بالبيع لا وهلك الاخذ
 عند الساع فانه يملك على الساع والمصري ان يرد الاخر ان شا
 لان المصروف يبيع بقوات الاخر كان له ان يرد ولا يحل
 قبض احدهما لخصهما جميعا ولو ان المصري قبض احدهما
 بعهده وهلك الاخر عند الساع يملك على المصري لان المصري
 يتعيب المصروف صار مصرا فصار مصرا فصار مصرا فصار مصرا
 على المصري وكذا لو اسرى خفيضا او غلبا ولا ساعا
 المسبعة فاما ان يبيع احدهما بعتا للاخر اسرى بغير اقل
 ادخله داره سقط فديحه اسان باهر المشتري فظهر به عيب
 قدم كان للمصري ان يرجع بالمصان على الساع في قول ابي يوسف
 ومحمد رحمه الله عليهما وانه اخذ المسامح بالواسري طعنا
 فادخل بعضه ثم علم بعيب فان عندها يرجع بمصان العيب
 اكل الا ان يرد الباقي ومنها لا يرد ويرجع بمصان
 العيب هذا اذا علم بالعب بعد الذبح فان علم قبل الذبح
 فادعه هو او غيره بامر او بغير امر لا يرجع بشي اسري

يردونا وخصاه ثم علم بعيب كان له ان يرد لانه ليس بعت
 يمنع الرد ولو اسرى عبد اجماره وتقابضا ومشتري
 الجارية وطى الحاربه ثم وجد مشتري العبد بالعد عيبا فؤد
 بحيران سارجع على مسرى الحاربه نفسها يوم فصحها وان شا
 اخذ الحاربه ولا تضمنه المصان ان كانت تملك ولا عقرا
 ان كانت تملك لان مسرى الحاربه وطى ملك نفسه ولا يلزمه
 العسر ولا المصان اسرى عبد اعلى انه حار او طاح لمن
 ذلك فوجبه المصري خلاف ذلك ومات عنه قبل الرد
 كان له ان يرجع بفضل ما بينهما وعن ابي حنيفة رحمه الله
 في روايه لا يرجع **رجل** اسرى جارية ومضها فوجد بها
 عيبا فردها على الساع ثم علم البايع بعت حدث عند المصري
 للساع ان يرد ما على المصري بالعب الحادث عند المصري
 مع ارش العب الذي كان عند البايع او بمسك الجارية ولا
 شي له ولو حدث بها عيب اخر عند الساع بعد الرد فان
 الساع يرجع على المصري بنقصان ما حدث عند المصري
 الا ان يرضها بالمصري ان يرضها من البايع **رجل**
 اسرى جارية ومضها فوطبها او قبلها سهوه ثم وجد
 بها عيبا لا يرد ما ولو كان يرجع بمصان العب الا اذا رضى
 الساع ان ياخذها ولا يدفع النقصان وان وطبها المصري
 ثم علم بعب فباعها بعد العلم بالعب او قبله لا يرجع
 بمصان العيب ولو اسرى كاهن قد حل دمه بمصان

اوردت فقتل المشتري بذلك رجع المسري على التام جمع الثمن
 في قول ابي حنيفة رحمه الله **وقال** صاحبا يعوم حلال
 الدم ويقوم حرام الدم ورجع على النافع بفصل ما بينهما ولو اسرى
 وهو حلال الدنانير كان سارقا سقطت يده عند المير
 عند ابي حنيفة رحمه الله بحرم المسري ان يشارد النافع ورجع
 عليه بجميع الثمن وان ساء مسك العدو ورجع عليه بمصنف
 المروى والا يعوم حلال الدم ويعوم حرام الدم ورجع بفصل
 ما بينهما من الثمن او يترك الخصومة وليس له غير ذلك **وكان**
رجل اشترى جارية فولدت عند النافع ثم فوضها فوجد
 بها عاصا فردها فاحتجها من الثمن في قول ابي حنيفة
 رحمه الله ولو اسرى جارية فولدت عند النافع ثم علم بعد
 بالمخارية قبل الفصال ان شأ أحدهما وان شأ تركها في قول
 ابي حنيفة رحمه الله **رجل** باع بمسك العدو من عبيد
 تخارية ثم وجد بها عسا فان للول ان رد المخارية وما خد من العبد
 فمعه نفسه في قول ابي حنيفة **وان** يوسف وقال محمد وهو
قول ابي حنيفة الاول رحمه الله رجع بغيره المخارية
 الزوايا **في** المصنف بعد الفصال الولد والمواالاس
 مع الرد بالعب ورجع بالمصان زوايا الرأفة المصلحة بالثمن
 والجمال الصحيح انها لا مع الرد **رجل** اسرى ارضا
 ليس عليها حراج فوجد بها عسا ثم وضع عليها الحراج لا يكون له ان
 ردها ولو اسرى عبيدا وقبضه ثم رده على النافع بخيار السط

او ربه او عتق ثم ذهبت عنه عند المسري ضمن المسري نصف
 الثمن وان ذهبت عنه ضمن النقصان ولا خيار للنافع ولو اسرى
 دارا فباع بعضها ثم وجد بها عسا قال ابو حنيفة **ابو يوسف**
 رحمه الله لا رد ولا يرجع بشي **رجل** اسرى جارية فانها
 حبل ولم يعلم به فولدت عند المسري ولم ينقصها الولاد به
 ما لم لا شئ على المسري **رجل** اسرى جارية فباعها
 عمارا فذهب العمار عنها عند المسري واسمى كملها فسر له
 ان ردها وكذا لو كان بها رطوبه فحصب عند المسري
 او اسرى حسنة رطوبه فبيعت عند **رجل** اسرى
 جارية وجد بها عسا فساومه النافع فقال له هل يدعها
 مني فقال نعم بطل حقه في الرد **وعن** يوسف اذا اسرى نوبا
 فوجد به عسا فقال له النافع اذهب به وسع فان لم يسروا
 منك فرده على ففعل بطل حقه في الرد ولو وجد بالدم
 المقبوضه عسا فقال انفقها فان لم يرج فردها على السط
 حقه في الرد **رجل** اسرى فحكاسه ولم يودسها
 من البدل حتى وجد به عسا فانه يرجع بنقصان العيب
 ولو اسرى جارية فاعتقها ثم وجد بها عسا فانه يرجع بنقصان
 العيب فان طلقها الزوج بعد ذلك طلاقا باينا كان
 للبايع ان يسرد منه ما ادى اليه من النقصان ولو اسرى جارية
 ففوضها فباعها ثم فوضها فوجد بها عسا فانه يرجع بنقصان
 المسري الباقي عسا فان عند النافع الاول ولم يعلم به المسري الاول

فان المسمى الثاني يرجع بالنقصان على المسمى الاول والمسمى الاول لا يرجع على بايعه في قول ابي حنيفة رحمه وقال محمد رحمه الله يرجع هو ايضا بالنقصان على بايعه **رجل** اسرى عبدا و قبضه فباعه من غيره فعلم المسمى الثاني نعمت ان عند البايع الاول فرده السائل على الاول بعينه فاصل العتق للمسمى الاول ان يرده بذلك العيب وعن علي بايعه لان الرد بالعيب قتل العتق بعينه فضا من له الرد بعضا القاضى **رجل** اسرى عبدا فوجد به عيبا فقال البائع ان لم ارده اليك اليوم فقد رضيت بالعيب قال محمد هذا القول باطل وله ان يرده **رجل** اشترى دارا و قبضها فادعى رجل فيها مسيلما واقام النسخة قال هو عيب والمشتري بالخيار ان اسلمها بحسب الثمن وان شارد **رجل** اسرى عبدا و قبضه من وكل رجلا لاسعه م و حذ الموكل به عتقا فباعه الوكيل ان باعه الوكيل كل محضر من الموكل ولم يعمل له الموكل شيئا فان ذلك ايضا بالعيب **رجل** اشترى دابة فوجد بها عيبا فربها فقال البائع ربتها في حوائك فلم سلك حق الرد وقال المسمى لا يلزمها لرد ما علك كان القول قول المسمى **رجل** اسرى عبدا فدرس عند البائع ولم يعلم به المسمى فسرق عبد المسمى سرقة اخرى فقطع يده في السرقة فباعه المسمى ان يرجع على البائع نصف النصف وهو ربع الارش **رجل** اسرى عشرة افترق حنظله و قبضها فاصابها ما فاقح وصار احد عشر

المسمى

نساء

فمرا

فمرا و ذللا بعد عتقا وجب المسمى بالمحسنة عتقا فقال البائع انا اقبلها فان المسمى يرد لها بزيادة فان هذا نسخ من كل وجه **رجل** اسرى عبدا و قبضه وبعد الثمن ثم اقر المشتري ان البايع كان عتقه قبل السع او دبر او دانت جاريه فافترق البائع فان اشترى بقره وصير مديرا او ام ولد بعق موت البائع وكذا لو ادعى ان العبد حر الاصل ثم وجد المسمى بعد ذلك بالعد عتقا كان عند البائع فانه يرجع بمقتضى العتق على البائع استحقاقا ولو اقر المسمى ان البائع باعه مني وهو عبد ولا رجوع البائع و صدقه المقر له واحد منه العتق او اجاز البيع ثم وجد المسمى بالعد عتقا فان المسمى يرجع على البائع بشي وان لذبه المقر له فيما اقر له المشتري بالملك وجد المسمى بالعد عتقا رده بالعيب على مالكه بايعه هذا اذا اقر المسمى بالعبد لعينه قبل رده العيب فان اقر بعد ما راي العيب فكذلك ان صدقه المقر له فيما اقر لا يرجع المسمى بالنقصان على بايعه اجاز المقر له السع او يصر واحد العبد وان لذبه في الاقرار رده بالعيب ولو اشترى عبدا و قبضه ثم قال بعه من فلان بعد ما استتره واعينه فلان ولذبه المدعى عليه وما وال **رجل** فان العبد بعق على المشتري باقراره فان رجعه عتقا بعد ذلك لا يرجع على البائع بشي ولو ادعى المسمى انه باعه من فلان ولم يذكر ان فلانا اعينه و حذ فلان ولا رجوعه وحلف ثم وجد به عيبا فانه يرد على البائع **رجل** اسرى عبدا على انه ان وحده عتقا رده ثم وجد

ط

استولدها وانكر البائع ذلك وحلف فان العبد يعتق على المشتري

و

عسا فخطب البعير في الطريق عند الرد قالوا بهلك على المسري
فان انت المسري العيب فانه يرجع بعتان العيب **رجل**
اشترى عبدا وقبضه ولم يعلم بعيب حتى قبله هو وغيره لم يعلم بعيب
فانه لا يرجع على النافع بشي وان مسئلة هو وحده ذكر في المسعى
انه يرجع بعتان العيب

فصل في البراء عن العيب

رجل اشترى عبدا او مري الله النافع من له عايله لم وجد
به السرقة او الاثاق او الزنا فانه لا يرد وان وجد به سر ضارده
والمراد من العايله في البيع السرقة والاثاق والربا ولا يدخل فيه الكي
والرمد والشلل والامرو والدمل والبول والامراض ولو تبر النافع من كل عيب
يدخل فيه العيوب والاروا وان تبر من كل داهي هو على المصروف
يدخل فيه الكي ولا الاصع الزايد ولا اثار قد برأ وعن ابي
حنيفة رحمه الله الداهي المرض الذي يكون في الخوف من طحال
او كبد او نحو ذلك **رجل** باع عبدا او جارية وقال
اسامري من كل داهي لم يقل من كل عيب فانه لا يرد عن كل
العيوب لان الداهي يدخل في العيوب اما العيب لا يدخل في الداهي
ولو باع جارية وقال قترت البدن من كل عيب بعينها
فاذا هي عور فانه لا يرد وان لم يرد ولذا لو قال برئت البدن
من كل عيب سدا فاداهي مقطوعة الالف لا يرد لان البراء عن عيب البدن
والعين يكون حال تمام البدن والعين لا حال عدمها وان كانت

مقطوعه

مقطوعه اصبع واحد بري وان طالت مقطوعة اصبعين هما عسان
ولا يرد اذا كانت البراءة عن عيب واحد بالبدن وان كانت
الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الالف فهو عيب واحد ولو
باع جارية وقال انا بري من كل عيب لها فهو بري من كل
عيب بها ولو قال انا بري منها لا يرد عن العيوب

شي عن

قال لعمري انا بري انت بري من كل حق فله يدخل فيه
العيوب **رجل** اشترى ثوبا فراه البائع فيه خرقا فقال المسري
قد ابرأتك من هذا الخرق ثم جاء المسري بعد ذلك يريد ان يرض
التوب من البائع فواي الخرق فقال المسري لسر هذا مثل ما ابرأت
منه كما ردت لك شبرا وهذا ذراع فان القول في ذلك قول المسري
وكذلك في زماده ساخر العيز وكذا لو ابراه عن كل عيب
بها او ابراه من عيوبها قال المشتري هذا حدث بعد ابرائه ولذا
لو قال ابرأت عن الرص صدام قال هذا عيبك حدث بعد
الابرا ولو قال قد ابرأتك عن الرص او عن العيوب او قال
عن كل مرض او قال عن كل عيب ولم يقل بها هذه براه عن
كل عيب فاذا راي المسري بعد ذلك عيبا فقال ما كان
هذا العيب بها يوم اشتريتها قال النافع فان هذا العيب بها
يوم اسرستها كان القول قول النافع الا ان نعم المسري الله
على ذلك فيكون له حق الرد في قول محمد لان عنده اذا قال
المسري ابرأتك عن العيوب او قال النافع انا بري من العيوب لا يدخل
فيه العيب الذي حدث عند النافع اما في ظاهر مذهب ابي حنيفة

واني يوسف يدخل فيه العبد الموجود وقت العقد والذي حدث
 قبل السلم وصح البراء عن الكل **باب** باع عبدا وقال بربك
 من كل عيب بهذا العبد الا ما وجدته انما كان له ان يرد
 ولو قال بربك اليك من كل عيب بهذا العبد الا ما
 فوجده ابقا لا يردده لانه اخبره ابق **باب** اسرى عبدا
 فضمن رجل للمشتري حصه ما يحدث فيه من الغيب من الثمن قال
 ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله يجوز ذلك فاذا وجد به عيبا
 ورده على البائع كان له ان يرجع على الضامن حصه العبد
 من الثمن كما يرجع على النافع وعن ابي يوسف رحمه الله
 اذا اشترى رجل عبدا فقال له رجل صممت لك عماه وكان
 اعشى فرده على النافع فانه لا يرجع على الضامن ان كان اعشى على
 حصه العمي من الثمن فانه بالعمى كان له ان يضمنه حصه العمي
 ولو اسرى عبدا فوجد به عيبا فقال له رجل قد صممت لك هذا
 العيب لا يلزمه شي المسرى الثاني اذا وجد بالمسعى عيبا وبعد
 رجعه على يابعه لعيب حدث عنده فرجع على يابعه بمصار العبد
 لم يكن ليا بعه ان يرجع بالمصار على النافع الاول في قول
 الى حنيفة رحمه الله وقال صاحباه له ان يرجع
باب اسرى عبدا فباعه من غيبه فمات العبد عند الباني
 لم اطلع الباني على عيب كان عند النافع الاول فانه يرجع بمصار
 العبد على يابعه وليس للمسرى الاول ان يرجع على
 يابعه بالمصار في قول الى حنيفة رحمه الله خلافنا

انهم

مسرى لو قال الضامن

لما

لمن احمى لوصالح المشتري الاول مع بايعة عن البوصال
 شي لا يصح الصلح في قول ابي حنيفة رحمه الله **باب** لا
 شهدا على رجل على البراء عن كل عيب في هذا فاشترى احد
 الشاهدين بغير براه ثم وجد به عيبا كان له ان يردده وكذا
 لو شهدا على البراء من الا باق ثم اشترى احد الشاهدين بغير
 ابقا كان له ان يردده ولو شهدا على البراء من اياهم
 اشترى احد الشاهدين بغير براه ابقا ذكر سمس الامم
 السرحسي رحمه الله فقال ليس له ان يرد بحلاف الوجه الاول
 لان في الوجه الاول لم يصف للامان اليه فلا يلزم ذلك اقرارا به
 للاما في وجهه اما في الوجه الثاني صاف الا باق اليه كان
 ذلك احسارا بانه ابق وقد تم نظيره قبل هذا **باب** رجل
 باع ثوبا على انه مري من كل شيء من الحروف وكانت فيه حروف
 قد خاطها او رقعتها او رفاها فهو مري من ذلك لان هذه حروف
 وان كانت مخيطة او مرفية او مرقوعة وكذا لو كانت
 فيه خدوق من خرق ياد او عفونة هو مري منها ولو باع عبدا
 وقال بربك المد من القروح التي فيه وكانت فيه اثار كانت
 قروح قد برأت قال هو مري بماله او مما لم يبرأ وان كانت فيه
 اثار من بلي كان له ان يردده لان العبد القروح يهودى
 باع يهودى تا زنتا قد وقعت فيه فطراب من الخمر جاز البيع ولا
 يكون له ان يرد لان هذا السر يعف عنهم **باب** باع عبدا
 على انه مري من كل عيب لا يكون اقرارا بالعبد ولو شرط البراء

العبد

ب

عن عبد واحد او عن عشرين كان ذلك امرا ابدا لك العيب
 سائبا اذا باع عبد من علي انه يرى من كل عيب هذا
 العبد نفسه وسلمها الى المشتري فاستحق ارضا ووجدا
 المسري بالآخر عسا لزمه المعب تحصنه من الثمن فبعض الممر على
 العبد من وهما صحيحان لا عيب بهما فاذا عرفت حصه المسحق
 رجع المسري البايع بحصه المسحق من الثمن ولو باع عبد من
 ثمن واحد على انه يرى من عيب واحد هذا العبد اسمي
 احدهما فوحده الذي يرى عيب واحد به عيبا فانه يقسم
 الثمن عليهما على سببه المستحق صححا وعلى قيمه الاخر وبع عيب
 واحد فاذا عرفت حصه المسحق رجع المشتري على البايع بذلك
 وكذلك **رجل** اسرى عبدا وقبضه ثم عرضه على
 مع وكال للذي يريد شراء اسره فانه لا عيب به فلم يفعول بهما
 مع حتى وجد المسري به عسا كان له ان يردده وقوله
 اسره فانه لا عيب به لا يكون اقرا لعدم العيوب ولو قال
 المسري عند عرضه على السع اشتره فانه ليس بان يتبرعه
 ابقالا لا يكون له ان يحاكم باعه **فصل**
 في الرد بالعيب ومن له حق الخصومه في ذلك
رجل اسرى حلا في حاسه وجعله المسري حرة
 وحملها الى عيه فوجد فيها فانه ميتة وقال
 البايع للمشتري كانت العارة في جبرتك وقال

المسري

المشتري لا بل كانت في خاساك فان العول قول البايع لان
 المسري يدعي عليه حق الرد وهو منكر ولو اسرى دها
 في انيه ثم قصها ورأس الاقيه كان مسدودا ففتحها ووجد
 فيها فانه ميتة وانكر البايع ان يكون ذلك عنده فان العول قوله
 لما قلنا **رجل** اسرى عبدا وقبضه ثم جابه وزعم انه
 محلول اللحمه والبايع منكر ذلك فان العول قول البايع كانه منكر
 للعب فان اقام المسري البينة انه محلول اللحمه اليوم فان لم
 يكن الى على البايع وقت سوهم فيه خروجه اللحمه عند المسري
 كان له ان يرد له اسب العيب عند البايع وان اتى على السع
 وقت سوهم فيه خروجه اللحمه عند المسري لم يرد ما لم يعم السبه
 انه كان محلول اللحمه عند البايع او اسحقف البايع فسدل
 المسري **رجل** اذا ادعى بالمسح عسا وانكر البايع فاقام
 المشتري بینه ورده عليه كان للمردود عليه ان يردده على بايعه وان
 كان المشتري انكر العيب او لا لان القاضى حين رده عليه قد
 اطل قوله في انكار العيب **رجل** اراد ان يسع سبائه وهو
 يعلم بذلك ينبغي له ان سب العيب ولا بد لس ثاب باع ولم يسر قال
 بعضهم بصرفا سقا مردودا الشهاده والصحيح انه لا يصير مردود
 الشهاده لان هذا من الصغائر **رجل** اسرى سببا علم
 بعد من العقب فقال اطلب السع رطل السع ان كان بمحض من
 البايع وان لم يطل البايع وان قال ذلك في غيبه البايع لا
 سطل السع وان علم بصيب بعد النصر فقال اطلب السع الصحيح

البايع

عيب

انه لا سطل البيع الا ايضا او رضى اسرى بواحدة خمسة دراهم
وهو مساوي عشرة فوجد به عيبا بنصفه خمسة دراهم فانه يرجع
بنصف الثمن على البايع وهو درهمان ونصف درهم ولو اسرى
بواحد درهم وهو مساوي خمسة فوجد به عيبا بنصفه درهم ونصف
رجع المسرى على البايع بنصف الثمن وذلك درهم واحد
ساع حاربه برب وتمر بعينها ونقا بضا ثم ان بايع الحاربه
وحدا التمر فاسد فانه يقسم الحاربه على قيمه الزبد
والتمر ولا عيب بهما فاما اصاب التمر من الحاربه فستر ذلك القدر
من الحاربه ويرد المثل لان الحاربه انقسمت على قيمه الزبد
والتمر وهما صححان لا عيب بهما لانهما دخلا في العقد بنصفه
السلامه لا بنصفه الفساد **رجل** اسرى حاربه فوجد
بها عيبا فارد ان يرد ما فاصطحا على ان يدفع احدى اثني
من الدراهم بظمان اصطحا على ان يدفع بايع الحاربه الى المسرى
حتى لا يرد المسرى الحاربه جاز لانه صلح عن العيب وان اصطحا
على ان يدفع المسرى الدراهم الى البايع لفصل البايع الحاربه
بما يجوز لان المشتري ملتزم الزباده لا عوضا عن شيء **رجل** اسرى
فان قصد محصل قصدها سبع المسرى الحاربه من بايعها
بأول من الثمن الاول ان كان بعد المير **رجل** اسرى
عبد فوجد به عيبا فاصل القبض فصالحه البايع من العيب على جاره كانت
الحاربه رباده في البيع فيقسم الثمن الذي اشترى به العبد على العبد والحاربه
على قدر قيمتها حتى لو وجد ما عيبا بربه حصته من الثمن وان كان

بد صين

الدراهم

هذا

هذا الصلح بعد ما قبض المشتري العبد كانت الحاربه بدلا عن العيب
حتى لو وجد بالحاربه عيبا بربه عيبا بنصفه عيبا بنصفه عيبا بنصفه
اذ اوجد بالمسرى عيبا قبل القبض وابتدأ البايع التام عن العيب ببيع ابراهيم
ولم يلزم الامر ولو وجد به عيبا بعد القبض فابتدأ البايع عن العيب ورضي
بالعيب لم يلزمه ولا يلزم الامر لان العيب قبل القبض لا يفسد له من
الثمن وبعد القبض له مسط من الثمن فلا يلزم الامر الرد بالعيب ولان
للوكيل العمل به ما دام الوكيل حيا عا ولا من اهل لزوم العهد
فان لم يكن من اهل لزوم العهد بان كان عبدا بحورا او صا بحورا
كان الرد الى الموكل فان كان من اهل وجوب العهد فبات
الوكيل ولم يردع وارثا ولا وصيا لان الرد الى الموكل ولذا المكاتب اذا
اسرى عبدا او وجد به عيبا كان حق الرد للمالك فان عجز المالك ورد
في الرق كان للمولى ان يرد الا ان المكاتب هو الذي يلى الرد فان سع
المكاتب او مات كانت الحصومه في الرد الى المولى بربه على
الباع الوكيل بالشر اذا اشترى وسلم الى المولى فوجد
الموكل به عيبا بربه على الوكيل لم يرد على البايع الوكيل
بالشر اذا اوجد بالمسرى عيبا قبل القبض فان رد بالعيب صح **رد**
وان رضي بالعيب كان العيب سيرا لزم المولى وان كان باع
ملتزم الوكيل ولا يلزم المولى رد في ثياب الصوف باب الوالد ان ما لا يرد
حسن المنفعة لقطع احدى اليدين وقتا احدى العسر وهو سيرا وما لا
حسن المنفعة كقطع اليدين وقتا العسر هو باعس وذو لرس
الامه السرحسى رحمه الله ان ما لا يدخل تحت تقوم المقومين

من الممنوع

وهو درهم

يعني لا يقوم احد مع العيب بغيره الصحيح فهو فاحش وجعل العيب اليسير
 كالغبن السرور ذكر في المتن ان علي قول ابي حنيفة رحمه الله اذا كان
 المبيع مع العيب مساوي باليمن الذي اسره فرضني الوكيل فانه
 يلزم الامر وهذا قريب مما قاله سمس الامم السرخسي وفي
 الزوائد الوكيل اذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض يلزم
 الامر وان رضى بعد القبض فانه يلزم الوكيل ولا يلزم الموكل
 ولم يعقل من السر والناحش والصحيح ما ذكر في المسامحة
 كان ذلك قبل القبض او بعده انه اذا رضى بالعيب يصير كانه
 اشتراه مع العلم بالعيب فان كان لا ساوي بذلك التزم لا يلزم الامر
 الوكيل بالشر اذا علم بعيب قبل القبض يقال له الموكل لا رضى هذا
 العيب فرضى به لا يلزم الامر وهو بمنزلة ما لو رضى به الوكيل
 بعد القبض الموكل اذا ابرأ البائع عن العيب صح ابراءه واستحق للوكيل
 حق الرد الوكيل بالسر اذا اسرى بالغبن السر يلزم الموكل
 وان اشترى بالغبن الفاحش يلزمه ولا يلزم الموكل قال السمعاني
 المعروف بخوارزمية هذا السر له قيمة معلومة عند اهل البلد
 بالعدد والنوب وعو ذلك لان قيمة هذه الاسا لا يعرف الاسعوس
 المقومين فاما ما له قيمة معلومة عند اهل البلد كالحب والتمر وعو ذلك
 اذا زاد الوكيل بالسر على ذلك لا يلزم الامر فلو
 الزيادة او كسر الوكيل بالسر اذا اسرى حاربه للموكل
 ولم سلمها الى الموكل حتى وجد بها عيبا كان له ان
 يرد ما كان الموكل حاضرا او غائبا وبعد التسليم

الى

رضي

الى الموكل لا ملل الرد الا بامر الموكل فان ادعى البائع في الوجه الاول
 ان الموكل بالعيب والموكل عاب فطلب بين الوكيل او بين
 الموكل ليس له ذلك عندنا فان اقام البائع دية على ما ادعى فله
 منه وان اقر الوكيل بان الموكل رضى بالعيب صح اقراره
 حتى لا يبقى له حق الخصومة وان اقر الوكيل انه ابرأ البائع عن
 البيع صح اقراره على نفسه ولا يصح على الامر الوكيل بالبيع اذا
 باع ثم حوصم في بيع عيب فقبل المبيع يعرفه فصار لزم الوكيل
 ولا يلزم الموكل ويكون المبيع للموكل ولا يكون للوكيل ان
 محاض الموكل فان خاصه واقام النسيه على ان هذا العيب
 كان عند الموكل لا يسل منه لان الرد بالعيب بغير قضا بمنزله
 الاقاله في حق الموكل فان الوكيل اشتراه من المشتري
 هذا اذا كان عسا حدث مثله فان كان قد بالاعدت ذكر
 في بعض روايات السوع انه يلزم الامر وذكر في عامه روايات
 السوع والرهز والوكاله والمادون انه يلزم الوكيل
 دون الموكل وهو الصحيح وبه اخذ القصة ابو بكر البلخي لان الرد
 بعرفه في حق الموكل بمنزله الاقاله سواء كان العيب قدما
 او لم يكن وان كان الرد بقضا القاضي فان كان بالبينة
 يلزم الوكيل قدما كان العيب او حدثا وان كان القضا
 منقول الوكيل فلذلك عند علماء سارضى الله عنهم وقال في
 رحمه الله ان كان العيب ما حدث فهو بمنزله قضا
 القاضي باقراره وهو سوى بين الرد بالعيب وبين الاسمحا

اذا استحق المبيع على المشتري باقرانه او بالنكول لا يظهر ذلك
 حق البايع وان رد على الوكيل باقرانه بمضا القاضى ان كان
 عيبا لا يحدث مثله كان ذلك رد على الموكل لا لورد
 على الوكيل بالسنه او بالنكول وان كان عيبا لا يحدث مثله
 لزم الوكيل وللوكيل ان يخاصم الموكل فان اقام الوكيل
 بینه ان هذا ان هذا العيب كان عند المودل رده على الوكيل
 وكذا الرجل اذا اشترى حاربه ومضاهها وباعها من غيره
 فوجد المشتري الثاني عيبا فزدها على المسرى الاول
 باقرانه بمضا القاضى ان كان عيبا لا يحدث مثله كان للمسرى
 الاول ان يرد ما على بايعه بذلك القضا وان كان عيبا لا يحدث
 مثله فرد على المشتري الاول نقضا القاضى باقرانه لم يكن
 ذلك رد على الباع الاول الا ان الباع السالى لو اقام البينه
 على هذا العيب كان عند الباع الاول فليس بینه ورد
 على الباع الاول **رجل** اسرى عبد له حاربه فزوجه
 الحاربه من العبد ثم وجد بها عيبا لا يملك الرد لان النكاح
 عيب فيها فان ابانها قبل الدخول كان له ان يرد ههما
 لان العيب المجادى قد زال ولا يقال بان النكاح وان زال فقد
 بقي المهر والمهر زاده منفصله فمع الرد بالعيب لا نقول
 اخذت المسامحه قال يمسر الامه السرحسى رحمه الله لا يحل المهر
 بهذا العقد لانه لو وجد حب للمولى والمولى يستوجب على عبده دسا
 وقال الشيخ الامام المعروف بخوام زاده حب المهر وسقط

من ساعته لا يصنع المشتري بلون له ان رد كما لو اشترى حاربه
 مولدت ولدا ثم وجد بها عيبا لا يرد فان مات الولد قال له ان
 يرد الحاربه **رجل** اشترى عبدا فوجد به عيبا فادله الباع
 ان يكون عنده واقام المشتري شاهدين شهدا حدها انه باعه
 وبه هذا العيب وشهد الاخر على اقرار الباع بالعيب لا يقبل
 فالوادعى عينا في يد رجل انكاله وشهد احد الشاهدين انها
 ملكه وشهد الاخر على اقراره ان اليد انه ملكه لا يقبل
 هذه البينه مسایل الاقاله ومجود السع **رجل** باع حاربه
 ثم انكر البيع والمسرى يدعى الشرا لا يحل للبائع ان يطاها
 فان عزم المشتري على ترك الخصومه كان للبائع ان يطاها
 لا بما تفاسخا البيع **رجل** اشترى سالا مراته واعطى
 له البيع ثم جاء البائع وقال للمسرى سمع من يارده فقال
 المسرى دادم لم يصح هذه الاقاله فالواصور هذه المسله
 اذا كان الروح وكيلا لاجراته في سر السب والوديل
 بالشرا ذكر يمسر الامه السرحسى رحمه الله ان الوديل بالشرا لا
 يملك الاقاله في قولهم فلا يصح هذه الاقاله ولو كان
 الوكيل يملك الاقاله فالاقاله لا يصح بلفظه الامر
 في قول ابي حنبله ومحمد رضى الله عنهما فان الباع اذا قال للمسرى
 املنى هذا البيع فقال المسرى املنى لا اسم الاقاله عندها ما لم
 يسل الباع قبيلت **رجل** باع من اخر يوبا فقال له
 المسرى قد اقبلت مع التوب فاقطعه فمضا فقطع الباع قيمتها

وسمع البائع من المشتري
 انه عزم على ترك الخصومه

قبل ان سفرقا ولم سلم شي كانت الاقاله تامه **رجل**
 اشترى وقر خطه بد رام معلومه وبصل الحسطه وسلم بعض
 الثمن ثم جاء البائع لبعض منه بقيه الثمن فقال المسري انه قام على
 ثمن عالي فرد البائع عليه ما مضى من الثمن واخذ المشتري قالوا
 لم يكن ذلك اقاله لان الاقاله بمنزله السع والباع بالقول لا بلون الا
 ما حاب وقبول فان كان بطريق التقاطي فذلك لا بلون الا بالقبض
 والتسليم من الجانبين وهذا قول بعض المشايخ اما على قول البعض
 فبصل الحد البدليين كفي لا بعقاد السع وهو الصحيح ويدلنا
 هذا في اول الكتاب **رجل** اسرى حمارا وقبضه ثم جاء بالخمار
 بعد اربعة ايام فرده على البائع فلم يقبل البائع صريحا واسمعيل الخمار
 امام امسع عن رد الثمن وقبول الاقاله كان له ذلك لانه
 لما رد كلام المسري بطل كلامه فلازم الاقاله باستعماله

من رجل

الباع

فصل

في الاستحقاق ودعوى الحره

رجل اسرى جارية وقبضها فباعها من عيره ثم باعها الثاني
 من ثالث ثم ادعت الجارية انها حره فرد ما الثالث على باعه بولها وبل
 البائع الثاني منه ثم الثاني رد ما على الاول فلم يقبل الاول قالوا ان
 كانت كانت الجارية ادعت العتق كان الاول ان لا يقبل لان العتق لا يثبت
 بقول الجارية وان ثاب الجارية ادعت انها حره الاصل فان كانت حرة
 وسلمت اعباد لذلك فهو بمنزله دعوى العتق لا بها لما اعبادت
 للبائع والسلم بعد ادعت بالرق وان لم يكن اعباد ثم ادعت انها

حر لم يكن للبائع الاول ان يعزل ان القول في حره الاصل قولها
 فاذا استجبت نفسها ما هو حجه على البائع الاول ان لا يسل
 وقال بعضهم اذا سعت الجارية ثم ادعت انها حره الاصل لم يكن
 للمشتري ان يرجع على البائع لان الحره لا يثبت بقولها وكل من اسرى
 جارية كان للاحباط في ان يزوجها حتى يحل له امساك النكاح او ملك
 المهر والصحيح انه اذا لم يسبق منها ما يلزم اقرارا بالرق كان
 القول قولها في دعوى الحره والمشتري ان يرجع على البائع بالمرس
 ذكر في المسعى **رجل** اسرى جارية والجارية لم يكن عند البائع
 فقبضها المشتري ولم يقر بالرق ثم باعها المشتري من اخره والجارية
 لم يكن حاضر عند السع الثاني وقبضها المشتري الثاني ثم قالت الجارية
 انها حره فان القاضي فصل قولها ورجع بعضهم على بعض بالمرس
 فان قال المشتري الاول ان الجارية اقرت بالرق والامر للمسري الثاني
 ذلك وليس للمسري الاول منه على اقرارها بالرق فان المسري الثاني
 يرجع بالثمن على المسري الاول والمسري الاول لا يرجع بالمرس على
 باعه لانه ادعى اقرارا الجارية بالرق **رجل** اشترى عبدا
 وقبضه فوهبه من اخرا وتصدق به على رجل ثم جازل واستحققه
 من يد الموهوب له او من يد المتصدق عليه كان للمشتري ان يرجع
 بالمرس على باعه ولو ان المسري باعه من رجل وسلم واستحق
 من يد الثاني لا يرجع للمسري الاول بالثمن على باعه قبل ان
 يرجع للمسري الثاني عليه في قول ابي حنيفة رحمه الله ولو كان
 المسري الاول وهبه من رجل وسلم ثم باعه الموهوب

مطهر

مطهر

مطهر

له من رجل فاستحق من يد المسمى لا يرجع المشتري الاول على يافعه
 حتى يرجع المسمى الثاني بالثمن على الموهوب له ولو كان المسمى
 الاول وهبه من رجل وسلم ثروته الموهوب له من رجل وسلم فاستحق
 من يد الثاني كان للمشتري الاول ان يرجع بالثمن على يافعه
 على يافعه حتى يرجع المسمى الثاني اسرى روق سمن او غسل او جره زيت او سله زعفران
 الثاني بالثمن على الموهوب او جوالق من دقيق او خنطه م جارجل واستحق بعض ذلك قبل القبض
 لم يرد له ثمنه فلو باع بعد قال ابو يوسف رحمه الله يحرم المسمى ان يشاخذ الثاني
 ويشتريه من ثمنه بحسابه من الثمن وان شاترك البيع لانه شي واحد ولو اشتري قوصري
 ثمر او حري رت او خاسي حل اولدى خنطه او شعير في
 وعابيز فاستحق احدهما ان استحق قبل القبض خير المشتري
 قلنا في الوجه الاول وان استحق بعد القبض يلزمه الثاني بحسابه
 من الثمن ولا يلزم له ان يرد الثاني **رجل** اسرى علاما شراهما
 ثم ادعى رجل ان العلام كان له اعطاه مندسنة فان القاضي
 سأل المدعي النسبة على الملك فان اقام النسبة على الملك عمن العبد
 عليه باقرانه وان لم يلق له نسبه استحل المسمى على دعوى
 الملك لان المدعي خصم للمشتري في هذه الدعوى لانه يستحق
 والولا لنفسه **رجل** اسرى عبدا واحلفا في المهر وحلفا
 فقال النافع ان يعب الالف درهم فهو حر وقال المسمى
 ان اسرته الالف درهم فهو حر فالبيع لازم للمسمى
 لان النافع امر بالمسمى حسب في نسبه وعو عليه العبد فلا يلزم
 نقض البيع ولا يعو العبد وكان على المشتري الثمن الذي

طمس
 الحقة البعق

اقربه

اقربه لا ينافي صادقا على يوب الملك للمسمى والمسمى سكر
 العنق ولا يعو العبد وانما يلزمه الثمن الذي اقر به لانه سكر
 الزباده **رجل** اسرى من رجل ارضين فاستحق احدهما
 ان استحق قبل القبض خير المسمى ان يشاخذ الثاني بحصته من
 الثمن وان شاترك وان استحق بعد القبض يلزمه عيو المسكون بحصه
 من الثمن ولا خيار له مستأجر حايوب مانع لردار حايوب
 في يد وسمى الكردار وقبض الثمن حا صاحب الحانوت وزعم
 ان الكردار له وحال بين المسمى وبين المسع قال الشيخ الامام ابو
 محمد بن الفضل ان كان الكردار من الالات التي يحتاج المستأجر
 اليها في صناعته وتجارته كان القول قول النافع وهو المسأجر
 ولا يرجع المسمى على النافع شي من الثمن وان لم يكن الكردار
 من الالات عمل المستأجر لكنه سى لواحد صاحب الحايوب مع
 المستأجر في ذلك ان كان علوا على سفل الحانوت بلذ لك الجواب
 لانه في يد المستأجر وان كان البنا ساسا لو اختلف صاحب الحانوت
 مع المستأجر في ذلك فالسا المتصل بالحانوت لاني الحايوب كان
 للمسمى ان يرجع على النافع بالثمن لان القول منه قول صاحب
 الحايوب والثايب يقول من يكون القول منه قوله فالتايب
 بالنسبة فان كان لفل لهذا المسمى اسار بالدرك في
 كل موضع لا يرجع المسمى على النافع بالثمن لا يرجع على
 الكفيل بالدرك لان الكفيل بالدرك انها ضمن عند الاستحقة
 ولم يستحقها **رجل** اسرى علاما وقبضه فاستحقته

فتم

ق

رجل بالنسبة وقبض العبد ثم ان المسحق اجاز البيع احلقت الروايات
فيه في طاهر الرواية لا يسمع البيع ما لم يرجع المسرى على الساع
بالتمن وعليه الفتوى **رجل** اسرى عبيدين بالف وبعهما
ثم استحق من احدتهما نصفه فان العبد الاخر يكون لازماً
للمسرى وله حصة في الذي استحق نصفه في قول ابي حنيفة
واي يوسف رحمه الله عليهما **رجل** اسرى نصف عبيد
ثم اسرى رجلاً اخر نصفه فقبض المشتري الثاني ولم يقبض الاول
ثم جاز رجل اخر واستحق من هذا العبد بقضه فما استحق من
النصفين جميعاً وان كان المسرى الاول قبض ولم يقبض الثاني
فما استحق يكون من الباقي وان بقاء جميعاً فما استحق هو منهما جميعاً
رجل معه قفيز اخطه في حوالق فباع من ذلك ميراً من
رجل بدينار ولم يقبض المسرى حتى يباع من اخر قفيزاً منه بدينار
ثم استحق احد القفيزين فان البيع الاول جاز والبيع الثاني باطل
رجل في يده ارضان فباع احدهما من رجل ولم يسلم حتى يباع من اخر
لداود دفع اليه مائة مائة الاخر من اخر ودفعه اليه ثم حضر المسرى
الاول ووجد المسرى من جميعاً فانه ما خد ما كان في يد المسرى
البال لان البايع بعد ما باع الاول كان يملك بيع الاخر الباقي
فجاز بيعه لانه باع ما يملك فاذا باع الاخر من المسرى
البال لم يجز بيعه لانه للمسرى الاول ما خد ما كان في يد البايع
وان حضر المسرى الاول ولم يجد المسرى الثاني ووجد المسرى الباقي
فانه ما خد من الباقي نصف ما في يده لانه لما باع من الباقي لرا

صار الا ان مشتركاً من الاول والباقي فما اخذ الثاني يكون
نصفه الاول فان حضر البايع بعد ذلك اخذ الاول والباقي
جميع ما في يد البايع ويكون ذلك مائة مائة وان المسرى الاول
وجد البايع باع جميع ما في يد البايع وكذلك لو كان مكان
الكر من عبيد فباع نصفه ولم يدفع حتى يباع نصفه من رجل
اخر ودفعه اليه ثم باع نصفه من البايع ودفع اليه **رجل**
اسرى من رجل داراً بالف درهم ونقد الثمن وقبض الدار فاقام اخ
المشتري البينة ان الدار كانت لاهما تركتهما مائة له ولاخيه
هذا المسرى فانه بعض المدعي نصف الدار فان لزمه المشتري
كان المسرى بالخيار ان يشارك في النصف الباقي على البايع وسره
كل الثمن ان كان نقد وان شاء امسك ورجع نصف الثمن وان
كان المسرى صدق اخاه المدعي في النصف في يده نصف الثمن ورجع
على البايع نصف الثمن **رجل** اسرى ارضاً من رجل فباعها
لشرب قبل العصر قال محمد رحمه الله بحرم المسرى ان شاء اخذ
الارض بجميع الثمن وان شاترك وكذلك المسئل وان استحق
الشرب بعد ما قبض المسرى الارض واحد ومهاجراً او غرساً او
زرعاً فان المشتري يرجع بقصان الرجوع الشرب والمسئل حصل
محمد رحمه الله له ارضاً فقال كل شيء اذا بيعه وحده
لا يجوز بيعه واذا بيعه من غيره جاز فاذا استحق ذلك
الشيء قبل العصر كان المسرى بالخيار ان شاء اخذ الباقي
بجميع الثمن وان شاترك وكل شيء اذا بيعه وحده يجوز

اسرى داراً من رجل فباعها
لشرب قبل العصر قال محمد رحمه الله بحرم المسرى ان شاء اخذ
الارض بجميع الثمن وان شاترك وكذلك المسئل وان استحق
الشرب بعد ما قبض المسرى الارض واحد ومهاجراً او غرساً او
زرعاً فان المشتري يرجع بقصان الرجوع الشرب والمسئل حصل
محمد رحمه الله له ارضاً فقال كل شيء اذا بيعه وحده
لا يجوز بيعه واذا بيعه من غيره جاز فاذا استحق ذلك
الشيء قبل العصر كان المسرى بالخيار ان شاء اخذ الباقي
بجميع الثمن وان شاترك وكل شيء اذا بيعه وحده يجوز

يبيعه فاذا بيعته مع غيره فاستحق كان له حصه من الثمن
رجل له ضيعه اشتراها بماله درهم ماع الرجل من احده
 بعض هذه الصعه بصعه اخرى ثم مات اخوه فادعى ورثه
 الاخ الصعه المسراة وما بقي من الصعه الاولى بعله ان الصا
 الصعه الاولى اسرى الصعه الناسه مع مورثهم وكان يصمها
 لمورثهم قالوا الصعه التامه المسراة بلون من الاخوس نصف
 لانها اشترى بالصعه الناسه وكانت مشتركة بينهما جميعا وبلون
 نصيب الميت ميراثا لورثته ورجع الاخ الحي في ثلثه الميت نصفه
 ما يبيع من الضيعه الاولى لان الاخ الميت اسرى نصف المشتراه
 لنفسه وقضى الثمن بماله اخيه وصار الاخ **الحي** بمنزله المبرور له
 ولا حق لورثه الميت فيما بقي من الصعه الاولى لانه لم يوجد من
 صاحب الضيعه الاولى الا اشراك اخيه في سرا الصعه الناسه
 بعض الصعه الاولى وهذا لا يكون ملكا منه لما بقي من الصعه
 ولا اقرار ملك الاخ في الصعه الاولى **رجل** لان اسرا
 عبدا فاستحق نصفه من الخيار للثمن لان الشريك في
 العبد عيب فان قال احداهما ركب سلم له ربع العبد
 ربع الثمن والاخر على خياره ان يثا رد الربع وان سارضى في فاس
 قول ابي يوسف ومحمد في فاس قول ابي حنبل رحمه الله ليس
 للاخر ان يرد اصله مسله الحار **رجل** ادعى على رجل
 انه باعه وفلانا الغائب هذا العبد بالف درهم
 فاقام البسه فانه بعضى على الحاضر نصف الثمن فان حضر

الباقي

العار

الغائب ان اعاد المسحق البسه بعضى له عليه نصف الثمن ايضا
 والا فلا لان احدهما ليس خصم للاخر الا اذا كان كل واحد من
 المشتريين كفيلا عن صاحبه بامر محسد بلون القضا على
 احدهما قضا على الاخر ايضا **رجل** باع عقارا وامرته او ولده
 او بعض اقاربه حاضرا يعلم بالسبع وودع التفابض بينهما وصرف
 المشتري ذلك زمانا ثم ادعى بعض من كان حاضرا في السبع ان
 العقار له ولم يكن للسابع قال مساح بسم الله رحمه الله عليهم
 لا سمع دعوى المدعى سدا للباب للبشره وقال مشاخر رحمه الله
 عليهم سمع دعواه وسمع للفتى ان يطرد في ذلك ان كان البايع والمدا
 معروفا بالبلد والخصومات الباطله ينفى للفتى ان ينفى
 بالقول الاول وان لم يكن كذلك ينفى بصفه الدعوى وهذا
 اذا لم يكن السلطان اسمى ملك المحصومه في بعلد القاصي
رجل باع دارا وعمارا ثم ادعى انه باعها بعد ما وصى اهلك
 المساح منه والامح انه لا سمع دعواه لا الوادعي انه باعه وهو
 لغيره بخلاف ما لو باع عبدا ثم ادعى انه حر او ادعى انه
 اعتقه ثم باعه فانه سمع دعواه **رجل** اغير عليه دوايه
 فوقع البعض في يد انسان فذهب به الى السوق لبيعه فحاز
 رجل مريدا رضى بورا واستامه ثم انعم بالطرفه فاذا هو
 ثور النبي اغير عليه فادعى انه ملكه لا سمع دعواه لان الاستيلاء
 اقرار منه انه ليس له **رجل** اسرى عبدا او قصه وبعد
 المم فاستحقه رجل بالبسه ثم حصر الباع واقام البيئه

مطل

ان المستحق كان باعه منه بكذا قبل البيع ورضي القاصي
 نفسه البيع فاراد المشتري ان يأخذ العبد قال ابو حنيفة رحمه الله
 لا سبيل للمسري على العبد وهذا في غير ظاهرا رواه يفسر الاستحقاق
 لا يفسخ البيع من البائع والمسري ما لم يرجع المسري على البائع بالتمن
 وبعض القاصي له او تراضيا على ذلك **رَجُلٌ** عنده كرم
 حطه باع من رجل نصفه ثم باع النصف الاخر من رجل اخر
 فلم يضمن احد منهما شيئا حتى استحق منه محبوم واحد كان المسحوق
 من سعة الاخر فان ملك نصف ما بقي بعد استحراق المحبوم يكون
 الحمار للمسري ما اخذ باق على حساب ذلك حتى الاول في
 لروحق الثاني في نصف كذا لا محبوم واحد فمصر كل واحد منهما
 مما بقي بحصة ولو لم يستحق حتى قبض المسري الثاني محبوما
 ثم اسحق محبوم فالمسري الاول والثاني بالحمار فمصر
 فيه المسري الثاني نصف كذا لا محبومين والاول نصف كذا لا محبومين
 الثاني يدهما على حساب ذلك **رَجُلٌ** اسرى دارا وقبضها
 ثم جازل واستحق نصفها ثم ان المسري اقام اليه انه اسرها
 من المسحوق ولم يوف لذلك وقت قال محمد رحمه الله عليه لا يرجع
 المسري على البائع شي من الثمن اياها ورجل اسرى دارا
 ادعاهما اخر فاشترها المسري من المدعي ايضا فانه لم يرجع على البائع
 بشي ولو اقام البينة انه اشتراها من المدعي بعد استحراق النصف
 فملك نفسه وكان له ان يرجع على البائع بنصف الثمن **رَجُلٌ**
 مات وترك اسرا ودارا فدعى احد الاس ان اباهما كان انا

المشتري

الدار من هذا الرجل بالفي درهم وانكر المدعي عليه وكذبه الا ان
 الاخر فان القاضي يقضي على الابن المدعي عليه بنصف الثمن
 له على البيع ونصف الدار للمدعي عليه ولا حمار للمدعي عليه في دار
 الدار وان لم يسلم له الا نصف الدار وليس هذا الا لو اسرى دارا
 فاستحق نصفها فان المسري حرم لا زهنا السع انما السع نصف
 الدار محبوم المدعي عليه لو لا محبوم كان القاصي يقضي له
 على الدار **رَجُلٌ** اشترى شيئا فاسحق من ورجع المسري
 على البائع بالتمن وصل المبيع الي المشتري بوجه من الوجوه لا يور
 بمسلمة الي البائع ولو اشترى شيئا قد اقر انه ملك البائع
 ثم استحق عليه ورجع على البائع بالتمن وصل اليه بوجه
 من الوجوه فانه يور بمسلمة الي البائع **رَجُلٌ** اسرى عبدا
 وقبضه وباعه من اخر واستحق من يد الثاني فان المسري
 الاول لا يرجع على البائع بالتمن وصل ان يرجع عليه المسري الثاني
 في مول ان حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله عليه
 له ان يرجع قال لا يرى ان المسري الثاني لو كان ابرا الاول
 عن التم كان الاول ان يرجع على بائعه اذا اسحق على
 المسري الثاني ولو وجد العبد حرا رجع كل واحد على بائعه
 بالتمن وصل ان يرجع عليه

فَضْلٌ

في مسائل العترة

العترة يرجع ما حذر من اياها بعد المعاوضة او يضمن بكون الدافع كذا

والاجارة اذ اهلكت الودعة او العسر المستاجر ثم جازحل
واسحقى الودعة او المستاجر وضمن المودع والمستاجر فان المودع
والمساجر يرجع على الدافع بما ضمن وكذا كل من كان في
معناها وفي الاعان والمهنة لا يرجع على الدافع بما ضمن وكذا كل من
لان مصر المسعرة فان لمسه **رجل** اسرى دار او مضافا
ونافها ثم جازحل واسحقى فان المسرى يرجع على البائع باليمن
وسلم السا الى البائع ويرجع على البائع باليمن وبعمه البناء مسما يوم
السا الى البائع فان كان المسرى بنا بالحصن والاجر والساح والدعب
فانه يرجع بعمه البناء على البائع يوم تسليمه الى البائع فان كان المسرى
انفق في البناء عشرين الف درهم وسكن فيها رما ناحت حتى حلق السا او
معدوا هدم بعضه استحق الدار لم يدر المسرى ان يرجع على البائع
الا بعمه يوم تسليمه البناء الى البائع فان كان المسرى اسرى
الساعة الف درهم ثم على الحصن والسياح والاجر ثم استحق
الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق لا يوجد الا بعشرين الف او اثنان
يرجع على البائع بعمه البناء يوم تسليمه ولا يطرد الى ما كان
اسوقه وان استحق الدار بعد السا والبائع غاب والمسحق
احد المسرى يهدم السا فقال المسرى ان البائع قد غاب وهو غاب
قال ابو حنيفة رحمه الله عليه لا يلف الى قول المسرى بل يومر
بهدم السا ويدفع الدار الى المسحق فان حضر البائع بعد
الهدم لا يرجع المسرى على البائع بعمه البناء اما يرجع عليه
اذا كان السا قائما فسلم المسرى البناء الى البائع يهدم

البائع

البائع وباحد النقص واما اذا هدمه فلا شيء له على البائع فان
حضر البائع وقد هدم المشتري بعض النواقيع البعوض فان المشتري
ان يأخذ البائع بعمه ما بنى من البناء قائما او سلمه اليه فيهدم
البائع ما بنى ويكون النقص له وان شئت المسرى بغير كماله
ويكون النقص له ولا يسلم البناء وهذا كله قول ابو حنيفة وابي
يوسف ومن الله عنهما في ظاهر الرواية وروي محمد عن ابي حنيفة
وهو قول الحسن رحمه الله عليه ان القاضي سعت من يقوم البناء
ثم يقول للمسرى انقضه واحفظ النقص فاذا اطرب البائع سلم
النقص اليه وبعضه لك عليه بعمه البناء وذر الطحاوي رحمه الله
ان المسرى اذا انقض عليه السا سلم النقص الى البائع ان يرجع على
البائع باليمن وبعمه البناء مسما وان لم يسلم النقص الى البائع لا يرجع
الا باليمن وهذا الباع وهذا القرب الى النظر **رجل** اسرى
دارا ثم باعها من اخذ فبنا المسرى الثاني فيها ما ثم استحق الدار
دون السا فان المقضى عليه وهو المسرى الثاني يرجع باليمن على البائع
ولا يرجع بعمه البناء في قول ابي حنيفة رحمه الله وعلى هذا اذا اسرى
حاربه ومصرها وباعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحق الحاربه
فان المسرى الثاني باليمن على بائعه وبعمه الولد والبائع الثاني
لا يرجع على البائع الاول بعمه الولد في قول ابي حنيفة رحمه الله
وعلى هذا الخلاف اذا اسرى عبدا وباعه من اخر فقتدا وله
الابدى ثم وجد المشتري الاخره عسافدا لا صبيح الزايد
وقد هبت الصد عنه بعد حادث كان له ان يرجع على

الخلاف

يرجع

ما به بعضان العيب وليس للبايع الثاني ان يرجع على البايع الاول
 بالعصان في قول الى حسمه رحمه الله عليه **رجل** اسرى
 دارا فبني فيها وغاب ثم ان البايع باعها من رجل اخر وبعض المسري
 الثاني بنا الاول وبني فيها ثم اخبرم جالمسري الاول واستحقها
 فان كان المشتري الثاني بنا فيها بالات نفسه فان المسري الثاني
 يضمن للمسري الاول ضمان ما اسعص من مال الدار العاصم نفسه
 ما الاول ويلون العص للمسري الاول ان كان قدما وان كان
 المسري الثاني اسهل ذلك العص له فيه العص ايضا ويرجع
 للمسري الثاني البنا الذي احدثه وليس للاول ان يبعه من ذلك
 لان البنا الحادث ملك الثاني وان كان الثاني يبي البنا الحادث
 بعض الاول فان المسري الثاني يضمن الاول لما قلنا وللأول
 ان يمسك البنا الثاني وليس للثاني ان يبعه لان البنا الثاني اذا
 كان بعض الاول كان ملكا للمسري الاول فان كان المسري الثاني
 زاد في ذلك اعطاه المسري الاول فيه الرأيه ولا يعطيه
 العمل لان العمل لا يعموم الا بالعتد ولم يوجد العتد اما الرأيه
 عن مال مضمون وعن اي يوسف رحمه الله اذ اسرى دارا فبنا
 فيها بنام اسحقه بعض المسري البنا كان للمسري ان يرجع
 بالعصان على بايعه بالعصان يقوم الدار مديا وغير
 مبني ويرجع بالعصان وكذلك الارض فاذا عرسها
 المسري ثم اسحق فقلع المشتري الشجر كان له ان
 يرجع على بايعه بالعصان **رجل** اسرى ايضا

يضمن

فغرس

فغرس فيها شجرا منب السجرم اسحق في الارض قال للمسري
 املع الشجر فان كان فلعه يضر بالارض يقال المستحق ان
 سب يدفع اليه قيمة الشجر مملو عا ويلون الشجر للدار سب
 فخذ حتى يلع الشجر ويضمن لك بعضان ارضك فان امره
 يلع الشجر وطلع المسري ثم ظفر بالبايع بعد العلع فان
 المسري يرجع على البايع بالثمن ولا يرجع بعينه الشجر ولا بما
 ضمن من نقصان الارض وان اختار المسحق ان يدفع الى المسري
 قيمه الشجر مملو عا ويمسك الشجر واعطاه العينه ثم طفر
 المسري بالبايع فانه يرجع على البايع بالثمن ولا يرجع بعينه
 الشجر ولا يلون المستحق ان يرجع على البايع ولا على المسري
 بعضان الارض لانه لما اختار دفع قيمه الشجر صار له ان يسهر
 هو الذي غرس الشجر وهذا هو الذي قلنا في حسمه
 واني يوسف وقال الحبس القاضي بعث امينا ليقوم النا
 في الارض ثم يقول القاضي للمسري املع الشجر واحفظه
 حتى اذا طهرت بالبايع سلمه اليه وما خذه بعينه بابتة
 وان لم يستحق الارض حتى اثمر الشجر وبلغ الثمر ولم
 يلع حتى جاء مسحق واستحق الارض يطالب المسري بملع
 الشجر كان له ذلك فان كان بايع الارض حاصرا كان
 للمسري ان يرجع على البايع بعينه الشجر بانه في الارض وسلم
 الشجر قائمه الى البايع ولا يرجع بعينه الثمر وكذا للمسري
 على قطف الثمر ببلغ الثمر او لم يلع وحس البايع على قلع الشجر

وان كان المشتري يزرع في الارض حنطه او شيئا من اصناف
الراحيز والمحوب والمقول ثم اسحفت الارض قال ابو
يوسف رحمه الله لو لم يسرى حتى يطلع الزرع ان كان البائع عاليا
ولا يرجع على بائعه بشي وان كان الزرع اضر بالارض فليسحق
ان يضمه متقصان الارض ثم لا يرجع المسمى على بائعه الا بالثمن
وان كان المسمى قد لوى في الارض لم يمس او حفر بئر ساقية
وقنطرة على النهر فسطر ثم اسحفت الارض فان المسمى يرجع
على البائع بالثمن وبئمه ما احدث في الارض من بئر القنطرة ولا
يرجع ما اسقى لولا النهر وحفر الساقية ولا في سناء جعلها
من التراب وان جعل المساء من احرا ولبس او نصب اوسى له
قيمته فانه يرجع على بائعه بئمه ذلك وهو قائم في الارض ثم يورث
البائع بئمه ذلك **رجل** ورت جارية من اسبه واسولدها
ثم حاسحو واستحقها كان الولد حرا بالقيمة ثم يرجع المولى
بمن الحارة وبئمه الولد على من باع من مورثه ويحلف الوارث
المورث في ضمان الفدرور والوجود بها عيبا كان له
ان يرد لها على بائع المورث والموصي له بالخيار اذا استولد لها
الحارة ثم اسحفت فانه لا يرجع على بائع الموصي لا بالمر ولا بئمه
الولد كما لا يرد ما يعبت وعد بها **رجل**
اسرى دارا فجاء رجل واستحق العرصه وفيها بنا فعال المسمى للبائع اسرى
منك العرصه ثم نسب النسا والحق الرجوع عليك بئمه البنا حكم العرور
وقال البائع لا بل يعتك العرصه والبنا جميعا فليس لك ان يرجع على

بئمه

بئمه النسا كان القول منه قول البائع لانه منكر حق الرجوع
ولو شرط البائع في البيع ضمان ما احدثه المشتري فيفسد البيع لان
المشتري اذا حفر فيها بئرا او ما اسبه ذلك لا يكون له ان يرجع بذلك
على البائع عند الاستحقاق وانما يرجع بالبنا والزرع والغرس
فاذا شرط عليه ضمان ما احدثه مطلقا ففسد البيع وان سدد الضمان
فقال اننا ضمان لما احدثه المشتري من بئر او عرس او ررع او نحو ذلك
جاءه ويكون ضمانا **رجل** اسولد جارية كانت له ثم
اسحفت فقال المولى اشتريتها من فلان فلذا اصدقته فلان
وكذبه المستحق كان القول قول المستحق لان المسمى يدعى
عليه حره الولد حكم الفدرور وهو منكر يكون القول قوله ولو
انكر البائع ذلك وصدق المستحق كان الولد حرا بالقيمة
ولا يرجع احد على البائع بشي **رجل** اشترى جارية وقبضها
وهبها من رجل ثم اشتراها من الموهوب له فولدت له ولدا ثم جاء
رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب له
بالثمن وبئمه الولد لانه مفدرور **رجل** اسرى دارا وبني
فيها ثم اسحق رجل بصفها وورد المسمى ما بقي على البائع فان
له ان يرجع على البائع **رجل** بالمر ويصف قيمه البنا لانه مغرور
في النصف ولو اسحق منها نصف بعينه فان البنا في النصف المسمى
خاصه رجوع المسمى بئمه النسا وان كان البنا في النصف المسمى لم يسحق فان
ان يرد البنا ولا يرجع سبي بئمه النسا **رجل** اسرى جارية فادعا
اخر فاشترها منه ايضا ثم اسحفت الامه وقد ولدت للمشتري ولدا قال

ما

[illegible]

محمد رحمه الله يرجع المسري باليمن على الناصر فان كانت ولدت
لاكثر من ستة اشهر من زواج السبع الثاني لا يرجع بعمه الولد على واحد
منها **رجل** اشترى جارية من صبي غير مادي او من عبد مجبور واشتروا
م جارية فاسمها **كان** الولد باب السب من المسري
ولون راسها ولا يكون له ما ولد المغرور **م** (٥)

باب ما يدخل في البيع من غير حشر وما لا يدخل

في الباب فصول خمسة **الاول** في الدار والساني في الحمام والحانوت
والثالث في الريم والحمل والرابع في الارض والحامس في المرسول
اما **الاول** **رحل** اسرى دار لا يدخل فيه الطريق من غير ذرفان
لم ان للدائر طريق عاظم ان لها طريقا قد ذرنا قبل هذا في باب العيوب
وان باع دار او قال بحقوقها ومراقفها او قال بحد قليل وكثر له فيها داخل
وجارح عنها كان له الطريق وكذا الواقع لا سنان يدار ولم يدرك الطريق
ولم يذكر بحقوقها ومراقفها لا يدخل فيه الطريق ولو اسرى دار امها
لسنان دخل السنان في السبع صغيرا كان السنان وليس اوان كان السنان
خارجا من الدار لا يدخل البستان في السبع وان كان له باب في الدار كذا
قال ابو سليمان وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله عليهم ان كان السنان
اصغر من الدار ومفتحا الى الدار يدخل في سبغ الدار وان كان السنان
اكبر من الدار او مثل الدار لا يدخل في سبغ الدار والمسئلة مرت
باب الممر في الخروج والدخول **رحل** باع دار بكل حق هو لها ومنها
رعا الا بل فان الرحا وساع الرحا والايه يكون للناسع ولا

فامشراها

اوصاح علی داراواوی
بدارم

ملفوظ

يكون للمستري لان الدحا او متاع الدحا ليس من حقوق الدار ولو باع
صنعه بكل حق هو لها وفيها راجعا فان الدحا لم يمسرى
لان ذلك بعد من تنابع الضيعة **رَجُلٌ** له دار بها سوب
باع بعض السوب بعشها ثم افعها اراد النابع ان يبيع باب الدار الا
واى المسرى لم يكن للنابع ان يبيع له باع بعض السوب ثم افعها ^{عظم} ^{دار الدار الا عظم}
من حقوقها ولو باع بها بعينه من منزل محدود وحموفه
فاراد المسرى ان يدخل المنزل وصاحب المنزل يمنع عن الدخول
وباع يفتح الباب الى السكة فان كان النابع بمنزله الذى باعه
طريقا معلوما في المنزل ليس له ان يمنع عن الدخول في المنزل
وان لم يكن له طريقا معلوما اختلف المسامح فيه قال بعضهم
له ان يمنع عن الدخول في المنزل وليس له ان يمنع عن المرور
في السكة وقال بعضهم ليس له ان يمنع عن الدخول في المنزل وهو
الصحيح لان عند ذكر الحقوق والرافق يدخل الباب الا عظم فيما
اذا باع بعض السوب فمما يدخل الطريق في المنزل **رَجُلٌ**
له دار كان لها في العدم طريق فسد ذلك الطريق وجعل لها طريقا
اخرم باعها كحموفها فان للمسرى الطريق الباقى دون الاول
لان ذلك من الحموف في السع فدخل فيه ما كان لها طريقا وقت السع
رَجُلٌ باع دارا احدها سور الحاملة فقال
له سور المدرسه ولا يدرى انه كان ملكا في الاصل
اولم يكن والسور في وسط المدرسه وداخلها وخارجها
دور كبر اقد ذرى السع ثلاث حدود على وجه الصحة

وقد ذكر المحرر الرابع دور الحجران الى ورا السور وقبض الثمن
وسلم الدار الى المشرى بمات النابع وادعى ورثه فساد البيع
حكم ادخال السور في السع وادعى المشرى ان السور له وعند
الناس مشهور بسور المدينه فالواهبنا فتوى وحكم في الحكم
لا يجوز هذا البيع لان مثل هذا لا يكون من حيطان الدار فاذا خاله
في السع يكون مفسد البيع وان كان مثل هذا الحائط قد
يكون من حيطان الدور والعصور كان ذلك المشرى لانه في يد
واماني السور ان اضافا السع الى هذه الدار مساهمه واسار
الى هذه الدار وهما قدر فاما جميعا جاز السع فمهما بينهما وليس
بغالي **رجل** باع دارا لثمنها ثمانا ومها مخرج وبير
مطوى بالاجر وعمر كلها متصله بالبر دخل الكل في
السع لانهما داخل في الحد فكل داخل في السع وان باع دارا بها
بير وعليها بكرة وحبل ودلو فان باع الدار بمراصها
يدخل الدلو والحبل لانهما من المرافق وان لم يعل بمراصها لا يدخل الحبل
والدلو ويدخل البر في السع على كل حال اللهم
بالبر اسرى دارا واختلفا في باب الدار وقال الساع هو
لي وقال المشتري لا بل هو لي **فان** كان الدار مردها
موصلا بالبناء كان القول قول المشرى سوا كانت
الدار في يد النابع او في يد المشتري لان ما كان مردها لم يكن من
حملة الدار وان لم يكن الباب مركبا وكان
مملوفا فان كان الدار في يد البايع كان القول قوله

موم

وان كانت في يد المشرى كان القول قول المشرى لان
الباب اذا لم يكن مركبا يكون منزله المتاع الموضوع في
الدار ولا يكون من حملة الدار فيكون القول قوله قول
صاحب الدار **رجل** اسرى دارا فوجد في حديقها دارا
ان قال النابع هي لي كانت له ووردها المشتري عليه لهما
وصلت الى المشتري من يد البايع وان قال لست لي كاي
منزله اللقطة **رجل** له علو وسفل فقال لرجل بعث منك
علو هذا السفل بك كذا جاز البيع ويكون سطح السفل
لصاحب السفل والمشرى حق القرار عليه ولذا لو اهدم هذا
العلو كان للمشرى ان يبني عليه علوا اخر مثل الاول لان
السفل اسم لمبني مسقف فكان سطح السفل سقفا للسفل
ويدخل في الدار السع الدار السع التي يكون على السطح كانت من
اجر او خشب لانها مرتبة في الدار ويدخل في سع الدار ويدخل السلا
في بيع البيت والدار ان كان مرتبة لانها من حملة الدار وان
لم يكن مرتبة احلها وادعه والصحح ان لا تدخل ومعها الس
والدار يدخل في البيع استحسانا والعباس ان لا يدخل والعلو
يدخل فباسا واستحسانا لانه مرتب وان كان باب الس
والدار مقفلا لا يدخل القفل في السع والسدر يدخل في سع الدار
كان مرتبة وان لم يكن مرتبة لم يدخل والاحار يدخل في سع
سوا كان من قصب او لبن لانه مرتب ولا يدخل في سع الس
لا يدخل فيه العلو بل له علو وسفل فقال رجل اسرى

لم

منك هذا السب ولم يرد عليه لا يدخل فيه العلو وكذا لو قال
 بـكل حق هو له الا ان يقول اسرى منك هذا السب الذي
 علوه ولو اسرى دارا يدخل في علوها وسفلها وان لم يقل حقها
 ومرافقها وان قال اسرى مني لا ان قال اسرت منك هذا المنزل
 لا يدخل فيه علوه ولو قال قد اسرت منك هذا
 المنزل بـكل حق هو له يدخل فيه العلو وان لم يقل بـكل حق هو له
 لا يدخل فيه العلو قالوا هـذا في عرفهم اما في عرفنا العلو
 يدخل في البيع من غير ذكر الحقوق في المسائل الثلاث لان في
 عرفنا كل سكن سمي خانه صغيرا كان او كبيرا
 ولو اسرى دار لها ظلة يعني ساباط احد جانبيه على الدار
 والاخر على اسطوانات في السدة او على دار الحار الذي يمايله
 ان اشترى الدار بـكل حق هو لها يدخل الظلة في السع وان
 لم يقل بـكل حق هو لها لا يدخل في قول اني حسبه رحمه الله
 وقال صاحبه يدخل الظلة في السع ان كان ممتصها في الدار
 وان لم يكن مفتوحها في الدار لا يدخل الظلة في سع الدار في موطنه
 الا نذر الظلة الكسيف السارع في الدار يدخل في بيع الدار
 وان لم يندر الحقوق والمرافق دار لها طرفتان احداهما
 الى السارع والاخر خارج في دار رجل اخر فباع الدار لم يقل بـكل حق
 هو لها لا يدخل فيه الطريق الخاص وان قال بـكل حق هو لها يدخل
 فيه الطريقان الطريق الطاهر لكونه الى السارع والاخر بـكل الحق
 ولو اسرى دارا بها مطبخ ومخرج ومربط وبرا وما لم يذكر

الحقون

الحقوق والمرافق دخل الكل في البيع ولو اشترى منزلا لا يدخل
 فيه المربط والمخرج وبرا وما وان قال بـكل حق هو له ما لم يذكر
 هذه الاشياء وذكر المرافق في هذه المسائل لذكر الحقون
 والعريه مثل الدار فان كان في الدار او في العريه باب موضوع او
 خشب او لبن او حص لا يدخل شي من ذلك في البيع وان ذكر الحقون
 والمرافق لان هذه الاسماء لا تعد من الحقوق والمرافق فلا يدخل
 في السع كما لا يدخل فيه المبيع الموضوع وكذا لو اسرى دارا قال
 بـكل دليل او لم يرقها او منها لا يدخل شي ما ذكرنا في السع لان المراد من قوله
 هو فيها او منها ما كان مصلا لها وهذه الاسماء غير متصل بالدار ولو اسرى
 بنت الدار بـكل حق هو له او بـكل دليل او لم يرقها ذكر محمد رحمه الله في الشرح
 ان له الحجر الاعلى والاسفل ولذا لو كان قد ربح حارس موصولا بالارض
 وصل الحجر الاعلى لا يدخل دره بين خمسة نفر باع احدهم
 من الطريق قال ابو حنيفة رحمه الله ليس لامتحان السكة ان يبعوها فان اجتمعوا
 على بيع هذه السكة وسميها مبعوها عن ذلك لان الناس حقا في هذه السكة
 فان الطريق الاعظم اذا كثر فيها الزحام فان للناس ان يدخلوا هذه السكة
 التي غير نافده حتى يفل الزحام ومن العلم ان قال اذا باع واحد من اصحاب السكة
 نصيبه من الطريق الذي هو غير نافذ يحوز السع وليس للمشتري ان يمر في هذا
 الطريق الا ان اسرى دارا للبايع في هذه السكة **رجل** اسرى دارا
 ما بها في الشارع وطهر الدار الى سدة عمر نافده وليس في هذه السكة
 دارا اخر ليس للمشتري ان يجعل للدار المسرا طريقا في هذه السكة فان رضى
 بذلك جمع اصل السكة الا واحد كان لهذا الواحد ان يمنع ذلك وان

ط

ارم

معنى الحل كان ذلك اعاره ويكون لهم ان يرجعوا وكذا الرجوع واحد كان هذا
 الواحدان بمنع ذلك ومنعه فلها داران لرجل واحد واحد منها دار
 اراد احدهما ان يعلو بابا على راس السكة كان الاخران بمنعه ولو رفع باع دارا
 لجميع حقوقها احدهما الباب القديم ثم وضعه لئلا يخران بمنعه **حاصل**
 باع دارا لجميع حقوقها والدار في سكة نافذة وباب هذه الدار في القديم كان
 في سكة غير نافذة الا ان صاحب الدار قد سد بابا به القديم فاراد الميرى ان
 يفتح بابا به القديم ومنعه جيران السكة عن ذلك ذكر محمد رحمه الله في النوادر
 فقال ان اقر اصل تلك السكة ساءه القديم كان له ان يبيع بابا في هذه السكة
 وان شال يفتح بابا في الدار او ان يبيع السكة كان القول قول اصحاب
 السكة مع انهم اذا لم يكن له منه على ذلك فان تخلوا صاروا مقررين
 له طريق وان حلف واحد من اهل تلك السكة ليس له ان يفتح بابا في
 السكة وسقط اليمين عن الباقيين وان تخل واحد كان له ان يحلف الثاني
 فان نحل الثاني كان له ان يحلف الثالث هكذا فان نحل الكل عزمهم ليس
 له ان يفتح بابا بالحق هذا الواحد وان باب السكة واسعه فاقر بعضهم
 الحق المدعي وجمع انصباهم بحل انصباهم في ناحية ويجعل لهذا المدعي
 طريقا في ذلك الجانب دارا لرجل فيها اثبات باع بعض الاسات
 مراقبها ثم اراد النافع ان يبيع الميرى عن الدخول من باب الدار قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد الفصل رحمه الله ليس له ذلك لانه باع بعض الاسات
 مراقبها وباب الدار من مراقبها ولذا لو قال يبيعها من حقوقها لان يقول
 بحقوقها دخل الطريق في السع فاذا دخل الطريق دخل الباب ان الباب
 منصوب على الطريق ولو باع من منزل محدوده وحقوقه

وصاحب المنزل بمنعه عن الدخول وباع نفق الباب الى السكة قال
 الشيخ الامام هذا رحمه الله ان من صاحب المنزل له طريقا معلوما له
 لمن له ان يمنعه عن الدخول وان لم يكن له ان يمنعه ويبيع الميرى
 لئلا يفتح بابا الى السكة وليس له ان يفتح البيع وقوله
 بحقوقه تصرف الى حقوق هذا البيت في السكة **حاصل** وضع
 راس خشبه على حائط جاره او حفر سردابا تحت دار جاره ثم ان
 جاره باع تلك الدار فطلب الميرى رفع الحشب والسرداب قال
 بعض العلماء للميرى ان يفعل بعض ما كان لبايعه ان يفعل
 الا ان يسترط في البيع بركه فليس للميرى ان يعرض
 من ذلك **حاصل** باع دارا ولا خرفها بمسيل ما فرض صاحب المسيل
 بيع الدار ولو ان كان له ربه المسيل كان لصاحب المسيل
 حصه من الثمن وان كان له حق حري المافقط فلا ينقط لصاحب
 المسيل من الثمن وبطل حقه اذا رضى بالسع كمن اوصى سلكي
 داره لرجل فباع الدار ورضى الموصى له بالسع بطلب وصيته ولو لم
 يبع الدار ولو كان صاحب المسيل اطلب حتى المسيل بطل
 حقه ان كان له حق حري المافقط وان كان له الرقبه
 لا سطل حقه لان موله اطلب حتى لا يربل ملكه حائط
 مسرك من رجلين ولا حدهما في منه ثلاث طاقات من اللبر وراس الطاقا
 على هذا الحائط المشترك فباع صاحب الطاقات داره من رجل ثم اراد
 الميرى ان يبيع الطاقات ويضع مكانها سطحا من الخشب
 قال ابو القاسم ان كان فعل السالك مثل الاول او اقله وصدره ذلك

في الجمل **وقسمه** عريافه لا قوام فتح جاريهم بابا من داره
 في سكة اخرى في هذه السكة ما ذن اهلها ورضاهم ثم اسرى
 وجل اخر دار في تلك الرقبة واراد ان يبيع الجار الذي احدث بابا
 في هذه الرقبة عن فتح ذلك الباب قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 ابن الفضل رحمه الله لسرى ان يبيع الجار عن المرد في هذه
 الرقبة لسر له ان يامر برفع الباب **دار** من رجلين باء احدهما
 نصفا شايها من ثوب معين من هذه الدار لرجل قال ابو جعفر
 رحمه الله عليه لا يجوز السع ان شريكه يتصور بذلك عند القسمة
وكذا لو كان من الورثة دار مثله على ثوب وبيع احدهما
 بثمن تلك الدار لا يجوز **ولو كان** من رجلين عشرين اعام
 او عشرة اقباب هروية فباع احدهما من ثوب معين نصفا شايها
 من رجل جاز السع وهذا لا يشبه الدار **ولو كان** بينهما ارض
 ونخل فباع احدهما نصف ثوب بعثا لا يجوز **امداه** لها جريان
 ومستراح احبى الحرم في الحرم الاخرى ومعهم المزارع ورأسه من الحرم
 الناس فباع الحرم الى فيها المزارع وليس رأس المزارع بها ثم باع
 بعد ذلك الحرم الاخرى الى هي رأس المزارع فيها وعدلت لكل واحد
 صكها لا ابو بكر النبي رحمه الله ان باع ثوب في الصلاة الاول انه اسرها
 بسفلها وعلوها ولم يملك فيه دون المزارع الذي رأسه في الحرم الاخرى والمزارع
 في هذه الحرم لم يشترها على حاله وان كان المثلوث في

المسكن

الصل الاول دون المصراع الذي راسه في المحرم الاخرى
 لم يشرى المحرم الاول ان يرفع المصراع عن حجرته اول سد مسمى
 والمسمى الثاني بالحمار ان ساءخذ حجرته حصتها من الثمن وان شاترك
 ان كانت النابعة شرطت له المصراع في السع **رجل**
 ماع ثلثي كرمه من رجل على ان لا يكون له الطريق في الملك الثاني
 وكتب في السد بطريقة التي هي له قال السج الامام ابو جعفر
 المحمدي رحمه الله ان اتبع المسامع على انهما شرطتا في السع ان
 لا يكون له طريق في هذا الملك كان كذلك وان انزل النابع
 الطريق كان القول قول المشتري وله ان يرفيه **رجل**
 اشترى حجره سطحها مع سطح جاره مستويان فاحد المصري
 حار حتى يخرج حارطاه ومن الحمار فالواسر له ذلك لان
 الانسان لا يجبر على البناء في ملكه ولو اراد ان يجمع جاره من
 صعود السطح حتى يحدسه فالواك كان في صعوده يجمع
 مصر في دار الحمار كان له ان يمنع وان كان واسع مصر في دار
 لكن يجمع عليهم اذا كانوا على السطح لا يجمعه عن الصعود
 لانه كما مصر هو ضرر الاخر **رجل** له في داره حجر
 مرصا فباع اغصانها ولو اراد ما المصري يجمع مصر على عوار الحمار
 فالواسر يجمع الحمار الى القاضي والمخارفة ان يجمعهم وقت الارضا في اليوم
 او من حتى يسروا انفسهم مراعاة للمصير جميعا فان لم يفعل ذلك يرفع الحمار
 الى القاضي فان رأى القاضي ان يمنع عن الصعود والارضا فعل **رجل**
 ماع صبعة فباع اغصان اسجار الحمار متدلية كان للمصري ان ياجد الحمار يسرع

باب التوبة وفضلها
 وفضل التوبة على غيرها
 وفضل التوبة على غيرها
 وفضل التوبة على غيرها
 وفضل التوبة على غيرها

الصعده عن اغصان اشجاره لان المشتري يعم مقام البائع فيما كان
للبائع وكان للبائع ذلك فبالبسري ولذا لو مات صاحب
الصعده كان لوائه ان يأخذ الجار ما زاله الضرر ويرفع الضيعه عن الاعمار
رجل استاذن حاراله في وضع حدود له على حايط الحار او في حجر ردا
تحت ارضه فاذا زل ذلك ففعل لم ان الحار بلغ داره فطلب المشتري رفع الحدود
والسره ابان له ذلك الا اذا شرط في السع برك ذلك فحسد لا يكون للمسر
ان يطلب له **رجل** له داران في سله عمر نافذ اسكن كل واحد منهما
رجلا فبني احد السالكين سائبا ط او وضع خشبه على حايط الدار التي
هو فيها وعلى حايط الدار التي سلكها السالك الاخر وجعل باب
السائبا الى الدار التي هو فيها لا عمر ورب الدار يعلم ذلك ثم ان الثاني
طلب من رب الدار ان يبيع منه هذه الدار التي هو فيها فباعه من ارضها وحبوها
ثم طلب السالك الثاني من البائع ان يبيع منه الدار التي فيها ذلك فباعه ثم اختتم
المريان فارد المسري الثاني ان يرفع خشب السائبا عن حايطه
كان له ذلك لان الثاني وان بنى السائبا باذن صاحب الدار
لم يصر ذلك من حقوق الدار فلا يحق بالسع **رجل** احد
بنا او غرقه على سله عمر نافذ ورضي بها اهل السكه لحار حله
عمر اهل السكه واسرى دارا من هذه السكه كان
للمسري ان يامر صاحب العرفه برفع العرفه **رجل** اسرى
ارضها بمجار بها ثم اسرى ما قاراد ان يحرق الماوي ذلك المجر
الى ارضه ان اراد ان يحرق فيه الماوي يهرقه احرق
لا يجوز في قوله وان اراد ان يحرق من ههنا هذه القرية

اختلفوا

احلوا فيه قال محمد بن مسلم رحمه الله عليه له ذلك والخيار
انه ليس له ذلك وهو قول العامة لان هذا يزداد مقدارا شر
هذه الارض ولا يجوز اذا طلب المسري من البائع ان يسله
صكا للمشاو ابي البائع ذلك فحسد عليه لانه ليس عليه ان يسل
لما لم يسله صكا وان كتب المشتري بال نفسه صكا وطلب من
البائع ان يحرق الى اليهود لسهدم لا يحرق على ان يحرق وان جا
المشتري لشهود الى البائع وطلبه منه ان يسهدم باسمع البائع
عن ذلك فان المسري يرفع الامر الى القاضي فان اقر البائع عند
القاضي بالسع كتب القاضي له سح لا يسهدم اليهود على ذلك
وان طلب المشتري من البائع الصك القدم فلم يعطه لا عمر عليه
وان احتاط المسري بطلب من صك البائع لنفسه صكا مثل
ذلك وسعه فيه اساسي اليهود الدرس بدلا حطوطهم في
الصك القدم حتى لو جا البائع الاول يوما وحده السع او حله
وارثه واراد ان يأخذ المسع من يد المسري يرق المشتري يهود
السع فليس يسهدم ويدفع الخصومه فان كان يهود الصك القدم
اسان او يلاه كتب اسهادهم ويامرهم بالاشهاد على سهادهم فان
الاسهاد على السهاد من عمره يهود جايده فان ابي البائع
يعرض الصك القدم لكتب المسري من ذلك صكا هل
يجب البائع على ذلك اختلفوا فيه قال القمه ابو جعفر رحمه
في مثل هذا انه يحرق على ان رجلا اسرى ضيعه م غصبها
البائع ومحمد السع وكان صك السع ودفعه عند رجل اودعه رجل

غير المشتري فحبا المشتري الى سهود السع وطلب منهم الشهادة على
السع وما لو لا شهد حتى يرى خطوطنا وجبا المشتري الى الذي
من الصك وطلب منه الصل فاني المودع ان يدفع اليه وقال او دعيه
غيرك فلا ادفع اليك فتخير المشتري ورجع الى امه زمانه فاحصلوا
في ذلك قال بعضهم بحجر المودع على دفع الصك اليه صانه الحق
المشتري وقال بعضهم لا بحجر لانه او دعه غيره وقال القميه
ابو جعفر رحمه الله يوم المودع ان يعرض الصك على السهود حتى يروا
خطوطهم فلا يدفع الى المشتري فاخذ العلماء بقوله لان فيه صانه
الحق المشتري من غير ان يتصر به عنه وكذلك المشتري اذا طلب
من البايع ان يعرض الصك القديم لطلب من ذلك صكا وهما مسله احرك
السامع اذا سمع عن ادائه الشهاده هل سمعه ذلك قالوا ان كان
صاحب الحق يحسد سواء ساهدين عدلين يعمل القاضى شهادتهما
لا باس للساهدين ان يسمع عن ادائه الشهاده وان كان لا احد
ساهد يثبته القاضى شهادتهما لا عمل له ان يسمع عن ادائه
الشهاده وان كان المدعي يحسد سوى هذا الساهد ساهدين
يعمل القاضى شهادتهما الا ان يسمعه هذا الساهد عند القاضى يكون
اسرع مولا من شهادته غيره لا سمعه ان يسمع عن ادائه الشهاده دارها
طريق ومسل ما الى دار الجار فباع صاحب الدار مطلقا ولم يقل بحقوقها
ولا يرفقها ولا اجل قليل وكثير هو لم يدخل الطريق والمسل
الذي كان في دار الحمار في روايه الاصل وفي نوادر
ابن سماعه رحمه الله يدخل مسيل الما في السع ولا يدخل الطريق

الذي في سكه غير نافده وقال الحسن بن زياد رحمه الله عليه
اذا باع بكل قليل وليس هو فيها ولم يقل منها يدخل في السع القصد
والحواري وما كان فيها من الحيوانات ولا يدخل فيه الاحرار
وقال زفر رحمه الله عليه يدخل فيه الاجرار ايضا وبفسد البيع ولو قل
منها لا يدخل وفي روايه هشام رحمه الله لا يدخل شي من ذلك
رجل اشترى دارا ولم يقل بحقوقها وليس لها طريق ذكر
الناطقي رحمه الله ان له الخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك وقدمت المسله
فل هذان

فصل في ما يدخل في سعة الحمام والحاموت
رجل باع حانوتا وذكر الحقوق والمرافق اولم يدخل
يدخل فيه الواح الحانوت وان لم يذروا ما في الحانوت مما راعه
والحانوت طله كما يكون للحوائط في الاسواق يدخل فيه الطله وان
لم يذكر المرافق لا يدخل ولا يدخل القفل في سعة الحانوت والدور والسور
وان كان الباب متفلا ذكر الحقوق والمرافق اولم يذروا ويدخل مفتاح
الغلق اسما حسنا ولو ساع الجداد حانوته يدخل كور الحداد في السع
وان لم يذروا المرافق ولور الصايغ لا يدخل مركبا ولا متصلا بالسع وور
الحداد الذي يبيع فيه لا يدخل وكذلك قفص العصار التي يطبخ فيه التوب
لا يدخل في السع لانه ليس بمركب ولا من الحقوق ايضا لان حوالى
ما يكون متصلا به ومقتلا السواقين التي يعلونها السواقين
من الحديد او من الخحاس لا يدخل في السع لانها ليست من حمله
السع وقصاع الحمام لا يدخل في السع وان ذكر المرافق لا ينفصله عن الحمام

وان ذكر المرافق لان كور
الحداد مركب متصل وكور
الصايغ لا يكون

فيه الزرع والتمر ولو اشترى ارضا فيها اشجار عليها بمار و قال
 في السع بثمارها فاكل البايع الثمار سقطت حصه الثمار لعل
 بحسب المسري في احد النامي ذكر **2** السوع انه يخير ان يساخذ
 البايع بما اخذ من الثمن وان شاترك وذكر في بعض الكتب انه لا يخير
 في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه ما لو اشترى ساء بعشه فولدت المشاه
 عند البايع ولد امة حمسه فاكله البايع قال ابو حنيفة رحمه الله عليه
 تلزمه المشاه بخمسه دراهم ولا خيار له والصحيح ان في ماله المار
 تخير لانه لما قال بثمارها اصاب التمر مبيعاً معصوداً فاذا اكل
 البايع بعث عليه الصفة فيخير ولو كان في الارض زرع
 فباع الارض بدون الزرع او الزرع بدون الارض جاز وكذا
 لو باع نصف الارض بدون الزرع وان باع نصف الزرع من اجنبي
 بدون الارض لا يجوز ولذا لو باع رب الارض نصف الزرع من
 المزراع نصيبه من رب الارض نصف الزرع جاز ولو باع
 احدهما نصيبه من اجنبي لا يجوز **رجل** امرعه سع
 الارض وفيها اشجار فباع الوكيل الارض باشجارها فقال الموكل
 ما امرته بسع الاشجار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل القول قول الموكل فيها امره والمسري ياخذ الارض
 بحصتها من الثمن ان شاؤك ولو كان مكان الاشجار ساء
رجل اشترى ارضا يسرها للبايع في القناه التي تسمى
 منه الارض ما كثير ذكر في النوادر انه يبيع للمشتري من
 الما بقدر ما يلقى هذه الارض فيكون ذلك شي من الارض **هـ**

من الثمن

بحوز او باع المزراع

رجل

رجل اشترى ارضا الى جنبها اقدوس وبني الاقدوس والارض
 مساه عليها اشجار وجعل حدود الارض في السع للاقدوس
 المسناه وما عليها من الاشجار للمشتري **رجل** باع ارضا
 بشر بها جاز البيع وان لم يمتي مقدار السرب تبع الارض فاذا كانت
 الارض معلومه فحباله السع لا يمتي مع الحواز ولو اشترى بحله بطرها
 في الارض ولم يمتي موضع الطريق وليس له الطريق معروف في ناحية
 معلومه وقال ابو يوسف رحمه الله يحوز السع وما خذ للتمل
 طريقاً من اي نواحي شالانه لا يمتي فان كان متفاوتا
 لا يحوز السع **رجل** باع لهما بحري مائه و بكل حق
 هو له وبحري مائه من سكه غير نافعه منه ومن رجل وعمل
 صعه الهه اشجار فان كانت رقبه المحري ملكا للبايع
 كانت الاشجار للمسري لان رقبه المحري دخل في السع وبطل
 الاشجار سعه للرقبه وان لم يدر رقبه المحري ملكا للبايع بل
 كان له حق لمسيل الما فان الاشجار يكون للبايع هذا اذا كان
 العارس هو البايع ولم يكن العارس معلوما فان قال العارس
 غير البايع كانت الاشجار للعارس **رجل** اشترى
 لهما فيها اشجار العرساد وسحر القرصاد الورد على سحر الفرساد تو
 واورا و على سحر الورد ورد وقال بكل حق هو له لا يدخل الورد
 واوراق الفرساد في السع وكذلك الورد لانه بمنزله التمر **رجل**
 اشترى شجر بشرط ان يعلها بكلموا في حواء والصحيح
 انه يحوز والمشتري ان يعلها من امسها وان اشترى الشجر

ايدي

يبين لان الشجر

بشرط القطع قال بعضهم ان من موضع القطع او
كان موضع القطع معلوما عند الناس جاز البيع والا فلا
وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح وله
ان يقطعها من وجه الارض فاما عروقها في الارض لا يكون له الا بالسطح
واذا جاز البيع هل يدخل في السع ما تحتها من الارض ان اشترى بها
سطح القطع لا يدخل وان اشترى بها سطح العلح او استراها مطلقا
قال ابو يوسف رحمه الله يدخل من ثل الشجر بعروقها
ولا يدخل في السع ما تحتها من الارض وقال ابو حنيفة رحمه الله
عليه يدخل من الارض مقدار ما يستقر عليه الشجر
ولا يدخل مقدار طول العروة واجمعوا على ان في القسيه
والافراس بالشجر والوصيه بالشجر وصيه الشجر لا يدخل في الارض
مقدار ما يستقر عليه الشجر ولا يدخل مقدار ما يساهى اليه
العروق والاغصان وفي الموضع الذي يدخل الارض انما
يدخل مقدار غلط الشجر وفي هذه الصفات حتى لو ازداد
غلط الشجر بعدها كان للصاحب ان يامر بنحت الزباده وان
اسرى شجر للثعلب ولاجل المروءة في البيع جاز ولو اسرى
باليه صغر وتركها ما ذن الساع حتى كبرت
وصارت عظمه كان للساع ان يامر بقطعها ويكون
الكل للمشتري وان تركها بعد اذن الساع حي
امرت بصدق المشتري بالتمز ولو اشترى اشجارا ثم
ليقلعها فقلعها ثم من اصل عروقها اشجارا فان الناس

او غير متفرع

تكون

تكون للمسري لانه لما ملكه فله وان اشترى
شجره باصلها وقد نبت عروقها اشجارا كانت الاشجار
لحسب لو قطع الشجر التي نبتت من شجره يقطع الشجر كان
الكل للمسري عولها اذا كانت من شجره يقطع تلك
الشجره تكون نابتة من عروقها والا فلا .
وجعل اشترى شجره فباعه وقلعها حتى جاب الصف
واسد الحرا كان قطعها لا يضر بالارض ولا باصل
الشجره كان له ان يقطعها وان كان القطع يضر بالار
او باصول الشجر اختلما في ذلك قال
بعضهم له ان يقطعها وقال العقيه ابو حنيفة بخير
المسري ان شاتركها الى وقت القطع وان شاتركها فان
لم يترك بخير البايع ان سارضى بالقطع وان شاتركه الله
فمما قام به والمشيخ احدوا بقوله وقال بعضهم الصحيح
انه يحسب ان سارضى بالقطع وان سارضى بالسع لانه يحسب عن
سليم المبيع من غير ضرر فكان له ان يسحق السع في نظايرها
قال رضي الله عنه وبلغني ان يكون الجواب على التفصيل
ان كان ذلك قبل المص كان له ان يسحق لان الحاد
قبل الفصل بمنزلة المتارن للعقد وان كان
بعد الفصل ليس له ان يسحق كما قال بعض المسالخين
شجره من رجلين باع احدهما حصه من رجل بعد اذن
الشريك بدون ارضها قالوا ان كانت الاشجار لهما وان القطع

ليقطعها
وإذا اشترى الشجر بغير أصلها
فقط من الأصل

شجره من اصلها واحد
فإن باع ما فيها واحد
فإن باع ما فيها اثنان
فإن باع ما فيها اثنان
فإن باع ما فيها اثنان

حاز السع وان لم يبلغ او ان قطعها لم يجز لو باع نصيبه من الزرع
 المشترك قبل الحصاد **رجل** له شجرة جعل على بعض اشجارها
 علاقه فباع المسحور الا الاشجار التي اعلمها العلاقه فقطع المسحور
 الاشجار فادعى النافع على المسحور انه قطع بعض الاشجار
 التي لم يدخل في السع واسبغ اغصان بعضها وانكر المسحور ذلك
 وقال لم اقطع سوا من اشجارك ولما كنت معك في استار
 الاغصان قال **الغصان** ابو جعفر رحمه الله القول قول
 المشتري في ان كان قطع الاشجار التي لم يدخل في السع وفي
 نقصان الاغصان ينظر الى بعض الشجر ان كان مما
 لا يملن الا حرا زعن ذلك فلا ضمان عليه ايضا ويلون ما دوي بال
 دلالة شجرة اصلها واحد ولها فرعان فباع صاحبا احد
 الفرعين ان ينزع موضع القطع ويطعمها الا ينزع بالآخر حاز
رجل باع شجرة عليها ثمرة قد ادرک ولم يدرك حاز
 السع وعمل النافع ان يقطع الثمر من ساعته اذا تعد الثمن
 لانه ملكها من المسحور حاز عليه تسليمها فارغه وكذا لو
 اوصى بحملها ثم اتى الموصل وعليه تسليمها الوارث على قطع
 المسحور على الصحيح **رجل** طلب من رجل ان يسع منه
 اشجارا في ارضه للخطب فابى النافع والمسحور على رجال
 من اهل النضر يعرفون اهلها لم يكون وقرا من الخطب
 فابىوا على انه يكون حمسا وعشرين وقرا فاشتراها المسحور
 بثمن معلوم ويطعمها وكما ان اكثر من خمس وعشرين فادى البائع ان

يمنع الزيادة لسر له ذلك لان القدر في الاشجار وصف بمنزله
 الدرع في المدروعات فيسلم الزيادة للمسحور **رجل**
 بين قوم باع احدى نصيبه مشاعا ان كانت الاشجار تنافس
 وبلغت او ان القطع حاز والمسحور ان يقطع رحلا ان
 اسر با حمله وبواضعا على ان يكون لاحدهما الحيلة والاخر
 الربط حاز ونسب الثمن عليهما على قيمتهما وكذا
 لو اسر با ارضا فيها شجرة على ان يكون لاحدهما الشجر والاخر الارض حاز
 ولصاحب الشجر ان يقطع الشجر ان لم يملن في فله ضرر طاهر وان
 كان الكل بينهما لانه صار بمنزلة سهمين لا يملن بزرع
 احدهما الا بضر ويلون الكل بينهما بالضرر مع
 الخاتم والسيف مع الحيلة **رجل** لان بينهما حمله عليها بمراد
 ارض عليهما فيها زرع فباع احدهما الشجر لمن نصيبه من الثمر والنخل او
 من الارض والزرع قال الناطق رحمه الله لا ذل لها في الاصل ولا شغل
 ان يجوز لان المشتري قام مقام النافع في جميع ذلك فلا يتضرر به
 الشريك **رجل** دفع ارضه الى رجل معاملة بالصف منه
 معلومه على ان يغرس فيها شجرة الغراس فيها ثمرها فغرس
 ومضت المدة ثم باع صاحب الارض ارضه مع نصيبه من الغراس
 حاز فان باع المسحور من اخرا فلو لا يجوز السع لانها
 مشعولة بصب العامل فلو لم يصبها من الغراس
 سئل هذا قول محمد اما على قولهما يجوز السع لان عندهما مع
 العقار من القبط جاز **رجل** اشترى شجرة باصلها

للعلم بها قال بعضهم لا يجوز هذا السع والصحيح انه يجوز
 عم اذا استراها على هذا الوجه ثم استاجر ارضها صحت الاجارة
 وهذا دليل على دخول ما تحتها من الارض في البيع **قوله**
 في الشارع على حافته اشجار **قال** الفقيه ابو جعفر رحمه الله
 ان كان حاميه للسارية كابالاسجار لهم وان كان
 للعامه كانت الاشجار لصاحب الدار حتى يتايلها الاشجار
 الا ان يعلم شراؤه بعد غرس الاسجار **قال** رضي الله
 عنه وهذا اذا لم يكن الفارس معلوما فان
 كان معلوما كان الاسجار له .
قوله فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكر .
قوله باع عبدا او جارية كان على البائع من اللسوه
 قد وما نوار عورته فان بيعت في سبب مثلها دخل الساب في
 البيع وللبيع ان يمسك تلك الساب ويدفع غيرها من سببها يسمى
 ذلك على البائع ولا يكون للساب فسط من المرحى لو اسحق التوب
 او وجد بالتوب عسا لا يرجع على البائع بشي ولا رد عليه التوب
 ولو هلكت الساب عند المسمى او بعتت ثم وجد بالخاره
 عيبا ردها جمع الثمن لانه لم يملك التوب بالسع ولا يكون له فسط من
 الثمن باع اشانها محسرا ومنع لها عيول اصلعوا في ذلك قال بعضهم
 العيول يدخل في السع عشر ذكر والحش لا يدخل وقال السمع الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله هما سواء لا يدخلان في السع غير ذل ولو

عده

ي

باع

باع حمارا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 لا يدخل الاكاف في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم
 يعصل بينهما اذا كان حمارا وكفا او لم يكن وهو الطائر لان الحمار
 اذا ساع مع الاكاف يقال باع حماري قد سمع ان الاكاف
 فيه منزله السمع في الفرس وقال عمر بن الخطاب لا يدخل الاكاف
 والبردعه في البيع من غير ذكر لو كان الحمار معه ما قلنا في
 توب العبد والخاره ويدخل العبد في بيع الفرس من غير
 ذكر وكذا الزمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع
 الحمار من غير ذكر لان الفرس لا يباع الا بمهود والبعير لا
 بخلاف الحمار باع عبدا له مال ان لم يذكر المال في السع فماله
 لمولاه الذي يباعه لانه كسب عبده وان باع العبد مع ماله
 فقال بعتته مع ماله بلز او لم يسن المال فسد السع وكذا
 لو سمي المال وهو دين على الناس او بعضه دس فسد السع وان
 كان المال عينا جاز السع ان لم يكن من الاثنان فان كان
 من الاثنان فان كان مال العبد درهم والتمن كذلك فان
 كان الثمن اكثر جاز وان كان مثله او اقل منه لا يجوز
 وان لم يكن الثمن من جنس مال العبد بان كان الدرهم ودرهم ومال
 العبد دينار او على العكس جاز اذا بقا بضاي المجلس وكذا
 لو فسر مال العبد وبعد حصته من الدرهم وان امر فاسل القبض بطل
 العقد في مال العبد **قوله** استرى سهمه فوجد في بطنها الولد
 فان كان الولد في الصدف يكون للمري وان لم يكن في الصدف

كان الحمار موكفا وفي
 السع او لم يكن وقد دخل
 الاكاف والبردعه في البيع
 حرم ذكر

فان كان البائع اصطاد السمكة بردها المشتري على البائع ويلو
عند البائع منزله اللقطة يعرفها حوالا لم يصدق وان اشترى وجاحه
فوجد في بطنها لولو بردها على البائع وان اسرى سمكة فوجد في بطنها
سمكة يكون للمشتري **فصل** في بيع الثمار والدرور **منه**

رجل قال لغيره ابيع خيارا زارتي فخرم بذه درهم وكان
ذلك قبل ان يخرج الحجة قال السمع الامام ابو بكر محمد
رحمه الله يجوز السع ويكون السع على شجرة الطلع دون ما يخرج من الحجة
فان اخرج الحجة بعد ذلك كانت الحجة للمشتري لانها مما ملكه
وان كان البيع بشرط الترك لاجوز السع فان كان المصلحة
مشتركة فباع احدهما بصفه منها لاجوز لاجوز السع
من الشجر المسرکه فان باع نصيبه من المصلحة وسلم الى المشتري
كان نصيب البائع للمشتري ما لم يفسد السع ولو احتار السرك
الذي لم يفسد مع صاحبه ورضي به كان له ان لا يرضى بعد ذلك لان
للانسان ان لا يعمل على حمل الضرر **رجل** اشترى الثمار على
روس الاشجار ان استراها ما يجازفه كان القطع على المشتري ولو
اسرى او ثرا او فساد بعد ما ظهر على الشجر ولم يقطعها حتى ذهب وقته

قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله ان اسرى الاوراق باغصانها ومن موقع
رواه عن محمد بن الفضل رحمه الله ان السع يحكم بذهاب الوقت ويحجب على القطع الا ان
الاوراد جعله ان يكون والاوراد لا يقطع يكون قطع الاغصان بغير الشجر ففسد البائع ان يفسد السع وان شا
الاوراد لا يقطع ان يكون الخارج رضى بالقطع وان اسرى الاوراق بدون الاغصان اشترىها ان ياحد
بعضه دون البعض ما لا يقطع الا في الاوراق والاوراد لا يقطع الا في الاوراق والاوراد لا يقطع الا في الاوراق
من

المعراج المحظوظ اذا اشهد
وملك الواحدة حصة
وقد احدثت المحظوظ
الاوراد ان يكون الاوراق والاوراد
الاوراد ان يكون الاوراق والاوراد
الاوراد ان يكون الاوراق والاوراد
الاوراد ان يكون الاوراق والاوراد

من ساعته جاز وان اشترىها على ان ياحدها شيئا لاجوز لانه
برداد فحسب السع بغير السع وكذا لو اشترىها على ان يترها
على الشجر وان اسراها ولم يسترط سافا ان اخذها في اليوم جاز
وان لم ياحدها حتى مضى اليوم فسد السع لان ما حدث بعد السع
بمضي الساعات لا يمكن الاحتراز عنها فحسب على فوا وان
اراد المشتري ان يخطا في ذلك يسعى ان يسترى الشجر
باصلا حتى لو حدث الزيادة بعد البيع كانت الزيادة للمشتري
وان اشترى الاوراق او الثمار واستاجر الاشجار من معلومه
لمرل الثمار ككباب الاجار ما طله وبصر اعارة وكان له
ان يرجع بعد ذلك **فصل** في بيع الثمار والدرور **منه**
محمد بن الفضل رحمه الله سع اوراق الفرساد لاجوز مادام في
الزيادة وانما يجوز اذا اتاها وامسك عن الزيادة ولا يدخل
اوراق الفرساد في سع السمك لانه بمنزلة السمك وهوام
الحلاف **رجل** اسرى رطبه من البقول
او قتا او شيئا ينمو ساعة فساعه لاجوز بيع الصوف
والوبر على ظهر الغنم الا ان يجزها من ساعته والسا
في سع بواهم الخلف كذلك وانما جاز لمكان المعامل
ولانه ينمو من اعلاه لانه اسفله وسع الكرات جاز
وان كان ينمو من اسفله لمكان المعامل فاما ما لا يعمل
فيه وهو ينمو ساعة فساعه لاجوز اذا اشترى تلك الكم
وهو حصص جاز وهل للبائع ان يامر بقطع الغنم في الحال

س

يعامل ولا يعامل في الفهم والرقن **رجل** اسرى
 الخوخ وبها خوخ في البعد البيع وكذلك الكثرى
 وهذا على من لا يجوز بيع الثمن بل ان يصير منتفعا كـ
 بين رجلين باع احدهما نصيبه من نخله وهو حصص لا يجوز له ان يباع
 نصيبه من الزرع المشترك **رجل** اسرى مطحه فاراد الصمغ
 ولد ما خرج منها يكون للشري بغير ان يشترى اشجار البطاطنج
 باصولها بعض الثمن ومستاجر الارض بغيره الثمن مد معلومه
 ويقدم مع الاشجار وبوخ الاجاره فان قدم الاجاره لا يجوز ان
 الارض يكون مسعولا بما حار الا من قبل السع ولا مع الاجاره
 وبغى ان يشترى الاشجار باصولها لهدا ولو باع اسجار البطنج
 واعار الارض يجوز ايضا الا ان الاعان لا يكون له زمه ويكون
 ان يرجع بعدها اكار له عماره في صعه وحل وساع
 حاك العماره ان كانت العماره بنا او سحر اجاز له الم
 سطرط الرل في الارض وان كان لدا او لرى نهارا وحو
 ذلك لا يجوز لان ذلك ليس بعين مال متقوم **رجل** في
 ارضه خمس فباعه ان كان الخمس بيب باسائه بان سقاها
 لاجل الخمس جاز السع كما لو اذ سله والقاه الى
 الماء لم يباعها وهو يقدر على اخذها من غير صيد وان كان
 الخسيس بيب بفسه لا يجوز لانه ليس بملوك بل هو مباح
 تجوز لغيره ان ياخذ **رجل** باع زرعاً وهو بقل
 ان باع على ان يقطعه او يرسل دابته فيه جاز البيع

وان باعه

و لو استاجر الارض لغيره على ما
 لا يجوز بيع هذه الاشجار
 ولو كان المزارع على الارض
 لا يجوز له ان يبيع نصيبه
 من الزرع المشترك
 ولو باع احد المزارعين
 نصيبه من الزرع المشترك
 لم يباح له ان يبيع نصيبه
 من الزرع المشترك
 ولو باع احد المزارعين
 نصيبه من الزرع المشترك
 لم يباح له ان يبيع نصيبه
 من الزرع المشترك
 ولو باع احد المزارعين
 نصيبه من الزرع المشترك
 لم يباح له ان يبيع نصيبه
 من الزرع المشترك

وان باعه على ان يتركه حتى يدرك لا يجوز ولذا الرطبه
 والبصل **رجل** باع نصيبه من الزرع المشترك لا يجوز
 فان لم يفسخ البيع حتى ادرك الزرع حاز لذوال المانع بالو باع
 المحذر في السعف ولم يفسخ السع حتى اخرج من الساجان
 فطن بين رجلين شريكين في ارض وحل فباع احدهما
 نصيبه من شريكه او لغيره قبل ان يدرك لا يجوز كما
 فلنا في الررع ولو كان القطن من الاكار وصاحب الارض
 فهو على التفصيل ان باع الاكار نصيبه من صاحب الارض
 جاز ولو باع صاحب الارض نصيبه من الاكار لا يجوز
 ذلك في المساوي **رجل** اشترى ارضاً فباعها ررع بزرعها
 والرع بقل فباعها المبرى قبل القبض مزارعه بالنصف
 الى البايع فدفقها **رجل** لا يجوز لان هذا بمنزله
 اقرار الارض المبراه قبل القبض وقيل هذا ليس بصحيح
 لان دفع الررع بالنصف يكون معامله وفي المعامله يكون
 صاحب الارض مساجرا للمعامل ولا يكون مواجرا للارض
رجل اشترى الثمار على رويس الاسجار فباع من كل
 سحر بعضها بيب لثمار الرديه حتى لو روى به بريمه وان باع
 ما هو مغيب في الارض كالجوز والبصل واصل الرعمدان
 والنوم والسلم والعمل ان باع بعد ما اتي في الارض قبل الساء
 او بيب الا انه غير معلوم لا يجوز السع فان باع بعد ما ساء
 ساء ما معلوما معلوم وجوده تحت الارض يجوز السع ويكون

و لو كان المزارع على الارض
 لا يجوز له ان يبيع نصيبه
 من الزرع المشترك
 ولو باع احد المزارعين
 نصيبه من الزرع المشترك
 لم يباح له ان يبيع نصيبه
 من الزرع المشترك
 ولو باع احد المزارعين
 نصيبه من الزرع المشترك
 لم يباح له ان يبيع نصيبه
 من الزرع المشترك
 ولو باع احد المزارعين
 نصيبه من الزرع المشترك
 لم يباح له ان يبيع نصيبه
 من الزرع المشترك
 ولو باع احد المزارعين
 نصيبه من الزرع المشترك
 لم يباح له ان يبيع نصيبه
 من الزرع المشترك

مسر باسم لم يرم عند أبي حنيفة رحمه الله عليه لا سطل خياره
 ما لم ير الكل ورضي به وتقل قول صاحبه رحمه الله عليه لا
 سوف خيار الرويه على رويه الكل وعليه القوي فان كان ذلك
 ما يكال او يوزن بعد العلع كالجزر واليوم والنصل
 فاذا علع البايع ساع من ذلك او قلع المسري باذن البايع ينظر
 ان كان الملعوع يدخل تحت الكل والوزن للمسري خيار
 الرويه حتى لو رضى به يلزمه الكل وان رد بطل السع وان
 كان المسري قلعه بعن اذن البايع فان كان الملعوع
 شيئا له فله لزمه الكل لانه قبل القلع كان ينمو وبعد
 القلع لا ينمو والعب الحادث عند المسري يمنع الرد بخيار الرويه
 وان كان الملعوع ساسرا لافيه له لا بعد ذلك والعلع
 وعدم العلع سوا وان كان المعب ما ساع بعد العلع عددا
 كالحل فلع البايع بعضه او قلع المسري باذن البايع لا يلزمه
 ما لم يرمه الكل لانه من العدد مات المساويه بمنزله الساب
 والعقد ويحوز له وان قلع المسري بعن اذن البايع لزمه الحل
 الا ان يكون ذلك شيئا سيرا وان اختصم البايع والمسري قبل العلع
 فقال المسري اخاف ان قلعته لا يصلح لي فليزمني وقال
 البايع اخاف ان قلعته لا يرضى به ويرد فاصبر ربه ذلك فالوايطوع
 اسكان باللع والامسح القاصي العم

باب صرف الدراهم الي غشها غالب

بأن

ثلاثها صفرا وثلاثها

صفرا

بأن كان ثلثها او ثلثها فضه كالدرهم في ديارنا يجوز
 بيع الواحد بالاثني منها باعيا **لكن** بشرط التقابض في
 المجلس **كما في الصرف** وان كان بصفا صفرا وبصفا
 فضه لا يجوز فيه التفاضل وان اشترى الفضه بالدراهم الي
 غشها غالب لا يجوز الا ان يكون الفضه الخالصه اكثر
 من الفضه التي يكون في الدراهم المغشوشه والدراهم بسعر الرد
 في السع الفاسد من الاصل ولا يعز فيما يفسد العقد بعد
 الصحه ويفسد الصرف بالافتراق قبل القبض ولا يبطل واذا فسد
 الصرف بالافتراق قبل فسخ احد البدين هل يعز المقبوض
 للرد فيه روايتان والاطهر انها سعر **كما** يعز في الغصب
رجلان باعيا الفضه بالفضه كفه بكفه جاز
 وان لم يعلم مقدار وزنها وان تباعا الدراهم بالدراهم ولا يعرفان
 وزنها او يعرفان وزن احدهما لا يجوز لوجود المساواه في
 الفصل الاول دون الباقي فان عرف المساواه في الفصل الثاني في
 المجلس جاز وان عرف بعد المجلس لا يجوز عندنا وبحوز سع الدراهم
 بالدراهم محارقه **رجل** له على رجل مائه درهم لا يفقد
 الصرف او السلم ولم يدونه عليه مائه دينار فرضا او عصا لا يسع
 المقاصه بينهما ما لم يفاضا فاذا تفاضا بصرا الدراهم فضا
 مائه من مائه الدنانير وسعى لصاحب الدنانير على صاحب
 الدراهم تسعون دينارا **وكذلك** له على
 رجل مائه دينار ولعبد المدون على صاحب

لخالصه

صا

بأن

دين المولي ما به درهم لا يع المقاصه ما لم يتقاصا فاذا انصافا
نصر من الدنيا نير مقدار ما به درهم فصا صا ما به
درهم وسقى تسعون دينارا **وكتاب** له على رجل درهم
وطفر بدراهم مدبونه كان له ان ياخذ درهم
المدبون اذا لم يكن دراهم المدبون اجود او لم يكن موحلا
وان طفر بدراهم مدبونه في ظاهر الروايه لسر له ان ياخذ
الدنيا نير وذككر في كتاب الفس والمدينان له ان
ياخذ والصحيح هو الاول المدبون اذا قضى الدين اخذ منها
عليه لا يجبر رب الدين على القبول ما لو دفع اليه اسعر ما عليه
وان قبل جاز ما لو اعطاه خلاف الجنس وذلك في بعض الكتب انه
اذا اعطاه اجود ما عليه محرم على القبول عندنا خلافا لغيره
والصحيح هو الاول ولو كان الدين موحلا فقصاه قبل
حلول الاجل يجبر على القبول وان اعطاه المدبون **كتاب**
ما عليه وزنا فان كان الزيادة محرم بين الوزين جاز
وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اوفى الدين اكثر
وقال انا معاشر الانبياء هكذا ننزل بحمول على ما اذا لاس الزيادة
ريادة محرم بين الوزين واحصوا على ان الداي في المائه سكر محرم
بين الوزين وقدر الدرهم والدرهمين **كتاب** لا يجوز
واختلفوا في نصف الدرهم قال ابو نصر الدينوسي رحمه الله
نصف الدرهم في المائه **كتاب** كسر يرد على صاحبه
فان كان **كتاب** الزيادة كثير لا محرم بين الوزين ان

ان لم يعلم المدبون بالزيادة يرد الزيادة على صاحبها
وان علم المدبون بالزيادة فاعطاه الزيادة احساراً
هل حل الزيادة للقابض ان كانت الدرهم المدبونه
مكسره او صحاحاً لا يصح السعير لا يجوز اذا علم الدافع والقابض
وركون هذه هبه المشاع فيما يحتل القسمه وان
كان المدبوع صحاحاً يصح السعير وعلم الدافع والقابض
جاز ولو لم يكن هذه هبه المساع فيما لا يحتل القسمه اشترى
بالفلوس الرائج والعقد في زماننا فليسود الفلوس
قبل القبض وصارت لا روج رواج الاثمان في عامه البلدان
في قول محمد رحمه الله وعندهما اذا كان **كتاب** لا يروح
رواج الاثمان بل يرها بلون كاسده وعند الامام سده
العقد في قول ابي حنبل رحمه الله فيرد المسمى المسع ان
كان قائماً وممته ان كان صالحاً وان على او رخص
لا يسد العقد ولا خيار لاحدها في ظاهر الروايه واذا اشترى
بالدراهم الرائج ساء وبعد بعض الثمن لم يسد فسد العقد
بعد ما لم يسد في قول ابي حنبل رحمه الله عنه لان هذا فساد
طارى بمنزله الهلاك فسد بفساد ولو اشترى سبأ بالدراهم
الكاسده فان كان **كتاب** الدراهم بعضها حارلاً بها بعد
الكساد صارت سلعه وان لم يكن بعضها فالوا لا يجوز
البيع قال رضي الله عنه وسعى ان يجوز لانها ان كانت بعد
الكساد ساع وزنا فسد باع بموزون في الدرهم وان

كانت ساع عردا فباع بعد دي 2 درهمه
عددا معلوما ولو سزوج امراه على الدراهم الكاسه
فان كانت قيمتها عشر دراهم لم يكن لها الا ذلك وان داب
فمما دون العشر بكمال العشر كما لو سزوج امراه
على يوتيمته خمسه كان لها النوب وحميه اخرى
وان تزوجها على الدراهم الراحه فلسدت قال بعضهم
عليه مهر مثلها وقال القمه ابو جعفر رحمه الله لها
فمه الدراهم من الذهب والنفضه قبل السداد وهو الصحيح لان
الملاح اذا اوجب المسمي وقت العقد لا يملك موحدا
مهر المثل كما لو سزوج امراه على عبد او يوب فهلك ذلك قبل
القبض كان لها فمه النوب او العبد ولا يصار الى مهر المثل
ولو استقرض من الفلوس الراحه او العدالي فلسدت قال
ابو حنيفه رحمه الله عليه مثلها باسدة ولا يفرم قيمتها
وقال ابو يوسف عليه فمها يوم القبض وقال محمد
رحمه الله عليه فمها في اخر يوم كانت راحه وعليه العتق
وكذا لو غصب الفلوس الراحه فكسدت فهو على هذا الخلا
ولو اسرى سبي بالدراهم الراحه وبما بضم كسده
ثم بما يلا السع صحح الا قاله ان كان المبيع قايما وان
على النابع رد مثل ملك الدراهم كاسده في قول ابو حنيفه
رحمه الله عليه فان الاستقراض **رجل** اقترض الدراهم
البخارية بخارام لى المسعر في بلد لا يدر على ملك الدراهم

قال ابو يوسف رحمه الله عليه وهو قول ابو حنيفه رحمه
الله عليه قدر المسافه داهيا وحاسا وسمو من منه بكفيل
والا ياخذ فمها وفضل هذا اذا الفيه في بلد مسوفيه
بلد الدراهم لكنها لا يوحده فانه يوحده قدر المسافه
داهيا وحاسا فاما اذا كان لا يسمو في هذا البلد فانه
بعدم قيمتها وكذا لو باع بالدراهم البخاريه شيام المصافي
بلد اخري لا يوحده فيها بل الدراهم ولو ان رجلا استقرض
الدراهم المسكسرة على ان يودى صحاحا كان باطلا
وان عليه مثل ما قبض وملكه السقمه الا ان يستقرض
مطلقا ويوفى بعد ذلك في بلد اخر من غير شرط وما حبل
العرض لا يصح سوا كان الساجيل في القرض او بعد ما اقرض
في قول ولا يجوز القرض الا مما كان مسلما ولا يجوز فرض الخبر
والدموق قول ابو حنيفه رحمه الله وقال لا يجوز وزنا وقيل الى
المالك يجوز عتدا ولا يجوز الزباده وان اقرض الحنظله
وزنا لا يجوز فان اسعر صها واكلها قبل الكل
كان على المسعر مثلها من الليل فان اختلف في مقدارها
فلا وقتها فان البول قول المستقرض مع منه ولو اسهل
على اسان حنظله في سبيلها فان عليه ان قيمتها ويجوز اسعر امر الجاعل
لانه عدوى الجوز والسفر واستقرض اللحم وزنا جابر في قول محمد رحمه الله
وهكذا روي عن ابى حنيفه رحمه الله اما عند فلانه مثل سباع وزنا
وكذا السلم به واما عند ابو حنيفه رحمه الله فلان القرض يكون

حالا غير موجبل ولا ينفضي الى المنازعة بخلاف السلم قال محمد رحمه الله
 كلاً بآل او بوزن او بعد يجوز قرضه **رجل** فليحل حيا
 فاحذرونا او سهرجه او سوده ورضي بها جاز وان انفقها لم يضر
 بين ذلك وعن ابي يوسف انه من اسعرا من الربوه والسهرجه وعلى المستقر
 ملها وان كسرت كان عليه قيمتها **رجل** اسرى من رجل
 لرحنطه بعينه ثم قال للبايع افرضني فميرحنطه او قال افرضني هذا
 الفقير واخبط به الال الذي اسره منك ففعل وصا المشترا على
 القرض او القرض على المشترا قال ابو يوسف رحمه الله بصر فابضا
 لهما جميعا وهكدي روي عن محمد رحمه الله **رجل** اقر فقال
 اسعرت من بلان الفار يونا او قال الفاسه رجه وابعتها وادعى
 المقرض انها كانت حيا دا قال ابو يوسف رحمه الله العول قول
 المستقرض في السهرجه والربوف اذا وصل ولا يصدق اذا فصل
رجل قال لعنه اسعرت في من فلان عسره دراهم واسعرت
 المامور وقبض وقال دفعتها الى الامر وحجدا الامر ذلك فان
 المال يكون على المامور ولا يصدق المامور على الامر ولو بيعت
رجل بجناب مع رسول الى رجل ان ابعث الى كذا
 درهما فرضا له على فبعد مع النبي او صل الناس
 روي ابو سليمان عن ابي يوسف انه لم يكن
 ذلك من ماله الامر حتى يصل اليه ولو ارسل
 رجل رسولا الى رجل فباع ابعث الى عشرة دراهم
 قرضا فقال نعم وبعث بها مع رسوله كان الامرضا مناه

اذا اقر له ان رسوله قبضها الوكيل بالاستقراض من
 رجل معين اذا استقرض ان قال الوكيل للمقرض
 على وجه الرسالة ان فلانا يقول لك اقرضني كذا الف ^{كان}
 للموكل وان لم يقل الوكيل ذلك واستقرض كان
 القرض على الوكيل **رجل** في يديه دنانير
رجل قال اشهدوا اني اشترت هذه الدنانير من
 ابني الصغير بمائة درهم وقام قبل ان يزن الدراهم كان
 ذلك باطلا لانه هو الحاكم معتبر قبضه قبل الايراد وروي
 عن محمد رحمه الله **رجل** اقرض من رجل دراهم وانا المقرض
 بالدرهم قال له المستقرض العيا في الما قال فاقها قال
 محمد رحمه الله لاشي على المستقرض **رجل** اسعرت
 طعاما بالعراق فاخذ صاحب القرض ماله قال ابو يوسف
 رحمه الله عليه فممه بالعراق يوم اقرضه وقال محمد
 رحمه الله عليه فممه بالعراق يوم اختصما وليس عليه ان يرجع
 معه الى العراق فاحد طعامه **رجل** له على رجل
 الف درهم برض فصالحه على مائة منها الى اجل صح الخط والمالية
 حاله وان كان المستقرض حاد للقرض فالماله الى الاجل
رجل استقرض من رجل طعاما في بلد الطعام
 فيه رخيص فلقية المقرض في بلد الطعام فيه غال فاخذ
 الطالب حقه وليس له ان يحبس المطلوب ويومر المطلوب
 بان يوقله حتى يعطى طعامه اياه في البلد الذي استقرض

فيه **رجل** استقرض طعاما له حمل ومونه او
 قال لصا في بلد اخرى الطعام فيه اغلى او اخصر روى ابو
 يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله عليهما ان كان الغصب
 قائما في يد موثرا بالسلم اليه ان كانت ممتة في
 الموضعين سوا او كانت قيمته في هذا الموضع اكثر
 وان كانت قيمته في هذا البلد اقل ان شا طالع
 نعمته مكان الغصب وان شا اخذ الغصب وان
 شا ينظر حتى يسلم اليه في مكان الغصب فان لم يكن
 الغصب قائما في يده وممته في البلد الذي الصا اقل من
 ممتة في بلد الغصب فان للمعصوم منه خسارات بلده
 ان شا اخذ مثله هاهنا ان كان مثليا وان سا فممه
 يوم الغصب بلد الغصب وان شا ينظر لتأخذ بلد الغصب
 وان كانت ممتة في هذا المكان اكثر حرة القاب
 ان شا اعطى مثله وان سا اعطى ممتة في بلد الغصب وان
 كانت ممتة الغصب في الموضع سوا المعصوم منه
 ان يطالبه بالمثل **رجل** اسعر من سائر الفواكه
 كعلا او وزنا لم يعضه حتى يقطع فانه يحرم صاحب
 القرض على ما خيره الى ان يحى الجديد الا ان تراضيا على
 القيمة ولا يسهه هذا القلوس اذا كسرت
 لان هذا ما لا يوجد بخلاف القلوس الكاسدة
رجل عليه عشرة دراهم من قرض او سع او عصب

وله على صاحب العشرة ما يهد دينار مساويا الدينار بالعشرة
 واقتراجا جاز لان البيع وقع على ما في دمه كل واحد
 منهما في يده حكما فلا يبطل بالافتراق الا ترى انها لو تقاضتا
 الدينار بالدرهم جازو المقاصة بخلاف الحسن لو كان الاما دله
 وكذا لو كان عليه لرحنطة لرجل ثم انه اقترض صاحب
 الكرك من شعير ثم تبايعا الكرك بالارحار ولا سطل العقد
 بالافتراق **رجل** اقترض رجلا كرا من حنطة ثم ان
 المستقرض اسرى القرض من المقرض بدراهم جاز سوا
 كان القرض قائما في يد المستقرض او لم يكن اما اذا لم يكن
 قائما فهو قول الكل وان كان قائما فذلك في قول
 ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما وقال ابو يوسف لا يجوز شراء
 لان عندهما ملك القرض بنفس القبض وعند ابي يوسف رحمه
 عليه لا يملكه مادام قائما فلا يجوز سراه ولا يكون
 سراه فسخا للقرض بخلاف ما لا يشتري شيئا بالدينار ثم اشتراه
 بالدرهم فان السع الثاني يكون فسخا للاول لان القرض
 مالا محتل الفسخ لان سبب الملك في القرض العسر وهو ما
 ولا يفسخ القرض اذا قال **المسعر** وحدت الدرام
 زيوفا او بهرجه فكان ذلك بعد ما استهلكها لا يرجع
 على المقرض بشئ ولكنه يرد مثلها اذا اقترض الجوز لسا
 جاز لانه كمال من وبعد اخرى **رجل** اقترض
 صبا او معوها فاستهلكه الصبي او المعنوم لا يصير في قول

الرواية بعبر القرب ولم يذرفيه خلافاً والصحاح ما ذكره وظاهر
 الرواية اذا كان قريبا بصورة القبض الحقيقي في الحال
 فيقام التخليه مقام القبض اما اذا كان بعيدا لا بصورة القبض
 الحقيقي في الحال فلا يحال مقام التخليه مقام القبض ولذلك
 في الهبة والصدقة ولو باع الدار وسلم المفتاح فصر المبيع
 ولم يذهب الى الدار بلون قابض قبل هذا اذا دفع اليه
 مفتاح هذا الفلق اما اذا لم يكن كذلك تسليما لانه
 لا يقدر على الدخول بهذا المفتاح فلا يكون مصر
 المفتاح كقبض الدار وان دفع اليه المفتاح ولم يقل
 خليت بينك وبين الدار فامضه لم يكن ذلك قبضا .
رجل اشترى وقرح طيب في مصر فذهب المشتري مع
 البائع الى بيت المشتري فاغصب الحطب اسنان فان ذلك يكون
 من مال البائع لان مال المشتري ان على البائع ان ياتي به
 الى منزل المشتري **رجل** باع من رجل ساجه ملقاه
 في الطريق والمشتري عايم عليها حل البائع ببيعها ولم يحركها
 المشتري من موضعها حتى جاز رجل واحرقها فان المشتري ان
 يضمنه فان اسحقها رجل فان للمسحوق ان يضمنه وان
 اسحقها رجل كان المشتري ان يضمن المحرق ولا يضمن المشتري
رجل اسرى عبدا بالف ولم يصفه حتى رهنه البائع بما به
 اواجه او اودعه بما به يفسخ السع ولا يكون
 للمشتري ان يضمن احدا من هؤلاء الا ان ضمنهم رجعا

لاذ

لم يكن

علي

على البائع ولو اعان او وهبه فمات عند المستعير او الوهوب
 له او اوله عه فاستعمله المودع فمات من ذلك فان المشتري
 بالخيار ان شاء امضى السع وضمن المستعير والمودع والموهوب
 له وان شاء فسخ السع لانه لو ضمن هو لا لسر الضامن ان
 يرجع على البائع ولو كان البائع باعه من رجل فبار
 عند المشتري الثاني من عمله او من غير عمله كان
 المشتري الاول بالخيار ان شاء فسخ السع وان شاء ضمن المشتري
 الثاني يرجع المشتري الثاني على البائع بالثمن ان كان
 يسهه المرفوع ان لم يسهه لا يرجع سعي ولو اشترى
 عبدا فامر البائع رجلا فقتله كان للمشتري ان
 يضمن القاتل قيمته لار القاتل اذا ضمن لا يرجع على البائع
 ولو باع شاه امرا البائع رجلا فذبحها فان كان الداع
 يعلم بالسع للمشتري ان يضمن الداع ولا يرجع الداع على
 الامر ولو ان رجلا له شاه امر رجلا بان يذبحها
 ثم باع الشاه قبل ان يذبح يرد بحها المأمور كان للمشتري
 ان يضمن الداع ولا يرجع الداع بدله على الامر ان لم
 يعلم المأمور بالسع قال الله اوحسبه رحمه الله
 عليه التحليل بين السع وبين المشتري يكون قبضا بشرط ان
 احد ما ان يقول البائع خليت بينك وبين السع
 فامضه ويقول المشتري قد مضى والسعي
 ان يكون السع حصص المشتري لحب يصل الى اخذ من غير

مانع والناس ان يكون المبيع مفرزا غير مشعول
 الحق الغير فان كان شاغلا حتى لا يخرج الخطه في
 حوالق البايع وما اشبه ذلك فذلك لا يمنع الحمله واختلف
 ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليهما في الحمله في دار البايع
 قال ابو يوسف لا يكون حمله وقال محمد رحمه الله
 يكون حمله ومن ذلك **رجل** باع خادما مبالا البايع
 حلب سدا ومن الخادم فاقبضه والخادم في منزل البايع
 كسرهما يصل الى قبضه **قال** المسري دعه الى الغد
 والى ان يعض يهلك الخادم فابى موت من مال المسري
 عند محمد ومن مال البايع في قول ابو يوسف ولو اسري
 علاما او حاربه **قال** المسري للعلام تعالى معي او امش
 ليحطى معه هو ومن لو قال البايع للمسري بعد
 السع خذ لا يكون قبضا ولو قال خذ يكون حمله اذا كان يصل
 الى اخذه ولو اشترى شيئا **يقيد** بعض المهرم قال للبايع
 ثقلته رهنا عندك ببقية الثمن او قال بثلثه ودفعه عندك
 لا يكون ذلك قبضا **رجل** اسري شاتير فنطحت اعداها
 الاخرى بل العصفه لكت خير المسري ان شا اخذ الباقي
 حصتها من الثمن وان شا ترك وكذا لو اسري حمارا
 وشعرا فاكل الحمار السع بل العصفه لان فعل النحما
 جيار فصار كما انها ملكة بافه سماويه ولو اشترى
 عشرين فقتل احدهما الاخر قبل العصفه خير المسري ان

الحمار

ش

شا اخذ المشتري الباقي بجمع الثمن وان شا ترك **وكذا**
 لو اشترى عبدا او طعاما فاكل العبد الطعام قبل العصفه لا
 يسقط شي من الثمن لان فعل الادمي معتبر فصار المشتري بايضا
 للمالك بفعل الاول ولو باع عبدا برصف بعينه لا يتقاضي
 حتى اكل العبد الرغيف يصير البايع مستوفيا الثمن **الآن** قابض
 حنايه العبد في يد البايع مضمونه على البايع وصار البايع
 قابضا للثمن بفعل العبد ولو باع حمرا اسعير بعينه اسعير
 حتى اكل الحمار السعير يفسخ السع ولا يكون البايع مستوفيا
 الثمن لان فعل الحمار هو غير مضمون فيصير الشعيير
 هالك قبل العصفه بافه سماويه يفسخ السع ولو رهس دابه
 وقفير شعير عند رجل فاكت الدابه السعير لا يصير
 المرتهن مستوفيا سيما من دونه لا علف دابه الدهر على الراهن
 اما علف دابه المسع بل العصفه يكون على البايع فصار
 البايع متلفا بفعل الدابه اشترى عبدا ولم يعصفه
 ثم ان المسري قال للبايع بل العصفه مني ليعمل لي كذا
 فامر البايع بذلك وحمل وعطب في العمل فانه بهلك على
 المسري كما لو امر المسري ليعمل له كذا فعمل المشتري
 اذا احدث في المسع عسا بل العصفه فصار قابضا وكذا
 لو امر البايع بذلك فعمل البايع اذا اشترى حطه
 فامر البايع بطحنها فطحن في ان الدمي يكون للمسري
 وبصر المشتري فابى المسع **رجل** اشترى خفيرون ففلس

او مصراعي باب فقبض احدهما فهلك المقبوض عند المشتري
والاخر عند البائع كان على المشتري حصه ما هلك عند
وما هلك عند البائع هلك على البائع ولا يصير المشتري يقصر
احدهما تقبض احدهما قابضا لهما جميعا ولو احدث المسري
بأحدهما عيبا قبل القبض يصير قابضا لهما جميعا **وكذا**
لو احدث البائع بأحدهما عيبا بامر المسري يصير المسري قابضا
لهما جميعا ولو قبض المشتري أحدهما واستهلكه
او احدث به عيبا لم يملك الاخر عند البائع كان المشتري
قابضا لهما جميعا ويلزمه جميع الثمن ولو لم يكن هالك
مع فاسهل احبى احدهما كان لهما كذا ان سلم الله الباقي وما خد
قيمتها **رجل** اسرى دهنها معيا ودفع الله الدينه وامر
البائع بان يوزن فيه فوزن فيه لم يملك ان كان البائع وزنه محضه
المسري فانه هلك على المشتري ان المشتري صار قابضا بوزن
البائع وان كان ذلك في بيت البائع او خانوته وان كان
البائع وزن الدهن في غيبه المشتري يهلك هلك على البائع
لان الواحد لا يصلح ان يكون مسلما او متسلما فان كان المشتري
حاضرا امكن جعله قابضا بوزن البائع بامر المسري ولا يصير
البائع مسلما ومتسلما اما اذا كان المشتري غائبا وان صح
امر المسري بوزن الدهن في الدينه لا يملك جعله قابضا تفديرا
ولا يصير المسري قابضا هذا اذا اسرى دهنها بعينه
فان كان بعينه لا يكون المسري قابضا سوا كان

حاضرا

حاضرا او غائبا لان الدهن اذا لم يكن معينا كان امر المشتري
بالبوزن مصادا فملك البائع فلا يصح ولا يكون وزنه بوزن
المشتري هذا كما لو اسقرض من اخيه حنطه ودفع اليه
الجوالق وامره بان يخل فيها فانه لا يصير قابضا في الوجهين
ولو اسرى من الدهن عشرة ارطال دهن تدرهم ودفع القارور
اليه وامره بان يوزن فيها الدهن فلما وزنها رطال تكسرت
القاروره وسال الدهن وهما لا يعلمان بالانكسارها فصب
البائع الباقي فيها فما وزن قبل الانكسار يكون على المسري
وما وزن بعد الانكسار فلهلاكه يكون على البائع
ويضمن البائع للمسري ما وزن قبل الانكسار يصب الباقي وان
بقي القارورون شي مما وزن قبل الانكسار كان ذلك للمسري
هذا اذا دفع الله قاروره صححه فانكسرت فان كانت
منكسره وهو لا يعلم بذلك وامر الدهن ان يصب الدهن فيها
فصب والبائع ايضا لا يعلم بالانكسار فذلك كله على
المشتري وان لم يدفع القارورون الدهن ان كانت القارورون
له وامر البائع بصب الدهن فيه كان الهلاك في
جميع ذلك على المسري وذكر في المسري **رجل** اسرى سينا
ودفع اليه البائع طرفا وامره بان يوزن فيه وفي الطرف خرق
لا يعلم به المسري والبائع يعلم به فتلف فان التامع التلف
على البائع ولا يمس له على المسري وان كان
المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم او كان يعلمان جميعا

كان المستري قابضا للجمع وعليه جميع الثمن وذو فيه
 ايضا **رجل** استري كرامن حكمة صبره وقال للبايع كذا
 جوالقي ودفع الله الجوالقي ففعل فان المستري قابضا وكذا
 لو قال للبايع اعزني جوالقيك هذا وكذا في فيه ولو قال
 اعزني جوالقيك ولم يقل وكذا ففعل فليس هذا بقبض من
 المشتري وذو القدر ان كان المشتري حاضرا يكون قابضا
 والا فلا وقال محمد رحمه الله لا يكون قابضا في الوجهين
 الا ان ياخذ الجوالقي ثم يدفعه الى البايع وامر بان يكيل فيه
 ولو استري دهنا ودفع القارورة الى الدهان وقال للدهان
 ابعث القارورة الى منزلي فبعث فاكسرت في الطريق
 قال السج الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 ان قال للدهان ابعث علي يد علامي ففعل فاكسرت القارورة
 في الطريق فانها يهلك على المستري ولو قال ابعث فهلك
 في الطريق فالحال يكون على البايع لان حضرة علام المستري يكون
 كحضره المستري واما اعلام البايع بمنزله البايع ومن سائل
 التخليا ايضا **رجل** له مأك في حظيرة فباع منها واحدة بعسها
 لرجل ومنض الثمن وقال للمستري ادخل الحظيرة واقبضها وقد خليت
 بينك وبينها فدخل ليقبضها فعالجها فانفلتت وخرجت من باب
 الحظيرة وذهبت قال محمد رحمه الله ان سلم الرمكة الى
 المشتري في موضع يقدر على اخذها بوثق ومعه وهو والرمكة
 لا يقدر على الخروج من ذلك المكان فهو قبض

في

علي يد علامي فبعث

فان

فان كانت يقدر على ان يملك منه ولا يصطها البايع
 وليس يقبض وكذا لو كان المشتري يقدر على قبضها بوثق
 ولا يقدر بغير وثق وليس معه وثق او كان يقدر على اخذها
 ان كان معه اعوان ولا يقدر على اخذها وحده وليس معه
 اعوان فانفلتت لا يصير ذلك قبضا وان كان المستري
 يقدر على اخذها بغير رجل ولا عون فحلى البايع يسه ويسها
 فانفلتت كان المشتري قابضا وان كانت الرمكة
 في يد البايع مسكها بعنانها فاستري يسه فاشتراها منه رجل
 ونقد الثمن قال له البايع هاك الرمكة فوضعها في يده
 فانفلتت من المشتري بعد ما صار في يده فمن مال المشتري
 وان كانت الرمكة في يد البايع والمشتري جميعا
 قال البايع خليت بينك وبينها وليس استلمها بمقاسد بها
 وانما امسكها حتى تضبطها فانفلتت من ايدهما فهو قبض من
 المشتري وان كانت الرمكة في يد البايع لم يصل الى يد
 المستري قال البايع خليت بينك وبينها فاقبضها فاني امسكها
 لك فانفلتت من يد البايع قبل قبض المستري الا ان المستري
 كان يقدر على اخذها من يد البايع وصطها وليس هذا
 بقبض من المستري ولو استري مرسا او دابة والبايع راكبا
 قال له المستري احملني معك فحمله فعطبت الدابة هلاك من
 مال المستري ولو كانت الرماك في حطه عليها ما مغلوق
 لا يقدر الرماك على الخروج فباعها من رجل وحلى يسه وبين

وا انهما يسه

الرماك ففتح المشتري الباب فعليه الرماك وحر
 كان الثمن لازما على المسري سوا كان يقدر على اخذ
 الرماك او لا يقدر وان لم يفتح المشتري الباب وانما
 فتحها رجل اخر او فتح الرمح حتى خرجت الرماك ينظر ان كان
 المسري لو دخل الحطيرة بعد رعي احد هاتين قابضا
 والا فلا وان اشترى طيرا بطري في بيت عظم الا انه لا
 بعد رعي الخروج الا بفتح الباب والمسري لا يقدر على
 اخذ لطيرانه وحمل البائع منه ومن البيت فصح المسري
 الباطل مخرج الطير لئلا يظن رحمه الله انه يكون قابضا
 للطير ولو فتح الباب مسر المسري او فتح الرمح لا يكون المسري
 قابضا وان كان الطير لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب
رجل باع خلا في دية مئة وحمل منه ومن المسري
 محرم المسري على الدرو وركه في بيت البائع فبطل بعد
 ذلك فانه يهلك من مال المشتري في قول محمد رحمه الله عليه
 وعلية الفتوى ولو اسري يوما وامر البائع بعصه ولم يعضه
 حتى غصبه انسان فان كان حين امره البائع بالعصه املكه
 ان يمدده وبعض من غير مام صح التسليم والا فلا **رجل**
 باع فصا في خاتم يد سار ودفع الخاتم الى المشتري وامره بان يزرع
 العصه فهلك الخاتم عند المشتري ان كان المسري يقدر على
 نزعها من غير ضرر فان على المسري من العصه لا غير لان المسري كان
 امنا في الخاتم فاذا كان بعد رعي يدع النص من غير ضرر

صح التسليم وان كان لا يقدر على نزع الفض لا يضر لا شيء على المشتري
 ان يسلم المبيع ليرجع وان لم يهلك الخاتم خيرا المشتري ان شا
 برهن حتى يزرعه البائع وان شا بعض السبع ولو اشترى صوبا
 في مواش الى البائع ان يفتقه فان لم يفتقه ضرر بحمل البائع
 ان يعق مقدار ما ينظر المسري الى الصوف فان رصه بحمل
 على فتق الكل وان كان يفتقه ضرر بحمل البائع على
 الفتق لانه لا يجبر على حمل الضرر **رجل** باع حناتا
 في بيت لا يملك اخراجها الا بفتح الباب فان البائع محرم على تسليمه
 خارج البيت فان كان لا يقدر على تسليمه الا بضرر كان له
 ان يعصر **رجل** اشترى بقره فقال للبائع سقها الى منزلك
 حتى اجي خلفك الى منزلك واسوقها الى منزل فباع البقره
 في بيت البائع فابقها بملك على البائع فان ادعى البائع تسليمه
 البقره كان القول قول المسري مع يمينه **رجل**
 دفع الى قضاب درهما فقال اعطني هذا الدرهم لحاوزه وضعه
 في هذا الرسل في جابتك حتى يبعد ساعة ففعل القضاب
 ذلك فادلت المهر قال السبع الامام ابو بكر محمد الفصل
 رحمه الله ان لم ين موضع المحرم كان الهلاك على القصاب
 وان ين مكان من الجنب او من الدراع او غير ذلك تون الهلاك على المهر
 وهو بطر ما ذكره القدرى **رجل** اسرى حنطة بعصها
 ودفع الغراره الى البائع وقال كلها ففعل صار المسري
 قابضا ولو كان الحنطة بعصها فان كانت سلا او

- طيس
 - بنو نفا
 - نكاح البائع

او ثمننا مدفع الغزاة الي المسلم اليه وامر بكيله فيما لا يصير قابضا
الا ان يكون رب المسلم حاضرا قال رحمه الله وكذا
لو اسرى دراعا من يوت ولم يكن الجانب فقال من هذا الجانب
فمعل النابع لزم المشتري ولا يكون للمري ان يرد **رجل**
استري عدا فقتله انسان عمدا قبل القبض قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله خير الميري في
قول الحسنه رحمه الله ان اختار امضا السع كان القصار
له وان يقض السع كان العاص للنابع عنداني يوسف
رحمه الله ان اختار امضى السع كان القصار للمشتري وان
احسار بعض السع فلا وصار ويكون القمه للنابع ومحمد رحمه الله
عليه اسحق بن فقال بحب القمه في الحالين ولا يحس القصار
وهو بمنزله ما لو كان القتل خطأ وذر المسله في
النوادير على هذا الوجه كما قال الشيخ الامام رحمه الله
رجل استري عدا ولم يقضه فامر النابع ان يقضه من
ولان فمعل النابع ذلك ودفعه الى الموهوب له جازب الهبه
وبصر الميري قابضا **ك**ذا لو امر النابع فان يوافق
فلان فعين اولم يعين فمعل جاز وصار المستاجر قابضا
للمشتري او لا لم يصرفا بعضا لنفسه والاحر الذي باخذ النابع
من المستاجر يحتسب من الثمن ان كان من جنسه
كذا لو اعاد البايع العمد من رجل قبل السلم الى الميري
او وهب او رهن فاجاز الميري ذلك جاز وبصر قابضا

في بين الجانبين قطع البايع
ولم يرض به المشتري لا يلزم
المشتري ولو لم يكن الجانب

ولان

ولو ان الميري اعاد العمد المسترا قبل القبض او وهبه او
تصدق به على رجل او رهنه عند انسان ونصه المرتفع جاز
ولو باع او احب قبل القبض يجوز **ك**ذا **م**حمد رحمه الله
كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله الميري قبل القبض لا
يجوز وكل تصرف لا يجوز الا بالقبض كالهبة والهبة ويجوز
ذلك اذا فعله الميري قبل القبض جاز لان المشتري بالرهن
والهبة بصر مسلطا الرهن والموهوب له على القبض فيصير الميري
قابضا يقبضه **رجل** استري يوبا ولم يقضه ولم يقض
الثمن فقال للنابع لا اتمسك عليه اذ دفعه الى فلان فيكون
عنده حتى ادفع اليك الثمن فدفعه النابع الى فلان فهلك عنده
كان الهلاك على النابع لان المدفوع اليه بمسكه باليمن
لاجل النابع فيكون يده ليد النابع **رجل** استري يجاريه
ولم يقضها فقال للنابع يعها او طامها او كان طعاما فقال
كله ففعل فان ذلك يكون فسحا للسع وما لم يفعل النابع
ذلك لا يكون فسحا اما الاكل والوطي فان البايع لا يصح
باساعن الميري في ذلك فمعل بحار اعن الفسخ حتى
يكون والطيا واكلاما لنفسه واما السع فهو على وجوه
ثلاثة ان قال النابع بعه لنفسك فباعه يكون فسحا ولو قال
بعه لي لا يجوز السع ولا يكون فسحا ولو قال بعه او بعه
من سب فباعه **ك**ان فسحا ويجوز البيع السالي للامور
في قول محمد رحمه الله وقال ابو حنيفة رحمه الله

عليه لا يكون فسخا وهو كقولنا بعه لولو اسرى يوما او
 حنطه فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل رحمه الله عليه ان كان ذلك قبل قبض المشتري
 وقبل الرويه يكون فسخا وان لم يقبل البائع بعه لا المشتري
 بفرد بالفسخ في خيار الرويه وان قال بعه لي اي لمن
 وكيلي في الفسخ مما لم يقبل بعه لا يكون فسخا وان كان
 ذلك بعد القبض والرويه لا يكون فسخا ولا يكون كسلا
 بالمبيع سواء قال بعه او بعه لي باع المبيع من
 البائع قبل القبض لا يجوز السع الثاني ولا يفسخ الاول
 ولو وهب من البائع لا يجوز الهبة وفسخ السع اذا قبل ولو
 اسرى عند قبضه لم يعا بلا السع ولم يفسخا حتى
 استراه من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد
 الاقاله من غير المسرى لا يجوز بعه اشترى دارا او عقارا
 فوهبها قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل
 ولو باع لحوز في مولى ابي حنيفة والى يوسف رحمه الله
 عليهما ولا يجوز في قول محمد رحمه الله ولو اجرها قبل
 القبض من البائع او غيره لا يجوز لانه اجر الارض فان
 دفع للارض معاملة يكون اسما للعمال ولا يكون
 اجاره للارض وانما لا يجوز لانه باع نصف الررع قبل
 القبض اسرى فحما في بيت البائع في حوالقه فوضع المسرى
 نده عليه وقال بعه من بعه من عمره قبل الاخذ ج

قبل البائع ولو هو

عند الكل ولا لو اسرى وقت
 فيها ررع يورثها والروع
 نقل فوهبها للبائع معاملة
 بالنصف قبل القبض يجوز

قالوا

قالوا يجوز بعه لانه باع بعد القبض وهذا قول محمد باوله
 اذا كان البائع خليا بعه ومن الفخيم **رجل** اشترى
 دابة مريضه في اصطبل البائع فقال المشتري يكون هاهنا
 الليلة فاب ما تاتي فهلكت ملكك من مال البائع لا من مال
 المشتري **رجل** باع مكيلا في بيت مكابله او موزونا
 موازنه وقال المسرى خلت بينك وبينه ودفع اليه المفتاح
 ولم يكمله ولم يزنه صار المشتري قابضا ولو انه دفع المفتاح
 الي المشتري ولم يقبل خلت بينك وبينه فاقبضه لا يكون
 قابضا **رجل** باع مكيلا مكابله او موزونا موازنه
 او معدودا او معدودا عا كان اجر الكمال والوزان
 والدرع والعداد على البائع لان ذلك من باب التسليم
 ولهذا صار المشتري قابضا بكل البائع عند حضرته .
 ولو اسرى الثمار على روس الاسماء كان اجر الحذاذ
 على المسرى لان ثبته يتحقق التسليم بالخله ووزن الممن
 على المشتري ولذلك اجرة الناقد في طاهر الروايه وقال
 بعضهم ان قال المسرى دراهم منقده كان
 اجر الناقد على البائع وان قال بعه مسميه فاجر
 الناقد يكون على المسرى والصحيح انها على المسرى على
 كل حال ولو اسرى حنطه او ثيابا في جراب كان فتح الجراب
 على البائع واخراج الثياب على المسرى ومن قبل كما تحل
 على البائع فالص في دعا المشتري يكون عليه ايضا وكذا

ما تسم

علي

رايهم

لو اشترى ما من سقاني قربه كان حب الماعلى السقا
 والمعتبر في هذا العرف ولو اشترى حظه في سملها حاز
 وكانت المدره والدرس والمجلس على البايع ولو اسرى
 عن جرافا كان العطف على المشتري وكذا لو اسرى معسا
 في الارض كالنوم والحزرو البصل ويحوز ذلك كل ما اسراه
 جرافا فخراج ذلك يكون على المسرى ولو اسرى فلانا
 مكايله او موزونا موازنه مكال البايع محضه المشتري
 قال السمع الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله عليه
 كيل البايع ويحوز له ان يصرف فيه قبل ان يكمله
 وقوله عليه السلام حتى يجرى فيه الصاعان يحول على ما اذا كانت
 الحنطه سلما او متنا على رجل فاشترى المدون كرا
 من رجل او امر صا حب الدين يصر الكس من عزمه
 فان صاحب الدين يحتاج الى الكيل من مريض لمديونه
 ومن نفسه ولو كان هذا في الدرعا ان اذا انا ع
 مدارعه فلم يدرع البايع ومض المسرى بعد درع حاز
 له ان يصرف منه من غير درع وفي القدر باب روايا
 في روايه عن ابي حنبله رحمه الله هو والد الشيخ سوا
 وفي روايه هو والجيل والوزن سوا ولو اسرى حنطه
 على انها كرك قال له البايع هي كرك كملت ان
 لفلان فلم ياخذها فخذها بعشره فاحدها على ذلك قالوا
 لا يجوز له ان يتصرف فيه حتى يكمل من اخره وكذا لاني

اخره

الموزون

الموزون فان لم يكمله حتى باع من غيره بعد القبض او طمحا
 واكل خبزها قالوا لا يطب له لئني النبي عليه السلام وقال
 السمع الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله النبي يحول
 على ما اذا لم يكن المسرى حاضرا وقت كيل البايع وان
 كان حاضرا ورأى العسر رأي لا يحتاج الى الكيل بعد
 ذلك قال وكذا الجواب في القصاب والخباز اذا قال
 وزنت الان لفلان ان لم يكن المشتري حاضرا يحتاج الى
 الوزن من اخري وان كان حاضرا حزن وزنه البايع لفاه
 ذلك وفي الدرعا ب اذا اشترى يوما وقال له البايع هو
 عشره ادرع درعته الان وصدقه المسرى في ذلك لفاه وفي القدر
 هو على الروايتين **فصل**

في المصوم على سوم السوا
رحم ساوم رجلا بصدع وقال صاحب القدح ارم
 الى قدمه اليه موقع من يد على اقداح والبسرت لا ضمن العاص
 الصدع المدفوعه اليه لانه مصه على سوم السوا من غير
 بان الثمن فلا ضمن وعلمه ضمان الاقداح التي البسرت
 بفعله **رحم** جا الى زجاج فقال ادفع الي هذه القارو
 فارها فقال الزجاج ارفعها فوجعت والبسرت لا ضمن
 الرامع لانه رفعها وان كان على سوم الشرافا لثمن غير مدكور
 والمصوم على سوم السوا لا يكون مضمونا الا بعد بيان الثمن
 في ظاهر الروايه فان كان العاص

الى السواد كروي قال هذا الموزون
 من ثمن فقال السمع كرا حرم بغيره
 فذهب ما يوجب الثمن لا يوجب الصدع
 والرواه البايع صدق ولا يصدق عليه فخره
 ان كان الزجاج مد السوا من غير مدكور
 والبايع صدق ولا يصدق عليه فخره
 وان كان الزجاج مد السوا من غير مدكور
 والبايع صدق ولا يصدق عليه فخره
 وان كان الزجاج مد السوا من غير مدكور
 والبايع صدق ولا يصدق عليه فخره

للزجاج بكم هذه القارون فقال الزجاج بلذا فقال
 اخذها فارها فقال الزجاج فرفعها فوقعت من يده . هـ
 وانكسرت كان عليه قيمتها ولو وقعت على اقتراح اخبر
 فانكسرت الاقتراح كان عليه ضمان تلك الاقتراح بين الثمن
 او لم ين من اذا اخذها باذن صاحبها فان اخذها بفراثة
 كان ضامنا بين او لم ين **رجل** اسرى حلا مطر في دن
 الخلال فوقع قطره دم من انفه في الدن يسبح ولا ضمان عليه
 ان نظره باذن الخلال وان نظره بغير اذنه كان
 ضامنا اشترى فقاغا او شرابا واخذ القدر او اللوز من
 القناع فوقع القدر من يده فانكسر لا يضمن لانه اعاد
 منه الكوز **رجل** اخذ من البرازوبيا فقال **رجل** فان
 رصه اسرته فضاع من يده لا يضمن ولو قال ان رضيته
 اشترته يضمن كان ضامنا الوكيل بالسرا اذا
 اخذ السلعة على سوم السرا بعد بيان الثمن فارها الموكل
 فلم يرض به الموكل فردها على الوكيل فهلك عند
 الوكيل كان على الوكيل ميمها لانه اخذها على
 سوم الشراوين الثمن ثم رجع الوكيل بما ضمن على موكله
 ان كان امره الموكل بالاخذ على سوم السرا وان لم
 يكن امره لا يرجع لان الامر بالشرا لا يكون امرا بالاخذ
رجل جمع سلعة فقال لعمري اطرف فيها فاحدها
 لسطر فيها فهلك في يده لا يضمن وان قال التاظر

بعدها

بعدها بطر بكم سبع فالوايلون ضامنا والصحيح ججانه
 لا يكون ضامنا ام اذا قال صاحب السلعة بكننا
رجل قال لعمري هذا التوب لك بعشره فقال
 هات حتى اطرفه او قال حتى اربه عري
 فاخذ على هذا فصاع في يده ذل في المسعا انه لا يضمن
 في مولا الى حشفه والى يوسف رحمه الله عليهما ولو
 قال هات فان رضيته اخذته فضاع كان عليه الثمن
رجل اخذ متاعا لذهب به الى منزله فان رضى به
 اسراه وان لم يرض رده عليه فهلك في يده قال
 ابو الليث الكبري رحمه الله عليه لا يضمن لانه احد على وجه
 الامانة لا على وجه المساومة وان اشترى متاعا على
 انه بالخيار الى ان يذهب به الى منزله فهلك في يده كان
 عليه العمة لانه لم يوف بالخيار واما فسد السبع
 الا انه ان هلك في يده اسام كان عليه المم وان هلك
 بعدها كان عليه العمة **رجل** دفع السلعة
 الى منادي لنادي عليها فطيلبت منه بدراهم معلومة
 فوصفه عند الذي طلبه قال ضاعت من اد ووعت
 مني كان عليه فممة لانه اخذ على وجه السوم بعد
 سائر المم فالواي لاسي على المنادي وهذا اذا كان
 مادونا بالبيع الى من يريد سرا هل السبع فان لم يكن
 مادونا بذلك كان ضامنا . . .

م **فصل** **م** **في الثمن**

رجل باع متاعا بالالف درهم فوزن له المشتري الفا وما بقي درهم فدفعها اليه فضاغت عنده فان الباع مستوفيا حقه بالالف والزيادة اما في يده ولا يلزمه شي بهلاكها وان ضاع نصفها كان الباقي بين الباع والمشتري على ستة امار المال المقبوض كان مشتركا بينهما على ستة حصص اسداس للبائع والسدس للمشتري **فما هلك** على الشريك وما بقي سقى على الشريك ولو ان الباع عزل من نظامه درهم لرد لها فضاغت المائتان عنده وبقي الالف كان بينهما على ستة ولو جعل الالف في كفه ودفع الماسر الى غلام ليردها فسرق المائتان وسرق الالف من يده لا يرجع احدهما على صاحبه بشي **رجل** اشترى حارسه بالالف درهم ودفع الى الباع كيسا على طن ان قبضه الف درهم فذهاب به الباع الى منزله فاذا افسه دنانير فجمها ليردها الى المسري فهلك في الطريق لا يضمن الباع لانه مضى باذن المشتري بالس من جنس حقه فكان امينا ولو ان المسري دفع الى الباع دراهم صحاح فليسرها الباع فوجدها مسهجة كان له ان يردها على المسري ولا يصح بالسر ان الصحاح والمكسر فيه سوا والدرهم انواع حباد وريوف او بهرجه ومنتوقه واحلوا في بعض هذه الدرهم قال بعضهم التهرجه

الى

التي تصرف في غير دار السلطان والريوف هي الدراهم المنتوقه والمستوقه صفر مموه بالنضه وقال عامه المسامح رحمهم الله الحباد وفضه خالصه بروج في التجار اب ويوصد في بيت المال والريوف ما ربحه بيت المال وباعها التجار في التجارات ولا باس بالشرابها لكن بين الباع انها زيوف والبهرجه ما بهرجه التجار لا بروج في التجارات ولما حلم الدراهم في السرع حتى لو محورها في الصرف والسلم بحوز **والستوقه** قارسي معرب سه باوه وهو ان يكون الطاق الاعلى فضه والاسفل كذلك وسهما صغر ليس لها حلم الدراهم في الشرع حتى لو محورها في الصرف والسلم لا محورها وانما لا يضمن داسر البهرجه لانه لا قيمه لهذه الصنعه وردها على المسري بغير شي ولذا الودفع البهرجه الى انسان ليطرفه فليسره لا يضمن ولو باع شييا بدراهم جياد وقبض الدراهم واراها رجلا فانتهدها فوجد فيها قليل بهرجه واستبدل البهرجه لم اراد الباع صرف الكل في حاجته فلم ياخذها احد ولو اكلها بهرجه قالوا ان فان الباع اقرب بعض الحباد او اقرب بعض حقه او باستيف الثمن لا يرد سبعا ولا سبع دعواه انها بهرجه الا اذا صدقته المسري انها بهرجه فردها عليه وان لم يكن الباع اقربها فليسام ادعي انها بهرجه سبع دعواه وكان له ان يرد ولو اسرى سبعا بدراهم

سقد البلد ولم يفسد حتى تغرت فان كانت لا تروج في
 التجارات فسد البيع وهو منزله ما لو اسرى شيئا بالفلس
 الراحمه فكدت كل الفضة وقدم قبل هذا وان
 كانت الدراهم بعد الفضة تروج في التجارات الا انه اسعفت
 فسمها لا يفسد البيع ولم يكن له الا ذلك وعزى الى يوسف ان له
 ان يسخ السع في بعض النعم ايضا وان اسعفت تلك الدراهم
 اليوم كان عليه فممة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد
 وعليه السوي وكذا لو اشترى بالفلس شيئا ففسدت
 البيع عند ابي حنيفة رحمه الله وان علت او رخصت لا يفسد
 ولو ساع غرضا بالدراهم وسلم العروض ولم يفسد الدراهم حتى
 لا يفسد ولا تروج في التجارات فان كانت لا تسوق هذه
 البلد وسوق غيرها على قول محمد لا يكون ذلك لسادرا
 لكن سب الخيار للبايع ان شا اخذ تلك الدراهم وان ساد
 قيمتها في قول ابي حنيفة وان كانت لا تسوق هذه
 البلد ولا في غيرها من البلدان كان ذلك كسادا عند
 الكل ففسد العقد عند ابي حنيفة وعندهما سب الخيار
 ولا يفسد **رحم** اسرى ساد ابو فلس ولم يدل العدد
 في العباس لا يجوز السع وفي الاستحسان يجوز وعليه السوي
 ولو اشترى بدراهم فلين في العباس لا يجوز استحسانا
 ويؤخذ بالعباس ههنا وسئل عنه خلاف من ابي يوسف ومحمد
 رحمه الله عليهما العباس قول محمد رحمه الله والاستحسان

2
 فلس

قول

قول ابي يوسف رحمه الله واحد واصل محمد درهم
 فلس لا يجوز ولو اشترى شيئا بدائق او بدائنين ولم يذكر
 شيئا الا الدرهم ولا الفلس قالوا بصرو **رحم** ذلك الى الدائنين
 من الفلس وهذا اذا كان المشترا شيئا خسياسا سري بدا
 فلس وعن ابي يوسف اذا اشترى دارا بعشرة ولم يرد على ذلك
 فهو عشرة دنانير وان اسرى ثوبا بعشرة فهو عشرة دراهم
 وان اشترى بطيخا بعشرة فهو عشرة افلس المعترف في هذا العرف
 فيما بين الناس ما ساع بالدنانير كانت العشرة من الدنانير
 وما ساع بالدراهم كانت العشرة من الدراهم **رحم**
 استرى الف درهم بمائة دينار ولم يسر كل واحد منها شيئا
 فلكل واحد منهما بقدر الناس في البلدان كانا بالوفه
 فهو على دنانير الكوفه لان الدنانير يختلف باختلاف البلاد
 من حيث العار واهل الشروط ذكروا في شروطهم في الدراهم
 وزن سبعة وارادوا بذلك ان يكون عشرة دراهم سبعة **وزن**
 مثاقيل واصل ذلك ان الدراهم كانت مختلفة في عهد
 عمر رضي الله عنه بعضها خفاف وزن الواحد منها
 عشرتين قيراطا وبعضها بين الخفاف والفعال برر الواحد
 منها اثنى عشر قيراطا ونسب ذلك لضعف الخصومة من الناس
 في كراهة فشا وعمر رضي الله عنه الصحابة في ذلك
 ما سمعوا على ان يؤخذ من كل نوع بثلثه واحد واثني عشر
 وثلث العشرة وثلث اثنى عشر وثلث ذلك اربعة عشر قيراطا

عشرة قيراطا وبعضها ثقل

عشرون
 مضربوا درهمها وزنه اربعة عشر قراطا ووزن الدينار
 قراطا وكان وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل
وَحُل قال لغيره بعت منك هذا التوب بعشرة دراهم
 صحاح ومكسره جازو يكون النصف من هذا والنصف
 من ذلك ولو قال بعت بعشرة دراهم بعضها من الصحاح وبعضها
 من المكسرة فسد السع باع عبدا بوب موصوف في
 الزمة ان ذكر للتوب اجلا جازوا ان لم يذكر له اجلا يجوز ان
 التوب لا يح في الدمة بعقد المعاوضة الاسلام والسلم
 لا بد له من الاجل فان ذكر للتوب اجلا وادى فاسد
 ففسد العقد لا يفسد العقد وهذا العقد معتبر بعبا
 في حق العبد سلما في التوب ويجوز ان يكون للعقد الواحد
 حكم عقدان كما له شرط العوض ويعلم العوض باده
 المالك **وَحُل** باع يوما له المشتري
 فقال انك قد اعطيت علي ويعني يا كبير مما ساوى وكان
 وداعه بعشرين فقال البايع قد بعتك بعشرة لا بعشرين
 وهو جائز وهو حطر **وَحُل** قال البايع للمشتري
 ودار حصت عليك و بعتك نصف الثمن فقال المشتري
 اسر به بعشرين حار و يكون رباذه في الثمن ولو لقيه البايع فقال
 بعد ما قل المسمى بعتك باسمه بعشرة فقل المسمى
 او قال المسمى اسر ب مثل باسمه بعشرين و راضا
 على ذلك فسد السع الاول وبعقد الثاني ولا يفسده

هذا اذا ذكر الفلا والرخص فان ذكر رباذه وخط **وَحُل**
 اشترى شيئا ما لدف درهم فقال المسمى بعد السع بوب في قلبي
 بعتك او قال البايع بوب بعتك كذا الاجود من ذلك فهو
 باطل وله نقد البلد فان كان وزنه مختلفا كان
 ذلك على الغالب فان استويا فسد البيع **وَحُل**

في الاجل **وَحُل**

وَحُل اشترى متاعا ما لدف درهم الى عشرة اشهر على ان
 يعطيه الثمن اي نقد ان يوفيه فان السع فاسد **وَحُل** باع
 شيئا ما لدف درهم على ان يعطيه على التفريق ان كان ذلك
 شرطا في السع لا يجوز البيع وان لم يكن ذلك شرطا في السع وانما
 ذكر ذلك بعد البيع فان البايع ان يآخذه بالثمن جملة **وَحُل**
 باع عبدا با لدف على ان يبعده كل اسبوع بعض الثمن حتى يبعده
 جسر له عند مصي السهر ان فاسدا **وَحُل** اشترى من
 القصاب دلو يوم الحما بدرهم وكان القصاب يقطع له اللحم وتضعه
 في الميزان وبرزو المسمى بطن انه من لاسر اللحم باع في الكيل
 ميا بدرهم فوفى المسمى اللحم يوما فوجده بغير استاؤا وصد
 القصاب في ذلك قالوا ان كان المسمى من اهل البلد رجع
 على القصاب بحصة العصان من الثمن ولا يرجع بحصة العصان
 من اللحم لان البايع اعد بحصة العصان من الثمن بعرض
 ورجع عليه بذلك وان كان المسمى من غير اهل البلد

او كان التقصير بغيره دفع اليه على انه مرفق في المسرى
 لا يرجع على العصاب شي لان سعر البلد لا يظهر في حق العرا
 بله اصطلح اهلها على سعر اللحم والخبز وشاع ذلك فجاء
 رجل عرب الى الخباز فقال اعطني خبزا بدينار او حالي العصاب
 وقال اعطني لحم بدينار فاعطاه اقل مما ساع في البلد المسرى
 لا يعلم بذلك ثم علم بالواو يرجع في الخبر بحسبته العصاب
 من الثمن لان السع وقع على الوزن الذي شاع في البلد فاذا
 وحده اقل يرجع بالعصاب لا بقدر التقصير **ساع** خبزا
 غير معين ولم يوجد التقاطي وفي اللحم لا يرجع بشي لان سعر اللحم
 لا يسع كما يشيع سعر الخبز ولا يظهر في حق الفرسا
رجل اسرى شيئا من اليزوز ذكر في الاصل انه
 لا يجوز فالواحد اذا لم يعلم البائع والمشتري بهما بقي الى الزور
 فان علما جاز اسرى شيئا بثلثي السنة كان على
 البائع تسليم المبيع في الحال فان لم يسلم حتى مضت السنة
 قال ابو حنيفة رحمه الله بعد الاحلف
 وبالسلم وكذا لو كان في السع حمار بعير الاجل
 من وقت سقوط الحمار عنده **واحد** معا على انه
 لا يكون للبائع ان يحبس المبيع لا سيما الممنوع من السنة
 من وقت السع ولو باع بثلثي رمضان ولم يسلم حتى حارمها
 لا يسق الاجل ويحب المبيع على المشتري في قولهم
رجل عليه الف درهم من مائة مبيع طالته الطالب

فقال ليس عندي شي فقال الطالب ادمت فاعطى
 كل شهر عشرة له بكنز ذلك تا جيلا فكان له ان يأخذ
 بجميع المال في الحال **رجل** قال لغيره بعت منك هذا
 اليوم بعشرة على ان تعطيني كل يوم درهما وثلث يومين درهمين
 فانه يعطى العشرة في ستة ايام درهما في اليوم الاول وثلاثة
 في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث وثلاثة في اليوم الرابع ودرهما
 في اليوم الخامس ودرهما في اليوم السادس اما في اليوم الاول
 يعطيه درهما فظا هذا وفي اليوم الثاني يعطيه ثلاثة لانه جعل
 اليوم احلا للدينار الواحد بكماله بوجب التكرار ولما
 حاس يوم بلزومه درهمين ودرهما في اليوم السابع في اليوم
 الثاني ودرهما في اليومين ودرهما في اليوم الثالث بحلول
 نجم اخر ولم يحل للدرهمين احل اخر وفي اليوم الرابع
 بلزومه ثلاثة دراهم لمجي اليوم الرابع ودرهما في اجل اخر
 للدرهمين وفي اليوم الخامس بلزومه درهمين في اليوم الخامس
 ولم يحل للدرهمين احل اخر يعني من العشرة درهم واحد
 يعطيه في اليوم السادس **رجل** باع عبدا بثلثي الزمة
 ان ذكر للثوب اجلا حاز وان لم يذكر لا يجوز لان الثوب لا يحل في
 الزمة بغير المعاوضة الا سلبا والسلم لا يصح الاموجلا وان ذكر
 للثوب اجلا وامر فاسل فبطل العقد لا يفسد العقد لان هذا
 العقد بيع من على **الدين** اذا قال بثلثي من الاجل او قال
 لاحاقه في الاجل هذا الدين لم يكن ذلك اطلا للاجل ولو

الشمس

بمجي

الموجب

قال اطلت من الاجل او قال تزلت الاجل بصر الدرس حالا
ولذا قال جعلت هذا الدين الموجل حالا بصير
حالا على هذا قالوا وقال صاحب الدين لم يوتنه برب
دني عليك او قال بالفارسية هو حوس نر يوما دم يكون اسرا
من على الدين الموجل اذا قضى الدرس قبل حلول الاجل
فاستحق المقبوض على القابض او وحده المقبوض زبوا فرده باز
الدين عليه الى اجله ولو اسرى صاحب الدين الموجل من
مدونه الدرس قبضه ثم تقايلا البيع لا يعود الاجل ولو جبا
صاحب الدين بالمسرى عسا فرده بعضا عاد الاجل ولو
كان لهذا الدين الموجل كفيل لا يعود الكفاله
في الوجهين صاحب الدين اذا ذهب الدرس من مدونه
وبالدنس كفيل فرد المدون الهبة عاد الدرس على المدون ولا
يعود الكفاله ولو ابر المطلوب عن الدرس فرد الا بر اطل
الابر في حق الاصيل واختلف المسامح في براه الكفيل ولو اضر
الدين عن الاصيل فرد التاخير بطل التاخير في حق الاصيل
والكفيل جميعا ومصل بمسائل المراسيل المراسيه
رجل اشترى دنانير بدراهم ثم باع الدنانير مراجه
لا يجوز لان الدنانير لا تباع بالدرهم فلم يكن الموصوف بعد
الصرف مبيعا في السع الاول ولو اشترى متاعا
بالف درهم بخاراه باعه بسمق قد مرخ مائه درهم فان راس
ماله نقد بخاراه بالدرهم نقد بسمق قد لان راس المال بصير

مذكور

مذكور في عقد المراسيه مصرف البيع الى ذلك اما الدرع
مائه مطلقه مصرف الى نقد البلد الذي باعه فيه مراجه
فان باعه بسمق قد مرخ ده بازده كان راس المال والدرع
من نقد بخاراه لانه جعل الدرع الحد الحادي عشر وكان الحد
من نقد واحد ولو اشترى ثوبا بدرهم جيار ونقد الديوف
مكان الجيار ثم باعه مراجه كان راس ماله الجيار
لان البيع الاول كان بالجيار **رجل** عصب عبد اناق
من دن نقض القاضى عليه بعهده العبد ثم عاد العبد الى اناق
كان للقاضي ان يبعه مراجه على العمه التي غرم له
ملك العبد ملك العمه ولكن لا يقول اشترى به كذا
وانما يقول قام على كذا وان اسرى عبدا فخر
وبعهه وابق من دنه ونص القاضى عليه للمابع بعهده العبد
بحكم مساد السع ويكون له ان يبعه مراجه على قيمته
ويقول قام بكذا ولو اشترى عبدا او دابة فقبضه واجره عليه
واخذ الاجر ثم باعه مراجه على الثمن الذي اشتراه جاز
وان لم ينه اجره واخذ الاجر لان الاجر بدل عن المنفعه
لا عن شئ من الداب الذي اشتراه وقد باع جميع ما اسرى
رجل اشترى دجاجة وقبضها فباعها بدينار عشرين
بصه او اكره وبيع النضر بدينار ثم اراد ان يبع الدجاجة
مراجه على الثمن الذي اسراها قالوا ان كان النضر على
الدجاجة مقدار الثمن الذي باعه به النضر جاز ويجعل من

في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله عليه ما في ظاهر الرواية
حتى يقول البايع بعد ذلك قلت وعن أبي يوسف رحمه الله
انه يتم الامالة بقول المشتري قد اقلتك بعد ما قال للبايع اقلني
ساع من اخرتوا فقال له المشتري قد اقلتك البيع في اليوم
فاقطعه قميصا فباع البايع قميصا قبل ان يفرقا ولم يركب
بشي كانت اقاله **رجل** اشترى من رجل وقرح خطه
بمراه معلومه وقبض الخطه وسلم بعض الثمن فجاء البايع بعد
ذلك وطلب منه الباقي فقال له المشتري قام على بمن عال
ورد الباقي فاقص منه ولم يعمل بها واخذ المسري قالوا
لا يفسد البيع بينهما ما لم يرد المسري المسع على البايع **رجل**
اشترى حمرا واوقفه ثم جاز رجل بعد ايام ورد على البايع فلم
يقبل البايع رده وقال لا اقبل ثم اسعمله بعد ذلك
اما ما اراد ان يرد على المسري ولا يرد المير كان له ذلك
لانه لما قال لا اقبل بطل رد المشتري واقلته فلا يفسد
البيع بينهما باسعمال البايع بعد ذلك لان الاسعمال وان
كان دللا على الرضا الا انه دون الصريح فلا يسلط به صريح
الرد **رجل** اسرى من اخيرا بونا رطبا وقبضه في يده
واسقص ورنه بالجفاف ثم انهما تقاسما البيع ففسخ ولا
يجب على المسري شي من الثمن لاجل الفسخ لانه ما كان
شي من اجزا البيع **رجل** اسرى لحما او سمكا او شيئا
بمسارع الله الفساد فذهب المسري الى بيته لحي بتمنه فقال

في الاقاله والاستحقاق

رجل باع امه فابكر المسري السر لاجل البايع ان
لها الحاربه ما لم يعزم على ترك الحصومه لان السع لا يفسخ
بحود المسري فان عزم البايع على ترك الحصومه حل
ان يطاها لان محود المشتري فسخ في حقه واذا عزم البايع
على ترك الحصومه ثم الفسخ تراضيهما محل له الوطى وكذا
لو باع جارية ثم انكر السع والمسري يدعى لاجل البايع ان
يطاها حتى فان ترك المشتري الدعوى وسع البايع انه
ترك الحصومه حل له الوطى هذا لو اشترى جارية
على انه بالخيار بل انه امام وقبض الجارية ثم ان المشتري رد
على البايع في ايام الحار حاربه اخرى وقال هي التي اسرها
وبصها كان القول بوله لانه انكر قبض غيرها
فان رضى البايع بها حل للبايع ان يطاها لان المسري لما
رد عسرها اسرى ويذكر في ذلك البايع الباس بالاولى
واذا رضى البايع بذلك ثم السع بينهما بالعاطي وكذا
القصار اذا رد على صاحب الثوب بوباله غير بوبه ورضي به
صاحب الثوب وكذا الاسلاف وغيرهما **رجل** باع
سما قال للمشتري اقلني السع فقال قد اقلتك لم يكن ذلك اقاله

في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله عليه ما في ظاهر الرواية
حتى يقول البايع بعد ذلك قلت وعن أبي يوسف رحمه الله
انه يتم الامالة بقول المشتري قد اقلتك بعد ما قال للبايع اقلني
ساع من اخرتوا فقال له المشتري قد اقلتك البيع في اليوم
فاقطعه قميصا فباع البايع قميصا قبل ان يفرقا ولم يركب
بشي كانت اقاله **رجل** اشترى من رجل وقرح خطه
بمراه معلومه وقبض الخطه وسلم بعض الثمن فجاء البايع بعد
ذلك وطلب منه الباقي فقال له المشتري قام على بمن عال
ورد الباقي فاقص منه ولم يعمل بها واخذ المسري قالوا
لا يفسد البيع بينهما ما لم يرد المسري المسع على البايع **رجل**
اشترى حمرا واوقفه ثم جاز رجل بعد ايام ورد على البايع فلم
يقبل البايع رده وقال لا اقبل ثم اسعمله بعد ذلك
اما ما اراد ان يرد على المسري ولا يرد المير كان له ذلك
لانه لما قال لا اقبل بطل رد المشتري واقلته فلا يفسد
البيع بينهما باسعمال البايع بعد ذلك لان الاسعمال وان
كان دللا على الرضا الا انه دون الصريح فلا يسلط به صريح
الرد **رجل** اسرى من اخيرا بونا رطبا وقبضه في يده
واسقص ورنه بالجفاف ثم انهما تقاسما البيع ففسخ ولا
يجب على المسري شي من الثمن لاجل الفسخ لانه ما كان
شي من اجزا البيع **رجل** اسرى لحما او سمكا او شيئا
بمسارع الله الفساد فذهب المسري الى بيته لحي بتمنه فقال

في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله عليه ما في ظاهر الرواية
حتى يقول البايع بعد ذلك قلت وعن أبي يوسف رحمه الله
انه يتم الامالة بقول المشتري قد اقلتك بعد ما قال للبايع اقلني
ساع من اخرتوا فقال له المشتري قد اقلتك البيع في اليوم
فاقطعه قميصا فباع البايع قميصا قبل ان يفرقا ولم يركب
بشي كانت اقاله **رجل** اشترى من رجل وقرح خطه
بمراه معلومه وقبض الخطه وسلم بعض الثمن فجاء البايع بعد
ذلك وطلب منه الباقي فقال له المشتري قام على بمن عال
ورد الباقي فاقص منه ولم يعمل بها واخذ المسري قالوا
لا يفسد البيع بينهما ما لم يرد المسري المسع على البايع **رجل**
اشترى حمرا واوقفه ثم جاز رجل بعد ايام ورد على البايع فلم
يقبل البايع رده وقال لا اقبل ثم اسعمله بعد ذلك
اما ما اراد ان يرد على المسري ولا يرد المير كان له ذلك
لانه لما قال لا اقبل بطل رد المشتري واقلته فلا يفسد
البيع بينهما باسعمال البايع بعد ذلك لان الاسعمال وان
كان دللا على الرضا الا انه دون الصريح فلا يسلط به صريح
الرد **رجل** اسرى من اخيرا بونا رطبا وقبضه في يده
واسقص ورنه بالجفاف ثم انهما تقاسما البيع ففسخ ولا
يجب على المسري شي من الثمن لاجل الفسخ لانه ما كان
شي من اجزا البيع **رجل** اسرى لحما او سمكا او شيئا
بمسارع الله الفساد فذهب المسري الى بيته لحي بتمنه فقال

ممكنه وحاف البائع ^{بج} يفسد كان للبائع ان يسعه ^{بج} من
 اسحقنا والمسري الثاني ان يسري من البائع وان كان
 يعلم بذلك لان البائع رضى بافساخ البيع الاول والمستري الاول
 كذلك ظاهر ثم سطر ان كان الثمن الثاني اكثر من
 الثمن الاول كان عليه ان يصدق بالزيادة وان كان انقص
 والنقصان يكون من مال البائع لا يكون على المسري الاول
رجل اسري عديم ادعى انه باعه من البائع باقل مما اسراه
 فلنقد الثمن وفسد السع وادعى البائع انه قاله السع كان
 القول قول المسري في انكار الاقاله مع بسنه دلو
 كان البائع يدعى انه اشتراه من المسري باقل مما باعه
 والمستري يدعى الاقاله بحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه
 الاقاله فسخ في حق المعاد من عبد ابي حنيفة رحمه الله
 ما لا ياكث من الثمن الاول او باقل او بحسن اخر باب
 الاقاله بالتم الاول وسطل ذكر الثمن الثاني ولا يصح الاقاله
 بعد الرباذه الحاديه بعد الفسخ ولا يصح الاقاله سعا
 وعلى قول ^{بج} الى يوسف رحمه الله الاقاله سع فان بعد
 جعلها سعا بان كان المسع مفعولا وبها لا يملك الفسخ
 فسحا وعلى قول محمد رحمه الله الاقاله فسخ فان بعد جعلها
 سحا ريقا فلا بعد حدوث الرباذه عند المسري بسخ
 سعا الوكيل بالسع ملك الاقاله **بج** يملك من الثمن في
 قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما واما الوكيل

بالشرا

بالشرا ذكر السخ الامام سمس الامه السرخسي والشيخ
 الامام المعروف بحواهر زاده انه لا يملك الاقاله اما الوكيل
 بالاجاره اذا باع الاجاره مع المستاجر من اسسها المنفعة
 وقبل فسخ الاجر مع ذلك منها سوا كان الاجر عسا
 او دينا ولو وهب الوكيل الاجر من المستاجر او ابراه عن
 ذلك وان كان الاجر شيئا بغير عنه او دينا ولم يشترط
 المعجل جازت هيبته وبراوه يكون ضمانا للاجر في قول
 ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما كما في الوكيل بالبيع
 بالوكيل وان كان الاجر شيئا بعينه لا يصح ابر الوكيل وهيبته
 بعد اسسها المنفعة وبعد الترخيل **رجل** اشترى
 عبدا بالف درهم ودفن الثمن ولم يفسد العبد وقال للبائع بعد
 ما لقيه وهبت له العبد والثمن كان ذلك بعضا للسع ولا
 يصح هيبه الثمن **رجل** اسري من رجل عبدا بامه وبها ينفذ
 ثم ان مسري العبد باع نصف العبد من رجل ثم اقال البائع
 في الامه بعد ذلك جازت الاقاله **وك** كان عليه لما بيع العبد
 فمعه العبد وكذا لو بيع لكن يقطع بد العبد واحد
 الا بيس ثم اقال بالسع في الامه **مس** يملك
 الاسحقاق **رجل** اسري جاره وباعها من غيره فداولها
 الامدي فادعيت عند المشتري الرابع انها حرم فردتها
 الرابع على المالك بعولها والمالك على الباقي **و** الى البائع
 الاول ان يملكها فالوا ان كانت الحاربه ادعت العفو

مطهر

عشر

مطهر
سائر الاخلاق

فله ان لا يقبل الحاربه بقولها وان قال الباقى اصل
وقد اعدت للبع والسلم بان يبع وسلمت الى المشتري
وهي ساكنه فليس بابع ايضا ان لا يقبلها لان انقيادها
على هذا الوجه بمنزلة الاقرار بالرق ولو اقر بالرق سم
ادعت العتق لا يقبل قولها الا بسنه وان انكرت السع والسلم
ليس للبائع الاول ان لا يقبل لانها اذا لم يقر بالرق كان القول
قولها في الحره وكان **المسرى** ان يرجع على البائع بالثمن لما
لوقعت الحره بالسنة وكان **بعضهم** اذا ادعت الحره
لم يكن له ان يردّها على البائع بقولها للزبيعي ان يزوجها
احسبها حتى يحل له وطؤها اما ملك البين ان كانت
او ملك الكاهن ان كانت حرة وكان **بعضهم** من اسرى
جارية يدعى له ان يزوجها احتياطا **رجل** اشترى عبدا
شرا صحيحا محاربا وادعى انه كان احده منده
فان القاضي سأل من المدعى السنه على ما يدعى من الملك
ولا يسأله السنه على الاعتناق لانه اذا ادعى الملك بس
الصواب وان لم يكن له بينه على الملك كان له
ان يسحب المسرى على دعوى الملك **رجل** اسرى عبدا
واختلفا في الثمن وحلف كل واحد منهما بعتقه فقال البائع
ان بعتة الا بالف درهم فهو حر وقال المسرى ان
اسرته الا بحسمانه فهو حر لزوم العبد للمسرى على الثمن
الذي اقربه فلا ينعى العبد لان البائع يدعى ان المسرى خنت

وعبر للشرك

في سنه وعتق عليه العبد فتعد فسخ البين فلا ينعى العبد
على المشتري باقرار البائع وكان على المشتري الثمن الذي
اقربه لانه ينكر الزماده **رجل** اشترى ارضين من رجل
فاذا اهدى العرا البائع ولم يعلم المسرى بذلك قبل البيع
فان علم قبل الفسخ كان له الخيار ان شاء يقض السع ويرجع
لجميع الثمن وان شاء يأخذ غير المستحق حصتها من الثمن
لان الصفقة تفرقت قبل المام وان علم بعد ذلك بعد
القبض يلزمه غير المستحق حصتها من الثمن ولا خيار له لان
الارضين بمنزلة شيئين مختلفين كالنوبس والعبد **رجل**
مستأجر حانوت في بده لردار حانوت يدعى انه له
ساع الكردار من رجل وسلم الكردار وصر المهر
حاصبا الحانوت وادعى ان الكردار له وانكر المسافر **رجل**
المسح ومن المشتري فالوان كان الكردار من الالات
التي يحتاج المستاجر اليها في صناعه وتجاربه لم يكن
للمسرى ان يرجع على البائع بالهمز ويكون القول في ذلك
قول المستاجر وان كان الردار بنابان كان علوا
على سفل الحانوت وكان ذلك في يد المستاجر كان القول
ايضا قول المستاجر ولا يرجع المسرى على البائع بالثمن
على بعد اسحقاق المسح وان كان المسح بنا مصلابنا
الحانوت كان القول فيه قول صاحب الحانوت
لان ما يكون متصلا بها الحانوت لا يكون حادئا ولا يكون

2
البيع

القول — فنه قول المستاجر واذا جعل في ذلك القول
قول صاحب الخانوت صار مبيع مستحقا ف يرجع المسمى
بالثمن على البائع **رجل** اشترى عبدا من رجل بالثمن
درهم وقبضه ثم استحق نصف احداهما فان العبد الثاني يكون
لازم للمشتري بحصته من الثمن وله الخيار في العبد الذي استحق
نصفه في قول — اي حصة رحمه الله عليه **رجل** اشترى
امه وبيعها وبعده الميراث استحقها رجل بالثمن فاذا اراد الميراث
ان يرجع على البائع بالثمن يقال له السانع انهم سهود زور
سهدوا بالباطل وان الامة لي يقال — المشتري انما شهد
ان الامة لك وانهم شهدوا بزور لا يسطر رجوعه بالميراث على
البائع باقراره ذلك ان الحاربه لو وصلت اليه يوما من الدهر
بوجه من الوجوه يومس بالرد على البائع **رجل** في يده
عبد باع نصفه من رجل ولم يسلم حتى باع نصفه من اخيه
وسلم النصف اليه ثم جاز رجل واستحق نصف العبد بالنسيئة
كان المسمى من البيعين جميعا وان كان **رجل** الاول
قبض المبيع ولم يسف الساعي صرف الاستحقاق الى الساعي
دون الاول وان قبضه جميعا كان المستحق منهما جميعا
رجل له ثلاثة اقصه حيطه باعها جميعا ثم باع منها
ثم باع منها فقيرا من رجل اخيه ثم باع منها فقيرا من رجل
ثم كالههم الاقصه الثلاثة ثم جاز رجل واستحق من الكل
قفيزا فان المسمى باحد العقر الثالث — لان صاحب

412
اليدين حين باع العقر الاول باع ما يملكه وباع العقر
الثاني وهو يملكه وباع العقر الثالث وهو لا يملكه
رجل اشترى دارا وبيعها ثم جاز رجل وادعى نصفها
فاقام المسمى النسيئة انه استراها من المسمى ولم يوف
فقال — محرم رحمه الله عليه لا يرجع المسمى على البائع
نصف الثمن انما هذا رجل اشترى دارا من رجل فاذا عاها
اخر واستراها منه ايضا فانه لا يرجع على البائع بالثمن
ولو اقام المسمى الثمن النسيئة انه استراها منه بعد الاستحقاق
فان المشتري يرجع على البائع بنصف الثمن **رجل** اشترى
من رجل عبدا وبيعه ثم وبعده من اخيه فاستحق من يده
الموهوب له قال ابو يوسف رحمه الله للمسمى ان يرجع
على البائع بالثمن والصدقة منزلة اليه ولم يذرك في الكتاب
خلافا في هذه المسئلة وكذا لو اشترى عبدا وبيعه
ثم وبعده لرجل فوهبه الموهوب له من رجل اخيه وسلمه
اليه فاستحق من يده الموهوب له الساعي كان للمسمى
ان يرجع بالميراث على باعه ولو ان المسمى وبعده لرجل
ثم ان الموهوب له باعه من رجل فاستحق من يده المسمى
ليرد للمسمى الاول ان يرجع بالميراث على باعه حتى
يرجع المسمى الساعي على الموهوب له فاذا رجع حصة
يرجع المسمى الاول على باعه **رجل** استحق من يده
شي سباهه ساهدين عبد لله اليهود عليه قال ابو يوسف

رحمه الله اسأل عن الساهد بن قان عدلا رجح المعصية عليه على
 بابه وان لم يعد له فانه يعصى على المسهود عليه لانه عدل
 ولا يرجع هو بالتمسك على بابه وهو بمنزلة الافرار وكذا
 لو وكل رجلا بالخصومة فزلى الوكيل الساهد وهذا
 ظاهر في ما اذا وكل بالخصومة واستثنى في التوكيل بعد
 الشهود **رجل** اشترى غلاما وقبضه فاسحقه رجل
 بالبينه وقبضه ثم ان المسحق احار السرا حار اجاره
 حتى لا يرجع المسرى على البائع بالتمسك وكان للمسحق ان
 يرجع على السابع بالتمسك لان البيع الماضي لا سطل بالاسحق
 فاذا احار صحت اجاره وبصر السابع وكيفا في السع وهذه
 مسئلة اختلف فيها الروايات قال الشيخ الامام سمس
 الامم المجلو ان رحمه الله طاهر المذهب من اصحابنا رحمهم
 الله ان البيع لا سطل بالاستحقاق بل سفي موقوف على ما لم يرجع المعص
 عليه بالتمسك على بابه **رجل** لان اسرا بعدا فاستحق
 بصفه كان لها الخيار فان رضى احد المسترير واسقط
 الخيار سلم له ربع العبد بربع التمسك والمستري الاخر ان يرد
 العبد على بابه ويرجع بصف المير وقبول الى يوسف
 ومحمد رحمه الله عليهما السلام في ما سق قول ابي حنيفة رحمه الله
 اذا اسقط احدهما الخيار لم يكن الاخر ان يرد عند ابي حنيفة
 رضى الله عنه من له الخيار في العبد لا يرد النصف واحد
 المسترير بشرط الخيار لا يفرق بالرد **رجل** ادعى على رجل

ان المدعى باع المدعى عليه وولانا الغائب عبدنا الف درهم
 بخضرة العبد وادام الله فان القاضي يعصى المدعى على
 الحاضر بصف المير ولا يعصى بيع الكل لان الحاضر ليس
 بحصم عن الغائب فان حضرا الغائب بعد ذلك ان اعاد
 المدعى الله بخضرة يعصى المدعى على الحاضر بصف المير
 الا اذا كان كل واحد منهما له لانا المير عن صاحبه
 ما مع مدون الصاع على احدهما قضاء على الاخر **رجل** باع
 عقارا وسلم وامر به او ولده او بعض اقاربه حاضرا ولم يقل
 ساسم ادعى على المسرى من كان حاضرا وبالسع ان
 العقار له اختلف المشايخ فيه قال مشايخ سمرقند لا يسع
 دعواه وقال مشايخنا يسع دعواه فسطر المفتي في ذلك ان كان
 في رواه انه لا يسع هذه الدعوى وادعى ذلك كان حسنا
 سد الباب التزوير فان لم يكن له رأى في ذلك يعصى بقول
 مشايخنا لان الفضولي اذا باع مال الغير وصاحب المال
 حاضرا ولم يقل ساسم لم يكن سكوتة احاره وهذا اذا لم يكن السلطان
 استثنى في بعض القاضى سماع هذه الدعوى **رجل**
 باع عقارا ادعى انه باع ما هو وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح انه
 لا يسع خلاف ما لو اسرى عبدنا ادعى انه حر حيث لا يسع دعوى
 المسرى لان الوقف لا يربى المال ولا يخرج منه من لم يكن محلا
 للبيع اما الحر ليس محل للسع ولهذا لا يملك وكان المسرى
 مدعيه باع على السابع ولهذا الوجه من الوقف وغير الوقف

وباع الكل صفته واحد جاز الوصف السع في غير الوصف ولو جمع
بين حرو وعبد وتباعها صفته واحدة لا يجوز السع في القز عند
اشترى نفسه من موكة ومعه رجل آخر بالف درهم صفته واحد
ذكر في التفسير انه يجوز السع في حصه العبد وحصه الشريك باطل
ولاسيما هذه الال **اذ اشترى ولده مع اجني**
فانه يجوز العقد في الكل

باب في مال الرابضة

في الباب كصلان فصل في السع وقيل في الاختراز عن الربا والمخارج
عنها اما الاول فالواضع المشتبه وهي العال عليها الصفة
الفطرية في واحد اباشر وذكر محمد رحمه الله في الكتاب انه يجوز
بيع الدراهم التي تلتها صفر ويلتها فضة واحدا باس وقال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله عليه في عرفنا
لا يجوز بيع المشتبه من الفطرية بالمسلسل لانها صارت منها
لجميع الاسماء منزلة الذهب والفضة ولهذا قلنا بوجوب الرد
في المكاتب منها ولا يجوز بيع المحلوح من القطن بغير المحلوح الا
مثلا مثل وكذا سع التمر المسعود الذي استخرج منه النوى بغير
المشقوق وكذا الدقيق المنحول بغير المنحول وسع النخالة
بالدقيق عندنا في يوسف رحمه الله لا يجوز الا بطريق الاعصار
وهو ان يكون النخالة الحاصلة اكثر من النخالة في الدقيق
وعند محمد رحمه الله اذ اساءوا وزنا يجوز وسع الحنطة بالحن

والحنطة بالحنطة وسع الدقيق بالحنطة والحنطة بالدقيق قال
بعض مشايخنا لا يجوز اساءوا ولا متفاضلا فلهذا
قول الى حنيفه رحمه الله كما قال في بيع الحنطة بالدقيق
وقد اذلا الطحاوي وقال بعضهم لا يجوز اساءوا ومتفاضلا
وعليه الفتوى ان الحنطة ككيل وكذا الدقيق والحنطة
ولم ينجح ويجوز بيع احدهما بالآخر متساويا ومتفاضلا اذا كانا
بدراس فان كان احدهما سعة او الحنطة نقدا جاز عندنا
رحمهم الله وان كانت الحنطة او الدقيق بفساد الحنطة سعة
لا يجوز في قول الى حنفية رضي الله عنه لانه لا يجوز السلم في الحنطة
وعندنا في يوسف يجوز وهو روافد عن الى حنفية رضي الله
عنه لانه يجوز السلم في الحنطة والفتوى في بيع الحنطة والدقيق
بالحنطة على قول الى يوسف رحمه الله ولا يجوز بيع الحنطة
بالحنطة وزنا وان اساءوا لان الحنطة ككيل ولا يجوز بيعها
بمسما لان في الكيل فصل بانه يجوز وكذا سع الدقيق
بالدقيق وزنا لان الدقيق ككيل ولهذا لا يجوز بيع الحنطة
بالدقيق وزنا ولو كان وربما حاز هذا ان اباع من
الحنطة قد رما يدخل تحت الكيل وزنا فان كانت
الحنطة قليلا لا يدخل تحت الكيل حازم الواع الحنفية بالحنطين
وادي ما يدخل تحت الكيل نصف صاع فان باع منها صاعا من
الحنطة الردية نصف صاع حازم من الحنطة او باع نصف صاع

والحنطة بالحنطة وسع الدقيق بالحنطة والحنطة بالدقيق قال بعض مشايخنا لا يجوز اساءوا ولا متفاضلا فلهذا قول الى حنيفه رحمه الله كما قال في بيع الحنطة بالدقيق وقد اذلا الطحاوي وقال بعضهم لا يجوز اساءوا ومتفاضلا وعليه الفتوى ان الحنطة ككيل وكذا الدقيق والحنطة ولم ينجح ويجوز بيع احدهما بالآخر متساويا ومتفاضلا اذا كانا بدراس فان كان احدهما سعة او الحنطة نقدا جاز عندنا رحمهم الله وان كانت الحنطة او الدقيق بفساد الحنطة سعة لا يجوز في قول الى حنفية رضي الله عنه لانه لا يجوز السلم في الحنطة وعندنا في يوسف يجوز وهو روافد عن الى حنفية رضي الله عنه لانه يجوز السلم في الحنطة والفتوى في بيع الحنطة والدقيق بالحنطة على قول الى يوسف رحمه الله ولا يجوز بيع الحنطة بالحنطة وزنا وان اساءوا لان الحنطة ككيل ولا يجوز بيعها بمسما لان في الكيل فصل بانه يجوز وكذا سع الدقيق بالدقيق وزنا لان الدقيق ككيل ولهذا لا يجوز بيع الحنطة بالدقيق وزنا ولو كان وربما حاز هذا ان اباع من الحنطة قد رما يدخل تحت الكيل وزنا فان كانت الحنطة قليلا لا يدخل تحت الكيل حازم الواع الحنفية بالحنطين وادي ما يدخل تحت الكيل نصف صاع فان باع منها صاعا من الحنطة الردية نصف صاع حازم من الحنطة او باع نصف صاع

من الحنطة بما دون نصف صاع منها لا يجوز اذا كان في احد الجانين
 مقدار ما يدخل تحت الكيل **وان** صاع مما دون نصف
 صاع من الحنطة بما دون نصف صاع واحدها الثمن من الاخر
 جاز **اما** لو باع الحنطة بالحسن **صاع** الحنطة بالسعر متفاضلا
 بيايد جاز **وان** كان الشعر حيات حنطة قد رما ملون
 في السعر ولذا لو سعت الحنطة بالحنطة **قد** رما ملون في السعر
 لا يجوز الامتسا وما وان كان في كل واحد من الجانين شعير
 لان ما خلوا عنها الحنطة من حيات الشعير مغلوب فكان مستهلكا
صاع الخلل بالعصر متفاضلا لا يجوز لان العصر يصح حلا
 في الثاني ملون بهما سبه المجانسه في الحال والقرع مع الابرسم
 بمنزله **الذيق** مع الحنطة ولا بأس ببيع ساه على ظهرها صوف
 صوف اذا كان الصوف المحرور الثما كان على ظهر
 الساه ولذا الساه التي في ضرعها لبن بلن وعين ابي يوسف
 رحمه الله انه في اللبن يجوز لا يطرق الاعتبار والصحيح هو الاول
 وان اشترى ساه بكم يلهو على وجوه بلته ان اسرى اللحم
 الساه مدبوحة مسلوخه استخرج سحمها واما معاوها ان ساوبا
 وزا جاز والاملا وان اسرى اللحم الساه مدبوحة غير مسلوخه
 ان كان اللحم اقل مما في المدبوحة او مسله او لا يدري لا يجوز
 وان كان اللحم اكثر مما في المدبوحة جاز وان اسرى باللحم
 ساه حبه في الفال لا يجوز لان يعلم ان اللحم اكثر من لحم الساه وهو
 قول محمد رحمه الله وفي الاستحسان يجوز على كل حال وهو قول

بكتفه

مع الحنطة المتبقية بغير الحنطة
 لا يجوز ولو باع الحنطة كوزا اذا
 ساع كوزا ببيع الحنطة بالسوق
 لا يجوز ببيع الحنطة بالسوق
 ولا يجوز ببيع الحنطة بالسوق
 ولا يجوز ببيع الحنطة بالسوق

محمد رحمه الله وفي الاستحسان يجوز على كل حال وهو **صاع**
 فولهما ولو باع قصرا من حنطة ملولة بقفيز من مثلهما او
 اسرى بصر من حنطة ملولة بقفيز من مثلهما او اشترى قفيزا
 من الرطبة التي خرجت من سنبها بثلثها او المبلولة بالناسه او
 الرطبة باليابسه او باع بقفيزا من التمر الذي اصاب ما واسف
 مثله او الزيت الذي اصابه ما مثله جاز **السع** في جميع ذلك
 في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يعتبر النفاوب الذي يكون
 بهما عند الجفاف وكذلك عند ابي يوسف رحمه الله في
 الحنطة الرطبة باليابسه فان ذلك لا يجوز عنده كما لا يجوز عنده
اما لا يجوز مع الرطب بالتمر عند محمد رحمه الله لا يجوز
 بيع الرطبة وبالرطبة ولا مع المبلولة ولا الزيت المسفح او التمر
 المسفح بغير المسفح ولا الرطبة بالناسه ولا المبلولة
 بالناسه الا ان يعلم تساويهما في الكل بعد الجفاف الا
 مع الرطب بالرطب فقيرا بقفيز فانه يجوز ذلك وان كان
 احدهما اكثر نقصا من الآخر عند الجفاف ولا بأس ببيع
 الناطف بالتمر متفاضلا الا ان يكون ذلك في موضع ساع التمر
 فيه وفيما فانه لا يجوز اذا كان بسبه فان كان في موضع ساع
 التمر فيه كمالا جازت ايضا **العس** حس واحد وان
 اختلف الوان واثارة **وكذا** الزيت لا يجوز مع البعض
 البعض الامثلا **مثلا** ولا بأس ببيع لحوم الطير واحدا باس
 باسدا لا ياوزر ولا حرمه نسيه ولحم الابل والبقر

المبلولة

السهم

اسماوه

والغنم والباها اجناس مختلفة يجوز بيع البعض بالبعض ^{مستقلا}
 بيايد ولا خيره فيه لسمه وكذا الالة واللحم ^{والمحرم} والطن
 اجناس مختلفة يجوز بيع البعض بالبعض معا صلا لا بد ولا
 خيره فيه لسمه والسم من حس اللحم لا ساع باللحم الامساوا
 واللحم المعز والضان ولينها جنس واحد لا يجوز البيع فيه الامثلا مثل
 وصوف العم الاسود والاسود حس واحد ولا يجوز بيع الغزل
 بالعطر الامساوا بان اصلها واحد ولاها موزوز وان خرجا من الوزن
 او خرج احدهما من الوزن فلا باس واحدا باس بيع الغزل
 بالثوب جاز على كل حال ولا باس بعزل العطر مع الكبار
 او الصوف مع الشعر واحدا باس وان كان احدهما سمة المحرم
 الوزن وعن محمد رحمه الله ان بيع العطر بالغزل لا يجوز متقاضلا وعنه
 انه لا يجوز مطلقا ولو باع لسا بصوف ان كان البلد محال له
 نقض يعود صوفا بعصر المساواة في الورد وان كان لا يعود لا
 يعتبر الصوف والشعر وغزاهما جنسان مختلفان ولا باس بالسمك واحدا
 باس لانه لا يوزر فان كان جنس منه يوزر فلا حرج مما يوزر لا
 مثالا مثل كل مصر لا يوزر فيه اللحم ^{لا باس} ما ساع طاب
 بطاهر وبطهر في ذلك حال اهل البلده ولا يجوز بيع الحليب
 من لبن الغنم بالسمن اقل من السمز وكذا اللبن مع الزبد وكذا
 لو اسرى الثمر بالوى لا يجوز الا ان يعلم ان ما في الثمر من الوى ولا باس
 ببيع الزيت بالزيتون ودهن السمسم والعصير بالعنب والشاه اللبن
 باللبن والوط بالدهن والمخلوج بالعط والغزل بالعطر اذا كان يعلم

هذا هو الحق في بيع البعض بالبعض
 لا يجوز ان يباع البعض بالبعض
 بل يجوز ان يباع البعض بالبعض
 بل يجوز ان يباع البعض بالبعض

وهو الصحيح وهو ان يباع البعض بالبعض
 وهذا هو الحق في بيع البعض بالبعض
 لا يجوز ان يباع البعض بالبعض
 بل يجوز ان يباع البعض بالبعض

ان

هذا هو الحق في بيع البعض بالبعض
 لا يجوز ان يباع البعض بالبعض
 بل يجوز ان يباع البعض بالبعض

ان الخالص اكثر اذا كان الثقل البديل الاخر شيئا له فمه اما اذا
 كان سائلا قيمه له في الزبد بعد اخراج السم منه فان في
 هذا الوجه اذا كان السم الخالص مثل ما فيه من السم يجوز مروي
 ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله اذا باع الدرس بالدرس فلا يكل
^{السبح} الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يجوز اذا
 كانا مكوسين فان باع الدرس بالدرس موازنه قال السبح الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله فيه رواه في الروا في رواه يجوز وفي روايه
 لا يجوز ساع حث العطن هو ساع الساء باللحم ان علم ان الحب لث
 ما في العطر يجوز وان كان لا يدري لا يجوز وكذا بيع العنب بالزبد
 في قول ابي يوسف رحمه الله ان علم ان الزبد بالزمن الزبد
 الذي يحصل من العنب جاز والا فلا وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله يجوز
 على كل حال اذا اتساويا فلا وكذا ساع العصير بالعنب وسع الخاس
 الاحمر بالخاس الايض ان علم ان الاحمر الثمر من الايض جاز والا فلا
 ولذلك ساع دهن الجوز بلب الجوز وسع السيف المحلى بالقضه بفضه خالصه
 وسع المنطقه المنفضه بالدرهم او بالثبر لا يجوز الا ان يعلم ان الفضه
 الخالصه اكثر وكذا الوعاء حليا من ذهب فيه جوهه لا يباع اخراجه
 الا بضره فباعه فذهب لا يجوز الا ان يكون الثمن اكثر ما في الحلي من
 الذهب ولو اشترى حنطه في سنبها حنطه مدان لا يجوز عندنا الا ان
 يعلم المدان اكثر ولو ساع بطيخا او ساع سطح عمر مقطوف
 او تين عمر مقطوف لا يجوز على كل حال لو تم خروج الزماده
 من السجرب بعد البيع ساع لوز ما لوز يرب ما جاز في قول ابي

استمر كذا قوله
 استمر كذا قوله
 استمر كذا قوله

حسنة ابي يوسف رحمه الله ان عندها الما ليس بحلي ولا يورث
 بحوزة مع احد هما بالآخر متفاوتا والجهد ان كان ساع وزنا فيبيع بالحد
 عشر المساواة في الوزن **ساع** الخبز بالخبز متفاضلا عدد ا
 او وزنا جاز في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليها السلام ولا حرج
 منه نسبه عند ابي حنيفة رضي الله عنه الخبز ليس بوزن ولا
 عددي وقال ابو يوسف هو وزني الا ان يكون قليلا لا يدخل تحت الوزن
 وقال محمد رحمه الله هو عدوي بحوزة مع الواحد بالاسر وان كان
 كبرا لا يحوز مع الخنطة المقلية بغير المقلية لا نقدا
 ولا نسبه وكذا لا يحوز مع دوس الخنطة لسويفها عند ابي حنيفة
 رحمه الله حسا وبالا متفاضلا ولا يحوز مع الخنطة بدفعها
 او لسويفها في مولى **ساع** انا من جديد جديد ان كان الاناساع
 وزنا بعشر المساواة في الوزن والا فلا وكذا لو كان الانا من حارس
 صفر باعه بصفر **فصل** فيما يكون اقرارا عن الربا جرمه
 في يده درهم اغتصبها فاشترى بها شيا قال بعضهم ان لم يصف
 السرا يتلك الدرهم بطيب له المشتري وان اضاف الشرا الى تلك الدرهم
 ونقد منها لا يطيب له وذلك لسداد رحمه الله عنه عن ابي حنيفة
 رضي الله عنه اذا اسرى الرجل بالدرهم المفصوبه طعاما ارافا
 الشرا اليها ونقد غيرها ولم يصف السرا اليها ونقد منها
 لا يلزمه التصديق الا ان يصف السرا اليها وينقد منها وكذا
 ذكر الطحاوي **فصل** حلف ان لا يسرى بهذه الدراهم

نسخ الصفح الذي هو كذا
 لا يبيع من غير ان يكون
 مساع في غير ذلك
 مساع في غير ذلك
 مساع في غير ذلك

لا تحت الا ان يدفع تلك الدراهم الى البايع او لا يسرى
 بها الطعام لان الدرهم لا يبيع في المبادلات وقال بعضهم
 اذا اضاف السرا الى الدرهم المفصوبه ونقد غيرها اولم يصف
 الشرا اليها ونقد منها ولم يطف السرا اليها لكان
 من يسه ان يعطى من الدرهم المفصوبه ونقد منها لا يطيب له
 وهذا الحوط والقوى على انه بطيب له الا اذا اضاف السرا اليها
 ونقد منها وذكر في الاصل **رجل** غصب النافق اسرى
 بها جاز به ثم باعها ورجع يلزمه التصديق بالرجع وهذا محمول على
 ما اذا اضاف السرا اليها ونقد منها السلطان اذا اسرى
 بالدرهم المرسله وقضى الثمن مما اخذ من الناس طمنا بالاداء
 لغيرهم ساول اطعمتهم ليلون وحرام عن الظلم **رجل**
 دفع مالا مضاربه الى عامل فتصرف العامل فيه ورجع حل
 لصاحب المال ان تاخذ من الرجح ما لم يعلم انه اكسبه
 من الحرام وكذا لو كان المضارب دمس **رجل** اسرى
 من الباجر شيا هل يلزمه السؤال انه حلال ام حرام قال سطران
 ك ان في بلد وزمان كان الغالب هو الحلال في اسواقهم ليس
 للمسرى ان يسأل انه حلال ام حرام وبني الحكم على الظاهر
 وان كان الغالب هو الحرام او كان البايع رجلا نفع الحلال
 والحرام محتاط وسأل انه حلال او حرام **رجل** باب وكان
 كسبه من الحرام يعني لورسه ان يعرفوا فان عرفوا
 اربا بها ردوا عليهم وان لم يعرفوا تصدقوا به **رجل** اسرى

دارا فوجد في جدها دراهم قال بعضهم هي منزلة اللطمة
 وقال بعضهم بردها على النافع فان لم يقبل النافع
 محمد بن صدق بها وهذا هو **رَجُلٌ** له على رجل عشرة دراهم
 فاراد ان يجعلها لثلاثة عشر الى اجل قالوا اسرى من المديون
 سبائل العشرة ونقص المسع ثم يسع من المديون سبائل
 عشرة الى سنة فصع التمر عن الحرام ومثل هذا مروي
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى كرامته امر بذلك
رَجُلٌ طلب من رجل دراهم ليعرضه بده دوا زده فرفع المسعر
 متاعا بين يدي المقرض ويقول للمقرض عت منك هذا
 المتاع بمائة درهم فاستري المقرض وبه فع الله الدراهم وواحد
 المتاع لم يقول المستقرض يعني هذا المتاع بمائة وعشرة
 الى درهما والاوب والاحوط ان يقول المقرض للمقرض
 بعد ما قرر المعاملة كل مقاوله وشرط ان يساقد
 بركم ثم يعقدان مع المتاع وهذه المسئلة دليل على جواز مع
 الوفا اذا لم يكن الوفا شرطاً في السع هذا اذا كان المتاع
 للمسعر فان كان المتاع للمقرض وليس للمسعر في ورده ان
 يعرضه عشرة ببله عشرة عشر الى اجل فان المقرض سله سلاه
 عشر ويسلم السلعة الى المسعر ثم ان المسعر يسع السلعة
 من اجنبي يفسره ويدفع السلعة الى الاجنبي يسع السلعة
 من المقرض بعشرة وياخذ منه عشرة ويدفعها الى المسعر
 فيبر الاجنبي من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فبصل

السلعة

السلعة الى المقرض يفسره والمقرض على المسعر ثلاثة عشر
 الى اجله وحيله اخرى ان يسع المقرض من المستقرض سلعة
 ثلاثة عشر الى اجل معلوم ويدفع السلعة الى المسعر ثم
 يبيعها المستقرض من اجنبي ثم ان المستقرض يقبل السع مع الاجنبي
 قبل القبض او بعده ثم يبيعها المسعر من المقرض بعشرة
 وياخذ العشرة بمحصل للمسعر عشرة وعليه المقرض ثلاثة عشر
 ويصل السلعة الى المقرض والمقرض وان صار مشترياً ما باع باقلاً ما
 باع قبل بعد الثمن الا ان ذلك حايير مما للبع البالي
 وهو السع الذي جرى من المسعر والاجنبي وحيله
 اخرى ان يسع المقرض من المسعر سلعة ثم من رجل
 ويدفع السلعة الى المستقرض ثم ان المقرض يبيعها من غيره
 ما لم يأت مع ثمن ذلك الغير يبيعها من المقرض بالثمن لمصل
 السلعة اليه يبيعها وياخذ الثمن ويدفعه الى المقرض
 فبصل المسعر الى المقرض ويحصل الربح للمقرض وهذه
 الحيلة هي العينة التي ذكرها محمد رحمه الله قال
 مسأله الخ يبيعهم الله مع العينة في زماننا خسر من
 المسع التي جرى في اسواقنا وعن ابي يوسف رحمه الله
 انه قال العينة جائزة ما جوره وقال ابن ابي
 الفرار من الحرام **رَجُلٌ** اسعر عشرة دراهم
 ثم اوفاه وزاد قالوا ان كان الزيادة فله اخرى من
 الورس كذا التقى المائة لئلا ينس وان كان كذا

ثم مات العبد فلو ان وصل الغاصب اليه بعد ما اشترا ه
 كان عليه الفان وان لم يصل حتى مات فعليه الف
 لان الرباذه الحادثة كانت امانه فلا تضر مضمونه الا بالقبض
 ولو اشترى امه شرا فاسدا فلم يضمنها حتى اعتقها فاحرار
 البايع اعتاقه فقد اعتق على النافع لانه اعتق مال النافع فهو
 على اعباره ولو اسرى عبدا شرا فاسدا ولم يضمنه فامر النافع
 ان يضمنه فاعينه النافع فلو اخوذا العتق على المسرى لان
 المسرى يصير قابضا مضمنا عا او القيد ولو ان المسرى
 هو الذي اعتقه فللصبر لم يصح اعتاقه لانه اعتق مالا ملك
رحيل ياع علاما سعا فاسدا وبقا ايضا ثم ابراه النافع عن القيمة
 ثم مات الفلام عند المسرى كان على المسرى قيمه واما النافع باطل
 لانه ابراه في الوجوب ولو قال النافع للمسرى ابراه عن العلامة ثم هلك
 الفلام كان المسرى يبراه عن ضمانه لانه لما ابراه عن العلامة فقد
 جعله امانه في يده **رحيل** اسرى عبدا وضمنه ولم يضمنه المير
 ثم يباعه لا السع ثم ان النافع ابراه المسرى عن المير مع ابراهه حتى
 لو هلك العلامة عند المسرى كان المسرى يبراه عن المير لان السع
 بعد الاوالة مضمون على المسرى بالمير فصح ابراه البايع اما
 في السع الفاسد انما يحل القيمة على المسرى عند الهلاك فلا يصح
 الا برأيه وهو نظير ما لو قال لعينه بعت منك هذا الشيء
 بعشرة دراهم ووهب لك العشرة فقال المسرى فليكن
 حاز السع ولا يصح القيمة لانه ابراه عن المير فليكن الوجوب

رحيل اسرى ستر اللعبة من بعض السدنة لا يجوز لانه اسرى
 مالم يملك النافع وان نقل الى يده كان عليه ان يصدق
 به على الفقرا **رحيل** تسع على طريق العامة وسرى
 قال بعضهم ان كان الطريق واسعا لا يضر الناس
 بتعوده لا باس بالسرمانه وقال بعضهم لا يضر السرمانه
 منه على كل حال وقال بعضهم لا يسرى منه على كل حال
 لان العودة على الطريق من غير عمد متروكة ولهذا لو
 عثر به انسان وهلك كان ضامنا فالسرمانه يكون حراما
 له على المعصية واعانه له على ذلك **رحيل** اسرى يوبا
 سيرا فاسدا وضمنه فقطعه قيمتها ولم يخطه حتى اودعه النافع
 فهلك عنده كان للمسرى ضمان القطع دون القيمة لانه
 لما اودعه النافع بعد القطع فقد رد على النافع ما يلى
 بعد القطع **رحيل** مع الامر من فاسد يعلم انه
 يعصي به لانه اعانه على المعصية **رحيل** اسرى عبدا
 مخوسا فقال له العبد ان يعصى من مسالم يملك يلى
 جازله ان يسعه من المخوسى لا يسع الكافر من كافر
 ولا باس يسع الربار من البصاري والعلسوة من المخوسى لان
 دال على اعانه على المعصية بل فيه ادلال الكافر وبكره
 ان يسع الملعب المصص من الرجل اذا علم انه يسرى للبس
 صرى حبالى القاي يفس او يحرق وطلب منه سبعا

يسمع به في البيت اللحم والاسنان ونحو ذلك جاز ان يسمع ذلك منه
 وان طلب منه حورا او مسكفا او نحو ذلك مما سري الصبي لنفسه
 عادة لا يسمع لان الوجه الاول ما دون طاهره وفي الفصل الثاني
 لا يصح يسمع ويستري وقال انا بالغ ثم قال بعد ذلك
 لست بالغ فان كان حرا خيرا عن نخل الملوغ بان كان سنة
 اساعشر او اكثر لا يصح تجوده بعد ذلك لانه احب امر
 محتمل فان ادنى الوفاء الذي يبلغ فيه الصبي وعلم اساعشر
 فاذا امع احبارة بالملوغ لا يصح تجوده بعد ذلك وان كان
 سنة دون ذلك لا يصح به احبارة بالملوغ فيصح تجوده .
 حصير المسجد اذا صار حلقا جاز ان يباع ويراد في نفسه
 وسترا به او **رجل** دخل كرم صدقة فاكل منه
 ساو كان صدقة باع الكرم وهو لا يبيع والوا
 الام عنه موضع ويصح ان يسجل من المسرى او يصمن له
رجل قبل له اما ان يسرب هذا السرب او يبيع كرمك
 يباع ولم يشرب قالوا ان كان شرا بيا محل شربه جاز بعه لانه
 غير ملك وان كان سرا بالاخل سر به لا يجوز البيع لانه مكروه
 قوم احبتموه ودفعوهم االا الى رجل لدفع دار الحرب
 وسري الاسرا فالوا يبغي ان سري كل اسير بعينه لو كان
 عبدا في ذلك الحان ويصدر ما سعى الناس فيه ولا يسام
 الاسرى في ذلك فانه لو اسرى الاسير فامر الاسير بالسريرة

البلوغ

وادي

وادي منه من المال الذي كان عنده كان ضامنا لامهات
 الاموال ويكون ما ادى لا محاب من العجز دينا على الاسير كانه
 افترضه ولا يكون السر الامهات الاموال ولو قال له الاسير
 اشترني او فكي يبغي للمامور ان يقول اني استريد حسنة لامهات
 الاموال ولو قال الاسير اسري او فكي يبغي للمامور
 ان يقول اني استريد حسنة للاموال ثم لسريته بعد
 ذلك ولا يكون ضامنا **ولو كان** الاسير
 عبدا او امه فاسرا المامور ويصدر السر من الاموال
 التي في يده يكون ضامنا لان العبد والامه صاروا
 مائتلك اهل الحرب فاذا اشترام كان مستريا
 عند اهل الحرب ويكون مسريا بفعله ويكون ضامنا
رجل اسرى الاسرا من اهل الحرب جاز له ان يعطهم
 الديوف والمعسوسة والعروض اكثر من قيمته لان
 سرا الاحرار لا يكون سرا حقيقته وان كان الاسرى عبدا
 لا يبعه ذلك **رجل** اسيا من رجل شيئا بمن المثل
 مراد رجل اخر في البحر لا يريد شراوه وانما يفعل ذلك
 ليرغب المسرى في الزيادة فذلك مكروه وهو النجس
 المنهي عنه وان كان الذي اسيا يطلب السرا باقتل
 من قيمته ولا بأس بعه ان يريد حتى يرغب المسرى في
 الزيادة الى تمام قيمته وهو ما حور في ذلك **رجل** باع
 شاه من كافر بفسله حسنا او بصر على الراس حتى

يموت قالوا الناس سبعة وكذا الحوز سعة دبحه المحوسى
 فيما بينهم وعن محمد رحمه الله لا يجوز بيع دبحه المحوسى
 فيما بينهم **رجل** باع القصر من بخدة حمرا لبا سبعة وذا
 لوباع الارض من بخدة كسسه اوسعه اوسب بار وكور
 مع ساسوب **مكة** ولا يجوز بيع الاراضى فى طاهر الرواب
 عن ابي حنيفة رضى الله عنه **وكذا** الحوز اجاره البناء لا
 يجوز اجاره ارضها وعن ابي حنيفة رحمه الله عليه فى روايه
 حوز سعة **دور** **مكة** وفيها السعة ونكره
 اجارتها فى الموسم **مصر** عزيمه الطعام ليس للامام
 ان يسعر فان سعر فباع الجباريا كثر مما يسعر حاز
 معه وقال محمد رحمه الله للامام ان يجبر المحتكر على
 السع اذا خاف الهلاك على اهل المصر ويقول للمحتكر
 مع ما سعى الناس ويبيده يتغلب الناس على ما يوسل
 على قول ابي حنيفة رحمه الله عليه لا يجوز للامام على السع
 لانه محروص ولا يرى الجبر وقال **الدورى**
 رحمه الله وقال اصحابنا اذا خاف الامام الهلاك
 على اهل المصر باخذ الطعام من المحتكر وبيعه عليهم فاذا
 وجدوا ردا ومثله وليس هذا بحجر اياها هو ضرره ومن اضطر
 الى مال الغير وخاف الهلاك كان له ان ياخذ به
 رضاه وعن ابي يوسف رحمه الله اذا ادم الاعراب الكوفه
 وارادوا ان يمتاروا منها **كان** للامام ان يسعهم عن ذلك لان له

ان سعى اهل البلده عن الاحكام من الاول

فصل فى سيرة الحران فخاصه فى ذلك

رجل اسرى دارا اوسبانا فى سله وكان ذلك للرباغه
 واراد المشتري ان يربغ فيها قال ابو القاسم رحمه الله عليه
 ان كان يعقل ما به ادى الجيران على الدوام فانه مع ذلك
 قال **قال** مولانا رضى الله عنه وهذا سى اسبحه مشايخ
 بلغ رحمهم الله اما عند ابي حنيفة لا يمنع عن ذلك يجوز بيع الار
 المحباه باذن الامام فان احبها بغير اذن الامام وباعها
 لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله عليه وقال
 صاحباه **حوز** **رجل** اشترى حجره سطحها وسطح جاره
 مسويان فاخذ جاره حتى يحد جائطه ومن جاره
 ليس له ذلك لان الاسان لا يحرك على الساملكه ولو اراد
 ولو الجار ان يبعه من الصعود حتى يحد سيرة قالوا
 ان كان فى صعوده سعة بطر فى داره كان له
 ان يبعه من الصعود حتى يحد سيرة وان كان لا يبع
 بطر فى داره **لكن** يبع بطر عليهم اذا كانوا على
 السطح لا يبعه عن الصعود لان جاره شار له فى الضرر **رجل**
 له فى داره شجرة فصاد فباع اغصانها فاراد ان يهاها المسرى
 مطلق على عورات المسلمين قالوا للجيران ان يرفعوا الامس
 الى القاصى حتى يبعه عن ذلك والمحار للفتوى ان المشتري

بحر للحمران وقت الارتقاء في اليوم من امره حتى تسروا
له كون جميعا بين الحقيز ومراعاة الخصم فان لم يعمل
المسري ذلك فلم يسمع عن الاربعاء بعد يرفعون الامر الى القادر
فان راي القاضي ان يبعه كان له ذلك **رجل** باع ضيقه
وله اشجار في صعبه اخرى اعماها بمدله في هذه الصعبة
الى باعها للمري ان ياخذ لدرع الصعبة المسعفة عن اعصاب
اشجاره وكذا الورث الرجل صعبه ومساها اعصاب
لوارث اخر كان له ان ياخذ صاحب الاعصاب برفع ضرر
الاعصاب عن ملكه **رجل** وضع حدوعه على حائط جاره
ماذن جاره او حفز سردابا في داره بادن جاره ثم باع الحمار
داره وطلب المري ان يرفع حدوعه وسردابه كان
للمسري ذلك الا اذا كان النافع شرط في السعفا
الحدووع والسرداب تحت الدار فبعد ما يكون للمري
ان يطالبه برفع ذلك لانه لما شرط ذلك صار كأنه شرط
لنفسه ذلك الوارث في هذا بمنزلة **المسري** الا ان الوارث
ان يامر برفع السرداب على كل حال ولو ان رجلا
ورع اراد ان يرضه ويصير جاره بذلك فان كان يحرم ماوه الى
ارض جاره ويهدد ارض جاره بذلك كان للمري ان يمنع ذلك
ولو ان رجلا اراد ان يجعل بيته اصطولا ولم يلبس القدم لذلك
فالوان وجوه الدواب الى حائط الجار ليس للمري ان يمنع
وان كان حوائرها الى حائط الحمار كان للمري ان يمنع

ذلك

وجه

وكذا الواو ادان جعل في سبه رجاو ذلك بوهن سب الحمار
كان للمري ان يمنع ذلك ما ذكرنا من الجواب في جنس هذه
المسائل قول مساح يلج وانه مخالف قول ابي حنيفة رضي الله
عنه فان عند ابي حنيفة رضي الله عنه من تصرف في ملكه
لا يمنع وان كان يصير جاره به وقال مساح يلج رحمهم
اذا تصرف في ملكه ويصير جاره بذلك ضررا دائما
كان للمري ان يمنع وسألي حسن هذه المسائل في دار القسمة

باب في بيع الما لل

في الباب فصول الاول فصل مع الوالد على الولد الصغ
امراه استقرت لولدها الصغرة صعبه بالها على ان
لا يرجع على الوالد حاز استحسانا ويكون الام مسرره **بالقن**
لنفسها لانها لا يملك السر لولدها الصغرة لم يصير هبة
منها لولدها **الصغرة** وهبة وليس لها ان تمنع الصغرة
عن ولدها امراه **قال** لزوجهها وبها ولد صغير
اشترى منك دارك هذه لاسيا بك كذا فقال الاب
بعها جاز لان الاب لما قبل السع فقد جاز شراها
للصغرة **فحوى** ولو كانت الدار مشتركة بين الاب
واجني فقال المراه لما اشترى منها هذه الدار لاني
عالة فلما لا بعنا جاز لان الاب لما حوز سراها حمله الدار

باب في بيع الما لل

فقد اذن لها ان تشر الجمله **امسره** باعت ماع روجها بعد
 موته وزعمت انها وصه ولزوجها اولاد صغارم قالت
 المراه بعد من لم اكن وصه قال السمع الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله لا يصدق المراه على المسرى وسعها موتها
 الى بلوغ الصغار فان صدقوها بعد البلوغ انها كانت وصيه
 جارية بها وان كذبوها بطل السع فان كان المسرى
 ستر من الارم المراه لا يرجع المسرى على المراه **هـ** اذا
 ادعت المراه بعد السع انها لم يكر وصه فان ادعى صبي
 عز بالغ انها باعت ولم يكن وصه سمع دعوى الصبي اذا كان
 مادونا في الحمار او في الحصومه من له ولاته الخصومه
 كالعاصي والوصي ومخوها فان عجزت استرداد الضيعه
 لصمن المراه ميمه ما باع على الروايه التي تضمن القاصه فميمه
 العقار بالسع والسلم **حـ** مات ولم يوص الى احد
 فباعت امراته دارا من مراكبه وبعته بمن الدار بعد اذ نال
 الورثه جاز السع في حصتها لما لم يكن عمل الميت من كسبه
 لا يبايعت مال نفسهها وهل يرجع في مال الميت ان نفسه يفتن
 الميت لان احد الورثه اذا فتن الميت بماله لم يسل يرجع
 بعد اذن الورثه يرجع في التركه وان كفتته ناكه
 من فتن الميت لا يرجع لان احد الورثه لا يملك ذلك وهل لها
 ان يرجع بمقدار الجمل قالوا لا يرجع لان احد الورثه لا يملك ذلك

كان لها ان
 يرجع

وهل لها ان يرجع بمقدار ذلك المثل قالوا لا يرجع لان احداها
 ذلك السع وكفن الميت هو ما كان من ماله لم يسل
 العبد من حوته امسره باعت مال ولدها الصغير بعد
 امر القاضي ولم يكر وصه اخذوا في ذلك قال
 بعضهم للولد ان يطل ذلك البيع وقال بعضهم
 ليس له ان يطل بل البلوغ **حـ** باع عقارا او صغره
 الصغير بمثل قيمه او بغير سعر قالوا ان كان الاب محمودا
 عند الناس او مسورا حاز سعه ولا يكون للولد ان يطل
 ذلك البيع بعد البلوغ لكنه يطلب الممنوع والده فان
 قال الاب ضاع الممنوع او بقت عليه وذال بغيره
 في تلك المده يسل قوله وان كان الاب فاسدا لا يجوز سعه
 وللابن ان يفسد سعه اذا بلغ الا ان يكون السع خيرا للصغير
 لان الاب اذا كان محمودا او مسورا كان الطاهر
 منه مباحا سعه السع على وجه الحره بخلاف ما اذا كان فاسدا
 وان باع الاب غير العقار والصناع فلهذا الحواش
 الا ان الاب اذا كان فاسدا في حواشيه رواه في رواه
 يجوز البيع ويوجد الثمن منه ويوضع على من عدل صانعه
 لما للصغير وفي روايه لا يجوز سعه الا ان يكون خيرا
 للصغير وذلك من سعه التي تصعب فميمه وعليه القوي
 اذا باع الاب مال احد الاس من الاخر جاز فان كان
 العبد عليها اذا بلغ الابن غلاما من جاز ذلك فباع الاب

بتمام

ماله ان دام جنونه شهرا جاز تصرف الاب عليه بعد الشهر وان
 كان الجنون قصيرا لم يجوز تصرف الاب عليه لان القصير يكون
 منزله الاعما وتكلموا في الفاصل بين الطويل والقصير
 فابو حنيفة رحمه الله قدر الطويل بالشهر لدا التسريح الامام
 المعروف بحواهر زاده والناطقي رحمه الله عليها وهذا الصحيح
 لان الشهر طويل اجل ومادون الشهر قليل عاجل وعن ابي يوسف
 رحمه الله عليه رواه في روائه قدر الطويل باكثر من يوم
 وليلة وفي روائه قدره باكثر من يوم وليلة السنة
 وكان يمد رحمه الله اول قدر الطويل بالشهر ثم زجع وقدره سنة
 كاملة فحوز تصرف الاب عليه بعد السنة صغيره
 عبد سباه اهل الحرب فاشترى رجل منهم واخرج به
 الى دار الاسلام كان لاب والوصي ان يأخذ من المسري باليمن
 فان سلم الاب والوصي او كانت قيمته اقل من اليمن الذي اشترى
 المسري جاز تسليمها في ماله وان كانت قيمته
 مثل الثمن الذي اشترى المسري او اكثر من ذلك فلدلالي
 قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليهم وهو تسليم
 السبعة سوا **رجل** اشترى لولده الصغير يوما او خادما
 ونقد الثمن من ماله نفسه لا يرجع باليمن على ولده الا ان شهد
 انه اسراه لولده لم يرجع عليه ولم يعد اليمن حتى مات بوحده
 من اليمن من ولده لانه دبر عليه ثم لا يرجع بغير الورث بذلك
 على هذا الولد **كان** الميت لم يشهد انه اسراه لولده

ان

وان اشترى لولده الصغير شيئا وضمن الثمن بعد المهر في
 القياس يرجع على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وان
 قال حين نقد الثمن بعده لا يرجع على الولد فان له ان يرجع على
 الولد **الا** الوصي اذا باع عقارا للصغير قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان راى القاضي بعض السع خيرا
 للصغير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 فان له بقصه **الصبي** اذا باع واشترى ثم بلغ فاجاز ذلك
 جاز ولو طلق امرأته ثم اشترى جاز بعد البلوغ لم يحذر لانه
 لا يجيز للطلاق والعناق حال وقوعه فلم يوقف وللبيع والسر
 بحيز حال وقوعه اذا كان السع مثل القمه او بغن يسير فسوف
 ذلك على ايجاز من له حق المباشرة وهو الاب والوصي والقاضي
 اما اذا كان بعض قاض هو والطلاق والعنا سوا
الا اذا باع ماله من ولد الصغير تصرف ايضا
 لولده بنفس السع حتى لو هلك المال قبل ان يصير حال يمكن
 من القبض جميعه يهلك على الولد ولو اشترى الاب مال
 الصغير لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى يصب القاضي وكذا
 للصغير في اخذ الثمن من الاب ثم يورث الوكيل بالرد **رجل**
 باع ماله من ولد الصغير فقال بعض عدي هذا الف درهم
 من ابني هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك ان يقول قبلت
 ولذا لو اشترى لنفسه مال الولد فقال اسرت لنفسي عند ولدي
 الصغير هذا الف درهم جاز ولا يحتاج بعد ذلك الى ان يقول

قلت ولو كان وصيا لا يجوز في الوجهين ما لم يقل قلت
مروي ذال عن محمد رحمه الله الأب — أو الوصي إذا باع مال
التم من اجني ثم بلغ المحقق الصغير لمحقوق العقد مرجع الى الأب
والوصي ولو اشترى الأب مال ولد لنفسه فبلغ الصغير كانت
العهد من قبل الولد **فصل**

عليه السلام

في بيع الوصي وسرايه
فصل إذا باع الوصي مال التيم من القاضي جاز وان كان هذا
القاضي هو الذي جعله وصيا ولو أمر الوصي رجل بأن يسري
له شيئا من مال التيم فاسرى الوصي لموكله لا يجوز ولو اسرى
الوصي مال التيم لنفسه حاز في قول أبي حنيفة رحمه الله عليه
إذا كان حرا من التيم وتفسير الحر به في عمر العقار قال
سمر الأئمة السرخسي رحمه الله ان بيع مال لنفسه من التيم ما
ساوى خمسة عشر عشرة وان سري لنفسه ما ساوى عشرة
لخمسة عشر وتفسير الحر به في العقار عند البعض ان يسري
لنفسه بضعف القيمة وان بيع من التيم بنصف القيمة وصى
بائع عقار للتيم ومصلحة التيم في بيعه الا انه يبيع
لبيع منه على نفسه فالواجب ان يبيع ويضمن التيم للتيم
في بيعه الا انه اذا ابيع التيم على نفسه فانه متغلب
اسم على ضائع التيم فاسرده الوصي من المتغلب ولم يدر للوصي
بينه على ذلك وكما ان يخذ المتغلب بعد ويمسك بها
لان له من اليد فاد الوصي ان يبيع العقار خوفا من المتغلب فالواجب

سعه

سعه وان لم يكن للتم حاجة الى ثمنه **رجل** مات ووصى الى
رجل وترك ورثه مفعارا وكبارا ذل في الكتاب انه سقد صرف
الوصي على الورثة من السبع والسراعه وضاع كانت التركة
اورقيقا او عقارا وان لم يكن هناك دين او وصيه ولا محتاج الوارث
الي التيم الا انه يوحده مع العقار قال **السبح** الامام
سمر الأئمة الجواني رحمه الله ما ذكر في الكتاب من بيع
العقار ذال جواب السلف ما على قول المتأخرين رحمهم الله
بيع العقار من الوصي لا يجوز الا بان يكون خيرا للتم وذلك
بان يرغب المشتري في الشراء بضعف القيمة او كان خراجها
وعلاقتها وموانعها يرد على علاها او كان على الميت دين
لا يفي غير العقار بذلك الدين او كان الميت اوصى مال مملوك
كالف ونحوها او كان بالصغير حاجة الى التيم لاجل
النفقة فان لم يكن شي من ذلك لا يبيع العقار هذا اذا كانت
الورثة مفعارا فان كانوا كبارا وهم حضور وليس في
التركة دين ولا وصيه فان القاضي لا يبيع شيئا من التركة وان
كانت التركة مستغرقة بالدين او كان الميت اوصى بوصيه
مرسله فان الوصي ان يبيع التركة لنفسه الدين الا انه يقدم
بيع العروض ويوحده مع العقار فان مست الحاجة الى بيع العقار
سعه فان قال الورثة نحن نقض الدين وسقد الوصيه
من اموالنا وسحق التركة لا نبيضا فان لهم ذلك وان
كان الورثه كبارا غيبا وليس على الميت دين ولا وصيه

فالموصي ان يبيع غير العقار استحسانا لان غير العقار يحى
 عليه الثوى والتلف وكان السع حفظا وحصىنا ومملك
 احب ان الكل فان كان بعض الورثة حضورا وبعضهم
 غايبا او واحد منهم غايبا فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب
 من العروض والمنقول من الرقيق لاجل الحفظ واذا املك بيع
 الغائب يملك بيع نصيب الحاضر ايضا في قول ابي حنيفة
 رحمه الله وعند صاحب رجمه الله عليها لا يملك وهذه
 اربع مسائل احدها هده والناسه اذا كان على الميت
 لا يحط بالتركة فان الوصي يملك البيع بقدر الدين عند
 الكل وهل يملك الباقي عند ابي حنيفة رحمه الله عليه
 يملك وعندهما لا يملك والثالثه اذا كان في التركة وصيه
 بمال مرسل فان الوصي يملك السع بقدر ما سدره الوصيه
 وهل يملك سعه ما زاد عليه عنده يملك وعندها لا يملك
 والرابعه اذا كانت الورثه كبارا فمهم صغيرا فان
 الوصي يملك بيع الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب
 الكبار ايضا عنده وعندها لا يملك وكل ما ذكرنا في وصي
 الاب فلذلك في وصي وصيه ووصي الحداد الاب ووصي وصيه
 ووصي القاصي وصيه قاضي القاضى بمنزله وصي الاب
 الا في حصله وهو ان الاب القاضى اذا جعل وصيا في نوع كان
 وصيا في ذلك النوع خاصه والاب اذا جعل رجلا وصيا
 في نوع كان وصيا في الانواع كلها واذا مات الرجل

ولم يوص الى احد كان لاسه وهو المحدث مع العروض والشر
 الان وصي الاب لو باع العروض والعقار لقضا الدين او تنفيذ
 الوصيه جاز والمحدث اذا باع التركة لقضا الدين وسفد الوصيه
 ذكر الحنفى رحمه الله انه لا يجوز وصي الاب اذا
 كان عدلا كافيا لاسي للقاضي ان يعزله وان كان كافيا
 غير عدل يعزله ومصيب وصيا اخر وان كان عدلا غير
 كافى لا يعزله لكن نعم اليه كافيا ولو عزله سئل
 وكذا لو كان عدلا كافيا فعزل ذكر السبع الامام
 المعروف بحواضر زاده رحمه الله انه يعزل وذو المدورى
 والطحاوى انه ليس للقاضي ان يخرج الوصي من الوصايه ولا يخل
 عمره معه فان ظهرت شبهة خيانه او كان فاسقا معروفا
 بالشرا اخرجته ونصب غيره ولو كان نجه الا انه معترف
 عاجز عن التصرف ادخل معه غيره ولم يذكر انه لو عزله سئل
 وذكر السبع الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان الوصي
 اذا عجز عن تنفيذ الوصايه كان للقاضي ان يعزله
 الوصي لا يملك اقراض مال التيمم والقاضي يملك اخذها
 في الاب والصحيح ان الاب بمنزله الوصي والاب والوصي
 والقاضي ان يبيع مال التيمم ويودع ولو وصي الوصي
 دين نفسه بمال التيمم لا يجوز والاب لو فعل جاز لان الاب
 لو باع مال التيمم من نفسه مثل العمه جاز والوصي لا يملك
 السع من نفسه الا ان يكون حرا للتيمم وذكر شمس الامه

السر حتى ان الاب بمنزلة الوصي ليس له ان يعطي دين نفسه
بمال الدين فمحمل ان يكون في المسئلة روايان وذكر في المسئلة
عن محمد بن الحسن للوصي ان يسرع في مال الدين في قول ابي حنيفة
رحمه الله واما انا اري انه لو فعل ذلك وله وفا بالدين لا بأس به
ولو جعل الاب مال ابنه الصغير صداقا لامراه نفسه من لا
يجوز استقراض الاب لا يجوز ذلك واما الاب او الوصي اذا رهن مال
الدين بدين نفسه في القياس لا يجوز وهو قول ابي يوسف رحمه الله
وذكر الناطقي ان للاب ان يرهن مال ولده بدين نفسه استحسانا
وان رهن الاب او الوصي مال الدين بدين نفسه وضمنه
اكثر من الدين فهل الرهن عند المرتفق ذكر في
ماوى ما وراء النهر ان الاب يضمن مقدار الدين والوصي يضمن
جميع القمه وذكر بعض الائمة السرخسي انهما يضمنان ماله
الرهن وسوا من الاب والوصي وهذا ذكر الحالم رحمه الله في
المختصر **رجل** له علم دين وليس لصاحب الدين نفسه
الا ان الوصي يعلم بذلك فخاف الوصي انه لو قضى بضمه
الوارث او ظهر عديم الاخر يضمنه فالوا الحمله له في
ذلك ان سمع الوصي شيئا من مال المبت بحسن الدين من
صاحب الدين او يودع عند صاحب الدين بعض التركة
فيحدث الدين **رجل** مات وارصى الى رجل ووصي
لرجل سلب ماله وحلف ورثه صفارا او يرث عبقارا لا يكون
للقاضي ان يسمع العقار على الوصي له بالملك القاصي
للوحي

اذا باع ماله من الدين او اشترى مال الدين لنفسه لا يجوز
ذلك لان ذلك قضا منه ومساؤه لنفسه ما اطل ولا يملك السع
من نفسه كما لا يملك تزويج الدين من نفسه **رجل** باع
وعليه دين لسعر في التركة فباع الوارث شيئا من التركة
لا يجوز بيعه على الغرماء ولا ينفذ الا برضاهم احدهم
الوصي اذا باع مال الدين من الوصي الاخر لا يجوز في قول ابي
حنيفة رحمه الله لان عنده احد الوصيين اذا باع مال الدين
من اجنبي لا يجوز فكذا اذا باع من الوصي الاخر الوارث
طالب بقضا الدين اذا كانت التركة في يده واذا قضى الدين
من مال نفسه كان له حق الرجوع في التركة وبصر التركة
مستغولة بدينه وان لم يقل وقت القضا ان اوصى لا رجوع في
التركة هكذا ذكر الشيخ الامام المحرف لمواهب زاده في
المادون والناطقي ايضا الوصي اذا باع مال الدين بالنسيئة
ان كان الناحل فاحسبان لا يساع هذا المال بهذا الاجل
لا يجوز لا يجوز وان لم يكن كذلك ولكن كان لا يحلف عليه
الحود ولا هلال الدين عليه جاز بيع الوصي **رجل** ابتاع
مال الدين من الوصي بالف ورجل اخر ابتاعه بالف وماله
والاول امل من السالى فالواشع للوصي ان يبيع من الاول
وكذلك رجل اشترى مال الدين بثمانية واخر تسعة
بعشرة والاول امل فان الوصي يواجد من الاول وكذلك
متولي الوقت والوصي ان يودع مال الدين وسمع فان صاح

الوصي عن حق لليت على رجل فان كان المدعي عليه مقدرا
بالمال او على المال منه او كان القاضي قاضي بذلك او كان
القاضي يعلم بذلك لا يجوز صلح الوصي على اقل من الحووان لم
يكن كذلك جاز الصلح ولو صلح الوصي عن حووان
للاسان على الميتان فان للمدعي منه على دعواه او علم القاضي
بذلك وكان القاضي قاضي بذلك جاز صلح الوصي وان لم
يكن كذلك لا يجوز ولو احيال الوصي مال الكسب كان الباقي
املي من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز ولو طمع السلطان في
مال النسم فاعطاه الوصي شيئا من مال النسم ان كان النسم
على دفع الظلم الا باعطاء المال كان له ان يعطى صاه للباقي ولو
اعطى لا يصمن واقرار الوصي على الميت بدرا وعسر او وصيه
باطل وللوصي ان يعطى صدقة فطر النسم من مال النسم ولا
نعني عن الصبي في طاهر الروايه **وكذا** الاب لا يصلي عن
الصغير من مال الصغير فان صحى من مال نفسه يكون متبرعا

هذا ما ذكره
في كتاب الوصية
من كتاب الوصية
في كتاب الوصية

فصل في تصرفات الوكيل
جبل دفع الى عمر بن عبد الله بن بكره وسري له بالكراشيا
سماء فعمى العمى في عينه فباعه وبعث العمى وهلك العمى في الطريق
قال العمى ابو جعفر رحمه الله عليه ان باعه في موضع لم يكن
هناك قاضي لا ضم وان كان امكنه مرافعه الامر الى القاضي ولم
يفعل او كان ممكنا من امساك العمى والرد على صاحبه

نصن

نصن فمعه **رجل** دفع الى رجل عشرة دراهم لسري له ثوباً سماء
بمايه فابعد الوكيل العشرة ثم اسري بعشرة من عشرين
ثوباً للامر قال ابو يوسف رحمه الله يكون المسري للامر وقال
محمد رحمه الله لا يكون للامر ان يكون مال الامر فاعادوا الشرا
وهو الصلح لان الوكيل له سطر يهلك مال الامر قبل الشرا
مذكور ذلك في السوع والزبادات وعامة الكتب وما روى
عن ابي يوسف انه جعل الوكالة قائمه بهلاك مال الامر
الى يد المتبرع ومنه وهو الضمان فان البيع بقي بعد هلاك المبيع
عند المتابع الى يد المتبرع على الاحبي فلان بقي الوكيل
بقا يد مال كان **اول** رجل عار وامر يلد
ان يبيع الاستعده ويسلم منها الى فلان فباع ولم يسم الثمن
الى فلان حتى هلك عند فلان قال السمع ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله لا يصمن التمدد بتاخير التسليم الى فلان
جبل دفع السلعة الى رجل ليعملها في بلد اخر فعملها المامور
وباعها وقبض بعض الثمن وعاد فالوا لا عبر المامور على القود
الى المكان الذي باع ولا يرجع على ان يودل رب المال
لشهود او كتاب القاضي حتى يذهب رب المال ويغض الباني
امسراه امرت روحها ان يبيع حارسها وسري لها اخرى
فعل لم قال الزوج اشترت الحارسه بالناسه لنفسه جعلت
من جار مثله دناء على نفسي فالوا الحارسه بالناسه للمراه ولا
تصدق الزوج انه اشترىها لنفسه وكذا الوكالة

الروح للمراء بعد الشراء هذه الجارية التي امرت بشراها
 فاسريها لنفسه فالجارية للمراء ولا يفسد قول الزوج **رجل**
 امر غيره بان يبيع ارضه بدون اشجارها التي فيها قناع الوكيل
 الارض باسجارها فالقول قول الموكل انه لم يامر به بيع
 الاسجار وللمشتري الخيار ان اخذ الارض بخصتها من المراء
 وان شاترك والسامى قد اتم له التخيير غاصب اخذ
 ثوبا من دار رجل وذهب وعجز صاحب الثوب عن الاسترداد
 فقال له رجل يعني حتى اسرده فباعه بمنزعه معلوم في المسرى
 الى الغاصب واراد ان ياخذ منه الثوب وقال هو لي ولذاته
 الطام لم يحلف المسرى بطلاق امراته بلثا انه يوبه قالوا
 لا يكون حاشا لان سرا المعصوب صحيح ذره للرخي رحمة
 في مختصه غير ان البائع اذا عجز عن التسليم كان
 للمسرى حق الفسخ وهذا لما علم المسرى بالغصب وجان
 لا يكون له حق الفسخ لمن اشترى المهر من والمستأجر ان
 كان لا يعلم بذلك كان له الخيار ان يفسخ وان شاترك
 برضا الى وقت فكالك الرهن وانقصا منه الاجارة وان
 علم المسرى عند السرا بالرهن والاجارة روى عن ابي يوسف
 انه لا يكون له حق الفسخ والمشايخ رحمهم الله اهدوا به
 الرواية ومهنا علم المسرى وقت البيع بالغصب وفي طاهر
 الرواية لا يجوز بيع المعصوب من غير الغاصب الا ان يكون
 الغاصب معرا بالغصب كان المعصوب منه يدينه امامي المهرن

شأ

منه

او

المستبر

والمساجر ملل البائع نائب عند اللحل وهو سسل من الاسترداد
 عند انقضاء المدة وفكالك الرهن **رجل** دفع الى
 رجل بصاعه لسبعها في بلد اخر بعرا حرجل وباع واخذ
 الدراهم وجعلها في رده حماره لخوف الطريق ونزل
 رباطا مع القافلة فسرق الدابة والدرهم والواصمان عليه
 لانه بالغ في حفظ الوديعه **رجل** في بلد يوب
 فقال لرجل وكلني صاحب الثوب بتبعه بعشرة وانا لا انقص
 من العشرة ثم باع بتسعه قالوا ان وقع في قلب المسرى انه
 انما قال ذلك ليروجه بعشرة وشع المسرى ان يسرى
 منه تسعه **رجل** قال لعمره اشتر لي جارية
 فلان فلم يفسد المامور نعم ولا قال لا حتى ذهب واسرى
 قالوا ان قال وب السرا اسهدوا الى اسريها لفلان
 يعني الامر هي للامر لانه وجد منه ما يدل على قول الوكيل
 وان قال اسهدوا اني اسريها لنفسى هي
 للمسرى لانه وجد منه ما يدل على الرد وان لم يفسد فاسرى
 وقال بعد ذلك اسريها للامر فان كانت الجارية باينه
 لم يحدث بها عيب كان مصداقها قال وان كانت الجارية
 قد هلكت او حدث بها عيب لا يصدق لانه متهم **رجل** اسرى
 عبدا واسهد انه سريه لفلان وقال للبائع اشتريت منك
 هذا العبد لفلان فقال البائع اسرى نعم وقال فلان
 قد رضيت فللمشتري ان يمنع من فلان لار السرا بعد عليه

فان سلمه الى فلان بمنزله ببيع مستقبل جري بين السري وبين
الوكيل بالسرا اذا اسرى عبدا الموكلة فاعتقه الموكل قبل قبض
الوكيل فقد اعتاقه عليه لانه اعو ملك نفسه والبايع باخذ الوكيل
بالتن لانه هو العاقد ولا سبيل له على الموكل وكذلك في التدبير
والاستيلاء ولو قتل الموكل ضمن الموكل فمعه الموكل لانه مجبوس
عند الوكيل الى ان ياخذ الثمن من الموكل **رجل** دفع الى رجل عسر
درهم السري بها احبته فاسرى الوكيل احبته بمحبة عسر كان
مسترا بالنفس لا للموكل وان اسرى بتسعة عشر فان كانت تساوي
عشرين لزم الامر لانه خالف الى حرة وان كانت تساوي تسعة
عشرين لزم الامر لانه خالف الامر من كل وجه فلو لم يستر بالنفس
رجل اشترى في دار الحرب عتقا او عبدا بالف درهم بامر الحر
واخرجهما الى دار الاسلام فلو قسم الف على فمعه العبد وعلى فمعه
الحر لو كان عبدا فما احبب فمعه العبد يكون العبد له بذلك وما احبب
فمعه الحر يكون ذلك له على المحر سراسر العبد وقال رجل
في دار الحرب اشترى بالف درهم فاشترى بالثمن من ذلك كان له على الاسر
الف درهم ويكون متبرعا بالثمن بخلاف الوكيل بالسرا اذا اسرى
بالثمن ما ساء الامر فانه يكون مخالفا لا يسوجب على الامر ان يحرره
الاسر هو ما مور بالسرا والسرا بالف عشرين الف ورياده فلو كان
الوكيل مخالفا فما امر فلا يلزم الموكل واما سرا الحر فماده وخلص
وليس بشرا حقيقة ويدرعي الامر بالخلص بالف محبة عليه الف درهم
رجلا لبعض من دسه الف فمضى من دسه اكثر من الف يرجع على

فالعمدة للبايع على السري
لانه هو العاقد ويكون
سلمه الى فلان

مدفع فمعه الى الوكيل

رجلا امر

الامر

الامر بالف ويكون متبرعا بالثمن باده وكذا لو قال الاسر
لرجل اسرى بالف درهم فاسره ما به دسار او يعرض لا يلزم الموكل **رجل**
دفع الى رجل سبعا لبعده ويدفع الثمن الى يده فجا صاحب المال فطلب
الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع البائع الى المير وقال البائع بعد دفع
اليه المير قال السبع الامام ابو محمد الفصل رحمه الله ان كان
البائع باعنا بغير اجر كان القول قوله ولا ضمان عليه وان
كان باعنا باجر فلذلك قول ابي حنيفة رحمه الله عليه خلا بالصاحبه
لان الثمن بدل المبيع والمبيع كان امانة عند البائع عند ابي حنيفة
رحمه الله لان عند الاحير المسرل اسر ولذلك المير ولا ضمان على
زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه **رجل** بع اعدا ما
الى **رجل** ساع لبعها فباعها في الخطير من رجل مائة البياع
وترك واربا فطالب صاحب القم المسرى بالتم فزعم انه بعد
الثمن الى الساع لم يكن لصاحب الاعنام ان يطالب وارث
البياع ما لم يمسس ان الساع فحق الثمن لانه ما لم يمسس قبضه لا يصير
مجهلا للوديعة ولا يصير الثمن دينيا في تركته وليس لصاحب القم
ان يطالب المسرى بالتم الا ما وصى البياع كان **رجل**
بالسبع والوكيل بالسبع اذا مات سفل حق المير **رجل**
الثمن الى وصيه فان لم يكن له وصي رفع الامر الى القاضي حتى
ينصب القاضي وصيا ويكون حق الفسخ للموكل وبطرح هذا ما دبر
في الاصل احد المعاصرين اذا باع سبعا من المفاوضة ولم يعرض المير
حتى مات واوصى الى رجل كان حق فسخ المير الى وصيه

جاروله ان رجوع على الاسير
بالف كانه قال خلعني ما
امتنك من الف درهم والوكيل
بالشر بالدرهم اذا اسرى
ما به دسار وعرض هو

لما الساع
قبض

لان وصي الانسان بعد موته بمنزله وكسبه في حيوة ولو كان
النايع وكل رجلا يبيع الثمن في حياته فان قبض الثمن الى وظيفه
الى موته ولا يصدق المسري على نقد الثمن الا بينه ساع عنده وداع
التاسو ايضا يعهم اسرود ببيعها فباعها بثمان مسمي وسلم المسع الى
المسري وعجل الثمن لارباب الاموال فمال نفسه لما اخذ الثمن بعد ذلك
من المسري ويكون له فاقبل المسري قبل اد الثمن وثوي عليه فان للساع ان
يترد من اصحاب الاموال عجل لهم من مال نفسه لانه انما اعطاهم
بشرط ان يكون الثمن له فاذا لم يسلم له الشرط كان له ان يسره كرجل
مات وله على الناس ديون وليس له وارث معلوم فاخذ السلطان
ديون المس من غنمايه ثم ظهر له وارث كان ديون الميت على غنمايه لهذا
الوارث لانه طهر ان الغنما لم يبق فعوا المال الى صاحب الحق فلاحصل
لهم البراء وكان عليهم الادا ما سار **رجل** اسري ساو فبصه
ثم وكل رجلا على ان يلم بعد الثمن الي خمسة عشر يوما فالوكيل
يفسخ السع بينهما لا يفسد السع بذلك ويصح الشرط حتى لو لم ينقد
الي خمسة عشر يوما كان للوكيل ان يفسخ البيع **رجل** وارطلا
بالسع او غيره ثم محمد التوكيل قبل البيع بمحض من الوكيل ان يجرده
عزلا للوكيل **الوكيل** بالبيع مطلقا اذا باع بشرط الحسار
صح وجاز سعه وان فسح السع محلم الحسار بعد ذلك صح فسخه **رجل**
الوكيل بالسع اذا باع محضر الموكل كانت العهد على الوكيل الوكيل
بالشرا اذا اسري ولم يفسخه لم يعبه ان له ان يردده سرا وان
الغيب او فاحشا فان رضي بالعب ان كان العت يسرا لزم الموكل

وان كان فاحسا وهو ما يعوت حسن المسعوه **رجل** ووطع اليدين لا يبيع
احدهما ولا باع احدي العت لزم الموكل وذلر سمس الامه الشرعي
رحمه الله السبير ما يدخل تحت يعوم المومنين والفاخر ما لا يدخل
وقال السبح الامام المعروف بحوافر زاده رحمه الله هذا البيع
مفسوخ فمال السرا له من معلوم عند الناس لا بعد واليون وحوها
واما ماله فمعه معلومه عند الناس لا لمخر واللم وحو ذلك اذا زاد
الوكل بالسرا على ذلك لا بعد على الامر **رجل** الناده ابو
كثرت لان ماله فيه معلومه عند الناس لا يحاج في معرفه الى
يعوم المقومين **رجل** الموكل للوكل بعد ما علم بالعب
لا يرضى به فرضي به الوكيل لا يلزم الامر ويكون الامر ان يلزم الوكيل
وهو بمنزله ما لو علم الوكيل بالعب بعد البيع فرضي به ان رضي به
الموكل جاز وان لم يرض لزم الوكيل **رجل** وذلر في المسقي **رجل**
امر رجلا ان يسري له حاربه بالف درهم فاسراها ولم يبعها
حتى وحدها عسا كان بها قبل السع او حدث بعد السع فرضي
بالعب ونصها ان لم يكن العت عت اسهل لال لزم الامر وان
كان اسهل لال لعمي ونحو ذلك فان الامر ان يلزم الوكيل **رجل** قال
يوسف ومحمد رحمه الله وقال ابو حنيفة رحمه الله هما سوا يلزم
الامر ان كان مع ذلك العت ساوي بالف او كان بينهما غير سار
رجل دفع الى دلال عسا لبيعه فعرض الدلال على صاحب الدان
فتزك العت عند صاحب الدان فمهر به صاحب الدان وذهب المتاع
ضمن الدلال بانه لس الدلال ان يترك العت عند عمره والله يعرض وياخذ

العين الا ان يكون الدال بغير صاحب الدار يضع امتعه الناس في حانته
او كان هو في عياله محمد لا يضمن الدال ذلك ما عساه
واحد الدلالة ثم استحق المبيع على المكي او رد يعيب بقضا او غيره
لا يبرر الدلالة وان ايسخ السع لانه وان ايسخ لا يظهر ان السع
لم يكن ولا يطل عليه الوكيل بالسع اذا ما عساه ما ساوى درهم
بالف درهم جاز في قول ابي يوسف ولا يبرر وقال محمد رحمه الله
يكره ذلك هل اذا لزم السع الامام المعروف بخواجه زاد ه
رحمه الله الوكيل بالسع اذا ما عساه من لا يعمل بهادته له وط
عن الممن قد رما سعا بن فيه الناس ذكر في رواية انه يجوز السع
القيمة ولا يجوز المحاماه في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه ودد كر
في السوع انه لا يجوز البيع اصلا امراة اشترت من رجل شيئا
ثم اختلفت فعاتت المراه كت رسول روي اليك وكان السع على وجه
الرساله ولسر على المراه وقال التابع لا يبل بغيرها منك ولي عليك المراه كان
القول في ذلك قول المراه والله للتابع ومن حمله السوع من غير
المالك مع العصولي وصدور ذلك في صدر الكتاب

باب الاستبراء

اذ امال الرجل جارية سعة او هبة او صدقة او قسمة او صلح عن دم محمد
او خلع او فدية على جارية او عمو عليه على جارية او ورت جارية محل له
وطها لرا كانت الجارية او غير بل ملها من صعر او لمر او امره او عيني
فان كانت من ذوات الحيض لا يحل له وطها حتى تستبرأ بحيض وان

كانت اسه او صعره لسر بها سهر واحد وان كانت حاملا لا يطا
حتى يصع حملها بعد الفسق فان وضعت حملها قبل الفسق لم يفسد
كان عليه ان يسر بها بعد ما خرجت عن نفاسها وان كان
شابة قد انقطع حملها المرض او غيره اختلف الروايات فيه ذكر في الامل
عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله عليه ما انه لا يفسد بها حتى تستبين
انها غير حامل ولم يوقت لذلك وفي رواية لا يفسد بها حتى تستبين
بلاية اشهر او اربعة اشهر وعن محمد رحمه الله فيه روايات في رواية لا يفسد بها
اربعة اشهر وعشرة ايام وفي رواية سهر من خمسة ايام قال السمع الامام
شمس الامم السرخسي رحمه الله لان محمد رحمه الله عليه يقول او لا يفسد بها
اربعة اشهر وعشرة ايام ثم رجع وقال سهر من خمسة ايام والمسماح
رحمهم الله اخفوا به هذه الرواية **في** انكر وجوب الاستبراء
اختلف المسامح فيه قال بعضهم بكفر لانه انكر ما فيه اجماع المسلمين وقال
عامه المسامح رحمهم الله لا يكفر لان طاهر قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم
بعضي اياحه الوطى مطلقا وانما عرف وجوب الاستبراء بالخبر ولا يفسد
حاده واما محل الوطى في هذه الاسرار لا محل الدواعي ومن اراد
ان يشتري حارة ولا يزمه الاستبراء فالحيلة ما ذكر في الكتاب بزوجها
البائع من رجل بثوبه ثم يبعها من المشتري فبعضها المسرى ثم يطلقها
زوجها ويسحب للتابع ان يسر بها اصل ان زوجها وسرطان يذن
طلاق الروح بعد فسخ المسرى فان ظلمها قبل القبض كان على المسرى
ان يستبرأ بها اذ اقصاها في اصح الروايات عن محمد رحمه الله لانه اذا طلمها
قبل القبض فاقصاها فالصريح حكم العقد بمنزلة العقد فيصير لانه

كان على المشتري ان يستبرأ بها

اشترأها في هذه الحالة وهي لست في نكاح ولا عده فيلزمه الاستبراء
وحيله احسب ان سعيها قبل التزويج وما خذا الثمن ولا سلم الحارم ^{الزوج}
الي المشتري ثم بروجها المشتري من عده او اجني ثم يعصها ثم يطلقها
بعد ذلك الا ان في هذا نوع شبهه فان عند ابي يوسف واحد الرواس
عن محمد رحمه الله عليه لما اسراها يجب الاستبراء الا ان الوحوث ^{سأكد}
عند البعض فالزوج بعد السر لا يستقط اسرا واحب مفسر
العقد الا ان يحضر عند المصري حيفه قبل الطلاق محسدا
حب الاستبراء في قولهم وحيله اخرى انه اذا اراد ان يسري ^{الحارة}
بزوجها المصري قبل الاسراء اذ لم يكن في نكاحه حرم مسلمها الله المول
ثم يشتري بلا يجب عليه الاستبراء وانما يستقط تسليم الجارية اليه قبل
الشرا في لا يوجد القصد بحكم الشرا بعد فساد النكاح وقال السمع
الامام الاجل طهر الدين رحمه الله عندى بشرط ان يدخل الزوج
بها بحكم النكاح قبل السر لا يكون ملك النكاح بهسد
عند السرا سابقا على الشرا فزور ان ملك النكاح لا ملك ^{عاج}
المنقذ اذا كان فساد النكاح سابقا على السرا لم يكن عند الشرا منكوحه
ولا معتده اما اذا دخل بها قبل السرا فادامسد النكاح بصغيره
قبل السرا فلا يلزم الاستبراء وادامسرى جاريه واراد ان بروجها
قبل العسر وخاف انه لو زوجها من عسر او اجني بها لا يطلقها
الزوج فالحيلة له ان بروجها على ان يكون امرها سدة بطلقها متى شا
واحب معوا على ان لا يطل حق العسر ليلزم فيه استعمال
الحيلة ولا يعلم الحيلة اما فيه ابطال حق العسر بكون الاحصاء ^{منع}

منع

منع وجوب الزكاه اختلاف على قول ابي يوسف رحمه الله لا
يلزم وعلى قول محمد يكن وكذا الاحصاء لمنع وجوب الاستبراء على
هذا الخلاف والمشايخ رحمهم الله في هذين الفصلين اختلفوا يقول محمد
رحمه الله وفي الاحصاء لمنع السفعة اخذوا بقول ابي يوسف
رحمه الله واما الاحصاء لطلان حق السفعة بعد التبر
لا يجوز عند الكل وما يجب الاستبراء باسات ملك لم يلزم
بإعادة ملك قد كان له **وحيث** باع جاريه وسلمها الي المشتري ثم
ردت عليه بعث بعضا او يعرقضا او بخار روجه او بشرط او قاله
كان على النافع ان يسريها لحضه ولو افسح البيع بينهما
قبل العسر لهذه الاسباب لا يجب الاستبراء ولو باع جاريه وسلمها
الي المصري ثم يعاها في المجلس كان على النافع ان يسريها
وعن ابي يوسف رحمه الله اذا يعاها قبل الافراق لا يجب ولو
وهب الرجل لولده الصغير جاريه او باع منه ثم اشتراها
لنفسه يلزمه الاستبراء ولو باع سقضا من جاريه كانت له ولم
ثم اشتراه يلزمه الاستبراء ولو باع جاريه على ان المصري بالخيار
بلايه امام مسلم الي المصري ثم ان المصري اطل البيع ورد الجاريه
بحب الاسراء على النافع في قول ابي يوسف رحمه الله عليهما
ولا يجب في قول **ابن** حنيفه رضى الله عنه ولو باع جاريه
بعافا سدا وسلمها الي **المصري** ثم اسردها بقضا او رخصا
كان عليه الاستبراء واذا اغتصب الرجل جاريه وباعها
من غيره وسلم الي المصري ثم اسردها المقصوب منه بقضا

البيع

لأنه لما باع السعص حرم عليه
وطها فادامسرى بعد ذلك
استخدمه في الوحي وكان عليه
الاستبراء ولو لو اسرى
احدا من شركته بعت صاحبه
مراحمه المشتري لزمه الاستبراء

اورضا ان فان المسمى علم بالفصل لا يجب الاستبراء على المال الذي طلبها
 المسمى من الغاصب او لم يطا وان لم يعلم المشتري وقت الشراء
 انها غصب ان لم يطاها المشتري لا يجب الاستبراء على المولى وان
 وطبها في القياس لا يجب وفي الامتحان يجب ولو وهب جاربه
 وقبضها الموهوب له ثم رجع الواهب في الهبة كان عليه الاستبراء وكذا
 اذا اشترى العدو جاربه لرجل واحررها الى دار الحرب ثم اشترى
 منهم مسلما او دمي واخرجها الى دار الاسلام فاحدها المولى لعدم
 مال من المشتري كان عليه الاستبراء عندنا وكذا لو اسر
 العدو جاربه واحررها بدار الحرب فاعسمها الغزاه واقتموا
 الغنيمه فاخذها المولى الذي وقع الحاربه في سهمه بالغنيمه
 كان عليه الاستبراء وان وجدها في الغنيمه قبل القسم واحد
 بغير شيء يلزمه الاسراء ولو انفق الحاربه المسلمه الى دار
 الحرب ثم اخرجت الى دار الاسلام بعينه او سرا واحدها المولى
 قال ابو حنيفة رحمه الله عليه لا يجب له الاستبراء وقال صاحبه
 رحمه الله عليها يجب هذا الذي ذكرنا اذا اخرجت عن ملك
 المولى ثم عادت اليه فان لم يخرج عن ملكه ولكنها خرجت
 من يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء وصوره ذلك اذا تاب
 امته ثم عجز وردت في الرق لا يلزمه الاسراء ولذا الحاربه اذا
 انقت ولم يخرج من دار الاسلام ورجعت اليه لا يلزمه الاسراء
 وكذا لو غصب رجل جاربه ثم اسردها من العاصه وكذا
 لو رهنت جاربه ثم فلك الرهن او باع جاربه على انه بالحساب بلان

امام وسلم الى المشتري ثم اطلق السع في يده الخيار لا يلزمه الاستبراء
 وكذا التوباع المدبره او ام الولد وسلم الى المسمى ثم استردها
 من المشتري قبل الوطي لا يلزمه الاستبراء وان استردها بعد ما وطها
 المشتري يلزمه الاستبراء ولو اسرى جاربه ووصفها واستبراءها
 ثم زوجها رجلا لم طلبها الروح قبل الدخول لا يلزمه الاستبراء في ظاهر
 الروايه وان اشترى جاربه ووصفها وزوجها قبل الاستبراء
 طلبها الروح قبل الدخول بها فيه روايان والمختار انه لا يجب الاستبراء
 على المولى ولو اشترى من غيره المادون جاربه بعد ما حاضت عند
 العبد فان لم يكن العبد مدبونا لا يجب الاستبراء على المولى وان كان
 مدبونا في القياس ان لا يجب الاستبراء وهو قول ابي يوسف ومحمد
 رحمه الله عليهما وفي الاستحسان يجب وهو قول ابي حنيفة رحمه
 عليه وان اشترى العبد المادون جاربه وباعها من المولى
 قبل ان يحضر عنده كان على المولى ان يسرها بحصه
 مدبونا كان العبد او لم يكن واذا ارتدت جاربه الرجل ثم
 اسلمت لا يجب الاستبراء على المولى وكذا اذا احرمت بطوعا
 ما دون المولى ثم حلت من احرامها لا يجب الاستبراء على المولى واذا اسرى
 المحاب والره او اسره محاصره حصه ثم عجز المحاب ورد
 في الرق كان للمولى ان يطا اليه او والدة قبل الاستبراء
 ولو اسرى المحاب عتمته او حاله او ابنه اخته او ابنه اخيه ثم عجز
 المحاب ورد في الرق لا يعمل للمولى ان يطا من قبل الاسراء حاضت
 عند المحاب او لم يحضر لان هذا المولى ملته بعد العجز فيلزمه

الاستبراء ولو استبرأ المصائب جارية وحاضنت عنده حصة
 ثم ادعى الحايه وعققت له الحايه ولا يلزمه الاستبراء
 وان عجز المصائب ورد في الرق كانت الجارية للمول ويلزمه
 الاستبراء وان عجز المصائب ورد في الرق كانت ولو نزلت
 جارية الرجل عندنا لا يحب الاستبراء على المول وقال زفر
 رحمه الله يحب ولو استبرأ المصائب جارية نصرا لئلا يلزمه الاستبراء
 فان وطئها لم يفسد المصائب والجارية لا يحب الاستبراء ما سا
 واستحسانا وان اسلم قبل الوطئ والتحيز في القياس لا يحب
 الاستبراء وفي الاستحسان يحب ولو استبرأ المصائب جارية
 محوسه لحاضنت حصة ثم اسلم معها لا يحب الاستبراء وان اسلمها
 قبل المحض فهو على القياس والاستحسان **رجل** اراد ان
 يزوج جارية بعد الوطئ فالأفضل له ان يسري بها بحصة ثم يزوج
 وكذا اذا اراد ان يسرع جاريته فان زوج الجارية قبل الاستبراء
 جاز النكاح ويسحب للزوج ان لا يطأها حتى يحضر حصة
 وقال محمد رحمه الله عليه لا محل للزوج ان يطأها قبل الاستبراء
 ولذا اذا زوج المدة اوام الولد ولو لم يزوج ثم تزوجها
 ان جعلت من الزنا لا يطأها حتى يضع حملها وان لم يحل سمي
 له ان لا يطأها حتى يحضر والله اعلم بالصواب **مه**
كتاب
الاجارات
فصل في الاوقات التي تنعقد به الاجارة وفي تعليق

انقضاءها

انقضاءها بالشرط وتعليق انقضاءها وعقد انقضاءها بعد
 انقضاءها وفي الابراء عن الاجرة قبل وجوبها **رجل** قال لعمر اسر
 منك خذته عبيدك هذا شهر بلذا فاسد ولو قال وهبت منك منفعة
 هذا الدار شهر بلذا اوفاك ملكك منفعة داري هذه شهر بلذا
 كانت الاجارة جارية لان الاجارة بملك المنفعة المعلومه
 بعوض وسع المعلوم باطل فلا يجوز تملكها بلفظه السع والشرا
 اما بملك المعلوم بما سوى السع والشرا جاز كما لو صبه
 وبحودك فلو لم يحضر بملكها بما سوى السع والشرا التمسك بال
 الاجارة وذكر في كتاب الصلح **رجل** ادعى شقصا من
 دار فانكر المدعي عليه فصالحه على سكني بنت معلوم من هذا الدار
 عشر سنين حاز ولو ان المدعي اجر هذا البيت من الذي صالحه جاز
 في قول ابي يوسف رحمه الله ولم يحجز في قول ابي محمد رحمه الله
 ولو ان المدعي باع سكني هذا البيت من رجل لا يجوز ان يملك
 السكني بعوض اجارة والاجارة لا تنعقد بلفظه السع **رجل**
 قال لعمر بعثت منك منفعة هذه الدار شهر بلذا لا يجوز
 بيع خذته العبد شهر بلذا اوفد ذرا ولو قال اجرتك منفعة
 هذه الدار شهر بلذا ذكر في بعض الروايات انه لا يجوز انما يجوز
 الاجارة اذا اضيفت الى الدار لا الى المنفعة وذكر الامام السمع
 المعروف بحواهر زاده انه اذا اضاف الاجارة الى المنفعة حاز
 انصافا في ذرا والى الجاه اذا قال وهبت منك منفعة هذه الدار
 شهر ابدى حاز وانما لا يجوز اذا اضاف السع الى منفعة الدار لان الاجارة

كانت

لا تتعقد بلفظ السع ولو قال اعترت منك داري هذه شهر الحرم
 كانت اجاره جائز لان الاعان يعوض بكون اجاره ولو قال احب
 منك داري هذه شهر بغير عوض كانت اجاره فاسده ولو كان اعان لان
 الاجاره عقد خاص لتمليك عوض فان باطلا او فاسدا ولا يكون هبه
 فكذا الاجاره واما الاعان ما خود من المعاور والتداول والمعاور
 لا يكون بغير عوض يكون يعوض والمعاور يكون اجاره ولو دفع
 داره الى رجل على ان يسلمها ويرمها ولا اجر عليه كان اعانه
 فانه ذكر في الاصل ان اشترط المرمه على المدفوع عليه منزله اسطر
 نفقه المستعار على المعير وبذلك لا يطل الاعان **رجل**
 قال لغيره اجرتك داري هذه راس الشهر كل شهر بكذا جاز في
 قوله ولو قال اذا جاز راس الشهر فقد اجرتك هذه الدار كل
 شهر بكذا قال القصة ابو الليث وابوبكر الاسكاف يجوز ذلك
 وقال ابو القاسم الصفار لا يجوز لانه يعلق المملك بعوض
 فلا يصح له لو علقها بشرط اخر والذي يوجب ذلك ما رووه في ذكر
 في الجامع **رجل** حلف ان لا يحلف ثم قال لامرانه اذا جاز
 فانت طالع ان جاسا في مسه وهذا يوجب قوله والذي يوجب
 قول القصة ابو الليث رحمه الله ما ذكر في المسعى **رجل** له خيار
 الشرط في السع فقال اطلب حناري غدا او قال اطلت اذا جاز
 كان ذلك جائزا قال وليس هذا لقوله ان لم افعل لذا فقد اطلت
 حناري فان ذلك لا يصح لان هذا اوجب محاله ولو اجر داره كل شهر
 لدارم قال اذا جاز الشهر بعد اطلت الاجاره محي الشهر يصح يعلق

ط
 المنفعة بعوض منزله السع
 الاعان ولو قال يعلق هذا
 العين بغيره

قال القصة ابو بكر البجلي
 كما يصح يعلق الاجاره

مسحها

مسحها محي الشهر وغيره من الادوات ومسئله المسما يعلق ابطال
 الخيار يوجب قوله وقال سمس الامه السرخسي رحمه الله قال بعض
 اصحابنا رحمه الله اصابه الفسخ الى الغد وغيره من الاوقات صحح
 ويعلى الفسخ بمحي الشهر وغير ذلك لا يصح والفتوى على قوله وذكر
 هو رحمه الله ان يعلق الخط بالسطر المعار جاز فانه قال في شرحه
 الجامع الصغير اذا قال للخطاط ان خطه اليوم فلك درهمان وان خطت
 غدا فلك درهم فلو ان الخطاط قال لصاحب السور اذا جازت وما خطه
 خطت عنك درهما فانه يجوز ذلك **رجل** قال لغتني اجرتك
 داري هذه غدا بدرهم ثم اجرها اليوم من غير ان يلا انام فجاز
 الغد واراد المستأجر الاول ان يفسخ الاجاره الناس فيه رواه
 عن اصحابنا في رواه الاول له ان يفسخ الاجاره الناس وبه اخذ
 نصير رحمه الله وفي رواه لسر له ان يفسخ الناس وبه اخذ القصة
 ابو جعفر والفتية ابو الليث وذكر سمس الامه الحلواني وهو
 قول علي بن ابيان رحمه الله عليهم وعليه السور وذكر سمس الامه
 السرخسي رحمه الله الاصح عندي ان الاجاره المضافه لازمه
 قبل ومنها فلا يظهر الناس في حق الاول ولو كانت الاول
 باجره لا يظهر الثانية في حق الاول هذا اذا كانت الاول مضافه
 الى الغد اجر من غيره ذكر في المنتقا فيه رواه 2 رواه قال
 ليس للاجر ان يسع قبل محي الوقت وفي رواه اذا باع او وهب قبل
 محي الوقت جاز ما منع والقوى على انه سجد السع وسطل الاجاره
 المضافه وهو احسن سمس الامه الحلواني رحمه الله ثم اذا انفد

القول

اجاره بلحق ولو كانت الاجاره
 مضافه الى الغد لم ينع

سعه فان رد عليه بعد تصا اورجع في الهبة قبل بيعي وقبل الاجارة
 عادت الاجارة على حالها وان عادت اليه ملك مستعمل لا يرد
 الاجارة واذا اجر الرجل اجارة باجره ثم احر الاول ففسخ الاجارة
 لا يحس عليه ان يسلمه الي الثاني في فصل البيع اذا انفسخ البيع
 بما هو فسخ من كل وجه كان على الاجارة ان يسلم الي المستاجر
 اصل المسئلة ما ذكر في ادب القاضي عن في يد رحيل
 سارع فيه اسان احدهما يدعي عليه الاجارة والاخر يدعي الشرا
 فاقرا المدعي للمستاجر فاردت دعوى الشرا ان يحلفه على البيع كان له
 ذلك لان الاجارة وان سب باقرانه لا يكون فوق الباب عما ناولو
 اجرهم باع من اخر لزم البيع في حق الاجر فاذا انكر سعه فان له
 ان يحلفه ولو ان المدعين ادعيا الاجارة فاقرا المدعي عليه باجره
 احدهما لم يكن للاخر ان يحلفه لان اجارة احدهما لما سب باقرانه صار
 كانه احرم اجر فلا يصح الاجارة الثانية لا يكون له ان يحلفه
 ولو اجبر داته من رجل ثم احرها من غيره وسلم في الاول واراد ان
 نعم النسبة على الاجارة ان كان الاجرة حاضرا فملت بسعه عليه
 وان كان مقرا باجره الاول لان امره الاول لا يصح في حق
 الثاني وان كان الاخر عاسا لا يسبل بمتبلا اول على الثاني لان يد
 الثاني بدامانه فلا يكون خصما للمدعي ولو احرم باع وسلم
 في المستاجر وادعي الاجارة قبلت بينته على المستري وان كان
 الاجر غايبا لان المستري يدعي الملك لنفسه مكان خصما للكل من
 يدعي حق في ذلك العصر وكذا لو رهن رجل عند انسان غسلا

من غيره لا يفسد الاجارة
 الثانية بحق الاخر حتى
 ان الاجر مع المستاجر

عليه

وسلم ثم اشتريه من يد بعد ادائه وباع وسلم ثم جازا المرتفع وادعي
 الرهن واراد ان يسترده من المشتري واقام النسبة على الرهن قبلت
 بسعه وان كان الراهن عاسا ويوجد العين من يد المشتري وسلم
 الي المرتفع لما قلنا فلو سلمه الرهن في الرقاب ومسلمه الاجارة
 في المختصر ولو اجبر من غيره اجارة باجره ثم باع من غيره
 لا يفسد سعه في حق المستاجر فان اراد المستاجر ان يفسخ البيع اختلفوا
 فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ رجل قال لعنه اجرته قبل هذه
 الدار سنة تالف كل شهر مكانه قال بعضهم كانت الاجارة تالف
 وما بقي درهم ويكون القول الثاني فسخ الاول قالوا باع تالف
 ثم باع بالثمن ففسخ الاول وسعد الثاني قال رضي الله عنه فيه
 نوع اسكالك وهو انه لو جعل هذا مسمى الاول واسدا
 الاجارة بمعنى ان يكون الاجارة في الشهر الاول ثم تحدد لمحي كل
 شهر ويكون لكل واحد منهما الخيار عند محدد كل شهر
 كما لو قال اجرتك هذه الدار كل شهر بكذا قال القصة
 ابو الليث رحمه الله تعالى انها تجعل هذا فسخا للاول اذا قصد
 ان يكون الاجارة كل شهر بمائة فاما اذا غلط في التسمية
 لا يملك منه الا تالف لانها لم يفسد فسخ الاول فلو ان الاجرة
 ادعي ففسد الرجوع وادعي المساجر القلط في التسمية قال مولانا
 رضي الله عنه ينبغي ان يكون القول قول الاجر اما لانه هو المتكلم
 فيكون القول في السان قوله اولان هذا اسدا اظاهر فيكون
 القول قول من يدعي الاستدانة لو باع عا على بيع التلمحة ثم باع الشرا

البيع من غير شرط فان المعبر هو السع الظاهر الا ان يتفق
 على انهما باسرا على تلك المواضع **رجل** قال لغير اجرتك داري
 هذه يوما واحدا او سنة مجانا نسكنها فان عليه اجرة المثل في يوم
 واحد والباقي يكون مجانا قال لا بل صرح سعي الاجارة فمما سوى اليوم
رجل غصب من رجل دارا فجاء المغصوب منه الى الغاصب فقال
 الدار داري فاخرج منها فان لم يخرج هي عليك كل شهر مائة درهم
 محمد رحمه الله تعالى ان كان الغاصب واحدا وبقول الدار داري فاقام
 المغصوب منه البينة بعد سنة انها له بقضى له بالدار ولا اجرة على
 الغاصب وان كان الغاصب مقرا انها للمغصوب منه فقال له صاحب الدار
 اخرج منها فان لم يخرج فعليك كل شهر مائة درهم فلم يخرج
 زمانا يلزمه مائة **رجل** اكثرى دارا سنة بالف درهم
 فلما انقضت السنة قال له رب الدار ان فرغتها اليوم والا وهي عليك
 كل يوم بالف درهم فلم يفرغ زمانا والمسئور مقر له بالدار قال محمد
 رحمه الله تعالى يلزمه مائة من الاجرة قال هشام رحمه الله تعالى
 قلت لمحمد ولا جعلها في مقدار ما سفل متاعه منها باجر مثلهما
 قال هذا حسن جعلها باجر مثلهما فان فرغها الى ذلك الوقت
 والا جعلتها بعد ذلك ما قال كل يوم **رجل** استاجر حانوتا
 كل شهر مائة درهم فلما مضى شهران قال له صاحب الحانوت
 ان رخصتني كل شهر خمسة دراهم والا فافزع الحانوت ولم
 نقل المستاجر شيئا ولكنه سلك به يلزمه كل شهر خمسة
 دراهم لانه لما سلك فقد رضى بذلك ولو قال المستاجر

لا ارضى بحسبه وسكن لا يلزمه الا الاجر الاول السراعي اذا
 كان يوعى الغنم كل شهر باجر مسمى فقال لصاحب الغنم لا ارضى
 غنمك بعد هذا الا ان يعطيني **رجل** كل يوم درهما فلم يقل
 صاحب الغنم شيئا وترك الغنم عنده فان علمه كل يوم درهم
رجل استاجر رجلا ليعمل له في ارضه عملا معلوما كل شهر
 مائة مائة المستاجر بعد زمان فقال الوصي للاجير اعلم ما
 كنت تعمل فاننا لا احبس عند اجرك فاني على ذلك انما مائة درهم
 الارض فقال المسري للاجير اعلم عملك فاننا اعطيك الاجر
 قالوا مائة مائة الا حصر في حياه المستاجر يكون الا حصر في تركه
 ومن يوم قال الوصي اعلم عملك يكون على الوصي ومن يوم قال له
 المسري اعلم عملك يكون على المسري الا ان مات في تركه المت
 يكون من المسمى وما يحس على الوصي والمسري يكون احوا المثل اذالم
 يعلم المسمى **رجل** اراد ان يستاجر غلاما فقال صاحب الغلام
 هو بعشر نزل وقال المستاجر بعشره واقترقا على ذلك فانه يكون بعشر نزل
 وقد ذلنا مثل هذا في البيع فكذلك في الاجارة ولو قال المستاجر بعشر
 وقبض الغلام قال بعضهم يجب اجرا المثل لا زاد على عشرين ولا ينقص
 من عشرة والصحيح انه يلزمه الاجر الذي صرح به المستاجر **رجل**
 دفع الى رجل يوما لبعده على انه ان زاد على لدا ولذا هو له قال ابو يوسف
 رحمه الله تعالى يكون ذلك اجارة ويكون هو في العت بمنزلة الا حصر
 المشترك **رجل** استاجر ارضا فزرع فيها ثم مات المستاجر قبل
 انقضاء مدة الاجارة فان على ورثته مائة من الاجر الى ان يدرك الزرع

لان الاجارة كما سطر بالاعداد وتبقى بالاعداد ولهذا الوفاء الواجب
 وتبقى المستاجر سقي الاجارة الى ان تدرك الزرع فان انقصت الاجارة
 والزرع نقل في العباس يوم ما المستاجر يطلع الزرع وفي الاستحسان
 يقال له ان شئت فاقطع الزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض
 الى ان تدرك عليك لصاحب الارض احب مثل الارض ولا يقال عندنا
 المتنازع لا تقوم الا بالعدد او يشبه العدد فليست رسوم المتنازع
 غير مستقيمة لاننا نقول القاضي يقضي باجر مستقبلي في ذلك
 المدة سطر الى مقدار اجر المثل في تلك المدة بمعنى ذلك على المستاجر
 ولا يقضي باجر المثل لانها محمولة وابتنى العقد بالاجر المجهول
 باطل وما لم يقض القاضي عليه بذلك لا يلزمه الاجر لذالك السمع
 الامام ابو بكر محمد الفضل رحمه الله عليه ولو استأجر ارضا وزرع
 فيها رطب او غرس فيها شجرة ثم انقضت مدة الاجارة قال بعضهم ضمن
 رب الارض للمستاجر قيمة الاشجار مقطوعة وقال بعضهم
 يطالب رب الارض المستاجر بطلع الاشجار وتفرغ الارض ولا شيء
 الاجارة هنا خلاف ما اذا كان فيها زرع فانقضت المدة لان
 الاشجار ليس لها غاية معلومة بخلاف الزرع فيامر برفع الارض
 عن الاشجار والرطوبة وليس لرب الارض ان يملك الاشجار على القارس
 بالعمه اذا لم يكن في تسليم الاشجار ضرر فاحتر بالارض فان كان محمد
 كان له ان يملك الاشجار بقيمتها معلومة دفعا للضرر عن نفسه . هـ
رجل استأجر علوبيت ووضع عليه دنان فاقصت مدة
 الاجارة فاني المساجر دفع الدنان والواسطران كان الخيل بلغ مبلغا

2
 في قلع

لا يفسد بالتحويل في يوم ما المستاجر بالرفع لانه متعنت في الاستماع
 وان كان التحويل يفسد الخيل يقال للمستاجر ان شئت فارفعه وان
 سب فاساخر المسال في وقت بلوغه والمراد بقوله استاجر
 البيت الى وقت بلوغه التزام اجر المثل فاولنا في نقل المساجع ونرفع
 الحانوت ولا يكون له ان يلتزم ما دون اجر المثل والرب السدان يطالب
 بالزيادة على اجر المثل وموت الحاري في الطريق لا سطل الاجارة هـ
 والمستاجر ان يركبها بذلك الاجر حتى ياتي ما منا لانه في المكان مخاف
 على نفسه وماله وليس هناك قاض يرفع الامر اليه فواجب منه الدابة
 فان بلغ ما منا لا مخاف على نفسه وماله سطلت الاجارة وان لم يكن
 هناك قاض يرفع الامر اليه لانه بعد على ان يستاجر من الناس
 دابة اخرى وان لم يجد دابة اخرى ممكنة ان عملت في ذلك المكان
 سطلت الاجارة لزوال العدد وسطلت الاجارة بموت الاجر والمستاجر
 عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ولا يبطل بموت الوكيل ولا
 بموت الاب والوصي ولا سلوع الصبي وسطل بموت الوكيل
 ولو اجر حرا لان دارا مات احدها سطلت الاجارة في حصته
 عندنا فان رضى وارث الميت وهو لير ان يكون حصته على الاجارة هـ
 ورضي به المستاجر جاز وان كان هذا اجارة المساع في رصيه لانهما
 من الشريك ولهذا الوفاء احد المستاجر وان مات الفصولي
 في الاجارة ان مات قبل الاجارة سطل العقد وان مات بعد
 الاجارة لا سطل ولا سطل بموت الوكيل **رجل** استأجر دابة
 الى موضع باربعة دراهم على ان يرجع في يومه ذلك فرجع بمسك

امام قالوا علمه درهمان لانه خالفه في الرجوع وسقط عنه اجر الرجوع
 وسقط اجر الذهاب **رجل** استاجر دارا شهر فسلمها شهر فذكر في
 الاصل انه لا يلزمه اجر الشهر الثاني ولم يفصل بين المعدل للاسعال والوعه
 فانه ذكر المسئلة في الحمام واجاب بما ذكر في الدار والحمام معدل للاسعال وفي
 بعض الروايات قال يلزمه اجر الشهر الثاني من اصحابنا فوا من
 الرواسين فقالوا اذا لم يكن معدل للاسعال لا يلزمه اجر الشهر الثاني
 كما قال في الكتاب وان كان معدل للاسعال يلزمه اجر الشهر
 الثاني سواء استاجر حماما او دارا او ارضا وعلمه الفتوى وان مات
 المواجه فسلم المستاجر بعد موته منهم من قال عليه اجر ما سلم بعد
 الموت لانه ليس بفاسد في السلخ بل هو ما سلم على الاجارة ومنهم من سوي
 بين هذا وبين المسئلة الاولى قال رضي الله عنه وتنفى لظهور النص
 هنا ما لم يطالبه الوارث بالفرع سواء كان معدل للاسعال او لم يكن
 لان موت احد العاوين يوجب افساخ الاجارة عندنا خلافا للشافعي
 رضي الله عنه فاذا كان مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطالبه الوارث بالفرع
 او بالتزام اجرا اخر ٩ اذا انقضت مدة الاجارة ورب الدار عاك
 فسكن المستاجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الا لانه سنة لانه لم يسكنها
 على وجه الاجارة وكذا الوارث انقضت المدة والمساجر غاب والدار في يد امرة
 لان المراه لم يسكنها باجر **رجل** اجردان او حانوته كل شهر بدينار
 كان لكل واحد منهما ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان خرج
 المستاجر قبل تمام الشهر وحلف امراته ومناعه فها لم يكن للاجر ان
 يفسخ الاجارة مع المراه لانها ليست بخم فانه اراد ان يفسخ عند

غيبة المستاجر قال بعضهم بواجب الدار من اسان اخر قبل تمام الشهر
 فاذا تم هذه الشهر تفسخ الاجارة الاولى بقدر الثانية فخرج المراه من
 الدار وسلم الى الثاني وهو نظيره ما قال ابو حنيفة ومحمد رحمهم الله
 عليهما **رجل** باع ساعلا انه بالخيار ببلده امام ما اراد ان يفسخ
 الخيار عند غيبته المشتري لا يجوز ذلك وان باعه من غيره جاز وفسخ
 البيع الاول هذا اذا كان المستاجر غاسا فان كان حاضرا وقد
 كان اجردان كل شهر متى يفسخ الاجارة قال بعضهم بوجوب المواجه
 للمساخر في الشهر الاول فسخت الاجارة التي يسكن دارا اذا جا
 راس الشهر وبما هو المساخ لم يجوزوا هذا الطريق لان فيه تعليق
 بحج الشهر واما لا يجوز تعليق الاجارة بحج الشهر عند عامه السا
 لا يجوز تعليق فسخها وقال بعضهم بوجوب المواجه في اخر الشهر
 من بعد اخرى فسخت الاجارة حين يهل الهلال وفيه من المخرج ما لا يخفى
 وقال بعضهم بفسخ في الامام الليلة من الشهر الثاني اعتبارا بايام الخيار
 وذلك باطل لان جواز ذلك في السع عرف شرعا خلاف القياس فلا
 يعاس عليه الاجارة وذكر سمر الامه السرخسي رحمه الله تعالى
 ان لكل واحد منهما النقص عند راس الشهر فان سلمها من الشهر
 الثاني يوما او يومين لزم ولو قال فسخت الاجارة التي يسكن راس الشهر
 الثاني جاز ذلك لان اضافة الاجارة جازية فلذلك اضافة السع
 وقال بعضهم بفسخ في الساعة التي يهل الهلال حتى لو مضى تلك الساعة
 لم يها وقال بعضهم بفسخ في الليلة الاولى من الشهر الثاني ويومها
 لان وقت الفسخ اول الشهر واول الشهر لليلة الاولى ويومها واليه

الفسخ

اشار في طاهر الرواية وعلمه الفتوي **رحل** اجرد اياه من رجل سنة
 بالف درهم قال المستاجر وهبت منذ جمع الاجر او قال ابراهيم
 عن الاجر اصح ذلك في قول محمد والي يوسف الاول رحمه الله عليهما
 ولا يصح في قول ابي يوسف الاخر ولو قال ابراهيم عن حمسائه من هذا
 الاجر او قال عن سبع مائة من الالف صح عندهم ولو قال بعد ما مضى
 ستة اشهر من وقت الاجارة ابراهيم عن الاجر صح عن الحل في قول محمد
 رحمه الله تعالى وفي قول ابي يوسف الاخر صح ابراهيم عما مضى ولا
 يصح عما يستقبل **ولو كان** يعجيل الاجر شرط في الاجارة ثم
 وهبت له الاجر او ابراهيم عن الاجر صح في قوله ولو اجرد اياه من
 وهبت له اجر رمضان قال القسمة ابو القسمة رحمه الله تعالى ان
 استاجر قاسمه جاز وان اساحرها مساهمه لا يصح الا اذا وقع بعد
 ما دخل شهر رمضان قال القسمة ابو القسمة هذا الخواب بوافي قول محمد
 رحمه الله وبه ما خذ ولو قال ابراهيم هذه الدار كل شهر يدا على
 ان اهب لك احر شهر رمضان فانت الاجارة فاسد **رحل** اجرد
 داره سنة بعد تعيينه ان الاجر اعتق العبد من ساعته لم يجز اعتاقه
 الا ان يكون يعجيل الاخر شرط في الاجارة او لم يكن شرط في الاجارة
 لكنه عجل ولو اجرد اياه من يوم بعته او بعد بعته ثم قال
 للمستاجر وهبت لك هذا العبد ان ملل المستاجر صح والا فلا
 لان هبته الاجر منه اذا كان بعته يكون مستحيا للاجارة
 ولا يصح من غير قوله الاجر اذا باع المستاجر فارد ان يفسخ بعته
 احلف الروايات فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ ولو باع الراص

الرمز بعد اذن المرتفع كان للرمز ان يفسخ بعته

قصة في الاجارة الطويلة

هذه اجارة استخرجها السبع الامام الجليل ابو بكر محمد
 رحمه الله تعالى ومثلها بعض اهل زمانه ورد ما العصر وهو
 على وجهين احدهما انه اذا اراد ان يواجر الدار اجارة طويلة او الارض
 وفيها ريع يبيع الاشجار والزرع باصولها من الذي يريد الاستيجار
 يتخير معلوم ويسلم ثم يواجر منه الارض هذه مدة معلومة بلا سنة
 او اكثر غير بلالة امام من اخر كل سنة او كل ستة اشهر على ان يكون
 اجرد كل سنة من السنة الاولى غير الامام المسماة منها من تلك الاجرة
 لذا وبقية مال الاجارة يكون بمقابلته السنة الاخرى وان يكون
 لحل واحد منهما وايه فسخ الاجارة في ايام الخيار والوجه الثاني
 لهذه الاجارة ان يرفع الاسجار والزرع الذي في الارض على منة الى الذي
 يريد الاجارة على ان يكون الخارج منهما على ما به سهم سهم منها
 للدافع والساقى للعامل ثم يوكّل العامل في صرف نصيبه من
 الخارج فيما احب ثم يواجر منه الارض مدة معلومة على نحو ما قلنا
 من غير ان يكون احد العبد من شرط في الاجر ومساح بلح وبعض
 مساح بخارار رحمهم الله تعالى املوا الوجه الاول وقالوا واسع الاشجار
 وسع الزرع لسرع رغبته بل هو في معنى النجيه ولهذا لا يملك للمستاجر
 ان يقطع الاشجار وعند فسخ الاجارة يفسخ السبع من غير فسخ
 وسع النجيه لا يملك المسع من ملل النافع فان اصله العصر وبها

الاشجار والاروع على ملك البايع منع الاجارة في الارض وبعضهم
 طريق السع الصاوي قال لسر هذا منع الخصة بل هو بيع رغبة لانها لما فقدت
 تصحيح الاجارة ولا صحة للاجارة مع منع الخصة فقد قصد بيع الرغبة
 وبحوزة ان يكون الاشجار مملوكة للمشتري ولا يملك قطعها لمعلق حق
 الغير به كذا هو لا يملك قطع الاشجار المرفوعة وان كان يملكها لمعلق
 حق الغير وقال بعضهم ان باع الاشجار او الزرع بثمن المثل او اكثر
 يكون رغبة والا فلا وهذا ليس بصحيح ايضا فان الاساس قد منع له
 عند مساس الحاجة بثمن قليل وذكر الطحاوي انه اذا باع الاشجار
 واجرا الارض حاز شرط ان منع الاشجار بطريقها الى الباب ان كان لها
 طريق وان لم يكن لها طريق منع ان من الاشجار طريقا معلوما من
 الارض حتى لو لم يكن له حوزة كان السهم الامام الاجل ظهير الدين رحمه
 الله تعالى يقول الاجارة بطريق بيع الاشجار بالطله قال بعض المشايخ
 ومن حوزة الاجارة الطويلة اختلفوا انها عقد واحد او عقود متعددة
 قال بعضهم عقود متعددة لانها لو جعلت عقدا واحدا ومنها شرط الحمار
 بلامه امام في كل سنة او في كل سنة اشهر يريد منه الخيار على بلامه امام
 في عقد واحد وذلك فاسد في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال
 بعضهم هي عقد واحد لانها لو جعلت عقودا متعددة كانت الاجارة
 في السنة السابعة او الثامنة مضافا الى وقت المسفل وفي الاجارة المصا
 الاخر لا يملك الاخر بالتمجيل ولا بأس شرط التمجيل ومنه الخلاف بطله
 فما اذا جرد ارضه بلام سنين كانت الاجارة في السنة الاولى
 والثانية اقل من اجرتها وفي الاشجار للسهم كانت الاجارة

في السنة الثانية اكثر من اجرتها ففسد الاجارة في السنة
 الثانية ثم هل يتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا
 سعي وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى فمحل عقود متعددة
 سعي فلو لم يكن لو جعلت عقودا لا يملك الاجر بالتمجيل ولا بأس شرط
 التمجيل وفي السنة المستقبلة لكن بحاجب عن هذا ان ملك الاجر عند
 التمجيل فيه روايتان فيوجد بالرواية التي ثبتت الملك في الاجارة المضافا
 لمكان الحاجة فان قيل لا وجه لجواز هذا العقد حال ما فان الى
 جعلنا عقدا واحدا يلزمنا ثبوت الخيار في العقد الواحد اكثر من بلامه
 امام ولو جعلنا عقودا متعددة يصير سارطاني كل عقد بلامه امام من
 اخره وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى من اشترى شيئا على انه
 بالخيار بلامه امام بعد شهر يكون له الخيار من اول الشهر الى اخره قلنا
 نحن لا نسب الخيار في الامام الملائمة من اخر كل سنة بل يجعل بلامه امام
 من اخر كل سنة مسبقا عن العقد وتكتب غير بلامه امام من اخر
 كل سنة حتى لو كتب في الصك على ان لكل واحد منهما الخيار في الامام
 الملائمة من اخر كل سنة ففسد احد العقدين في الاجارة الطويلة
 اذا نسخ العقد في امام الخيار بغير محضر من صاحبه دلل المحاكم
 السمرقندي انه يجوز ولم يدر منه خلافا وفي السع بشرط الحمار
 اذا نسخ السع من له الخيار بغير محضر من صاحبه لا يصح في قول
 ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما فدانه مال الى ان كان غير
 داخل في العقد فكانت الاجارة في السنة الثانية والثالثة مضافا
 الى وقت في المسفل يصح نسخ من له الخيار بغير محضر من صاحبه

لانه نسخ العقد المضاف اوله في الاجارة اخذ بقول ابي يوسف
رحمه الله تعالى المستاجر اجارة طويلة اذا اجر بعد الفرض
اجارة مشاهير لا يصح الاجارة بالناسه وما ماخذ من الاجر
يكون محسوبا من مال الاجارة اذا كان من جنسه المستاجر
اذا اجر من الاجر ولم يكن الاجارة طويلة لا يصح الاجارة بالناسه
يسقط الاجارة ان لم يقبض لا يسقط عن المستاجر وهل تبطل الاجارة
الاولى كان للمستاجر ان يشترط الدار من الاجر ولو ان المستاجر
قبض الدار من الاجر لم يجرها من الاجر ولم يجرها منه قال الفقيه
ابو الليث لا يسقط الاجر عن المستاجر **رجل** استاجر كرما
اجارة طويلة ان المستاجر دفع الكرم الى الاجرة معاملة ان كانت
الاجارة بطريق بيع الاشجار جازت المعاملة وان كانت الاجارة الطويلة
بطريق دفع الاشجار والكرم الى المستاجر لم دفعها المستاجر معاملة
الى الاجر لا يجوز اذا ما **رجل** الاجارة اجارة طويلة وعلمه دون
كان المستاجر من المساجر احق من ساير الغرماء بالريهن بالرهن
المستاجر اجارة طويلة اذا اجر من غيره اجارة طويلة او دفع الى غيره
مزارعة على ان يكون البذر من قبل العامل ثم ان المساجر الاول
مع اجره تفاسخا الاجارة الاولى هل يبطل الاجارة بالناسه
والمزارعة اختلفوا فيه والصحيح انها تسفخ سواء اتحدت ايام
الفسخ في العقد او اختلفت بان كانت ايام الحصار في الاجارة
الاولى بانه ايام من اخر سنة مائة وايام الحصار في الاجارة الثانية
لذلك او على خلاف ذلك المستاجر اجارة طويلة اذا قال في ايام

من الاجر

وهل سقط الاجر عن المستاجر
الاول ان كان الاجر الاول
قبض الدار من المستاجر بعد
الاجارة الثانية صح

معامله

الاجرة

الخيار

الخيار او في غيرها مال اجارة من يد فعالة الاجر قدره او قال الاجر
رمانه مرا يسفخ الاجارة دفع المال او لم يدفع ولذا المسرى اذا
قال للمابع بها ماردة فعالة المابع يد هي يكون فيسخا لبيع المستاجر
اجارة فاسدة اذا اجر من غيره اجارة جائزة قال الفقيه ابو الليث
يحوز الاجارة الثانية وقال غيره لا يحوز وعلى قول من يحوز الاجارة بالناسه
يكون الاجر الاول ان يسفخ الاجارة بالناسه وهذا بخلاف المهرى
سرا فاسدا اذا مابع من غيره بعد الفرض بغير اجارة لا يكون
للمابع الاول ان يسفخ البيع الثاني لان الاجارة تسفخ بالاعداد
والسعة لا تسفخ لا يجرم المشتري شرا فاسدا اذا اجر من غيره يسفخ الاجارة
رجل قال لعمري اجرني دارك هذه اجارة طويلة بلذا فعالة
اجرته وامر صاحب الدار لئلا يسمه الصك فليس على الرسم ولم
يكن بينهما شيء اخر ودفع المستاجر مال الاجارة الى الاجر قالوا هذا
لا يكون منها اجارة لاختلاف الطرق في الاجارة الطويلة ولا
يحك الاجر على المستاجر يسكن الدار وان كانت الدار معدة للاستغلا
لان المستاجر انما سكنها بنا على ان ما اعطى من المال لا على وجه
الاستغلال مقاطعه **رجل** استاجر دارا اجارة طويلة صححه
بدناير واعطى مكان الدناير دراهم ثم تفاسخا الاجارة فان المستاجر
رجع على الاجر بالدناير لا بالدرهم لان الاجارة الطويلة يعجل
الاجر شرط عرفا يصح المصارفة بالآخر **رجل** اجر داره اجارة
طويلة مرسومة او اجرها غير مرسومة الى مدة يعلم انها لا تعيش
الى تلك المدة قال بعضهم يجوز ذلك وقال السمع الامام ابو بكر محمد

منه

ل

ن

ابن الفضل لا يجوز الاجارة وبيع هو من النجاس والاجارة **هـ**
 المساجد اذا زاد في الاخر بعد ما مضى بعض المدة لا يصح الزيادة
 ويصح الخط **رجل** استاجر ليل ما لم يره اجارة طويلة واستمر الاستجار
 فان المستاجر خيار الروية فان تعرف في الكرم يعرف الملال بطل
 خيار الروية فان ابل العمار فالوا لا بطل خيار الروية لان ابل العمار عرف
 في البيع وهو الاستجار لا في المستاجر فلا بطل خيار الروية في الاجارة
 الاخر اجارة طويلة اذا باع المستاجر ثم جات منه الخيار هل
 سقد سعه فيه رواه ابن الصريح انه سقد وهو لا واجارة مضافة
 لم باع قبل مجي وقت الاضافه وكان الشيخ الاجم ظهير الدين رحمه الله
 يقول عندي لا يتقد ببعه لانه تزوير ويطر فيكون روائه عدم
 البعاد سدا لباب الروية وفي ظاهر الرواية سقد ببعه
 لانه يملك الفسخ في ايام الخيار فسقد ببعه كما لو باع في ايام
 الخيار بخلاف ما لو اجارة مضافة ثم باع فان ممة لا سقد ببعه
 في اصح الروايات لانه لا يملك الفسخ صرح به دون السع فلا يملك السع
 لان السع مسدود لاله ولو احسره دارا اجارة طويلة ثم احسره
 من غيره فحقت ايام الخيار من **الاجارة** الاولى لا سقد الاجارة
 الناسة في ايام الخيار في ظاهر الخوات ولو احسره ثم باع فان لم يكن
 المسرى عالما بالاجارة لم يعلم فان له الخيار ان سار يصح
 بمعنى ايام الخيار وان شاطط السع لان الاجارة بمنزلة الهبة
 وهذه رواه اختارها المسالخ رحمهم الله تعالى **رجل** استاجر
 ارضا وقصها واخرها من عمر ثم ان صاحب الارض اساجها من المستاجر

الثاني قال السمع الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
 اسما صاحب الارض من الثاني ان المستاجر الثاني لا يملك مسج الاجارة
 الاولى فلا تكون اجارة من صاحب الارض مسج للاجارة الاولى قال وهذا
 روي عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر ولو اساج ارضا اجارة طويلة
 وقصها ثم اجرها من عند ما دون لصاحب الارض اجارة مشاهرة قال
 السمع الامام هذا ان كان العبد اساجها بغير اذن المولى فما اذن المستاجر
 من الارض العبد لا يحسب على المساجر عن راس مال الاجارة لان العبد
 اذا استاجر بغير اذن المولى لا يكون له ان يسخ الاجارة الاولى على مولا **هـ**
رجل استاجر حاتونا مشاهرة وقصر واجرها من غيرة اجارة
 طويلة رسمه واجر صاحب الحاتون المستاجر اجارة طويلة ان
 بعض اجرة الحاتون من المستاجر الاول وقصر ومات صاحب الحاتون
 قال الشيخ الامام هذا رحمه الله ما قصر المستاجر اجارة طويلة
 من المستاجر الاول كانت له الاجارة الشهر الذي وقعت فيه الاجارة
 الطويلة لان الاجارة الناسة انما سقد عند عام الشهر لان
 الاجارة تسقط عند تمام الشهر ثم بعد ذلك وقال القاضي الامام
 ابو علي السفي انما سلم للمستاجر الثاني ما اخذ من **م** من المستاجر الاول
 مثلها وفي الاستسجار للثالث الاجرة في السنة الناسة التي من اجرة
 مثلها فسقد الاجارة في السنة الثالثة ثم هل سقد السداد الى غيرها
 على قول من يجعلها عقد او احدا سقد وعلى قول من يجعلها عمودا
 لا سقد في جعل عمودا سقد سقي بولم انها لو جعلت عقودا
 لا يملك الاجر بالسجل ولا باستراط البطل في السر المسجلة

لان يحار عن هذا ان ملك الاجر عند العمل فيه رواه ابن ماجة
 بالرواية التي نسب الملك في الاجارة المضافه لكان الحاجه فان ملك
 طرعه لمحوار هذا العقد بحال ما فانا لو جعلنا عقدا واحدا لزمنا
 سوت الخيار في العقد الواحد لزمنا بل لانه انما ولو جعلنا عمودا
 نصر سارطاني كل عقد بل لانه انما من اخره وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله
 من اسرى سارطاني انه بالخيار بل لانه انما بعد سهر يكون له الخيار من اول
 الشهر الى الفه قلت انما لا يسا الخيار في الامام الثلاثة من اخر دل منه
 بل جعل بل لانه انما من اخر دل منه مستثنا عن العقد وملك سهر
 بل لانه انما من اخر دل منه حتى لو لم يكن في الصك علي ان لكل واحد منهما الخيار
 في الامام الثلاثة من اخر دل منه فاسد احد العاقدين في الاجارة
 الطويلة اذا نسخ العقد في انما الحب رغير محضر من صاحبه ذكر
 الحام السمرقندي انه يجوز ولم يذكر فيه خلافا وفي السع شرط الخيار
 اذا نسخ السع من له الخيار رغير محضر من صاحبه لا يصح في قول ابي
 حنيفة ومحمد رحمه الله عليهما فكانه ما مال الى انما الخيار رغير
 داخل في العقد فكانت الاجارة في السنة الناسة والسنة مضافا
 الى وقت في المستقبل فاما نسخ السع من له الخيار رغير محضر من
 صاحبه لانه نسخ العقد المضاف ولانه في الاجارة اخذ بقول ابي يوسف
 رحمه الله تعالى المستاجر اجارة طويلة اذا اجر بعد الفصل اجارة
 مساهمة لا يصح الاجارة الناسة وما ياخذ من الاجر يكون محسوبا من
 مال الاجارة اذا كان من حصة المستاجر اذا احر من الاجر ولم
 اذا احدهما في حصة صاحب الحانوب اما ما احدهما

موت

موت صاحب الحانوت لا سلم له لان الاجارة الطويلة تسحق بموت
 صاحب الحانوت ولا سلم الماخوذ الى المستاجر الثاني اذا اجر
 شيئا مشاعا من ارض او كرم وبها نخل لا بد من بيع كل الاشجار
 اما بيع النصف لا يفي لذالوان بها يرح حمام لا بد من بيع الحمامات
 كلها عند اجتماعها الاجارة الطويلة اذا كانت
 فاسدة بسبب فان على المستاجر احر المثل ما لغا ما بلغ او عت اجر
 المثل لا يزداد على المسمى قال السمع الامام هذا يجب اجر المثل لا يزداد
 على المسمى في الاجارة الطويلة اذا كانت في الاصل ولعل واحد
 ان نسخ العقد في هذه الخيار في حصة صاحبه وعنده قال
 القاضي الامام ابو علي السمع وعنه من المسامحة ان العقد يفسد
 لان هذا شرط يخالف حكم الشرع وقال السمع الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل رحمه الله تعالى لا يفسد العقد لان ايام الخيار رغير
 داخل في العقد فان لكل واحد منهما حق الفسخ بسبب ذلك لا
 لحكم شرط الخيار قال وقد وجدت رواه عن محمد رحمه الله تعالى
 في مثل هذا انه يفسد العقد **رجل** استاجر اجارة طويلة
 ثم اجر بعد الفسخ من الاجارة مشاهرة لا يصح الاجارة الناسة
 وهل يفسد الاجارة الاولى بالنسبة قال السمع الامام هذا يفسد في
 السهر الاول من الاجارة الثانية واشك في استقاضها في غير ذلك وقال
 القاضي الامام ابو علي السمع الاجارة الناسة يفسد الاولى وان كانت
 الاجارة الثانية فاسدة فاني رأيت رواية عن خالد بن صبيح عن ابي
 يوسف رحمه الله تعالى المسرى اذا باع المسع من الساع قبل

العنق يسمى السع الاول وان كان هذا خلاف ظاهر الرواية
 في البيع ففي الاجارة وجب ان يسمى مستأجر الارض اذا دفع
 الارض الى آخر من ارعده على ان يكون البدر من الدافع دلا لحذف
 في الحيل انه يجوز ولذا المستأجر اذا استأجر ليعمل في هذه الارض
 شئ معلوم **جاء رجل** اجردا في كل شهر بدرهم وسلم برباعها
 من غيره وكان المشتري ياخذ احسن الدار من هذا المستأجر
 ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعد النافع انه اذا
 رد عليه الثمن برد داره وحسب ما قبض من المستأجر من ثمن
 الدار بحال النافع بالدرهم واراد ان يجعل للاجر محسوبا من الثمن والوا
 لما طلب المسمى الاجر من المستأجر كان هذا منه اجارة مستقلة
 فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المسمى لانه وجب
 بعقده وليس للنافع ان يجعل ذلك من الثمن وما قال المبرك
 للنافع ان يجعل محسوبا من الثمن عند رد الدار وعدا فلا يلزمه
 الوفاء بذلك كما فان انجز وعده كان حسنا والافلا شئ عليه
 وان كانا شرط في البيع ذلك كان مفسدا للبيع **رجل** استأجر
 منزلا اجاره طوله ثمان اجار بغير ما ترضاه المستأجر بمر
 حده ما هاتنت الاجارة بامه لهما الاصل **رجل** اسلم
 لربما اجاره طوله بطريق سع الزراخر من المستأجر فالوازارع الكرم
 على المستأجر وهو المسمى لانه مونه الملك فلو كان على المالك
 وان كان الاجر دفع الزراخر معاملة الى المساحه كما هو
 الطريق في الاجارة الطويلة فان وصفت الزراخر يكون علي

صاحب الارض

قال كانت الاجارة
وارع

العر

الاحر والقتل على المستأجر لانه من جملة العمل **رجل** دفع
 ارضه من ارعده على ان يكون البدر من العامل ثم ان صاحب
 الارض اجار الارض اجاره طوله من عشرين بغير رضا المزارع
 لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البدر من العامل كان العامل
 مستأجرا للارض وبصره انه اجرم اجرا من غيره ولا يجوز الناسه
 وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انقضت المزارعة وسقط
 الاجارة الطويلة خلاف ما اذا اجرم اجرا من غيره فرضي به
 الاول حيث سقط الثانية على المستأجر الاول اذا كان بعد
 قبض الاول وهنا لا يسقط الاجارة عن المزارع لان المزارعة مع
 الاجارة كحلف المصود فلا يسقط الثانية على الاول والوا
 وكما يجوز الاجارة الطويلة في العقار والصباغ عور في
 الرقيق وكل شئ يسقط به مع بقائه استأجر ضياعا
 بعضها فارغة وبعضها مسغولة قال السمع الامام محمد الفصل
 رحمه الله تعالى يجوز الاجارة في الفارغ بخصتها من الاحر ولا
 يجوز في المسغولة وان اختلف افعال الاجارة بها وان كانت مسغولة
 مزروعة وقال المساجر كانت فارغة كان الهول في ذلك
 قول الاجران الاحر يدعوى السخل منكر الاجارة اصلا لمكو
 العول قوله بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في فساد العقد حكم
 الشرط فان العول في ذلك قول مدعي الصحة لان مدعي الفساد
 لم ينكر العقد حتى لو كان احدهما منكر للعقد كان العول فيه
 قول المنكر وقال القاضي الامام على السعدى في الاجارة حكم

الحال ان كانت مسعوله في الحال فان العول بول مدعى الشغل
كما لو اختلفا في حرمان الماء وابطاعه في اجاره الطاحونه
في الاجاره الطويله اذ افسخ الاجر الاجاره في ايام الحمار وفي الارض
ورع المستأجر بقى الاجاره باجر المثل لا لو افسد هذه الاجاره
ورع لم يدرك سقى الاجاره باجر المثل **رجل** استقرض من رجل
مالا معلوما وفضل المال ثم ان المستقرض اسكن المقرض حانوته
وقال ما لم ارد عليك قرض لا اطالبك باجره الحانوت وقال القسه
ابوبكر السلمى رحمه الله تعالى ان ترك الاجاره عليه مع استقراضه
منه كانت الاجره واجبه على المقرض وان تركها قبل الاستقرض
او بعد فالحانوت عاره في يده ولا اجره على المقرض **رجل**
استقرض دراهم واسكن المقرض داره فالواحد اجر المثل
على المقرض لان المستقرض انما اسكنه في داره عوضا عن مسعوله
الارض المقرض لا يجاننا صحت اجر المثل ولذا الواحد المقرض من
المستقرض حمارا ليعمله الى ان مرد عليه دراهمه ثم ان المستقرض
سلم الحمار الى بقار ففقد الدية ضمن المقرض رحمه الحمار
لان الحمار كان عند المقرض باجره فاسد وكان امانه فاذا
دفعه الى السرح لعصف صار مخالفا ضامنا **رجل** ارض
اسنانا درهم ثم ان المقرض اجر محررا المزارع من المستقرض
كل شهر درهم قال ابو القاسم ان لم يكن لاجر المزارع فيه
فلا يساجر عباده لا تحت على المستأجر شي **رجل** استأجر
من رجل قدر نحاس واراد الاجر ان يكون العدر مصمونا على المستأجر

نحوه

قال القسه ابوبكر السلمى رحمه الله تعالى يدعى من المستأجر
نصف القدر بثلث المثل او اكثر ثم يواجر منه النصف الباقي بما شا
فان ذلك جائز عند اصحابنا رحمه الله تعالى وانما الخلاف بينهم
في الاجاره المساع من غير الشريك **رجل** استقرض اسنانا
دراهم واراد ان يسكن دار المستقرض بغير اجر قال ابوبكر
الاسكاف رحمه الله تعالى استأجر المقرض دار المستقرض بغير
معلومه سنه او ادر باجره معجل ثم يدعى من المستقرض شي يسيرا
ثلث الاجره حتى يصير الاجره فصا صا بمن ماع من المقرض
رجل دخل رجلا بان سستا جره دارا فيها سنه ثمانه درهم ففعل
الوكيل ذلك وقصر الدار ومنعها من المودل لاسفها الاجره
فلو في الجامع ان الاجاره اذا كانت مطلقه لا بشرط التعجيل
لم يكن للمودل ان يحبس الدار من المودل لاسفها الاجره ولذا لو كانت
الاجاره باجر موجد فان قصر المودل الدار وحبس حتى مضت المدة
كان الاجر على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع المودل على المودل
لان المودل بالاسمجار بمنزله الوكيل بالسرا والمودل بالسرا اذا قصر
المبيع والتمن موجد وحبس المبيع حتى هلك المبيع في يد المودل كان
التمن على المودل ثم يرجع المودل بالتمن على المودل لان التمن اذا كان
موجلا لا يكون للمودل ان يحبس المبيع من المودل لما قصر المودل بغير نص
للمودل لم يصير عاصما من الوكيل ولذلك في الاجاره وكذا الوكيل
المودل بالاسمجار ان المودل عدا على المودل واخذ منه ومضى
الموكل حتى مضت السنه كان للاجر ان يطالب المودل بالاجره ثم الوكيل يرجع

بذلك على المودل **ولو ان الوكيل** حصر الدار من المودل ثم جاء اجنبي
وعصب الدار من الوكيل ولم يدفع الي الوكيل حتى مضت السنة سقط الاجر
عن الوكيل والمودل جميعا **وقال ابو يوسف** رحمه الله اذا لم يمل الا حار
شروط التجيل الا حرم بعض الوكيل **وسئل** نفسه ولم يدفع الي الا حار كان
الاجر على الوكيل دون المودل **ولو كان** المودل اساجر الدار باجر
مشروط التجيل او استاجر بيا به مطلقه ثم عجل له الاجر جائز ذلك منه
وله ان يحبسها من المودل لاستيفاء الاجر فان حبسها بالاجر حتى مضت
السنه يكون للمودل ان يرجع على الوكيل بالاجر هنا لان الوكيل كان محققا
في الحبس فلم يقع منه اول للمودل بخلاف الاول لان في الوجه اذا لم يكن
للوكيل حق الحبس كان قبضه اولا للمودل **رجل** امر بطلا لست
له دانه الى الكوفة بعشرة دراهم فاستاجرها المودل بخمسة شروجا
الي السوكل فقال استاجرها بعشرة فرلها الامر ذكر في الكتاب انه لا
اخر على الامر ويكون الاجر لصاحب الدار على الوكيل **رجل** امر
رجلا بان يستاجر له ارضا بعضا فاستاجرها الوكيل ثم ان المودل
استراها من صاحبها بعد ما استاجرها الوكيل وهو لا يعلم بالا حار
ثم علم بذلك لم يمل له ان يرد لها ويكون في يد الا حار الوكيل
بالا حار اذا انقض الا حار مع المستاجر قال محمد رحمه الله المناقضة
جائزه ولا ضمان على المودل لان المودل لم يملك الاجر فان كان
الوديل اجرها سي **نحوه** وعجل ذلك لا يجوز بعض الوكيل على الدار
وقدمه هذا في البيوع العاصم اذا اجر الدار او العدم قال المعصوم
منه انا امر بكذا بالا حار فقال العاصم لم يامر في ان القول قول المعصوم

منه ولو اجر المعصوم العاصم فلما انقضت مدة الاجارة قال
المعصوم منه لست احررت عندك من انقضت المد لا فصل قوله الا بئس
بالرجل اذا اروح ابنه البالغه ومات الزوج فكان الابن له قد
احرر عقدا لا ب لا يصدق الا بئس **ولو قال** ان الناح بامر يولي
المراة بان القول قولها العاصم اذا اجر المعصوم ثم احرار
المالك ان اجاز قبل استيفاء المنفعة صح اجارته ويكون جميع الاجر
للمالك كما لو احرار بيع الفضولي حال تمام العقود عليه وان اجاز
بعد انقضاء المد لا يصح اجازته كما لو احرار بيع الفضولي بعد هلال
المعقود عليه ويكون جميع الاجر للعاصم لانه هو العاقد والمنافع
تعمت بعقده فكان الاجر له وان اجاز بعد ما مضى بعض المد
فاجر ما مضى يكون للعاصم واجر ما بقي يكون للمالك وهو قول محمد
رحمه الله لان الاجارة بعقد ساعه فساعه على حسب حدود
المنفعة فصحت الاجارة فيما بقي من المد ولا يصح فيما مضى بالرجل اذا
اجر عبده سنة ثم اعتقه في وسط السنة فاجاز العبد الاجارة
فما بقي فاجر ما بقي من السنة يكون للعبد واجر ما مضى يكون للمالك
المعقود لان المنافع فيما مضى استوفيت لملك المول كان الدليل له
في استوفيت لملك العبد كان الدليل له اما على قول ابو يوسف رحمه الله
اذا اجاز المالك اجارة العاصم بعد ما مضى بعض المد فان جميع الاجر للمالك
والفتوى على قول محمد رحمه الله ولو اعطى العاصم من العصب مزارعة
فاجاز المالك ان كان الررع قد سئل ولم يسم فان الخارج
بين المزارع ورب الارض لا شيء للعاصم وان كان الررع قد سئل

وسمى لا يصح احاره رب الارض ويكون ذلك من العاصب والمزارع ولا
شي للمالك ولو غصب دارا فاجرها ثم اشتراها من صاحبها فالاجر
ما صبه لاستجماع شرائطها وان استقبلها كان افضل ذكرها في
انوار الغاصب اذا اجر من غيره ثم ان المساجر اجرة من الغاصب
واخذ الاجر من الغاصب كان للغاصب ان يسترد الاجر من المستاجر
لان المستاجر لما اجر من الغاصب ورد عليه الغصب ورد المعصوم
مستحق عليه بحمل رد الغصب وسلمه الى الغاصب رد الغصب لان ذلك
مستحق عليه بحمل عن المستحق كالرجل اسرى شيئا شرافا سدا وبعثه
ثم باعه من التابع بحمل بعه بعضا للعقد الفاسد ساجه في الساع
في مقابلته حاوون رجل اخرها صاحب الحاوون من رجل يبيع العاكه
له سهر يدرهم قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ما اخذ صاحب
الحاوون من الاجر يكون له لانه عاقد والعاقد يستحق الاجر وان كان
غاصبا ويصح ان يصدق به كالغاصب اذا اجر واخذ الاجر وقال
الفقيه ابو الليث رحمه الله انما يكون اجر الساجه لصاحب الحاوون
اذا كان يبيع الساجه وكانا او نحو ذلك حتى يكون هو او الناس
بما هي واما اذا لم يكن يبيع الساجه وكانا شيئا لا يكون له الا اجران
صاحب الحاوون في الساجه كسائر الناس الاختصاص له بالساجه
المول اذا اجر الوقف ان كان الواقف شرط ان لا يولم الثمن منه للاحق
الاجاره الثمن منه وان لم يكن شرط ذلك يجوز الا حاره الى ثلاث سنين
فان اجرها الثمن من ذلك احلها وانه قال مسامح بالغ رحمه الله لا
يجوز اجاره الوقف اكثر من ثلاث سنين وقال بعض مشايخنا

لعم

رحمهم الله يجوز ذلك اذا كان المستاجر ممن لا يخاف منه دعوى
الملك اذا طالب المدعي وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله الاحباط في
ذلك ان يرفع الامر الى القاضي حتى يبطله **باب**
باب في احاره الوقف ومالك اللهم **باب**
منزول الوقف او الوصي او اجر مال الصغير او الوقف باقل من اجر
مثله بالاسعاب النافيه قال الشيخ الامام الحليل ابو بكر محمد
الفضل رحمه الله يجب اجر المثل بالغاما بالغ عند بعض علماءنا وعله
القوى قال رحمه الله وعلى اصول اصحابنا رحمهم الله يسعي ان يصير الامر
والمساجر ما صافانه ذكر في المزارعه الاول دليل بدفع الارض مزارعه
اذا دفع الارض مزارعه وسرط لصاحب الارض سنا لسر الاسعاف
الناس سله يصير الوكيل غاصبا ولذا المدفوع اليه الا ان
الخصاف قال لا يصير المدفوع اليه غاصبا وكان عليه اجر المثل **باب**
قال وانا فتى نقول الخصاف قال ومنى الله عنه ويسفي ان يكون
الجواب على الفصل ان لم يصفها الزراعه يجب اجر المثل بالغاما بالغ
وان يصفها الزراعه سطر الى نقصان الارض والى اجر المثل اهـ
كان اكثر يجب ذلك للوقف والصغير **باب** عصب ايضا
وقفها ايضا للصغير قال بعضهم يصح الغاصب اجر المثل للوقف
والصغير وفي طاهر الرواية لا يصح ولو ان هذا الغاصب اجر الارض
المقصوبه من غيره لان على المستاجر للغاصب الاجر المسمى **باب** اجر منزلا
لان والده وقفه على اولاده اذ ما ساسلوا فاحره هذا الرجل اجاره

طويله واتفق المستاجر في عماره هذا الوقف بامر المواجه قال السخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان لم يكن للمواجه ولايه
 في هذا الوقف بان لم يكن موليا يكون المواجه غاصبا وكان العمل المستاجر
 الاجر المسمى وصدق به ولا يرجع المستاجر بما اتفق في العماره على الاجر ولا على
 غيره لانه كان متطوعا وان كان المجر متوليا كان على المسمى ان كان
 ذلك مقدارا جارا مثل او اثر ورجع المستاجر في غلبه الوقف في العماره
 مولى الوقف اذا اجرا الارض مكره معلومه مات المواجه مات
 المستاجر قبل انقضاء مدة الاجاره ورفع رتبته المستاجر على الارض
 قال السخ الامام هذا رحمه الله ان كانت الغله زرعها ورثه
 المستاجر سدرهم كانت الغله لهم وعليهم نقصان الارض ان كانت الارض
 اسفست بزرعهم ويصرف ذلك النقصان الى مصالح الوقف لا نحو
 للوقوف عليهم في ذلك الوصي اذا اتفق من مال التسم على باب القاضي في
 خصومه كانت على الصغير اولى قال السخ الامام هذا رحمه الله
 ما اعطى الوصي من مال التسم على وجه الاجاره لا يصح مقدارا جارا مثل
 وما كان على وجه الرسوه يكون حراما **رجل** استاجر ارضا فاطوع عنها
 الما فان كانت الارض تسمى بالانهار لا بما السما لا ينشئ على المستاجر ولذا
 ان كانت سقاها السما فاطوع المطر الوصي اذا اجرا ارض التسم واستاجر
 للتسم ارضا بمال التسم طويله رسميه بلا سمس لا يجوز ذلك ولذلك ابي
 الصغير ومتولى الوقف لا يترى الرسم في الاجاره الطويله ان يجعل سمس
 من مال الاجاره مقابله السنه الاولى ومعظم المال مقابله السنه
 الاخيره فان كانت الاجاره لارض التسم او الوقف لا يصح الاجاره في

ان
 المستاجر
 بما اتفق

اجاره

السر

السنه الاولى لانها يكون باقل من اجرا المثل فلا يصح وان استاجر
 ارضا للتسم او الوقف بمال الوقف في السنه الاخره يكون الاستجار
 ما كثر من اجرا المثل فلا يصح فاذا فسدت الاجاره في المعصره الوجهين
 هل يصح مما كان حيز التسم والوقف على قول من يجعل الاجاره الطويله
 عمدا واحدا لا يصح وعلى قول من يجعلها عمدا يصح مما كان خيرا
 للتسم فلا يصح مما كان شرا له والطاهر هو الفساد في الكل وان
 كان الوصي اجرا ارضا للتسم واستاجرها وصي اخر للتسم اخر لا يصح هذه
 الاجاره لانها ان كانت خيرا لاحد التسمين يكون شرا لآخر ولا يحلوا
 هذه الاجاره عن الضرر باحد التسمين وطريق صحيح الاجاره الطويله
 في ارض التسم والوقف بمال ويجعل اجرا السنه كلها مقدارا جارا مثل
 ثم ان الوصي ومولى الوقف يرى المستاجر عن اخر السنه الاولى فيصح ذلك
 في قول ابي حنبله ومحمد رحمه الله عليهما **رجل** استاجر حانوتا
 وقف على الفقير فاذا ان بنى عليه غشرفه من مال له وسفع بها فالوا ان
 كان لا يريد المستاجر في اخر الحانوت على مقدار ما استاجر فانه لا
 يطلق له البناء الا ان يريد في الاجره ولا يخاف على السامن بل لا يراد
 وان كان هذا الحانوت معطلا في الثر الاوقات وانما يرغب المستاجر
 لاجل البناء عليه فانه يطلق له في ذلك وان كان لا يريد هو في الاجره
 استاجر محرم موقوفه من اوقاف المسجد فكسرها الحطب بالقدم
 والحجر ان لا يرضون بذلك والمولى يرضى به فالوا ان كان من ذلك
 ضرر وسن بالحجر مثل ضرر القصار والحداد والمثول بحد من ساجر
 ملك الاجره فان على المولى ان يمنع من ذلك فان لم يمنع اخرجه

فيه

اخرجه من الحجرة وبواجرها من غير وان كان لا يحذر استاجرها سلك
 الاجرة للمولى ان يتزل الحجرة وفيه الا اذا خاف من تلك الضرر هلك
 بها الوقف المتولى اذا اجر حمام الوقت من رجل ثم جازوا زاده في
 اجرة الحمام فالوا ان كان حين اجرة الحمام من الاول اجرة بمقدار
 اجر مسله او سمسار في سير سمسار الناس في مسله فليس للمولى ان
 يحصر الاول قبل ان يعضد الاجارة وان كانت الاجارة الاول
 بما لا يتغابر فيه الناس يكون فاسده وله ان يواجدها اجارة محجبه
 اما من الاول او من غير باجر المثل او بالزاده على قدر ما يرضى به
 المستاجر وان كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم ازداد اجر مثله كان
 للمولى ان يسخ الاجارة وما لم يسخ يكون على المساجر الاخرى
 لئلا تذكر الطحاوي رحمه الله الارض اذا كانت وفعلا قوم
 فاجرها وصى المسامات بعض الموقوف عليهم لا سطل الاجارة
 المتوا اذا اراد ان يستدين على الوقف للعمارة قال الشيخ الامام المعروف
 بحواهر زاده رحمه الله في شرح الوقف انه لا يملك الاستدانة المتولى لا يملك
 استبدال الوقف الا في رواه عن ابي يوسف رحمه الله او فان الواقف
 جوز الاستبدال اصل المسجد اذا باعوا حشر المسجد او بعضا من حلقه
 احلها وانه والصوى على انه لا يجوز ذلك الا ما من القافي وفيه ما في
 مسائل الوقف ان سأل الله تعالى الاب او الجد اب الاب او وصيها
 اذا اجر الصغير في عمل من الاعمال التي يفتقر عليها الصغير جاز له
 جعل ما ليس له مالا للصغير ولا لانه للمجدد مع ما في الاب
 ووصى الاب متقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب ولا جد

اب الاب ولا وصيها فاجر دورهم محرم من الصغير كان الصغير
 في حجره جاز له ان يملك ما دسه مملوك اجارته فان كان الصغير
 في حجره دورهم محرم فاجر دورهم محرم اجرة هو ادرك من الدين كان
 في محضه كحوان يكون في حجر العم فاجرته امه جاز في قول ابي
 يوسف رحمه الله ولا يجوز في قول محمد رحمه الله وان اجرة دورهم
 محرم منه هو في حجره ليس له ان يبيع الاجرة على الصغير اذا لم يزل له
 ولله الصنف في ماله ما لو وصى للصغير مال كان لصاحب الحجر ان
 يعض المصبة وليس له ان يعضها على الصغير واذا بلغ الصغير بعد
 ما اجرة من له ولله الاجارة ان شئ امضى الاجارة وان ساقط سوا
 اجرة الاب او الجد او وصيها او غيرهم وليس لمن كان الصغير
 في حجره ان يدفعه الى حايك ليعلم تلك الحرفة ان لم يكن اب الصغير
 حايكا لان الصغير يضر بذلك ترك حق الاجارة اذا استاجر
 اساد العلم العمل في تلك السنة فلما مضى نصف السنة ولم يعلم
 سا كان المستاجر ان يسخ الاجارة ولو استاجر اساد سنة لم يدر
 الصغير لا يجوز له الاجارة وللاب والجد ووصيها اجارة وصى
 ودوابه وعقارهم لانهم يملكون السع فملكون الاجارة وليس لعبد
 هو لا بمن كان الصغير في حجره ولا له اجارة عبد الصغير وعقاره
 وعن محمد رحمه الله انه يجوز ذلك استحسانا قال لانه يملك اجارة
 نفسه يملك اجارة ماله وعنه ايضا من كان الصغير في حجره كان
 له ان يبيع على الصغير من ماله واحدا الوصين ان يواجر الصغير
 ولم يواجر عبده في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه وقال محمد

رحمه الله بواجبه عنده انصال الوصي اذا استاجر نفسه او عبده
 للصغير لا يجوز اما عند محمد رحمه الله فلا نه لو اشترى للتم مال نفسه
 او باع ماله من التيم لا يجوز فالاجاره ادلى وامّا عندنا في حقه
 واني يوسف رحمه الله عليهما فلا نه انما يملك البيع من نفسه بشرط ان
 يكون ذلك خيرا لليتيم ولا خيرا للتم مهنا لانه يحل ما ليس بمالك
 لنفسه مالا وان استاجر الوصي نفس التيم لنفسه او عبدا للتم
 لنفسه جاز في قول ابي حنيفة واني يوسف رحمه الله عليهما اذا كانت
 اجرة ليس بها عين اما الاب اذا اجر نفسه للصغير او جارا جده
 ماله للصغير او استاجر مال الصغير لنفسه جاز لانه ملك سرى مال
 الصغير لنفسه وان لم يكن ذلك اضع للصغير ولو كان وصيا
 لغيره فاستاجر لاحدهما مال الاخر لا يجوز فالوابع مال احدهما
 من الاخر الاب اذا استجر ابنه المانع فعل الابن لا احل له
 وان استاجر الابن اباه للخدمة لا يجوز فان عمل الاب كان له الاجر
 وفي المسئلة لا فرق بين ان يكون احدهما مسلما او ذميا واذا استاجر
 الحر ابنه المكاتب جاز ولذا لو استاجر الحر ابنه العبد من ماله
 جاز والحر اذا استاجر اباه العبد بطل ذلك الصبي المحجوب اذا اجر
 الصبي نفسه لا يجوز فان عمل وسلم من العمل في العباس لا يحل الاخر
 وفي الاستحسان لحب الاب والجد او وصيهما اذا احدهما اوعى
 للصغير نين معلومهم بلغ الصبي لم يملك للصغير ان يبيع الا حار
 والصبي اذا اجر نفسه لم يملك لا يكون له ان يفسخ الاجاره والعبد
 المحجور اذا اجر نفسه للخدمة سنة فاعتق في نصف السنة لا يكون

قياس

للعبد

للعبد ان يفسخ الاجاره ويكون اجر ما مضى المالك واجر ما بقي للعبد
 وان كان اجره المولم غنق في نصف السنة فان للعبد ان يفسخ
 الاجاره بما بقي وان شأما مضى فان اجاز الاجاره والمولم دارا حرة
 باجر معجل او اسعمل الاخر بعد الاجاره فان جمع الاخر للمولم
 المكاتب اذا اجر عبده لم يحجز لا يطل الاجاره عند ابي يوسف
 رحمه الله و يطل عند محمد رحمه الله ولو استاجر المكاتب عبدا
 لم يحجز بطلت الاجاره في قولهم و قيل هو على هذا الخلاف انما ولو اد
 المكاتب بنيه الاجاره عند الكل **رجل** اقعد صبي عند
 رجل ليعمل معه فاختار الرجل للصبي لسوم ثم بدا للصبي ان يعمل
 قالوا ان كان الرجل اعطى كرباسا ومخلف الصبي حياطه لا يكون للرجل على
 الوكيل ان يفسخه انقطع بالحياطه **منه**

وغنق

فصل

في ما يجب الاخر على المسافر وما لا يجب **رجل**
 الذي حمارا فعوى في الطريق فامر الممرى رجلا ان يسوق على
 الحمار ففعل المامور قالوا ان علم المامور ان الحمار لغير الامر لا يرجع ما
 انفق على احده لانه مطوع وان لم يعلم المامور ان الحمار لغير الامر قالوا
 له ان يرجع على الامر وان لم يقل الامر على ان يضمن ولو ان رجلا
 قال لغيره انفق في ساداري ولم يقل على ان يرجع بذل على
 اختلافوا فيه قال السمع امام سمس الامه السرخسي رحمه الله
 الصحيح انه يرجع قال رضي الله عنه في مثله الحمار اذا لم يعلم
 المامور ان الحمار لغير الامر فلم يقل الامر على ان يرجع بدلا على

معنى ان يكون على الاختلاف ايضا وفي اللفظ اذا دفع الملبط
 الامر الى القاضي فقال له القاضي اني لم يقبل على ان يرجع
 بذلك على صاحبها اختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بحواهر
 زاده الصحيح انه لا يرجع **رجل** استاجر دارا لثمن شهر كذا ثم ادعى
 المستاجر ان صاحبها باعها منه بعد الاجارة وانكر صاحبها البيع ومضى
 على ذلك زمان فالوا على المستاجر اجرا ما مضى لان السع لم يسك
 فمس الاجارة ولو استاجر دابة الى مكان بعينه فلما سار بعض
 الطريق ادعاها المسافر لنفسه وانكر الاجارة وصاحب الدابة
 يدعى الاجارة دلا القدرى رحمه الله ان على قول ابو يوسف يلزم
 اجرا ما قبل الانذار ولا يلزمه اجرا ما بعد الانذار وقال محمد رحمه الله
 لا يسقط شئ من الاجارة ولو استاجر عبد اسنه وقصه فلما مضى
 نصف السنة **محمد** الاجارة وادعاها لنفسه وقصه القدرى يوم الحود
 القان فمضت السنة وقصه الف درهم ثم مات العبد في بلد المستاجر
 وقصه الف روي هسام عن محمد رحمه الله ان عليه الاجارة ويضمن
 قصه القدرى بعرضه ولم يذكر هشام فيه خلافا وذكر القدرى ان
 على قول ابو يوسف رحمه الله عليه اجرا ما مضى قبل الحود وليس
 عليه اجرا ما بعد الحود قال هسام فليست له اجارة ولا ضمان
 قال لم يحتجوا قال هسام رحمه الله اراد بذلك انه استعمله السنة
 بحكم الاجارة فلما مضت السنة والمستاجر ينكر ان يكون يده يدعيه
 وصاحبه وصاحب العبد لا يدعى بد المستاجر لنفسه وكان على المستاجر
 ان رده فاذا لم يرد يضمن **رجل** اجردان سله درهما شهرا

على

على رجل انه بالخيار ودفع الدار الى المستاجر فسكنها قبل ان يسقط
 صاحب الدار خياره لم يكن على المستاجر اجرا ما سله وانما يلزمه اجرا
 لما سكن بعد الاجارة من يوم الاجارة **رجل** اجرد دابة على ان يكون
 الخيار له ساعة من النهار فربها فصرف فانه تضمن قيمتها وانصر الاجر
 وان كان الخيار للمستاجر جردان عليه الاجر وانصر قيمه الدابة **رجل**
 دفع الى خياط ثوبا لمحطة فمطعه الخياط ومات قبل الخياط قال
 عيسى ابن ابي لان اجرا له لان المقنود هو الخياط دون القطع فكان الاجر
 مقابلا للمحطة وقال ابو سليمان الحواري رحمه الله له اجرا الوطع
 وهو الصحيح **رجل** دفع الى خياط ثوبا لمحطة بدرهم فخطه ثم جاء
 رجل وبعه قبل التسليم الى صاحبه لاشي للخياط لانه لم يسلم العمل
 قال رضى الله عنه هذا اذا لم يحطه في دار صاحب الثوب فان خطه في
 داره كان له الاجر لان العمل صار مسلما الى صاحب الثوب وليس على الخياط
 ان يحطه من اخرى 2 الوجهين لان العقد الذي جرى بينهما لم يبق
 وان كان الخياط هو الذي فتق كان عليه ان يحطه مرة اخرى لانه
 نصر عمله فصارت له لم يكن ولذا الاسكاف **رجل** ادى
 من رجل نفسه لجمال فباعها الطعام الى موضع فلما بلغت السفينة الى ذلك
 الموضع ردها الروح الى مكان النسي لراها فان لم يكن الذي ترى
 السفينة مع الملاح لسرع المسدري لرى وان كان معه فعليه الرالان العمل
 صار مسلما الى المكري بالخياط اذا خط الثوب في دار صاحب الثوب 5
رجل استاجر بطلا للركوب الى موضع كذا فخرجه في بعض الطريق وورده
 الى الموضع الذي استاجر عليه الاخر وهو بطل مساه السفينة

اذا ردها الرمح والمري مع الملاح في السمسة **رجل** استاجر ايضا
سنة فزرعها ثم اسراها المساجر مع رجل اخر قال محمد رحمه الله انما
وتترك الزرع في الارض حتى يستحصد ويلون للسربك على صاحب الرمح
مثل نصف اجرا لارض **رجل** اساجر ارضا لزرعها فزرعها فقل ماؤه
قال محمد رحمه الله له ان ينقض الاجارة وله ان يحاصم الاجر حتى يتركها
الحاكم في يده باجر المثل الى ان يترك الزرع فان سقى زرع بعد ذلك
كان رضى وليس له ان ينقض الاجارة ولذا الرمح الى النقطع ما وحي
مضت السنة سقط جميع الاجر وان قل الما وورد الرمح ويظهر على
نصف ما كان في المحر قبل ذلك كان للمستاجر ان يرد ما فان لم يرد ما حي
لم يكن بان ذلك رضى وليس له ان يرد الرمح بعد ذلك ولو استاجر ارضا من
ارض الجبل بدراهم فزرعها فلم يطر عامه ولم يسب حتى مضت السنة
م مطرت السماء يسب قال محمد رحمه الله الزرع كله للمساجر وليس
عليه لئلا الارض ولا بعضا **رجل** استاجر ارضا لزرعها فاصاب
الزرع افة فهلك وعرو ولم يسب كان عليه الاجر لانه قد زرع ولو غرق
الارض قبل ان يزرعها فلا اجر عليه ولذا لو غصبها رجل وزرعها لاجر
على المستاجر ولو كانت بيد المستاجر فلم يزرعها حتى مضت السنة كان عليه
الاجر ولذا لو زرع النعص ولم يزرع البعض **رجل** استاجر سفينة
لذهب بها الى موضع لثا وحصل عليها لثا وحي بها فذهب بالسفينة
ولم يجد ذلك الشيء قال محمد رحمه الله يلزمه كسر السفينة وحي
بها فذهب بالسفينة في الدواب فارعه اقل لثا ولو قال لثا لثا
منك على ان يحمل الطعام من موضع لثا الى هنا فلم يجد الطعام

فليس

فليس عليه شيء من الكسر لان في المسئلة الاولى اشترى السمسة للذهاب
والحمل والرجوع فيلزمه حصه الذهب وفي المسئلة الثانية ومع الاستجار
على حمل الطعام من موضع لثا الى هنا فاذ لم يحمل يلزمه شيء ولو
اسلرى دابة له حمل من هناك حمولة في الما وري قال ذهبت فلم احد
الحمل بالوان صدقة المسلرى ذلك فان عليه اجر الدواب خالفا عن العمل
رجل استاجر في المصدر انه يحمل الدوس من طاحونه لثا والخطه
من قرية لثا فذهب فلم يمل الخطه طحت اولم يجد في القرية خطه فرجع الى
المصر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد الفضل رحمه الله ينظر في انظر الاستجار
الاستجار ان كان المستاجر قال استاجرت هذه الدابة من هذه البلدة
حتى احمل الدوس من طاحونه لثا يجب نصف البرا لان الاجارة وقعت
صححة من البلدة الى الطاحونه من غير حمل شيء فيجب نصف الاجر للدواب
م الاجارة من الطاحونه الى البلدة انما كان لحمل الدوس ولذا لو وجد
فلا يجب الرجوع شيء فاما اذا قال استاجرت منك هذه الدابة بدرهم
حتى احمل الدوس من الطاحونه فلم يجد الدوس هنا لا يجب شيء لان هذا الاجارة
وقعت على حمل الدوس من الطاحونه فلا يجب الاجر اذ لم يحمل الدوس
ولو استاجر رجلا لذهب الى البصرة وحي بعالة فوجد بعصم قد
مات فحاسب في ذل في الكتاب ان له الاخر بحساب ذلك فالواحد ا
اذا كان عالة معلوم لانه او في بعض المعمود عليه وحي الاخر
بقدر ذلك وان استاجر ليذهب بطعام الى فلان بالبصرة فذهب
بالطعام ووجد فلانا قد مات فرد الطعام لاجر له لانه بعصم
عمله فلا يجب الاجر كالحايط اذا حايط من وان استاجر ه

عليه

في

ليذهب سحاب الى فلان ويحيى كوابه فذهب بالكتاب فوجد فلان قد
 مات فرد الكتاب لا اجر له قالت سمع رحمه الله بلزمه اجر الدهاب
 ولو ترك الدهاب ثمه او مرقه ولم يرد فان له اجر الدهاب في موام لان
 لم يسمع عمله وفضل اذ امرته بسفي ان لا يحا الاخر لانه اذا ترك الكتاب
 به يسمع بالكتاب وارت الملوب اليه لمحصله الغرض خلاف ما اذا
 مرقه ولو استاجر رجلا لذهب الى موضع لذا وادعوا فلانا اليه
 ما جرمي فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلانا قالوا له الاجر ولو استاجر
 ليذهب الى موضع كذا ويؤدي رسالته الى فلان فذهب فلم يجد
 فلانا فان له الاجر مقابل بالدهاب لا يسلع الرساله **رجل** اساجر
 امراته لخدمه البيت شهر لا يحوز ولا يكون لها الاجر في ذلك لان خدمه
 البيت مستحق عليها دانه فلا يجب الاجر لها قالوا استاجر على طمحه
 وان خدمه منفعة البيت يعود اليها والانسان لا يسمي الاخر بما
 يعود منفعة اليه كما في الطبخ والخبز وان استاجرها ليعمل بيانه
 قال مولانا رضي الله عنه ينبغي ان يكون لها الاجر لان ذلك عمر مسهي
 عليها دانه كخياطه البوب ومحو ذلك ومنفعه العمل تعود الى الروح خا
 فيكون لها الاجر كما لو استاجرها ليعمل غنمه وان استاجرت المراه زوجها
 لخدمها باجر مسهي جاز وللزوج ان يمسع غنمها بعد الاجان لانه
 يتضرر بذلك فان خدمها ذر سمس الامه السرحسي رحمه الله اعلمها
 الاخر لروحها كما لو اساجر روحها ليعمل العم ولو قال المراه لروحها
 اغمر حلي على ان لك على الف درهم فغمر الزوج روحها الى ان قال
 المراه لا اريد الراده قالوا هذه الاجان باطله ولا يسمي عليها لان خدمه

لان الاجر

الشرا

المراه

المراه حرام على الزوج لانه توام عليها **امراه** اجرت دارها من روحها
 فسدناها جميعا قالوا لا اجر لها وهي منزله ما لو استاجرها لخدمه
 او طمحه انها ارادوا هذا الحق ان منفعة سكنى الدار تعود اليها
 ولان الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات وعاشي ان يكون عليه نهان
 في السوق ويكرن الدار في يد المراه والمستاجر اذا اجر من الاجر واعان
 ايعب الروايات على انه لا يجب الاجر على المستاجر في زمان الاجان
 والاعان فلهذا لم يكن لها اجر الدار على زوجها **رجل** اسير
 الثمار على رويس الاشجار ثم استاجر الاسجار ليعمل الثمار الى ان يدركوها
 معلوما لم يكن عليه اجر الاشجار لان السحر ليس محل للاجان فمعه
 الاجان اعان بخلاف ما لو اسير القصيل ثم استاجر الارض وقتا معلوما
 الى ان يدرك الزرع فان ذلك حارس ودان له اجر الارض لان الارض
 محل للاجان فسعد الاجان **رجل** استاجر طاحونين
 دوارتين في موضع يكون كرى الهري على صاحبه الطاحونه عادة فالحقاق
 النهر الى الكرى وصار محال لا يعمل الا احد الرحاين فان كان محال
 لو صرفا لما اليها جميعا يعمل عملا ناقصا فله الحمار لاحد
 المصود ومالا يسمع الاجان فان عليه اجرهما جميعا وان كان محال
 لو صرفا لما اليها لم يعمل اصلا فله اجر احدها اذا لم يسمع الاجان
 لانه لم يملك الا سماع الا باحداهما فان معاوت احدهما فعليه
 اجر الرها اذا كان المالك لا يملك الا لانه متمكن من السماع بالرهما
 وان ذلك في موضع يكون كرى الهري على المستاجر عادة فعليه
 الاجر كما ملا لانه هو المعطل وهو لو اساجر حمله فانكرت

بالماء

علاء

فان

او يادها لا سقط الا حرق المساجير لان الاوباد لا يكون على صاحب
 الخيمة ولو لم يقطع اطنا بها سقط الاجر عن المستاجر لان
 الاطناب يكون على صاحب الخيمة **رجل** استاجر طاحونه يقطع
 ما وها كان له ان رد ما فان لم يرد حتى مضت السنة سقط جميع الاجر
 وان قل ما وها وكانت الطاحونه بدور ويطحن نصف ما كانت تطحن
 كان للمساخر ان يرد ما فان لم يرد حتى طحن كان ذلك رضى
 وليس له ان يرد ما بقدر ذلك ولو استاجر بيتا فيه رعي وقال اساخ
 هذا البيت كل حق هو له ولم يسم الرعاة ان يطلع الرعي وليس
 الرعي والمأمن حمول البيت واستاجر البيت بحجر بها فله حمول البيت
 وان كان اساخ حرق البيت بحجر بها فله حمول الرعي فان يقطع الماء
 فلم يرد الرعاة حتى مضت السنة وكان البيت ما يسمع به بدور الرعاة
 يسم الاجر عليها فليسقط عنه حصه الحزم ويلزمه الاخر بحساب البيت
 وان لم يكن البيت مسعيا به بدور الرعاة لا يجب على المساجر شي
 وان لم يرد البيت **رجل** استاجر ارضا ليزرعها فزرعها وقلت
 ما وها قال محمد رحمه الله له ان يبيع الارض وله ان يخام حتى يرد
 الحاتم في يده باجر المثل الي ان يردل الربيع فان سقى زرعها كان
 رضى وليس له ان يبيع الارض **رجل** ولذا الرعاة اذا يقطع ما وحي
 مضت السنة سقط جميع الاجر وان قل الماء بدور الرعاة ويطحن
 على نصف ما كان فالمستاجر ان يرد ما فان لم يرد حتى طحن كان ذلك رضى
 وليس له ان يرد الرعاة **رجل** اجرد ارضه من عده بعد ما
 سلمها الى الاول فاجاز المستاجر الاول بعد الاجارة الثانية

بلغ

علي

ون

على

على المستاجر الاول **رجل** ولو دفع ارضه من ارضه على ان يكون الارض من
 المزارع ثم اجبر من غيره اجاره طوله بغير رضى المزارع فان كان
 رضى به المزارع يفسخ **المزارعة** **رجل** يفسد الاجارة الطويلة **رجل**
 امر رجلا ان يستاجر له دارا بعينها من رجل سنة فاستاجرها
 المأمور وابي ان يرفعها الى الامر وسكنها نفسه حتى مضت السنة
 قال ابو يوسف رحمه الله لا اجبر على الامر ولا على المأمور وقال
 محمد رحمه الله يجب الاجر على الامر **رجل** استاجر دارا
 وقبضها ثم اعادها من الاجر قال ابو بكر المحمدي رحمه الله لا يسقط
 الاجر من المستاجر واذكر في المسمى ان المساجر اذا المأمن من
 الاجر كان ذلك بعضا للاجارة ولذا لو استاجر دارا وبنى فيها
 ما اجبرها من الاجر كان ذلك نقضا للاجارة الاولى والصحيح ان
 الاجارة والاعارة لا يكون فسخا ولكن لا يجب الاجر على المستاجر
 مادام في يد الاخر **رجل** استاجر دارا وقبضها ففسط
 منها حائط او انهدم بيت من الدار كان للمستاجر ان يفسخ الاجارة
 لحضرة الاجر ولا يصح فسخه عند غيبته لان هذا بمنزلة الرد
 بالعب فان اهدم كل الدار كان للمستاجر ان يفسخ عند
 حضرة وعنده ويسقط الاجر عند الحل ولا يفسخ الاجارة
 ما لم يفسخ **رجل** استاجر ارضا ليزرعها فزرعها فاصاب
 الزرع افة فهلك او غرق ولم يبق له الاجر ولو غرق
 الارض قبل ان يزرعها فلا اجر عليه **رجل** كذا الوعد على رجل
 فزرعها الغاصب لا اجر على المستاجر واذكر السمع الامام

الاول

المعروف بخواهر زاده اذا استاجر ارضا للزراعة فزرع فاصطلمه
انه كان عليه اجر ما معنى وسقط عنه اجر ما بقي من المدة بعد
الاصطلام **رجل** استاجر ارضا وزرعها ولم يحد ما سفعها
فبيس الزرع فالوا ان استاجرها بعشر شرب ولم يقطع ما الهب الذي
برحي منه السقي فعليه الاجر وان يقطع كان عليه الخيار وان
كان استاجرها بشرها فانقطع عنها السرب فجا الويت الذي يفسد
فيه الزرع عند اعطاء الماء وفسد الزرع سقط عنه الاجر كما
لو استاجر رجا ما واستاجر رجب البرضا فانقطع ولو استاجر
ارضا سربها ليزرع فخرّب النهر الا عظم لم يسقط سفعها فهو
بالخيار ان شاردها وان شامسكها فان لم يرد حتى مضى
كان عليه الاجر اذا كان حال ملته ان يحال الحمله ويررع فيها
وان كان لا ملته ان يررع فيها سا غير ما يوجه من الوجوه ولا
حمله في ذلك ولا احر عليه كما في مسلة الرحا ولذا لم ينقطع الماء
ولكن سأل فيها الماختي لم يسهاله الزراعة لا اجر عليه **رجل** استاجر
ارضا فانقطع الماء المطر ايضا لا اجر عليه لانه لم يملن من الاسراع
بها **رجل** استاجر ارضا منه ليزرعها شيئا سماه فزرع ولم
يساو اصابته انه فاسدته وذلك فان في وقت لا يسقط ان
بعد هامة اخرى فارد ان يزرع فيها غير ما سماه ان كان الساق
اقل ضررا بالارض من المسمى او مثله فعلى ذلك ان رب الارض
يرضى به ظاهرا وان كان الساق اضر بالارض من الذي سماه لم يكن
له ان يزرع لان رب الارض لم يرض الا بالمسمى او بما هو مثله او دونه

الماء

ان كانت الارض
سقي ما النه
وما المطر لا يكن
القطع

ويرد الارض على صاحبها بقدر ما كانت في يده من الاحر وسطل
عنه الزيادة المواتر اذا انقض الدار المستاجر بغير رض المستاجر
او برضاه لا ينقض الاجار بل يبقا الاصل وهو ما لو عصب الدار
المستاجر اسان لا ينقض الاجار للرسقط الاخر ما دام في
مد الغاصب وما لو اهدمت الدار في يد المستاجر فبناها المواجه فارا
المستاجر ان سلك الدار بقية مدة الاجار لم يلل للاجر ان يبعه
من ذلك الدار اذ اذ انها اصل ايضا المدة وصل ان يفسخ المستاجر
الاجار فان ساهها بعد الفسخ ليس للمستاجر ان يسلكها بعد
الفسخ صير في اسقود رام رجل باجر فاذا فيها زبوف او سقوة
لا ضمن الصير في شيئا لانه لم يملك حق على صاحب الدار وانما ادنى
بعض العمل وهو مسر البعض ويرد من الاجر بحسب ذلك حتى
لو كان الطرزيون يورد كل الاجر وان كان الربوف نصف
الاجر يرد الربوف على الدافع فان اراد الدافع وقال ليس
هذا ما اخذت مني كان القول قوله الا خذ مع منته لانه منكر
اخذ غير هذا اذ لم يكن الاخر افر با ستيفاحه او با سيفا الحاد
فان اقرب ذلك ثم اراد ان يرد البعض لعيب الزبافة وانكر الدافع
ان يكون ذلك دراهمه لا يقبل قوله **رجل** استاجر موصيا
ليلسه ويذهب الى مكان كانه فليسه في منزله ولم يذهب الى
ذلك المكان اختلفوا فيه قال الفقيه ابو بكر المحي لا اجر عليه
لانه مخالف ضامن وقال الفقيه ابو اللب رحمه الله عندي
عليه الاجر ولا يكون مخالفا لان الاحر معاملة باللسر لا بالدفاء

د وعمر حاد انقضى
الدارية والمستاجر
الوقت

الى ذلك الموضع وانما ذكر الذهاب الى ذلك الموضع لكون مادونا
في الذهاب به الى ذلك المكان قال رحمه الله وهذا خلا
ما لو استاجر دابة ليركبها الى موضع لئلا يفرلها في المصير في حوائج
ولم يذهب الى ذلك المكان فانه يكون مخالفا لضمنا ولا اجر عليه
لان في اجارة الدابة بيان مكان الدواب بشرط لصحة الاجارة
لان الدواب في بعض المواضع وبعض الطرق فلا يكون اخرا للدواب
وكان ذكر الممار للبعد فاني اجاره النوب لا بشرط بان مكان
اللبس انما يشترط بان النوب لان اللبس في بعض الاوقات قد يكون
اصغر من البصر **رجل** استاجر دابة ليركبها يوما الى الليل
فامسكها في بيته ولم يذكر برب ذر في الباب انه اذا استاجر
ليركبها خارج المصير الى مكان معلوم فامسكها في بيته لا اجر
عليه لانه لا يحب الاخر بهذا الامساك فلم يكن مادونا فيه مكان
ضامنا وان كان استاجرها ليركبها في المصير فامسكها
ولم يرب لا يكون ضامنا لان الاجر بحسب هذا الامساك يكون
مستاتا مادونا فيه فلا يكون ضامنا قالوا في الوجه الاول انما
نضمن اذا المسكن ما نالا بمسك مثله للخروج الى ذلك المكان
عادة ورجع فيه الى العادة ان من استاجر دابة للخروج
الى ذلك المكان اي ودرستها ليهاله الخروج الى ذلك المكان
رجل اجرد دابته على ان يكون له الخيار ساعة من النهار فتركها
المستاجر في داره فرب يصير قيمتها ولا اجر على المساجر وان كان
الحمار للمساجر فعليه الاخر ولا ضمان عليه **رجل** اجرد دابة

ودفع المفتاح الى المستاجر وقال خذ فاحده ثم جاء المستاجر
بعد ما انقضت مدة الاجارة وقال لم اقدر على فتح الباب ولم
اسكن وقال رب الدار لابل قدرت وسلبت قالوا ان كان دفع اليه
مفتاح ذلك القلق كان القول قول صاحب الدار وان لم يدر كان
القول قول المستاجر ولا اجر عليه وان كان المفتاح مفتاح ذلك
القلق فضل المفتاح ايما م وجد ان عليه اجر ما مضى انه صحيح سليم
الدار اليه واسما لم يسكن الدار لعصير كان من قبله رحلان
بمنها طعام اساجر احدهما صاحبه لتحمله الى مكان لئلا
ليطحن لا يجوز وان فعل لا يجب الاجر وان استاجر احدهما من
صاحبه بسلام لم يخط فيه هذا الطعام اوداه لتحمل عليها هذا
الطعام المشترك **رجل** دلسم الامم السرحي رحمه الله انه يحور
وحب اجر المسمى **رجل** دفع الى خياط او قصار ثوبا وقال
استاجر ثبك فحبط هذا النوب او تقصر يدرهم **رجل** دفع الخياط الى
تلميذه او عبده لم يحطه او يقصر ففعل حب الاخر وان قال
اساجر ثبك لم يحط او تقصر بفسد دفع الى غلامه او تلميذه لا حب
الاجر فان استاجر صغيرا لترضع ولده بنفسها فارصعته بشي جارتها
احلها وانه والامع انها استحق الاجر **رجل** استاجر دابة
بعينها ليضع عليها حملا معلوما سمي الى موضع لئلا يفراد الممار
ان يضع عليها مع ذلك الحمل شيئا من عند نفسه كان المستاجر ان
معه فان وضع الحمار في ذلك وتلف الدابة الى ذلك الموضع كان على
المستاجر جمع الاجر المسمى ولو اساجر دارا وبيعها لم ان رب

ولم يشترط احدهما الاجر على الاستناد او على المولى فلما علم العمل
 احسنا وطلب الاستناد اجر من المولى وطلب المولى اجر الولد والعبد
 من الاستناد قالوا يرجع في ذلك الى العرف والعادة ان الاجر على
 من يكون بحكم العرف وقال السمع الامام سمس الامم السرخسي
 رحمه الله ان سخطنا الامام رحمه الله يقول عرف ديارنا في الاعمال
 التي تفسد المتعلم فيها بعض ما بان متقوما حتى يعلم نحو عمل
 الكواهر وما اسسه ذلك ما بان من جلت ذلك يكون الاجر على
 المولى ان كان مسمى بالمسمى وان لم يكن فاجر المثل عليه للاستناد
 وما لم يكن من حسن هذا يجب الاجر على الاستناد **رجل**
 دفع الى حياط بوميا وقال له خط توبى حتى اعطيك اجر ك فقال
 الحياط لا اريد منك الاجر ثم خاطبه قالوا لا اجر له بينهما خلطه
 اولم يكن **رجل** استاجر فحلا ليريه لا يجوز ذلك ولا
 اجر فيه وكذا الناحية والمغينة ولو استاجر رجلا لبعض
 دينه ان ينزل له وقتا جاز والافلا ولذا الخصومة **رجل**
 استاجر دانه ليرلها اليوم بدهم ودرهما عدا لا يحب سي ومن على
 قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما يلزمه درهم **رجل** استاجر
 احرا لخطب له الى الليل بدهم جاز ولذا المصطاد له الى الليل
 اولسقى له جاز ويكون الخطب والصيد للمستاجر ولو قال لصطاد
 هذا الصيد او لخطب هذا الخطب **رجل** اجاره فاسده والخطب
 والصيد للمستاجر وعليه الاجر احرار الممل ولو استعان في الاحتطاب
 والاصطاد فان الصيد والخطب يكون للعامل ولو استاجر رجلا

كانت
 قالوا

والسقاء
 رانسان

لنقص

لحلج له لذا امننا من العطن او لثغره لذا امننا وليس عندنا المستاجر
 توب ولا وطن لا يجوز ذلك لان اقامه العمل في المعدوم لا تصور فان
 كانت الاتوب والعطن عنده ولم يرها الاجير بل الاجير حصار
 الرويه في الساب وليس له حصار الرويه في العطن وكذا لو استاجر
 باده ريد سحي بالدار لم يكن ذلك عند المسري لا يصح ذلك وان كان
 ذلك عند المستاجر وعرض اشار فعمل في البعض وامسح عن الباقي
 بحبر على العمل لان الاجار كانت صحيحة فيلزمه العمل **رجل**
 دفع الى نذاف توبا وامره ان يدف التوب لعطن من عند نفسه
 ولم يسئل له الاجر وثن القطن وبنهما اخذ واعطا قال السمع
 الامام ابو بكر محمد الفصل رحمه الله الاجار جاره للعامل
 الناس وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله هذا اذا دفع اليه
 بوميا وعينه لسد عليه اما اذا لم يكن التوب معناه فلا عرف منه
رجل استاجر رجلين يحملان له هذه الخشبة الى منزله بدهم
 فحملها احدهما قال محمد رحمه الله له نصف درهم وهو مطوع في النصف
 اذا لم يكونا شر بكن قبل ذلك في الحمل والعمل ولذا لو استاجرهما
 لسا حائط او حفير ولو كانا شر بكن في العمل قبل ذلك فعمل احدهما
 فان عمل المستاجر كل الاجر **رجل** اجرت نفسها من رجل ذي
 عمال حاز وبلد الخلو لان الخلو مع الحرم الاحدية حرام **مسألة**
 اجر نفسه من بصراني ان استاجر له عمل عمر الحرمه حار فان اجر
 نفسه للمخدمه قال السمع الامام ابو بكر محمد الفصل رحمه الله
 لا يجوز وذر العدوى انه يحرم ويكره له خدمه الكافر ذي استاجر

عام

مسلم الحمل له خمر جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز استئجار الكافر
 قال صاحباه رحمه الله عليهما لا يجوز وعلى هذا الخلاف إذا استأجر الذي
 داه من مسلم أو سفسه لسفل عليه الخمر وإن استأجر دمي مباد للجار
 ولذلك الاستسجار لربع الخمار بر وإن استأجر المسلم دميًا لبيع له خمر
 أو مسه أو دما لا يجوز وإن استأجر الذي مسلم الحمل مسه عن الطريق أو جلد
 ميتة إلى موضع الدباغة جاز في قولهم ولذا استأجره لعصر العنب ولو استأجر
 مسلم مسلمًا لخراج له حمار استأجره جاز في قولهم بما لو استأجر
 كناسا ولو استأجر المشتري مسلم الحمل مسه إلى موضع يذوقه إن
 استأجره لسفل إلى مقبره البلد جاز عند الحل وإن استأجره ليقبل
 من بلد إلى بلد قال أبو يوسف رحمه الله لا أجر له وقال محمد رحمه الله
 إن لم يعلم الحال أنه جيفه فله الأجر وإن علم فلا أجر له وعليه السوى
 ولو استأجر الذي من مسلم يبتاع منه الخمر جاز في قول أبي حنيفة
 رحمه الله ولا بأس لمسلم أن يواجره من دمي يسلمها وإن سرب
 الخمر أو عده في الصلابة وأدخل فيه الخمار يرفذ اللاحق المسلم
 لمن باع غلاما من يصد به الفاحشه أو باع حاربه له بمن يابها
 في عمر الماني أو لا يسيبها ولو استأجر المسلم أو الذي من يصد له صلي
 فيها لم يحز ولذا أهل الدمه إذا أساحروا دميًا لصلي بهم أو لصرت بهم
 ناقوسا لا يجوز ولو أجر المسلم نفسه من المحوسر ليقود لهم النار
 لا بأس عندهم لأن النصف في النار والأسباع به مباح بخلاف الأسباع
 بالخمر وحمل الخمر عندها ولو استأجر رجلًا لمحت له أصناما أو
 ليزحرف له بنتا بالتمثيل فلا أجر له كما لو استأجره ليجده

نوم

أو يفتخر

أو معسره وإن استأجره ليمت له طنبور أو يربطه ففعل طاب
 له الأجر إلا أنه ياتر به وكذا لو استأجره رجلًا ليلت له غنا
 بالفارسة أو بالعربية طاب له الأجر ولذا لو سبي بالاجر سعه أو كنيسة
 اليهود والصاري طاب له الأجر ولذا لو سبي امرأة لها إلى حبسها
 باجر ولو استأجره مشاطة لترزين العروس فالو لا يبط لها الأجر إلا
 أن يكون على وجه الهدية بغير شرط ولا قطعي قال رضى الله عنه وسعي
 أن الأجارة إذا كانت موقفة أو كان العمل معلوما ولم يفسد الحال والصورة
 حارت الأجارة وبطط الأجر لأن تزين العروس مباح أهل البلد
 عليهم الموات فاستأجره رجلًا باجر معلوم لهدية السلطان وبيع
 القصة لربيع لحف عثم السلطان نوع محض وأخذ الأجر من عامه
 أهل البلد من الأغنياء والفقراء قالوا إن كان هذا حال لو ذهب إلى بلد
 السلطان يسأله إصلاح الأمر في يوم أو يومين وإنما يحصل في مدة
 فإن وسموا للأجارة وما جازت الأجارة وله كل المسمى وإن لم يوقتوا
 فسدت الأجارة وكان له الأجر المثل على أهل البلد على قدر يوم
 ومنافعهم وقال بعضهم لا يصح هذه الأجارة على كل حال **جواب**
 استأجره رجلًا لعلم عبده أو ولده الحرفة فيه روايا فإن من ذلك وقتا
 معلوما سبه أو سهر أجازت الأحارة واستحق المسمى بعلم الولد
 أو لم يعلم وإن لم يكن كذلك وما لا يصح الأجارة وله الأجر
 المثل أن يعلم الولد أو العبد وإن لم يعلم فلا شيء له وإن استأجر
 رجلا لعلم القرآن لا يصح الأحارة عند المسمى ولا أجر
 له بين ذلك وقتا أو لم يبين ومساخ يلخ رحمهم الله جوزوا

حارة الخمار وإن كان
 حاله لا يحصل النقص
 من نوم أو يومين

بم

هذه الاجازة حتى على عن محمد بن سلام انه قال اقضى بتسميات
 الوالد باجره المعلم وقال السخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله انما كثر المعدون الاستحجار لعلم القرآن ولزورها
 اخذ الاجر على ذلك لانه كان للمعلم عطاء في ذلك المال في
 ذلك الزمان وكان لهم زيادة رعيه في امر الدين واقامه الحسنة في
 زماننا اعطيت عطاءهم واسعفت رعات الناس في امر الآخرة
 ولو استغلوا بالعلم مع الحاجة الى مصالح المعاش لحصل معاشهم
 فقلنا يصح الاحارة ووجوب الاجر للمعلم تحت لو امتنع الوالد عن
 اعطاء الاجر حبره وان لم يكن بينهما شرط يومر الوالد بتطدق
 المعلم وارضاه وهذا بخلاف المعلم المودن والامام لان ذلك لا يغفل
 الامام والمودن عن امر المعاش وقال السخ الامام سمي الامم
 السرخسي رحمه الله ان مشايخ بلخ رحمهم الله حوزوا الاجازة على تعلم
 القرآن واخذوا في ذلك يقول اهل المدينة وانا افقي بحواز الاستحجار
 ووجوب المسمى واحرموا على ان الاستحجار على تعلم الفقه بالحل
رجل استجار موديا دلسه بغير دراهم لمعلم له صيين
 احدهما العربية والاخر القرآن فقال المودب لا يمكنني تعلم القرآن
 واستاجر معلما لتعلم الصبي مما يعلمون الناس واعطاه من احدى
 وسلم الصبي اليه فلما جازاس الشهر حشر الوالد عن المودب ثلاث
 دراهم فقال المودب انا لا ارضى بما حشرت لان احدا لم يعلم كل شهر يكون
 نصف درهم قالوا بخط عن احوا المودب قد ما يكون مثل اجر المعلم
 لان هذا الكلام من المودب منزله اليه وكل الاستحجار المعلم

بعد

رجل استاجر معلما سنة ليعلم ولده القرآن فمضت سنة اسهر
 ولم تعلم ولده شيئا كان له ان يفسخ الاجارة واذا استوجر رجل لفصل
 الميت لا يجوز وان استوجر لحفر القبر ان بين الطول والعرض والعرض
 بجوز قياسا واسمسا ناوان لم ينس الطول والعرض والعمق في القياس
 لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط ما عمله الناس وان
 استوجر لحمل الجنازة ان لم يكن هناك من يحملها لا يجوز لانه يعنى في
 اقامه الحسنة وان كان هناك من يحملها جاز **رجل** استاجر ارضا للبر
 فيها لا يصح الاجارة والبر كله للبار وعلى اللبار فيه الربا
 لصاحب الارض ان كان للتراب قيمه في ذلك الموضع وان لم يكن
 للتراب فيه فعلى اللبار اجرا لارض ان لم يكن ذلك سفع الارض وان
 كان سفع الارض فلا شيء على اللبار مما اوصه النيران على الاكابر
 فاسد لانها استيجار المنفعة بحسها فان اعطى المبر لها خدمته
 الخمار لا بأس به **رجل** استاجر رجلا لمهضم حداده اولسني حايطة
 كل دراهم ثلثا او قال دارس درهما يد باخرة من او استاجر
 رجلا للمسخ خطبه قال السخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 الاصل في جنس هذه المسائل انه اذا استاجر انسانا ليعمل فان
 كان عملا لو اراد الاجير ان ياخذ في العمل للحال فدر عليه صحه
 الاحارة دلر لذلك وقتا اولم يذله بحواص يقول استاجر رجل لبحر
 لي عشرين منام الخبز ب درهم جاز ان المستاجر في ذلك الوقت يملك
 آلات الخبز كالدمر ويحوز ذلك وان لم يمين مقدار العمل لكنه ذكر
 لذلك وقتا فقال استاجر تك لبحري النعم الي اللل بدرهم

كان

جاز ايضا لانه وان لم يكن مقدار العمل فقد ذكر الوقت ويدل الوقت
 بصر المسعفه معلومه ولو قال بدين بدين درهم اني دوا من ياركن
 جاز ايضا لانه سمي له عملا لو اراد ان ياحد منه للمحال بعد رطله فصيح
 الاجاره بين لذلك وما اول من ولو قال بدين درهم اني دوا من
 ياركن ان لم يذكر لذلك وقتا لا يجوز لانه استاجر به عمل لو اراد ان ياحد
 فيه للمحال لا بعد ان الدرهم لا يقوم به وانما يقوم بالرخ ولا يدري
 متى يهب الرخ وان لم يكن لذلك وما هو على وجهه ان ذكر الوقت
 او لام الاجره بان قال استاجرتك اليوم بدين درهم على ان يدري هذا
 جاز لانه استاجر بعمل معلوم وانما ذكر الاجره بعد ان العمل فلا سعر
 وان ذكر الاجره او لام العمل بان قال استاجرتك بدين درهم اليوم على ان يدري هذا
 اللبس لا يجوز لان العمل وقع على الاجره او لا وانما احتاج الى ذكر الاجره
 بعد ان العمل فاذا كان العمل معدوما او مجهولا صار ذكر الوقت بعد
 ان الاجره للاستعمال اي على شرط ان يعمل اليوم ولا يوجد
 فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العمل على المسعفه فلا يجوز وعلى هذه
 مساله **السمار** **رجل** امر سمارة ان يشتري له الركب او دلا لا لبيع
 له هذه الابواب بدين درهم يجوز هذه الاجاره لان السع كتم بالدلال
 وانما يتم به وبالمسري ولا يدري متى يحل المسري فان ذكر ذلك وما ان
 ذكر الوقت او لام الاجره بان قال استاجرتك اليوم بدين درهم على ان يبيع
 لي لداوسري جاز وان ذكر الاجره او لام الوقت بان قال
 استاجرتك بدين درهم اليوم على ان يبيع لداوسري لا يجوز وهذا وسيله
 بدينه اللبس سواء افسدت الاجاره وعمل وامر العمل كان له

السمار

اجر

اجر مثله على ما هو العرف في ذلك العمل وذكر محمد رحمه الله الحمله في
 استيجار السمار وقال يامره ان يشتري له شيئا معلوما او سعة ولا يدري
 اجرا ولا م نواسيه بشي اما هه او حرا بعد فيجوز ذلك للسماح الحاجه
 لم يجوز دخول الحمام باجر غير مقدر ثم يعطى الاجر عند الخروج وكذا
 شرب الرجل الماء من السقا ثم يعطى له فلسا او شيئا ولذا الحلال والحجاء
 واذا اخذ السمار اجر مثله هل يطيب له ذلك كذا في كذا قال الشيخ
 الامام المعروف بخواجه زاده بطب له ذلك وهكذا من غيره والله اسرار
 محمد رحمه الله في الكتاب وهو نظير ما لو اشترى شيئا سرا فاسد فله
 المسع عنه واخذ البائع قيمته طابت القيمة للبائع وقال بعضهم لا يطيب
 للدلال والسمار اجر مثله لانه مال اسفاده يعقد فاسد هذا اذا
 امر السمار بالبائع او الدلال بالشرا اذ لم يذكر له وقتا اما اذا ذكر له
 وقتا بان قال استاجرتك اليوم على ان يبيع لي هذه الابواب او يشتري
 كذا حتى جازب الاجاره بان له المسمى ويطيب له عند العمل **رجل**
 دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشر فما زاد فهو بطني وبذلك قال ابو يوسف
 ان ياعه بعشر او لم يبعه لا اجر له وان تعني في ذلك وتعب لان الامر
 بفي الاجر وان ياعه بعشر وانما جعل له الاجر اذا ياعه ما شر عشر
 وان ياعه باثني عشر او باكثر من عشر فله اجر مثله لا محذور به درها
 وقال محمد رحمه الله ارى له اجر مثله بالغ ما بلغ وان لم يبع او انقب
 في ذلك وتعني لانه عمل محكم عقد فاسد فيسحق اجر المالك المقتوي
 على قول ابي يوسف رحمه الله لانه لم يعمل له اذا ياعه بعشر **رجل**
 قال لدلال اعرض ضيعتي فعرض ولم يقدر الدلال على ان يام العمل وباعها

درهم

جر

دلال اخر اختلفوا فيه قال ابو القاسم البلخي رحمه الله ان كان
 الدلال الاول عرض وتعي وذهب دور جارة في ذلك كان له اجر
 مثله بقدر عناية وعمله وقال الفقيه ابو الليث القياس ما قال ابو
 القاسم وفي الاستحسان اذا اتى الدلال الاول حتى باع غيره لا اجر له
 لان الدلال في العادة لا يأخذ الا اجر بدو السع وهذا القول موافق
 قول ابي يوسف رحمه الله **رجل** اراد ان يسع فلما رده قام
 رجلا لينادي ثم سعى صاحبه فتأدى فلم يبيع قالوا ان من لذلك وقتا
 حارب الاحار وله اجر المسمى **وكذا** لو تذر الوقت وللزمان
 ان سادى كذا صوتا جاز ايضا فان يادى كذا صوتا ولم يسع السع
 كان له المسمى وفي الوجه الاول قال العمدة ابو الليث لم يشأ له لان العادة
 انه عمل باجاره فاسده وقال العمدة ابو الليث لم يشأ له لان العادة
 فيما بين الناس انهم يعطون الاجر اذا لم يسع السع وهو المختار
رجل دفع جموله الى حمال ليحملها الى بلد كذا وسلمها الى السمسار
 فحملها فقال السمسار للحمال ان وزن الجمولة في النار ما يحل له او قد
 نصبت في الوزن فانا لا اعطيك من الاجر لحساب ما نقصت من اجلها
 بعد ذلك فقال السمسار او فيك الاجر وقال الحمال ما اسوف
 كان القول في انكار الاستيفاء قول الحمال ولا خصومه منه
 ومن السمسار انما الخصومه من الحمال وصاحب الجمولة اختلف
 المسامح في الدلالة في النكاح هل يكون لها اجر قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا اجر له لان لا منفعة للزوج من
 كلامها بغير عقد وانما منفعة الزوج بالعقد والعقد ما قام بها

لعمري

بجزي

وقلا

وقال غيره من المشايخ لها اجر مثلها لان معظم الامر في النكاح
 يعود بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بمقدمات بلون من الدلالة
 فكان لها اجر المثل بمنزلة الدلال في البيع فانه يستحق الاجر
 وان كان البيع يكون من صاحب المتاع الدلال في البيع اذا اخذ دلالته بعد البيع
 ثم انسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلمت له الدلالة لان الاجر
 عوض مقابل بالعمل وقد تم العمل فلا يستحق عليه الدلالة كالحياط
 اذا خاط التوب ثم فتقه صاحب التوب فانه لا يرجع على الحياط باجر
 وكذا صاحب الدار اذا هدم الدار لا يرجع على الساسي الدلال في
 التوب اذا دفع التوب الى رجل يريد الشراء ليطرفه ثم يشتري
 فاخذ الرجل وذهب بالتوب ولم يظفر به الدلال بالوالات ضمن الدلال
 لانه ما دور في هذا الدفع عاده قال مولانا رضي الله عنه عندي انما
 لا يضمن اذا دفع اليه التوب ولم يفارقه اما اذا دفع اليه التوب فافرقه
 ضمن كالا لو اودعه الدلال عند اجنبي او تركه عند من يريد الشراء دلال
 في يد توب فقال له رجل هذا توبني سرق مني مدع الدلال التوب
 الى الذي اعطاه يرى عن الضمان لانه وان كان يودع الغاصب يودع
 الغاصب اذا ارد المصوب على الغاصب يرى عن الضمان الاجار
 اذا كانت فاسده ووجب اجر المثل هل يجب بالغاما بلغ بغير
 ان كان فساد الاجار لجهالة المسمى من الاجر او لعدم التسمية
 بجر المثل بالغاما بلغ **وكذا** الواستاجر جارتا او دارا سنة
 بمائة درهم على ان يرمها المستاجر كان على المستاجر اجر المثل
 بالغاما بلغ لانه لما شرط المرمية على المستاجر صاد المرمية

الزوج

من الاجر فصر الاجر مجهولا فاما اذا كان فساد الاجار محكم
 شرطا فاسد او نحو ذلك كان له اجر المثل لان زاد على المسمى **هـ**
رجل امر رجل ابيع عمر من اعيان ماله فباع المأمورم اخلفا
 فقال المأمور بعتة باجر وقال الامر لا بل بغير اجر قالوا ان هذا المأمور
 دلا لا يعرف به فان له الاجر والا فلا وكذلك الخياط والصباغ
رجل احد من رجل مسجاء وقال لما حها لم احرها فقال لا يريد
 به الاجر لكن اعمل لي خشبا لمقبض المسجاء ثم راجع صاحب المسجاء
 فقال اريد به الاجر قالوا ان كان الخشب الذي ساله خشبا
 له فمعه عند الناس كان له اجر المثل لانه لما سعى خشبا له فمعه
 لم يدرك اصنافا استعمالها بعد اجره وذلك في المسمى **رجل** اجر داره
 بمسبته او بدم يجب اجر المثل قالوا لان لفظه الاجار يدعي عوض
 الا ان ما قال من العلم بشكل ما اذا باع ساء بمسبته او بدم فانه
 يكون باطلا ولعله الشيخ اقتضا العوض اقوى من لفظه الاجار
 فلا يصح هذا التعليل الاعل الرواية التي جعل العوض بالمسبته
 او بدم مضمونا بالقيمة فتكون المنفعة هاهنا مضمونة بقيمتها
 وفيه المنفعة اجر المثل مريض اجر داره ما قل من احد
 المثل جازت الاجار من جميع ماله ولا يعسر من المثل لانه لو اعار
 داره من انسان جازت الاعارة فالاجار باقل من اجر المثل اولى
رجل استاجر ارضاها اشجارا كانت الاسجار في وسط الارض
 لا يحوز الاجار **وكذا** لو دفع ارضه من ارضه فيها اسجار ولم
 يدفع الاسجار اليه معاملة لا يحوز الا المزارعة فان كانت

الاشجار في نواحي الارض على المسناه جازت الاجار والمزارعة
 وان كان في وسط الارض شجرة او شجرتان صغيرتان مثل القالة
 التي مضى عليها حول او حولان جازت الاجار والمزارعة وان كانت
 الشجرة عظيمة لا يحوز لان العظمة لها عروق كسرة باحد الارض
 وطلها بغير الارض **وكذا** لو كان في وسط الاجار ائنة هي بمنزلة
 السحرة العظمة وان كانت ائنة في ارض حارة الاجار
 فان كانت في ناحية الارض فوفعت ائنة يدخل ما يحها في العقد
 وكذا الشجرة ولو استاجر ضياعا بعضها فارعه وبعضها مشغولة
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يجوز الاجار
 فيما كان فارغا ولا يحوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف ما
 تقدم اذا اشت اجار ارضا في وسطها شجرة عظيمة قال لا يحوز الاجار
 ولم يسل يحوز الاجار فيما لم يكن مشغولا بالسمرة ان يمه قد رما يكون
 مشغولا بعروق الشجرة غير معلوم **رجل** استاجر بيتا هو
 هو مشغول بامسعه الاخر قال القاضي الامام ابو علي السفي رحمه الله
 كذا نرى الاجار جازنه ولا يصح تسلم البيت ما دام مشغولا
 حتى وجدت رواية عن محمد رحمه الله ان الاجار لا يحوز وجعله بالامر
 التي فيها زرع ولو اجار ارضا فيها زرع لا يحوز الاجار في ظاهر الرواية
 وقال الشيخ الامام المعروف نحو اهرزاده ان كان الزرع لم
 يدرك فذلك وان كان قد ادرك جازت الاجاره ويومر بالحصار
 والسلم وعلى هذا في البس المشغول يحوز الاجار ايضا ويومر
 بالمعريغ او بالسلم الا ان يكون في المربع ضرر فاحترق له ان

سقط الاجارة وهكذا ذكر الرخى مختصرة عن محمد رحمه الله انه يجوز
ويومر بالنفيع والسلم وعليه القوي وسئل للقاضي الامام هذا
رحمه الله في البس الخ قول لو فرغ البيت وسلم هل يصح الاجارة
قال لا لانه وقعت فاسدة ولا يجوز الاستيناف العقد ولو
اختلف الاجر والمستاجر فقال المستاجر استاجرت البيت او
الارض وهي فارغة وقال الاجر لا بل كان البيت مشغولا والارض
كانت مزروعة من لا يجوز هذه الاجارة اختلفوا فيما بينهم
قال بعضهم القول قول الاجر بخلاف المتبايع اذا اختلفا
في الصحة والفساد بحكم الشرط قال معه القول منه قول مدعى
الصحة لان هنا الاثر منكر الاجارة لانه منكر اضافة العقد الى
محل فارغ سمع به فيكون القول منه قوله وقال القاضي
الامام ابو علي السفي رحمه الله بطريق الاجارة الى الحال اذ كانت
فارغة كان القول قول المستاجر وان كانت مستقولة كان
القول قول الاجر كما لو اختلفا في حريان الماء وانقطاعه في الطاحون
رجل اعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين ولم يذكر العمل لم
يصح الاجارة فان عمل يوما وامسح عن العمل في اليوم الثاني لا يحرم
على العمل لفساد الاجارة وان كان سمي له عملا معلوما جازت
الاجارة وبعد ما مضى يوما لا يطلب منه العمل لانها الاجارة
وان دفع الى رجل درهمين ليعمل له عملا كذا يومين من الامام
كانت الاجارة فاسدة كماله الوقت بخلاف ما اذا استاجر
يوما فان معه الصفة الاجارة الى اليوم الذي يلي العقد **رجل**

تلك

نقد

اجر داره سنة بعد سنة فسلن المستاجر شيئا ولم يدفع العبد
حتى اعتقه صح اعتاقه وكان على المستاجر للشهر الماضي اجر المثل
بالغاما مبلغ وسقط الاجارة مما بقي لان اجارة باعنا العقد
فسدت مما بقي ولذا الواستاجر دارا بعين فسلن الدار ولم يسلم العن
حتى هلك كان عليه اجر المثل بالغاما مبلغ **رجل** استاجر دابة
اجارة فاسدة حتى وجب اجر المثل فان كان اجر المثل مختلفا
فيما بين الناس منهم من يسعفي ومنهم من يساهل بحال الوسط ويسهر
ذلك ان بطرالى الوسط من المواجهين فان كان احدهم يواجر
مثل هذه الدابة باثني عشر والآخر بعشرة دراهم واحد عشرين
احد عشر **رجل** استاجر شيئا اجارة فاسدة وقبض واحرم من غيره
اجارة حائنه قال بعضهم ليس له ان يواجر واستدل هذا القائل
بما ذكر في الاصل **رجل** دفع داره الى رجل ليسكنها ويرمها بلا اجر
له فيها فاجرها هذا الرجل من غيره فابهم الدار من سدي الساني
ضمن الساني بمصان ما انهدم ويلون الساني بمنزله الغاصب ولو كانت
الاجارة الثانية جائنه ما كان بمنزله الغاصب وقال بعضهم
المستاجر اجارة فاسدة لا يملك الاجارة الصحيحة لكن لو اجرها
سحق الاجارة المسحوق الغاصب اذا اجر وقال بعضهم المستاجر اجارة
فاسدة يملك ان يواجرها من غيره اجارة حائنه بعد الفصل بمنزله
المسرى شرا فاسدا يملك ان يسع من غيره سعا جارا الا ان احرم
الاول يملك نقض الاجارة الثانية والسابع سعا فاسدا لا يملك
سع المسرى لان الاجارة صح بالعقد ولا لذلك السع وانما لا يملك

الا

فاسدة
لاصح

الاجارة في مسئلة المرمية لان ماله المرمية على وجه المشور
 لا على وجه الشرط فكانت اعاره والمستعير لا يملك الاجارة
رجل استاجر دارا اجاره فاسده وعجل الاجر ولم يقبض
 الدار حتى منات الاجرة وانقضت مدة الاجارة فارد المستاجر
 ان يعتد به على الدار ومنعها لاستيفاء الاجر المعجل لا يكون
 له ذلك لان ماله لا يملك ذلك في الاجارة الفاسدة الجارية في الفاسدة
 اولى **رجل** غصب دارا واجرها ثم اشتراها من صاحبها بقبض
 الاجارة لان الاجارة تجدد انعقادها ساعة فساعة وان
 استقبل الاجارة كان افضل الغاصب اذا اخرج المعصوم
 ثم ان المستاجر من الغاصب بعد الفسخ واجدا لاجر من الغاصب
 كان للغاصب ان يشتر من المستاجر ما اخذ منه لان اجارة
 الغاصب كانت منعقدة فاذا اجرها المسما جرة من الغاصب
 بصرا جرة من الذي اجره فلا تجوز الاجارة بالسنة **رجل**
 استاجر من اخر قسطا طاق قبض كان له ان يواجره من غير
 كفا في الدار والمستاجر ان يسرع فيه وليس له ان يحبس
 مطحا فان اتخذ كان صامتا ما انتقض الا اذا كان الفسطل
 معدا لذلك بان كان من المسح وغيره **رجل** استاجر بيتا
 شهرا لسففى منها ارضه او غنمه لا يجوز ولذا الهير والعين لانب
 المصود من هذه الاجارة المافانه غير مباح والاجارة ما وضعت
 ملل العين وكذلك استيجار المرعى لرعى الغنم فاسده لما قلنا
رجل استاجر رجلا ليحصد له ثقبان في اجمته على ان يعطى له

خمس حرمات من هذا الملل القصب لا يجوز له الاستا جرة طحا نا للمحر له
 الحنطة يعقير من دقيقة ولو عن خمس حرمات من القصب وقال
 استاجر منك هذه الحرمات الخمس ليحصد هذه الاحمة جارة ولو قال
 استاجر منك على ان يحصد هذه الاحمة خمس حرمات من القصب لا يجوز
 الاجارة لجهالة الحرمات ولو استاجر طحا نا ليطحن له هذه
 الحنطة يعقير من الدوس ولم يقل يعقير من ذلك الدقيق حاز له لم يحل
 الاجر من دق هذه الحنطة والعصر معلوم خلاف الحرمات
 وكذا لو استاجر رجلا ليطحن هذا الدقيق بغيره امناء من هذا
 المطر لا يجوز ولو قال بعشرة امناء من القصب ولم يقل من هذا القصب
 جاز ولو دفع عزلا الى حائل ليس له باللب او بالربع زر في الدار
 انه لا يجوز ومساخ يلح رحمه الله يجوز واذ لك لما ان القامل
 به احد الفقه ابو الليث رحمه الله وسمى الامم الحلواني والفكر
 الامام ابو علي السمعى **رجل** اخذ من رجل بقر على ان يمسها
 يحصل من لبنها من المصل والسمن والرايب يكون بينهما لا يجوز وما
 احد من المدفوع اليه من لبها من المصل والسمن يكون له لا يعطى
 حق المالك عز ذلك وعلى المدفوع اليه مثل ما اخذ من البان
 البقر لان اللبن مملوع وعلى مالك البقرة قيمه علفها بعلف مملوك
 لاما اكلت هي المرعى وعلمه اجر قيام المستاجر عليها
 والحسنة في تجوز هذا النصف ان يبيع نصف البقرة من المدفوع
 اليه بثمان معلوم وسلم البقرة اليه ثم يامر بان يخذ من لبها
 المصل والسمن وغير ذلك يكون بينهما ولو كان البقرة

دأبيل من دق الدقيق حاز

يحصل

ان كان علفها الذي

بين رجلين وتواضعا على ان يكون عند كل واحد منهما خمسة
عشر يوما يحلب لبنها قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله
هذه مهاييات باطله فما اذا احدهما من فضل اللبن لا يحل له وطريق
ذلك ان يهب ما يستهلك من فضل اللبن او يجعله في حل من ذلك فيبصر اعما
عليه رحا لان لكل واحد منهما مجرده او مثليه فقال
احدهما لصاحبه ارفع من مثليتي ما به وقرحتي ارفع من مثليتي مثل ذلك
تحمل احدهما وماك وباع ثم بعه سعر الملح الى بعضا فقال
صاحب الملح للنبي رفع ما به وقر من مثليته لا ارفع ما لي عليك العام
قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله لا اعلم لهذا حيله سوا ان
يرفع النبي عليه الثلج ما به وقر من مثليته نفسه ويطرح من مثليته
صاحبه حتى يبرأ عما عليه وقال مولا نارضى الله عنه وعندى
المعاملة التي حرت بينهما فاسده لانه ذكر الاوقار متقاوته
تفاوتا فاحشا ولا يحور ما لم يوزن الاوقار ولا ان الجهد يحل في
الما والموضع فمعي يكون احدهما اني واصفا من الاخر فلا
يبر الا ان يكون الجهد الثاني مثله وما قال من طريق المحروح
نظر فانه لو التقى مثل ذلك في مجدة صاحبه كان مستهلك الما
في مجده صاحبه فان المودع اذا خلط الوديعه بجيشها كان
مستهلكا ضامنا والضامن اولى وبعه السعر بسب الحمار لصاحب
الدين فان من غصب من اجرة موزونا فبعه سعره في بلكه العصب
لم يكن للعصب منه ان لا يقبل منه قال مولا نارضى الله
وطريق المحروح عندى ان يرفع من عليه الدر الامرا الى القاصي

الوقوع

منه

حتى

حتى لحصره على قول مثل كان عليه ما لو استقرض من اخر حطه
فاعطاه مثلهما بعد ما يغير سعرا فانه يحل المقرض على القول
وكذا لو غصب من اخر شيئا من دوات القيم فاعطاه الغاصب
يوم الغصب بعد ما يغير سعرا في ذلك البلد فانه يحل على القول
فان اختلفا في مقدار وزن الجهد خالف الثاني لان صاحبه يدعى
عليه الزيادة وهو كـ **رجل** استاجر ارضا بشرها
وجاحه المستاجر الى السرب لسوق الما الى ارض له اخرى حار .
ولذا لو استاجر ارضا لكذا واجبر عليها اقل ماسي من الاخر وانما حله
صاحب الارض الممر او الشرب باسره وان كان قصده من الاجارة
الممر والمما اذا لم يكن ذلك شرطا في الاجارة **رجل** دفع اخر ماله
او قارده من لخدمته صابونا على ان يكون العمل من المدفوع
اليه والصابون للدافع ففعل المدفوع اليه فان الصابون يكون لصاحب
الدهن وعليه للعامل اجر عمله وغرامه ما جعل فيه **رجل**
استاجر ممر جلا سهر الطمع فيه العصر على ان يكون رد الرجل على
المستاجر يكون هذه الاجارة حايث لان رد المستاجر يكون على
الاخر فاذا شرط ذلك على المستاجر كان باسدا ولم يسرط الرد على
المستاجر فعرض المستاجر في نصف السهر او في اخره كان عمله اخر
السهر وان استاجر ممر كل يوم بكذا مفعرا ولا اجر عليه
لما مضى من الزمان بعد ذلك ولم يرداد الم سعه له وان مفعرا
في نصف اليوم كان عليه اجر اليوم ولو استاجر حمارا ولزانا
وقال له الاجر مالم يرد ها على صحبه فلي عليه لذا فالواسر الحمار

الي

ان

والجواب وكل ما كان له حمل ومونه على المستاجر يفسد العقد
فلزمه في الجباب اجرا مثل وفي اللز ان الاجر المسمى ما دامت صحته
الي ان يرد احسان المشاع مما سمي وفيما لا يقسم فاسد في قول
حسبه رحمه الله وعليه الفتوى فان اجرم من شركه جاز في اظهر
الدواسن عنه وقال صاحبه رحمه الله عليهما يجوز على كل
حال ولو كانت الدارين رجلين احدهما نصف من مال
احلها فانه على قولنا في حسبه رضي الله عنه قال بعضهم يجوز
وتقوم المالك مقام الآخر وذكر الرافعي رحمه الله عن ابي حنيفة
رحمه الله عليه به رواسن والاطهر انه لا يجوز ولو استاجر
رجلان دارا من واحد واجرا رجلا من دارا من واحد او من اسن جاز
فان مات احدهما جاز او احدهما من المستاجر من النصف في الاجار
في النصف وسقي في النصف ولو اجر كل الدارين واحد لم يفسخ
الاجار في النصف يفسخ في النصف وسقي في النصف هي الحيلة في اجار
المساع **رجل** استاجر نهرا يابسا للسوق فيه الى ارضه لا يجوز
ولذا لو استاجر من ابا لبحري فيه المطر على سطح المواجر واستاجر
بالوعة ليصير وضوء لا يجوز وعن محمد رحمه الله اذا استاجر
موضعا معلوما من الارض للسيل فيه الما الى ارضه جاز بخلاف السطح
لان في السطح موضع لسيل الما محمول وتشتل الما فانه يرد
ليس وسعه يجوز ان ياخذ المطر مكانا اسطمنه خلاص الارض
ولو استاجر مرايا لركبه في داره **شهر** باجر معلوم جاز ولو كان
الميزان مرثيا في حائط المواجر لا يجوز ولو استاجر بركه او دلو او رشا

لسمي غنمه لا يجوز فان ذكر لذلك وقتا معلوما يوما او شهر اجاز ولو
استاجر حائط النضع عليه جدوعا او ستر او لوه او منرا او موقعا
من الحائط ليوذ فيه وبدا لا يجوز ولذا لو استاجر حائط ليسط عليه
السار لم يفسد لا يجوز ولو اسرى بحالا لعلعه لم استاجر ارضه لسميه
النخل منها وما معلوما جاز ولو اسرى الممر على راس النخل لم استاجر
النخل لانها لسمي استاجر ارضه لا يجوز اما استاجر النخل
وطاهر لانها لسمي استاجر ارضه لا يجوز واستاجر ارضه لا يجوز وان كان
محلا للاجبار لان الارض مسعوله بالسر يملوك للمستاجر وهو النخل
فان كان ما بين الممر والارض مملوكا للمستاجر جاز ان كان
الارض ويجوز الاجار في الوجه كلها ولو استاجر طرعا في دار
لمر ومها لا يجوز في قول ابي حنيفة لا بها اجار المساع ولو استاجر
سفلا وما معلوما لسمي عليه علوا جاز وان استاجر علوا لسمي عليه
لا يجوز في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله عليه وفي قياس قول صاحب
جاز ولو استاجر طهره لسمي فيه او لنضع عليه متاعه وقتا معلوما
جاز وذكر في الاصل اذا استاجر سطح بيت ليبيت عليه لا يجوز فالواضح
لمر عليه ولو استاجر مكملا او موزونا لسمي به ذكر في الاصل
انه يجوز وذكر الرافعي رحمه الله انه يجوز ولو اسرى عقارا فاجره قبل
القبض لا يجوز وقيل هو على الخللان في سعة العمار قبل القبض ولو
اساجر عقارا فاجره قبل القبض لا يجوز وقيل هو على الخللان ايضا
ولو استاجر شاه لرضع صبي او حردا لا يجوز ولو استاجر سارا
لنسطه في بيه لا يحل عليه ولا سنام لا يجوز لان الاسفار لا يجوز الا

لمسعه مقصوده بالعن ولذا الاستاخر دانه لخصها بين يديه اوليها
 على ارسنه لظن الناس ان الدابة له لا يجوز ولودفع ارضا الى رجل
 على ان يعرض فيها ملون الاسجار والارض بينهما لا يجوز فان غرس فيها
 فالغراس يكون لصاحب الارض وعليه للعامل فيه الغراس واحترامه
رجل استاجر عبدا لثمنه يكد على ان يكون طعامه على المساء
 اوداه على ان يكون علفها على المستاجر ذكر في الكتاب انه لا يجوز وقال
 القصة ابو اللب رحمه الله في الدابة باحد يقول المسعد من امتا
 في زماننا العبد ما دل من مال المستاجر عاده ولودفع سمما الى
 دها ليعصره على ان يكون بعض الدهر له او النساء ليدبحها على ان
 يكون بعض اللحم له لا يجوز **رجل** دفع ثوبا الى خياط ليطعمه
 ويحيطه فسمما على ان يصرع منه في يومه هذا او الري من رجل اى
 الى مكة على ان يدخله الى عمر ليله كل يوم يصرع دنانير ولم
 يرد على ذلك روى محمد عن ابي حنيفة رحمه الله عليها انه لا يجوز هذه
 الاجارة فان وفاء بالشرط كان له المسمى وان لم يف كان له اجر المثل لا
 يراد على المسمى وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليها وعن ابي يوسف
 رحمه الله اذا استأجر دابة من رجل ايا ما سماه ولم يذكر ساء
 لا يجوز ذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله ويجوز عدها ولو قال
 للمخاط استاجرتك اليوم ليطعم هذا المصير يدرهم او قال استأجر
 اليوم لخبز هذا العن الدوم يدرهم لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله
 حلالا لما قاله الرعي رحمه الله لسر المسئلة اختلاف
 الرواسن عن ابي حنيفة رحمه الله وانما اختلف الخواب لان روايه

محمد عن ابي حنيفة دله العمل والمشيروا الى م ذكر الوقت معان ذكر
 الوقت للاستعمال ان عجل فقد وفي بالشرط فستحق المسمى وان لم
 يعن ولم يف بالشرط كان له اجر المثل لا لفساد الاجارة بل لغواب
 الشرط المرغوب وفي روايه ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله عليها ذكر
 المدة او لا ففعل الوقت مقصودا م ذكر العمل بعد ذلك والعمل يكون
 مقصودا على كل حال ولا يمتن الجمع بين الوقت والعمل في لونها
 مقصودا لاجلان حلما فمصر المقصود محبولا وحما له المعهود عليه
 يمنع صحة العقد اما اذا قدم العمل فذكر الوقت بعد ذلك للاستعمال
 فلم يصر الوقت معهودا عليه ولا يفسد العقد وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله
 عليها يجوز الاجارة في الوجهين وذكر محمد رحمه الله في الجامع
 الصغير **رجل** استاجر رجلا لخبز له هذه العشرة المحاسن
 كلها اليوم يدرهم فانه لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله فابو
 حنيفة رحمه الله عليه في مسئلة الجامع ليجوز الاجارة مع انه ذكر
 الوقت بعد العمل من هذا مما قاله الكرخي من التوفيق بين
 الرواسن بطريق الصريح ان في المسئلة عن ابي حنيفة رحمه الله
 رواسان والصحيح من مذهبنا ان الاجارة فاسدة بدم العمل واخذ
 اذا ذكر الاحر بعد الوقت والعمل واما اذا ذكر الوقت اولام الاجر
 م العمل بعد او ذكر العمل اولام الاحرم الوقت لا يفسد العقد لانه اذا
 وسط الاحر فذكر الاول عملا كان او دوما والاخر بعده بم العقد
 مكان ذكر السابى بعد ذلك ان كان دوما يكون للعمل وان كان
 عملا فذكر لبيان العمل في ذكر الوقت ولا يفسد العقد

وذكر الحام رحمه في المختصر ما هو اشارة على ذلك الا ترى انه لو
 استاجر العمل له هذا العمل وشرط عليه ان يفرغ منه اليوم فان
 جاز **رجل** استاجر رجلا ليقطع له اشجارا في يديه بعد
 عن المهر على ان اجر الدهب والرجوع يكون على المستاجر والوالس
 على المستاجر اجر الدهب ولا اجر الرجوع اما اجر الدهب فلانه
 لا يعمل له في الدهب عملا ويدون العمل لا سوجب الاجر وبعد
 العمل لا يسي الاجار فلا يجب اجر الرجوع ايضا فاذا شرط ذلك
 على المساجر فسد العقد قال رضي الله عنه وبلغني ان يكون
 الجواب على التفصيل ان كانت الاسعار معلومة للمساجر فذلك
 الجواب وان لم يكن معلومة للمساجر لم يذل الوعد لا يصح الاجار
 لانه اذا لم يذل الوعد كان المعقود عليه هو العمل والعمل مجهول
 ففسد العقد وان يذل الوعد كان احرم في ذلك الزمان
 وكان عليه اجر ذلك الزمان فيحتسب له المسمى لا غير وان ذكر شرط
 في الاجار بان اكترى من رجل دابة فقال ان رتبته الى موضع
 كذا املا او ذكر بلاب مواضع جاز العقد استحسانا وفي الرباد
 على اللاب لا يجوز وذكر محمد رحمه الله هذا اصلا وقال الاجار متى
 وقعت على احد سيرا او احد الاسا اللاب وسمى لكل واحد اجرا معلوما
 بان قال اجرتك هذه الدابة بخمسة دراهم او هذه الاخرى بعشرة دراهم
 او هذه اللاب بخمسة عشر او قال ذلك في اليوم اللاب او في الجواب
 اللاب او العبد اللاب او قال ذلك في المسافات المختلفة بان قال
 اجرتك هذه الدابة الى واسط مثلا او الى الكوفة مثلا الى بغداد

وان ركبها الى موضع
 كذا فسد

بلذا اوقال ذلك في انواع الخياط او انواع الصغ الى اللاب يجوز
 وفي الرباد لا يجوز وفرق بين الاجار وبين السع اذا باع احد هذين
 العبدين وسمى لكل واحد منهما ثمن لا يجوز الا ان يشرط الخيار
 في ذلك للمانع او للمشتري فذلك في التوسر وعسر ذلك وفي الاجار
 يجوز من غير حصار لان الاجار تجري فيها من المسامحة ما لا تجري في
 البيع ولذا لو قال لراد الا ببق ان رددته من موضع كذا فلك
 كذا وكذا لو قال للخياط ان خط هذا اللاب فلك درهم وان خط
 هذا اللاب الاخر فلك نصف درهم او قال ان خط هذا اللاب روميا
 فلك درهم وان خطه فارسي فلك نصف درهم او قال للصباغ ان
 صبغه بالصبغ فلك كذا وان صبغته بالزعفران فلك كذا لاجان
 جميع ذلك اذا قال للخياط ان خطه اليوم فلك درهم وان
 خطه غد فلك نصف درهم قال ابو حنيفة رحمه الله يصح الشرط
 الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحبه يصح الشرطان
 جميعا والمسئلة معروفة فان خطه في اليوم الاول يجب المسمى
 ذلك اليوم وان خطه في اليوم الثاني يجب اجر المثل الا في رواه
 الاصل يجب اجر المثل لان زاد على درهم واستقص عن نصف درهم
 وفي النوادر يجب اجر المثل لان زاد على نصف درهم وذكر الدور
 رحمه الله الصحيح رواه النوادر وان خطه في اليوم الثالث
 روى عن ابي حنيفة رحمه الله ان له اجر المثل لان زاد على درهم
 ولا يستقص نصف درهم وروى عنه انه لا يراد على نصف درهم ويستقص
 عن نصف درهم وهو الصحيح ولو قال ان خطه اليوم فلك درهم

وان رددته من موضع
 كذا فلك كذا

وان خطبه عدا فلا شيء لك فخطبه عدا فان له اجر مثله لا يزداد على
 درهم لان الاجارة بملك يعوض ويلزمه اجر المثل كما لو قال
 استاجرتك بغير شيء ولو قال اجرتك هذه الدار شهرا على انك ان
 وعدت فيها عدا اذا جرها عشرة وان وعدت فيها بزارا فاجرها
 خمسة حازت الاجارة في قول ابي حنيفة الاخرى في الخطاطه
 الروميه والفارسيه وفي قول صاحبيه الاجارة فاسده ههنا يقولان
 في اجارة الدور والعقار يحك الاجر بمجرد الحمله وعد ذلك
 الاجر مجهول بخلاف العمل لان العمل لا يحك الاجر الا عند العمل
 وعند العمل يصير الاجر معلوما واذا جازت الاجارة في قول ابي
 حنيفة رحمه الله فان بعض المساحر الدار ولم يسلمها يلزمه اقل
 المسمى ولو استاجر دابة من بغداد الى القصر لمحمسه والى الكوفة
 بعشرة قال محمد رحمه الله ان كان القصر نصف طريق الكوفة
 جاز وان كان اقل من ذلك او اكثر لا يجوز وعلى قول ابي حنيفة رضي
 عنه يجوز وعلى كل حال **رجل** نزل خانا قال عامه
 مساح يلزمهم القصة ابو الليث والقصة ابو بكر رحمهم الله يكون
 ساكن كسبا باجر ولا يصدق انه سكن بغير اجر وقال يصير رحمه الله
 لا اجر عليه الا ان ساعاه صاحب الحان بالاجر فحسد بحسب الاجر
 اسحسا ما والصحيح قول القصة ابي الليث رحمه الله لان الطاهر
 ان النزول في الحان يكون بالاجر وهو منزله من دخل الحمام
 كان عليه الاجر ولا يصدق انه دخلها غصبا فلذلك هنا
 الا ان يكون الساكن معروفا بالظلم والغصب بان كان صاحب

الاسكاف

حس

حس لا يساخره عادة وفي المسفار حل عصب دار رجل فقال له
 المالك اخرج منها فان سلسها فهي عليك كل شهر بلذا فان كان
 الغاصب حادها انها له ثم اقام المالك بعد ذلك يدعي انها له لا اخرج عليه
 مما مضى وان كان الساكن يقرأ انها المدعى فقال اخرج منها فان لم يخرج
 له شهر كذا لم يخرج كان عليه الاجر المسمى لما سكن **رجل** استاجر
 دابة من سمرقند الى بخارا ولم يسم رستا قام من رستيقها ولا قصبه ولا تقه
 بعينها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن العسل رحمه الله الاجارة
 فاسده لان بخارا اسم للقصبة مع سوادها فهي كالري وذكرك في الباب
 اذا استاجر دابة الى فارس او الى الري ولم يسم موضعها معلوما لا يصح
 الاجارة في ظاهر الرواية وروى هشام عن محمد رحمه الله انها صح
 الري اسم للمدينة خاصة ولو استاجر دابة الى سمرقند صحت الاجارة
 لان سمرقند اسم للقصبة دون السواد فسواد سمرقند يسمى سمرقند ولو
 كان دابة الى اوزجند صحت الاجارة فالوجه **كارا**
 الى سمرقند وان تكرر الى فرغانة لا يصح فالوجه **رجل** الى سمرقند
 تكرر باغلا على انه لما ركب الامير ركب معه كات فاسده و
 لما ركب اجر مثله **رجل** فصل من رجل طعاما على ان يحمله
 من موضع كذا الى موضع كذا الى ابي عثروما بلذا اول حمله
 الى ابي عثروما وانما حمله في اكثر من ذلك قالوا لا يلزمه الاخرى لو استا
 رجلا على ان يحط بونه في يومه بدرهم فخطبه في اليوم السامي
 لا يحب الاخر على صاحب النوب في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي
 قول صاحبه حب الاخر لان عندهما في مثل هذا الموضع تقع

يوم

الاجارة على العمل دون الوقت
مسألة
في الاجارة كمالها في الساعات

امرأه دخلت الحمام ودفع ثيابها الى المراه التي تسد الباب فلما
 خرجت لم تجد ثيابها قال السبع الامام ابو بكر محمد الفضل رحمه الله
 ان كانت هذه اول مرة دخلت الحمام لا يصح الساعي في قولهم اذا لم يعلم
 انها تحوط الباب باجر لانها اذا دخلت اول مرة ولم يعلم بذلك وما
 شرطت لها الاجر على الحفظ كان ذلك ابداءا والمودع لا يصح عند
 الكل الا بالتضييع وان كانت المراه هذه دخلت الحمام قبل هذا
 فدفعت اليها الباب واعطت لها الاجر على حفظ الباب كانت المسئلة
 على الاختلاف على قول ان حسمه رحمه الله لا يصح لان عنده الاحر
 المسير لا يصح لما هلك في يده من غير صفعه المحار في الاجير
 المستر له قول اي حسمه رحمه الله ومثل هو قول محمد ايضا وعلى قول
 اي يوسف ومحمد رحمه الله عليها الاجير المشترك يكون ضامنا لما
 هلك في يده بغير صفعه بحسب الضمان عندها على الساعي قال **رسوله**
 عنه ويصح ان يكون الخواب في هذه المسئلة عندها على الفصل
 ان كان الساعي احمر الحمامي باحد من كل يوم اجرا معلوما لهذا
 العمل لا يكون ضامنا عند الحل بمنزله بل عند العصار والمودع
رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ لي الباب
 فلما خرج من الحمام لم يجد سابه قال ابو القاسم رحمه الله ان اقر
 صاحب الحمام انه راي رجلا غير هذا الرجل رفع الباب وظن انه

يرفع باب نفسه كان ضامنا لانه صار مضيقا اذا لم يرفع القاص
 وان سرق الباب ولم يعلم به صاحبه الحمام لا يصح الا اذا صفعه
 بان ذهب عن ذلك الموضع وترك الباب **رجل** دخل الحمام
 ووضع سابه في الحمام وصاحب الحمام يراه ويظهر اليه فلما خرج من
 الحمام لم يجد سابه قال محمد بن سلمه رحمه الله ان صاع الحمام
 او راي ان عمره رفع سابه كان ضامنا وقال ابو القاسم لا يصح
 والصحيح قول محمد بن سلمه لان ذلك استعفاظ منه عادة ولذا لو
 جاز رجل ووضع سابه عند جالس في ذلك الموضع ولم يزل الجالس
 احفظ ولم يزل الجالس لا يخط عندي ولم يفعل ولم يرد مودعي حتى
 لو صفعه كان ضامنا **رجل** دخل الحمام ووضع سابه
 عند الحمامي وقال احفظ الباب ومثل الاحر وشرط عليه ضمان
 الباب اذا تلف فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد سابه قال
 بعضهم ضمن الحمامي عند الحل اما على قول اي حسمه لان عنده الاجير
 المشترك انما لا يصح اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط كان
 ضامنا وقال القسمة ابو جعفر بشرط الضمان في الامانات
 باطل فان الشرط وعدم الشرط سواء وذكر في المسقما ما هو
 قوله امرأه دخلت الحمام ووضع سابه في بيت المسلح والحامية
 نظرا اليها ودخلت الحمام في الحمام بعد المراه لم يخرج الما فمسل
 صبي اسها مع صها كانت في صلب الحمام يرى امها فصاعب
 سابه المراه قالوا ان عانت الباب عن الحماميه وعن اسها ضمنت
 الحماميه والا فلا لان لها ان يحفظ الباب من اسها فاذا لم يعب

على قولها بظاهر
 واسم اصل

عن بطريركها او نظرائها لا يضمن

فصل

في الجمال وما يرجع اليه

وَجِبِل استاجر حملا بدائق الحمل له زق سمير الى موضع

كزاق قال الجمال للاستاجر حمل على الروي لحمله مع الجمال

ووقع الزق وذهب ما فيه لا يضمن الجمال لان الزق مادام في يده

لم يسلمه الى الجمال وان حملة ثم ان الجمال وضع الحمل في بعض

الطريق ثم استعان برب الروي وبعده فوضعه على ظهره

فوقع وتخرق ضمن الجمال لانه دخل في ضمانه وما عاين رب

الزق ما صار الزق مسلما اليه فلا يبرأ عن الضمان ولو زلق

الجمال في الطريق واسو الزق وذهب ما فيه ضمن وكذا

لو انقطع الحمل لانه لما سده بجبل وزق وآه كان مصعكا

الملاح اذا اخذ الاجر ووضع فيها الطعام وعرق السعفة

من رخ او موج او شئ وقع عليها او صدم حل وهلك الطعام

لا يضمن الملاح في قول ابي حنيفة رحمه الله وان عرق السعفة

من يده او معالجته او خدعه ضمن الملاح لان ذلك من حياته

يده فيضمن وانما لا يضمن الاجير بما تلف بغير فعله وان كان

صاحب الطعام او وكسبه في السعفة لا يضمن الملاح بشئ من

ذلك لان صاحب الطعام اذا كان معه في السعفة كان الطعام

في يد صاحبه فلا يضمن الملاح الا ان يضع فيها شيئا او يجعل

علا سعد السداد وان السرت السعفة فذلكها الما فان

كان ذلك **فصل** في عمل الملاح صمروا ولا فلا

فصل

في البقار والرعي

بجبل سلم يرمي الى بشار ليرعاها فجا البقار لللاوز عمر

انه رد البقرة وادخلها القرية وطلبها صاحبها فلم يجدها سم

وحدها بعد انام في يده في الحياه فدعطب قالوا ان كان العرف فيها

مهم ان يدخل البقرة في القرية ولم يطلبوا منه ان يدخل

بقرة في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع بسنه انه ادخل

البقرة في القرية ولا ضمان عليه ولذا الوارسل كل يرمي في سكه

صاحبها فصاعدا ان يصل الى صاحبها لا يضمن لانه ليس عليه ادخالها

في منزل صاحبها عرفا والمعرف غير فاد المشروط بقا رسول الباقو

في الحياه وعاب عنها بوقع الباقو في زرع رجل فاسدت الزرع

لا يضمن البقار الا ان يكون البقار ارسل الباقو في الزرع او اخرج

الباقو من القرية وهو يده مع ما حي وبع الباقو في الزرع

افا يلف مال اسار في سعيها ضمن البقار واذا اسار البقار

الباقو وعطبت واحدة من سوقه بان استعمل عليها في السوق وعبر

والسرب رحلها وايدف عنها اوسا قها في الما لسرب فوقع في الما

ضمن البقار ان كان سربا وان كان حاصلا لا يضمن لان كبير الوجد

لا يضمن ما تلف في يده بعله ما اذا لم يسعد للفساد وان سار البقر

سارحت فقتل بعضها بعضا او وطى بعضها بعضا في سانه فليد

ان كان البقار احروا لرجل لا يضمن وان كان مشتركا للبقر

وهو احرا حرم يكون صامنا لما يلف من سافه لانه ساقب الداه الى
وطب والساقب يصمن لما يلف ولون ديقم من الباقور وحاف النار
انه لو سمع ما نذ يضيع الباقي كان في سعه من ان لا يسمعها ولا يكون
صامنا في قول ابي حنبل رحمه الله لما نذت لانه صاعته بغير فعله
وصمن في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليها ولذا الوتر في فرق
ولم يقدر على اساع الكل فاسع البعض وترك البعض لا يصمن لما
ترك ولو كان النصارى مسر كافر عاها في موضع فعطت
فقال صاحبها انا قد شرطت عليك ان ترعاها في موضع اخر وقال الراعي
لا بل شرطت على الراعي في هذا الموضع فان القول فيه قول صاحب ^{الغنم}
وليس للنصارى ولا للراعي ان ينزي على شئ منها بعد امر صاحبها
فان فعل كان صامنا لما عطف منها ولو ان الراعي لم يفعل ذلك
ولكن العمل الذي كان فيها نزي على بعض ما عطف لا يصمن الراعي في
قول ابي حنبل رحمه الله الراعي او النصارى اذا خاف الهلاك
على شاة قد يحما ذكر في الاصل انه ضمن فمما يوم الدخ وذكر
في التوازي انه لا يصمن استحيانا ولذا لو راى رجل سقطت شاة
السان وحف عليها الموت فدرجها فالوا لا يصمن استحيانا والمخار
للمسوى انه يصمن في الناسه ولا يصمن في الاول فان احلها
الراعي وصاحب الغنم على جواب الكتاب قال صاحب الغنم دحها
وهي حيه وقال الراعي لا بل دحها ميتة كان القول قول الراعي
ولو ان صاحب الغنم او النصارى شرط على النصارى او الراعي ان يملك
من الغنم باسمه لم يصح هذا الشرط ويكون القول في الهلاك قول

الراعي

الراعي وان لم مات بالسبه اهل قريه لا نو اير عوز دوايم بالنوب
فصاعته بقريه في نوبه رجل يكلموا فيه قال العسه ابو اللب
رحمه الله لا يصمن هذا الواحد عند الكل لان هذه ليست
با حار بل هي اعانه واعاره اهل قريه اسموا على ان لكل واحد
منهم يحفظ الباقور فلما كات نوبه ادم استاجر هذا
الواحد اجيرا ليحفظها فاخرجها الاجير الى المغانم ارجع الى القرية
ليخرج ما خلف منها فضاع بعضها قالوا ان ضاع عند عنته
الا حرم ضمن الا حرم فمما ترك الحفظ الملتزم وان ضاع بعد
ما عاد الاجير الى الباقور لا يصمن لا الا حرم ولا صاحب النوب اما
الاجير بطاهر واما صاحب النوب فان له ان يحفظ الباقور
بأحراره **ف** ان يحفظ باجر فترك البقر عند رجل ليحفظها
ورجع هو الى القرية لخرج منها ما خلف او لحاجه نفسه فصاع بعض
ما كان خارجا ان لم يكن الحافظ في عماله ضمن والا فلا الراعي
اذا خلط الغنم بعضها ببعض فان كان يقدر على التمييز لا يصمن
ويكون القول في بعض الدواب انها لعلان قوله وان كان خلطا
لا يقدر على التمييز يكون صامنا فمما والقول في مقدار الغنم
قوله الراعي وان دمع غنم رجل الى غير صاحبها فاستهلكها
المدفوع اليه وامر الراعي بذلك ضمن الراعي ولا ضمان على المدفوع اليه
ولا يصمن بفسل قوله الراعي على المدفوع ان كان الراعي اقروقت
الدفع لها المدفوع اليه وان شرط على الراعي ان لا يرعى مع غنمه
غنم غيره صح الشرط لانه جعله اجيرا وحده المصارف والراعي

هذه

الغنم

اذا نام حتى صاع بعضها ان نام مضطجعا كان ضامنا وان نام
 جالسا فان غاب البقر عن عنقه كان ضامنا والا فلا وما اكل
 الراعي من الابل ان يكون ضامنا اذا استاجر راعيا او تقار او قال
 استاجر بك لترعى غنمي هذه سنة كل شهر بل يكون الراعي اضرا
 مشتركا الا اذا اصرح بما هو حمل احده الوعد بان قال
 عيا ان لا ترعى معها غنمي لم يمسك بلون اجير واحد وان اورد
 العقد على المدة او لا بان قال استاجرتك شهرتك **كذا**
 لترعى غنمي كان اجير وحدث الا ان يذكر بعد ما هو حمل احده
 المشترك فان قال على ان لك ان برعى مع غنمي غنمي غنمي
 محمد يصير مشتركا او يعتبر اول الكلام باخره هذا قال
 السمع الامام المعروف بجوامع الزايدة قال ولذلك الحكم في حمله
 من كان في معنى الراعي السراعي او البقار اذا ضرب شاه
 نفقا عنها او لسر رجلها ذكر في الاصل انه يكون ضامنا وقال
 مشايخنا رحمهم الله هذا على ما سئل قول ابي حنيفة رحمه الله اما
 على ما سئل قولنا ان ضربها في الموضع المعتاد ضربا معتادا لا يمسح
 ان لا يكون ضامنا **كما لو استاجر دابة ليركبها فكبجها**
لحمارها بان ضامنا في قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما
 ان كبجها كبج مثلها لا يضمن وقال بعضهم ينبغي ان يضمن بالقر
 في الغنم في بواقي جميعا لان الغنم في العادة ساق بالصاح والصنع
 باليد فان ضربها بالحسنة يكون ضامنا عند الكل لا لو كبجها بما لا
 تكبج مثلها وان اساجر دابة لركبها وضربها وجرحها فماتت

لوعلى

فهو على وجهين اما ان يضربها بعد امر صاحبها او بامر صاحبها
 فان ضربها بامر صاحبها فهو على وجهين اما ان يضربها في الموضع
 المعتاد ضربا معتادا او يضربها ضربا غير معتاد فان ضربها
 ضربا معتادا لا يضمن في قولهم وان ضربها في غير الموضع المعتاد
 يضمن في قولهم وان ضربها بعد امر صاحبها فان ضربها
 ضربا غير معتاد يضمن في قولهم وان ضربها في الموضع المعتاد
 يضمن في قول ابي حنيفة رحمه الله وعلى قول صاحبه لا
 يضمن **ومستاجر العبد لا يملك الضرب الا باذن المولى عند**
الكل الا اذا ضرب باذن صاحبها والسروع اذا ضرب امراته
بمسور معتاد او غير معتاد فماتت كان ضامنا عند الكل
 ولا يربها في قولهم والامام اذا ضرب رجلا بعزرا او حدا فان لا
 يضمن والمعلم اذا ضرب صبا او الاستاذ المحرف اذا ضرب التلميذ
 فمات قال السمع الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان
 صربه بامر امه او وصيه ضربا معتادا في الموضع المعتاد لا يضمن
 وان ضربه غير معتاد يضمن فان ضربه بغير امر امه او وصيه
 فمات لا يضمن تمام الدية في قولهم سوا ضربه معتادا او غير
 معتاد والاب اذا ضرب ابنه فمات يضمن كل الدية في قول ابي
 حنيفة رحمه الله وهو كالاب وعند صاحبه لا يضمن لان يضمن
 الاب اذا ضربه للبادية وللعلم ولا يرثه وقال ابو يوسف لا يضمن
 ورثه وليس على البزاع والعصاد والحمام ضمان السراية اذا لم
 يقطعوا زباده على ما اذن له فان قطع الحمار الجمل لا يضمن

ويستغفر الدابة
 يضمن عند الكل ضم

سوء ضربه معتاد
 او غير معتاد وعند
 صاحبه لا يضمن في
 المعتاد وما لو ضربه
 ضرب السهم في ممره
 ان يضمنه وهو كصم

الحشفه ان لم يمت من ذلك كان عليه في بعض الحشفه حكومه عدل
وان قطع الحشفه كلها فان لم يمت كان عليه مال الله وان مات
من ذلك كان عليه نصف الدرهم وان شرط على هولا العمل الصحيح
دون الساري لا يصح شرطه ولو شرط على القصار العمل على وجه
لا يخرق صح شرطه لان ذلك مقدور له وان استأجر رجلا ليعمل
له سنا فقلع فقال صاحب السر ما امر بك فقلع هذا السر كان العول
قوله ويضمن القالع ارش السر **رجل** استوجر على حفظ خان
فسرقت من الخزان سبيل الفقه ابو جعفر والفقه ابو بكر النخعي
رحمهما الله لا يضمن الحارس لان الحارس يحرس الابواب اما الاموال
محفوظه بالنسب وهي في بد ملائها وغيرهما من المساح قال في
حارس السور اذا كان الحارس الحواشي فبقت حايوب وسرقته
شي ضمن الحارس لانه بمنزله الاجير المشترك والصحيح ما قال الفقه
ابو جعفر وان استأجر الحارس واحدا من اهل السوق حل للحارس
ما اخذ منهم فاذا اسأحه رتبهم وسعد عبد الرسر عليهم
فان لم يروا السور حراد اعمر الدرهم فليس قالوا لو ضامنا
اذا اعمر بغير اذن صاحب الدرهم فان قال له صاحب الدرهم
اعمرها بغيرها لا يضمن وهذا في الدرهم الذي يضمن السر
فان كان لا يضمن لا يضمن **ن**

فصل في القصار **ن**
قصار وضع التوب على الحب في الحايوب واعدان اخيه المحط

الحايوب وعاب القصار ودخل ابن اخيه الحايوب الاسفل فظن
الطرار التوب قالوا ان كان الحايوب الاسفل محال لودخله اسان
لا يعب عن عيبه الموضع الذي كان فيه التوب لا يجب فيه لضمان
وان كان الحايوب الاسفل محال لودخله اسان يعب عن عيبه الموضع
الذي كان فيه التوب بنظر ان كان الصبي الذي اقعد القصار
صمه الى القصار لم يوه او امه او وصيه او لير يكتل له احد من هولا
ولكن القصار صمه الى نفسه الصبي قال رضي الله عنه
وهذا الجواب انما يستقيم اذا كان الصبي مادونا لان الصبي
المادون يواخذ ضمان يصنع الوديعه امّا اذا كان محجورا
فانه لا يواخذ باسها لال الوديعه ويصنعها لودل سارقا
على الوديعه او راى اسانا ماخذ الوديعه وهو تقدر على بيعه
فلم يمنع لا يضمن اذا كان محجورا فاذا كان هذا الصبي مادونا
كان الضمان على الصبي ولا بحث على القصار لان له ان يحفظ الساب
بيد الصبي الذي يكون في عياله ويقدر على الحفظ وان لم يكن الصبي
في عيال القصار ولا يملكه ولا اجيرا الا ان القصار احده سد واقعه
ليحفظ الحايوب كان الضمان على القصار فانه لما استخف من
لنس في عياله يصرر مسهلدا قصار سلم سب الناس الى احب
لسمسها في المعصره ومحيطها فنام الاحير وضاع من الساب بعضها
ولا يدري كيف ضاع ومتى ضاع قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
اذا لم يعلم انه ضاع حال نوم الاجير كان الضمان على القصار
لا على الاجير وان علم انه ضاع في حال نوم الاجير كان لصاحب

التوب الخياران سا ضمن الاجير وان سا ضمن القصار وقال القصة
ابو الليث رحمه الله انما قال له ان ضمن القصار لانه لان يحمل
في الاجير المشترك الى قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما اذا
هلك في يد الاجير المشترك لا يفعل اما على قول ابي حنيفة رحمه الله
لا ضمن القصار ما هلك قال وبه تاخذ الفتوى على قول ابي حنيفة
رحمه الله قصار امر صاحب التوب ان يحسك التوب بعد العمل
حتى ينفذ الاجر فذلك التوب عند القصار من غير يصنع لا ضمن
القصار في قول ابي حنيفة رحمه الله لانه هلك امانه عنده .
والسهم اذا باع ما امر به من الساب وامسك بامر صاحب الساب
من الساب حتى ينفذ الاجر فسرقة منه الميز لا يضمن في قولهم وكذلك
صاحب الحمولة اذا قال للحمال امسك الحمولة حتى اعطاك الاحر
فسرق الحمولة لا يضمن الحمال في قولهم لانه ليس لفعل السهم
والحمال امر في العيز ومن لا اثر لعمله في العيز لا يملك الحس بالاجد
فيكون امانه في يده ولا يكون رهنا القصار اذا انكر ان عنده
توب هذا الرجل ثم اقر وقد قصص قالوا ان قصص قبل المحو كان
له الاجر وان قصص بعد المحو لا اجر له لانه لما حو صار غاصبا
وسطل الاجار فاذا قصص بعد ذلك فقد قصص بعرض عقد والاستحقاق
الاجد قصار رهن توب قصار بدنه عند رجل ثم افتك الرهن
وقد اصاب التوب نجاسة عند المرتزق فلما بطر الله صاحب التوب
كلف القصار ينظهر التوب وازاله النجاسة فامسح القصار عن ذلك
فتشاجرا وتترك التوب عند القصار فهلك عنده قالوا ان كانت
التوب

لا يصيغه

النجاسة

النجاسة لا تنقص قيمة التوب لانه على القصار لانه وان صار مخالفا
بالرهن الا انه لما اقبله فقد ارفع الخلاف وعاد الى ما قبل الخلاف فاذا
خلى القصار يسهل ومن المالك ذلك حرج التوب عن ضمانه والنجاسة
اذا لم يضمن قيمة التوب لا يضمن وهو معتزله ما لو صب على عبد الغير
نجاسة فامر صاحب العبد ان يغسل النجاسة فهلك العبد لا يضمن
وان كانت النجاسة بغير قيمة التوب لان على القصار ضمان
العصاة وهلك التوب امانه لانه حرج عن ضمان التوب بالحالة
فهو نظير من خرق توب انسان حر فاسرا فقال له صاحب التوب
اصححه فاني فتركت التوب عنده وهلك لا يضمن المحرق الا بغير
المحرق بل يمسك القصار واحده الخاص اذا دخل نارا للسراج
فامر الاساد فوقعت شراره على توب من توب القصار اداصابه
دهر السراج لا يضمن الاجير ويكون الضمان على الاستاد لانه
ادخل السراج باذنه وصار فعل الاجير لفعل الاستاد ولو فعل
الاستاد ذلك لان صامنا احرا القصار اذا وطى توب من سب
القصار وهو توب لا يوطا مثله فاسقط ^{التوبة} او محرق ضمن الاجير لانه
لم يودن له في ذلك ولذلك لو كان التوب ماموطا مثله الا انه لان يضمن
عند القصار ليس من قيات القصار وان كان ذلك من سب القصار
وذلك توب لا يوطا مثله لا يضمن الاحر ولا يضمن القصار لانه مادور
ذلك على اذا كان ذلك من سب القصار ولذا لو اقبل المدعي من
احرا القصار او يلمده فوقع على توب من سب القصار صم الاساد
ولو وقعت على توب ليس من سب القصار لان الضمان على

المبد ولو دفع المدقة على موضعها لم وقعت بعد ذلك على شيء
 فالضمان على الاستاد لا على المبد وان اصابته المدقة اسنانا كان
 الضمان على المبد ولو ايسر شيء يعمل المبد من اداء القصار
 ما يدفع به او يدفع عليه لا ضمن المبد وان كان ما لا يدفع به او لا يدفع عليه
 ضمن المبد وهو يظن ما لو دفع رجل قوما الى منزله صفا فمشوا على
 ساطه او جلسوا على الوساده فحرق لا ضمن الصف ولذا لو كان
 الصف معك اسففا فلما جلس على السيف ساطه او وساده لا ضمن
 ولا وطى امه او يوبا لا يسط ولا يوطا من له ولو قلبوا ابا يابا هم
 فانكسر لا يضمن لان الصف بهذا النوع من الاستعمال بهذه الصفة مادوا
 عادة ولو حصل اجير القصار يوبا من سيات القصار وعبر وسقط
 لا ضمن الاخر ويضمن الاساد ولو سقط على ودعه كانت عند
 صاحب البيت فافسدها ضمن وكذا لو غير فسقط عليها
 وان كان ساطا او وساده استعاره للسط لا يضمن والبيت
 ولا الاجير ايضا لان المالك اذن له في سبطه ولو علق القصار يوبا على
 حبل في الطريق لم يضمن القصار الموت فموت حمولة فخرمه كان الضمان على
 سابق الحمل دون القصار وقصار استعان برب القصار في ذوق القصار
 فاعانه وحرق القصار ولا يدري انه حرق من ذوق القصار او من ذوق
 صاحب القصار روى ابن سماعه عن محمد بن القصار يضمن جميع القصار
 ووجه ذلك ان الاجير المبرل صام في قول محمد رحمه الله ما ملك
 من صفة فاذا كان القصار في ضمانه كان الضمان على
 القصار ما لم يعلم انه حرق فاحرق يدق صاحب القصار وروى بشر

ضمن صم

عن

عن ابي يوسف رحمه الله ان القصار يضمن نصف القصار ويعتبر
 فيه الاحوال كالرجل اذا طس على فضل يوب اسان ولم يعلم
 به صاحب القصار حتى قام صاحب القصار فحرق كان على الحاكم
 نصف القصار لان الحرق حصل غصب فعلمها وليس احد منهما
 باضافه ذلك الله اولى من الاخر بصف القصار او ما على قول
 ابي حنيفة رحمه الله تدعى ان الحرق الضمان في فعل القصار لان
 عند القصار امانة عند القصار وليس بمصير عليه ولا تحت الضمان
 بالمسك يجب عليه نصف الضمان كما قال ابو يوسف وهو
 احب الى القصار ابو اللب وهو نظير ما لو تمسك رجل يوب اسان
 فحرق صاحب القصار يوبه فحرق كان على الممسك نصف الحرق
 ولذلك صاحب القصار اذا اراد ان ياخذ يوبه من القصار بمسك
 به القصار فحرقه صاحب القصار كان على القصار نصف الحرق
 وذكر في المسعى حالك سمح يوبا فعلق صاحب القصار يوبه لما خذ
 وابي الحمال ان يدفع حتى ياخذ الاخر فحرق القصار في يد
 صاحب القصار لا يضمن الحمال وان حرق من يدها كان على الحمال
 نصف الحرق **رحل** ارسل رسولا الى قصار لسرد منه سابه
 الاربعه فلما جاء الرسول بالساب الى المرسك كانت الساب ثلاثه
 فقال الرسول دفع القصار الى الساب ولم يعد على قال القصار
 ابو بكر المحي رحمه الله سئل صاحب القصار انهما صدقه فاهما
 صدقه يرى ذلك عن حصومه واهما لديه يحلف فان حلف يرى وان
 نحل لزمه ما ادعاه صاحب القصار وان صدق صاحب القصار

القصار كان عليه للقصار اجرا النوب الرابع وان ادب القصار حلف
 للقصار ان يحلف صاحب النوب على ما ادعى عليه من اخذ النوب
 الرابع فان حلف به **رجل** دفع يوما الى قصار ثم امر رجلا ان
 يقبض يديه من القصار يدفع القصار اليه غير ذلك النوب فذلك النوب
 في يد الوكيل قالوا لا شيء على الوكيل ولرب النوب ان يسع القصار
 بتوبه قال رضي الله عنه اما عدم وجوب الضمان على الوكيل مشكل
 اذا كان النوب الذي دفع الله القصار يوب رجل اخر لانه اخذ
 يوب غيره بغير اذنه وذكر في المسمى **رجل** عنده سار ودفعه
 محفل المودع في سائر المودع السائر الى صاحبها ونسي ان يوبه في سائر
 المودع فصاع يوب المودع عند صاحب المودع فان صاحب
 المودع ضامنا لذلك النوب ووجه ذلك انه اخذ يوب الغير
 بغير اذنه والجهل في ذلك لا يكون عذرا وذكر ان القصار لو دفع الى
 صاحب النوب يوب غيره فاخذه صاحب النوب على ظن انه له
 كان ضامنا وان كان صاحب النوب يوب الى القصار رجلا
 لياخذ توبه من القصار يدفع القصار اليه يوما عمر يوب المرسل فصاع
 عند الرسول لان النوب المدفوع لو كان للقصار لا ضمن الرسول
 وان كان لغير القصار كان لصاحب ذلك النوب الخيار ان يسا ضمن القصار
 وان شاخص الرسول فان ضمن القصار لا يرجع القصار على الرسول
 قصار سمس يوب القصار فاخترق كان ضامنا ولذا اذا
 عصر النوب فمحرروا وان فعل ذلك احد القصار ولم يعد الفساد

لا يضمن

لا يضمن الاجير ويضمن الاستاد وعن محمد رحمه الله اذا دخل القصار
 سراحا في حانوته فاخترق به يوب بغير فعله ضمن لان هذا ما يمكن
 الاحتراز عنه في الحمله وانما لا يضمن الخرق الغالب الذي لا يمكن
 الاحتراز عنه ولا يمكن عن اطفايه وهذا قوله اما على قول اني خفيه
 رضي الله عنه لا يضمن ما هلك بغير صنعه **رجل** دفع الى
 قصار توبا ليقتصر محاسبا صاحب النوب بطلب توبه فقال له القصار
 دفعت توبك الي رجل طننت انه توبه كان القصار ضامنا
فصل في الحياط والنساج

اذا قال صاحب النوب للنساج اذهب بالنوب الى منزل حتى اذا
 رجعتنا من الجمعة صرت الى منزلي وافزع عليل احرك فاحلست النوب
 من يد الحائك في الزحمة قال النساج يوبك المني رحمه الله ان
 كان الحائك دفع التوب الى صاحبه او مكنته من الاخذ ثم دفعه الى الحائك
 لو فرقه الاجير يوب التوب رهنا فاذا هلك به بالاجر واركان كان
 صاحب التوب دفع الله النوب على وجه المودع لا يضمن الحائك
 سلبون اخر على صاحب النوب على حاله ولو دفعه الحائك بالاجر
 فللدفوع اختلف فيه العلماء فان اصطالحا على شيء كان حسنا
رجل دفع النساج كرماسا بعضه مسسوع وبعضه غير مسسوع
 فسرق ذلك عند النساج ذكر في التوازل ان على قول من يصير الاجير
 المسسوع ما هلك في يده بغير صنعه يضمن النساج كل النوب لان
 المسسوع مع غير المسسوع يحكم الاصل ليس واحد وسبح النافي

برده ما كان مسوفاً كان النساخ في الحل اجيراً مشتركاً ^{فيضمن}
 الكل وهذه حمله مسأله ^{في} ما على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله
 عليهما منها هذه ومنها رجل دفع الى خياط لباساً فخاطه
 قميصاً ونقى قطعه من الكرايس فسرق الخياط ومنها
 رجل دفع صرماً الى جعاف ليجعله حفاً ففصل سي من الصرمة
 فسرق الخياط فلو دفع رجل الى وراق مصحفاً ليعمله
 المصحف ودفع الخلاف معه او دفع سيفا الى صيقل ليصقله
 باجر ودفع الخياط معه فسرق لا يجب عليه ضمان العلاف والحصر
 لان العلاف والحصر منفصل عن السف والمصحف وهو احرار
 مشترك في السف والمصحف لا في العلاف والحصر وعز محمد
 رحمه الله انه يضمن الحل وعز محمد رحمه الله لو دفع مصحفاً الى رجل
 ليعمله غلافاً او دفع السلن الى رجل ليعمله لباساً فصاع المصحف
 والسلن لا يضمن انه اساجر ليعمله غلافاً لا يعمل في السلن والصحة
 والسلن والمصحف لا يكون معاً للصاب والعلاف وكان السف
 والمصحف امانه في يده فاذا هلك في يده لا يصير منه لا يضمن
 وهذا كله قول ابي يوسف ومحمد اما على قول ابي حنيفة رحمه الله
 ما هلك في يده لا يصعبه لا يكون ضامناً عنده الاجير المشترك
 لا يضمن ما هلك في يده لا يصعبه سراج كان سكر مع
 صهره في الري داراً واسلها واسل الماع وبيع الغزل في
 الدار التي اسل عنها قالوا ان لم يسلم الغزل من المكان الذي
 كان فيه الى بيت اخر من دار صهره ولا اودعه صهره لا يضمن

فتوم

الحق

صهر

في مور

في قول ابي حنيفة رحمه الله لان الغزل ما بقي في ذلك المكان الذي كان
 فيه كان هو ساقا الغزل في ذلك المكان الذي كان فيه لما
 عرف من اصله ان سكنه في الدار لا سطل ما بقي له فيها شي وعندها
 يضمن **رجل** دفع الى نساج غزلاً ليجعله لباساً فدفع النساج
 الى اجير فسرق من هذا الاجير قالوا ان كان هذا الاجير احب النساج
 الاول لا يضمن واحد منهما وان لم يكن الثاني اجير الاول ضمن الاول عند
 الكل ويضمن الاجير عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله عليهما ولا
 يضمن قول ابي حنيفة رحمه الله وهو المودع اذا اودع احداً عند
 لصاحب المودعة ان يضمن اهما شأ وعنده ابي حنيفة رحمه الله له
 ان يضمن المودع الاول وليس له ان يضمن الثاني نساج
 ترك لباساً في بيت الطرار فسرق لئلا قالوا ان كان الموضع الذي
 ترك فيه اللباس ما يحفظ فيه الساب لا يضمن وان كان مما لا يحفظ فيه
 الثياب ولا يحفظ ورضي به صاحب اللب لا يضمن اصلاً ولا ضمن **رجل**
رجل دفع ذهباً الى صانع ليعمله سواراً منسوحاً والسمع ليركن
 من عمل هذا الصانع فاصبح الصانع الذهب وطوله ودفعه الى من
 ينسجه فسرق من الثاني قالوا ان كان الصانع فاصبح الصانع الذهب
 الاول دفع الى الثاني بعد ام المالك ولم يكن الثاني احب الاول ولا
 تليد له كان للمالك ان يضمن اهما شأ في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله
 عليهما وفي قول ابي حنيفة رحمه الله يضمن الصانع الاول اما الثاني
 ان سرق منه بعد الغزل لا يضمن لانه اذا فرغ من العمل صار يده يده ودفعه
 اما ما دام في العمل كان يده يده في مال الغير بغير اذنه

وعند أبي حنيفة رحمه الله مودع المودع لا يضمن ما لم يصرف في الوديعة
 بغير إذن مالكها **رجل** قال الخياط انظر الى هذا الثوب فان لقائي
 بمصافا فاقطعه بدرهم وخطه فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعد
 ما قطع انه لا يملك ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما اذن له بالقطع
 بشرط الكفاية ولو قال للخياط انظر اليك في قميصا فقال الخياط
 نعم فقال صاحب الثوب اقطعه وقطعه فاذا هو لا يملكه لا يضمن الخياط
 شيئا لانه اذن له بالقطع مطلقا وان قال الخياط نعم فقال صاحب
 الثوب فاقطعه او قال اقطعه اذا لم يقطعه كان ضامنا اذا كان لا يملكه
 لانه علق الاذن بالشروط **رجل** استاجر خبازا لعمله طعاما
 في ولية فافسد الطعام واحرقه او لم ينضجه كان ضامنا لانه
 اجير مشترك فيضمن كفاية ماله ولو لم يفسد الخبز ساء وللرب
 الدار اسرى راويه من ماله وامر صاحب البعير فادخلها الدار فساو
 البعير فحرق على العدو وفسدها وافسد الطعام لا يضمن صاحب
 البعير ساء لانه ساء بامر صاحب الدار ولا ضمان على الخباز فبما
 افسد لانه فسد لا بفعله ولذا لو سقط البعير على ولد صغير او
 صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير النحاس اذا هلك
 العبد في يده لا يضمن لانه اجير مشترك فلا يضمن ما هلك عند
 لا يصعبه ولذا الدلال اذا دفع الثوب الى رجل ليراه فشره
 فذهب الرجل بالثوب من بين يديه ولم يظفر به الدلال لا يضمن لانه
 ما دون هذا الدفع عادة **رجل** دفع الى خياط ثوبا لم يخطه
 قميصا فخطه فنادى طاروا احد الذي قال له ما العاسه

ما فسد

سما هي خير المالك ان شئت ترك الثوب عليه وضمنه فبمجه ثوبه
 وان ساء اخذ القبا واعطاه اجر مثله لا يراد على المسمى وان
 اختلفا قال رب الثوب امرتك ان يقطعه فمضا وقال
 الخياط لا بل امرتني ان اقطعه قبا كان البول مول صاحب الثوب
 وان امر ان يقطعه فمضا فخطه سراويل فهو الاول سوا وقيل
 هاهنا لا لا لحر الاجرا اذا اخذ الثوب **رجل** امر رجلا ان يمسح
 اسمه في قصر خاتمه فعلق وبعث اسم غيره ضمن الخاتم ولو امر رجلا
 لصنع ثوبه برعفران او بالهصر فصنع من حنسر اخذ كان لرب
 الثوب ان يضمنه فبمجه ثوبه ان يترك الثوب عليه وان ساء اخذ
 الثوب واعطاه اجر مثله لا يزداد على المسمى وان صنع مجلس ما امر
 الا انه خالف في الوصل بان امر ان يصنع برع ففعل عصفه نصفه
 بغير عصفه واقرب ذلك رب الثوب خيره رب الثوب ان ساء
 الثوب عليه وضمنه فبمجه ثوبه ايض وان ساء احد الثوب واعطاه
 ما زاد من العصفه فبمجه الاجر المسمى وذكر في المسمى عن الح
 يوسف رحمه الله هذا اذا صنع برع العصفه او لا ثم صنع سلاله
 ارباع العصفه فلو نزل الخياط على الوجه الذي ذكرنا امرنا اذا صنع
 اسد بغير عصفه بصره واحمار احد الثوب اعطاه ما زاد الصبغ
 فيه ولا اجر له هاهنا ولهذا ذكر القدوري وهو قول ابي يوسف
 رحمه الله اما على قول محمد رحمه الله اذا امره ان يصنع بمن من
 عصفه بدرهم وصنع بغير بصره واصد ان شئت ضمنه قيمه
 ثوبه ايض وان شئت اخذ الثوب واعطاه درهما وما زاد من العصفه

داخلة

في ثوبه وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله عليه ما يوجب السوء
في الخواب سن أن يصعب نصرته أو يصير **رجل** استاجر
رجلا لخمسة محضه اعطاه ما زاد المحض فيه **رجل** دفع غزلا
أو أصغر كان لصاحب الغزل الخيار أن ساخته مثل غزله وإن
ساخذ الثوب واعطاه الأجر المسمى ولا يريد على الأجر الزيادة
وفي النقصان اعطاه من الأجر بحساب ما اقتدا به ولا يحاوز ما سمي
ولذا إن أمره صفها بخارج أو على العكس لأنه في الزيادة متبرع
وفي النقصان ينقص العمل وإن أمره أن يسبح بما في يده فسمع ساقى
بما أن شارل الثوب عليه وصمته غزله وإن ساخذ واعطاه بحساب بلاته
أرباع الأجر الذي سماه فالو امر لسانا لنصرته له لئلا يصير البعض
وفات وقت الباقي بحسب الأجر بحساب ما عمل ومن المسامح من فرق
بين الثوب وبين اللبن فقال في اللبن بحسب له حصه ما عمل من الأجر
الذي سماه وفي الثوب له أجر مثله لا يزداد على بلاته أرباع ما سمي وأخبار
سمي الأجر السرخي رحمه الله المرق من الثوب وبين اللبن على
هذا الوجه الذي ذكرناه في الثوب فممه ما عمل يزداد بحسب الزيادة
ولا يكون للمعمول تلك القصة إذا انفرد عن الباقي وفي اللبن لا يزداد
فمه البعض بالبعض ولو أن الشاج وفي الدرع والصفه و زاد
بعض زاد دراعا واحدا على ما شرط روى عن محمد رحمه الله عليه
أن صاحب الغزل بالخيار أن ساخته مثل غزله وتزل الثوب عليه
وإن شا أخذ الثوب واعطاه الأجر المسمى لا يزداد على الأجر المسمى لزيادة
الدرع أما الخيار لغير الصفه فإنه قد يحتاج إلى الثوب القصير

الاحكام لبيحة سماعي
انزع فعمله كمن
ذلك صم

ان يعمل صم

لان

عليه

ولانه لو لم يرد في الدرع وما يفصل شيء من غزله فمحر وإذا احتار
أخذ الثوب لا يلزمه زيادة الأجر لزيادة الدرع لأنه متبرع في الزيادة
ولو دفع غزلا إلى حائك وأمره أن يزيد في الغزل من نفسه وطلا
فقال ردت وانكرت المثل الثوب فإن حلف رب الثوب على علمه
بشيء فإن نكل لزمته مثل الزيادة وإن انكرا أن غزل الأمر
كان منا والثوب موان فقال الأمر الزيادة من الدوس لا
يفصل قوله لأن وزن الدوس في العادة لا يبلغ وزن الغزل وإن
كان الثوب مسهل كما وانكر الأمر الزيادة فإن القول قول
رب الثوب ولو دفع إلى صانع عشرة دراهم وقال زد فيه درهمين
فكون ذلك قرضا عليّ وأجعل فلما ولد أحد أدهم فقال الصانع ردت
وانكر الأمر قال محمد رحمه الله تعالى لئلا إذا حلفا بحجر الصانع أن شا
دفع إليه الثوب وأخذ أجر خمسة دراهم وإن سارده على الأمر عشرة
دراهم وأحد الثوب ولو دفع إلى نذاف جبهه ونظنا وأمره أن يزيد من
عنده سائمتا القطر لمحا عشرة من استار قطن في الثوب وقال للأمر
دفعته إلى عشرة أساور وزدت عشرة وقال رب الثوب دفعته إليك
خمس عشرة وزدت خمسة لأن القول قول المداف ولو قال صاحب
الثوب دفعك إليك خمسة عشر وأمره أن يزيد خمسة عشر وقال
المداف دفعك إلى عشرة وأمرته أن يزيد عشرة بحسب صاحب الثوب
أن شا أحد صدمه ودفعه إليه عشرة أساور وإن شا أخذ منه فمه
توبه ومثل عشرة أساور وطير وتزل الثوب على المداف **رجل**
دفع إلى حياط ثوبا ليط له فمما يدرهم على أن يرفع منه الثوب

جاء في قوله **فصل** **في الحفار**

رجل استاجر حفارا ومن له مكان الحفر وعمها وبردورها
باجر معلوم جاز فان حفر بعض ما شرط عليه فاستعمله رجل
ان كان يملكه الحفر مع ذلك الا انه سدد عليه العمل بحمل العمل
وكذا لو ظهر الماء في البر قبل ان يبلغ منتهى ما امر به فان
كان يستطع الحفر مع ذلك لزمه وان كان لا يستطيع يكون
عندنا وان استاجر الحفر له قبرا ومن موضع الحفر في موضع
احد الاجر له وان لم يكن له موضع الحفر مع العقد استحقاقا
فصرف الى حفر تلك المحلة وكذا لو لم يكن له عمه ولا عرض
جاز استحقاقا وسصرف الى المعارف ولذا اذا اذال السرى له
لحد ولا شعا صرف الى المعارف في تلك البلدة وهو كما
لو اساجر لينا لمصر له البر ولم يسر المثل فان كان ههنا
مدرس معارف صرف اليه استحقاقا ولا يفسد العقد
وان استقبل الحفار في حفر البير او الفرس في حفره
ما زاد له في اجره لا لا يفسد من احسن سبب لئلا يمان
وحتو التراب من القبر يكون على الحفار استحقاقا
وان احلف المستاجر مع حافر البير بعد ما حفر خمسة ادرع
فقال المساجر شرطت عليك عشرة ادرع وقال الحفار
لا بل شرطت خمسة ادرع فان القول قول المستاجر مع ماله
واعطاء من الاجر لحساب ذلك وحلف الحفار على دعوي

المساجر

في بقوه

ط

المستاجر وتركان الاجار ومما تقي وان احلف على هذا
الوجه قبل دعوى الخوض في العمل تحالفا ورا **رجل**
استاجر حفارا للحفر له حوضا عشرة في عشر بعشرة دراهم
بعشر در ومن عمه الحفر خمسة في خمسة كان عليه
ربع الاجر ان العشرة في العشر يكون مائة وخمسة في خمسة
يكون عليه خمسة وعشرين يكون ربع الحمله فلهذا يلزمه ربع الاجر

فصل **في احارة الدواب والصمان فيما يجب وما لا يجب**

رجل نكاز ابلا يسمى بقر عينها من لوفه الى مده باجر معلوم
ذكر في الكتاب انه يجوز قالوا لم يرد هذا ان يواجر ابلا بعد
عنها فان ذلك لا يجوز وانما ارادته سئل المكارى المحمولى
فقال المستلزمي احلفني الى مكة على ابل يكون
المعقود عليه في الزمه وبعضهم اجروا الخواص على اطلاق
الكتاب وجوزوا ذلك لما كان العادة **رجل** اساجر
دابة ليطحن بها كل يوم بدرهم ومن ما يطحن من الخنطة او السعة
ونحو ذلك ذكر في الكتاب انه يجوز انه يحور وان لم يكن مقدار
ما يطحن وهذا قال بعض المساجع وقال الشيخ الامام المعرو
لخواهر راده رحمه الله انه من بيان مقدار ما يطحن كل يوم
وعليه القوي **رجل** الذي ابلا من بخار الى بغداد للمح
ثم احلفاني وب الخروج من بخار الى القول في ذلك بول
من يرد المحرور في الوف المعروف للمخرج لاهل بخار **رجل**

ط

ط

التي ابلات من كونه الى ملكه للمح دا صبا وجا سا كان له ان يركبها يوم
 التزويده ويوم عرفه ويوم الحكر وبلايه امام الشرقي **رجل** استاجر
 اجيرا يوما للعمل له لذا قالوا ان كان العرف بينهم انهم يعملون من طلوع
 الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس
 الى غروبها اعتبارا للذكر اليوم **رجل** استاجر بعيرا للحمل لحمل البعير
 في العرف هو الواسق وهو لا منا ما يتان واربعون منا **رجل** استاجر
 دابة الى سمرقند او غيرها من الامصار فاذا دخلها كان له ان ياتي بها الى
 منزله اشحسا نا **رجل** استاجر دابة او عيدا فان مونه الرد بعد
 الفراغ على صاحب الدابة والحمل والعبد وكذا مونه رد الرهن
 يكون على الراهن ومونه رد الودعه على صاحبها ومونه المسعار
 على المستعير ومونه رد العصب يكون على الغاصب ولذا مونه
 رد المتع سقا فاسدا بعد الفسخ يكون على القايض **رجل** استاجر
 دابة لحمل عليها حملا مقدرا وحمل اراد صاحب الدابة ان يصع عليها
 شيئا من ماعه مع حمل المساجر كان للمستاجر ان يسمعه فان وضع
 مع ذلك وبلغت الدابة الى الموضع الذي سماه كان على المستاجر
 جميع الاجر المسمى وليس هذا صاحب الدار اذا شغل بعير الدار
 المستاجر جرمناغ نفسه فان تم عز المساجر حصه ذلك الموضع المذكور
 شغله صاحب الدار من الاجر **رجل** استاجر دابة ومضها
 كان له ان يواجرها ويغيرها ويبيدها هكذا قال في الباب
 وهذا انما يستقيم بما لا يفاوت به الناس اما اذا استاجرها للركوب
 نفسه لسر له ان يركب غيره **رجل** استاجر دابة ليركبها الى مكان

معلوم

معلوم فركب وحمل مع نفسه حملا فعطبت الدابة يضمن من قيمتها مقدار
 الزيادة وطريق معرفه الزيادة الرجوع الى اصل المصراع هذا الحمل
 كما نرى على ركوبه في الثقل هذا اذا ركب وقضى الحمل في غير الموضع
 الذي ركب وان ركب على موضع الحمل يضمن جميع القيمة **رجل**
 استاجر دابة ليركب بها الى موضع ليركبها في المصراع حواجه
 يكون مخالف حتى لو عطبت الدابة من ركوبه يضمن قيمتها **رجل**
 استاجر دابة لمسير فرسخ فصار عليها سبعة فراسخ كان عليه الاجر المسمى
 للفرسخ وفيما زاد على الفرسخ يكون غاصبا ولا اجر عليه وان اوصى
 المستاجر لصاحب الدابة بشي كان افضل **رجل** استاجر
 حمارا لحمل عليه وقدر خطه الى المدنه لحمل عليها الخطه الى المدنه
 فلما انصرف الى المدنه حمل في انصرافه على الحمار ففيرا من متل فرس الحمار
 في الطريق وهلك يضمن قيمه الحمار اذا حمل عليه الملح بعير اذنه ولو
 استاجر دابة لحمل عليها خطه من موضع معلوم الى منزله يوما الى الليل
 وكان يحمل الخطه الى منزله وفي الدهاب الى موضع الخطه باسا
 يركب الدابة يركب وعطبت الدابة قال بعضهم يضمن قيمه الدابة
 لانه استاجر للحمل دون الركوب وصغر غاصبا بالركوب وقال القصة
 ابو الليث رحمه الله لا يضمن لان العادة فيما بين الناس الركوب في هذا
 الموضع حتى لو لم يكن ذلك عادة لهم كان ضامنا **رجل** استاجر
 حمارا لحمل عليه اثني عشر فراسخ التراب الى ارضه يدرهم وصاحب
 الدابة يعرف ارضه ولما اعاد المستاجر من ارضه حمل عليه وقرا
 من اللبن ان سلمت الدابة حتى فرغ من العمل وجب الاجر ولا يحب

كان

الضمان وان ملك الحمار قالوا ان ملك في الرجوع من اللبن ضمن قيمة الحمار
ولا يجب الاجر لانهما لا يجتمعان قال مولانا رضي الله عنه وعندى يجب
نصف دانق للوقر الاول مع قيمته انه لو كان غاصبا في ذلك الوقت وانما
صار غاصبا بعد فصح الاجر للوقر الاول مع قيمته انه لم يكن غاصبا
في ذلك الوقت وانما صار غاصبا في سلبه الفاسخ وبعد ما صار غاصبا لا يجب
الاجر اذا ملك الحمار وان سلم يجب له الاجر لانه وان صار مخالفا للذن
اذا سلمت الدابة يجب الاجر اذا استاجر دابة الى موضع معين فجاوزه
ذلك الموضع وملك يضمن قيمتها وان سلمت الدابة يجب تمام الاجر
وكذا لو استاجر دابة ليركبها بنفسه فركب واراد في غير فغطت
الدابة يضمن نصف القيمة وعليه نصف الاجر ان كانت الدابة تطبق
ذلك وان سلمت كان عليه كل الاجر **رجل** استاجر دابة للربوب
الى الكوفة فجاوزهها عن الكوفة مقدار ما لا يسامح به الناس وركب
في بلد الزبادة او لم يركب ثم ردها الى الكوفة كان عليه الاجر
الى الكوفة ولو ان الدابة مضمونه عليه ما لم يردّها الى صاحبها
حتى لو ملك في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا سقط عنه شيء من
الاجر وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله الاخر وهو قول صاحبيه
وهان ابو حنيفة يقول اولا اذا ردها الى الكوفة يرى عن الضمان
ثم قال لا يبرأ من الضمان بازالة التعدي وكذا المستعير بخلاف المودع
وقال بعضهم يرى الحل عن الضمان بازالة التعدي وقال بعضهم
اذا استاجرها ذاهبا وجاسا يرى ولذا المستعير وان
استاجرها ذاهبا لا حاسا لا يبرأ على كل حال الا المودع وذكر

ثوب

في الاصل اذا استاجرت المراء درعا لم يسه بانه امام ان كان
الثوب بدله لها ان يسه في الايام والليالي وان كان ثوب صياحه
لم يسه في النهار وفي اول الليالي وفي اخره وليس لها ان يسه كل
الليل فان لبست كل الليل وان نامت حتى جاء النهار برئ عن الضمان
اذا لم يحرق والفرق بين الثوب وبين سلبه اجاره الدابة على القول المختار
ما عرف في الاصل وان استاجر دابة ليركبها الى مكان معلوم
فلما سار بعض الطريق حجب الاجاره وادعى ان الدابة له نصيب
ضامنا حتى لو عطبت بعد المحو قبل ان يركبها يضمن قيمتها وان
حجب دابة لم يبرأ بعد ذلك يرى عن الضمان وان عليه جميع الاجر
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجب الاجر للربوب بعد المحو لانه
صار غاصبا بالمحو **رجل** استاجر دابة يوما للربوب فان له
ان يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لان اليوم خمسة
لما بعد طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس وليس هنا عرف خلاف
الحصصه وبما اذا استاجر اجيرا يوما مثل الحصصه كالمعرف
رجل تكاراد دابة ليلة فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها
عند طلوع الفجر الثاني وان تكاراد دابة نهارا لم يذركها في الدابة
قال بعضهم يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم
لليلة وقال بعضهم هذا اذا كانا من اصل اللغة فمرقان
بين اليوم والنهار اما العوام لا يعرفون ذلك فلو ان الخواص في الجواب
في اليوم وان استاجرها الى العشي ينقض الاجاره بدخول وقت
الظهر **رجل** استاجر دابة ليركبها انسانا فارتكبها امراه

بعد المحو

المرجع

بصله سرح او رجلا فعطبت لا يجب عليه الضمان ولا على المراه الا ان
 يعلم ان مثل تلك الدابة لا يطوق حملها فيضمن قيمتها اذا عطبت **حبل**
 استاجر دابة الى موضع معلوم ليركبها نفسه فلم يركب واركب
 غيره وسلمت الدابة لا يجب الاجر وان عطبت بغير قيمتها وان ركب
 نفسه واراد فغيره كان عليه كل الاجر والضمان عليه اذا سلم وان
 عطبت الدابة من ركبها بعد ان بلغت المكان المشروط بضمن
 نصف القيمة وعليه الاجر سواء كان الرديف اخف منه او اثقل
 ان كانت الدابة تطيق مثلهما وان كانت لا تطيق تضمن جمع القيمة
 اما اذا كانت تطيق مثلهما ذكرانه يضمن نصف القيمة اذا عطبت
 وقال بعض الناس يضمن قدر الزيادة ودر شمس القيمة الجواني
 رحمه الله هذا اذا كان الردف كبيرا او صغيرا يستمسك
 على الدابة وان كان لا يستمسك فهو بمنزلة الحمل يضمن قدر الزيادة
 كما لو ركب وحمل ساو بعضهم سوي بين الصغير الذي لا يستمسك
 والصغير الذي لا يستمسك فقال يضمن نصف القيمة فان اراد
 صاحب الدابة ان يضمن الردف نصف القيمة كان له ذلك لانه في
 حق المالك غاصب نصفها ولا يرجع الردف بذلك على المستاجر
 لانه في حق المستاجر بمنزلة المستعير وان ضمن المستاجر لا يرجع
 المستاجر بما ضمن على الردف لانه بمنزلة المسعر ولو استاجر دابة
 ليركبها الى موضع معلوم لحمل عليها صغيرا فعطبت الدابة كان
 ضامنا قيمتها كما لو حمل عليها مكان الصبي حملا **حبل**
 استاجر دابة للحمل ولم ينزلها بحمل عليها فسدت الاجارة فان لم

اذا سلم
 جمع

صياحه

ينقض

ينقض الاجارة حتى يحمل عليها شيئا جازت الاجارة ويصير كأنه
 استاجرها لذلك ابتداء وكذا لو لم يحمل عليها شيئا والله ركبها واركب
 غيره جازت الاجارة ايضا لان الحمل يساوي الردف قال الله تعالى ولا
 على الذين اذا ما اتول لتحملهم ولو انه حمل عليها او اركب غيره حتى جازت
 الاجارة يصير كأن العقد ورد عليه حتى لو فعل ذلك شيئا خالف
 الاول بان اركب اسنانا او لا او اركب نفسه ثم اركب غير الاول
 او كان الاول حملا ثم ركب او اركب بغيره صبا ضامنا ولو استاجر
 دابة لحمل عليها غيره فهو على وجوه ان يحمل عليها من جنس المسمى
 الا انه خالف المشروط بان استاجر دابة لحمل عليها عشر محائيم من
 هذه الحنطة فحمل عليها عشر محائيم من غير تلك الحنطة او حمل
 عليها حنطة رجل اخر لا يكون مخالفا ولذا لو استاجرها للحمل
 عليها بواضرويا لحمل عليها بواضرويا مثل ذلك وزنا والساني ان
 خالف في الجنس بان استاجرها لحمل عليها عشرة اقنعه حنطة
 فحمل عليها عشرة اقنعه شعيرة القناس يكون ضامنا مخالفا وفي
 الاسحسان لا يكون لان المعتبر هو الضرر ولا ضررها هنا لان مثل ذلك
 من الشعيرة يكون اخف على الدابة فان سلمت الدابة بحسب الاجر المسمى ولا
 يكون مخالفا وان عطبت الدابة من ذلك يضمن قيمتها ولا يجب الاجر
 وان اجرها لحمل عليها عشرة اقنعه شعيرة فحمل عليها عشرة اقنعه حنطة
 مثل كمل الشعيرة قال القيمة ابواللب الحافظ رحمه الله يضمن
 الدابة لان الحنطة اشد من الشعيرة واثقل بضمن كما لو حمل عليها
 مكان الحنطة حديدا ولو سمي من الحنطة وزنا معلوما لحمل عليها من الشعيرة

بعد

شياء لحمل عليها

مثل ذلك الوزن وعطبت الدابة بضمن قيمتها وان استاجر دابة لمحمّل
عليها شعير محمل عليها في احد الحوالتين شعيرا وفي الاخر حنطة فعطبت
الدابة بضمن نصف قيمتها وعليه نصف اجرها لانه في النصف مواتق
وفي النصف مخالف والله ان مخالف الى ما هو اضربا للدابة فان
استاجر محمل الحنطة محمل عليها جديدا او اجرا او وطننا او بيتا
او حطبا او طسا مثل وزن الحنطة فعطبت ضمن نصف قيمتها فان
سملت لا يجب الاجر وان استاجرها لمحمّل عليها عسره بمحام حنطة
محمّل خمسة عشر محمولا من الحنطة وجبا بالجار سليما فله ان
يرده الى صاحبه ان كان الجار يعلم انه يطبق ذلك لان عليه ملك
العمه وقال الاجر المسمى وان كان لا يطبق بضمن جميع العمه ولا
يجب الاجر وان تكا رايه المحمل عليه محملا محملا فلو لم يكن
ضامنا لان الزامه يكون اضربا بالدابة وهو لو استاجر لرب
فحمّل عليها يكون ضامنا ولو استاجر دابة سرح فاولفها فعطبت لان
ضامنا قدر ما زاد الثقل كما لو زاد في الحمل وعنك يوسف
رحمه الله انه بضمن جميع العمه ولو استاجر حمارا سرحا لربه
فاسرحه سرح اخر فان اسرحه سرحا سرح به الحمار لا بضمن وان
اسرحه سرحا لا سرحا مثله الحمار كان ضامنا في قول ابي حنيفة
رحمه الله وان اولفه نالاف بولف مثله الحمار كان ضامنا قيمته
في قول ابي حنيفة رحمه الله او فالا بضمن لحساب ذلك فعلى هذا في
السرح ينبغي ان يكون ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله بضمن جميع
القيمة وعندهما بضمن قدر ما زاد من الثقل هذا اذا كان الحمار

ستاجر
وقال يوسف
دمحمد

موكفا حين استاجره فان كان عربيا فاحين استاجره فاسرحه
ورب ذلك في الباب انه بضمن ومشا لحنا رحمه الله فالوا هذا على
وحوه ان استاجر من بلد الى بلد لا بضمن لان الحمار لا يرب من بلد
الى بلد عادة الاسرح او اذ ان وان استاجر لرب في المصر فان
كان من دوى الهيات فذلك لان مثله لا يرب في المصر عربانا
وان كان من العوام الذين يربون في المصر عربانا فاذا سرحه يكون
ضامنا وان استاجر دابة بغير لحام فالجها او كانت ملحمة فترج عوايه
لحام مثله ورب لا بضمن وان كانت ترب بغير لحام فالجها بلحام لا يلح
مسلها فان ضامنا **رجل** استاجر بغير العمل بالنصف او بالملك
فهو فاسد ثم ينظر ان كان العامل يواجر الدابة من التار وياخذ
الاجر كان الاجر لصاحب البعير وللعامل اجر عمله وان كان
العامل سقل عليها الطعام وسع كان الكسب للعامل ولصاحب
البعير اجر مثل البعير **رجل** استاجر دابة لربها فاسرها ولم
يركب او استاجرها لربها خارج المصر الى مكان معلوم فاسرها
في المصر لا يجب الاجر ويكون ضامنا وان استاجرها لربها في المصر
يوما الى الليل فاسرها ولم يركب كان عليه الاجر ولا يكون ضامنا
رجل سار دابة الى بغداد على ان يعطيه الاجر اذا رجع من
بغداد ولم يكن لصاحب الدابة ان يطالبه بالارام لم يرجع من
بغداد فان مات المستاجر في بغداد الا ان ياخذ صاحب الدابة
اجر الدهاب من تركه هلكا اذ لم يمسح ولى الاصل
رجل سار دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق

له
عليه

تحت الدابة وضعفت عن السير فان كان المستاجر استاجر
دابه بعينها كان للمستاجر الحيا وان شئت نقض الاجاره وان شئت
تربص الي ان يقوى الدابه وليس له ان يطالبه بدابه اخرى
فان كان المستاجر تركها راسمه حموله يعتبر عينها محمله الي
ذلك المكان فاذا ضعفت الادلى كان له ان يطالبه بدابه اخرى
لان المعمود عليه حملة الي ذلك المكان والله اعلم **م**

فصل فيما يكون بصعا للدابه
رجل استاجر حمارا مشاهره وامره ان يولف الحمار فاوقفه وترك
الحمار على باب المنزل ليرفع حسب الحمار فلما خرج لم يجد الحمار
ان كان الحمار غاب عن بصره حتى دخل الدار كان ضامنا والا فلا
الا ان يكون في موضع لا بعد هذا القدر من الذهاب بصعابا ان
كان في سله عبر يده او يكون ذلك في بعض العرى **رجل**
استاجر حمارا فربطه على اربه في المده في سكه نافده وثمه اقول
نيام لسوا من عمال المستاجر وان اجزايه فسرق الحمار فالوا ان
كان المستاجر لم يستحفظهم يكون ضامنا بترك الحفظ وان كان
استحفظهم او استحفظ البعض وقبلوا منه الحفظ ولم يلزم عقد
الاجاره شرط رلوب المستاجر بنفسه وكان ذلك في موضع لا بعد
اليوم من حفظ الدواب تضييعا لا يضمن وان كان ذلك في موضع
بعد اليوم من الحافظ بصعابا لم يستحفظهم ضمن وان
استحفظهم وقبلوا منه الحفظ كان الضمان على الذي قبل الحفظ

اذ لم يحفظ وان كان المستاجر شرط في الاجاره ان يركبها بنفسه
يضمن المستاجر على كل حال لانه اذا شرط ذلك لم يلزم له ان يواجر
غيره ولا ان يصير ولا ان يعير ولا ان يوجع **رجل** استاجر حمارا
لحمل عليه الي المدينه فحمل عليه وساقه في طريق المدينه ثم خلف
في الطريق لبول او غايط او اشتغل بالحدث مع غيره فذهب الحمار
وضاع ان لم يغيب الحمار عن بصره لا يضمن وان غاب ضمن وان استاجر
حمارا فظلم في الطريق وتركه ولم يطلب ان يعلم بذهاب الحمار حين
ذهب وهو كان حافظا لا يضمن اذا كان اسامه وجوده لوطئه في
حوالي ذلك الموضع الذي ذهب الحمار ولو استاجر حمارا فاوقفه
وصل الفجر فذهب الحمار وانهمه اسان فان رآه يذهب او يذهب ولم
قطع الصلاه ضمن لانه ترك الحفظ مع القدر عليه لان خوف ذهاب
الماله يمنع قطع الصلاه وان كان ذلك في بعض العرى **رجل** استخرج مئاريا
لحمل له على قايته عصيرا الي موضع معلوم فلما اراد المئاري ان
يضع العصير على الدابه احد احد العدلس من حباب ورمى بالعدلس
جميعا من الجانب الاخر فانشق الزق من راسه وذهب العصير
ضمن المئاري نقصان الزق والعصير **رجل** دفع حملا الي
المئاري ليمليه الي موضع معلوم وشرط عليه ان يسير لئلا يعقوب
الدابه مع الحمل ان ضاعت الدابه من غير تضييع المئاري لا يضمن في
قول ابي حنبل رحمه الله ويضمن في قول صاحبه رحمه الله عليهما **رجل**
رجل حمل لراس رجل فاستقبله اللصوص وطرح الراس في
ردف بئانه فلو ان كان يعلم انه لو لم يطرح الراس اخذوا الحمار

ظ

ط

والاراسن جميعا ولا يله دفعهم ضمن الاراسن **جبل** استاجر مكارا
او حمالا ليجعله طعاما في طريقه لئلا يأخذ في طريق اخر سبله الناس
فذلك الماع ذكر في الكتاب انه لا يضمن بالواحد اذا كان الطريقان
متقاربين اما اذا كان بينهما تفاوت فاحش في الطول والعصر او السهولة
والصعوبة يضمن بالوشرط ان لا يحملة في البحر فحملة في البحر كان ضامنا
رجل دفع الى رجل فرسا ليدفع به الى قرية ويدفعه الى والده **جبل**
به المأمور ونسبه في رباط في الطريق ومعنى لوجهه ثم مر رجل اخر من اهل
قرية وعرف الفرس واستاجر من يذهب بالفرس الى منزله فبقى الفرس في
الطريق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الذي سمي الفرس
في الرباط يكون ضامنا للفرس وهذا المستاجر ان لم يكن احد الفرس لا
يضمن وان اخذ من دفعه الى الاخر ان اسهر حين اخذ انما يأخذ ليرده
على صاحبه وكان الاخير في عمله لا يضمن وان كان الاجير احدا ضمن
وان ترك الاشهاد حين اخذه ضمن على كل حال الاخير في عمله او لم يكن
ويكون الاجير ضامنا ايضا على كل حال لاسباب الداء على مال الغير
فصل له لو ان صاحب الفرس ضمن الاخير هل يرجع الاجير على النبي استاجره
قال لا يرجع فصل له المودع اذا الحقه صمان يرجع قال ان المودع
مسك لصاحبه فاما الاجير انما يمسك لنفسه لانه بالاسكاستحق
الاجير ان منزله المسعر والمسعر اذا ضمن لا يرجع على المعبر ولو ان
رجل لا كان على دابة بالعارية او بالاحارة فمزل عنها في السكة
ودخل المسجد لصلى وخطبها فضاغت كان ضامنا قالوا هذا لم يربطها
بشي اما اذا ربطها لا يضمن من المسعر والمستاجر لا يجدان بدا من ذلك

نقطب

كيف

اذا

وكال الشيخ الامام الاجل سمي الامم السرخسي رحمه الله الصحيح
عندي انه اذا غيبها عن بصره ضمن فانه لو كان في الصحرا فنزل للصلاة
وامسكها فانقلبت منه لا يضمن فبين هذا ان المعتبر ان لا يمسها
عن بصره لانه اذا غيبها لا يكون حائطا وان ربطها بشئ **جبل** دفع الى
اخر غير اوامر ان يركبه ويشتري له به شيئا فعمى البعير وباعها واخذ الثمن
واهلك الثمن في يده قال الفقيه ابو جعفر ان باع في موضع لم يكن هناك
حاكم حتى يرفع الامر اليه لا يضمن وان كان في موضع فقد رعى ان يرفع
الامر الى الحاكم كان ضامنا وكذا لو كان يملكه ان يملكه ويرده مع العمى
الى صاحبه ضمن ايضا **جبل** دفع الى وراق كاعدا واستعمله ليلت
له مصحفا سقطه وبهجه وبغيره بلذا فاحظ في بعض البعاط والعواشر
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان فعل ذلك في ورقة كان المستاجر
بالحيار ان يشاء اخذ واعطاه اجره مثله لا يجاوز به ماسمي وان شاردة عليه
واسترد منه ما اعطاه وان وافقه في البعض دون البعض اعطاه من المسمى
حصة ما وافق من المسمى ولما خالف اعطاه اجرا مثل **جبل** استاجر
رجلا ودفع اليه حمارا وحسن درهما ليدفع به الى بلد لئلا يسري له
شيئا فذهب المأمور فاحد السلطان حمارا القافلة فذهب بعض اصحاب الحمار
في طلب حمارهم واستردوا من السلطان حمارهم ولم يذهب هذا الاجير قالوا ان
كان الذي ذهبوا في طلب حمارهم منهم من وجد حماره ومنهم من لم يجد
فمن وجد لم يأخذ حماره الا بموته ومشقة لا يضمن الاجير بترك طلب الحمار
جميعا اجر كل واحد منهم حماره من رجل وسلموا اليه الحمار ثم قال اصحاب
الحمار لو اصد منهم اذهب انت معه تتعا هذا الحمار فانما لا تعرفه فذهب

لها

فلم يرفع

الرجل مع المستاجر فقال له المستاجر قف بها حتى اذهب بابا الحمار
واحمل الجوالا واجي اليك فذهب المستاجر بالحمار ولم يقدر عليه فالوا لا ضمن
المعامد كان اصحابه امره بتعاهد ما كان في يد غيره فلم يملك الادعاء
مسألة التزى حمارا من لسر في بخارا فعلى الحمار في الطريق وصاحب الحمار
كان بخارا فامر التزى رحلا ان يسبق على الحمار في يلقه كل يوم مقدار
معلوما وسمى له الاحرالى ان يصل اليه صاحب الحمار فامسك الاجير الحمار
انما فافق عليه وهلك في يده فالوا ان كان المكترى التزاه لربوب نفسه ضمن
وان كان الرأه ولم يسر الرأه لا ضمن لانه اذا التزاه لربوب نفسه لم يزل له
ان يواجره ولا ان يعرفه فاذا لم يملك الاعان والاحياء لا يملك الادعاء ضمن
مسألة استاجر حمارا لسفل عليه التزاه من حريمه فاخذ في يسفل
التزاه فانهدمت الحريم ومرب المستاجر وترك الحمار فهلك فالوا ان اهدمت
الحريم بمعالجه المستاجر ضمن المستاجر قيمه الحمار لانه هلك بصعبه وان
اهدم بمعالجه المستاجر لا ضمن ان لم يكن اوقف الحمار على وهر لا يرا
معه **مسألة** استاجر حمارا لسفل عليه الشوك فذهب سله فيها
نهر جارى فبلغ موضعا ضيقا فضرب الحمار فوق الحمار في النهر مع الحمل
واشتغل المستاجر بقطع الحمل فهلك الحمار فالوا ان كان الموضع صعبا
لا يسرف فيه الحمار مع الحمل كان ضامنا لان سوق الحمار في مثل هذا يكون
اسهلا وان لم يكن كذلك وكان موضعا سير فيه الحمار وبخا وزفان
عمت عليه المستاجر وضربه حتى وب الحمار من وضربه كان ضامنا وارفع
الحمار لا من وضربه ولا بفسفه لا ضمن **مسألة** استاجر حمارا لسفل
عليه الخط من لرمه فاومر بها يوم مثله وقام معادافا صاب الحمار حارطا

او سحر او مع في النهر فوات ان كان المستاجر ساقه سوفامعادافا في الطريق
الذي سلكه الناس ولم يقف لا ضمن **مسألة** استاجر حمارا وقبضه
فاورسله في لرمه فسرقته بردعته فاصابه البرد فضره ففرد على صاحبه
مات من ذلك المرض فالوا ان كان اللرم حصينا ولم يكن البرد بحال يضر
بالحمار لو كانت عليه البردعة لا ضمن لانه لم يقصر في حفظ الحمار ولا في
حفظ البردعة اما في حفظ الحمار فلانه محفوظ بالبردعة والبردعة
محموظة باللرم الحصين وان لم يكن اللرم حصينا وكان البرد بحال يضر
بالحمار مع البردعة يضمن قيمتها لانه ضيع البردعة بتر لها في غير
الحصين وضيع الحمار بالترك في البرد المهلك واذا دخل الحمار في ضيانه
لا يبر الا بالرد على المالك سليما وان كان اللرم حصينا الا ان البرد كان
بحال يضر بالحمار ولم يلف البردعة يضمن قيمه الحمار دون البردعة لانه
اللف الحمار ولم يلف البردعة وان لم يكن اللرم حصينا ولكن لم يكن
البرد بحال يخاف منه يلف الحمار مع البردعة يضمن قيمه البردعة وعليه
نقصان الحمار لانه لما ارسل الحمار في غير الحصين دخل الحمار في ضيانه
فغير اهدم ما رد على المالك وسعدر عليه ضمان النقصان لانه لم يوجد
الرد لعدم ما اسف **مسألة** استاجر قدرا والوليمة او لطيم عهده
فلما مرغ حمل القدر على الحمار ليرده على صاحبه فزلق الحمار وانكسر
القدر فقالوا ان حمله على حمار يطبق مثله حمل ذلك القدر لا ضمن المستاجر
لان رد القدر وان لم يلف على المستاجر شرعا الا ان المسافر لو حمل ذلك
يكون الاجير را ضيابه وان المستاجر هو الذي بردعاده فكان مادونا
فيه فلا ضمن الا ان يكون ذلك الحمار اذا لم يكن حمل ذلك القدر كان

استهلا كما فيكون ضامنا زرع من ثلاثه حصده وهام استاجر واحد من
 اللامه حمارا من رجل لنقل عليه الحصاد فبعض المستاجر الحمار
 ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصاد فعطب الحمار عند المستعمل وكان
 المعتاد فقام بهم ان استاجر احدهم الحمار او المقر وسعمله هو او شريكه
 لا يضمن المستاجر لان هذا المساجر يكون بمنزله المعر من شريكه والمستاجر
 ان يعمر بما لا يشارك فيه الناس وحمل الحصاد مما لا يشارك فيه الناس
رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المعر من حماره لسعمله
 المقر ويكون عنده الى ان يوفيه المسقرض دية فبعثه المقرض الى السرح وسعمله
 الى بقار لم يلف فعقره الدية ضمن المقرض فيه الحمار لان المقرض في هذا الحمار
 بمنزله المستاجر اجاره فاسده ولا يكون له ان يبعث الى السرح لم يلف
رجل استاجر قباننا ليزرب شيئا فوزن وكان في عمود القبان عيب
 لم يعلم به المستاجر فانكسر القبان قالوا ان كان مثل ذلك الحمل يوزن بهذا
 القبان مع هذا العيب لا يضمن **رجل** استاجر فاسا واستاجر
 اجيرا لسعمل به ودفع اليه الفاس فذهب الاجير بالفاس اخلفوا فيه قال
 بعضهم يضمن المستاجر لانه صار محالفا بالدفع الى الاجير وقال بعضهم
 ان كان مستاجر الفاس استاجر الاجير او لا ام استاجر الفاس ودفع اليه
 لا يضمن وان استاجر الفاس اولام اساجر الاجير ضمن والاصح انه اذا استاجر
 الفاس او لا لعمل لا يخلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون
 الاخر معروفا بالخيانة وان اساجر الفاس لما يخلف فيه الناس فان
 استاجر لعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى غيره وان استاجر الفاس
 ولم يضمن المسعمل فدفعه الى الاجير قبل ان يستعمل هو بنفسه لا يضمن

وان اسعمله هو اولام دفع الى الاجير ضمن **رجل** استاجر من رجل
 وجعله في الطين ثم صرف وجهه عن الطين ولم يبرح مكانه ودعا اجيره
 ثم بطر الى البيت فلم يجد فالتوا ان كان محمول وجهه عن البيت فليلا
 لا بعد ذلك بضيقا عند الناس لا يضمن وان كان طويلا بعد بضيقا
 عند الناس ضمن **رجل** مال استاجر من رجل حواشي ليجمل فها ساسا
 فاخذ الحواشي باخذ السلطان ليجمل له حملا فذهب الحمال واسعمل
 بما امر به السلطان فسرقت الحواشي ان لم يجد الحمال بما امر ان يشغل بها
 امر السلطان وخاف على نفسه العمود برك ذلك لا يضمن لانه مضطر
 فلا يجتنبه حفظ الحواشي في هذه الحالة وان كان يجد بدا من الاستعمال
 بذلك الحمل كان ضامنا منزله الحفظ **رجل** سرق راويه رجل
 كان عليه صمان ماشق وما سال منه وما عطي بما سال يعني اذا زل
 رجل بذلك ولم يره قات يضمن الشاق دية ولو ان صاحب البعير بعد
 ماشق هذا راويه وعلم بذلك ساق البعير فاعطيت من سلاله لا يكون
 الشاق لان صاحب البعير لما ساق البعير بعد العلم انقطع جنايه الشاق
 علوق في الباب انقطاع الجنايه عن الشاق بان يسوق وهو يري ذلك او يحمل
 الراويه وهو يري ذلك وقال القاضي الامام ابو زيد رحمه الله اذا
 ساق البعير سقط جنايه الشاق على صاحب البعير بذلك او لم يعلم
 واعتبر الحقيقة وفي الحقيقة هذا الرفع الاول والمختار هو الفرق
 بين العلم وبين الجهل فان من حصر يرا في الطريق وحالسا ان لم
 يعلم به ودفع في البير فبات ضمن الخاف وان علم الماشق في الطريق
 بالبير به دردمه لان الحياه وجدت من الاول وانما يضاف الى

الى الثاني اذا كان الثاني معديا في ذلك وبدون العلم لم يكون معديا
فلا يقطع عن الاول واذا سبق راوه رجل فلم يزل يسيل ما فيها حتى مال
الجانب الاخر ووقع فالتحق ضمن الشاق قيمتهما جميعا الا ان يكون صاحب
البعير علم بذلك وساق البعير مع ذلك فلا يحب على الشاق ضمان ما بعد
السوق ولو شقها شقا صغيرا وقال صاحبها نس ما صنعت مع ساق
البعير فزلق رجل بما سال منه لا يضمن طاحونه لطحن والبر يسفل
في حلق الطاحونه في الماء والوا لا يضمن صاحب الطاحونه لان الحنطة في يد صاحبها
فكان عليه حفظها قال رضي الله عنه وسفي ان يكون الحواب على
التفصيل ان استاجر الطاحونه لطحن هو بها لا يضمن صاحب الطاحونه
وان استاجر الطحان لطحن له وطحن الطحان ضمن الطحان والله اعلم

م م م في توابع الاحبار

اذا استاجر خياط الحنطة له يوما دار السلك والارم على الخياط
وهذا في عرفهم اما في عرفنا السلك على صاحب البوب ولو كان التوب
حريرا فالاربعة الذي يخاط به البوب يكون على صاحب البوب وفي
اسمجار اللبار المكنون يكون على اللسان والتراب على المستاجر وفي
نسيج البوب الدقيق يكون على صاحب البوب واخراج الخبز من السور يكون
على الخباز وجعل المرقه في المصاع يكون على الطباخ او استوجر لطبخ
عرسا ولحمه وان استوجر لطبخ قدر حاصر لا يكون ذلك على الطباخ واذا خال
الحمل في المنزل يكون على الجمال ولا يكون عليه ان يصعد به على السطح
او العرفه الا ان يكون بشرط ذلك عليه ولذلك صلب الطعام في الحس

لا يكون عليه الا بالشرط ولو كان كاداه لحمل عليها صاحب الدابة
الحمل فانه الى الحمل على الدابة يكون على المكارى واذا خال الحمل في المنزل
لا يكون عليه الا ان يكون في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم وفي اسمجار
الدابة للحمل الاكاف يكون على المكارى والحبل والجواز يكون على
المكارى اذا استاجره لحمل المكارى الحمل على دابه نفسه واذا استاجر
الجمال يحمل الحنطة على ظهره او على دواب المستاجر فالجبل والجواز يكون
على المستاجر وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله في عرفنا الجواز يكون
على صاحب الحمل في الاحوال كلها الا ان يشترط ذلك على الجمال والحمل
يكون على الجمال لان الجبل يكون لصيانته الحمل عن الوومع ولو استاجر
وراقا فان استرط عليه الحبر واليباض لشرط الحبر حانه وشرط اليباض
فاسد ولو استاجر فصار المقصر الفتوب فالوا حمل السار يكون
على المقصر الا ان يشترط ذلك على صاحب التوب ولو ان حلا
استاجر حمالا ليحمل له الاحمال الى موضع اذا بلغ الجمال ذلك الموضع
تزل في دار ووضع الاحمال في موضع من الدار ثم وزنها على صاحبها وسلمها
اليه فلم يرفعها صاحبها اما ما تم اختصموا في اجرة ذلك الموضع ورب الدار
يطلب الجمال بالكرامه والوان فان احدهما استاجر ذلك الموضع ووضع
الاحمال فيه فان الراعي من استاجر وان وضع الاحمال من غير ان يستاجر
احدهما ذلك الموضع فالكرامه بعد الوزن والسلم يكون على صاحب
الاحمال وسيل ذلك يكون على الجمال وان طلب صاحب الاحمال من الجمال
ان يزين باسلا حبر عليه وفي اجاره الدار عماره الدار بطبعتها واملا
الميزاب وما كان من البناء يكون على رب الدار ولذلك كل ستره تزلها

محل بالسكنى يكون على رب الدار فان ابي صاحب الدار ان يفعل كان
 للمستاجر ان يخرج منها الا ان استاجرها وهي كذلك وودراها
 فحينئذ يكون راضيا بالعيب فلا يرد ما لاجله واصلاح يير البالوعة
 والمخرج يكون على صاحب الدار وان كان اميل من قبل المستاجر لان لا
 يجرب رب الدار على ذلك ولا يكون ذلك على المستاجر ايضا فان فعل
 المستاجر ذلك يكون متبرعا ولا يحسب له من الاول ان يخرج من الدار
 اذ لم يعمل ذلك رب الدار وكذا العلو والسلم وفي اجاره الحمام
 نقل الرماد والسريقين ويغري موضع العسالة يكون على المستاجر سواء كان
 المسبل طامرا او مستقنا فان شرط ذلك على الاجر في الاجاره فسدت
 الاجاره وان شرط على المستاجر جازت الاجاره والشرط لان ذلك يكون
 على المستاجر بدون الشرط والشرط لا يرد الاوادة وان انكر المستاجر
 ان يكون الرماد من فعله فان المولى به قوله لانه سئل ان يكون نقله عليه

بلغ

فصل في ما ينقض به الاجاره وما ينقض بها

الاحسان بعض بالاغذار عندنا وذلك على وجه اما ان كان قبل
 احد العاديين او من قبل المعقود عليه واذا علق العقد ذكر في بعض
 الروايات ان الاجاره تنسخ ببعضها قال بعض ومساخا ومسا
 وقالوا ان كانت الاجاره بعرض فلم تنقذ له العرض او كان عندا بمعه من
 الحري على موجب العقد شرعا ينقض الاجاره من غير نقض الواسطه
 انسانا لقطع يد عند وقوع الاكله او لقطع السن عند الوجع فجزأت
 الاكله وزال الوجع ينقض الاجاره لانه لا يملكه الحري على موجب العقد

لحقوق

شرعا

شرعا وان استاجر داه بعضا الى بغداد لطلب غرم له او لطلب
 عبد ابق ثم حضر الغرم وعاد العبد من الاياق ينقض الاجاره لانها
 وقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض ولذا الوطن ان كان في بلاد
 خلل فاستاجر رجلا لهدم البناء ثم ظهر انه ليس في البناء خلل او
 استاجر طبيا خالولمه الغرس فمات الغرس بطلت الاجاره واذا
 لحقق العبد ومست الحاجة الى العسر هل يسفر صاحب العبد
 بالنقض او يحتاج الى القضا او ال الرضا احلف الروايات في الصحيح
 ان العبد اذا كان طاهرا يسفره وان كان مشتبها لا يسفره اما العبد
 الذي يكون من قبل الاجراء المحقق من لا وقا له الا من المستاحس
 فان الاحرة لا يسفره بالعسر وينقض ذلك الى القاضي ليعارض الضرر
 فترجح القاضي احدهما على الآخر وان هذا القدر مستته كحمل ان
 يكون قادرا على قضا الدين بدون هذا المال فلا يحقق العبد الا
 بالنقض كما في خيار الملوغ وغير ذلك ويكون الاجاره مداهما على حالها
 تنسخ على المستاجر ارجح الدار الى ان ينسخ القاضي العقد مداهما واذا
 اراد القاضي نسخ الاجاره لاجل الدين احلفوا به قال بعضهم نسخ الدار
 يسفره نسخ الاجاره وقال بعضهم نسخ الاجاره او لا يسفر
 يسفر هذا اذا كان الدين طاهرا فان لم يكن ولكن صاحب الدار او بالدين
 عا نفسه ولذنه المستاجر قال ابو حنيفة رحمه الله نسخ الاقرار
 ونسخ القاضي الاجاره مداهما باقراره بالدين وقال صاحباه
 رحمه الله عليها لا يصح اقراره **وهو** بل لا يسأل احدهما
 هذه والثانية المراه اذ اقر على نفسها بالدين لغير الزوج ولذنه

الروح صح اقترارها وكون الغريم ان يجسها بالدين والباله المحوس بالدين
 اذا افر بعض ما له لرجل يتق به او لبعض ورثه عند ابي حنيفة رحمه الله
 يصح اقتراره حتى يعضى القاضى بعسره وخرج من الحبس **جبل** اجر
 دانه م صار معسرا فلا يجد نفقة نفسه ولا عياله فان له ان يفسخ الاجارة
 كما لو حقه دين فابرح ولو اهدم المنزل الذي يسكنه الاخر ولم يسل
 مسكن اخر سوى الذي اجره لم يكن له ان يفسخ الاجارة وكذا لو اراد
 ان يسع المنزل الذي اجره لرجل طهره في سبع المنزل لم يكن له ان يفسخ الاجارة
 وكذا لو اراد الاجارة يتحول عن مصر لم يكن له ان يفسخ الاجارة ولو اجر دابة
 الى بلد مريض وعجز الزهاب مع الدابة لم يكن له ان يفسخ الاجارة وان اجر دابة
 بعينها فمرضت الدابة كان عنده وان اجر دابة بغير عينها فمرضت دابته
 لم يكن عنده وان اجر الاب او الوصي او القاضى ارض التيم قبله في مدة الاجارة
 لم يكن له ان يفسخ الاجارة وان اجر الاب نفس الصغير بملع الصغير في مدة
 الاجارة كان له ان يفسخ الاجارة وكذا لو اجر المولى عبده م اعتقه
 في مدة الاجارة كان للعبد ان يفسخ الاجارة عندنا ولو اظهر المستاجر
 في الدار شيئا من اعمال الشر كشر الخمر واهل الربا والزنا والواطئة فاته بغير
 بالمعروف وليس للاجر ولا للاجير ان يخرج من الدار ولذا لو اتخذ داره
 ماوى للصوم ولو ارادوا العباد بالله لا يفسخ الاجارة ولا يخرج
 على الاسلام فان ابي قتل وان اراد المستاجر ان يجعل الدار سعة
 او لنفسه فانه منع عن ذلك واما اهل الذمة اذا ارادوا احدثات
 السعة واللبسة في امصار المسلمين وفي افسه المصر منعوا عن ذلك
 وان ارادوا احدثات ذلك في السواد والقرى فان كان الرسلانها

ذلك صح
 البشير
 عندنا
 عندنا

اهل

اهل الذمة لا يمنعون وفي القرى التي يسكنها المسلمون واهل الذمة اختلف
 المشايخ فيه لاختلاف الروايات ذلك في الاجارات انهم لا يمنعون وذلك في السير
 انهم يمنعون عن احدثات السعة والناس في المواضع كلها وهدي روى
 حسن زباد عن ابي حنيفة رحمه الله عليه وبه اذ عامه المشايخ منهم
 محمد بن سبله ولا يمنعون عن احدثات السعة واللبسة القديمة في الامصار والقرى
 ولا عن استجار الدار في المواضع كلها ولا عن شراء الدار في القرى وفي
 شراء الدار في الامصار روايتان والعند الذي يفسخ به الاجارة من جانب
 المستاجر ان لا يملكه المضي الا بضر وذلك قد يكون بمعنى ميايز عما استجاره
 وقد يكون بمعنى المعقود عليه ومنها اذا اهدم السب المستاجر او
 اهدم ما سقى السكى كالحايطة ويخوف ذلك فله ان يخرج عن الدار ويبيع
 الاجارة بخبر الاجارة انه بمنزلة المحدث في المسع قبل الفسخ
 ومن ذلك اذا كان المستاجر سعي وسترى هذا البيت او في الحانوت فافلس
 واراد التحول الى تجارة اخرى او اراد ان يجره اصلا كان له ان يفسخ الاجارة
 وان وجد حانوتا اخر او سببا اخر ارض من الاول فان ذلك لا يكون عندنا
 للتجارة وقال بعضهم ان تهيأ له ان يعمل التجارة الناس او الحرفة
 الناس في ذلك الحانوت ليس له ان يفسخ الاجارة وان كان لا يهيأ
 كان له ان يفسخ وان اسرى منزلا ف اراد التحول اليه لم يكن عنده وفي
 النوازل اذا سكر اربابا من الكوفة الى بغداد م بداله ان سكارا
 بغلا لا يكون عنده وان اشترى بغير اودابه كان عنده لانه استغنى
 عن الاجارة ولو استاجر حانوتا او سببا بداله السفر كان عنده
 لانه استغنى **الاجارة** ولو استاجر دابة الى بغداد م بداله ان يفسد

ن تركه

عن السفر والكرى **ابن** اللحي ثم بداه ان لا يحج عامه ذلك او مرض وعجز عن
السفر فان عندها **ابن** اللحي فلما سار بعض المراحل مات المكارى
كان للمستاجر ان يرب الى مكة ولو استاجر ارضا ليزرعها ثم بداه ان
ترك الزراعة اصلا فان عندها وان لم يترك الزراعة ولله ان اراد ان يزرع
ارضا اخرى لا يكون عندها وان نزلت الارض او عرفت ان عندها وان مرض
المستاجر وتجن عن الزراعة فان كان ممن يزرع نفسه هو غيره وان
كان لا يزرع نفسه لا يكون عندها وان استاجر عبد الخدمه ففرض
العبد ان يستاجر ان يفسخ الاجارة وان رضى المستاجر بذلك
للأجران يفسخ الاجارة وان وجد المستاجر العبد عرجا او في الخدمه
لا يكون عندها وان استاجر عبد الخدمه فبداه ان يسافر فان عندها لان
من استاجر عبد الخدمه لا يكون له ان يخرج به الى السفر ولو وجد
العبد سارقا فان عندها ولو استاجر اجيرا يوما كان على الاجير ان يعمل
كل يوم ولا يشتغل بشئ سوى الصلوات المكتوبة **رجل** استاجر
ايضا للزراعة فحرب الهرا اعظم وعجز عن السقي كان له ان يفسخ الاجارة
وان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه اجرها اذا كان يملكه ان يحال
بحله فيزرع فيها سا وان كان لا يقدر على ذلك وجه من الوجوه لاشئ
عليه وكذا لو لم يقطع الماء ولكن سال فيها المالحى عجز عن الزراعة
فلا اجر عليه **رجل** استاجر ارضا فانقطع الماء ان كانت الارض تسقى
بما الهروما المطر لكن انقطع المطر ايضا لا اجر عليه **رجل** استاجر
ايضا فموت قبل ان يزرعها فمضت المدة فلا اجر عليه ولو غصبها
عاصب وان زرعتها فاصاب الارض انه فهلك الزرع او عرفت بعد

حال

الزرع ولم يستعن بمحمد رحمه الله في رواه كان عليه الاجرة ملا وعنه
رواية **ابن** استاجر ارضا فزرعها فقل ماوها او انقطع فلما ان غاصم
الاجري الى القايحي حتى ترك الارض في يده ما جريا المثل الى ان يدرك فان
سقى زرع بعد ذلك لم يكن له ان يسقط الاجارة والمختار للفقوى اذا هلك
الزرع لم يكن عليه لما بقي من المدة بعد هلال الزرع اجرا الا اذا كان يملكها
من ان يزرع مثل ذلك ضررا بالارض او اقل ضررا من الاول وان اختلف الزرع
واسقط عليه كان عليه الاجرة ملا وان لم يسعه اذا لم يكن رفعه الى
الحاكم ولو استاجر ارضا من اراضي الحبل فزرعها لم يضر عامه ولم
يستحق مضت المدة ثم مطرت السماء ونبت الزرع قال محمد رحمه الله
الزرع كله للمستاجر وليس عليه من لرا الارض ولا من بعضاها شيئا لان
استاجر رجلا ليذهب بمحمله الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بدا
له ان لا يذهب وترك الاجارة وطلب من الاجير نصف الاجرة قالوا ان كان النصف
الساكن من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك والا
يسترده بقدره **رجل** استاجر من رجل طاحونتي ماء في موضع يكون
الحفر على المواجر في غفرهم واحتاج النهر الى الكرى وصار حال العمل
الا احدى الرجلين فان كان حاله لو صرف الماء اليهما جميعا عملا
عملا فافصا كان للمستاجر ان يفسخ الاجارة لاختلال المطلوب
فان لم يفسخ الاجارة فعليه اجرها جميعا لانه تمكن من الاستماع
بما بصفة النقصان وان كان حاله لو صرف الماء اليهما جميعا عملا
اجرا احدهما اذا لم يفسخ الاجارة لانه لم يتمكن من الاستماع الا باحدهما
وان تفاوت احدهما فعليه اجر اكثرهما اذا كان الماء اكثرهما

الى
المستاجر

اجرا وان كان ذلك في موضع يكون كرا النهر على المستاجر في عرفهم
 كان عليه دل الاجران العج والخلل بان لمعنى من قبله وهو بمنزلة مالو
 استاجر خيمه وانكسرت او تادها لا يسقط الاجران الاوتاد يكون على
 المستاجر وان انقطعت اطنا بها لا يحيب الاجر على المستاجر لان الاطنا
 يكون على المواجه **رجل** استاجر رجلا ما فاسطع ماوه كان له ان
 يرد فان لم يرد حتى مضت السنه لا اجر على المستاجر وان قل الما يدور
 الرهاو بطحن نصف ما كان بطحن كان للمستاجر ان يرد فان لم يرد حتى
 لمحن كان ذلك رضا وليس له ان يرد به وذلك لانه رضي بالعيب
رجل استاجر سافره رجلا وذر بكل حق هوله ولم يسم الرها لا
 يدخل فيه الرها والمواجه ان يرفع الرها فان استاجرها بالرها والمخرن
 فله حقوق الرها فان انقطع الما ولم يرد حتى مضت السنه فان كان السب
 ما سفع به دور الرها فسم الاجر عليه ما سقط حصه المخرن ويلزمه
 حصه البيت وان لم يكن السب سفعه الا سفعه الرها لا شي على المستاجر
 وان لم يرد السب **رجل** استاجر ارضا في قرية اخرى ثم بداله ان
 يترك هذه الارض التي استاجرها ويزرع ارضا في قرية اخرى فالوا ان
 كان بينهما مسير بلاء اما ان كان له ذلك وان كان اقل من ذلك لم
 يكن له ذلك لان المسافه البعد بلحقه كثير ضرر وفي العصور لا يلحقه
 كثير ضرر والفاصل بينهما مسافه السفر المواجه اذا سفع الدار
 المساجر مرضى المستاجر وبغير رضاه كان للمستاجر ان يفسخ الاجاره
 ولا يسم الاجاره بغير فسخ وسقط الاجر عن المستاجر وهو مالو
 غصبه كان له ان يفسخ الاجاره ولا يلزمه الاجر ولا يسم

في قريه

غاصب

الاجاره اليه اشار في الاصل وعن محمد رحمه الله اذا تهدمت الدار
 المستاجر وسماها الاجر فاراد الا المستاجر ان يسكن بغيره المده لم
 كن للاجر ان يفسخه اراد بذلك اذا بناها الاجر قبل ان يفسخ
 المستاجر الاجاره وسماد الهدم الدار المساجره كان للمساخر
 ان يفسخ الاجاره ويخرج منها ان الاجر حاضر او غائبا وفيما اذا
 سقط حائط من الدار فان ذلك لا يفسخ بالسكني يكون للمستاجر ان يفسخ
 كما لو استاجر عبد الخدمه فاعوز العبد لا يكون للمستاجر ان يفسخ
 العقد اذا كان ذلك لا يفسخ الخدمه وان كان سقوط الحائط نظر بالسكني
 كان للمستاجر ان يفسخ اذا كان الاجر حاضر ولا يفسخ اذا كان
 غائبا كما لو وجد المسير بالمسح عا قبل القبض يكون له ان يفسخ
 البيع الا يحضره البايع اذا تبي المساجره في الدار المستاجر من
 التراب الذي كان فيها بغير امر صاحب الدار مخرج بعد انقضاء
 الاجاره فالوا ان كان البناء من لبن اتخذ من تراب كان في الدار فان
 المستاجر يرفع البناء ويغرم بمه التراب لصاحب الدار وان كان
 السامر طين لا يفسخ البناء لو يفسخ يعود برأيا ولو بني المستاجر
 غرة في حانوت الوقف لسفع به من غير ان يزيد في الاجر فالوا ليس له
 ذلك الا اذا زاد في الاجر وسنى مقدار لا يخاف على البناء وان كان
 الحانوت هذه الزيادة يصير مرغوبه بطلق له بغير زياده الاجر
طحا ان ركب في الطاحونه حرام من ماله وحدها وحدها فالوا
 ان فعل ذلك بامر صاحب الطاحونه ليرجع عليه فان لم يرد رجع بذلك
 على صاحب الطاحونه وان فعل بغير امره فان املز رفعه من غير

ضرر يرفعه وان كان مرده لا يلزم رفعه الا بضرر كان لصاحب الطاحونة
ان رفع اليه قيمته ومنعه من الرفع فان احدث المستاجر في المستاجر
بنا او عرسا لم يصب من الاجارة كان للاجر ان يامر بالرفع قلت
قيمه او لثرت وان شأ منعه من الرفع واعطاء القيمة اذا لم يلزم رفعه الا
بضرر وان كان فعل ذلك باذن المالك فذلك اذا لم يلزم امره ان يفعل ذلك
لرفع به عليه واذا عرس المستاجر في الارض استجارا كان لصاحب
الارض ان يأخذ الاشجار بقيمتها مقطوعة اذا كان قطعها بضرر الارض
اذا استجار ارضا فغلب عليها الرمل او صارت سبخة بطلت الاجارة
وللمستاجر ان يبنى بيتا او اربابا في الدار المستاجرة اذا كان لا يضر بالدار
فاذا مات الاجر او المستاجر بفسخ الاجارة ولو كان الاجر اسارا للمستاجر
واحد مات احد الاجرين بطلت الاجارة في حصته وسقط في حصه الاجر
وكذا لو كان المستاجر اسارا والاجر واحد مات احد المستاجرين
بطلت الاجارة في حصته وسقط في حصه الآخر وبطلت الاجارة بموت الموقل
ولا سطل بموت الوكيل ولا بموت الوصي والاب والقاضي في اجارة مال
اليتم ولا بموت قيم الوقف في اجارة الوقف واذا احرقت الاجارة من قبل
الاجر وسقطت للمستاجر فيات الوكيل لا سطل الاجارة واذا ارتد
الاجر والمستاجر ولحق بدار الحرب وقضى القاضي لمحاقة بطلت الاجارة
فان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة بطلت الاجارة عاد الاجارة
واذا املك المستاجر العين المستاجرة بمراب او هبة او نحو ذلك بطلت
الاجارة ولو كانت الاجارة عسافوهة من المستاجر قبل القبض بطلت
الاجارة في قول محمد رحمه الله ولو كانت الاجارة دينافوهة من المستاجر

قبل المضي وابراه جارت الهبة والابرا ولا سطل الاجارة وقال ابو يوسف
رحمه الله الابرا باطل في الوجوه كلها والاجارة باقية العبد المادون
اذا استاجر شيئا من الساب ثم حجر عليه المولى بطلت الاجارة ولذا الما
اذا استاجر شيئا من الساب ثم عجز بطلت الاجارة ولو اجر المالك نفسه
ثم عجز لا سطل الاجارة ولذا العبد المادون اذا احرى نفسه ثم حجر عليه
المولى لا سطل الاجارة في قول محمد رحمه الله واذا استاجر دارا ثم احرى
من الاجر او اعارها منه ذكر السبع الامام ابو بكر محمد بن العسل رحمه الله
ان ذلك يكون نقضا للاجارة وهكذا ذكر في المشتق وجمع التفاريق
وقال القسمة ابو الليث رحمه الله اذا اجر من الاجرة لا يصح الاجارة بالسنة
والاجارة الاولى على حالها ولو استاجر ارضا ثم دفعها الى صاحبها من ارضه
ان كان البدر من قبل رب الارض لا يجوز ويكون ذلك نقضا للاجارة في ظاهر
الرواية وان كان البدر من قبل المستاجر جازت المزارعة ولا سطل الاجارة
لكن البدر اذا كان من قبل المستاجر يكون هو مستاجر لصاحب
الارض اما اذا كان البدر من قبل صاحب الارض كان صاحب الارض
مستاجر للارض فلا يصح ويكون ذلك نقضا للاجارة **رجل** استاجر
ارضا ثم اشتراها المستاجر مع رجل اخر ذكر في المشتق ان الاجارة
بطلت ويترك الزرع في الارض حتى يستقصد ويكون للثري الشرا على
صاحب الارض مثل اجر نصف الارض وذكر فيه ايضا **رجل** استاجر
دارا او ارضا وبنى فيها واحرهما من رب الدار فان الاجارة الثانية
تكون نقضا للاولى ويكون على رب الدار حصه بنا المستاجر من الاجر
رجل اجر نفسه في ختان او حجامه او صناعة من الاعمال

قال انا رعت عن هذا العمل واسمى من الناس واريد الحول منه
الى غيره من الاعمال قال محمد رحمه الله لا اقبل ذلك منه واقول له
اوفه العمل بمحول الى ما شئت واذا احرت المراه نفسها بما عاب به كان
لاهلها ان يخرجوها من تلك الاجاره

فصل في اجاره الظير

رجل اساجر صغيرا ليرضع ولده سنة فارضعته شهرا ثم مات الاب
فالت عمه الصغير ارضعه حتى يعطيك الاجر فارضعه شهرا بعد
ذلك قالوا ان لم يكن للصغير مال حين استاجر الاب الظير كانت
الاجر عليه من ماله واذا مات بطلت تلك الاجاره فاذا قالت العم بعد
الموت ارضعه حتى يعطيك الاجر ولم يكن للعم وصيه كان ذلك استجارا
من العم يكون الاجر عليها فان كانت العم وصيته من قبل الاب يرجع
مذلك على الاجر على الصغير اذا استعفاد الصغير مالا ولو كان للصغير
مال حين استاجر الاب لا يبطل الاجاره بموت الاب ويكون الا بقاء
لولده فلا يبطل الاجاره بموته **رجل** استاجر ظييرا شهرا فلما مضى
الشهر ابنت الظير ان رضعه والصبي لا يأخذ ثدي غيرها قال محمد رحمه
الله حبر الظير على ان يرضعه ما جرمثلها هذا اذا لم يكن لها زوج او
كان لها زوج واذا نكحها بالاجاره فان كان لها زوج ولم ياذن كان
للزوج ان يمنعها وان خيف الهلاك على الصغير صغير ليس له مال
ولا لايه ومنعته الام عن ارضاعها وهو لا يسئل بدى غيرها قال
سمن الامم الخلو اني رحمه الله لا تجبر الام على الارضاع في ظاهر

قبله

الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف النوادر انها تجبر وقال شمس الامم
السرخسي رحمه الله حبر وعلمه الفتوى الا اذا كانت الام مريضه يضرها
الارضاع **رجل** استاجر ظييرا ليرضع ولده سنة ثم مات على انه ان
مات الصبي قبل سنة فالدم لها يكون للظير فسدت الاجاره لان
موجب السرع ان ترد اجرا ما بقي من المد بعد موت الصبي فاذا شرط
بخلاف ذلك كان شرطا فاسدا والاجاره يبطل بالشروط الفاسده **رجل**
رجل استاجر ظييرا سنة بانه درهم على ان يكون كل الاجر مقاما
الشهر الاول وما يقدم الى تمام السنة يرضع بغير اجر فارضعه شهرا
وبصفافات الصبي فالواصر اجر مثلها سنة على الشهر فما اصاب شهرا
ونصفه من ذلك كان لها ذلك ويرد الباقي لان هذه اجاره فاسده فان
لها المثل لكن لا يراد على المسمى **رجل** اساجر امراته ليرضع ولده منها
فارضعته ذكرا القدر وري وشمس الامم السرخسي رحمه الله انه لا اجر لها
لان ذلك مستحق عليها ديانته قال الله تعالى ويرضعن اولادهن وان كانت
تجبر على ذلك فلا تستوجب الاجر والواصر اجرها على نفس السيد الطرخ
والفصل وغير ذلك والمعتد عن طلاق رجعي هذا كالمكوه **رجل**
وان كانت العدة عن طلاق باس او بلاء في ظاهر الرواية تفصح الاجاره
وستحق الاجر والواصر اجرها بعد انقضاء العدة وعن ابي حنيفة رحمه
الله في روايه لا اجر لها والواصر اجرها قبل الطلاق لو حبس بعد العدة
علمه هذا استاجر امراته ليرضع ولده منها على ان يكون الاجر
على الاب من ماله فان كان للصغير مال فاستاجر الاب امراته على
ارضاع ولده منها روى اسوسم عن محمد رحمه الله انه يصح الاجار

وكون لها الاجر لان الرضاع بمنزلة النفقة واذا كان للصغير مال المحب
سعى على والديه وكان لها الاجر في مال الصغير وبعض المشايخ اخذ
بهذه الرواية وان استاجر الرجل امرأته لارضاع ولده من غير هاجات
الاجارة وكان لها الاجر لان ذلك غير مستحق عليها واذ استاجر الرجل
خادم امرأته ليرضع ولده منها لا يجب الاجر وان استاجر مكا سها حاز
ولا باس للسلمه بان يرضع ولد الكافر باجر لان من الصحابة روي الله عنهم من
عمل للكافر باجر واذا استاجر الرجل امه او احده او سبه ليرضع ولده
جاز ويجب الاجر لانه ليس عليهم ارضاع ولده لا شرعا ولا عرفا ومن سوى
الاب والجد والوصي والقاضي اذا استاجر طرما لم يسم كان احسب المسافر
المحارب واذا لم يكن للسم امر يرضعه ولا مال له فاجر رضاعه يكون
على اقاربه بقدر من انهم عنه لان اجر الرضاع بمنزلة النفقة ولا يحسب
من لا يجب عليه النفقة وليس على الطير ان يعمل لاوى السم سوا عليها
غسل الصبي والقيام بمصالحه واصلاح دمه وطعامه ولا يجب عليها
شئ من ذلك وقال بعضهم عليها ان تحلف الدهان والرياحين
فانما قال ذلك في عرفهم والمعتبر في هذا العرف واذا طهرت الطير
كافه او زانية او مجنونه او حمقا كان لهم ان يسخروا الاجارة ولذا
اذا ارادوا سفرنا وابت الطير ان يخرج معهم لا يحسب على السفر وكان
لهم ان يسخروا الاجارة ولو كان لها زوج ولم يادنها بالاجارة كان الزوج
ان يسخروا الاجارة وهذا اذا كان النكاح ظاهرا فان لم يكن وارب
المراه بالنكاح لم يكن للمراه ان يسخروا الاجارة ولو لم يكن المراه معروفة
بالظهور ودانت ممن يعرف بذلك كان لها ان يسخروا الاجارة وكذا

لو كان قوم الصغير يودونها كان لها ان يسخروا الاجارة وان اجرت
بعضها باذن زوجها لم يكن لهم ان يسخروا الزوج من غشيانها ولهم ان يمنعوا
عن غشيانها في منزلهم ولهم ان يمنعوا اقرباها عن المثلث معها في منزلهم
اما الزنارة فسطر ان كان يودي ذلك الى الاخلال بمعاهد الصبي كان
لهم حق المنع وليس عليها ان يلبس في سبهم اذ لم يسطروا ذلك في عقد
الاجارة واللامه المادونه ان يواجر نفسها طيرا وكذلك المحاربة

فصل في اختلاف الاجر والمستاجر

رجل استاجر دارا او دابة او عبدا ولم يصرف المستاجر بعد حتى
اختلفا فادعى المستاجر ان الاجر خمسة دراهم وقال الاجر عشرة دراهم
فانما يحالفان وانما نكل لزمه دعوى الآخر وبدا يمين المستاجر
فاذا حلفا سمع القاضي العتد بينهما وايهما اقام السبه فلت بسبه
وان اقاما بعضي سبه الاجر لانه يثبت حق نفسه وكذا لو اختلفا
في المدة او في المسافة فقال المستاجر اجرتني شهر بعشرة دراهم
وقال الاجر لابل شهر واحد بعشرة دراهم او قال المستاجر اجرتني
الدابة الى الكوفة بخمسة دراهم وقال صاحب الدابة لا بل الى القصر
بخمسة دراهم فهذا وما لو اختلفا في الاجر سوا الا انهما اذا اختلفا
في المسافة او في المدة بدا يمين الاجر وايهما اقام السبه فلت بسبه
وان اقاما جميعا في المسافة والمدة بعضي سبه المستاجر لا لو اختلفا
في البيع فقال النابع يعتد هذا العبد بالف درهم وقال المسمى هذا
العبد وهذا العبد الاخر بالف درهم وانما السبه فانه بعضي بسبه

المشتري وان اختلفا في الاجر والمدى جميعا وفي الاجر والمسافة
جميعا فقال الاجر اجر تلك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستاجر
لا بل الى الكوفة بخمسة دراهم فانهما يتخالفان واذا اختلفا في العقد
بينهما وانما اقام السنة فليكن سنة وان اقاما بعضي بالبينين جميعا
فمقضى بزيادة الاجر سنة الاجر وزيادته المدى والمسافة مبيتة
المستاجر وانها بدنا لدعوى كلف صاحبه او لا هذا اذا انفقا ان الاجر
كله دراهم او ديار فان اختلفا في الحسب فقال الاجر اجر تلك الدار
الى القصر بكذا بدنيار وقال المستاجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فانهما
يتخالفان وانما لكل لزمه دعوى الاخر وانما اقام السنة فليكن وان
اقاما البينة فانه مقضى الى الكوفة بدنيار وخمسة دراهم اذا كان القصر
على النصف من بغداد الى الكوفة فمضى الى القصر بدنيار وسبعة الاخر
ومن القصر الى الكوفة خمسة دراهم بسبعة المساحر ولو استأجر دارا
سنة فادعى المستاجر انه استأجرها احد عشر شهرا بدرهم وسهرا
بسبعة دراهم وادعى الاجرائه اجرها سنة بعشرة دراهم فاقام كل
واحد منهما سنة على ما ادعى ذكر في المسقى عن ابن يوسف رحمه الله انه
بعضي بسنة رب الدار ووجه ذلك ان رب الدار ادعى زيادة اجر واحد
عشر شهرا فيقضى ببينته بقى شهر واحد المستاجر اقر له بزيادة
اجر لهذا الشهر فان صدقه واحد وان شاك فيه وان اختلفا في هذه
الوجوه بعد ما مضت مدة الاجار عند المستاجر او بعد ما وصل
الى المكان الذي يدعى له الاجار كان القول قول المستاجر
مع سنة ولا يحالان عندهم اما على قول ابن حنبل وابن يوسف

رحمه الله عليهما فلان هذا بمنزلة ما لو اختلفا في البيع بعد هلاك
السلعة وم عندهما لا يتخالفان واما عند محمد رحمه الله فلا في
فصل الاجار لو اختلفا في العقد في العقد في العقد مستوفاه بعد
عقد والمسعة لا تقوم بدون العقد ولا يحسب ولا يصدق بالخلف اما في
البيع اذا اختلفا فلم يست العقد في العقد في العقد مستوفاه بعد
عن رده فيغير ممتة وان اختلفا في الاجر بعد ما مضى بعض المدى
او بعد ما سار بعض الطريق فانهما يتخالفان واذا اختلفا في الاجار فيما
بقى فيكون القول قول المستاجر في حصه ما مضى ولو استأجر دارا شهرا
ثم ادعى المستاجر ان الاجر باعها منه بعد الاجار وانكر الاجرم مضت
مدة بعد ذلك قالوا الاجار يكون لازمه فيما مضى لا فيما يصادف على
الاجار والسع لم يستخلاف ما لو وجد الاجار فان ذلك يكون محالاً
محمد الاجار فقد انكر الاجار اصلاً اما هنا يصادف على الاجار
مدعى السع مدعى الابطال ولم يست في الاجار ودل في المسقى
وإن امر رجلاً ان يستأجر داراً فلان بعينه ثم ان الاجر استأجرها وبيعها
ولم يعلم هو بعقد الوكيل ثم علم فانه لا يكون له ان يرد ما يكون في يد الخدم
الاجار وذلوه ايضا اذا استأجر عبداً سنة فجد الاجار
بعد ما مضى نصف السنة ومتمه يوم الجود الفادرم ولم يرد العبد
حتى مضت السنة ومتمه الف درهم ثم مات العبد قبل ان يرد ذكر
هشام عن محمد رحمه الله عليهما ان الاجار لازم له بعينه قيمه العبد
بعد سنة قال هشام فليكن للمحمد ليد جمع الاجر والضمان قال لم
يجمع قال هشام اراد بذلك انه انما لزمه الاجر لان المدى تمت والعبد

دعي

للاجار

ط

في يد محكم الاجارة فيلزمه الاجر وبعد اسما المدة بعصر حجوده فكان عليه
 رده فان لم يرد يلزمه قيمته **رجل** حارادانه من رجلين فاختلف
 الحاربان فقال امدوها الرناها عشر دراهم وقال الاخر لابل
 الرناها خمسة عشر والمسدي يقول الراهماي بعشره قال في الكتاب
 ان كان قبل الربوب كان القول قول المكارى التي يدعي خمسة عشر في نصيبه
 وان كان بعد الربوب فالقول قول المستكرى **رجل** رلب دابه
 رجل الى بغدادم قال اعترنيها وقال رب الداهه اخرها درهم
 ونصف فار القول يكون قول الرايب لان صاحب الداهه يدعي بعوم النصفه
 وهو منكر فان اقام صاحب الداهه شاهدين فشهد له شاهد بداهه
 وشاهد بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم واحد ولو كان الاجر
 يدعي الاجارة بدرهمين فشهد شاهد بدرهم وشاهد بدرهمين لا
 يقبل في قول الى حسمه رحمه الله والمسله معروفه ولورب داهه رجل
 الى الحرم فادعي انه اعارها الى الحرم وقال صاحبها بل ارسلها الى
 الحماة الى اطراف السوب بدرهمين فان سلمت الداهه قال القول قول
 الرايب ولا يلزمه شيء وان هلكت كان القول قول صاحب الداهه ومن
 الرايب فممتها لان الرايب اقرب بالمحاوزه عن الحماة وادعي الادن
 وصاحبها انكر الاذن فان اقام صاحب الداهه السبه بعد ذلك انه ارهاها
 الى الحرم يدعي لا يقبل بسبه لانه رعم اوله **انه** جاوز الجبانته
 بغير اذنه كان ساقضا في دعواه بعد ذلك ولو استكرى داهه
 فقال المكارى استكر علاما سعل وسع الداهه واعطاه نفسه
 وسعه الداهه من الكراجا بذلك فان اعطى العلام نفسه

ونفقه الداهه فسرقته ان اقر صاحب الداهه بذلك بري المستكرى
 وان اختلفا في الامر باستكرا العلام او في الامر بدفع النفقه الى
 العلام فان القول قول صاحب الداهه وان اقر صاحب الداهه انه امره
 بدفع النفقه الى العلام وانكلى الدفع فاقتر العلام انه اعطاه قبل
 قول العلام **رجل** دفع الى حايك غزلا ليسجه فخذ الحايك
 دفع الغزال اليه وحلف ثم اقر وجا بالنوب منسوجا فالوا ان كان سجه
 قبل المحود كان له الاجر وان كان سجه بعد المحود فالنوب للحايك وعليه
 مثل ذلك الغزال لصاحب الغزال ولو دفع الى اصباغ نوبا يصبغه ثم محمد
 الصباغ وحلف الصباغ ثم جا بالنوب مصبوغا ان كان صبغه قبل
 المحود فالنوب لصاحب النوب له الاجر وان صبغه بعد المحود لمحمد صاحب
 النوب ان سا اخذ النوب واعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاترك النوب عليه
 وصمنه فمعه ثوبه اسفل في القصب ولو دفع الى بصاريون بالمعصر
 محمد القصار ثم اقر وجا بالنوب مصورا فان كان معصره قبل المحود
 كان له الاجر وان كان معصره بعد المحود فلا اجر له والنوب
 لصاحبه على كل حال ولو احلف الخياط مع صاحب النوب فقال
 الخياط انا خطه وقال رب النوب انا خطه فان كان النوب في يد رب
 النوب او في سبه فالقول قوله مع منعه ولا اجر للخياط وان كان النوب
 في يد الخياط او في يدها كان القول قول الخياط مع منعه وله الاجر
 وان احلف الخياط مع رب النوب فقال رب النوب امرتك ان تقطعه
 قبا وقد خاطه فمما قال الخياط لا بل امرني ان اطعه فمما كان
 القول قول رب النوب مع منعه وهو الحاربان شاخذ المعصر

واعطاه اجر مثله وان شأضمنه فمعه توبه غير مقطوع ولو دفع سها
الى صغار لمصرف له طسبا ووصفه له فضره لو زاد كان له الخسار
ان ساخذ الكوز واعطاه اجر مثله لا محاذ به ماسي وان شأضمنه
مثل ذلك الشبه ولو دفع الى صباغ نوبا لمصغه احمر بالعصف
فعمل ثم اختلفا في الاجر فقال الصباغ علمته بدرهم وقال صاحب
التوب بدائنين فابها امام الله قبلت وان اقاما بواحد منه الصباغ
وان لم يكن له ماسه بنظر الى ما زاد الصبغ في ماله التوب فان
كان درهم او اكثر يوضع بقول الصباغ يعطى له درهم بعد ماله
بالله ما صبغه بدائنين وان كان ما زاد الصبغ فيه اقل من دائنين كان
القول قول رب التوب مع ماله على ما ادعى الصباغ وان كان يزيد في
قيمة التوب نصف درهم يعطى للصباغ نصف درهم بعد ماله
ما صبغه بدائنين وان كان الصبغ ما سقى التوب كان القول قول
صاحب التوب وان دفع الى حياط نوبا لمصغه قبا محشوا
ودفع اليه البطانة والقطن فعمل الحياط ذلكم اختلفا فقال
رب التوب ليس هذه بطائني كان القول قول الحياط مع ماله
ولو دفع الى قصار نوبا لمصغه بدرهم فاعطاه القصار نوبا فقال
هذا بونك وقال صاحب التوب ليس هذا بوني كان القول قول القصار
في قول ابي حنيفة رحمه الله ولذا لو كان العصار يدعى رد التوب
لان في قول ابي حنيفة رحمه الله العصار امر وكذلك كل امر
مسرور والفوى على قوله ولو ان القصار اعطاه نوبا وقال هذا
توبك وهو ينكر فاخذ التوب وبوى ان يكون عوضا من توبه قال

محمد رحمه الله لا سعه ان يمس التوب ولا ان يسع الا ان يقول القصار
اخذته عوضا عن توبي فقول القصار نعم ولو دفع متاعا الى حمال الحمل
الى موضع لدا فحمل فقال رب المتاع ليس هذا متاعي وقال الحمال هو متا
قال ابو يوسف رحمه الله القول قول الحمال مع ماله ولا اجر له
الا ان يصدق الامس وياخذ النوع الواحد والنوعان فيه سواء الا
انه في النوع الواحد ان يلزمه الاجر ولو حمل طعاما او رسا فقال
الحمال هذا طعامك الفحش وافصح وقال رب الطعام كان طعامي
اجود من هذا قال فان هذا الفحش ان ياخذ الطعام ولا يعطى الا امر
فاما في النوعين المحملين فلا اجر للحمال الا ان يصدقه وما خذ **رجل**
دفع الى خياط توبا لمصطة ولم يذكر له اجرا فباطه فاعطاه اكثر
من اجر مثله زباده على ما سقى فيه الناس قالوا بطه له في قول
ابي حنيفة رحمه الله **رجل** قال لرجل الى ارسل بعلامي سيد
الى بلخ بصره دراهم فقال المدعي علمه لا بل استاجرني لاني
الى فلان بصره دراهم فانه خلف كل واحد منهما فان خلفا لا يج
شي فان اقاما ما بينهما كانت المسه منه صاحب العمل لان حياط
العمل واجب على المساجر فلا يجوز الا جان على ذلك **رجل**
اجر ارضام اختلفا فقال المستاجر استاجر بها وفي فارغه وقال
رب الارض كانت مشغولة مرروعه قال السجح الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله القول قول صاحب الارض لخلاف المبايعين
اذا اختلفا في الصحة والفساد حكم الشرط فان كان القول قول
مدعي الصحة لان هذا الوجه صاحب الارض منكرا للاجان املا

قال
افحش وافصح

له

٨

شبه

وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله في الاجارة بحكم الحال ان
كانت فارغة كان القول قول مدعي الفراغ وقت العقد وان كانت
مشغولة كان القول قول صاحب الارض في مسلة الطاحونة اذا
اختلفا في حرمان الماء واعطاه قال رضي الله عنه وسفي ان يكون
القول قول من الشغل لان في صحة اجارة المشغول رواسي والصحيح
انها جائز ويومر بالرفع والتسليم **رجل** اجرة ان سنة فليست
مضت السنة احد صاحب الدار والدار ولشهادتها فاعمال المتاجر
كان فيها دراهم واثبت لثمتها والعقوبات في الطرود والعلل
صماها فان انكر صاحب الدار ذلك كان القول قوله **رجل**
دفع الى صانع عشرة دراهم فضه وقال زد عليها درهمين يكون فريضا
علي وصفه قلبا واجرك درهم فصاغة وجابه محسوا وقال زد
درهم وقال صاحب الفضة لم يزد عليها سافانه كلف كل واحد
منهما فان خلفا حرا الصانع ان شادفع القلب الله واخذ منه
حمسه دواتق درهم احر العشرة وان ساد مع العشرة درهم وصعد
القلب لان الصانع يدعي على صاحب الفضة مخرج درهمين وهو
وصاحب القلب يدعي على الصانع اسحقاق القلب بغير شيء وهو
مكلف كل واحد منهما ولو دفع الى حالك غزلا وامره ان يزد في
الغزل وطلا من عنده على ان يعطيه من الغزل واجر النوب دراهم
معلومه جاز ذلك فان اختلفنا بعد السمع فقال الحالك زدت
وقال صاحب الغزل لم يزد فان كان صاحب الغزل معلوما
بان السماع على ان غزله كان منا فان كان النوب فاما بورد النوب

فان وزن فوجد مسوس فقال رب الغزل هذا من الدفوق قال الحالك
هذا من الدفوق ورياده رطل غزل ردة قالوا القول قول الحالك لان
الدفوق لا يزيد هذا القدر طاهرا وان رجع القاضي الى علما الحوكمة
في ذلك كان احسن فان رجع اليهم فقالوا الدفوق لا يزيد هذا القدر
فان القول قول الحالك مع **سنة** فاذا حلف بحجر رب التوب على ان
يعطي ما سمي له وبأخذ النوب وان قال اهل العلم الدفوق يزيد هذا
القدر فان القول قول رب الغزل التوب مع **سنة** فان حلف بحجر
صاحب النوب ان شأضمنه مثل غزله وترك النوب عليه وان
شأ أخذ التوب واعطاه من الاجر لحساب ما اقام من العمل وان
كان النوب مسهل عند صاحب النوب قبل ان يعلم وزنه
كان القول قول رب النوب مع **سنة** على علمه انه ما يعلم ان الحالك
زاد في الغزل فان حلف كان عليه اجر النوب دون من الغزل
فيقسم المسمى على عمل نوب مثله وعلى يمينه رطل من الغزل يسطرح
عنه ما اصاب فممة الغزل **وقال** الحاکم السهم الصولب
ان ينزل عنه ايضا حصه ما يزل من زياده العمل في السج لانه
الترم الاجر المسمى بمقابلته العمل وبنائه ابطال غزله وهو انما
عمل في رطلين هذا اذا اختلفا ووزن غزله الدافع كان معلوما
فان لم يكن معلوما كان القول قول الدافع وهو رب النوب
مع **سنة** سوا كان النوب قائما او هالكا ولا يرجع في هذا الى
قول الحوكمة لانه لا يثبت معرفة الكاذب وفي معرفة الصانع **الملك**
يجب ان يرجع في معرفة الزيادة الى اهل العلم ان كانوا يعرفون

ذلك وقد ذكرنا مثل هذا النفاق اذا دفع الله وامر ان يريد
في قطنه **رجل** حمار جلالا لها فذهب الى بعض البلاد فادوا عليه
الراحتي برده الى المحان الذي حمله منه ولذا دل شي له حمل ومونه
صاحب حاتوب امر اجير له ليرش الما في طريق المسلمين ففعل
وعطبه به انسان قال ابو يوسف رحمه الله بضم الامر ولو امر بالوضو
فتوضا كان الضمان على الاجير لان منفعة الوضو تكون للموصي
ومنفعة الرش يكون للامر **رجل** رب سفينة رجل من يرمد
الى امل م احلفا فقال صاحب السفينة للراية حملك الى امل
لخمسة دراهم وقال الراية استاجرني لاحفظ السلان الى امل
بعده دراهم لحلف كل واحد منهما ولست البداهة بمن اخذهما
باولي من الاخر وان للقاضي ان يبدأ بايهما شا وان افرع للبداية فان
حسنا فان حلفا لا اجر لاحدهما على صاحبه وان اقاما السعة كانت
البينة منه الراكب وهو الملاح يعني له بالاجر على صاحب السفينة ولا
اجر عليه لصاحب السفينة لانها لما اقاما السعة جعل كان الامر بالاسطر
اجاره صاحب السفينة من الراية لانه لا بد للملاح من امر يكون في السفينة

كتاب

الدعوى والبيانات

وانه مشتمل على ابواب كل باب مشتمل على فصول الباب الاول منه في اداب
القاضي الفصل الاول منه في معرفة اهل القضاء والدخول في القضاء
والخروج عنه فاصله من يكون اهلا للشهادة ومن لا يكون اهلا للشهادة
كالعبد والصبي والاعمى والمراه والحافر لا يكون اهلا للقضاء حتى لو قلد

